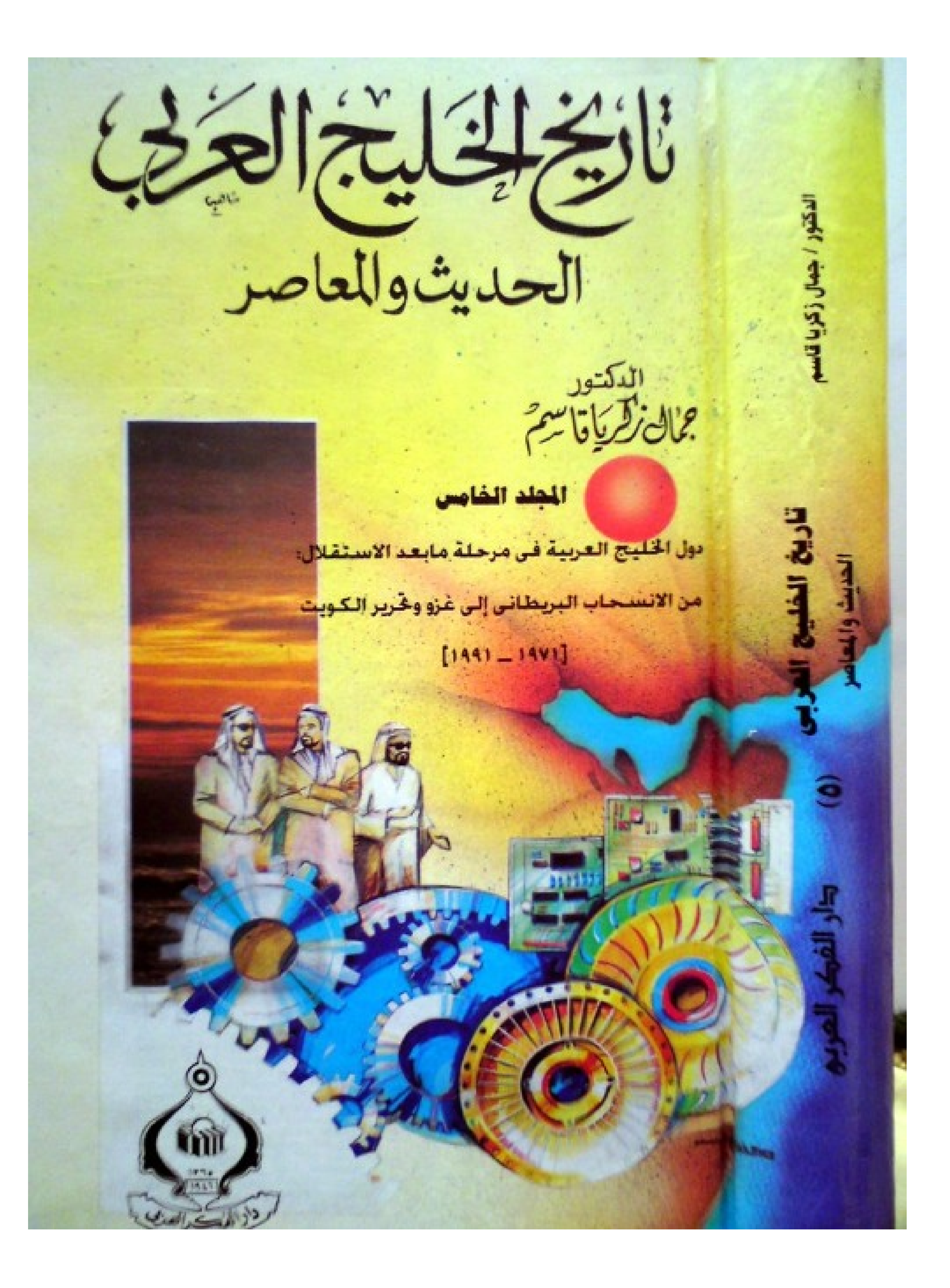

تاريخ الخليج العربي
الحديث والمعاصر
الدكتور
جمال زكريا قاسم
المجلد الخامس
دول الخليج العربية في مرحلة مابعد الاستقلال:
من الانسحاب البريطاني إلى غزو وتحرير الكويت
[١٩٧١ _ ١٩٩١]
الدكتور / جمال زكريا قاسم
تاريخ الخليج العربي
الحديث والمعاصر
(٥)
دار الفكر العربي



المجلد الخامس

دول الخليج العربية فى مرحلة ما بعد الاستقلال
من الانسحاب البريطانى إلى غزو وتحرير الكويت

١٩٧١ـ ١٩٩١

الدكتور
جمال زكريا قاسم
أستاذ التاريخ الحديث
كلية الآداب - جامعة عين شمس

الطبعة الأولى
١٤١٧هـ / ١٩٩٦م

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربى

الإدارة : ٩٤ شارع عباس العقاد ـ مدينة نصر
ت: ٢٧٥٢٩٨٤ ـ ٢٧٥٢٧٩٤

تقديم الكتاب

يرجع اهتمامنا بدراسة تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر إلى ما ينوف على أربعين عاماً حين بدأنا فى عام ١٩٥٥ بإعداد أحد الموضوعات المتعلقة بذلك التاريخ؛ ثم حرصنا بعد ذلك على تتبع تاريخ المنطقة بداية من العصور الحديثة، أى منذ مجىء البرتغاليين فى أوائل القرن السادس عشر الميلادى حتى الانسحاب البريطانى من الخليج فى عام ١٩٧١، وهى الموضوعات التى تضمنتها المجلدات الأربعة التى سبقت ذلك الكتاب.

وكنا قد آثرنا التوقف عند عام ١٩٧١ باعتباره يشكل معلما بارزا فى تاريخ الخليج العربى لما شهده ذلك العام من تنفيذ بريطانيا لسياسة الانسحاب، وما ترتب على ذلك من قيام اتحاد الإمارات العربية واستكمال دول الخليج العربية استقلالها السياسى وظهورها فى المجالين العربى والدولى.

غير أن المرحلة التى عاشتها تلك الدول فيما بعد استقلالها حفلت بالعديد من الأحداث والمتغيرات التى كانت تستدعى شيئا كبيرا من الاهتمام. فعلى المستوى الداخلى كان على تلك الدول مواجهة مشكلات التنمية والتحديث، وعلى المستوى الخارجى شهدت المنطقة العديد من التغيرات والتحديات التى تأثرت بها تلك الدول، بداية من مشكلة الفراغ والأمن وتصاعد الحرب الباردة؛ إلى جانب الأحداث الإقليمية بما فى ذلك الثورة الإيرانية الإسلامية والتدخل السوفيتى فى أفغانستان، والحرب العراقية الإيرانية، ثم جاء الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ليشكل بآثاره وتداعياته؛ وبالنتائج التى ترتبت عليه، بداية لمرحلة جديدة فى تاريخ الخليج العربى.

وعلى الرغم من القرب الزمنى لتلك الأحداث والمتغيرات السريعة التى شهدتها المنطقة إلا أنها كانت حافزا لنا على تتبعها ورصدها ومحاولة معالجتها بالمنهج التاريخى الذى يبحث فى أصول المشكلة وتطوراتها. واعتمدنا فى ذلك على كم كبير من الوثائق والمصادر والدراسات التى توافرت لدينا، ومن أبرزها وثائق الأمم المتحدة التى عنيت بالعديد من المشكلات التى واجهتها المنطقة، إضافة إلى الوثائق الصادرة من الحكومات الخليجية. وتجدر الإشارة بصدد ذلك إلى مراكز البحوث والوثائق والمعلومات التى أنشئت فى دول الخليج العربية. أما عن سلطنة

عمان فقد آثرت أن تقيم وزارة للتراث القـومى والثقافة، كما حرصت دول الخليج العربية على عقد المؤتمرات والندوات العلمية التى تناولت الموضوعات المختلفة التى تهم المنطقة والتى حظينا بالمشاركة فى العديد منها.

ومن المؤكد أيضا أن الأحداث السياسية المتعاقبة فضلا عن تزايد أهمية المنطقة اقتصاديا وإستـراتيجيا كان لها أثرها فى جذب اهتمـام الباحثين العرب والأجانب، حيث ظهرت دراسات كثيرة تناولت المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما فى ذلك السياسة الخارجـية والصراعات الإقليمية والدولية وشـئون النفط والعمالة الوافدة ومشكلات التنمية والتحديث وغيرها. كما كان للغزو العراقى للكويت أثره فى تنشيط الكتابات الخـاصة بالمنطقة، وإن كان بعضها، إن لم يكـن الكثير منها، يحتاج فى تقديرنا إلى شىء من المراجعة والتحفظ.

ولا يفوتنا أن ننوه بالجهود التى يبذلهـا طلاب الدراسات العليا والمثقفون من أبناء المنطقة فيما يقدمونه من أطروحات علمية فى الجامعات العربية والأجنبية، أو من دراسات أخرى تكتـسب أهميتها مـن تغليب النظرة الخليجية التى كنا نفـتقدها إلى وقت قريب.

لقـد شـاء حـظ منطقـة الخليـج أن تكون على امـتـداد تاريخـهـا الحـديث والمعاصر هدفا للأطماع الأجنبية والإقليمية بدءاً من الاستعمار البرتغالى والسيطـرة البريطانيـة والمنافسات الإقليمـية والدولية. وعلى الرغم من استـقلال دول الخليج العربية، فـقد كان عليها ـ ولا تزال ـ مواجـهة القدر الكبير من التحـديات العالمية والإقليمـية. ولعل المسألة الملحـة التى تواجـهها تلك الدول فى وقتنا الحـاضر هى البحث عن الصيغة المثلى التى تحفظ لها أمنها واستقرارها، وتصون لهـا استقلالها وثرواتها.

وأخيرا، أرجو أن تكون هذه الدراسة، والدراسات التى سبقتها، قد أسهمت فى إلـقاء الضوء على تلـك الحقبة الطويلة التى مر بهـا الخليج؛ والتى امتدت إلى ما يقرب من خمسة قرون من تاريخه الحديث والمعاصر.

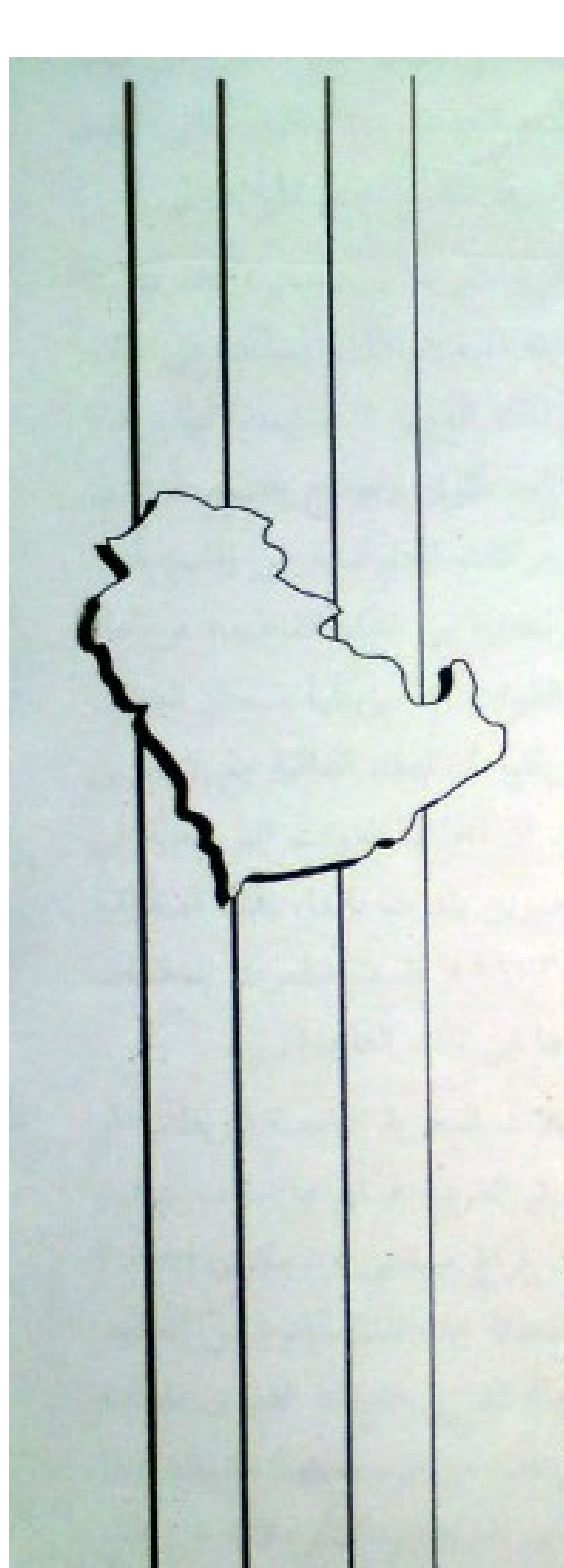
وعلى الله قصد السبيل،

جمال زكريا قاسم

مصر الجديدة فى

٢٠ يوليو ١٩٩٦

المحتويات



الفصل الأول

تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى أعقاب الانسحاب البريطانى

الانسحاب البريطانى وفراغ القوى - التغيرات الإقليمية - أزمة الطاقة والسياسة النفطية لدول الخليج العربية - مشكلات التنمية والتحديث - الأزمات الاقتصادية - العمالة الوافدة وآثارها - المشاركة الشعبية والتجارب الديمقراطية - أزمة الخليج وتداعياتها - مسألة الأمن الإقليمى.

استكملت دول الخليج العربية استقلالها السياسى بنهاية عام ١٩٧١ إثر تنفيذ بريطانيا لسياستها الخاصة بالانسحاب وإلغائها للمعاهدات والاتفاقيات التى كانت تربطها بكيانات المنطقة منذ السنوات الأولى من القرن التاسع عشر الميلادى.

غير أنه على الرغم من إنهاء الوجود العسكرى البريطانى رسميا؛ فقد ظلت الصلات قائمة بين بريطانيا وبين تلك الدول حديثة الاستقلال، مستندة فى ذلك على معاهدات الصداقة والتشاور التى أبرمتها مع تلك الدول غداة استقلالها، كما ظلت إلى جانب ذلك محتفظة ببقايا نفوذها العسكرى وبمواقع تجمع قواتها العسكرية فى جزيرة مصيرة؛ نتيجة استمرار حركات المعارضة فى إقليم ظفار بسلطنة عمان. [1] وعقب انسحاب القوات البريطانية من تلك القاعدة فى عام ١٩٧٧ إثر قمع حركات المعارضة هذه، حلت القوات الأمريكية محل القوات البريطانية، كما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تعقد اتفاقية مع البحرين فى ١٩٧١ خاصة بتأجير قاعدة الجفير البحرية بعد أن أخلتها القوات البريطانية فى نهاية ذلك العام. وعلى الرغم من أن حكومة البحرين بادرت بإلغاء تلك الاتفاقية تمشيا مع الاتجاه الوطنى المصاحب لحرب أكتوبر ١٩٧٣؛ فقد استمرت الولايات المتحدة مع ذلك محتفظة بالتسهيلات البحرية لسفنها فى تلك القاعدة.

ولم يقف استمرار وجود القواعد والتسهيلات البحرية التابعة لبريطانيا أو للولايات المتحدة الأمريكية حائلا دون تركيز الدوائر الغربية على ما سوف يترتب على تنفيذ بريطانيا لسياسة الانسحاب من حدوث فراغ سياسى وعسكرى Power Vacuum، ويرجع ذلك إلى ما كانت تتعرض له المنطقة إبان تلك الفترة من العديد من الصراعات المشتركة والمتداخلة، ولمواجهة هذا الفراغ حاولت القوى المحلية المفككة على الساحل الجنوبى للخليج أن تصل إلى قدر من التجمع والتماسك فيما بينها؛ حيث تواكبت المراحل الأخيرة من الانسحاب البريطانى بالإعلان عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة فى ٢ ديسمبر ١٩٧١ التى ضمت فى عضويتها كلاً

١- هاليداى (فرد): النفط والتحرر الوطنى فى الخليج العربى وإيران، ترجمة زاهر ماجد، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٥، ص ٨٤.

من أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة، وعلى الرغم من أن إمارة رأس الخيمة لم تنضم إلى الدولة الجديدة فور قيامها؛ إلا أنها لم تلبث أن فعلت ذلك بعد مضى ما يقرب من شهرين، وعلى وجه التحديد فى فبراير ١٩٧٢.

كما شهدت الفترة التى أعقبت الانسحاب البريطانى اتجاه القوى الرئيسية الثلاث فى المنطقة، وهى إيران والعراق والمملكة العربية السعودية؛ فى العمل على ترتيب أوضاعها الأمنية والإقليمية؛وإن كان ذلك على أسس متباينة تماما. حيث أعلنت إيران صراحة ولأول مرة ادعاءها القاضى بأن تلعب دورا قياديا فى المنطقة؛ فى الوقت الذى استمر فيه العراق يثير أزمات مع الكويت وإيران؛ وذلك بانتهاكه للحدود الكويتية، وعدم اعترافه بالمشاركة الإيرانية فى السيادة على المجرى المائى من شط العرب الذى يكون الحدود النهرية بين الدولتين، إلى جانب مطالبة إيران بحسر نفوذها السياسى والاقتصادى فى المنطقة تأكيدا لعروبة الخليج.

وعلى الرغم من أن إيران قد سلمت بحق البحرين فى تقرير مصيرها وأعلنت التخلى عن ادعاءاتها الإقليمية فيها؛ إلا أنها سارعت فى الوقت نفسه بوضع يدها على ثلاث جزر صغيرة تكتسب أهمية إستراتيجية كبيرة على مقربة من مضيق هرمز فى الجزء الجنوبى من الخليج، وهى جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.[1] وظهر واضحا أن الإنجليز يشاركهم الأمريكيون بدءوا يوكلون لشاه إيران أمر المنطقة لتطبيق سياسة المدى البعيد التى كانت تهدف فى الدرجة الأولى إلى حماية المصالح الغربية الإستراتيجية والاقتصادية؛[2] وبصورة أصبح بمقتضاها الشاه بمثابة شرطى لحماية تلك المصالح التى يأتى النفط فى مقدمتها [3]، وذلك بعد أن بدا واضحا منذ بداية حقبة السبعينيات أن اقتصاديات دول الغرب

١- جمال زكريا قاسم: النزاع العربى الإيرانى حول جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، مجلة المؤرخ العربى، العدد الأول - اتحاد المؤرخين العرب - القاهرة مارس ١٩٩٣.

٢- هاليداى (فرد): مرجع سبق ذكره، ص ٨٤

٣- Diskson, Brainey, From Emperor to Policeman, see Bresheath, H. and other (eds.), The Gulf War and the New Order, London, 1991

الصناعية بالإضافة إلى اليابان أصبحت تعتـمد وبدرجة كبيرة على استمرارية تأمين إمداداتها النفطية من الخليج، فى الوقت الذى أخذ فـيه الاتحاد السوفيتى يتطلع إلى النفوذ فى المنطقة، وبدأ بالفعل يؤكـد موضعا لقدمه فى الخليج بعد عـقده لاتفاقية التعاون والصـداقة مع العراق فى عام ١٩٧٢. واسـتغل العراق من جانبـه صداقة وعون الاتحاد السـوفيتى له لتأمين منشآته النفطية ولنشر أطروحاته المذهبية والفكرية، وبالتالى أخذ الصراع بين القوى الكبرى يفرض نمطا من الاستقطاب الإقليمى وسط المنطقـة، وظهر ذلك واضـحا حين أخذت الـولايات المتحدة الأمـريكية مـنذ عام ١٩٧٢ تعتمد عـلى قوة إيران العسكرية، التى لم تلبث أن ارتفعت وبسرعـة كبيرة لمستوى التوقعات الأمـريكية عندما أسهمت إسهاما فاعلا فـى إنهاء حركة المعارضة فى ظفـار ذات الاتجاهات الماركـسية، كـما أخـذت إيران تتبنـى خلال الفتـرة من ١٩٧٤ - ١٩٧٧ خططا إيجـابية للتـعاون مع جـيرانهـا من جهـة الشرق وخـاصة أفغانستان والهند وباكستان.

وهكذا يبدو الأمر واضحا أنه على الرغـم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أبدت قلقـا نتـيجة عدم الاسـتقـرار السياسى والأمنى فى أعـقاب الانسـحاب البريطانى؛ فـإن الأمر لم يصل إلى درجـة الانزعاج الكامل، إذ إن ميـزان القوى السـياسـية والاقتصادية كان فى صالحـها إقليميا وعالميـا. وفضلا عن ذلك لم تكن منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC التى انضمت إليها الدول الخليـجية قد برزت بعد فى مواجهة التكتلات الاقتصادية والمالية الراسخة فى العالم الغربى، ولـم يكن اعتماد الولايات المتـحدة الأمريكية قد أخذ يتـزايد على نفط الخليج، كما لم يكن هناك ربط بين التطورات السيـاسية فى الخليج وبين النزاع العربى الإسـرائيلى، كما لم تكن قـد ظهرت فكرة الدولة الإسـلاميـة فى إيران؛ إذ كانت كل تلـك الأمور لاتزال كامنة فى طيات المستقبل.

غير أن الأحداث لم تلبث أن أخذت تتوالى وبسرعة كبيرة على المنطقة،والتى بدأت بحرب أكتوبـر ١٩٧٣، وما أعقبها من أزمة الطاقـة العالمية ١٩٧٣/ ١٩٧٤ بكل ما ترتب عليهـا من آثار سياسية واقتـصادية وإستراتيجية بـعيدة المدى. وكان

للدور الذى قامت به دول الأوبك والذى شكل الخليج بؤرته الرئيسية خلال تلك الأزمة تأثير كبير على الاقتصاد العالمى بما نجم عن ذلك من تقليص الإنتاج وزيادة الأسعار والمقاطعة وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بل وصل الأمر إلى تهديد دول النفط العربية بالتخلى عن استخدام الدولار فى التعاملات النفطية كنوع من الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تأيدها لإسرائيل[١].

وقد طبقت إجراءات المقاطعة لفترة من الوقت من قبل منتجى النفط فى دول الخليج العربية؛ بينما اقتصرت إيران عند حد الاستفادة من الزيادة التى لحقت بالأسعار. وقد تأثرت اليابان ودول غرب أوربا بصفة خاصة بأزمة الطاقة العالمية كما تأثرت بها الولايات المتحدة الأمريكية أيضا؛ وذلك على الرغم من أن استيرادها لنفط الخليج فى ذلك الوقت كان لا يتعدى سدس استهلاكها الكلى للطاقة، ومن ثم أصبحت منطقة الخليج نقطة ارتكاز رئيسية فى كل التقديرات والاعتبارات السياسية والاقتصادية العالمية.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه بصدد ذلك أنه منذ وقوع أزمة الطاقة العالمية وضعت الولايات المتحدة الأمريكية خططها المستقبلية للسيطرة على منابع النفط عسكريا، كما أدى عدم ثقتها فى حلفائها الأوربيين بشأن ضمان إمدادات النفط لإسرائيل إلى تكثيف إمداداتها النفطية عبر المحيط الهادى إلى المحيط الهندى، وشكل ذلك الاتجاه أحد الأسباب الرئيسية التى طرحت لتوسيع قاعدة دايجوجارسيا Diego Garcia، ومنذ ذلك الوقت بدأت القواعد العسكرية الأمريكية فى الجزء الجنوبى الغربى من المحيط الهندى تكتسب أبعادا جديدة[٢]. كما بدأ الخليج العربى يكتسب أيضا منذ وقوع أزمة الطاقة العالمية خصائص المنطقة السياسية الهامة بسبب الإستراتيجية العالمية للقوتين الأعظم والتى كان كثيرا ما يشار إليها خلال تصاعد الحرب الباردة بين المعسكرين بشفرة دايجوجارسيا بالنسبة

١- صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى من بداية العصور الحديثة إلى أزمة ١٩٩٠/ ١٩٩١، القاهرة ١٩٩٣، ص ٣٣٥

٢- برون (دايتير): المحيط الهندى منطقة تنازع أم إقليم سلام، انظر عرض الدكتور البخارى الجعلى، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت، العدد ٥٥، ص ٢٠١

للولايات المتحدة الأمريكية ، والوجود البحرى المنظم بالنسبة للاتحاد السوفيتى الذى دأب فى محاولاته لتطبيق سياسة الأبواب المفتوحة؛ وهى سياسة كان يهدف بها إلى تدعيم نفوذه البحرى فى الخليج بصفة خاصة، وفى الجزء الغربى من المحيط الهندى بصفة عامة[١].

ولم تكد أزمة الطاقة العالمية تخف حدتها بعض الشىء حتى شهدت منطقة الخليج، وإن كان ذلك لفترة قصيرة، مرحلة من التوافق الإقليمي أدت إلى انتشار النفوذ الأجنبى خارجها،وترتبط تلك المرحلة بتسوية نقاط الخلاف الرئيسية بين العراق وإيران بموجب اتفاقية ١٩٧٥، التى وافق فيها العراق على مشاركة إيران له فى السيادة على شط العرب مقابل تعهد إيران بالتوقف عن دعم الأقليات الكردية التى تقطن فى المناطق الشمالية من العراق[٢].

ولعل أهمية تلك الاتفاقية أنها ساعدت على تخفيف حدة التوتر فى منطقة الخليج، وأتاحت الفرصة لدول المنطقة التى كانت توازن فى السابق وبحذر شديد فى الآثار المترتبة على تعاملها مع إحدى الدولتين؛ أن تكون فى وضع أكثر حرية لأن تقيم علاقات وثيقة مع بغداد أو طهران. غير أنه على الرغم من ذلك فقد استمرت الروابط الإيرانية والعراقية بدول الخليج العربية تواجه صعوبات كثيرة، ويرجع ذلك إلى الخلافات الأيديولوجية بين العراق ودول الخليج من ناحية ونتيجة للموروثات الثقافية والتاريخية بين إيران وتلك الدول من ناحية أخرى.

١- وليد شريف: الاتحاد السوفيتى ومنطقة الخليج العربى، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الثانية، العدد ٥ ص ٨٧.

٢- ارتكزت هذه الاتفاقية على بلاغ مشترك عراقى إيرانى صدر عن قمة الأوبيك فى الجزائر فى ٦ مارس - آذار ١٩٧٥ وفيه قرر الطرفان:

- إجراء تخطيط نهائى لحدودهما البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية لعام ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لعام ١٩١٤.
- تحديد حدودهما النهرية حسب خط التالوج.
- يلتزم الطرفان بإجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما المشتركة لوضع حد نهائى لكل التسللات ذات الطابع التخريبى من حيث أتت.

وإذا كانت مرحلة التوافق الإقليمي بين العراق وإيران لها أثرها في إبعاد النفوذ الأجنبي عن المنطقة، فإن النفوذ الغربي لم يلبث أن ضعف أثره نتيجة التحولات اليسارية التي وقعت في منطقة القرن الإفريقي، ولعل ذلك مما دفع المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٩٧٥ - ١٩٧٧ إلى اتخاذ سياسة إقليمية تميزت بتركيزها الشديد على الدول الإفريقية المطلة على البحر الأحمر، وخاصة مصر والسودان واليمن الجنوبي والصومال؛ حيث أخذ الدعم السعودي يتدفق على تلك الدول بهدف تحقيق أهداف كان من أبرزها الوقوف ضد التيارات اليسارية وتقوية التوجهات الإسلامية. وليس من شك في أن تلك السياسة استطاعت أن تحقق قدرا من النجاح من حيث إنقاذ الصومال من النفوذ السوفيتي، وجزر اليمن الجنوبي إلى التوجهات المعتدلة المضادة للماركسية.

وبينما كانت التوقعات لصالح تلك التوجهات الجديدة تشبت الحرب الإثيوبية الصومالية في عام ١٩٧٧، واستطاعت أن تضع حداً سريعا لأغلب تلك التوقعات، كما استطاع السوفيت أن يحققوا في عام ١٩٧٨ العديد من الانتصارات نتيجة الانقلابات العسكرية الموالية لهم والتي وقعت في كل من عدن وأفغانستان. ومن ناحية أخرى كان للطريقة السلبية التي عالجت بها الولايات المتحدة الأمريكية الأزمة الإيرانية في عام ١٩٧٩ دورها في تعاظم النفوذ السوفيتي؛ ومن ثم شهدت الفترة من عام ١٩٧٨ إلى ١٩٨٧ تدهورا في النفوذ الأمريكي بعد أن أصبح ميزان القوى في الدول المجاورة للخليج؛ في كل من القرن الإفريقي وأفغانستان يغلب عليه التقدم السوفيتي سياسيا وإستراتيجيا[1]. وفضلا عن ذلك فقد بدأ الاتحاد السوفيتي يتجه إلى التقارب مع الدول العربية في الخليج، وذلك على الرغم من أنه كان يصف تلك الدول بالرجعية والتخلف؛ إلا أنه سعى لتأسيس علاقات دبلوماسية معها بدأت مع الكويت في عام ١٩٧٤ ثم امتدت إلى سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول المجاورة [2].

١- برون (دايتير): مرجع سبق ذكره، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٥ ص ص ٢٠٦ - ٢٠٧

٢- Mazher, Hameed. Arabia Imperillied, The Security Imperatives of the Arab Gulf States, Middle East Assessment Group MEAG, 1986. P.29

ولم يلبث أن ظهر واضحا مع نهاية حقبة السبعينيات وبداية حقبة الثمانينيات أن الأوضاع فى منطقة الخليج أخذت فى التحول لصالح السوفيت؛ الذين اعتمدو، فى الدرجة الأولى على العديد من العوامل، التى كان من أبرزها العلاقات الوثيقة بينهم وبين العراق، فضلا عن الجوار الجغرافى والقوة العسكرية والمخططات السياسية والإستراتيجية التى تمكن السوفيت بواسطتها من الاستحواذ على قدر لابأس به من النفوذ. ومن ثم بدأ الصراع بين القوتين الأعظم يتمركز فى الخليج وفى الساحة الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية المحيطة به.

ولعل مما ساعد على تأجج ذلك الصراع التغيرات العنيفة التى شهدتها المنطقة بسبب نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية فى عام ١٩٧٩، وما ترتب عليها من اهتزازات عنيفة فى العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية، حيث أخذت إيران تنتهج سياسة فى الخليج تتفق مع مصالحها الإقليمية، ولم تكد تنقضى عدة أشهر على إعلان قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية حتى جدد آية الله روحانى الدعوة لعودة البحرين إلى إيران، وعلى الرغم من أن هذه الدعوة لم تجد تأييدا رسميا؛ إلا أنها أثارت القلق لدى دول الخليج العربية، كما أعطت فى الوقت نفسه بعدا إقليميا وقوميا للثورة الإيرانية[١].

وليس من شك فى أن نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية كان لها تأثيرها الواضح على دول الخليج العربية التى بدأت تشعر بالمخاوف نتيجة الفكرة التي تبنتها إيران لتصدير ثورتها، وأصبح النظام الإيرانى الجديد أشد خطورة من أطماع النظام الشاهنشاهى السابق بإحياء مجد الإمبراطورية الفارسية القديمة. وكان مما يضاعف مخاوف دول الخليج العربية أن كل دولة منها توجد بها نسبة لا يستهان

١- Halliday (Fred), The Iranian Revolution in International Affairs, Programme and Practice, Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown, Washington D.C Croom-Helm, London 1984. P.24

بها من الشيعة، وخاصة فى البحرين والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وإن كانت تلك المخاوف لم تلبث أن خفت حدتها بعض الشيء إثر انشغال إيران فى حربها ضد العراق ١٩٨٠ - ١٩٨٨، وبدا تأثر شيعة الخليج بإخوانهم شيعة العراق؛ الذين آثروا محاربة النظام الإيرانى، وبالتالى وضعوا انتماءاتهم الوطنية والقومية؛ أو على الاحرى مصالحهم المادية والاقتصادية فى المقام الأول [١].

وعلى عكس ما كان متوقعا لم تؤد الثورة الإيرانية إلى تحقيق تقدم ملموس لأى من المعسكرين المتنافسين؛ ونعنى بذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى إذ وقفت الثورة الإيرانية موقفا عدائيا لكل منهما، فبالنسبة للاتحاد السوفيتى بدأت الثورة حياتها بحظر حزب توده الشيوعى وإعدام قادته واتهامهم بالجاسوسية، كما قامت بطرد بعض الديبلوماسيين السوفيت؛ فى الوقت الذى بات فيه الاتحاد السوفيتى يخشى من تأثير فكرة الجهاد على المسلمين الذين يشكلون أغلبية فى كثير من جمهوريات آسيا الوسطى التابعة له. وعلى الرغم من ذلك فقد أفاد السوفيت من نشوب الثورة؛ إذ كان الشاه محمد رضا بهلوى حليفا وثيقا للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالى فإن خلعه عن العرش كان يعد تقدما هاما لوضع السوفيت، وخاصة أن الشاه كان من أشد المناهضين للحركات اليسارية فى الخليج؛ هذا بالإضافة إلى ما ترتب على نشوب الثورة الإيرانية من تدهور واضح فى العلاقات الأمريكية الإيرانية [٢].

وكان مما يقوى موقف الاتحاد السوفيتى أيضا السياسة المتخاذلة التى اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى وانحيازها الواضح لإسرائيل على حساب القضايا العربية؛ وبالتالى فإنه على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية حلت بدلا من النفوذ البريطانى وأخذ وضعها يكتسب

١- Bulloch, John, The Gulf, A Portrait of Kuwait, Qatr, Bahrein and the United Arab Emirates, London 1984,pp. 66-67

٢- Mazher, A. Hameed, op. cit., p. 29

أهمية فـائقة؛ إلا أن ذلك الوضع كان فى سبيله إلى التردى، وظهـر ذلك واضحا فى إدانة دول الخليج العـربية لاتـفاقـيتى كـامب ديفيـد ولمعـاهدة السلام المصـرية الإسرائيلية ١٩٧٩ التى كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعـتبر شريكا كاملا فيها، وبالتالى فإنه طالما استمر موقف وشنجتن يعترض الأهداف العربية الملحة، فإن ذلك كان يترك المجال للاتحاد السوفيتى ليكون فى وضع سياسى أفضل، وخاصة أن دعم الاتحاد السوفيتى للطموحات العربية أهله لكى يكون حليفا قيما ومكن له من وضع قدميه على مشارف الخليج[1].

وعلى الرغم مما وجه للاتحاد السوفيـتى من انتقادات شديدة وصلت إلى حد العداء بسبب تدخله فى أفغانسـتان فى عام ١٩٧٩، إلا أنه خرج مع ذلك بنصيب أفضل من الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلـك بصرف النظر عن عدم استجابة دول الخليج العـربية للمبـادئ التى أعلنها ليـونيد بريجنيـف، السكرتير العـام للحزب الشيوعى فى ديسمبر ١٩٨٠[2]، والتى كانت تقوم على عدة مـرتكزات أساسية، كان من أبرزها الدعوة إلى تحريم إقامة قواعد أجنبية ورفض أية تهديدات باستخدام القوة، واحترام وضعـية دول الخليج العربية وحقوقها فى مصـادر ثروتها، والتأكيد على حرية الملاحة، إذ فسرت تلك المبادئ باعتبارها تحركا سوفيتيا دبلوماسيا مضادا للمبـادئ التى طرحها الرئيس الأمـريكى جيمـى كارتر فى يناير من العام نفسـه، والتى أعلن فيها أن الخليج يشكل منطقة ذات أهميـة حيوية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين.

وليس من شك أيضـا فى أن نشوب الحـرب العراقـية الإيرانيـة والتى دامت قرابة ثمـانى سنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨، قد منحت السـوفيت فرصـة بسط نفوذهم على كل طرف من طرفى الـنزاع؛ وخاصـة أن الولايات المتـحدة فـقـدت تمثيلهـا الدبلوماسى فى كل من بغداد وطهران، غيـر أنها من ناحية أخرى دفعت الولايات المتحدة وحلفاءها إلى المحافظة على الإمدادات النفطية، والعمل على تأمين استمرار

١- برون (دايتير): مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠٧ - ٢٠٨

٢- Bulloch, John, op. cit., p. 68

تدفقها، والإبقاء على مضيق هرمز مفتوحا للملاحة الدولية باعتباره شريانا حيويا هاما. والحقيقة أن الحرب العراقية الإيرانية أدت إلى زيادة نفوذ كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى فى منطقة الخليج، فقد سعت كل من هاتين الدولتين إلى الاستفادة من الثغرات التى أوجدتها الحرب لتعزيز وجودها السياسى والعسكرى، وأصبحت منطقة الخليج حلبة للصراع السياسى بين القوتين، وميدانا لاستعراض أسلحتهما الحربية. وبالإضافة إلى الاعتبارات الأمنية؛ فإن الحرب أوجدت نوعا من التبعية الاقتصادية إذ أصبحت الدول الأطراف فى الحرب فى حاجة إلى المعسكرين الغربى والشرقى معا [1].

وإلى جانب ازدياد حدة المنافسة بين المعسكرين، كان للحرب العراقية الإيرانية تأثيرها أيضا على المستويات المحلية بما نجم عنها من ظهور الخلافات المذهبية وزيادة التوتر السياسى والاجتماعى مما هدد الوحدة الوطنية فى كثير من دول الخليج العربية. وعلى المستوى الإقليمى حتمت الحرب العراقية الإيرانية أن تترك كل من إيران والعراق الساحة الخليجية ولو لفترة من الوقت بمعنى أن كلاً منهما لم يعد يسهم بنشاط ملحوظ فى التطورات التى كانت تمر بها المنطقة؛ ومن ثم تركت الحرب آثارها على السلوك السلبى لكل من إيران والعراق معاً وأسهمت بقدر كبير فى عزلتهما، ولعل ذلك كان عاملا هاماً فى تغليب النفوذ السياسى لدول الخليج العربية طوال سنوات الحرب.

ولعل أبرز ما تحقق بصدد ذلك هو المبادرة التى قامت بها كل من الكويت والمملكة العربية السعودية للتنسيق مع دول الخليج العربية الأخرى، وقد أسفرت تلك المبادرة عن إسهام المملكة العربية السعودية مع الدول العربية الواقعة فى الأجزاء الشمالية والجنوبية من الخليج ونعنى بها الكويت وقطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان؛ فى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج

١ـ محمد إبراهيم الحلوة: حرب الخليج، دراسة فى مسببات الصراع وعواقبه، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت العدد ٥٧، يناير ١٩٨٩، ص ص ١٩٢ - ١٩٤

العربية فى مايو ١٩٨١. وكان الدافع الأول لتأسيس ذلك المجلس ما باتت تتعرض له تلك الدول من تهديدات أمنية؛ وإن كانت الصيغة التى أعلن بها عن قيامه وتضمنها نظامه الأساسى قد حرصت على التأكيد على ما يجمع بين تلك الدول من سمات مشتركة، وحرصها على ترفيع العلاقات القائمة فيما بينها على مستوى مؤسسى. ومع ذلك فإن المجلس لم يستطع أن يحقق الأمن لدوله رغم ما حققه من إنجازات فى المجالات الأخرى[1]. ويرجع ذلك إلى استمرار الأطماع الخارجية والتهديدات الإقليمية الموجهة إلى بعض دوله أو لمناطق أو أجزاء منها؛ إلى جانب ما تعرضت له دول المجلس من محاولات لتصدير النظريات والثورات والتهديد بالسيطرة على مواردها. وليس من شك فى أن الموقع الإستراتيجى كان له أثر كبير فى التهديدات التى تعرضت لها تلك الدول التى تشرف شرقا على بعض دول قارة آسيا، وتشرف غربا على دول إفريقية هامة، وشمالا على العراق، وجنوبا على المحيط الهندى. كما تتميز بوجود عدد من الجزر التى تعتبر مراكز هامة للتحكم فى الملاحة؛ وفضلا عن توافر الثروة النفطية والعوائد المالية بها كانت هناك دوافع أخرى لتهديد الأمن حيث قدر الدخل الذى كانت تحصل عليه دول المجلس فى بداية حقبة الثمانينيات بأكثر من مائة وخمسين مليارا من الدولارات سنويا؛ ومن ثم كان على تلك الدول أن تواجه قدرا كبيرا من الأطماع الدولية والإقليمية [2].

لم يقتصر الأمر على تعرض دول الخليج العربية للضغوط الدولية والإقليمية، وإنما تميزت حقبة السبعينيات بخوض تلك الدول صراعا حادا مع الشركات الأجنبية المستغلة لموارد ثروتها النفطية من أجل التخلص من الامتيازات المجحفة التى كانت تربطها بتلك الشركات بهدف التحكم فى تسعير نفطها، والسيطرة على مواردها.

١- Mazher, A. Hameed, op. cit., p. 13

٢- مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخليج إلى أين - الأطماع والتهديدات الخارجية لدول الخليج العربى، - الواقع والبديل، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٣ ص ص ١٩ - ٢٣.

وعلى الرغم من التطور الذى طرأ على عقود وامتيازات النفط وزيادة العائدات التى كانت تمنحها الشركات صاحبة الامتياز، ووصول بعض دول الخليج العربية، كما هو الحال فى المملكة العربية السعودية والكويت، إلى مبدأ مناصفة الأرباح، بل وتجاوز ذلك المبدأ لصالح الدول المضيفة[1]. إلا أنه كان مما يضعف الإفادة من ذلك التطور التدهور الذى طرأ على أسعار النفط؛ حين انخفض سعر البرميل الواحد من النفط الخام من ٢,١٨ دولار أمريكى إلى ١,٨ دولار فى عام ١٩٧٠.

غير أنه لم تلبث أن أتيحت الفرصة لزيادة أسعار النفط حين بدأت الثورة الصناعية الثانية فى الغرب فى بداية حقبة السبعينيات، والتى اعتمدت على نفط الشرق الأوسط بصفة عامة، وعلى نفط الخليج بصفة خاصة، حيث استفادت دول الخليج فائدة كبيرة من زيادة الاستهلاك العالمى للنفط بما ترتب على ذلك من زيادة ملحوظة فى أسعاره. كما كان لانضمام دول الخليج العربية إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وقيام منظمة الدول العربية المصدرة للنفط الأوابك OAPEC أثره فى إتاحة الفرصة لمواجهة التكتلات الاحتكارية العالمية؛ مما أدى إلى حدوث حوار لأول مرة بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط. وفى عام ١٩٧١ اعترفت الشركات الأجنبية المستغلة للنفط بالأوبك كهيئة تفاوض؛ وبذلك أصبحت الدول المنتجة تشكل كارتل فى مواجهة الشركات الكبرى المستغلة. ونتيجة التدهور المستمر فى أسعار النفط قامت منظمة الأوبك بالتفاوض مع تلك الشركات بهدف زيادة السعر المعلن؛ حيث اجتمع فى ١٤ فبراير ١٩٧١ ممثلو الأوبك مع ممثلى الشركات النفطية فى مؤتمر تاريخى فى طهران، توصل فيه مندوبون عن إيران والعراق والمملكة العربية السعودية إلى اتفاقية بالنيابة

١- Marlowe, John, The Persian Gulf in the 20th Century, London 1962 p. 175 see also, Stocking, G., Middle East Oil, A Study in Political & Economic Controversy, Vanderbilt University Press, 1972, p. 352 ff.

عن دول الخليج الأخرى تضمنت رفع السعر المعلن بواقع ٤٠.٥ سنت للبرميل الواحد؛ على أن يتم رفع السعر المعلن تدريجيا بنسبة ٢.٥٪ لكل من السنوات التالية حتى عام ١٩٧٥[١].

وتعد اتفاقية طهران، على الرغم من أنه لم يترتب عليها زيادة كبيرة فى أسعار النفط، نقطة تحول هامة إذ إنها أدخلت لأول مرة مبدأ تحديد سعر النفط على أساس التفاوض بين الدول المنتجة والشركات صاحبة الامتياز، وليس بين تلك الشركات وكل دولة على حدة كما كان عليه الحال من قبل[٢]. وفضلا عن ذلك فقد حددت الاتفاقية مجموعة من المبادئ لنظم الاستغلال، كان من أبرزها رفع نصيب الدولة المنتجة إلى ٥٥٪ من الأرباح على أن تلتزم الدول المنتجة بقبول الأسعار الجديدة لمدة خمس سنوات[٣].

وعلى الرغم من أن اتفاقية طهران حققت للشركات المستغلة تثبيت الآجال المنصوص عليها فى عقود الامتيازات، كما حققت لدول الخليج زيادة فى الأسعار والأرباح، إلا أنها تعرضت مع ذلك لانتقادات عنيفة من بعض الدول العربية الأخرى التى قطعت شوطا أبعد فى السيطرة على موارد نفطها، مثل الجزائر وليبيا. غير أنه لم تلبث أن أتيحت الفرصة مرة أخرى لدول الخليج المنتجة للنفط لتواصل الحوار مع الشركات المستغلة، حيث شهدت السنوات التالية العديد من التطورات التى أصبحت لاتتمشى مع المبادئ التى قررتها اتفاقية طهران. ولعل من أبرز تلك التطورات تخفيض إدارة الرئيس الأمريكى نيكسون لقيمة الدولار فى عام ١٩٧١؛ ومن ثم كان من الطبيعى أن تطالب الدول المنتجة بزيادة السعر المعلن للتعويض عن النقص الناتج نتيجة لذلك بالمقارنة مع الأسعار التى تم الاتفاق عليها. وفى يناير ١٩٧٢ تم رفع الأسعار المعلنة بنسبة ٨.٤٩٪ لمواجهة التخفيض الأمريكى للدولار، كما ارتفعت الأسعار المعلنة فى أوائل العام التالى بنسبة مقدارها ١١.٩٪ لمواجهة التخفيض الثانى للدولار الأمريكى؛ فى الوقت الذى

١- هاليداى (فرد): مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩ - ٢٠.

٢- Mansfield, Peter, The New Arabian, New York, 1981, p. 207.

٣- صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٩

أخذت فيه دول الخليج تفكر فى التخلص من الدولار كأساس للتعاملات النفطية نظرا لكثرة ما تعرض له من تقلبات خلال عامى ١٩٧٢و١٩٧٣، كما اشتدت الدعوة إلى ذلك بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ كنوع من الحرب الاقتصادية ضد الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تأييدها لإسرائيل على حساب القضايا العربية.

ولعل من أبرز النتائج التى ترتبت على زيادة سعر النفط، وبالتالى ارتفاع العائدات النفطية، اتجاه دول الخليج العربية إلى استخدام ما تجمع لديها من فوائض مالية لكى تشارك فى أصول الشركات العامله فى أراضيها[1]. وعلى الرغم من أن الاتجاه إلى المشاركة الوطنية يعود إلى سنوات سابقة؛ ترجع على وجه التحديد إلى عام ١٩٥٧؛ حين ظهرت بعض الشركات الوطنية في الكويت والسعودية التى استطاعت أن تحصل من الشركات المستغلة على مناطق من الامتيازات التى لم يجر فيها الاستغلال بعد[2]، إلا أن التطور الجديد تميز بإلزام تلك الشركات بالتنازل عن جزء من أصولها المالية لصالح الشركات الوطنية، وقد وجدت دول الخليج العربية تشجيعا لإعادة التفاوض مع الشركات العاملة فى أراضيها حين نجحت الجزائر فى فبراير ١٩٧١ فى الحصول على حصة وصلت الى ٥١٪ من الشركتين الفرنسيتين س.ف.ب CFB، وإراب ERAB؛ هذا بالإضافة إلى تفاقم الخلاف بين النظام البعثى فى العراق وشركة النفط الإنجليزية العراقية، وحين تأزم الموقف بين الجانبين بادرت الحكومة العراقية فى عام ١٩٧٢ بتأميم الشركة بأكملها، وكان ذلك على أثر رفضها زيادة الإنتاج والعائد، ومنح الشركات الوطنية ٢٠٪ مشاركة فى أصولها[3].

وعلى الرغم من أن الشركات المستغلة احتجت بأن اتفاقية طهران كانت تلزم الدول المضيفة بالاتسعى لمدة خمس سنوات لتغيير مبادئ الاتفاق، إلا أن اتفاقية طهران كانت ترتبط فى الواقع بعدم المساس بالأسعار؛ وليس بنظام الامتياز فى حد

(1) Marlowe, John, op. cit., p. 175

(2) Crystal, Jil, Oil and Politics in the Gulf. Rulers and Merchants in Kuwait and Qatr, Cambridge University Press, 1992, pp. 42-43

ذاته. وقد وكلت دول الخليج العربية أحمد زكى اليمانى، وزير النفط السعودى، نيابة عنها الذى استطاع التوصل إلى اتفاقية المشاركة التى تم توقيعها فى نيويورك فى أكتوبر ١٩٧٢. وقد أقرت الاتفاقية مساهمة الدول الموقعة عليها، وهى المملكة العربية السعودية والكويت وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة فى رأس مال الشركات العاملة فى أراضيها حتى تصل نسبة المساهمة إلى ٢٥٪ فى عام ١٩٧٨، ثم ترتفع بمعدل ٥٪ سنويا لتصل إلى ٤٥٪ فى عام ١٩٨٢، ثم ترتفع النسبة الأخيرة بمعدل ٦٪ لتصبح ٥١٪ فى عام ١٩٨٣، وتركت الاتفاقية لكل دولة أن تحدد على انفراد كيفية التعويض عن نقل ملكية تلك الشركات؛ وإن كان يلاحظ حرص الولايات المتحدة الأمريكية التى شاركت فى المباحثات التى أدت إلى التوقيع على تلك الإتفاقية أن تأخذ تعهدا من الدول المنتجة بتوفير احتياجاتها من النفط[١].

وعلى الرغم من المميزات العديدة التى تضمنها نظام المشاركة من حيث إتاحة الفرصة للشركات الوطنية دخول مجالس إدارة الشركات العاملة والمشاركة فى جميع مراحل صناعة النفط؛ بداية من الإنتاج إلى النقل والتسويق، فضلا عن إخضاع الشركات الأجنبية للتشريعات والقوانين المحلية فى حالة وقوع نزاع بين تلك الشركات وحكومات الدول المنتجة، أو الخضوع للتحكيم فى حالة حدوث نزاع بينها وبين الشركات الوطنية، فإن الانتقادات التى وجهت إلى ذلك النظام أنه يؤدى إلى تقليل نسبة الأرباح، إذ تتم المحاسبة على أساس الأسعار الفعلية وليس على أساس الأسعار المعلنة، كما أنه يحمل الشركات الوطنية إلى جانب ذلك نصيبها من نفقات التنقيب.

ومع ذلك فإن نظام المشاركة لم يستمر طويلا إذ لم تلبث أن أحدثت حرب أكتوبر ١٩٧٣ تغييرا جذريا فى العلاقات النفطية، حيث أدت أزمة الطاقة العالمية وما أعقبها من ثورة سعرية إلى تراكم فوائض مالية ضخمة، مما مكن دول الخليج

١- صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٣٠ - ٣٣٢.

العربية من زيادة حصتها فى المشاركة، واستطاعت المملكة العربية السعودية أن تقود دول الخليج العربية الأخرى - فيما عدا العراق - إلى صياغة أسس جديدة للمشاركة التى ارتفعت إلى ٦٠٪ فى عام ١٩٧٤، ولم يأت عام ١٩٧٦ حتى امتلكت المملكة العربية السعودية شركة أرامكو ARAMCO بكاملها، واستطاعت الكويت فى العام التالى أن تصل إلى السيطرة الوطنية على جميع الشركات الأجنبية العاملة فيها، بينما اكتفت أبوظبى فى تلك المرحلة بتحقيق نسبة عالية من المشاركة الوطنية، وبصفة عامة تمكنت دول الخليج العربية من امتلاك أسهم الشركات الأجنبية العاملة فى أراضيها دون استخدام عبارة التأميم، وفضلا عن ذلك أخذت الدول المنتجة تخوض صراعا آخر من أجل الحصول على حقها فى تسعير نفطها [١].

واضح من ذلك العرض أن الفضل فى تلك التطورات يرجع إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى وقعت فى الوقت الذى كان فيه وزراء الأوبك مجتمعين فى فينا مع ممثلى الشركات الأجنبية لتحديد سعر النفط، وكانت الفجوة كبيرة بين الجانبين، فبينما كانت دول الأوبك تطالب بمضاعفة الأسعار المعلنة إلى ستة دولارات أمريكية للبرميل الواحد، كانت الشركات الأجنبية تقترح زيادة مقدارها ١٥٪ فقط من السعر المعلن[٢]. وفي أثناء الاجتماعات انتشرت أخبار الحرب والمساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل مما أدى إلى تصلب موقف كل من المملكة العربية السعودية والكويت والعراق وأبوظبى وقطر. وفى ذروة الحرب صرح العرب المصدرون للنفط إبان اجتماع منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (الأوابك) فى الكويت بأنهم سيقطعون إمدادات النفط. وبالفعل أوقفت دول الخليج العربية إنتاجها وفرضت حظرا على الدول المساندة لإسرائيل. ويعتبر هذا الموقف نقطة تحول هامة فى الدور الذى بدأت دول الخليج العربية تلعبه فى الصراع العربى الإسرائيلى حيث أصبحت دولا فاعلة فى هذا الصراع ولم تعد دولا هامشية كما كانت عليه من قبل.

١ـ Mansfield, Peter, op. cit., p. 207.

٢ـ Ibid., pp. 205-206

أدت عملية المقاطعة والحظر البترولى عن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب المساندة لإسرائيل إلى نقص واضح فى تصدير النفط؛ وإن كانت المقاطعة لم تستمر مع ذلك فترة طويلة، إذ لم تلبث دول الخليج العربية أن أزالت الحظر عن النفط المصدر إلى أوربا فى نهاية عام ١٩٧٣، وفى مارس من العام التالى تم رفع الحظر عن الولايات المتحدة الأمريكية [1]، وإن كانت قد وجدت الفرصة متاحة أمامها لرفع أسعار نفطها حتى تعوض التخفيض فى الإنتاج الذى قررته كسلاح من أسلحة الصراع ضد إسرائيل.

ولعل ما يلفت النظر أن إيران رغم أنها لم تأخذ جانبا فى الحظر البترولى، حيث ظلت تمد الغرب وإسرائيل بالنفط، إلا أنها استغلت موقف دول الخليج العربية لرفع أسعار نفطها وتحقق لها ذلك بالفعل حين قررت منظمة الأوبك فى نهاية عام ١٩٧٣ مضاعفة أسعار النفط دون الحاجة إلى التفاوض مع الشركات المستغلة.

وهكذا مرت الشركات الاحتكارية خلال حقبة السبعينيات بمرحلة جديدة تميزت بفقدانها السيطرة على الموارد النفطية التى كادت أن تكون مملوكة لها فى ظل نظام الامتيازات والعقود السابقة، فضلا عن أنه لم يعد فى استطاعتها التحكم فى أسعار النفط، ورغم ذلك فقد حرصت تلك الشركات على الاحتفاظ بأفضل العلاقات مع دول الخليج العربية لتأمين مصادر تزويدها بالنفط، ووجدت فى سياسة الحوافز التى بموجبها يحق لكل شركة أجنبية أن تشترى حصة من النفط الخام مقدارها ٥٠٠ برميل يوميا مقابل مليون دولار تستثمرها فى المشروعات الإنمائية فرصة لتأمين جزء من الموارد البترولية اللازمة لها، وذلك بقبولها المشاركة فى تلك المشروعات.

وقد ترتب على تحكم دول الخليج العربية فى تسعير نفطها أن أصبحت الدول الصناعية الكبرى تقف مترقبة لما ستفعله تلك الدول الصغيرة التى أصبحت خلافا للقاعدة تملك القدرة فى التأثير على حياتها الاقتصادية، وكان لابد إزاء ذلك

---

١ Mansfield, Peter, op. cit., p. 98.

من حدوث ردود فعل كان من أبرزها إنشاء وكالة الطاقة العالمية فى نوفمبر ١٩٧٤[١]، والتى كان من أهدافها تشجيع السياسات التى تؤدى إلى أن تكون حاجة الدول المصدرة للنفط إلى العائدات المالية أكثر من حاجة الدول المستهلكة أو المستوردة للنفط، وعلى مدى سنوات قليلة أصبحت تلك الوكالة هى المتحكمة عمليا فى تحديد سعر النفط لمصلحة الدول الأعضاء بها مما أدى إلى تراجع ملحوظ فى أسعار النفط؛ وإرغام الدول المصدرة على زيادة معدلات إنتاجها[٢].

وكان من الخطوات الأخرى التى واجهت بها دول الغرب دول الخليج العربية هى رفع قيمة منتجاتها الصناعية بحيث تسترد جزءاً من خسائرها نتيجة زيادة أسعار النفط، يضاف إلى ذلك زيادة التخزين والبحث عن بدائل أخرى للطاقة.

ومهما يكن من نتيجة هذا الصراع بين الدول المنتجة والدول المستهلكة إلا أن دول الخليج العربية استطاعت الحصول على دخول نفطية هائلة خلال حقبة السبعينيات حتى يمكن القول أن ما يقرب من ثلثى دخلها السنوى مصدره النفط والثلث الآخر دخل غير مباشر للنفط كما أن ٩٠٪ من الإيرادات المحلية لميزانية تلك الدول كان مصدرها النفط أيضا[٣]. وقد يكون حقيقة أنها غدت بذلك من أكثر دول العالم دخلا قوميا، كما تمكنت من وضع وتنفيذ خطط تنموية اقتصادية واجتماعية ضخمة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ المنطقة؛ إلا أنها كانت معرضة بالقطع لانتكاسات اقتصادية بالغة.

١- International Energy Agency. IEA

٢- على خليفة الكوارى: نحو سياسة اقتصادية جديدة فى دول الخليج العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - العدد ٥٢، ١٩٨٧، ص ص ١٠٥ - ١٠٨.

٣- على خليفة الكوارى: نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لإستراتيجية التنمية فى إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨١، انظر مراجعة تركى على الربيعو فى مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٥٣ ص ٢١١ وما بعدها.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن منطقة الخليج اكتسبت أهميتها ليس فقط من حيث تصديرها للنفط وإنما باعتبارها من أهم أسواق الدول الصناعية الكبرى، ومن أهم مناطق الاستيراد العالمية؛ وبينما تشمل الغالبية العظمى من صادرات المنطقة النفط بجميع مشتقاته، تتنوع الواردات لتشمل الضروريات والإحتياجات والكماليات التى تأتى إليها من شتى بقاع العالم[١].

وتؤكد العديد من الاحصائيات الاقتصادية والسياسية على أرقام هائلة تتعلق بفوائض النفط المالية؛ ففى بداية الثمانينيات كان دخل الناتج القومى الإجمالى للمملكة العربية السعودية يصل إلى ٩٧ مليارا من الدولارات والكويت ١٢ مليارا، وتصل إلى نفس هذا الرقم دولة الإمارات العربية المتحدة، كما بلغ الدخل القومى للبحرين مليارين، وقطر مليارا واحدا، وسلطنة عمان ثلاثة مليارات[٢].

ومع أن الفوائض المالية أصبحت تغزو مصارف الغرب إضافة إلى شراء أسهم الشركات الكبرى والبنوك والاشتراك فى عضوية مجالس إدارتها، إلا أنه لم ينجم عن ذلك تكوين جماعات ضغط عربية، وذلك رغم الاتهامات العديدة التى وجهت إلى رءوس الأموال الخليجية تدخلها فى الانتخابات البرلمانية فى إيطاليا أو الرئاسية فى فرنسا لتأييد العناصر المعتدلة ضد الاتجاهات اليسارية[٣]. غير أنه يمكن القول مع ذلك أن أموال دول الخليج العربية كان لها فاعلية أكثر فى التأثير الاقتصادى والسياسى فى حدود الدائرتين العربية والإسلامية؛ وبدرجة أقل فى الدائرة الإفريقية، وذلك عن طريق القروض والمساعدات وصناديق التنمية؛ وإن كانت قدرتها قد أخذت فى الضعف نتيجة الغزو العراقى للكويت وما تحملته تلك الدول من أعباء باهظة فى حرب الخليج.

١- صدقة يحيى فاضل: دول مجلس التعاون وسبل تفادى خطر إعاقة الملاحة فى مضيق هرمز، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٦ ص ص ١٥٤ - ١٥٥..

٢ مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخليج إلى أين - الأطماع والتهديدات الخارجية لدول الخليج العربى، الواقع والبديل، الكويت ١٩٩٣، ص ٢٣.

٣- صلاح العقاد. مرجع سبق ذكره، ص ٤٧٠.

وعلى الرغم مما يبدو من بريق وانتعاش فى المجتمعات الخليجية نتيجة زيادة فوائضها المالية وارتفاع مستوى الدخل القومى فيها إلا أنها مهددة فى الوقت نفسه بالأخطار الاقتصادية الفادحة التى يمكن أن تصيبها، ومن ثم يسود رأى الصفوة من أبناء تلك المجتمعات إلى ضرورة تعديل بنية الهيكل الاقتصادى بحيث يعتمد الدخل على روافد متنوعة بدلا من رافد واحد، وبالتالى التحول من نمط الاقتصاد الأحادى إلى الاقتصاد المتعدد، وخاصة فى الوقت الذى لم تعد فيه دول الخليج العربية هى المؤثرة فى القرارات الرئيسية المتعلقة بأسعار النفط وكمية المعروض منه فى السوق العالمى؛ إضافة إلى أنه أصبح مصدراً متقلبا وليس ثابتا للدخل، وبالتالى فإنه من الأجدى تنمية الموارد الأخرى غير النفطية بحيث يمكن تحقيق درجة من التوازن[1]. ولكن يبدو أن هذا التطلع لن يكون فاعلا، فالاقتصاد النفطى لا يزال طاغيا، ومن المشكوك فيه أن يكون الدخل المتحصل من الأنشطة الإنتاجية غير النفطية له قيمته رغم الجهود الحثيثة التى تبذل من أجل ذلك[2].

وهناك من يرى الاحتفاظ بالاحتياطى من النفط بدلا من استهلاك الثروة الطبيعية فى كماليات لا فائدة منها، وتركها للأجيال القادمة؛ إذ إن ذلك أجدى من استنزافها وإهدارها، فضلا عما يحدثه ذلك من توتر بين الأقطار العربية. وقد أثيرت نظرية التوزيع العادل للثروة النفطية إبان الأزمة العراقية الكويتية، واتخذها النظام العراقى مبررا لغزو الكويت، والتطلع إلى موارد الثروة النفطية فى دول الخليج العربية الأخرى.

وعلى الرغم من أن جانبا كبيرا من الثروة النفطية يتم استغلاله فى تحقيق أغراض التنمية الشاملة فى المجتمعات الخليجية؛ إلا أن قدرة تلك المجتمعات على استيعاب الفوائض المالية لا تزال محدودة؛ ومن ثم فإن الدول الصناعية الكبرى

١- حسين على الشرع: الاقتصاد السعودى ١٣٩١ - ١٤٠٢هـ / ١٩٧١ - ١٩٨٢ الرياض ١٩٨٤، انظر عرض خالد محمد غازى فى مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - العدد ٥٤ ص ص ٢١٤-٢١٥.

٢- محمد السيد سعيد: آفاق تطور مجلس التعاون الخليجى، الفلسفة والمداخل المستقبلية، من أعمال ندوة مجلس التعاون الخليجى، وحدة التاريخ والمصير، جامعة الكويت نوفمبر ١٩٩٣.

هى التى تستفيد من تلك الفوائض كما يستفيد منها المنتجون بصفة خاصة حيث يتلقى ملايين الدولارات سنويا مقابل الأسلحة التى يبيعها لدول الخليج العربية؛ وبذلك يعود البترودولار ليتدفق من جديد إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين فى شكل رءوس أموال مصدرة Loan - Capital Export، أو فيما يمكن أن نطلق عليها سياسة استرجاع الدولار. وفضلا عن ذلك فإن الفوائض المالية الضخمة يصب معظمها فى الاستثمار فى دول الغرب حيث الأرباح متاحة بصورة أفضل [1]، وعلى سبيل المثال أنشأت الكويت مكتبا للاستثمار فى لندن KIO، وفى غيرها من العواصم الأوربية، كما تضطلع شركة جلينكس البريطانية باستثمارات أبوظبى الطويلة الأجل [2]، كما نمت فى الوقت نفسه ظاهرة البنوك المشتركة. ولما كانت أموال النفط مودعة فى معظمها فى استثمارات ومصارف أوربية وأمريكية فإن ذلك أدى إلى توجيه انتقادات شديدة إلى دول الخليج العربية بسبب موقف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المساند لإسرائيل.

وإذا كانت دول الخليج العربية قد اطمأنت حتى لو نفدت ثروتها النفطية أن تعيش على استثماراتها الخارجية إلا أن ذلك الاطمئنان ليس مؤكدا نتيجة التقلبات العالمية الاقتصادية. والشىء المؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب هى المستفيدة من تلك الثروات سواء فى إنعاش صناعاتها، أو فى قمع الحركات المضادة التى كانت تهدد النفوذ الغربى فى منطقة الخليج، وعلى سبيل المثال اعتمدت سلطنة عمان على دخلها من النفط والمساعدات التى قدمت لها من دول النفط الخليجية كإيران والمملكة العربية السعودية فى قمع الحركات اليسارية فى ظفار [1]. كما أدت الثروة

١- هاليداى (فرد): مرجع سبق ذكره ص ٣٠ انظر أيضا:

Andreasyan , R.N., Oil and Soviet Policy in the Arabian Gulf and the Indian Ocean, ARC, London 1981, p. 61

٢- London - based William Glynnx Company - Kuwait Investment Office. KIO

٣- هاليداى (فرد): مرجع سبق ذكره ص ص ٣١ -٣٦

النفطية فى بعض الدول العربية فى الخليج إلى استبدال الحكام المحافظين بحكام أكثر تطورا كما حدث فى أبوظبى وقطر وسلطنة عمان، وكان الهدف من ذلك أن يقوم هؤلاء الحكام المتطورون بحركات إصلاحية تنموية لمواجهة الحركات اليسارية المتطرفة الزاحفة إلى الخليج.

وعلى الرغم من الفوائد الجمة التى حققتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، وما حققته أيضا الشركات الرأسمالية العالمية فإن الدوائر الغربية كانت لا تكف مع ذلك عن القيام بحملات من الكراهية والتشكيك ضد دول الخليج العربية، وعزت ارتفاع أسعار النفط إلى سيطرة تلك الدول على مواردها النفطية، وبالتالى فإنها المسئولة عن التضخم الذى يعانى منه العالم، وإنها أصبحت تمتلك القوة المسيطرة على الدول الصناعية المتقدمة، كما أن الفوائض الضخمة من البترودولار ساعدتها على تكوين مدخرات هائلة من العملات الصعبة التى صارت تؤثر على أسواق العملات العالمية[١].

وقد تزايد الانتقاد ضد العرب بصفة عامة ودول الخليج العربية بصفة خاصة كما يظهر ذلك فى البيان الذى صدر فى البندقية فى ٧ يونيه ١٩٨٠ عن مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع، الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية وبريطانيا وكندا واليابان وفرنسا وإيطاليا، والذى أكد على أن التزايد المتوالى فى أسعار النفط أدى إلى تضخم عالمى أصبح يهدد بالبطالة وبالتوقف فى الدول الصناعية الكبرى. كما ركزت الوسائل الإعلامية الغربية وخاصة الصور الكاريكاتيرية على عرب الخليج الشرهاء وهم سعداء بالمتاعب التى يسببونها للغرب، وإنهم يفسدون الحضارة الغربية، ويحاولون تجويع العالم الثالث بإحداق الخطر على اقتصادياته عن طريق رفع أسعار النفط [٢].

---

١. Mansfield, Peter, op. cit., pp. 205 - 206

٢. Levy, W., Oil and the Decline of the West, Foreign Affairs, Summer 1980

ولمزيد من التفصيل عن السياسات النفطية العربية وتأثيرها على الغرب انظر

Kelly, J.B., Arabia, the Gulf and the West, A Critical View of the Arabs and their Oil Policy, London 1988

بينما يدافع العرب عن أنفسهم بأن التضخم العالمى ليس سببه المباشر فى زيادة أسعار النفط ؛ إذ إن هذا التضخم حدث قبل أن يتزايد سعر النفط، كما أن زيادة الأسعار لم تؤد طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولى إلى تضخم يزيد عن ٥.١٪ فى الوقت الذى ارتفعت فيه الأسعار فى الولايات المتحدة الأمريكية لتصل الى ١٣.٣٪[١]، ومن ناحية أخرى فإن المجتمعات الخليجية فى حاجة إلى التنمية والخبراء من الغرب مما يكلفها كثيرا، وخاصة إن التنمية فى تلك المجتمعات تتكلف ثلاثة أضعاف مما يحدث فى الغرب[٢]. وبالإضافة إلى ذلك فإنها معرضة لنضوب مواردها النفطية على المدى القصير نسبيا، كما أنها تحرق بلايين من براميل الغاز الطبيعى يوميا مما يشكل إهدارا لثروتها الطبيعية[٣]. ولتلك الأسباب جميعها لابد من مضاعفة أسعار النفط ليكون هناك توازن بين ثمن النفط المصدر وبين ما تنفقه تلك المجتمعات على خطط التنمية وعلى السلع التى تستوردها على اختلاف أنواعها، وخاصة أن صافى ما تحصل عليه من أرباح لايتجاوز ٣٠٪ من قيمة نفطها المصدر بينما تأخذ الشركات النفطية التى تقوم بالنقل والتسويق وتقديم الخبرة ٣٠٪؛ إلى جانب ٤٠٪ تذهب ضرائب للدول الصناعية.

وفيما يثار حول إحداق دول الخليج النفطية الخطر على اقتصاديات دول العالم الثالث فإنها ترد هذا الاتهام بإسهامها الإيجابى فى تقديم دعمها ومساعداتها إلى تلك الدول، ومما يذكر بصدد ذلك أن الكويت كانت الدولة العربية الخليجية الرائدة فى هذا المجال حيث أسست غداة استقلالها فى ديسمبر ١٩٦١ على وجه التحديد صندوقا للإنماء الاقتصادى العربى الذى لم يلبث أن تحول بعد ذلك بعدة

١- Al Tariki, Shaikh A., What do Oil Producers want from Consumers?, see Arab Research Center, Oil and Security in the Arabian Gulf, Croom Helm, London 1981, pp. 15-16.

٢- محمد حسنين هيكل: مدافع آية الله، قصة إيران والثورة، الطبعة الرابعة، القاهرة، بيروت، ص ص ١٤٤ - ١٤٥.

٣- Mansfield, Peter, op. cit., P. 210

سنوات إلى الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]. وفى عام ١٩٧١ أسست أبوظبى صندوقا للتنميـة الاقتصادية [2]. وفى عام ١٩٧٤ أسـست المملكة العربية السعـودية صندوق التنمية السعودى، كمـا أسست فى عام ١٩٧٧ صندوقا آخر للتنمية الإسلامية.

وعلى الرغـم من القـروض والمسـاعـدات والاستثمـارات التى تقـدمها تلك الصنـاديق فإنهـا تتـعـرض مع ذلك إلى انتقـادات حـادة لعـل من أبـرزها أنهـا تتخـذ مـسـارها فقـط إلـى الدول العـربية والإسلامـية. وقـد يكـون هذا الانتقـاد صـحيـحا وذلك إذا ما استثنينا صندوق الكويت للتنميـة الاقـتصادية والاجتمـاعـيـة، وصنـدوق أبو ظبى للتنميـة الاقتصادية، اللذين قدمـا الكثير من القـروض والمسـاعدات المـالـية إلى العــديد من الدول غيـر العـربيـة وغيـر الإسلامية أيضا.

ولعل مما تجـدر الإشـارة إليـه فى هذا المقـام أنه قـد أثيـرت فكرة إنشـاء صندوق موحد للتنميـة تسـاهم فـيه الدول العـربية المنتجـة للنفط بـ ٥٪ من دخلهـا، وقـد تـرددت هـذه الفكـرة فى أروقـة الأمـم المتحـدة فى أعـقـاب الحـرب العـالمية الثـانيـة؛ وذلك على غـرار مشـروع مارشـال لإعـادة الانتعـاش الاقتصادى إلى أوربا، غير أن دول الخليج العربية عزفت عن الالتزام بنسبة محددة من دخلهـا، وفضلت تقـديم القروض والمسـاعدات للدول التى فى حـاجة إليـها وبالطريقة التى تراها.

ولعل ما يعـزز مـوقف دول الخليـج العـربية أن نسـبـة المسـاعدات التى تقـدمهـا إلى دول العــالم الثـالث تزيد عن النسـبـة التى تخـصصـها الدول الصنـاعـية الكبرى، والتى لم تصـل إلى أكثر من ٠,٧٪ فى عام ١٩٧٥، كـما

١- The Kuwait Fund for Arab Economic Development - The Arab Fund for Economic and Social Development.

يبى يوسف الصباح: الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية، بحث منشور فى مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت، العدد التاسع يناير ١٩٧٧.

٢- The Abu Dhabi Fund For Economic Development

تزيد أيضا عن النسبة التى أقرتها الأمم المتحدة طبقا لتوصيات لجنة براندت[1]، وهى ما تعادل ١٪ من صافى الدخل القومى، حيث وصلت نسبة المساعدات التى كانت تقدمها الكويت إلى دول العالم الثالث قبيل الغزو العراقى إلى ٥٪ كما بلغت نسبة المساعدات التى تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أكثر من ١٠٪ وهى نسبة تفوق بأضعاف كثيرة النسبة الدولية المتعارف عليها[2].

ولعل مما يثير الانتباه أكثر مما يبعث على الدهشة، أنه على الرغم من المساعدات المالية والاقتصادية التى قدمتها دول الخليج العربية للعديد من الدول العربية والإسلامية غير النفطية؛ فإنه على عكس التوقعات جاءت ردود أفعال شرائح كبيرة من الرأى العام فى تلك الدول بعيدة عن التعاطف مع دول الخليج العربية أثناء أزمة الخليج ١٩٩٠/ ١٩٩١؛ وربما يرجع ذلك إلى الإحباطات المتوالية وعدم الوصول إلى حل للقضايا العربية الملحة[3].

استطاعت دول الخليج العربية حتى بداية حقبة الثمانينيات أن تتحكم فى السيطرة على مواردها النفطية، كما نجحت فى تحديد أسعار نفطها، واتجهت إلى أماكن جديدة للتسويق، وتمكنت أن تجنى من وراء ذلك عائدات مالية ضخمة. غير أن إسرافها فى استنزاف مواردها هدد ثرواتها بالزوال، وبالتالى صار كل برميل يستخرج أو يباع من النفط بمثابة انتقاص من الثروة الوطنية، ولعل ذلك مما دفع بتلك الدول إلى إعادة تقييم سياستها النفطية، وذلك بتحديد سقف الإنتاج بهدف إنقاذ مواردها الرئيسية وامتدادها لسنوات أكثر.

وبينما كانت دول الخليج العربية تتجه بالفعل إلى تلك السياسة الجديدة حالت التطورات السريعة التى حدثت فى المنطقة دون المضى قدما فى تنفيذها، وظهر ذلك واضحا حين قامت الثورة الإيرانية الإسلامية فى عام ١٩٧٩، وبادر

١- United Nations - Brandt Commission

٢- Mansfield, Peter, op. cit., pp. 208 - 210

٣- محمد السيد سعيد: آفاق تطور مجلس التعاون الخليجى، من أعمال ندوة مجلس التعاون الخليجى - جامعة الكويت، نوفمبر ١٩٩٣.

قادة الثورة بتقليص إنتاج النفط الإيراني إلى أكثر من النصف. وكان رد الفعل المضاد لذلك الإجراء أن قامت المملكة العربية السعودية بزيادة إنتاجها من ٨ ملايين برميل من النفط يوميا إلى ٩.٥ مليون، وتبعتها فى ذلك الكويت وبعض دول الخليج العربية الأخرى؛ التى زادت من حصص إنتاجها النفطى. وليس من شك فى أن المملكة العربية السعودية كانت مدفوعة إلى زيادة إنتاجها بموقفها من الثورة الإيرانية، وإن كان قد ترتب على تلك الزيادة ما يمكن تسميته بالتخمة النفطية Oil Surfeit والتى نتج عنها تدهور فى أسعار النفط فى بداية حقبة الثمانينيات، أو على وجه أكثر تحديدا فى عام ١٩٨٢. وإذا كانت المقاطعة النفطية فى عام ١٩٧٣ وما أعقبها من أزمة الطاقة العالمية فى عام ١٩٧٤ تعد بداية للثورة السعرية للنفط، فإن عام ١٩٨٢ كان يمثل اتجاه الأسعار النفطية إلى الانحدار وانهيار تسعيرة الأوبك، بسبب إغراق السوق العالمية بالنفط السعودى، وبالتالى أخذت عائدات النفط فى التراجع لتصل إلى حد التردى خلال عامى ١٩٨٥/ ١٩٨٦ حيث تدنت أسعار النفط إلى ما يقرب من نصف ما كانت عليه، وذلك نتيجة لاستمرار المملكة العربية السعودية ومن حذا حذوها من دول الخليج العربية فى زيادة حصص الإنتاج خلال نشوب الحرب العراقية الإيرانية فى الوقت الذى فشلت فيه دول الأوبك فى الاجتماع الذى عقدته فى أكتوبر ١٩٨٥ فى الوصول إلى اتفاق بالنسبة لتحديد سقف الإنتاج؛ حيث استمرت دول الخليج العربية فى زيادة تصديرها من النفط بهدف عرقلة الاقتصاد الإيرانى مما أدى إلى انخفاض سعر البرميل من ٢٧ دولارا أمريكيا فى عام ١٩٨٥ إلى ١٥ دولارا فى بداية عام ١٩٨٦[1].

وليس من شك فى أن تدنى أسعار النفط كان له أثره الواضح على دول الخليج العربية، مما أحدث عجزا فى ميزانيتها. ومنذ نهاية عقد الثمانينيات أصبح الدخل النفطى أقل من تكاليف الإنفاق على البنية الأساسية والخدمات الرئيسية، وبدأت ظاهرة التحول بالعجز تظهر وتتسع، وكثيرا ما اضطرت تلك الدول إلى

١- Sluglett, Marion and Other, Iraq Since 1958, from Revolution to Dictatorship, London 1990, p. 270.

السحب من فوائضها المستثمرة فى الخارج أو من احتياطاتها، وأصبحت مهددة ؛ وعلى المدى القصير؛ ألا تصبح كما كانت عليه من قبل مجتمعات الرفاهية، بل لقد حدث ذلك بالفعل وخاصة فى الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر، التى بدأت فى فرض رسوم على الخدمات الاجتماعية التى كانت تؤديها بلا مقابل سواء لمواطنيها أو للمقيمين فيها.

ومهما يكن من التقلبات التى طرأت على أسعار النفط إلا أن الأمر الذى لاشك فيه أن دول الخليج العربية استطاعت؛ وخاصة فى حقبة السبعينيات تجميع فوائض مالية ضخمة، أدت إلى إحداث تحولات هائلة فى مجتمعات تلك الدول التى أصبحت تجد نفسها مرغمة على مواجهة تعقيدات القرن العشرين السياسية والاقتصادية، إلى جانب تحقيق متطلبات شعوبها فى مجالات الصحة والتعليم والإسكان [١].

وبينما كان من المفترض أن تتوثق الروابط بين دول الخليج العربية لتحقيق واقع ومستقبل أفضل نجد العكس من ذلك فى تضارب المشروعات التنموية بها بسبب محاولة كل دولة بعد استقلالها تعميق كيانها وتأكيد شخصيتها بما يترتب على ذلك من ظهور مشروعات متشابهة قد يعوق الواحد منها الآخر، إذ غالبا ما تنشأ موانى أو مطارات أو حتى مصانع تقوم بإنتاج مماثل على مسافات قصيرة مما يؤدى إلى هدر الطاقات والأموال. وعلى الرغم من أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية حاول منذ إنشائه فى مايو ١٩٨١ التنسيق بين المشروعات الاقتصادية والتنموية، بل وجدت محاولات للتنسيق بين دول الخليج العربية حتى قبل إنشاء ذلك المجلس، إلا أن تلك الظاهرة لا تزال ملموسة وواضحة فى كثير من دول الخليج العربية حتى وقتنا الحاضر [٢].

١- برون (دايتير): مرجع سبق ذكره ص ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

٢- Wolf, R.G. (ed.), The United States, Arabia and the Gulf, Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, Washington D.C.,1980 Studies in Arab- American Relations, see editor's introduction

ومن الواضح أن التنمية فى المجتمعات الخليجية أدت الى بروز ظواهر اقتصادية واجتماعية وسياسية لم تعرفها تلك المجتمعات من قبل، بعد أن استطاعت القفز إلى الحياة الحضرية سواء كان ذلك نتيجة لتوطين البدو والتحول من حياة الرعى والتنقل، أو الانضباط فى سلك العمل الوظيفى، فضلا عن بناء المساكن والتوسع فى بناء المدن الجديدة، أو مد العمران مما ساعد على الاستقرار الأمنى، ولكن صحب ذلك انقلاب كبير فى معايير العلاقات الاجتماعية، فبعد أن كانت العلاقات بين الناس تقوم أساسا على الانتماء القبلى تفككت تلك العلاقات، وطغت عليها قيم جديدة تعتمد على ظهور طبقات اجتماعية جديدة؛ كالطبقة العمالية أو الطبقة الوسطى عموما.

ومع كل تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى طرأت على المجتمعات الخليجية فإنها لاتزال قاصرة عن استيعابها، وهو أمر يظهر بوضوح فى عدم قدرة تلك المجتمعات فى الوصول إلى وضعية الدولة الحديثة المعقدة التركيب[١]، حيث لاتزال تعانى من موروثاتها التقليدية، وهذا لا يتعارض بطبيعة الحال مع كونها من أكثر الدول النامية غنى وثروة وأخذا بالوسائل التكنولوجية الحديثة. كما أصبح دخل الفرد السنوى فيها يتقارب مع أعلى المعدلات العالمية، ومع أن ذلك الدخل قد يختلف من دولة إلى دولة أخرى، إلا أنه يتصدر كافة الدول العربية، ويحتل المرتبة ما بعد الرابعة بين دول العالم. وقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة معدلا ضخما يصل إلى ضعف ما حققته دول الخليج العربية الأخرى، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن متوسط دخل الفرد السنوى بلغ فى عام ١٩٨٨, ١٤٨٦٠ دولارا أمريكيا مقابل ٦٣٢١ دولارا فى بقية دول مجلس التعاون الخليجى[٢].

١- Shirawi, The Impact of Development on Gulf Society and Politics, see Wolf, R.G., p. 12.

٢- الخليج - الإمارات العربية المتحدة ٥ نوفمبر ١٩٨٩

وكان من الطبيعي أن تؤدى الثروة الطارئة التى تمتع بها الأفراد فى المجتمعات الخليجية إلى إفراط فى الاستهلاك، وهو بالقطع استهلاك وافد لا يمت بصلة إلى الاستهلاك التقليدى، ولا ينسجم مع الخلفية الثقافية لتلك المجتمعات، ومن ثم فإنها تقع فى تناقض صارخ بين أوضاعها الموروثة، وبين ما يطرأ عليها من تحولات [1]. هذا فضلا عما تعانيه من مشكلات بيئية لم يكن لها سابق عهد بها، ومن بينها مشكلات التلوث الناجمة عن تصاعد الأنشطة الصناعية، وتسرب النفط من الناقلات؛ أو نتيجة الغاز الطبيعى أو العادم الذى تفرزه وسائل النقل. ومما لاشك فيه أيضا أن تدمير آبار النفط فى الكويت إبان الغزو العراقى كان له أثر كبير على التلوث البيئي ليس فى الكويت وحدها؛ وإنما امتد أثره إلى المجتمعات الخليجية المجاورة. [2].

وعلى الرغم من اندفاع المجتمعات العربية فى الخليج إلى الأخذ بعملية التحديث ونجاحها فى تحقيق الكثير من النتائج الإيجابية، إلا أن الفجوة لاتزال متسعة بين المستحدثات الحضارية وبين أوضاعها التقليدية. وقد تؤدى النظرة السطحية إلى القول بأن تلك المجتمعات استطاعت أن تحقق تقدما ماديا ملموسا فى بضعة عقود من الزمان ما لم تستطع الدول الأوربية تحقيقه إلا فى بضعة قرون، ولكن وجه الخطورة فى ذلك أنه لم يحدث فى المجتمعات الخليجية نمو تدريجى ولم تشهد تحولات هادئة ولم تمر بفترة من التطور والانتقال من التقليدية إلى الحداثة؛ إذ إنها قطعت هذه المراحل بسرعة غير مسبوقة فى مجال النمو الاقتصادى والعمرانى والسكانى، وتم ذلك كله فى طفرة سريعة تواكبت مع ظهور النفط وارتفاع إنتاجه وعائداته[3]. ولعل أهم ما يمكن ملاحظته نتيجة لذلك التناقض والتنافر، وجود كل من القديم والجديد متجاورين، واختلاط الموروثات بالمعاصرة.

١- على الكوارى: مرجع سبق ذكره، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت العدد ٥٣ ص ٢١٢

٢- مركز الوثائق والدراسات الإنسانية - جامعة قطر: المدينة العربية الخليجية، الدوحة ١٩٨٨ انظر مراجعة الدكتور احمد إسماعيل فى مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٦٣ يوليه ١٩٩٠، ص ٣١٠

٣- المرجع السابق، ص ص ٣٠٩ - ٣١٠

ويبدو ذلك واضحا فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية حيث تتعايش اقتصاديات ما قبل النفط مع الاقتصاد الحديث. وفى الناحية الاجتماعية أصبح يغلب على المجتمعات العربية فى الخليج طابع المجتمعات الانتقالية بمعنى أنها لم تصبح تقليدية بحتة وليست حديثه بحتة، ومع ذلك فقد تتغلب بعض المؤثرات الاجتماعية الحديثة والتى تبدو واضحة فى تحول كثير من الأسر من الأسرة الممتدة، المعروفة فى المجتمعات التقليدية، إلى الأسرة النووية أو الحديثة على غرار المجتمعات الغربية. فضلا عن بروز دور المرأة فى بعض المجتمعات الخليجية ومشاركتها، وإن كان ذلك بقدر محدود فى الحياة العامة، كما هو الحال فى البحرين والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان[1].

وإذا كان المتفق عليه أن التحديث يعنى التقدم ويرتبط بالتنمية، وبالتالى يستخدم للدلالة على التطورات السياسية والاجتماعية، إلا أن التحديث يختلف مفهومه باختلاف الرؤى، فالاقتصاديون يرون التحديث من خلال استخدام الإنسان للوسائل التقنية للسيطرة على موارد الطبيعة من أجل زيادة الدخل، بينما يهتم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بعملية التنوع والتمايز بين المجتمعات كما يعنون بمساوئ التحديث، بينما يهتم علماء السياسة بمشكلة بناء الدولة الحديثة وباكتساب الطابع الغربى وبأنماط الحكومات والدستور[2]، ومع أن مجالات التحديث متعددة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، إلا أن هناك إغفالا واضحا للغاية المثلى من التحديث، ونعنى بذلك تحديث الإنسان نفسه بمعنى تغيير اتجاهاته وقيمه وسلوكياته، وهو أمر يحتاج إلى وقت أطول إذ إن التحديث فى دول الخليج العربية يتم عادة من القمة وليس من القاع حيث لم تظهر حتى الآن سوى شرائح محدودة من المثقفين والفنيين وطبقة وسطى من التجار؛ لم تستطع حتى وقتنا الحاضر؛ أن تلعب دورا إيجابيا فى النهوض بمجتمعاتها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

١- عن التحديث فى المجتمعات القبلية، انظر سيف الوادى الرميحى: النظام القبلى والتحديث فى شرق الجزيرة العربية، ترجمة وديع ميخائيل حنا، مجلة الخليج العربى، جامعة البصرة المجلد ١٣ العدد الثانى، ١٩٨١

٢- جهينة سلطان العيسى: التحديث فى المجتمع القطرى المعاصر، الدوحة ١٩٧٩، ص ص ٢٥ - ٢٦

ولعل المجال الذى قطعت فيه العملية التحديثية شوطا بعيدا قد خرج عن الإطارين الاجتماعى والسياسى وركز على تحديث القوات المسلحة. ومما يذكر بصدد ذلك زيادة ميزانية التسليح وتضاعفها فى دول الخليج العربية وخاصة بعد قيام الثورة الإسلامية فى إيران فى ١٩٧٩، وما واكبها من التدخل السوفيتى فى أفغانستان، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ -١٩٨٨. وقد ازدادت عمليات التسليح وبناء المدن العسكرية الضخمة على التخوم، كما هو الحال فى المملكة العربية السعودية، حيث تبرز مدينة خالد العسكرية على مقربة من الحدود العراقية والتى تكلف بناؤها أكثر من عشرة مليارات من الدولارات. وفى أعقاب الغزو العراقى وحرب تحرير الكويت بلغت نفقات التسليح ما يقرب من ثلث الميزانية الكويتية العامة، وتؤكد بعض التقديرات أن نفقات التسليح تصل فى بعض الدول العربية فى الخليج إلى ألفين من الدولارات لكل فرد، بينما لا تكاد تصل إلى خمسمائة وعشرين دولارا أمريكيا فى الولايات المتحدة، أى ما يقرب من ربع تلك النسبة. غير أنه إذا كانت دول الخليج العربية تمتلك القدرة المادية على شراء أحدث الأسلحة والمعدات العسكرية إلا أنها لاتزال تفتقر إلى الكوادر الفنية، فضلا عما تعانيه من نقص واضح فى القوة البشرية وذلك إذ ما استثنينا المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان حيث يتوافر بهما كثافة بشرية كبيرة نسبيا، ومن ثم تجد دول الخليج العربية نفسها مضطرة إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية ودعم قوتها بالعناصر المرتزقة التى يمكن استيرادها من الأقطار المجاورة، وخاصة من عناصر البلوش[١]. ويعنى ذلك أن القوات العسكرية فى تلك الدول تعتمد إما على قبائل البادية أو الاحتراف، ورغم أن هناك عناصر مثقفة أقبلت على التطوع فى القوات العسكرية فإن ذلك لايرجع إلى تحقيق أهداف وطنية بقدر ما تتطلع إليه من رواتب كبيرة أو مزايا تحصل عليها. ولعل الكويت كانت هى الدولة العربية الخليجية الأولى التى طبقت منذ منتصف السبعينيات نظام التجنيد الإجبارى الذى هو أساس لبناء جيش وطنى سليم.

١- Mazher, A. Hameeed, op. cit., see Preface p. XIX.

وقد يكون من المفيد الإشارة هنا أيضا أن التسليح فى دول الخليج العربية لم يكن إستراتيجيا بقدر ما أفادت منه الدول الكبرى فى امتصاص الفوائض المالية، ولعل تلك الحقيقة تظهر واضحة فى كون بعض الأسلحة والمعدات العسكرية كانت تفوق مستوى وقابلية استيعابها[1]. وقد أثبتت أزمة الخليج أن الأسلحة وحدها ليس لها قيمة ما لم تكن هناك قدرة على استخدامها، وبالإضافة إلى ذلك المشكلة التى لاتزال تواجهها دول الخليج العربية، ونعنى بها التخلخل السكانى الذى يقف حائلا دون تحقيق قدر مناسب من الدفاع الذاتى، إلى جانب طبيعة المنطقة الصحراوية من حيث انكشاف أراضيها مع أهمية موقعها الإستراتيجى وإمكاناتها الاقتصادية وتعرضها للأطماع الدولية والإقليمية، فى الوقت الذى تتدنى فيه قدراتها الدفاعية، وقد وضح ذلك إبان الغزو العراقى للكويت مما اضطرها إلى الاستنجاد بالحماية الدولية رغم ما خصصته من أموال طائلة لبناء قواتها الدفاعية.

وإذا ما انتقلنا إلى الأوضاع الاقتصادية فى دول الخليج العربية؛ فإن أول ما يمكن ملاحظته الازدهار والرخاء الذى تمتعت به تلك الدول ، وخاصة فى حقبة السبعينيات، وارتبط ذلك الانتعاش بالثورة التى طرأت على أسعار النفط، وما ترتب عليها من فوائض مالية كبيرة. غير أنها لم تلبث فى خلال حقبة الثمانينيات أن تعرضت لنكوص اقتصادى نتيجة التدهور الذى طرأ على أسعار النفط؛ وإن كانت قد استطاعت مع ذلك الحفاظ على استقرارها الاقتصادي، بفضل ما تجمع لديها من احتياطات ضخمة أو استثمارات خارجية. غير أنها ظلت تعانى من أزمات الركود التى لاتزال قائمة ومستمرة حتى وقتنا الحاضر. ولا ترجع تلك الأزمات إلى التقلبات التى طرأت على أسعار النفط فحسب، وإنما ترجع إلى جانب ذلك إلى إهدار طاقتها المالية فى التسليح، أو نتيجة الظروف والأوضاع التى استجدت على الساحة الخليجية والتى كلفتها أموالا باهظة، مما أدى إلى ظهور عجز واضح فى ميزانيتها. وبدا ذلك واضحا منذ عام ١٩٨٦ حين وصلت أسعار

١- خليل مراد: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى الخليج العربى والمحيط الهندى - مجلة الخليج العربى، المجلد ١٧ العدد ١، جامعة البصرة ١٩٨٥، ص ٣٨.

النفط إلى أدنى مستوياتها مما اضطرها إلى فرض رسوم على الخدمات التى تؤديها للمواطنين والمقيمين بها، ولم تعد كما كانت عليه من قبل مجتمعات الرفاهية كما كان يطلق عليها. وعلى سبيل المثال صرح وزير الصحة الكويتى فى أعقاب ظهور الميزانية الكويتية لعام ١٩٨٦ بإدخال نظام للتأمين الصحى، كما طالب وزير التخطيط بنظام ضريبى، وأعلن وزير المالية أن الكويت لن تستطيع أن تستمر فى تقديم الخدمات إلى أجل غير مسمى[١].

وقبل الوصول إلى تلك الأوضاع المتأزمة، والتى اشتدت وطأتها نتيجة لما تحملته تلك الدول من أعباء مالية ضخمة خلال أزمة الخليج، كانت المجتمعات الخليجية قد حققت إنجازات ضخمة فى جميع المجالات، وخاصة فى قطاعات التشييد والبناء والتخطيط والعمران، والتى لاتزال تبهر أى قادم إلى تلك الدول. غير أن ما يؤخذ على ذلك التطور أنه لم يمس سوى القشرة السطحية[٢]، لأن التطور الحقيقى يعتمد على البنية الأساسية للاقتصاد الوطنى وليس على مصادر طارئة قد تتعرض يوما للنضوب أو الزوال. وربما غابت هذه الحقيقة نتيجة توافر الفوائض المالية، وما ترتب عليها من إنفاقات حكومية هائلة على خطط التحديث والتنمية، فى الوقت الذى أغفلت فيه الأنماط الاقتصادية التقليدية التى لم تستطع أن تجارى الأنشطة الاقتصادية الجديدة، واضطر أصحاب الحرف والصناعات القديمة إلى العمل فى الإدارات الحكومية أو فى قطاع المقاولات؛ مما أدى إلى بطالة مقنعة نتيجة للتكدس فى الوظائف الحكومية أو ظهور نشاطات طفيلية عن طريق التجارة فى القوى العاملة أو الكفالة أو استغلال المزايدات أو المناقصات التى تطرحها الدولة فى محاولة للإثراء أو الكسب السريع[١].

١- Crystal, J., op. cit.,pp. 172 - 176

٢- خلدون النقيب: المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى - صورة المجتمع والدولة - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٧ ص ص ١٦٩ - ١٧١

٣- حسين على الشرع: مرجع سبق ذكره ص ص ٢١٤ - ٢١٥ انظر أيضا على خليفة الكوارى، مرجع سبق ذكره - عرض تركى الربيعو - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد ٥٣، ص ٢١٢

ويرى كثير من الباحثين أن الطريقة المثلى للانتعاش الاقتصادى لن تكون فى الاقتصار على استثمار الفوائض المالية، أو الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومى؛ إذ إن هذه الأمور رغم بريقها قد تتعرض فى أى وقت للتردى. وعلى ذلك فلابد من تحويل الأنشطة الاقتصادية القائمة إلى أنشطة إنتاجية، مع أهمية تكاملها مع الأنشطة الاقتصادية على المستويات الإقليمية والعربية[1]، وإعداد الكوادر الوطنية المؤهلة، والأهم من ذلك كله غرس قيم جديدة ترفض الأنماط الاستهلاكية أو الترفيهية.

ولعل من أهم الآثار التى ترتبت على الطفرة التى شهدتها مجتمعات الخليج العربية، هى مشكلة العمالة الوافدة، التى تزايدت أعدادها نتيجة لتوافر الثروة بما أتاحته من برامج تنموية وتبنى طرق الحياة السائدة فى المجتمعات الصناعية.

وليس من شك فى أن النمو الاقتصادى السريع والتوسع فى قطاع الخدمات العامة كانت جميعها عوامل جذب للعمالة الوافدة؛ التى أصبحت تفوق فى أعدادها أعداد المواطنين فى كثير من دول الخليج العربية، وعلى الأخص الكويت وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة[2]. وعلى الرغم مما أدته تلك العمالة من خدمات إيجابية فى تطوير المجتمعات الخليجية إلا أنه قد ترتب على وجودها العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وهناك بعض الإحصائيات التى تقدر العمالة الوافدة فى دول الخليج العربية بما يصل إلى ٧٠٪ من مواطنى تلك الدول. وعلى أي الأحوال فإن كثافة العمالة الوافدة تختلف من دولة إلى أخرى، وإن كانت فى مجموعها تصل إلى معدلات مرتفعة نتيجة ارتفاع الأجور نسبيا عما هو الحال فى مواطنها الأصلية، فضلا عن توافر الخدمات الاجتماعية، وقلة العمالة الوطنية المؤهلة أو عزوفها عن العمل فى كثير من القطاعات، كما أن النساء اللاتى يشكلن ما يقرب من نصف عدد

١ - على خليفة الكوارى وآخر، نحو سياسة اقتصادية جديدة فى دول الخليج العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٥٢، اكتوبر ١٩٨٧، ص ص ١٠٨ - ١٤

٢ - Mazheer, A. Hameed, op. cit., P. 48



المواطنين لا يمثلن مصدرا للعمالة الوطنية إلا فـى مجالات محدودة، وذلك مراعاة للتقاليد السائدة فى كثير من تلك المجتمعات[1].

وقد عانت الدول العربية فى الخليج من تـضخم العمالة الوافدة التى وصلت فى دولة الإمارات العربية المتـحدة، وفى إمارة دبى بالذات، إلى ٦٨,٢٪ فى عام ١٩٨٠، وذلك من مجمـوع القوى العاملة فى الدولة. كمـا وصلت إلى أكثر من النصف فى الكويت والثلثين فى قطر. وربما تختلف النسبة بعض الشيء فى سلطنة عمان، إذ لا تزيد العمالة الوافدة بهـا عن الثلث. أما فى البحرين فعلى الرغم من توافر الـعمالة الـوطنية إلا أنهـا لا تحتل أكثـر من ٣٠٪ من سوق الـعمل، إذ إن الاعتمـاد مازال قائما على العمالة الـوافدة التى تصل إلى ٧٠٪. وقد يكون ذلك لاعتبارات اقتصادية أو مـذهبية أو أمنية مما أدى إلى سلسلة من الأزمات والتوترات الداخليـة التى يطالب الوطنيون من خـلالها باسـتخدام الـعمالة الوطـنية بدلا من الوافدة، والعمل على بحرنة الوظائف الحكومية فى الدولة[2].

ينبغى أن ننوه إلى أن التقـديرات التى عرضنا لها ليست دقيـقة تماما، إذ من الملاحظ أن جميع الدراسـات التى تتعرض للعمالة الوافـدة فى دول الخليج العربية تصطدم عادة بغياب الإحصـائيات الرسمية الدقيقة المتعـلقة بهذا الشأن. وقد يكون ذلك حـرصاً من الحكومـات الخليجـية عـلى تفادى اسـتغـلال تلك البيـانات أو الإحصائيات إذا ما ظهرت على حقيقتها.

ويميل أغلب البـاحثين إلى تغليب الآثار الـسلبيـة للعمـالة الوافدة وخـاصة العمالة الآسيوية التى هى أكـثر انتشارا فى المجتمعات العـربية الخليجية. ومن بين تلك الآثار السلبية الطريقـة السهلة التى تتم بها استقدامـها، والتى تؤدى إلى عدم إتاحـة الفرصة لـتنميـة الكوادر الوطنية التى عـادة ما يركن أفـرادها إلى الوظائف الحكوميـة المريحة، ومـا يصحب ذلك من حدوث تضـخم بيروقـراطى، مع إلقاء عبء العمل المنتج على الوافدين.

١- جبريل (ن . س): التحضر فى دول الخليج العربية - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد ٦١، يناير ١٩٩٠، ص ص ٢٤٠ - ٢٤١.

٢- هاليداى (فرد): مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

وعلى الرغم من الدور الإيجابى الذى تقوم به العمالة الوافدة فى المساهمة فى أعباء التنمية والتحديث إلا أنه ليس لها تأثير على الأوضاع الاقتصادية لان الحافز الأساسى لها هو الادخار وليس الاستهلاك أو الاستثمار، فضلا عما لها من آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية والديموجرافية، إذ أصبح الوطنيون أقلية فى بلادهم، ناهيك عن اختلاف العادات والتقاليد والقيم التى تؤدى إلى خلخلة التماسك الاجتماعى، وعلى وجه خاص حين تنخفض نسبة العمالة العربية وترتفع نسبة العمالة غير العربية، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أنها بلغت أكثر من ثلثى السكان فى المجتمعات الخليجية بأسرها.

وتعكس العمالة الوافدة، وخاصة الآسيوية منها، تأثيراتها على التجانس الثقافى واللغوى بما تؤدى إليه من انتشار مفردات ومصطلحات ولهجات آسيوية تدفع بالسكان المحليين الى استخدامها ودمجها فى اللغة العربية، هذا فضلا عما يعمد إليه الوافدون من نشر لغاتهم الفارسية أو الأوردية أو البنغالية على حساب اللغة العربية، وهو ما يهدد بالقطع الانسجام الثقافى فى المنطقة. وتكفى الإشارة هنا إلى ما أضحى عليه شارع المدينة العربية الخليجية الذى أصبحت تطغى عليه الغربة، حتى أن المرء يحتار فى هوية هذا الشارع، وخاصة فى المدن الكبرى؛ حيث تتعدد اللغات واللهجات. وفى بعض هذه المدن تكون اللغة العربية أقل شيوعاً، كما هو الحال فى دبى، كما يبدو السكان خليطا من جنسيات وثقافات وديانات ولغات متعددة؛ مما يجعل الشرائح الوافدة هى الطاغية نسبة وحجما[1].

ولعل خطورة العمالة الوافدة تبلغ أقصاها حين تشكل خطوطا متقدمة تسعى إلى تحقيق أهداف دولها، كما هو الحال بالنسبة للعناصر الإيرانية؛ كما قد يصل الأمر ببعض الدول إلى الاحتجاج أو التدخل بحجة حماية أبنائها العاملين خارج حدودها.

١- المدينة العربية الخليجية، مرجع سبق ذكره ص ص ٣١١ - ٣١٣

وإلى جانب ما تحدثه العمالة الوافدة من تخلخل سكاني وعدم تماسك اجتماعي فإنها تؤدى بالإضافة إلى ذلك إلى مشكلات اجتماعية لاحصر لها، وذلك إذا ما أخذنا فى اعتبارنا أن معظم الوافدين، وخاصة من العناصر الآسيوية، من الشباب الذكور وما يترتب على ذلك من ظواهر اجتماعية ومشكلات شاذة يمكن تبينها بسهولة بمطالعة المجلات أو الصحف اليومية الخليجية. ولعل الظاهرة الجديدة التى بدأت تتضح فى دول الخليج العربية استخدام العمالة الروسية نتيجة الأزمات الاقتصادية التى تعانى منها روسيا وغيرها من الجمهوريات التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى.

ويرى بعض الباحثين المتأثرين بالفكر الاشتراكى أنه كان من الأجدى وضع سياسة بديلة تقوم على توطين العمالة الأجنبية وربما تجنيسها بدلا من الاعتماد على العمالة المؤقتة، على حين يرى الباحثون المتأثرون بالنزعة القومية العربية، إلى أنه كان يتعين على دول الخليج العربية أن تفتح أبوابها للهجرة من البلدان العربية بدلا من أن تتجه إلى العمالة غير العربية، وبذلك يمكن أن يتحقق الاتساق بين التطبيق العملى وبين ما يصدر عن تلك الدول من توجهات قومية،[1] هذا فضلا عن أن العمالة العربية دون غيرها هى التى يمكن أن توفر المعطيات الأولية الضرورية لاندماج اجتماعي وثقافى، كما تحقق مزايا إستراتيجية بحكم ما يترتب على وجودها من قاعدة سكانية أكبر قد تفيد فى تكوين القوات المسلحة فى دول الخليج العربية[2]، غير أن ما يحول دون التوسع فى استخدام العمالة العربية يرجع فى تقديرنا إلى عاملين رئيسيين: أولهما أن العمالة العربية أكثر تكلفة وعبئا على المجتمعات العربية الخليجية بما تتطلبه من زيادة الخدمات الصحية والاجتماعية؛

---

١ - انظر بصدد ذلك الدراسة التى وضعها أحمد بهاء الدين بعنوان "الديناميكيات السياسية فى المنطقة" راجع:
Wolf, R.G (ed.), The United States, Arabia and the Gulf, Center for Contemporary Arab Studies, Washington D.C. 1980, P.6 "Political Dynamics in the Region"

٢- محمد السيد سعيد: آفاق تطور مجلس التعاون الخليجى، ندوة مجلس التعاون الخليجى - جامعة الكويت نوفمبر ١٩٩٣

إذ إن العمال العرب غالبا ما يأتون بأسرهم وذلك على عكس العمال الآسيويين الذين يأتون غالبا بمفردهم، أما العامل الثانى فيتمثل فى الحساسيات القائمة بين الأنظمة السياسية العربية التى تقف حائلا دون التوسع فى استخدام تلك العمالة، ومع ذلك فينبغى الإشارة هنا إلى أن الكويت كانت هى الدولة العربية الخليجية التى توسعت توسعا كبيرا فى استخدام العمالة العربية التى بلغت نسبتها ما يقرب من نصف القوى العاملة، ولكن الغزو العراقى للكويت أحدث شرخا نفسيا، فبعد أن كانت الجالية العربية تمثل أغلبية الوافدين فى الكويت، وكانت العمالة العربية العصب الرئيسى فى الاقتصاد الكويتى، أصبح الكويتيون يتحفظون على تشغيل أفراد العديد من الجنسيات العربية نتيجة لمواقف حكوماتهم المؤيدة للغزو العراقى، أو نتيجة التوجس الأمنى، ولذلك فقد العرب وزنهم النسبى فى التركيبة السكانية فى الكويت وفى غيرها من دول الخليج العربية الأخرى[1].

جدير بالذكر أن الهنود والباكستانيين أقل عناصر الوفادة الأجنبية إثارة للحساسيات فضلا عن أنهم يقبلون أجورا أدنى، أما العمالة المصرية فهى لا تحمل معها تيارات فكرية أو أيديولوجية باستثناء حالات قليلة ومن ثم زاد اطمئنان المسئولين إليهم وتقلد كثير منهم وظائف الأمن كما هو الحال في الكويت، كما لجأت سلطنة عمان إلى المصريين غالبا فى الأعمال المكتبية والثقافية، وإلى الهنود فى الأعمال التى لاتتطلب معرفة باللغة العربية، بينما لم ترحب السلطنة بوجود الفلسطينيين نظرا لارتباطهم بالمنظمات الفلسطينية، وخوفا من أن تنشأ صلات بينهم وبين جبهة تحرير ظفار[2].

١- صلاح العقاد: مرجع سابق ذكره، ص ٣٦٤

٢- عامر التميمى: الأبعاد الاقتصادية للغزو، من أعمال ندوة المجلس الوطنى للثقافة والعلوم، نشر عالم المعرفة - الكويت مارس ١٩٩٤، ص ٢٥٣

والحقيقة أن الكويت عانت قبل الغزو العراقى من الوجود الفلسطينى بما كان يحمله من تيارات فكرية وأيديولوجية الأمر الذى ترتب عليه اضطراب فى أوضاعها الداخلية، وخاصة بعد أن تطورت التركيبة الديموجرافية للفلسطينيين فى الكويت تطورا ملحوظا حيث أشارت بعض التقديرات إلى أن عدد الفلسطينيين فى عام ١٩٧٠ لم يكن يتجاوز ١٤٥,٠٠٠ نسمة، أى ما يعادل ٣٨٪ من العمال الوافدين وما يمثل ١٩٪ من المجموع الكلى للسكان [١]، غير أن ذلك العدد لم يلبث أن ارتفع فى عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ نسمة أي إلى ما يقرب من ربع المجموع الكلى للسكان، وفى خلال عقد الثمانينيات تزايد عددهم تزايدا كبيرا حتى أصبحت الجالية الفلسطينية تشكل أكبر الجاليات فى الكويت، وهناك من يعتقد أن تعدادها قبيل الغزو العراقى للكويت وصل إلى ٤٠٠,٠٠٠ نسمة، وترجع أسباب تلك الزيادة المطردة الى ما ترتب على الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية من تدفق أعداد كبيرة منهم إلى بلدان الخليج بصفة عامة وإلى الكويت بصفة خاصة. وليس من شك فى أن ما جذب الفلسطينيين إلى الكويت هو مرونة وضعها السياسى والثقافى، إضافة إلى زيادة فرص العمل بسبب ما ترتب على أزمة الطاقة العالمية من انتعاش اقتصادى.

وعلى الرغم من الفوائد المادية التى حققها الفلسطينيون إضافة الى السماح لهم بممارسة أنشطتهم الثقافية وتجمعاتهم الوطنية، وخاصة أن معظمهم من المنتمين إلى المنظمات الفلسطينية؛ إلا أنه ساد بينهم شعور بالاستياء وعدم الرضا، وخاصة لمن كان يعتنق منهم الأفكار الايديولوجية والقومية، وقد نشطوا فى التعبير عن مواقفهم سواء فى تجمعاتهم أو فى الصحافة الخليجية؛ وخاصة الصحافة الكويتية التى نجحوا فى التغلغل فيها، وظهر موقفهم واضحا فى إدانتهم لاتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٩، وتنديدهم بالسياسة الأمريكية

١- لمزيد من التفاصيل عن الوجود الفلسطينى فى الكويت وغيرها من دول الخليج العربية قد يكون من المفيد الرجوع إلى مجموعة البحوث التى نشرها معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية بعنوان "الفلسطينيون فى الوطن العربى"، القاهرة ١٩٧٩.

انحيازها لإسرائيل. كما كان لتطور الأزمة اللبنانية انعكاساتها على الكويت، إلى جانب ما ترتب على الانتفاضة الفلسطينية فى عام ١٩٨٧ من إثارة الحماس، ومع شدة تعبير الفلسطينيين عن شعورهم إزاء تلك الأحداث المتعاقبة إلا أن الامر لم يصل إلى تصادم بينهم وبين الأنظمة السياسية فى دول الخليج العربية، وربما يعزى ذلك إلى أن تلك الأنظمة اتخذت نفس المواقف التى اتخذها الفلسطينيون، وفى الوقت نفسه كان الفلسطينيون حريصين على عدم التمادى أو التطرف فى مواقفهم تجنبا لحدوث مواجهة بينهم وبين السلطات الحكومية قد تؤدى إلى طردهم، أو على الأقل الإضرار بالمكاسب التى حصلوا عليها[١].

لم تكن السلطات الكويتية تبدى ارتياحا للوجود الفلسطينى المكثف أو النشاطات السياسية التى يقومون بها؛ والتى وصلت إلى حد التهديد بلبننة الكويت، أى جعلها لبنانا ثانيا، ومع ذلك لم تكن الكويت قادرة على كبح جماحهم مراعاة للمشاعر القومية العربية. وليس من شك فى أن الموقف الذى اتخذه الفلسطينيون من الغزو العراقى للكويت، والذى لا نجد له تبريرا منطقيا، أتاح الفرصة للكويت عقب تحريرها أن تتخلص من الوجود الفلسطينى الذى انخفض انخفاضا ملحوظا سواء فى الكويت أو فى غيرها من دول الخليج العربية، وبذلك أضاع الفلسطينيون ما كانوا يتمتعون به من امتيازات ومكاسب مادية فى المجتمعات العربية الخليجية بصفة عامة؛ وفى المجتمع الكويتى بصفة خاصة.

وقد يكون من المفيد بعد أن عرضنا لتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى دول الخليج العربية أن نشير إلى التيارات السياسية والفكرية التى سادت المنطقة، وما ترتب عليها من استمرار المطالبة بتحديث الأنظمة السياسية، والمشاركة الشعبية فى الحكم، ويمكن القول أن المجتمعات العربية الخليجية شهدت نموا واضحا فى التيار القومى العربى الذى وضح فى البحرين وفى

١- عن المغزى السياسى للوجود الفلسطينى فى الكويت انظر:
Saad Abdul Rahman, Palestinians in Kuwait, Their Political Significance, CCAS, Washington D.C. 1980, pp. 14 - 15

الكويت بصفة خاصة. وكان لحركة القوميين العرب التى تزعمها أحمد الخطيب دور ملموس في المعارضة التى ظهرت فى مجلس الأمة الكويتى حول بعض القضايا الداخلية والخارجية، غير أن التيار القومى لم يلبث أن انحسر عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ وإن ظلت منطقة الخليج حتى منتصف حقبة السبعينيات تتعرض لتيارات بعثية قادمة من العراق، إضافة إلى نمو التيارات اليسارية التى تزعمتها بعض الجبهات الشعبية والتى وجدت لها مساندة ودعما من جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وظهر ذلك واضحا فى سلطنة عمان حين تأسست جبهة تحرير ظفار وتبعتها الجبهة االشعبية لتحرير الخليج العربى. غير أن هذه التيارات لم تلبث أن تعرضت بدورها للانحسار فى الوقت الذى أخذ فيه فكر الإسلام السياسى يكتسب أرضا جديدة. وقد قاد هذا الفكر فى البداية جماعة من الإخوان المسلمين الذين لجئوا إلى منطقة الخليج فرارا من الحكم الناصرى، أو من الأنظمة البعثية التى ظهرت فى كل من سوريا والعراق، ونما هذا التيار بصفة خاصة على أثر قيام الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ التى دعت إلى إقامة دولة إسلامية على نمط جديد، وإعادة الإسلام إلى مجده الأول.

وكان من العوامل التى ساعدت على تغذية التيار الإسلامى الطفرة التى شهدتها المجتمعات الخليجية، ودخول الإذاعة المرئية والأقمار الصناعية وخروج المرأة للعمل؛ ومن ثم كان هناك إحساس من الجماعات الإسلامية بأن الاتجاه الإسلامى هو الكفيل بحماية المجتمع من تلك التحولات المفاجئة. وقد استطاع التيار الإسلامى أن يقوى على حساب التيارات الفكرية الأخرى، ويظهر ذلك واضحا فى المجالس النيابية فى البحرين والكويت حيث تحولت المعارضة من معارضة قومية أو يسارية إلى معارضة إسلامية، وهى أمور يمكن تبينها من الاستجوابات التى كانت تقدم إلى السلطة التنفيذية؛ ومنها ما كان يتعلق بالحجاب، أو منع استخدام الأطباء الذكور فى مستشفيات الولادة، أو وضعية المرأة بصفة عامة، وغير ذلك من موضوعات ثانوية بحجة المحافظة على التقاليد الدينية. وقد أصبح الاتجاه الإسلامى هو الغالب فى كثير من المجتمعات العربية الخليجية، حيث اعتمدت عليه الأنظمة السياسية للوقوف ضد التيارات السياسية والفكرية بما

فيها القومية والاشتراكية والديمقراطية والليبرالية باعتبارها بدعا جاءت من الغرب وتتنافى مع تقاليد المجتمعات الدينية الإسلامية[1]. غير أن الخطورة تبدو واضحة فى تحول هذا التيار إلى حركة سياسية، وما قد يرتبط بها من عنف[2]، وظهرت بالفعل إرهاصات لذلك التحول فى الحركة السلفية التى قامت فى المملكة العربية السعودية فى نوفمبر من عام ١٩٧٩ بقيادة جهيمان العتيبى؛ والتى حاولت الاستيلاء على الحرم المكى، هذا فضلا عن بعض الاضطرابات والأحداث الأخرى التى وقعت فى بعض دول الخليج العربية كالكويت والبحرين والتى وجدت مساندة من النظام الإسلامى فى إيران الذى يحاول تصدير الثورة إلى الأقطار المجاورة.

وقد استطاعت الأنظمة السياسية فى المجتمعات العربية الخليجية المحافظة على نفوذها ووضعيتها دون تعارض مع التطورات الضخمة التى شهدتها تلك المجتمعات، والتى حققت من خلالها العديد من الإنجازات فى مختلف المجالات، ويرجع ذلك إلى حرص تلك الأنظمة على إيجاد محالفات أو على الأحرى توازنات بينها وبين القوى الاجتماعية، كما عملت فى الوقت نفسه على تحديث أجهزتها ومؤسساتها طبقا لمنطق التطور مع الاحتفاظ فى الوقت نفسه بالأوضاع التقليدية المتوارثة[3]. وربما وجدت تلك الأنظمة مبررا فى أن شعوبها لم تصل إلى درجة من الوعى السياسى الذى يتيح لها الأخذ بالأنظمة الديموقراطية الغربية. غير أن هذه الصورة أخذت تتعرض للاهتزاز نتيجة انتشار التعليم وإيفاد عشرات الألوف من أبناء الخليج إلى الجامعات العربية والأجنبية والذين أخذت أعدادهم تتزايد عاما بعد عام؛ إلى جانب فئة رجال الأعمال الذين يسافرون إلى العواصم

١- خلدون النقيب: المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية، بيروت ١٩٨٧، ص ١٧٦.

٢- لمزيد من التفصيل عن حركة الإسلام السياسى انظر:

جيمس بيسكاتورى: الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج تعريب أحمد مبارك البغدادى، الكويت ١٩٩٢

٣- Peterson, J.E., Tribes and Politics in the Eastern Arabia, Middle East Journal Vol. 13. NO 3, 1977

انظر أيضا سيف الوادى الرميحى، مرجع سبق ذكره ص ٢٤٢ وما بعدها.

الغربيـة وأقطار الشرق الأقصى، فـضلا عن وجود العـديد من الجاليات الأجنبية الوافدة من الغرب، والأهـم من ذلك كله التأثـيرات الفكـرية والثقـافية الناجمـة عن ثورة المعـرفة والاتصـالات، ولعل ذلك يفـسر اسـتمـرار الدولة فى إخضـاع المؤسسـات الثقافيـة والإعـلاميـة والجامعـات لسيطـرتها [1]. ومع ذلك فـإن ما تقـوم به الأنظمـة الحاكـمـة من خـدمات اجتمـاعيـة، ينعكـس تأثـيرها على الأفـراد، قد أدت عـموما إلى عدم حـدوث احتكاكات بين القـوى الاجتماعـية، وفضـلا عن ذلك اتجهـت بعـض دول الخليـج العـربية إلى تحـويل دخـل النفـط إلى الميزانيـة العامـة وعـدم اعتبـاره دخلا خاصـاً للأسرة الحاكمة، كـما اتجهت دول أخرى إلى تخـفيض المخـصصات الماليـة التى كان يتـمتع بهـا أفراد الأسـرة الحـاكمـة وإنفـاق الفـائض على المشـروعـات العـامة، ويظهـر ذلك واضحـا فى الكويت وفى بعـض دول الخليـج العـربية الأخرى التى حـددت مخصصـات ثابتة للأمير ولأفراد أسرته [2].

وليس من شـك فـى أن التطـور الذى حـدث فى المجـتـمعـات العـربيـة الخليجـية قـد دفع الشرائح الوطنيـة المثقفـة للمطـالبة بـتحقـيق قدر من المشـاركة الشعـبيـة؛ إلى جانب دفع عـملية التـحديث السـياسى؛ غيـر أن هذه المطالب لم تتعارض مع استمرار الولاء للأنظمة القائمة [3]، وقد ظهر ذلك واضحا فى الكويت فعلى الرغم من ازدياد حدة المعـارضة الوطنية قبيل الغـزو العراقى إلا أن الكويتيين تمسكوا بالولاء للأسرة الحاكـمة، كما أعلنوا ذلك صراحـة فى المؤتمر الشعبى الذى عقد بجدة فى أعقاب الغزو [4].

١- محمد جواد رضا: الإصلاح الجامعى فى الخليج، الكويت ١٩٨٤ ص ٣٣.

٢- Penrose, Edith, Oil and State in Arabia, see Hopwood, Derek (ed.), The Arabian Peninsula, Society and Politics, Studies in Modern Asia and Africa, London.

٣- جهينة العيسى: مرجع سبق ذكره ص ١٣

٤- انظر البيان الختامى الصادر عن المؤتمر الشعبى الكويتى، جدة ١٣-١٥ أكتوبر ١٩٩

ومن المتعارف عليه فى دول الخليج العربية أن الأسرة الحاكمة هى التى تتربع على قمة النظام السياسى، فهى التى تزود الدولة بمنصب الأمير أو الحاكم؛ كما أن ولى العهد يعتبر نائبا له. وتشهد عملية تشكيل الحكومات ظاهرة تقلد أفراد الأسرة الحاكمة لعدد من المناصب الوزارية الهامة إضافة إلى تولى قيادة القوات المسلحة[١]. ومع أن مركز الأمير أو الحاكم لم يكن بالضرورة وراثيا إلا أنه ينتقل عادة إلى الخط الرئيسى فى الأسرة الحاكمة[٢]. وقد جرت محاولات فى بعض دول الخليج العربية لحصر الوراثة فى الابن الأكبر غير أن هذا التقليد لم ينتشر، وظل الباب مفتوحا لأعضاء الأسرة الحاكمة دون التقيد بالنظام الوراثى المتعارف عليه فى الأنظمة الملكية.[٣].

ومما تجدر الإشارة إليه أن المنغلقات الاجتماعية كانت لا تتيح للشرائح المثقفة أو للطبقة الوسطى عموما التطلع إلى النفوذ أو المشاركة فى الحكم؛ حيث كانت الأسر الحاكمة تعتمد على المحالفات أو على الأحرى التوازنات السياسية مع المجموعات القبلية وفئة كبار التجار؛ غير أنها استطاعت أن تتخلص تدريجيا من تلك الظاهرة نتيجة الفوائض المالية التى مكنتها من أخذ الولاء من المواطن العادى الذى أصبح يتمتع بالوظائف الحكومية وبالخدمات المتعددة التى تقدمها الدولة[٤].

ومع وجود اختلاف فى التفصيلات بين الأنظمة السياسية فى دول الخليج العربية إلا أنها تتماثل فى طبيعتها؛ فالأحزاب السياسية محظورة بحكم القانون، كما أن القوانين الأساسية والدساتير الخليجية تقوم على عدم المساس بأساسيات الحكومة وعدم التدخل فى مهامها أو صلاحياتها سواء بوصفها سلطة تنفيذية، أو إدارة عامة. وفيما يبدو أن المشرع كان حريصا على وضع مفاتيح الحلول لأى إشكال يحدث فى العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فى يد رأس الدولة مما

---

١ Peterson, J.E., op. cit., P. 307

٢- Rush, A., Al Sabah, History and Geneology of Kuwait Ruling Family 1757 - 1987, London 1981

٣- أمل الزيانى: البحرين بين الاستقلال السياسى والانطلاق الدولى، القاهرة ١٩٧٧، ص ١٠٧.

٤- إياد حلمى الجصانى: النفط والتطور الاقتصادى والسياسى فى الخليج العربى - الكويت ١٩٨٢، ص ٢٠٧

قلص إلى حد كبير السلطة الرقابية للهيئة التشريعية؛ وجعل الكفة تميل لصالح السلطة التنفيذية التى يمكنها الاحتماء برأس الدولة[1].

وكان من نتيجة ذلك تعثر التجارب الديمقراطية التى مرت بها الكويت والبحرين والتى أدت فى أحيان كثيرة إلى تعليق الحياة النيابية، ولعل الكويت قد استطاعت رغم الأزمات الدستورية التى مرت بها أن تحقق قدرا كبيرا من المشاركة الشعبية؛ وإن كان لا يعنى ذلك أن الفئات الشعبية استطاعت الوصول إلى المشاركة تماما؛ إذ لاتزال القوى التقليدية هى المسيطرة على تشكيل المجالس النيابية، ويمكن ملاحظة ذلك من تشكيل مجلس الأمة الكويتى إذ إنه على الرغم من أن ثلثى أعضائه يصلون إلى مقاعد المجلس عن طريق الانتخاب إلا أن ممثلى القبائل هم الذين يستأثرون بمعظم مقاعد المجلس، بينما لايتاح للشرائح المثقفة إلا عدد محدود من المقاعد، وكثيرا ما تعمد السلطات الحكومية إلى إغواء عناصر المعارضة الوطنية لحثها على ترك الساحة السياسية[2].

وعلى الرغم من أن التجربة الديمقراطية فى البحرين سارت فى نفس الاتجاه الذى سارت فيه فى الكويت، ونجحت فى إيجاد مجلس وطنى يتم انتخاب أعضائه انتخابا جزئيا إلا أن تلك التجربة لم تستمر إلى أكثر من عامين ١٩٧٣ - ١٩٧٥، ولاتزال البحرين تجاهد من أجل إعادة الحياة النيابية كما يبدو ذلك واضحا فى الاضطرابات الأخيرة التى شهدتها البحرين؛ والتى اندلعت فيها فى نهاية عام ١٩٩٤ . ويفسر البعض توقف التجربة الديمقراطية فى البحرين إلى الضغوط التى تتعرض لها الحكومة من قبل بعض الأقطار المجاورة وخاصة المملكة العربية السعودية بهدف التصدى للحركات المذهبية أو التيارات السياسية المتطرفة التى قد تجد مجالا لها فى المجالس النيابية[3].

١- أحمد الشملان: الديمقراطية من منظور الدساتير الخليجية - الخليج - الإمارات ٢٣ يونيو ١٩٩٢.

٢- عادل الطبطبائى: السلطة التشريعية فى دول الخليج العربى، ص ص ٣٧٦ - ٣٧٧ انظر أيضا: خلدون النقيب: مرجع سبق ذكره ص ١٤٩.

٣- محمد الرميحى: الخليج ليس نفطا، دراسة فى إشكالية التنمية والوحدة، الكويت ١٩٨٣، ص ١٧٢.

أما بالنسبة لدول الخليج العربية الأخرى فيقتصر الأمر فيها على مجالس استشارية أو مجالس شورى يتم تشكيلها بالتعيين؛ وهى أمور يمكن ملاحظتها بوضوح فى كل من قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، بينما اقتصرت السعودية على إنشاء مجالس بلدية تختص بالشئون المحلية البحتة، ولم تأخذ المملكة العربية السعودية بفكرة المجالس الاستشارية إلا فى أعقاب حادثة الحرم المكى فى عام ١٩٧٩ حين أعلنت عن تكوين مجلس للشورى يكون له رأى فى الشئون العامة؛ وذلك بمقتضى قانون صدر آنذاك، ومع ذلك لم تتخذ خطوات إيجابية لتشكيل المجلس، وظل الوضع على ما هو عليه حتى أعلنت السعودية فى سبتمبر ١٩٩٢؛ بمناسبة الاحتفال بمرور ستين عاما على تأسيس المملكة، عن تشكيل مجلس شورى بمقتضى مرسوم ملكى أصدره الملك فهد، حيث تقوم كل منطقة من مناطق المملكة الأربع عشرة باختيار ممثلين لها فى المجلس.

ومهما يكن من أمر فيمكن القول أن أزمة الخليج أسرعت بخطوات المشاركة الشعبية فى الحكم، ففى أكتوبر ١٩٩٢ أجرت الكويت انتخابات لمجلس الأمة الذى كان قد علق منذ أغسطس ١٩٨٦؛ واستعيض عنه بمجلس وطنى يقوم على التعيين والانتخاب. كما أدخلت عُمان تعديلات على مجلسها الاستشارى الذى كان قد تأسس فى عام ١٩٨١ ليسمى مجلس الشورى؛ ويقوم بتمثيل ولايات السلطنة دون أن يكون للحكومة أعضاء به، وعلى الرغم من عدم تمتع المجلس بسلطة تشريعية إلا أنه نجح من خلال الاستجوابات النشطة لبعض الوزراء فى وضع الحكومة تحت رقابة شعبية[1].

أما عن دولة الإمارات العربية المتحدة فقد أخذت منذ نشأتها بمجلس وطنى استشارى؛ وذلك بمقتضى دستورها المؤقت الصادر فى عام ١٩٧١، ومع أنه كان مقررا أن يكون للدولة دستور دائم بعد خمس سنوات من العمل بالدستور المؤقت؛ إلا أن الأمر لم يطرأ عليه أى تغيير حتى وقتنا الحاضر. وقد ترك الدستور المؤقت لكل إمارة من إمارات الدولة طريقة اختيار ممثليها فى المجلس الاستشارى، غير أن حكام الإمارات فضلوا اختيار ممثلى إماراتهم على أساس التعيين المباشر.

١- خالد القاسمى: عمان مسيرة قائد وإرادة شعب، الشارقة ١٩٩٢، ص ٢.

وعلى الرغم من أن البحرين كانت من دول الخليج العربية الرائدة فى النظام الديمقراطى إلا أنها أعلنت فى ديسمبر ١٩٩٢ عن تكوين مجلس استشارى يعتمد على التعيين وليس على الانتخاب؛ ومن ثم اعتبر الوطنيون إنشاء هذا المجلس بمثابة نكوص فى المسيرة الديمقراطية، وبالتالى لم ينظروا إليه أكثر من كونه مجلسا لمعاونة الدولة ومؤسساتها فى وضع الخطط والسياسات المتعلقة بالنشاط الحكومى، حيث إنه لا يتمتع بسلطة شعبية أو رقابية على عكس ما كان عليه الحال عند تأسيس المجلس الوطنى الذى تم حله فى عام ١٩٧٥ ولم يزد عمره عن عامين(١).

ومهما يكن من اختلاف فى الأنظمة السياسية والدستورية فى دول الخليج العربية إلا أن عناصر التماثل قائمة، ولا تزال الأنظمة الحاكمة حريصة فى المحافظة على أساسياتها، ويظهر ذلك واضحا فى تأسيسها لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى أعلن عن قيامه فى مايو ١٩٨١؛ إذ إنه على الرغم من جميع الأردية التى ألبست له لإظهاره بمظهر قومى أو وحدوى أو تعاون إقليمى أو تكامل اقتصادى أو تنموى؛ إلا أن الهدف الرئيسى من إنشائه كان يتركز فى التنسيق الأمنى، وتوفير الضمانات للحيلولة دون قيام حركات أو تنظيمات معارضة للأنظمة الحاكمة التى تشترك فى التماثل والتطابق(٢). ومع أن المجلس استطاع تحقيق العديد من الإنجازات إلا أنه وقف عاجزا عن مواجهة التحديات الإقليمية، كما لايزال عاجزا عن إيجاد حلول للعديد من المشكلات القائمة بين الدول المكونة له أو بينها وبين الدول المجاورة لها، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلات الحدودية كالنزاع المزمن بين قطر والبحرين أو بين قطر والمملكة العربية السعودية أو بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها؛ بل وبين بعض الإمارات المكونة للدولة ذاتها، ناهيك عن النزاعات الحدودية بين الكويت والعراق والتى وصلت إلى حد الانفجار بإقدام النظام العراقى على غزو الكويت واحتلال كامل ترابها الوطنى فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠(٣).

١- أحمد الشملان: مرجع سبق ذكره - الخليج - الإمارات ٢٣/٦/١٩٩٢.

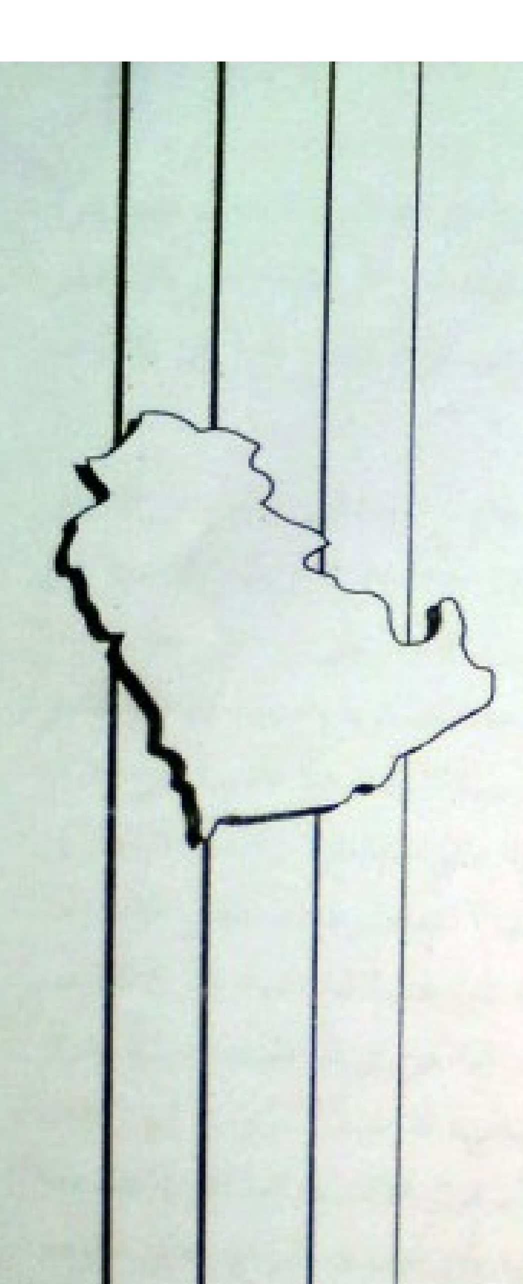
٢- Duke, Anthony John, The Gulf Cooperation Council, Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Vol. V No. 4, Summer 1982.

٣- مركز الدراسات السياسية - جامعة القاهرة: ورقة عمل حول المشكلات الحدودية الراهنة فى منطقة الخليج العربى فى ضوء النزاع الإماراتى الإيرانى والنزاع السعودى القطرى، القاهرة ١٩٩٢

يبقى أن نشير أخيرا إلى أنه إذا كانت الفترة موضوع الدراسة شهدت مجموعة من الأحداث والتغيرات السياسية والاجتماعية، بداية من الانسحاب البريطانى، وظهور أزمة الطاقة العالمية، ومشكلات التنمية والتحديث، إلى جانب نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية والتدخل السوفيتى فى أفغانستان، والحرب العراقية الإيرانية، فإن الأمر الذى لا شك فيه أن الغزو العراقى للكويت كانت له نتائج بعيدة المدى، بحيث يمكن اعتباره بداية لمرحلة جديدة فى تاريخ المنطقة، ويكفى القول أنه أعطى الولايات المتحدة الأمريكية، التى أخذت تحتل المكانة الأولى فى النظام العالمى الجديد، المبرر والفرصة المشروعة لتأمين مصالحها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. ولعل أهم ما يمكن ملاحظته بصدد ذلك أنه بينما كانت دول الخليج العربية ترفض إقامة قواعد عسكرية أو على الأقل كانت تمنح بعض التسهيلات البحرية بتكتم شديد؛ أصبح التصريح بها بدون حساسية باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية صارت - فى ظل التحالف الدولى الذى ظهر خلال أزمة الخليج - تتمتع بنوع من المسئولية فى حماية المنطقة. وبصدد ذلك لم تتردد بعض دول الخليج العربية كالبحرين والكويت فى عقد معاهدات دفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية الأخرى.

ومع اختلاف الرؤى بين دول الخليج العربية حول كيفية تحقيق أمنها واستقرارها بالاعتماد على المحالفات الغربية أو على القوى العربية أو الإقليمية أو الجهود الذاتية، إلا أنه كان لابد لها من الاعتراف ولو مرحليا بضرورة الاعتماد على الحماية الخارجية. وقد لا تكون الأنظمة الحاكمة وحدها هى التى رغبت فى ذلك، فباستثناء بعض الخاضعين للمشاعر الدينية أو القومية؛ قضت مصالح طبقة رجال الأعمال والموظفين، بل والمواطنين العاديين بأن يسيروا في نفس الاتجاه؛ ولاسيما أن القدرة على المناورة بوجود قوي أخري منافسة كالاتحاد السوفيتى لم تعد قائمة.

وهكذا فتحت أزمة الخليج ١٩٩٠/١٩٩١ حقبة جديدة في تاريخ الخليج تميزت بالسلام الأمريكى فى إطار الشرعية الدولية، وهى المرحلة التى لاتزال تعيشها المنطقة حتى وقتنا الحاضر.



الفصل الثاني

الحرب الباردة ومشكلات الأمن في الخليج العربي

تطور المصالح الأمريكية فى أعقاب الانسحاب البريطانى - النشاط السوفيتى فى الخليج العربى والجزء الغربى من المحيط الهندى - المعاهدة العراقية السوفيتية ١٩٧٢ وبداية الحرب الباردة فى المنطقة - إعلان مبدأ نيكسون واعتماد الولايات المتحدة على إيران كقوة إقليمية - الثورة الإيرانية الإسلامية وسقوط مبدأ نيكسون - التدخل السوفيتى فى أفغانستان وإعلان مبدأ كارتر - مشروع بريجنيف للسلام فى الخليج العربى والمحيط الهندى - الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها - الأمن الخليجى من منظور دوله وشعوبه - الغزو العراقى للكويت وتأثيره على أمن الخليج.

عندما أعلنت حكومة العمال البريطانية برئاسة هارولد ويلسن سياسة الانسحاب من الخليج العربى فى ١٦ يناير ١٩٦٨؛ حددت نهاية عام ١٩٧١ ليكون موعدا نهائيا لاستكمال هذا الانسحاب وإنهاء وجودها العسكرى، بما يترتب على ذلك من التخلى عن التزاماتها الدفاعية فى المنطقة[١].

والحقيقة أن الحكومة البريطانية قد ترددت كثيرا فى اتخاذ هذا القرار بعد فترة استعمارية طويلة استمرت أكثر من قرن ونصف قرن من الزمان، غير أنه تعذر عليها التوفيق بين حرصها على استمرار البقاء وبين ما يترتب عليه من تكاليف مادية لم تكن قادرة على تحملها.

ومن المثير للانتباه أن قرار الانسحاب لم يجد ترحيبا فى كثير من الدوائر الغربية والإقليمية والمحلية؛ حيث أبدت الولايات المتحدة الأمريكية قلقها من السرعة التى اتخذ بها هذا القرار. ودعا الرئيس الأمريكى ليندون جونسون الحكومة البريطانية إلى الإبقاء على بعض قواعدها العسكرية تحسبا للفراغ الذى سوف يخلفه انسحابها، كما أبدت المملكة العربية السعودية قلقها من القرار البريطانى لأنها كانت تخشى من الهيمنة الإيرانية على الخليج. وكانت البحرين تخشى بدورها من تجدد الادعاءات الإيرانية عليها. كماعرضت بعض الإمارات العربية، وبصفة خاصة إمارة دبى، على الحكومة البريطانية المساهمة فى التكاليف المادية المترتبة على استمرار وجودها العسكرى . أما عن إيران فقد رحبت بقرار الانسحاب؛ إذ كانت تنظر إلى الخليج باعتباره بحيرة فارسية[٢]، ومن ثم أخذت تعد نفسها لتكون القوة المهيمنة عليه وخاصة أن قرار الانسحاب اقترن بضجة سياسية وإعلامية واسعة النطاق، بما سيؤدى إليه من حدوث فراغ يتعين ملؤه، حتى لا تتاح الفرصة للسوفيت أو للعناصر الراديكاليه المعادية للأنظمة القائمة فرصة التغلغل فى المنطقة[١].

١ـ جمال زكريا قاسم: الخليج العربى دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ـ ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤ ص ٣٢٦

٢ـ Omran, Tyram, The Establishment of the United Arab Emirates 1950 - 1985, London - Newyork, Croom -Helm, 1987, P. 75 ff.

٣ـ عن الآثار المترتبة على الانسحاب البريطانى من الخليج قد يكون من المفيد الرجوع إلى التقرير الذى أعده بذلك الصدد مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بجامعة جورج تاون:
The Gulf, Implications of British Withdrawal, Center of Strategic and International Studies, Georgetown University, Washington D.C. Special Report series No,8, P.101 ff.

وقد أكدت الحكومة الأمريكية على لسان دافيز روجرز، وهو أول مبعوث رسمى أوفدته إلى المنطقة فى نهاية عام ١٩٧١، أنها وإن لم تكن عازمة على سد الفراغ الذى سينشأ نتيجة الانسحاب البريطانى، إلا أنها ترحب بتحالف إقليمى يكون من شأنه المحافظة على الأمن والاستقرار. وبصدد ذلك طرحت مشروعا لحلف إقليمى يتكون من تركيا وإيران وباكستان والمملكة العربية السعودية والكويت، وصرح يوجين روستو Ugene Rostow مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى بأن هذا التحالف سيكون أساسا يمكن أن ترتكز عليه تدابير الأمن والاستقرار فى المنطقة[١].

غير أن مشروع التحالف الإقليمى أو الإسلامى الذى اقترحته الحكومة الأمريكية لم يجد استجابة من دول الخليج العربية، وخاصة المملكة العربية السعودية والكويت، اللذين أخذا يركزان جهودهما فى التغلب على العقبات التى كانت تعترض سير المباحثات الاتحادية التى كانت تدور بين الإمارات السبع على الساحل الجنوبى للخليج، إضافة إلى قطر والبحرين والتى قد يكون من شأنها إقامة دولة إتحادية تجمع بين تلك الإمارات التسع كوسيلة يمكن التذرع بها لمواجهة ما كان يتردد من حدوث فراغ فى المنطقة. ونتيجة للمساعى السعودية الكويتية، شهدت الفترة المواكبة للانسحاب البريطانى، قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وإن كانت لم تضم إليها قطر والبحرين اللتين انسحبتا من المباحثات الاتحادية، وأعلنت كل منهما استقلالها. ومع ذلك فلم تكن الجهود التى بذلت لقيام الدولة الجديدة كافية لسد الفراغ؛ ومن ثم أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى إيران باعتبارها أقوى قوة إقليمية يمكن أن تعتمد عليها فى حماية مصالحها. ولعل ذلك يفسر تأييد الولايات المتحدة لإيران وبالتنسيق مع بريطانيا فى السيطرة على جزر الخليج الثلاث - أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى - لأهمية موقع تلك

١- Laquer, Walter, The Struggle for the Middle East, The Soviet Union and the Middle East, London, P. 115

انظر أيضا: هاليداى (فرد): النفط والتحرر الوطنى فى الخليج العربى وإيران، بيروت ١٩٧٥، ص ١٣١ وما بعدها.

الجزر الإستراتيجى على مقربة من مضيق هرمز، شريان الحياة الاقتصادية والملاحية فى منطقة الخليج العربى[١].

ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنظر إلى تحقيق الأمن والاستقرار فى الخليج العربى من منظور مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، وخاصة أنه لم تكد تنقضى عدة أشهر على إعلان الانسحاب البريطانى حتى وصلت قطع بحرية سوفيتية إلى بعض موانى الخليج والجزء الغربى من المحيط الهندى فى كل من بومباى ومدراس وبندرعباس وأم قصر وعدن ومقديشيو[٢]. وساعد على تلك التحركات البحرية التحولات السياسية التى حدثت فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عندما هيمن الجناح الماركسى من جبهة التحرير القومية على السلطة، إضافة إلى التحولات التى حدثت فى العراق فى أعقاب ثورة البعث حين تمكنت مجموعة متطرفة من عناصر الجيش العراقى السيطرة على الحكم.

وكان من الطبيعى أن يترتب على تلك التطورات توثق العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وجمورية اليمن الديمقراطية الشعبية من ناحية، وبينه وبين العراق من ناحية أخرى، حيث تم فى أبريل ١٩٧٢ إبرام معاهدة صداقة وتعاون بين الاتحاد السوفيتى والعراق؛ أتاحت للسوفيت تأسيس موضع قدم لهم على الجزء الساحلى الجنوبى من العراق الذى يشرف على الخليج من الناحية الشمالية[٣]، فى الوقت الذى أتاحت فيه المعاهدة للعراق الحصول على الأسلحة والخبراء الفنيين من الاتحاد السوفيتى، كما منح العراق الاتحاد السوفيتى الإشراف على بعض مشروعاته الحيوية، ومن بينها مشروع أنابيب للنفط تمتد إلى ميناء أم قصر العراقى المطل على

١- عبد الله الأشعل: الإطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون الخليجى، الرياض ١٩٨٣م، ص ٦٩.

٢ - Hanks, Robert, The United States policy towards the Arabian Gulf, Center for Contemporary Arab studies, London 1981, P. 41 see also, Fairhall, David, Russia Looks to the Sea, A study of the expansion of Soviet Maritime Power, London 1971, pp. 232 - 234

٣- خليل مراد: سياسة الولايات المتحدة فى الخليج والمحيط الهندى ١٩٦٨ - ١٩٨٠، مجلة الخليج العربى، جامعة البصرة ج ١٧ ع١ ١٩٨٥ ص ص ١٩ - ٢٠.

الخليج. وكدليل على توثق العلاقات السوفيتية العراقية بادر الرئيس ليونيد بريجنيف بزيارة منطقة شط العرب ضمن جولة قام بها فى العراق على أثر التوقيع على تلك المعاهدة[١].

ويمكن اعتبار المعاهدة العراقية السوفيتية، مؤشرا هاما لبدء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، التى استمرت خلال الفترة من توقيع المعاهدة التى قامت الولايات المتحدة على إثرها بتقديم صفقات من الأسلحة إلى إيران حتى عام ١٩٨٦ حين أخذ التوتر السوفيتى الأمريكى فى الانحسار على أثر تولى جورباتشوف السلطة، وإعلانه لسياسة البروسترويكا والانسحاب السوفيتى من أفغانستان، وتوقيع اتفاقيات خفض السلاح المتبادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى[٢].

وقد شهدت تلك السنوات تسابق كل من الدولتين فى اكتساب نفوذ لها فى الخليج العربى والأقطار المجاورة له؛ حيث أتيح للسوفيت بحكم علاقتهم الوثيقة بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أن يكونوا عنصرا فى دعم الحركة اليسارية التى كانت تتزعمها جبهة تحرير ظفار فى سلطنة عمان، والتى لم تلبث أن تحولت إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج مما شكل تحديا للمصالح الغربية فى المنطقة، حيث كان هناك تخوف مما يمكن أن يترتب على نجاح تلك الحركة من قيام نظام يسارى فى سلطنة عمان يكون فى مقدوره التحكم فى شبه جزيرة ماسندوم التى تشرف على مضيق هرمز. وإذا أضفنا إلى ذلك أن جمهورية اليمن الديمقراطية - تتحكم فى جزيرة بريم الواقعة عند مدخل مضيق باب المندب؛ فإن ذلك يعنى أن تصبح نقاط الخناق Choke Points فى كل من المداخل الجنوبية للبحر الأحمر والخليج العربى - ونعنى بها هرمز وعدن وباب المندب - واقعة تحت النفوذ السوفيتى

١- فؤاد المرسى خاطر: الاتحاد السوفيتى والعراق ١٩٥٥ - ١٩٧٢، مجلة كلية الآداب - جامعة أسيوط.

٢- صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠/١٩٩١، القاهرة ١٩٩١، ص ٤٦٠.

عن طريق الأنظمة الموالية له، وبالتالى يكون فى مقدور الاتحاد السوفيتى التحكم فى تصدير النفط أو قطع إمداده عن العالم الغربى[١].

استطاع السوفيت خلال حقبة السبعينيات الحصول على مكاسب عديدة مكنتهم من التطلع إلى مياه الخليج العربى والمحيط الهندى، وذلك بموجب سلسلة من معاهدات الصداقة والتعاون التى بدأت مع العراق فى عام ١٩٧٢، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، إضافة الى معاهدتين للتعاون الاقتصادى والعسكرى مع الصومال بين عامى ١٩٧٤، ١٩٧٥، وبمقتضى المعاهدة العسكرية حصل السوفيت على تسهيلات بحرية فى قاعدتى بربرة ومقديشيو، وفضلا عن ذلك حقق السوفيت مكاسب أخرى نتيجة الانقلاب العسكرى الذى أطاح بحكم الإمبراطور هيلاسلاسى فى أثيوبيا، والانقلاب الشيوعى الذى حدث فى أفغانستان ١٩٧٨، والذى على أثره أبرمت معاهدة للصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفيتى وقادة النظام الجديد، والتى أعطت له مبررا للتدخل بقواته العسكرية فى أفغانستان بناء على طلب حكومة كابول بعد ذلك بعام واحد.

ورغم المعارضة التى أثيرت ضد التدخل السوفيتى فى أفغانستان، وازدياد حركة المقاومة التى اضطلع بها المجاهدون الأفغان والتى قللت إلى حد كبير من انتشار النفوذ السوفيتى إلى الأقطار المجاورة، فقد ظل الوجود السوفيتى قائما ولم تنسحب القوات السوفيتية من أفغانستان إلا بعد سبع سنوات من تدخلها[٢].

وفضلا عن ذلك استطاع الاتحاد السوفيتى أن يفيد من التغيرات التى حدثت فى الساحة الإقليمية؛ ونعنى بذلك الاضطرابات التى وقعت فى إيران ومهدت لقيام الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩. وعلى الرغم من أن قادة النظام الإسلامى لم يتجهوا إلى توثيق علاقتهم بالاتحاد السوفيتى حيث أعلنوا أن ثورتهم ضد

١- Andreasyan, Roben, N., Oil and Soviet Policy in the Arabian Gulf and the Indian Ocean Area, pp. 57 -58, see Oil and Security in the Arabian Gulf and the Indian Ocean see also Hanks, R., op. cit., P. 48

٢- Mazher, A. Hameed, Arabia Imperillied, The Security Imperatives of the Arab Gulf States, Middle East Assessment Group, 1986 - P. XIV

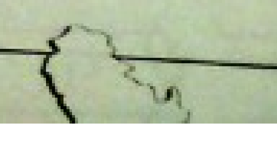
المعسكرين السوفيتى والأمريكى معاً، إلا أن موقف الثورة العدائى تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وإطاحتها بالنظام الشاهنشاهى، الذى كان معروفا بتحالفه مع الغرب واستخدم كأداة لقمع التيارات اليسارية، كان يعد فى حد ذاته كسبا للجانب السوفيتى.

وفى الوقت الذى كان فيه السوفيت يحققون تلك المكاسب كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترقب تلك التغيرات بقلق واهتمام بالغين، كما كان من الطبيعى أن تتجه إلى ردود أفعال مضادة كى تواجه بها التقدم السوفيتى من ناحية، وتعمل على تدعيم مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية فى المنطقة من ناحية أخرى(١). ومع أنها فشلت فى إقناع بريطانيا فى أن يكون انسحابها على فترة زمنية أطول إلا أنها ألحت عليها فى الإبقاء على بعض قواعدها العسكرية وخاصة فى جزيرة مصيرة فى سلطنة عمان، حيث كانت الحركة اليسارية قائمة على أشدها فى إقليم ظفار، كما بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بإحلال قواتها البحرية فى قاعدة الجفير فى البحرين على أثر إخلاء بريطانيا لتلك القاعدة فى ديسمبر ١٩٧١. كما عملت بالتنسيق مع بريطانيا على إمداد دول الخليج بالخبراء والفنيين العسكريين.

وليس من شك فى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدرك جيدا أن الانسحاب البريطانى قد أفرغ المنطقة من قوة رادعة، إذ لم تكن دول الخليج العربية فى وضع يمكنها من تحمل مسئولية الدفاع رغم إحرازها الاستقلال وقيام الاتحاد بين الإمارات المفككة على الساحل الجنوبى، ومن ثم وجهت الولايات المتحدة نظرها إلى القوى الإقليمية المحيطة بالخليج وهى العراق والمملكة العربية السعودية وإيران، ومن ثم كان اتجاهها واضحا للتوفيق بين إيران والمملكة العربية السعودية، وكانت العلاقات قد توترت فيما بينهما نتيجة التصريحات الإيرانية المتكررة بأن إيران قد أصبحت القوة الوحيدة

---

١ - Sirriyeh, Hussein, Security and Stability in the Gulf, Background to the United States Policy, CCAS, Washington 1984, pp. 44-46.



المهيمنة على الخليج، أما العراق فلم يكن بطبيعة الحال يستلفت اهتمام الولايات المتحدة لانشغاله بأوضاعه الداخلية واتجاهه إلى توثيق علاقته بالأنظمة ذات النزعة اليسارية للوقوف ضد إيران من ناحية وضد المصالح الغربية من ناحية أخرى[1].

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تركز اهتمامها على إيران، وبدرجة أقل على المملكة العربية السعودية إلا أنها كانت تدرك خطورة غياب الوجود الأمريكي المباشر، ومن ثم اتجهت إلى تعزيز مواقعها الإستراتيجية، كما اهتمت في الوقت نفسه بإقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع دول الخليج العربية حديثة الاستقلال، وقدمت لها الخبرات والمساعدات العسكرية والتقنية التي كانت في حاجة إليها[2]. وفضلا عن ذلك قامت بتعيين أول سفير لها في الكويت في عام ١٩٧٤، واعتمد لكي يكون سفيرا متنقلا في دول الخليج العربية الأخرى. ومما لاشك فيه أن الإجراءات الدبلوماسية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية برفع درجة تمثيلها الدبلوماسي إلى مستوى السفارة كانت تشي بزيادة مصالحها في دول الخليج العربية، والتي كانت تقتصر من قبل على المملكة العربية السعودية وحدها، حيث توالت بعد ذلك السفارات الأمريكية في تلك الدول.

أما من الناحية العسكرية فقد حرصت الولايات المتحدة في الحصول على تسهيلات بحرية في قاعدة الجفير بالبحرين، التي أخلتها بريطانيا في نهاية عام ١٩٧١، كما حصلت على تسهيلات أخرى في كل من قاعدة مصيرة وصلالة في سلطنة عمان، واستطاعت أن تحل بدلا من بريطانيا في تلك القواعد.

١- Halliday, Fred, The Iranian Revolution in International Affairs, Programme and Practice, Center For Contemporary Arab Studies, Washington D.C. 1984, p. 21 ff.

٢- Sirriyeh, Hussein, op. cit., pp. 44-46.

وبمقتضى المعاهدة التى أبرمتها مع حكومة البحرين فى ٢٣ ديسمبر ١٩٧٢ أصبح لقوة دفاع الشرق الأوسط الأمريكية[١] Mid East Force حق استخدام قاعدة الجفير، مما أتاح للبحرية الأمريكية أن يكون لها وجود فاعل فى الخليج العربى والجزء الغربى من المحيط الهندى، وذلك بعد أن ألحقت قوة دفاع الشرق الأوسط بقيادة الأسطول السابع فى المحيط الهادى بعد أن كانت لها قيادة خاصة مستقلة بها، كما قامت البحرية الأمريكية بتطوير قاعدة الجفير بحيث أعدت ليكون فى وسعها استقبال السفن الأمريكية الأكبر حجما والأكثر كفاءة فى التسليح. وبدا واضحا أن قوة دفاع الشرق الأوسط ستأخذ على عاتقها دور الحماية التى كانت تمارسها بريطانيا فى الخليج.

غير أنه لم يكد ينقضى أكثر من عامين على توقيع اتفاقية الجفير بين الولايات المتحدة الأمريكية والبحرين حتى قامت البحرين بإلغاء تلك الاتفاقية وطالبت الولايات المتحدة بتصفية القاعدة، وكان ذلك تمشيا مع المطالب الوطنية التى عبرت عن استيائها فى تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣. ومع ذلك فلم يمر أكثر من عام واحد حتى عادت الولايات المتحدة إلى توثيق علاقتها بالبحرين، ونجحت فى استرجاع جميع الامتيازات والتسهيلات التى كانت ممنوحة لها طبقا للاتفاقية السابقة[٢].

وبالإضافة إلى التسهيلات والقواعد البحرية الأمريكية فى الخليج العربى حرصت الولايات المتحدة على تطوير قاعدتها فى جزيرة دايجو جارسيا الواقعة فى الجزء الجنوبى الغربى من المحيط الهندى، وكانت قد حصلت على تنازل من بريطانيا عن تلك الجزيرة فى عام ١٩٦٦ لمدة خمسين عاما تنتهى فى عام ٢٠١٦ حيث استخدمتها كقاعدة بحرية لها فى هذا الجزء من المحيط

١- يرجع تأسيس قوة الشرق الأوسط إلى عام ١٩٤٩ حين شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجتها إلى وجود بحرى منظم فى الخليج، وذلك لدعم مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية واتخذت هذه القوة من قاعدة الجفير مركزا لها وذلك بموجب اتفاقية عقدت فى ذلك العام بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التى كانت تتولى آنذاك الإشراف على الشئون الخارجية للبحرين بموجب علاقاتها التعاهدية معها.

٢- جمال زكريا قاسم: مرجع سبق ذكره ص ص ١٦٢ - ١٦٣

الهندى. وفى عام ١٩٧٢ خصصت لها عشرين مليونا من الدولارات لتطويرها؛ ولكى تصبح قاعدة متعددة الأغراض[١]، واتخاذها حلقة اتصال مركزية فى نطاق الاتصالات الدفاعية الأمريكية حول العالم عبر شبكة الأقمار الصناعية[٢]، ولعل مما تجدر الإشارة اليه أن تلك القاعدة أسهمت إسهاما ملحوظا فى نقل المعدات العسكرية الأمريكية إلى الخليج إبان الغزو العراقى للكويت.

وقد أتاحت القواعد الأمريكية فى الخليج العربى والجزء الغربى من المحيط الهندى الفرصة للزيارات المتكررة التى كانت تقوم بها سفن الأسطول الأمريكى السابع، وكانت تلك الزيارات تتكثف بصورة خاصة خلال نشوب الأزمات السياسية كما حدث فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، واتجاه دول الخليج العربية إلى قطع الإمدادات النفطية عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وفى أثناء الحرب التى نشبت بين الصومال وأثيوبيا بشأن إقليم أوجادين ١٩٧٧ - ١٩٧٨. وكانت المظاهرات البحرية الأمريكية التى توجهت من قاعدة دايجوجارسيا إلى مشارف الخليج فى عام ١٩٧٣ وثيقة الصلة بأزمة الطاقة العالمية وما ترتب عليها من تفاقم المشكلات الاقتصادية فى الدول الصناعية الكبرى، فى الوقت الذى صدرت فيه تصريحات من الرئيس الأمريكى فورد ووزير خارجيته كيسنجر الذى عمد فى مناسبات كثيرة إلى التهديد باحتمال التدخل العسكرى الأمريكى للسيطرة على منابع النفط[٤]. واستمرت التصريحات الأمريكية تتردد طوال حقبة السبعينيات وحتى نشوب الحرب العراقية الإيرانية والتى أدلى بها وزير الدفاع الأمريكى شليزنجر وغيره من المسئولين الأمريكيين، وكان لتلك التصريحات أصداء عميقة فى الأوساط الخليجية والعربية.

تجدر الإشارة هنا إلى أهمية النفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وخاصة أن منطقة الخليج كانت ولاتزال تضم أكثر من ثلثى الاحتياطى العالمى المعروف من

١- Permanent Multi - Purpose Base

٢- خليل مراد: مرجع سبق ذكره ص ٢٩ ومابعدها

٣- Ahmed Bahha Eddine, The Political Dynamics in the Region, see Wolf, Ronald, G., (ed.) The United States, Arabia and the Gulf, CCAS, 1980.

النفط حتى وقتنا الحاضر. وخلال عقد السبعينيات كانت الولايات المتحدة تستورد أكثر من ١٥٪ من النفط الذى يأتيها مباشرة من منطقة الخليج التى كانت تساهم فى الوقت نفسه بأكثر من ٦٠٪ بإمداد العالم الرأسمالى بما يحتاجه من موارد نفطية. هذا بالإضافة إلى أنه يخرج من المنطقة نتيجة العوائد والفوائض المالية ما يقرب من نصف النقد الذى يتدفق فى الأسواق العالمية[١].

وليس من شك فى أن وضع الخليج كمورد للنفط للولايات المتحدة وللعالم الرأسمالى أضاف إليه أهمية بالغة، وفضلا عن أنه يقدم جانبا كبيرا من الاستهلاك النفطى فإنه قابل لزيادة الإنتاج فى حالة حدوث نضوب فى الموارد النفطية أو توقف الإنتاج فى المناطق الأخرى نتيجة الأزمات السياسية أو غيرها. وعبر مضيق هرمز تتدفق الصادرات النفطية إلى كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا حتى يمكن القول أنه بدون نفط الخليج فإن اقتصاديات تلك الدول ستصاب بنكسة كبيرة[٢]. ولم تقتصر المصالح الأمريكية على تأمين الإمدادات النفطية، بل شملت إلى جانب ذلك تأمين تصدير الأسلحة والمواد الاستهلاكية والسلع الكمالية بما يقدر بحوالى ١٠٪ من مجموع التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

غير أن التأكيد على أهمية نفط الخليج بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة لا يعنى افتقارها إلى تلك المادة الحيوية؛ إذ من المعروف أن الولايات المتحدة تتمتع باحتياط نفطى كبير يمكن أن يكفيها لمعظم سنوات القرن الحادى والعشرين، غير أنها تفضل الحفاظ على هذا الاحتياطى للمستقبل. والأهم من ذلك أن الرأسمالية الأمريكية تحقق أرباحا طائلة من عمليات إنتاج وتسويق النفط الخليجى مما يجعلها تحفز دول الخليج على زيادة إنتاجها تحقيقا لمصالحها[٣]، وإن كان ذلك يناقض بطبيعة الحال مصالح تلك الدول التى ليس لها موارد أخرى؛ فضلا عن أنه مورد غير قابل للتجدد؛ وإنما هو معرض فى وقت ما للزوال[٤].

١- محمد حسنين هيكل: مدافع آية الله، قصة إيران والثورة، القاهرة ١٩٨٨، ص ٢٤

٢- Andreasyan, Ruben. N., op. cit., P. 58

٣- خليل مراد: مرجع سبق ذكره ص ٤٥

٤- Andreasyan, Ruben. N., op. cit., pp. 58-59.

أما فيما يتعلق بدول غرب أوربا واليابان فقد أصبحت تلك الدول تعتمد اعتمادا كبيرة على نفط الخليج وخاصة أنها لم تبذل محاولات للحد من استهلاكها النفطى أو اكتشاف بديل للطاقة النفطية، والنتيجة أنها أصبحت تواجه مشاكل المنطقة بقدر كبير من التوتر والقلق[١]. وتكفى الإشارة بصدد ذلك إلى الارتباط الوثيق بين عدم الاستقرار فى المنطقة والأزمات الاقتصادية التى تصيب العالم بما ينجم عنها من آثار بعيدة المدى. ومن ثم فإن النفط ضاعف من أهمية الخليج الذى ينظر إليه الكثيرون باعتباره مركزا للتأثير على الاقتصاد العالمى[٢].

ولتلك الأسباب المرتبطة بالنفط أصبح الأمن القومى فى منظور السياسة الأمريكية لا يتحقق بحصولها على ما تحتاج إليه من موارد الطاقة النفطية فحسب وإنما أصبح يعتمد إلى حد كبير على الرخاء والانتعاش الاقتصادى لها ولحلفائها فيما وراء البحار[٣]. ولعل ذلك مما جعل الولايات المتحدة تحرص على تحقيق أكبر قدر من التوازن النفطى فى منطقة الخليج حتى لا تتعرض مصالحها أو مصالح حلفائها لأخطار فادحة، واستغلت فى تحقيق ذلك التوازن التناقضات السياسية فى دول المنطقة فعندما اتجهت إيران على عهد حكومة الدكتور محمد مصدق فى ١٩٥١ إلى تأميم شركة النفط الإنجليزية الإيرانية تم تعويض التوقف فى الإنتاج الإيرانى بزيادة الإنتاج فى كل من المملكة العربية السعودية والكويت. وبلغ الإنتاج الكويتى من النفط خلال الأزمة الإيرانية حدا كبيرا كاد يهدد بتدمير حقل البرقان، الذى يعد من أكبر حقول النفط العالمية. وعلى الجانب الآخر عندما فرض العرب الحظر البترولى على الولايات المتحدة والدول المؤيدة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، زادت إيران من إنتاج نفطها لتعويض النقص فى السوق العالمية، ولكى تستفيد فى الوقت نفسه من الثورة السعرية التى حدثت نتيجة أزمة الطاقة العالمية، ١٩٧٤، والتى ارتفع ثمن البرميل الواحد من النفط خلالها ليتخطى حاجزا الـ ٤٠

١- Bahaa Eddine, op. cit., pp. 4-5.

٢- انظر مقدمة عبد المجيد فريد لمجموعة الدراسات التى أصدرها مركز الدراسات العربية بلندن فى عام ١٩٨١ بعنوان :

Oil and Security in the Arabian Gulf

٣- خليل مراد: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩ - ٢٠ .

دولارا أمريكيا. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أنه عندما أدت الاضطرابات المواكبة للثورة الإيرانية الإسلامية ١٩٧٨/١٩٧٩ إلى وقف تصدير النفط الإيرانى؛ أو على الأقل حدوث نقص واضح فى معدلات إنتاجه[١]، عوضت المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج العربية ذلك النقص بزيادة إنتاجها، وتكررت تلك الظاهرة خلال نشوب الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨ مما أثار مشكلات حادة عقب نهاية الحرب بين العراق من ناحية وبين الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة من ناحية أخرى.

وليس من شك فى أن السياسة الأمريكية كانت هى المسئولة عن جميع تلك الأزمات إذ كان دعمها لإسرائيل على حساب القضايا العربية سببا فى المقاطعة العربية ١٩٧٣ وما ترتب عليها من أزمة الطاقة العالمية ١٩٧٤. كما أن الأحداث التى مهدت للثورة الإيرانية الإسلامية كانت فى جانب منها نتيجة للسياسة التى اتبعتها الولايات المتحدة فى معالجة تلك الأحداث، كما يذهب إلى ذلك أصحاب نظرية التفسير التآمرى للتاريخ. وفضلا عن ذلك كانت هى المسئولة أيضا عن توقف الإنتاج الإيرانى النفطى أو تخفيض إنتاجه وزيادته فى المملكة العربية السعودية فى المقابل؛ والذى وصل فى بداية الثمانينيات إلى خمسين طنًا سنويا، استفادت منه الشركات الأمريكية التى تقوم بعمليات الإنتاج والنقل والتسويق[٢]. ومع ذلك لم تؤد التخمة النفطية التى أصابت أسواق النفط العالمية إبان تلك الفترة إلى التقليل من أهمية نفط الخليج حيث ظلت الحاجة مستمرة إليه[٣].

لم تقتصر أهمية الخليج على موارده النفطية أو دعم النظام النقدى العالمى أو تحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادى فى الدول الصناعية الكبرى، وإنما يمكن أن نضيف إلى ذلك القروض والمنح الضخمة التى كانت تقدمها دول الخليج العربية، كالمملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة عن طريق برامج

١- Andreasyan, Ruben. N., op. cit., p. 60.

٢- Ibid.

٣- Mazher, A., Hameed, op. cit., p. 24.

المساعدات أو صناديق التنمية العربية أو المنح المباشرة إلى دول العالم الثالث مما كان يخفف إلى حد كبير من الأعباء المادية التى كانت تتحملها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها؛ وخاصة أن تلك المساعدات كانت تتجه إلى الدول ذات الأنظمة المعتدلة، ومن ثم أصبح النفط لا يشكل أهمية اقتصادية فحسب وإنما أهمية سياسية وإستراتيجية للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلنطى [1].

انطلاقا من هذا السياق أصبح مفهوم أمن الخليج يرتكز فى منظور السياسة الأمريكية على تأمين موارد النفط وإبعاد السوفيت سياسيا واقتصاديا وعسكريا عن التطلع إلى المنطقة. وعلى العكس من ذلك كان الاتحاد السوفيتى يرفض فكرة الأمن فى حد ذاتها ويعتبرها فكرة إمبريالية ابتدعتها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف السيطرة على موارد النفط واستخدام منطقة الخليج لتهديد أمن الاتحاد السوفيتى نفسه، ومن ثم اتجهت السياسة السوفيتية إلى التقارب مع دول المنطقة وشعوبها والتضامن معها إزاء العديد من القضايا ، وبصفة خاصة فى النزاع بينها وبين إيران فيما يتعلق بحقوق السيادة على جزر الخليج الثلاث.

وهكذا شهدت حقبة السبعينيات منذ بدايتها تنافسا حادا على الساحة الخليجية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية التى كثفت جهودها لإبعاد النفوذ السوفيتى المباشر أو غير المباشر. ومع تكرار الأزمات السياسة بين العرب وإسرائيل واستمرار الدعم الأمريكى لإسرائيل استمر العرب يهددون بقطع موارد النفط، كما أتيحت لهم الفرصة لاستخدام الاتحاد السوفيتى كسبيل للمناورة، كما حدث خلال أزمة الطاقة العالمية [2]، أو حين كررت دول الخليج العربية تهديداتها فى عام ١٩٧٥ بإمكانية حظر النفط مرة أخرى بسبب تلكؤ إسرائيل فى الانسحاب من شبه جزيرة سيناء وإخفاق الجولة الأولى من مباحثات فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل.

١- Ibid., see Preface, p. XVI.

٢- Stanfer, T., The Political Uses of Arab Oil, ARC London 1980, p. 30.

كان يتعين على السياسة الأمريكية أن تبحث عن أفضل السبل التى تستطيع بواسطتها تأمين المصالح الغربية فى الخليج، وبصدد ذلك قام مجلس الأمن القومى الأمريكى الذى كان يرأسه هنرى كيسنجر على عهد الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون فى بداية السبعينيات بوضع مشروع للأمن الخليجى، ويقوم هذا المشروع على عدة بدائل أولها تقديم المساعدات العسكرية لدول الخليج المعتدلة أو على الأحرى المناهضة للنفوذ السوفيتى أو للعناصر الراديكالية المتطرفة التى كانت تتزعمها آنذاك الجبهة الشعبية لتحرير الخليج بدعم ومساندة من الاتحاد السوفيتى، وثانيا أن تقوم الولايات المتحدة بنفس الدور الذى كانت تقوم به بريطانيا قبل انسحابها من المنطقة، ويقتضى ذلك نشر قواتها العسكرية فى الخليج لتحقيق السلام الأمريكى خلفا للسلام البريطانى، أما البديل الثالث فهو الاعتماد على قوة إقليمية قوية لتكون بمثابة وكيل للمصالح الأمريكية فى المنطقة[1].

وقد استقر رأى الدوائر الأمريكية المعنية بعد دراسة متأنية لذلك المشروع على استبعاد التدخل العسكرى المباشر؛ إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تخليص نفسها من النتائج السيئة التى ترتبت على تورطها فى الحروب الفيتنامية، وما عانته من مقاومة مستميتة، ومن سخط الرأى العام الأمريكى. وعلى الرغم من إدراكها جيدا أن هناك العديد من المناطق الحساسة فى العالم التى لها فيها مصالح حيوية مما يجعلها تتخذ حيالها ترتيبات خاصة بالأمن، إلا أنها رأت أن تترك ذلك للضرورة التى تستدعى تدخلها بينما تكتفى فى هذه المرحلة بتوظيف قوة محلية أو مجموعة من القوى لتقوم بالوكالة عن مصالحها نيابة عنها؛ على أن يكون ذلك بدعم منها وباستخدام السلاح الأمريكى.

وقد عرفت هذه السياسة بمبدأ نيكسون Nixon Doctrine الذى وضح فى الخطاب الذى ألقاه الرئيس الأمريكى فى الكونجرس فى ١٨ فبراير ١٩٧٠. وبطبيعة الحال فإن ذلك المبدأ لم يخص منطقة الخليج بالذات، وإنما احتوى على العناصر الرئيسية فى السياسة الأمريكية بوجه عام، والتى تقوم على أن الولايات

---

١ - خليل مراد: مرجع سبق ذكره ص ص ٣١ - ٣٣

المتحـدة الأمريكية لن تستطيع تحـمل مسئولية الدفاع عن كل الشعـوب الحرة فى العالم، وإنما سـتكتفى بتـقديم المسـاعدات لها، ولن يكون تـدخلها إلا إذا دعت الضرورة القصوى إلى ذلك[1].

وهكذا حل مبـدأ نيكسون بدلا من مـبدأ أيزنهاور الخـاص بالشرق الأوسط والذى أعلن فى عام ١٩٥٧، وكان يقـوم على استعداد الولايات المتـحدة للتدخل المباشر بطلب من دول المنطقة.

ومع ذلك فإنه من الملاحظ أن مبدأ نيكسـون لم يتعرض إلى تقليص الوجود البحـرى الأمريكى الذى استـمر قـائما فى القـواعد العسكرية فى المحـيط الهندى والخليج العربى، ومن ثم يعـتبره كثير من البـاحثين مبدأ مـياه زرقاء Blue Water Doctrine من الناحية العسـكرية، وتأكد ذلك حين صحب الإعلان عن ذلك المبدأ تحول واضح فى أولويات الدفـاع الأمريكية مـن القوات البرية إلى القـوات الجوية والبحرية[2].

وعلى الرغم من أن الرئيس الأمـريكى ريتشارد نيكسـون لم يحدد صـراحة الدول أو الدولة التى ستعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية فى حماية مصالحها الحيوية فى الخليـج حيث اكتفى بالقول أن أمن الخليج يـقوم أساسا على مسـئولية دوله، وأن الولايات المتحـدة الأمريكية ستـقتصـر على منح أو بيع السـلاح اللازم لتلك الدول وإمدادها بالخـبرات الفنية والتدريب اللازم؛ ولن تـتدخل إلا فى حالة حدوث خطر أو هجوم يكون أكبر من طاقـة تلك الدول على مواجهته،[3] إلا أنه

---

١ - انظر نص خطاب الرئيس الأمريكى نيكسون فى الكونجرس الأمريكى فى ١٨ فبراير ١٩٧٠:
Public Papers of the President of the United States Richard Nixon Containing the Public Messages, Speeches and Statements of the President. United States Government Printing office, Washhington D.C. 1970 p. 118 ff.

٢ - خليل مراد: مرجع سبق ذكره ص ٣٣

٣ - Hanks, Robert, The United States Policy towards the Arabian Gulf, Center for Contemporary Arab Studies, london 1981, P. 41

كان من الواضح أن الولايـات المتحدة كـانت ترى إمكانية اشتـراك كل من المملكة العربية السعودية وإيران فى الحفاظ على الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج، ومن ثم تلجأ الدولتان إليها من أجل الدعم والسلاح.

غير أن الولايات المتحدة لم تلبث أن ركـزت اعتمادها على إيران التى بدت هى الجانب الأقـوى فى الهيمنة السـياسيـة والعسكرية وخـاصة بعد التـفوق الذى أحـرزته البحـرية الإيرانيـة، التى اسـتطاعت الحـصول عـلى مدمـرات وطرادات وفرقـاطات حربية وقـوة جوية فى الوقت الذى لم تكن فـيه لدى المملكة العـربية السعـودية آنذاك كاسـحة ألغام واحـدة. ومن ناحية أخـرى كانت المملكة العـربية السعودية فى موضع شك من قبل السياسـة الأمريكية على أساس احتمال أن تقوم بتحويل الأسلحة والمـعدات التى تقدم إليها إلى الدول العربيـة المواجهة لإسرائيل؛ ولتلك الأسباب اتجـهت الولايات المتحدة إلى إيران التى كان موقعـها على الحدود الجنوبية للاتحـاد السـوفيتى يعطى المبـرر الكافى لتسليحهـا باعتبارها مـهددة بشكل مسـتمر؛ إلى جـانب عدم وجود مشكلات بـينها وبين إسرائيل، وبالتـالى لن تجد الولايات المتحدة معارضة من جماعات الضغط الصهيونية فى تسليحها.

ولتلك الأسباب جميـعها اتجهت السياسة الأمريكية إليـها، واستغلت طموح الشاه فى الهيمنة السياسـية والعسكرية على الخليج، حيث كان يكرر فى تصريحاته أن قواته أصـبحت تفـوق قوة بريطانيـا التى كانت فى الخليج أضـعاف المرات[١]، وهكذا بدأ شاه إيران، علـى نحو ما ذكـره أحد الباحـثين، يتحـول من وضعيـته كإمبراطور إلى مـجرد وكيل - أو على الأحرى شرطى - لخدمـة المصالح الأمريكية فى المنطقة[٢].

---

١ - محمد حسنين هيكل: مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤.

٢ - Dickson, Brainey. From Emperor to Policeman. see Bresheeth,H,and other (eds.), The Gulf War and the New Order, London 1991.

ولمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى مايكل كلير: الأسلحة والشاه، صعود وسقوط إستراتيجية التوكيل فى إيران - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت ١٩٨٠.

إلى جانب التفوق العسكرى الذى أحرزته إيران فى منطقة الخليج، فإنها كانت فى الوقت نفسه حريصة على تحقيق تفوق سياسى واقتصادى وبشرى فى المنطقة، وعلى الرغم من أن إيران قد تنازلت عن مطالبها فى البحرين إلا أنه كانت هناك طرق أخرى لتأكيد تفوقها فى الخليج أفضل من الإلحاح فى المطالبة بأراضى الغير، ومن بين تلك الطرق تشجيعها الهجرة الإيرانية إلى الكويت ودولة الإمارات العربية والبحرين، وكلها تعانى عجز واضح فى العمالة[١].

وبالإضافة إلى ما أسهمت به إيران فى تغيير نمط التركيبة الديموجرافية فى كثير من كيانات ودول الخليج، فقد وضح تفوقها الاقتصادى فى المنطقة، كما تمكنت بعد سيطرتها على جزر الخليج الثلاث - أبوموسى والطنبين - من التحكم فى مضايق هرمز. وظهر تفوقها السياسى واضحا حين استجاب كل حكام ورؤساء الخليج لحضور المهرجانات الصاخبة التى أقامها الشاه محمد رضا بهلوى فى أكتوبر من عام ١٩٧٢ بمناسبة مرور ألفين وخمسمائة عام على قيام الحكم الإمبراطورى فى إيران، حيث أقام احتفالا ضخما بين أطلال مدينة برسوبوليس القديمة، عاصمة الإخمينيين، وفيها توج نفسه شاهنشاها وإمبراطورا على إيران.

وقد تركت تلك الاحتفالات أعمق الأثر على حكام الخليج حتى أن الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبى آنذاك لم يخف إيمانه بضرورة التطلع إلى طهران باعتبارها مركز القوة الحقيقية فى المنطقة[٢].

ومن الطبيعى أن يجد الطموح الذى كان يساور الشاه ترحيبا كافيا من الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت تدرك أهمية إيران كقوة إقليمية فى تنفيذ سياستها، وأصبح من الواضح أن الشاه هو المرشح المؤهل أكثر من غيره للقيام بمهمة تأمين المصالح الأمريكية، وخاصة أن المملكة العربية السعودية بمواردها البشرية المحدودة كانت لا تستطيع القيام بتلك المهمة، والعراق كان لايزال يسعى

---

١ - نورا القاسمى: الوجود الإيرانى فى الخليج العربى، رسالة دكتوراه، كلية البنات - جامعة عين شمس ١٩٨٤، ص ١٢٤

٢- محمد حسنين هيكل: مرجع سبق ذكره ص ص ١٣٢ - ١٣٣

من أجل استقراره الداخلى وتشده باستمرار مشاكله مع الأكراد فى الشمال وصراعه المزمن مع إيران حول حقوق السيادة على شط العـرب، أو فيما كان يدعو إليه من مواصلة الصـراع مع إسرائيل، والأهم من ذلك كله صداقتـه وتعاونه الواضح مع الاتحاد السـوفيـتى ، فضلا عن توجهاته الأيديولوجيـة البعثية المغايرة بطبـيعة الحال للسـياسـة الأمريكيـة. أما بالنسـبة لمصـر فإنه علـى الرغم من طرد الرئيـس أنور السـادات للخبـراء السـوفيت فى صيف عام ١٩٧٢ وتلـويحه بالصـداقـة الأمريكية فإنه كـان مشغولا بـالإعداد للحرب من أجل استعادة سيناء، وبـالتالى فلم يكن هناك من دول المنطقـة سـوى إيران التى تصلـح للقيام بمهمة إقرار الأمـن والوكـالة عن الولايـات المتحـدة الأمريكية لحمـاية مـصالحها بحكـم مـا تمتلكـه من طاقات بشرية وإمكانات تؤهلها للقيام بذلك الدور [1].

كان من الأمور المنطقـية إذن أن يقع اختيار الولايات المتحـدة الأمريكية على إيران لممارسة دور الشرطى الإقليمى، إذ إنه إلى جانب الاعتبارات الموضوعية التى أشرنا إليها كان الشاه حليفا موثوقا به، كما كان صديقا شخصيا للرئيس الأمريكى نيكسون، والأهم من ذلك أن بلاده تشكل حلقة أساسية فى حلقات الحرب الباردة بين المعسكرين الكبيرين.

وقد بـدأت الاتصالات الأمـريكية بإيران تـتخذ شكلا عـمليا خـلال زيارة الرئيس الأمريكى نيكسون ووزير خـارجيته هنرى كيسنجـر للشاه فى طهران، وقد تمت هذه الزيارة وهما فى طريق عودتهمـا من موسكو بعد اجتماعهـما مع ليونيد بريجنيف فى مايو ١٩٧٢.

وخلال المباحثات التى أجراها نيكسـون مع الشاه أكد له الأخير أن السـوفيت لا يزالون مستمرين فى محاولاتهم للوصول إلى المياه الدافئة فى الخليج، كما أنهم يطمعون فى نفط إيران، وأبدى الشاه استعداده لكى يقوم بدور فعال لحماية المنطقة وحماية المـصالح الأمريكية بهـا شريطة أن يكون شريكا وليس تابعا، حـيث أظهر للرئيس الأمريكى استياءه وضيقه الشديدين من بعض أشكال التدخل الأمريكى فى شئون بلاده منذ الانقلاب المضاد الذى حدث فى عام ١٩٥٣ والذى أطاح بحكومة

١- المرجع السابق ص ١٣٣



الجبهة الوطنية التى كان يتزعمها الدكتور محمد مصدق والتى عمدت إلى تأميم النفط الإيرانى، ولذلك طلب الشاه من الرئيس الأمريكى أن تسحب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كل الرسميين الذين عينوا خبراء ومستشارين فى الوزارات والجيش الإيرانى بعد عام ١٩٥٣، كما طلب أن تتم كل الإتصالات فى المستقبل بين طهران ووشنجتن من خلال قناة مباشرة تصل بين مجلس الأمن القومى الأمريكى وبين الشاه فى قصره بنيافاران[١].

وعلى الرغم من أن الرئيس نيكسون استجاب لمطالب الشاه إلا أن تلك الاستجابة أدت فيما بعد إلى نتائج عكسية إذ إنه فى خلال الشهور الأخيرة لنظام الشاه لم يكن فى مقدور الوكالة المركزية للمخابرات الأمريكية أن تحصل على المعلومات الكافية التى كانت فى حاجة إليها، والتى كان من الممكن لو توافرت لها أن تتوصل وشنجتن إلى تصور دقيق لما كان يحدث فى إيران، وربما كان من المحتمل لو تحقق ذلك أن تنجح فى إنقاذ عرش الشاه[٢].

وعلى أى الأحوال فقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية طموح الشاه وتفوق بلاده البشرى والعسكرى لكى يملأ الفراغ الذى ترتب على الانسحاب البريطانى من الخليج، إذ إنه إلى جانب الاعتبارات الأمنية الإقليمية، كانت تعمل فى الوقت نفسه على دعم إيران لمنع بروز العراق كقوة مهيمنة على المنطقة[٣]. وقد قبل الشاه القيام بتلك المهمة التى كانت تنسجم مع طموحاته من ناحية، وطالما كانت هناك أموال تدفع له من ناحية أخرى، لتمويل ثورته البيضاء التى كان قد أعلنها فى الوقت الذى لم تكن فيه موارده النفطية قد وصلت إلى حد يمكنه من التغلب على ما ترتب على تلك الثورة من متاعب اقتصادية[٤].

وقد بدأ النشاط الإيرانى العسكرى يظهر واضحا فى الخليج على أثر استيلاء إيران على جزر الخليج الثلاث فى نوفمبر ١٩٧١، وكان ذلك

١- نفسه ص ص ١٣٣ - ١٣٤

٢- نفسه ص ص ١٣٢ - ١٣٣

٣- Kissinger, Henry, The Years of Upheaval, Boston 1982, P. 669

٤- Hanks, Robert, op. cit., pp. 40 - 41

بدفع من الولايات المتحدة الأمريكية وبتواطؤ مع بريطانيا. كما مضى الشاه يعمل على توثيق علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية مما أثار ثائرة العراق الذى كان يعتبر الخليج مجالا لنفوذه، ومن ثم بدأ سباق التسليح بين العراق وإيران. وعلى حين اعتمدت إيران على الولايات المتحدة اعتمد العراق على الاتحاد السوفيتى، وخاصة بعد توقيعه معه معاهدة الصداقة والتعاون فى أبريل ١٩٧٢. ومن ثم أخذت الحرب الباردة تشق طريقها إلى الخليج[١].

ولعله قد يكون من المفيد الإشارة فى هذا المقام إلى أنه قد نتج عن التفاهم الذى تم بين الشاه والرئيس الأمريكى نيكسون أن قامت القوات الإيرانية منذ نهاية عام ١٩٧٣ بالدخول فى مهمة شاقة لقمع الحركة اليسارية التى حدثت فى إقليم ظفار التابع لسلطنة عمان. وكانت هذه الحركة مستعرة قبل ذلك بعدة سنوات، وكانت تلقى تأييدا ودعما من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عن طريق الاتحاد السوفيتى، وبعض الأنظمة اليسارية الأخرى. غير أنه حين استولى السلطان قابوس ابن سعيد على السلطة فى عمان، بدأ منذ عام ١٩٧٢ هجومه المرتقب على الثوار وذلك بعد أن دعم قواته المسلحة بضباط وطيارين بريطانيين وباكستانيين وأردنيين، ولم تلبث أن رجحت كفته حين شاركت إيران وبشكل نشط فى قمع تلك الحركة بقوات جوية وعسكرية وصلت إلى أكثر من عشرة آلاف جندى. ولم يبذل الشاه أى جهد فى إنكار وجود قواته فى ظفار، وإنما على العكس من ذلك كان يسعده أن يعرف العالم أنه قد أصبح يؤدى المهمة الموكولة إليه على غير وجه، وعبر فى تصريحاته أن إيران صارت حامية لمصالح العالم وفى مقدمتها نفط الخليج[٢]. وكان واضحا أن الدور الذى يقوم به الشاه فى قمع الحركة اليسارية فى ظفار إنما ينبع من أهمية مضايق هرمز، وذلك فى حالة نجاح الثوار فى قلب نظام الحكم فى عمان وبالتالى حماية الأنظمة المعتدلة من ناحية، والمصالح الغربية من ناحية أخرى.

١- محمد إبراهيم الحلوة: حرب الخليج، دراسة فى مسببات الصراع وعواقبه، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت العدد ٥٧ يناير ١٩٧٩، ص ١٨٤

٢- محمد حسنين هيكل: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦ وما بعدها.

ومن الواضح أنه لم يكن بمقدور إيران القيام بدورها إلا باعتمادها على ترسانة ضخمة من الأسلحة، وقد تحقق لها ذلك حين قرر الرئيس الأمريكى نيكسون منذ بداية عام ١٩٧٢ بيع إيران كل ما تطلبه من أسلحة ومعدات أمريكية غير نووية، يضاف إلى ذلك مدها بسيل من الخبراء والفنيين المسئولين عن التدريب وصيانة المعدات العسكرية، وكان ذلك ردا على المعاهدة التى وقعت بين العراق والاتحاد السوفيتى فى أبريل ١٩٧٢. ولم تلبث المبيعات العسكرية الأمريكية الضخمة لإيران أن حققت خلال حقبة السبعينيات انتعاشا كبيرا فى الصناعات الحربية الأمريكية التى كانت على وشك مواجهة أزمة عسيرة إثر انتهاء الحرب الفيتنامية. وكان مما ساعد على زيادة التسليح الإيرانى ازدياد عوائد إيران النفطية بسبب الثورة السعرية التى طرأت على النفط خلال أزمة الطاقة العالمية ١٩٧٣، ١٩٧٤. وليس من شك فى أن كثيرا من الشركات الأمريكية التى كانت تنتج الطائرات والأجهزة الإلكترونية والصناعات العسكرية الأخرى، التى حققت ازدهارا كبيرا خلال الحروب الفيتنامية، قد سعدت بالشاه كعميل جديد حريص على شراء ما تنتجه من أسلحة ومعدات ودفع أثمان سخية فى مقابلها[1].

غير أن التسليح الإيرانى أدى إلى إهدار إيران لجانب كبير من الأموال، التى لم يستفيد منها سوى كبار الجنرالات عن طريق العمولات التى كانوا يتقاضونها من صفقات السلاح، بينما أهملت المشروعات الاقتصادية، وكان ذلك من أهم الأسباب التى أحدثت موجة كبيرة من السخط الشعبى الذى أدى فى نهاية الأمر إلى تفجر الثورة الإيرانية الإسلامية، فضلا عن أن المغالاة فى سياسة التسليح أثارت ثائرة العراق والاتحاد السوفيتى الذى بات واضحا له أن إيران أخذت تلعب دورا إقليميا خدمة للمصالح الأمريكية بقمعها للحركات اليسارية فى كل من إقليم ظفار وبلوخستان. ولذلك فإنه حين امتلكت إيران صواريخ جو - جو ومراكز استطلاعية جوية فى عام ١٩٧٦، اعتبر الاتحاد السوفيتى ذلك أمرا مناقضا للاتفاقية الموقعة بينه وبين إيران فى عام ١٩٦٢ والتى كانت تنص على الحد من التسليح الإيرانى[2].

١-محمد حسنين هيكل: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦ وما بعدها.

٢- نفسه ص ١٣٣.

ومن المفارقات التى يمكن أن نعرضها فى هذا المقام أنه على الرغم من أنه قد أصبح لإيران قوة تسلح ضخمة فإن من سخريات التاريخ أن الجيش الإيرانى الذى كان يعتبر من أكبر القوات العسكرية البرية فى العالم قد خذل الشاه خلال الأحداث التى وقعت بين عامى ١٩٧٨/١٩٧٩. فضلا عن أن العراق استطاع عقب نشوب الحرب بينه وبين إيران فى سبتمبر ١٩٨٠ أن يوجه ضربات متتالية للجيش الإيرانى الذى سعى الشاه حثيثا لتكوينه[١].

ولعل مما يثير الانتباه أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية رغم أنها ظلت تركز على تدعيم قوة إيران العسكرية، إلا أنها فى الوقت نفسه كانت تخشى من أن يترتب على التفوق الإيرانى إخلال بالتوازن الإقليمى فى المنطقة، مما جعلها حريصة على عدم تجاهل المملكة العربية السعودية للعمل على تحقيق ذلك التوازن، ومن ثم أخذت السياسة الأمريكية تتبنى بوضوح خلال النصف الأول من عقد السبعينيات، وعلى وجه التحديد بين عامى ١٩٧١ـ ١٩٧٤، سياسة تقوم على الاعتماد على إيران فى الدرجة الأولى وعلى المملكة العربية السعودية فى الدرجة الثانية. وقد عرفت هذه السياسة بإستراتيجية العمود والنصف One Pillar and Half، وعلى أثر الصفقات الضخمة من الأسلحة التى عقدتها إيران أخذت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٥ فى توثيق علاقتها بالمملكة العربية السعودية كى تحقق توازنا أكبر بينها وبين إيران لعدم الإخلال بالأمن والاستقرار في المنطقة، وقد عرفت السياسة الجديدة بسياسة العمودين المتساندين Twin Pillar Policy.. واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بفضل التعاون الذى تحقق بين البلدين التخلص من الحركات اليسارية الزاحفة إلى الخليج.

غير أنه كان من الواضح رغم التنسيق والتعاون الذى تم بين إيران والمملكة العربية السعودية أن إيران هى التى كانت تلعب دوراً أكثر أهمية فى المنطقة، ومن ناحية أخرى فإن ازدياد طموح الشاه فى الهيمنة على الخليج دفع دول الخليج العربية إلى المحافظة على علاقات الود معه، فهو الحاكم المطلق على رعايا قارب

١- Bulloch, John, The Gulf, A Portrait of Kuwait, Qatr, Bahrein and the United Arab Emirates, London 1984, p. 67.



عددهم آنذاك ٤٠ مليون نسمة، كما أنه هو المؤسس لقوة اقتصادية وعسكرية كبيرة، فضلاً عن كونه قائد البحرية الوحيدة الضخمة في مياه الخليج. ولذلك أصبح من عادة أمراء وشيوخ الخليج أن يقوموا بزيارات سنوية لبلاطه في طهران. وعندما تمت آخر زيارة من تلك الزيارات في أغسطس ١٩٧٨ كانت الظروف قد تغيرت، فحين وصل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين إلى العاصمة الإيرانية كانت المظاهرات قد بدأت ضد حكم الشاه، وبدأ قلق أمراء الخليج يشتد على الوضع في إيران. كما ظهر قلق آخر تجاه مصر بعد ورود التقارير عن الاضطرابات التي نشبت بها في ١٧و ١٨ يناير ١٩٧٧، ولم يكن القلق من وقوع تلك الاضطرابات في حد ذاتها، وإنما كان بسبب ما أعلنته القاهرة رسميا من أنها بتدبير عناصر شيوعية. ثم أعقب ذلك اتفاقيتا كامب ديفيد وتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٩، وخلع الشاه وقيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية، التي بادرت على الفور بإعلان انسحاب إيران من الحلف المركزي CENTO، كما ألغت اتفاقية التسليح التي كان قد عقدها النظام الإيراني السابق مع الولايات المتحدة الأمريكية[١]. وما فتئ المسئولون في النظام الثوري الإيراني الجديد يؤكدون صراحة بأن إيران لن تكون شرطي الخليج كما أراد لها الأمريكيون[٢].

وتبع تلك الأحداث التدخل السوفيتي في أفغانستان ثم نشوب الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٠، ومن ثم أخذت القوى التي تعود عليها حكام الخليج تتغير بصورة واضحة، في كل من مصر وإيران، وكذلك في المملكة العربية السعودية التي تعرضت في خلال تلك الفترة أيضا لحادثة قامت بها مجموعة من السلفيين المتزمتين في محاولة للاستيلاء على الحرم المكي في ديسمبر ١٩٧٩[٣].

١- Sirriey, Hussein, Security and Stability in the Gulf, Center for Contemporary Arab Studies, Croom-Helm London, 1984, P. 48

٢- Halliday, Fred, The Iranian Revolution in International Affairs, Programme and Practice, CCAS Georgetown University, Washington D.C. Croom -Helm London and Canberra, 1984 P. 84

٣- محمد حسنين هيكل: مرجع سبق ذكره ص ص ٢٥٢ _ ٢٥٥.

ومن ناحية أخرى فقد ترتب على نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية وظهور آية الله الخوميني كزعيم روحي لها، اتجاه لتصدير العنف إلى الدول المجاورة ، ومحاولة الإطاحة بالأنظمة السياسية القائمة، مما أدى إلى تعريض الأمن في الخليج إلى أخطار فادحة[1].

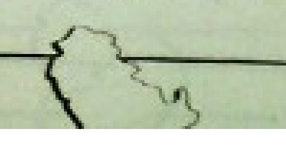
وكان من الطبيعي أن تؤدي تلك الأحداث جميعها إلى قلب التنظيم الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج رأسا على عقب[1]، والتي بدا أنها قد افتقدت في مستهل تلك الأحداث القدرة على إعادة تصور مستقر في الخليج دون الاعتماد على حليفها السابق الشاه الذي كان نظامه يمثل خط الدفاع الأول عن المنطقة، ومن ثم كان لابد لها أن تضع إستراتيجية جديدة، خاصة بعد أن أظهرت دول الخليج مخاوفها حين أفصحت حكومة الثورة الإيرانية عن أهدافها التوسعية، ولم تخف عزمها عن تصدير الثورة الأمر الذي نظرت إليه تلك الدول على أنه تهديد لأمنها، ولم ينتقص من هذه النظرة مابدا من عداء الثورة الإيرانية للسوفيت، إذ إنها قامت ضد الشاه والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في آن واحد.

وقد تجسدت خطورة الثورة فيما صرح به آية الله الخوميني عشية قيامها أن بإمكانه «أن يحول الخليج إلى كرة من النيران إن جرؤ أحد على المساس بنا»[3]. كما صدرت في الوقت نفسه تصريحات إيرانية غير رسمية تنطوي على تجديد المطالب الإيرانية على البحرين، وترددت أنباء في ديسمبر ١٩٨١ عن تدبير إيران لمؤامرة تهدف إلى قلب نظام الحكم في البحرين، وذلك رغم نفي إيران القاطع تورطها في هذا الشأن، فضلاً عن أن إيران أدينت من قبل المملكة العربية السعودية إشاعتها الاضطرابات في مواسم الحج، بل وبتدبير حادث الحرم المكي.

١- Mazher, A. Hameed, op. cit., see Foreword by J. Sclesinger P. XI

٢- Sirriey, H., op. cit., P. 48

٣- محمد حسنين هيكل: مرجع سبق ذكره ص ٢٥١.



وليس من شك فى أن تداعيات الأحداث فى الخليج على هذا النحو إضافة إلى المهانة التى لحقت بالولايات المتحدة الأمريكية خلال أزمة الرهائن الأمريكية فى نوفمبر ١٩٧٩ أثبتت للولايات المتحدة أن نفوذها لم يعد مطلقا، وأن تعهداتها بأمن الخليج لم تعد تكفى وحدها لضمان الاستقرار، وفضلا عن ذلك أكد التدخل السوفيتى فى أفغانستان أن الاتحاد السوفيتى لن يتردد إذا ما استدعى الأمر فى إرسال قوات عسكرية خارج حدوده، وخاصة بعد أن كشف تدخله فى أفغانستان عن أنه يمتلك قوة عسكرية أحسن إعدادها منذ عام ١٩٧٥ للقيام بالمهام الخاصة التى توكل إليها [1].

ويهمنا من تداعيات تلك الأحداث أنها أدت بشكل قاطع إلى سقوط مبدأ نيكسون فى منطقة الخليج، وبالتالى كان لابد للولايات المتحدة أن تبحث عن وسيلة أخرى لحفظ الأمن أو بصفة أكثر تحديدا البحث عن بديل يستطيع أن يقوم بنفس الدور الذى كان يقوم به الشاه، وبصدد ذلك رشحت الدوائر الأمريكية المعنية كلاً من المملكة العربية السعودية وباكستان. غير أن المملكة العربية السعودية تقاعست عن الاستجابة للسياسة الأمريكية لما يعنيه ذلك من وجود قواعد عسكرية أمريكية داخل أراضيها نظراً لحساسية مركزها الدينى، فضلا عن أن العلاقات الأمريكية السعودية لم تكن على مايرام، بل يمكن القول أنه قد أصابها الكثير من عوامل التوتر نتيجة موقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إسرائيل فى كثير من القضايا العربية وبسبب مشاركتها الكاملة فى اتفاقيتى كامب ديفيد ١٩٧٨ ومعاهدة السلام المصرية مع إسرائيل ١٩٧٩. ومن ثم كثفت الولايات المتحدة جهودها مع باكستان التى منحتها على عهد إدارة الرئيس الأمريكى رونالد ريجان معونة عسكرية واقتصادية ضخمة بلغت ٣,٢ بليون من الدولارات، وأقامت فى أراضيها خمس محطات للمراقبة الإلكترونية وذلك للتعرف على تحركات السفن المارة فى الخليج العربى والمحيط الهندى [2].

١- عبد الله الأشعل: الإطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون الخليجى، الرياض ١٩٨٣، ص ٧٨

٢- خليل مراد: مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٣ ـ ٤٤.

ومما يذكر أيضاً أن الولايات المتحدة قدمت صفقة تسليح إلى مصر فى عام ١٩٨٠ وصلت إلى ثمانية بلايين من الدولارات. وعلى الرغم من تلك المساعدات الكبيرة التى قدمتها الولايات المتحدة إلا أنها كانت تدرك جيداً أن تلك البدائل ليست كافية، ولم يكن أمامها من سبيل سوى الاعتماد على نفسها أكثر من الاعتماد على قوى إقليمية جديدة أو قوى مجاورة، ومن ثم سارعت بتطوير قاعدة دايجو جارسيا، واعتمدت لها أكثر من مليار من الدولارات بهدف تعزيز التسهيلات البحرية والجوية وتأكيد الوجود الأمريكى القوى بها[١]. كما بادرت بعقد اتفاقيات عسكرية للحصول على مزيد من القواعد العسكرية والتسهيلات البحرية، حيث وقعت فى ٤ يونيو ١٩٨٠ اتفاقية مع سلطنة عمان أتاحت لها استخدام قاعدتى صلالة ومصيرة لقواتها الجوية وقاعدتى السيب ومسقط لقواتها البحرية والجوية. وفى ٢٦ يونية من العام نفسه عقدت اتفاقيتين أخريين مع كينيا والصومال أتاحتا لها إقامة قواعد بحرية وجوية فى أراضى كل من الدولتين [٢].

وبالإضافة إلى ذلك أعلنت الولايات المتحدة أنها على أهبة الاستعداد لاحتلال منابع النفط فى الخليج، وكان ذلك على أثر الأحداث المتواكبة التى أدت إلى قفزة سريعة فى أسعار النفط، والتى كان من شأنها أن تلحق أضرارا باقتصاديات الدول الصناعيةالكبرى[٣]. وهكذا ظهر واضحا منذ عام ١٩٧٩ أن الولايات المتحدة أخذت تلعب دوراً أكثر فاعلية من ذلك الدور غير المباشر الذى كانت تقوم به خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٩، التى طبق فيها مبدأ نيكسون[٤].

ولعل من أبرز الإجراءات التى اتخذتها الولايات المتحدة على أثر التدخل السوفيتى فى أفغانستان أن بادرت على الفور بإرسال وحدات بحرية من الأسطول الأمريكى السابع المرابط فى المحيط الهادى، ومن الأسطول السادس المرابط فى

١- Andreasyan, Ruben, N., op. cit., pp. 62-63

٢- Ibid., pp. 78 - 79

٣- Halliday, Fred, op. cit., P. 48

٤- Newsam, David, United States Policy towards the Gulf, CCAS, London 1981, P. 63

البحر المتوسط، إلى المحيط الهندى وبحر العرب فى دوريات مستمرة ومتلاحقة. كما طرحت من خلال سلطنة عمان مشروعا لتشكيل قوة بحرية مشتركة من الولايات المتحدة وبعض الدول العربية والخليجية لحماية مضيق هرمز، غير أن هذا المشروع لم يجد قبولا فى دول المنطقة كما وجد معارضة شديدة من العراق، ومن ثم اتجهت الولايات المتحدة إلى تعزيز وجودها الفعلى فى مياه الخليج، واستغلت أزمة الرهائن الأمريكية لكى ترسل قوة بحرية ضخمة كانت تتشكل من ١٨٠٠ مقاتل من سلاح البحرية الأمريكية وذلك على متن إحدى وعشرين سفينة حربية من بينها حاملتان للطائرات، وقد وصفت هذه القوة فى تقارير بعض المراقبين العسكريين بأنها كانت أكبر قوة بحرية تصل إلى الخليج منذ الحرب العالمية الثانية[١].

وليس من شك أيضا أن التدخل السوفيتى فى أفغانستان قدم لحكومة وشنجتن المبررات الكافية لتأكيد وجودها المكثف فى كل من الخليج العربى والجزء الغربى من المحيط الهندى. كما قامت أجهزة المخابرات وبعثات الاستطلاع الأمريكية بدور نشط فى المنطقة وما فتئت الدوائر الأمريكية تردد بأن السوفيت أصبحوا يشكلون خطرا داهما على المصالح الأمريكية وأنهم يسعون إلى الاستحواذ على نفط الخليج وإعاقة إمداداته إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وأنهم سوف يتجهون بتحركاتهم إلى مياه الخليج سواء عن طريق العراق أم من قواعدهم الجديدة التى أقاموها فى أفغانستان ، فضلا عما سيتيح لهم التدخل فى أفغانستان من فرصة السيطرة على إقليم بلوخستان فى باكستان، ومن ثم التطلع إلى الدول العربية فى الخليج [٢].

وقد عزز من عوامل القلق لدى دول الخليج العربية ما عمدت إليه بعض التقارير الأمريكية من إظهار الاتحاد السوفيتى بذلك المظهر العدوانى، ويمكن الإشارة بصدد ذلك إلى تقرير برجنسكى أحد المسئولين عن الأمن القومى الأمريكى الذى أكد أن السوفيت يتطلعون إلى نفط الخليج[٣].

١- خليل مراد: مرجع سبق ذكره ص ٤١.

٢- Mazher, A., Hameed, op. cit.,pp. 15 - 16

٣-صلاح العقاد : مرجع سبق ذكره ص ٤٥٨.

وقد يكون صحيحا أن الاتحاد السوفيتى كان من المتوقع له خلال عقد الثمانينيات أن يتوقف عن أن يكون مصدّرا للنفط ويتحول بالتالى إلى مستورد له مما يعنى ضعف سيطرته على دول شرق أوربا التى تعتمد عليه اعتمادا كبيرا فى مواردها النفطية، كما أشارت إلى ذلك بعثة الكونجرس الأمريكى برئاسة السيناتور برادلى Bradley فى عام ١٩٨١[١]، ومن ثم كان لا بد له من التحرك إلى الخليج لضمان موارد نفطية جديدة يستطيع بواسطتها تعزيز سيطرته السياسية والاقتصادية على تلك الدول[٢].

ولكن الواقع أن معظم ما أثير فى ذلك الوقت عن التحركات السوفيتية كان يحمل طابع المغالاة إلى حد كبير، ولم يكن إلا محاولة متعمدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لترويع الأنظمة الخليجية بالخطر الذى يمكن أن يتهددها من الاتحاد السوفيتى الذى لن يأبه بالسلوك الدولى، وأن هناك مخططا من جانبه لتطويق الخليج والإطاحة بالأنظمة الحاكمة، وإيجاد أنظمة راديكالية موالية له[٣]. يضاف إلى ذلك أن الحرب العراقية الإيرانية سوف تؤدى إلى إنهاك كل من العراق وإيران، ومن شأن ذلك زيادة فرصة اختراق الاتحاد السوفيتى لأى منهما أو كليهما.

وعلى ضوء تلك الاعتبارات أكد الرئيس الأمريكى جيمى كارتر صراحة ارتباط الأمن الخليجى بالأمن القومى الأمريكى[٤]، وكان ذلك فى رسالته الشهيرة التى ألقاها فى الكونجرس فى ٢١ يناير ١٩٨٠ بعد شهر واحد من التدخل السوفيتى فى أفغانستان، والتى تضمنت مجموعة من المبادئ التى تتيح للولايات المتحدة الأمريكية التحرك السريع لمواجهة الاتحاد السوفيتى فى معركة التنافس القائمة بين الدولتين[٥].

١- عن تقرير البعثات ولجان التحقيق الأمريكية والسياسة الجديدة التى وضعت للخليج فى بداية الثمانينيات يمكن الرجوع فى ذلك إلى:
United States Congress, United States and Policies towards the Persian Gulf, Washington D.C. 1981

٢- انظر بصدد ذلك الكلمة التى ألقاها الشيخ أحمد زكى اليمانى وزير النفط فى المملكة العربية السعودية فى ١٦ ابريل ١٩٨٠ فى جامعة الملك عبد العزيز بجدة: Mansfield, Peter, op. cit., P. 257

٣- Bulloch, J., op. cit., P. 67

٤- Mazher, A., op. cit., see Preface P. XIII

٥- زهير شكر: السياسة الأمريكية فى الخليج العربى، إصدار معهد الإنماء العربى - برنامج الدراسات السياسية والإستراتيجية، بيروت ١٩٨٢ ص ص ٥ -٦.

وقد حدد الرئيس الأمريكى فى رسالته هذه اتجاها جديدا فى السياسة الأمريكية فيما يتعلق بمنطقة الخليج صار يعرف بمبدأ كارتر Carter Doctrine الذى جاء واضحا وصريحا من حيث نصه على "إن أية محاولة تقوم بها أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سوف ينظر إليها باعتبارها انتهاكا للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ومثل هذا الانتهاك سوف يقاوم بكل الوسائل اللازمة بما فى ذلك استخدام القوة العسكرية"[١].

ومن المفارقات التى تلفت النظر أن هذا المبدأ يذكرنا بتصريح اللورد لانزدون وزير الخارجية البريطانية الذى ألقاه فى مجلس اللوردات فى ٥ مايو ١٩٠٣، حين كانت بريطانيا فى أوائل القرن الحالى تتعرض لمنافسات دولية فى الخليج، وكان تصريح لانزدون يحتوى تقريبا على نفس العبارات التى ظهرت فى مبدأ كارتر من حيث قصر النفوذ فى الخليج على بريطانيا وحدها، ومن ثم اعتبره كثير من الباحثين بمثابة مبدأ مونرو فى الخليج. ولم يختلف تصريح اللورد لانزدون عن مبدأ كارتر سوى أن الأول كان يتصدى للمنافسة التى واجهتها بريطانيا من قبل ألمانيا وروسيا وفرنسا بينما كان مبدأ كارتر يركز بصفة خاصة على الاتحاد السوفيتى[٢].

ويمكن اعتبار صدور مبدأ كارتر بمثابة بداية لمرحلة جديدة فى السياسة الأمريكية تختلف جذريا عن سياستها خلال الحقبة التى أعقبت الحروب الفيتنامية، وبمعنى آخر أن إعلان مبدأ كارتر كان يعنى سقوط مبدأ نيكسون الذى كان يقوم على تخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل العسكرى المباشر[٣]، وبالتالى

١- "An attempt by any outside force to gain control of the Persian Gulf region will be regarded as an assault on the vital interest of the United States of America and such an assault will be repelled by any means necessary including military force". see United States Congress, united States and Policies towards the Persian Gulf. Washington, 1981 see also Mazher, A., op. cit., P. XIII and Bulloch, J., op. cit., P. 68

٢- جمال زكريا قاسم: الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤، جامعة عين شمس ١٩٦٦ ص ص ٤٠٧ - ٤٠٨.

٣- زهير شكر: مرجع سبق ذكره، ص ٦.

فإن مبدأ كارتر عاد من جديد إلى مبدأ أيزنهاور ١٩٥٧، وإن كان من الملاحظ أن مبدأ كارتر اتجه اتجاها أكثر تطرفا، فبينما كان مبدأ أيزنهاور يعرض مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لدول الشرق الأوسط فى حالة طلبها تلك المساعدة بما فيها المساعدة العسكرية، كان مبدأ كارتر يذهب صراحة إلى تدخل الولايات المتحدة عسكريا فى الخليج دون انتظار لطلب يقدم إليها.

ويفهم من العبارات المتشددة التى جاءت فى مبدأ كارتر أنها كانت محاولة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية للمحافظة على نفوذها فى الخليج، بعد أن أوشك هذا النفوذ على الانهيار إزاء التطورات السريعة التى حدثت فى المنطقة فى نهاية حقبة السبعينيات ومشارف حقبة الثمانينيات. ومنذ ذلك الوقت بدأ التركيز على مصطلح أمن الخليج والذى اختلف مفهومه بطبيعة النظرة إليه سواء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتى أو من الدول الإقليمية والمحلية فى الخليج.

كان الأمن الخليجى يعنى فى نظر الولايات المتحدة المحافظة على مصالحها الاقتصادية والوقوف ضد الاتحاد السوفيتى ومنع العرب، كما يرى ذلك بعض الباحثين، من استخدام النفط كسلاح سياسى أو سلاح اقتصادى يخدم التنمية أو التحرر من التبعية الاقتصادية للعالم الغربى[١].

وتطبيقا عمليا لمبدأ كارتر قامت الولايات المتحدة الأمريكية بسلسلة من التحركات العسكرية كانت تهدف ليس فقط إلى تحذير الاتحاد السوفيتى من خطورة اقترابه من الخليج، وإنما التأكيد بأن لديها القوة الكافية لمنعه من ذلك، حيث لم تكد تنقضى أكثر من بضعة أسابيع على صدور مبدأ كارتر حتى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى وجه التحديد فى مارس ١٩٨٠ عن تشكيل قوة الانتشار السريع[٢] .R.D.F التى تكونت من ١٠٠,٠٠٠ مقاتل لم يلبث أن ازداد

١- المرجع السابق، ص ٩.

٢- Rapid Deployment Force

ولمزيد من التفاصيل انظر جفرى ريكورد : قوة الانتشار السريع، التدخل العسكرى الأمريكى فى الخليج العربى، ترجمة مرتضى باقر - مركز دراسات الخليج العربى - جامعة البصرة ١٩٨٣.

عددها مع بداية الحرب العراقية الإيرانية. وقد وضعت تلك القوة تحت القيادة الأمريكية المركزية[1] - "الكونكوم" CENCOM - وحددت مهامها التى تقضى بالتدخل العسكرى فى منطقة الخليج أو فى المناطق المجاورة له فى حالة الضرورة[2].

ولما كانت هذه القوة مدربة خصيصا على حرب الصحراء فإن ذلك جعل بعض الباحثين يعتقدون أن تشكيلها كان بمثابة إعداد بعيد المدى للتدخل العسكرى الأمريكى خلال أزمة الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١، وبمعنى آخر أنه قد أعد لعملية عاصفة الصحراء قبل عشر سنوات على الأقل من وقوعها.

أثار تشكيل قوة الانتشار السريع ردود فعل قوية فى الأوساط العربية بصفة عامة وفى الأوساط الخليجية بصفة خاصة، ومع ذلك فقد كان واضحا أن دول الخليج العربية إزاء ما كانت تستشعره من أخطار أمنية مهددة لها كانت تريد تحميل الولايات المتحدة الأمريكية مسئولية الأمن فى المنطقة على ألا يكون ذلك فى صورة يبدو فيها تأييدها للسياسة الأمريكية[3].

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت أن تخلق الانطباع بأن تشكيل قوة الانتشار السريع كان ردا على التدخل السوفيتى فى أفغانستان فإن الحقيقة أن إدارة الرئيس الأمريكى جيمى كارتر كانت قد خططت لإنشاء تلك القوة منذ عام ١٩٧٧ أى قبل سنتين من التدخل السوفيتى، غير أنها استغلت فرصة هذا التدخل للإعلان عن تشكيل تلك القوة. وقد كشفت عن تلك الحقيقة مجلة نيوزويك الأمريكية[4]، التى ذكرت أن فكرة تشكيل قوة الانتشار السريع ظهرت فى الأوساط العسكرية الأمريكية حين أصدر

١- Central Command

٢- Hanks, Robert, The United States Policy towards the Arabian Gulf, Center for Contemporary Arab Studies, London 1981 pp 49 -51

٣- Bulloch, John, op. cit., P. 68

٤- Newsweek 14 th July 1980

الرئيس جيمى كارتر أمره الرئاسى فى أغسطس ١٩٧٧ بتشكيل قوة عسكرية قادرة على التحرك السريع دون سحب القوات العسكرية الأمريكية من مناطقها التقليدية فى أوربا وآسيا[١]. وبالتالى فإن تأسيس تلك القوة كان يرتبط إلى حد كبير بالأوضاع الأمنية غير المستقرة فى منطقة الخليج، وهى أوضاع اعتبرتها الولايات المتحدة مهددة لتدفق النفط، وبمعنى آخر أن تشكيل قوة الانتشار السريع كان يهدف بالدرجة الأولى إلى مواجهة الاضطرابات الإقليمية والمحلية فى المنطقة أكثر من كونها قد أنشئت أساسا لمواجهة التدخل السوفيتى فى أفغانستان، وترتبط تلك الاضطرابات بالصراع الإيرانى العراقى على حقوق السيادة على شط العرب، والخلافات بين قطر والبحرين حول ملكية الزبارة أو السيادة على جزر حوار، والخلافات التى كانت قائمة بين الكويت والعراق على الحدود البرية والبحرية الموصلة إلى ميناء أم قصر، فضلا عن المشكلات الحدودية الأخرى التى كانت تهدد الأمن والاستقرار فى المنطقة. ولذلك لم يكن من المستغرب أن توجه انتقادات شديدة إلى تلك القوات وأنها لم تشكل لمواجهة السوفيت بقدر ما شكلت بهدف تأمين موارد النفط[٢].

وردا على التحركات الأمريكية حاول الاتحاد السوفيتى توثيق علاقته بدول الخليج العربية وإقامة علاقات دبلوماسية معها، ومن أجل توثيق تلك العلاقات أخذ يخفف من حدة حماسه للأنظمة اليسارية؛ فى الوقت الذى كانت فيه الحركات اليسارية قد انحسرت أو قمعت فى منطقة الخليج، وأظهر تضامنه مع دول الخليج العربية فيما كانت تردده بأن ثرواتها ملك لها وأمنها هو مسئوليتها. ومن أجل ذلك بادر الاتحاد السوفيتى بإعلان أهمية تحقيق الاستقرار والسلام فى الخليج العربى والمحيط الهندى، وينضوى هذا الإعلان على مبادئ خمسة طبقا لما وردت فى الخطاب الذى ألقاه ليونيد بريجنيف فى البرلمان الهندى فى ديسمبر ١٩٨٠،

١- Andreasyan, R.N., op. cit., P. 62

٢- Stanfer, Thomas, The Political Uses of Arab Oil, Arab Research Center, London 1980 P.31

والذى دعا فيه إلى تحييد منطقة الخليج والمحيط الهندى، وتعهد الدول المعنية بعدم الاعتداء على منابع النفط باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، كما دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدم إقامة قواعد عسكرية فى المنطقة أو فى الجزر القريبة منها، واحترام وضع عدم الانحياز الذى اختارته دول وشعوب المنطقة، وعدم جرها إلى أحلاف عسكرية، مع احترام حقوق السيادة لتلك الدول على مواردها الطبيعية بما فيها النفط، وتوثيق العلاقات وتطوير التعاون فيما بينها، وعدم إيجاد عقبات أمام التبادل التجارى المشروع، أو إعاقة الطرق البحرية التى تربط المنطقة بالعالم الخارجى(١).

وعلى الرغم من أهمية وجاذبية المبادئ التى أعلنها بريجنيف إلا أنها لم تلق استجابة من كثير من دول المنطقة بسبب استمرارية الوجود السوفيتى فى أفغانستان، يضاف إلى ذلك ما كانت تشنه الدوائر الأمريكية من هجوم عنيف على الاتحاد السوفيتى، والذى وصل إلى الحد الذى طالبت فيه وسائل الإعلام الأمريكية بضرورة القيام بتحركات عسكرية ضد السوفيت الذين أصبح فى وسعهم إعاقة الملاحة فى مضيق هرمز وما سوف يترتب على ذلك من تعرض العالم الغربى لأضرار فادحة(٢).

وحقيقة الأمر أن استغلال الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل السوفيتى فى أفغانستان أو احتمال تهديد الملاحة فى مضيق هرمز لم يكن إلا من قبيل المبررات التى استهدفت بها الولايات المتحدة الأمريكية تأكيد وجودها العسكرى فى الخليج، وبصدد ذلك يرى أحد الباحثين أن القوات السوفيتية لم تقم بغزو أفغانستان كما صورت ذلك وسائل الإعلام الأمريكية، وإنما وصلت إلى هناك استجابة لطلب حكومتها واستنادا إلى معاهدة الصداقة والتعاون التى كانت قائمة بين موسكو وكابول والتى وقعت فى عام ١٩٧٨ . كما أن وصول القوات السوفيتية إلى أفغانستان لم يكن يتعارض من الناحية الدولية مع المادة الحادية والخمسين من ميثاق

١- عبد الله بشارة يعقوب: مجلس التعاون، المسيرة والتحديات، إصدار مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة - الطبعة الثانية ،الرياض ١٩٨٩ ص ص ٥٦ - ٥٨.

٢- عن أهمية مضيق هرمز وخطورة إعاقة الملاحة فيه انظر:
Ramazani, R.K., The Persian Gulf and the Strait of Hormuz, Rijin and Noordhoff, 1979.

الأمم المتحدة والخاصة بحق الدولة أن تلجأ إلى مساعدة دولة أو دول أخرى للدفاع عن نفسها. ومن ناحية أخرى يرى بعض المحللين ومن بينهم الكاتب السياسى أندرياسيان Andreasyan أنه ليس صحيحا أن يكون التدخل السوفيتى فى أفغانستان يهدف إلى وصول السوفيت للبحار الدافئة، أو السيطرة على مضيق هرمز، وذلك بحكم طول المسافة بين الحدود الجنوبية لأفغانستان ومضيق هرمز، كما يستند أولئك المحللون فى تعزيز رؤيتهم هذه إلى التقرير الذى وضعته لجنة خاصة مشكلة من قبل مجلس العموم البريطانى بعد عدة أشهر من التدخل السوفيتى فى أفغانستان والتى وصلت فى تقريرها إلى نتيجة مؤداها أنه ليس للاتحاد السوفيتى أية نوايا للتدخل العسكرى فى منطقة الخليج، بل أكد التقرير صراحة أن الولايات المتحدة وليس الاتحاد السوفيتى هى المسئولة عن التوتر وعوامل القلق فى المنطقة (١).

أعلنت دول الخليج العربية رفضها القاطع للسياسة الأمريكية التى هددت أكثر من مرة بالتدخل العسكرى لتأمين مصادر النفط، كما اعترضت تلك الدول أيضا على إنشاء قوة التدخل السريع، وتوالت التصريحات الرسمية الصادرة عن حكومات تلك الدول بأن أمن الخليج يخص دوله وشعوبه؛ كما لم تبد فى نفس الوقت ترحيبها بمشروع بريجنيف للسلام. وباستثناء البحرين وسلطنة عمان اللتين سمحتا للولايات المتحدة الأمريكية بإقامة قواعد عسكرية لتدعيم قوة الانتشار السريع، فإن الولايات المتحدة لم تجد تجاوبا من دول الخليج الأخرى، حيث وقفت إيران موقفا متشددا من الولايات المتحدة الأمريكية إذ كانت تنظر إلى الخليج باعتباره منطقة نفوذ حيوية لها، وذلك على عكس العراق الذى كان يتبنى مفهومه لأمن الخليج على حمايته من الأطماع الإيرانية ومن السيطرة الغربية. وقد وجد النظام البعثى فى العراق أن خير وسيلة لتحقيق ذلك هو نشر أيديولوجية البعث بين سكان الخليج، وحينما لم يجد استجابة لتلك الأيديولوجية بدأ فى محاولاته للتغلغل السلمى فى المنطقة، وذلك بإيفاده أكبر عدد من العراقيين للعمل فى دول الخليج العربية (٢).

١- Arab Research Center, Oil and Security in the Arabian Gulf, London 1981 see Andreasyan, R.N., Oil and Soviet Policy in the Arabian Gulf, pp. 66-67.

٢- صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٥٦ - ٤٥٧.



أما عن دول المواجهة العربية مع إسرائيل فكانت ترى أن أمن الخليج جزء لايتجزأ من الأمن القومى العربى، بمعنى أنه يتعين الاستفادة من الثروة النفطية التى تتمتع بها دول الخليج العربية لخدمة القضايا العربية وعلى رأسها النزاع العربى الإسرائيلى.

وفيما يتعلق بدول الخليج العربية فإنها لم تتفق فى مواقفها بالنسبة لأمن الخليج، فبرغم اتفاقها على أن أمن الخليج يعنى الحفاظ على أوضاعها السياسية إلا أنها اختلفت فيما يتعلق بمفهوم الأمن بصفة عامة، إذ كانت قطر ترى أنه ينبغى حل المشكلات القائمة بين دول الخليج العربية قبل التفكير فى منع الدول الكبرى من التصارع حول مياه الخليج، وبالتالى فإن أمن الخليج لن يتحقق إلا بإصلاح البيت من الداخل، وكان ذلك فى إشارة واضحة إلى خلافاتها مع البحرين، فضلا عن الخلافات القائمة على ترسيم الحدود بين الكويت والعراق وبين الكويت والسعودية على بعض الجزر الواقعة على نقاط الحدود البحرية، والخلافات بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، بل والخلافات الحدودية بين بعض الإمارات المكونة لدولة الإمارات العربية ذاتها، بينما ركزت كل من الكويت والمملكة العربية السعودية على أن إسرائيل تأتى فى مقدمة الأخطار التى تهدد الأمن الخليجى، وأن هناك ارتباطا وثيقا بين أمن المنطقة وشكل التسوية بين العرب وإسرائيل، ومن ثم عرضت المملكة العربية السعودية مبادرة الملك فهد للسلام بهدف تسوية النزاع العربى الإسرائيلى لما سوف تنعكس عليه تلك التسوية إيجابيا على أوضاع الأمن فى الخليج[1].

ومن ناحية أخرى كانت المملكة العربية السعودية تنظر إلى الوجود السوفيتى فى أفغانستان باعتباره يشكل تهديدا لأمن الخليج[2]. وعلى الرغم من ذلك فقد صدرت العديد من التصريحات الرسمية السعودية التى تؤكد أنها قادرة على حماية أمنها ومصالحها وأنها ضد منح أية قواعد أو تسهيلات عسكرية فى أراضيها.

١- عبد الله الأشعل: مرجع سبق ذكره ص ٩٠.
٢- زهير شكر: مرجع سبق ذكره ص ٢٥٤.

أما الكويت فقد أكد وزير خارجيتها الشيخ صباح الأحمد فى فبراير ١٩٨٠ أنه لا يجد أساسا أو سببا مقنعا للإجراءات التى تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الأحداث التى وقعت فى أفغانستان ليس لها أدنى صلة بمنطقة الخليج، وعلى عكس ما تشيعه الدوائر الأمريكية فإن السوفيت لن يتجهوا إلى الخليج، وبالتالى فإن تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على تدعيم قوتها البحرية فى الخليج والبحر العربى والمحيط الهندى لا هدف له سوى ممارسة الضغط على دول الخليج العربية حتى لا ترفع أسعار نفطها، وتبادر بمنح تسهيلات وقواعد عسكرية للقوات البحرية والجوية الأمريكية، وأن ما تردده الولايات المتحدة من أن نفط الخليج يشكل أهمية حيوية وإستراتيجية بالنسبة للأمن القومى الأمريكي إنما هو من قبيل التصريحات غير السليمة والخاطئة لأن نفط المنطقة ملك لدولها ولشعوبها وليس ملكا للأمريكيين[١].

وإلى جانب ذلك أدت الإجراءات الأمريكية الخاصة بإنشاء قوات التدخل السريع إلى حدوث ردود فعل فى كثير من الدول العربية حيث صدرت العديد من التصريحات التى غلب عليها طابع الحماس وخاصة فى العراق وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، إذ هددت سوريا على لسان وزير خارجيتها عبد الحليم خدام بأنه سوف يتم تدمير آبار النفط فى الخليج إذا ما أقدمت الولايات المتحدة على أى عمل عسكرى مما سيؤدى إلى انهيار اقتصادياتها واقتصاديات حلفائها. كما صرح ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بأنه إذا ما حاولت الولايات المتحدة السيطرة على منابع النفط فى دول الخليج العربية فإن الفلسطينيين المقيمين فى تلك الدول سوف يدمرون تلك الآبار حتى لا تقع فى أيدى الأمريكيين، وأن سياسة كارتر سوف تؤدى إلى جلب الدمار إلى المنطقة، وإلى عواقب سيئة لا يعرف مداها[٢].

١- جريدة النهار - بيروت ١٧/ ٧/ ١٩٨٠.

٢- خليل مراد: مرجع سبق ذكره ص ٤٢.

كان ينتقص من توثيق العلاقات العربية الأمريكية استمرار التأييد الأمريكى لإسرائيل كما أن معظم دول الخليج العربية لم تكن تشارك الولايات المتحدة الأمريكية القلق من الوجود السوفيتى فى أفغانستان [١]، وكانت ترى أن الخطر ينبعث من الدول الإقليمية المجاورة لها وخاصة بعد أن فشلت محاولاتها فى التقارب مع النظام الإيرانى الإسلامى. إذ لم تجد أى تشجيع من خلال تصريحات الخومينى أو المسئولين الإيرانيين، فضلا عن أن إيران الإسلامية لم تقم بإعادة الجزر التى استولى عليها النظام الإيرانى السابق إلى أصحابها العرب. ولم تجد دول الخليج العربية سوى الاعتماد على جهودها الذاتية لتحقيق أمنها ومن ثم عقد حكام الخليج اجتماعا فى القاعدة السعودية خميس مشيط الواقعة على الحدود السعودية اليمنية حيث دارت المشاورات حول كيفية تحقيق الأمن فى المنطقة. وعلى الرغم من أن العراق دعى لحضور جانب من الاجتماعات إلا أنه دعى كمراقب وليس بصفته شريكا، إذ كانت دول الخليج تفضل اتخاذ إجراءاتها الأمنية فى غياب العراق[٢]، الذى لم يلبث أن اشتبك مع النظام الإيرانى الإسلامى فى حرب استمرت ثمانى سنوات، وأدى انشغال العراق وإيران فى تلك الحرب إلى إخلاء الساحة الخليجية من مزاحمة هاتين القوتين مما ترك المجال مفتوحا لكى تعلن دول الخليج العربية بما فيها المملكة العربية السعودية نظاما للتعاون الإقليمى فيما بينها، والذى تمخض عن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى أعلن عن قيامه فى مايو ١٩٨١.

غير أن تداعيات الأحداث فى المنطقة لم تلبث أن أكدت لتلك الدول صعوبة الاعتماد على قوتها الذاتية نتيجة الانتصارات التى حققتها إيران على العراق فى عام ١٩٨٢، وما تبعها من ضغوط من قبل النظام الإيرانى أدت إلى عرقلة اتجاه دولة الإمارات العربية المتحدة فى التعاون مع غيرها من دول الخليج العربية فى التنسيق العسكرى، كما منعت الكويت من توقيع معاهدة أمنية مع المملكة العربية السعودية [٣]. ومع تقدم سير الحرب العراقية الإيرانية اتجهت دول الخليج العربية

١- عبد الله الأشعل: مرجع سبق ذكره ص ٩٠.

٢- محمد حسنين هيكل: مرجع سبق ذكره ص ص ٢٦٠ - ٢٦٤.

٣- Mazher. A. Hameed, op. cit., P. 85

إلى تقديم دعمها ومساندتها للعراق مراعية فى ذلك تحقيق التوازن الإستراتيجى بين طرفى الحرب، وساعية فى الوقت نفسه إلى حصر نطاقها ومنع امتدادها، وبالتالى فليس هناك ما يدعو تلك الدول إلى الندم على المساعدات التى قدمتها للعراق منذ عام ١٩٨٢ إذ إن صيانة التوازن بين الدولتين كان لمصلحة الأمن فى المنطقة[١].

ويمكننا أن نعرض فى ذلك السياق إلى ما توقعه أحد الباحثين فى دراسة له بعنوان «أمن الخليج فى الثمانينيات» نشرت فى عام ١٩٨٤ فى أنه إذا انتصرت إيران فى الحرب فسوف تشكل خطرا على البحرين، أما إذا انتصر العراق فيشكل خطرا على الكويت، إذ أن هاتين الدولتين الإقليميتين - العراق وإيران - تتطلعان إلى تحقيق مجال حيوى لهما على حساب دول الخليج العربية، وتحقق ما توقعه ذلك الباحث فيما يتعلق بالعراق والكويت[٢].

ومع ذلك فإن اتجاه دول الخليج العربية إلى مراعاة التوازن بين الدولتين المتحاربتين أدى إلى اتهام إيران لها بمساعدة العراق؛ فى الوقت الذى اتهم فيه العراق تلك الدول بأنها لم تقدم له المساندة الكافية فى معركة اعتقد قادة النظام العراقى بأنها ليست معركة عراقية فحسب، ولكنها معركة تهم العرب بصفة عامة ودول الخليج العربى بصفة خاصة[٣]. على حين جاءت التصريحات الإيرانية على لسان كل من خامئنى رئيس إيران وهاشمى رافسنجانى رئيس البرلمان منددة بمواقف دول الخليج العربية إزاء إيران، حيث أكد رافسنجانى صراحة فى أغسطس ١٩٨٦ أن تلك الدول قد تواطأت مع العراق، وأن إيران ستمارس حقها فى التصرف بحزم ضد هذه الدول، وذلك بإغلاق مضيق هرمز لتمنع عبور سفنها وناقلاتها وإعاقة ملاحتها.

١- Darius, Robert, G., Gulf Security in the 1980's, Stanford University, California 1984 P. 121

٢- Mazher, A., Hameed., op. cit., P. 43

٣- محمد السيد سعيد: آفاق تطور مجلس التعاون الخليجى، الفلسفه والمداخل المستقبلية، من أعمال ندوة مجلس التعاون الخليجى - جامعة الكويت ١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٩٣.

وكان من الطبيعى أن تنعكس تلك التهديدات على الولايات المتحدة الأمريكية حيث صرح قائد البحرية الأمريكية لقوة دفاع الشرق الأوسط بأن الولايات المتحدة ستتدخل عسكريا فى حالة إغلاق إيران لمضايق هرمز. كما استنكرت دول الخليج العربية التهديدات الإيرانية بإغلاق المضيق الذى يمد العالم بما يصل إلى ٦٠٪ من الموارد النفطية[١]، فضلا عن أنه المنفذ الرئيسى للأسلحة التى تصدرها الدول الصناعية إلى دول الخليج العربية إلى جانب احتياجاتها الأخرى من السلع الضرورية وغير الضرورية التى تأتيها عبر المضيق، ومن ثم فإن إعاقة الملاحة فى ذلك الممر الحيوى تعنى الكثير من العزلة والمتاعب.

أعلنت دول الخليج العربية فى المؤتمرات الوزارية التى عقدتها من خلال مجلس التعاون استعدادها مجتمعة لمواجهة كل ما يهدد مصالحها[٢]. ويمكن القول أن التهديدات التى تعرضت لها تلك الدول كانت عاملا من عوامل التنسيق فيما بينها، وبصدد ذلك بادرت سلطنة عمان باتخاذ إجراءات لحماية الجزء العمانى من مضيق هرمز بإقامة تحصينات عسكرية فيه مستفيدة من المبالغ المالية التى خصصتها دول الخليج العربية والتى بلغت ١٥٠ مليون دولار أمريكى. كما قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتوسعة وتحديث ميناء خورفكان الواقع فى إمارة الفجيرة والمطل على خليج عمان لاستخدامه من قبل دول الخليج العربية فى حالة تعذر الملاحة فى مضيق هرمز[٣].

وليس من شك فى أن دول الخليج العربية عانت كثيرا من الحرب العراقية الإيرانية حين اتجهت إيران اتجاها معاديا لها لمساندتها العراق، وذلك بمحاولة إثارة بعض العناصر المتطرفة، حتى أن البحرين كشفت فى ديسمبر ١٩٨١ عن محاولة لقلب نظام الحكم فيها. كما تعرضت الكويت لقلاقل داخلية، واستغلت إيران

١- صدقة يحيى فاضل: دول مجلس التعاون وسبل تفادى خطر إعاقة الملاحة فى مضيق هرمز، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٥٦ ص١٦٨..

٢- انظر البيان الختامى للمجلس الوزارى لدول مجلس التعاون الخليجى المنعقد فى أبها بالمملكة العربية السعودية - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٥٦ ص ١٦٢.

٣- صدقة يحيى فاضل: مرجع سبق ذكره ص ١٦٨.

مواسم الحج لتوزيع المنشورات المؤيدة للنظام الإيرانى الإسلامى والمعادية للنظام السعودى، ووصل الأمر إلى حدوث بعض القلاقل التى ردت عليها السلطات السعودية بعملية قمع تعرض لها الحجاج الإيرانيين فى عام ١٩٨٧. هذا بالإضافة إلى ما تعرضت له ناقلات النفط السعودية من اعتداءات إيرانية، وأخذت العلاقات السعودية الإيرانية فى التوتر حتى وصلت إلى قطع السعودية العلاقات الدبلوماسية مع إيران فى عام ١٩٨٨ متذرعة فى ذلك إلى ما تعرضت له سفارتها فى طهران من اعتداءات من قبل سلطات الأمن الإيرانية بما ترتب على ذلك من إهدار وثائقها ووقوع أضرار على دبلوماسييها[١].

وكانت الكويت أكثر من المملكة العربية السعودية تعرضا لأخطار الحرب العراقية الإيرانية نتيجة قرب موقعها من ميادين القتال، وهو أمر اتضح فى تعرض ناقلاتها بل وبعض مواقعها للقذائف الإيرانية، كما تعرضت الكويت فى الوقت نفسه لسلسلة متصلة من عدم الاستقرار فى أوضاعها الداخلية[٢].

ومع ما تعرضت له دول الخليج العربية من ضغوط أمنية نتيجة الثورة الإيرانية وتداعيات الحرب العراقية الإيرانية، فإن موقف تلك الدول وإن حاول فى بعض الأحيان أن يظهر بشكل متماسك إلا أنه لم يكن متسقا فى كثير من الأحيان، حتى يمكن القول بأن الحرب العراقية الإيرانية كشفت من الناحية الواقعية عن هشاشة الوضع الأمنى لتلك الدول مما دفعها إلى تبنى فكرة مسئولية المجتمع الدولى فى حماية أمن المنطقة. واتضح ذلك الموقف حين لجأت الكويت إلى الاستعانة بأعلام الدول الكبرى لرفعها على ناقلاتها من أجل الحفاظ على سلامة تدفق نفطها عبر مياه الخليج. وهكذا فتحت الحرب العراقية الإيرانية الباب على مصراعيه للحماية الدولية، وهو أمر أفادت منه الولايات المتحدة الأمريكية

١- مذكرة حكومة المملكة العربية السعودية المسلمة إلى القائم بالأعمال الإيرانى فى الرياض حول قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين والمؤرخة فى ٢٧/ ٤/ ١٩٨٨ انظر العدد ٥٥ من مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ص ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

٢- خطاب الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٤/ ٩/ ١٩٨٧ - السياسة - الكويت ٢٥/ ٩/ ١٩٨٧.

وخاصة حين أكد الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ مرة أخرى ضعف القوة الذاتية للدول العربية الخليجية، رغم إهدار أموالها فى صفقات الأسلحة، حيث سارعت الولايات المتحدة إلى التدخل فى إطار التحالف الدولى والشرعية الدولية، ووجدت الفرصة سانحة لتأمين مصالحها فى الخليج بعد أن كانت تسعى من أجل ذلك. ولعل عدم تتبع الولايات المتحدة الأمريكية للقوات العراقية بعد انسحابها من حرب الخليج حتى النهاية كان هدفه أن تستمر دول الخليج العربية فى حاجة إلى مساندتها.

ومن المعروف أن الكويت كانت أولى دول الخليج العربية التى بادرت بالدخول فى نطاق الاتفاقيات الدفاعية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم التوقيع فى وشنجتن فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩١ على اتفاقية دفاع أتاحت للولايات المتحدة تخزين السلاح والمعدات الحربية فى الكويت وإبقاء بعض الخبراء والفنيين الأمريكيين فى الكويت للإشراف على مستودعات الأسلحة، فضلا عن منح القوات الجوية والبحرية الأمريكية التسهيلات اللازمة لاستخدام مياه الكويت وأجوائها وإجراء التدريبات المشتركة بين القوات الأمريكية والكويتية. وتلت البحرين ودول الخليج العربية الأخرى الكويت فى عقد اتفاقيات مماثلة، بينما لم تستجب المملكة العربية السعودية لتوقيع مثل تلك الاتفاقيات، ولعل ذلك يرجع إلى تحرجها من استبقاء قوات أجنبية فى أراضيها، وما يعنيه ذلك من حرج بالنسبة لوضعها الدينى.

وهكذا أدى الغزو العراقى للكويت إلى إثارة مشكلة أمن الخليج بصورة أكثر إلحاحا، والتى نجمت عن الأخطار الإقليمية وضعف القدرة الذاتية وعدم فاعلية النظام الإقليمى العربى بأجهزته ومؤسساته. وعلى الرغم من محاولة بعض الدول العربية كمصر وسوريا تدعيم قوات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، استنادا إلى إعلان دمشق الصادر فى ٦ مارس ١٩٩١[١]، إلا أن الاستجابة لم تكن

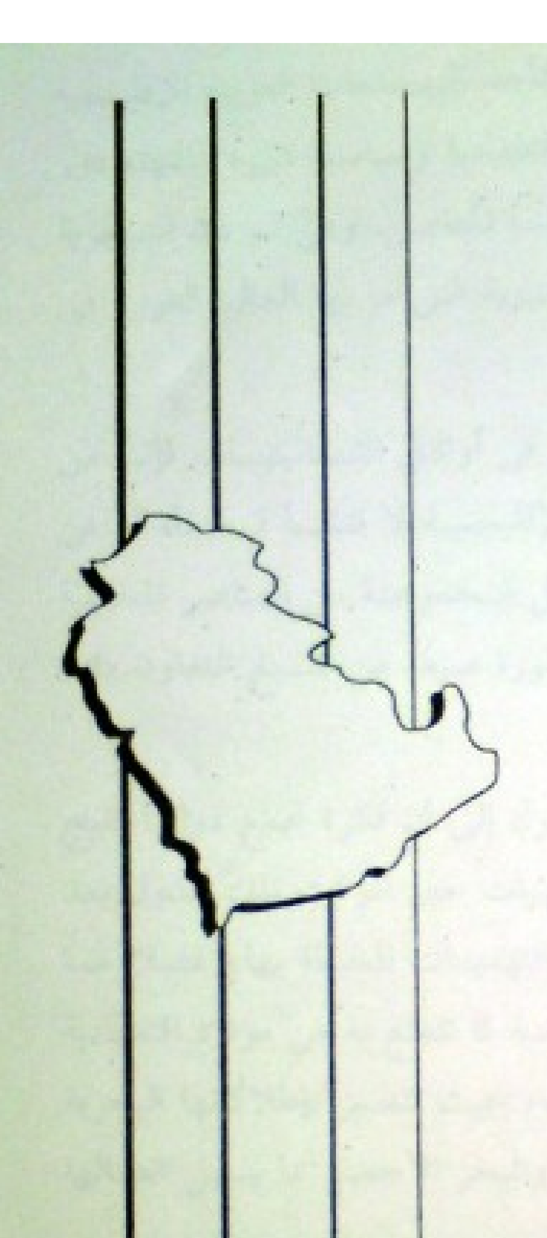
---

١ - ينص ميثاق دمشق على مشاركة قوات من مصر وسوريا فى قوات مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل الدفاع عن المنطقة، ولم يحدد الميثاق حجم تلك القوات أو أسلحتها ،كما نص على أن تتوسع دول المجلس فى مقابل تلك المشاركة فى القروض والاستثمارات فى كلتا الدولتين. انظر صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره ص ص ٤٦١ - ٤٦٣.

واضحـة، وقد يكون ذلك مراعاة لإيران الـتى عارضت اشتراك قـوات من خارج المنطقة فى حـماية الأمن الخليجى، وألحت علـى مشاركتـها فى أية ترتيبـات أمنية توضع للمنطقة.

ومن المفــارقـات التـى تلفت الانتــبـاه أن دول الخليج الـعـربيــة أعطت للاحتـجاجـات الإيرانية اعـتبـارا فيمـا يتعلق بميـثاق دمـشق، بينما لم تأخـذ تلك الاحتجاجات فى الاعـتبار فيما يتعلق بالاتفاقيات الثـنائية التى عقدتها مع الولايات المتحـدة الأمريكية وبريطانيـا. وقد يكون ذلك راجعا إلـى أن تطبيق ميثـاق دمشق يعنى تواجد قوات عربية برية على عكس الوجـود العسكرى الأمريكى الذى يعتمد فى الدرجة الأولى على القوة الجوية والبحرية.

وفى تقديرنا أن الـسياسة التى اتبعتـها دول الخليج العربية فى الاعـتماد على الاتفاقيات الدفاعية، وإن كانت تـتـفق مع مصالحها الآنية فى تلك المرحلة، إلا أنها لن تصلح على المدى البعـيد لتكون مصدرا ثابتا للأمن، ومـن ثم يتعين على دول الخليج العربية أن تبحث عن صيغة أكثر مواءمة لتحقيق أمنها واستقرارها.



الفصل الثالث

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

التجمعات الاقتصادية والثقافية بين دول الخليج العربية فى السنوات السابقة لإنشاء المجلس ـ الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بتأسيسه ـ الأهداف والدوافع الرئيسية ـ النظام الأساسى للمجلس ـ موقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ـ العراق وإيران ـ الرأى العام العربى ـ الإنجازات التى حققها المجلس والعقبات التى تعترض مسيرته.

برز مجلس التعاون لدول الخليج العربية كأحد التجمعات العربية الإقليمية فى عالم اتسم بالمتغيرات الحادة وبروز تجمعات اقتصادية وسياسية كبيرة وانتهاء دور الكيانات الصغيرة التى لم يعد لها شأن فى عالمنا المعاصر. ومن ثم فإن التجربة الخليجية تعد واحدة من التجارب الاتحادية والوحدوية التى مر بها العالم العربى فى تاريخه الحديث والمعاصر[1].

وعلى الرغم من أن المجلس قد تأسس فى أوائل الثمانينيات فإنه من المعروف بداهة أن التنظيمات الدولية أو الإقليمية لا تنشأ فجأة أو من فراغ ولكنها تكون فى العادة تعبيرا عن تفاعل مجموعة من العناصر المحلية والإقليمية والدولية التى تقود فى النهاية إلى بلورة صيغة من صيغ التعاون ذات الملامح المحددة[2].

ويمكننا قياسا على ذلك أن نذهب فى القول إلى أن فكرة تجمع دول الخليج العربية فى إطار واحد بدأت خلال حقبة السبعينيات حين أدركت تلك الدول بعد استقلالها أهمية تجمعها كسبيل لبقائها ولمواجهة التهديدات المحيطة بها، فضلا عما يتيحه لها ذلك التجمع من كيان أكثر قوة، وخاصة لما تتمتع به من موارد اقتصادية وطبيعية كبيرة، ولما تحتله من مركز إستراتيجى هام حيث تتميز بإطلالاتها البحرية على الخليج العربى وخليج عمان ومضيق هرمز والبحر الأحمر مما يسهل اتصالها بالعالم الخارجى اقتصاديا وحضاريا.

ومن نافلة القول الإشارة هنا إلى ما يجمع تلك الدول من خلفية تاريخية واحدة أو انحدار أبنائها من أصول واحدة، وقوة إحساسهم بالانتماء والمصير المشترك فضلا عن اعتناقهم للدين الإسلامى وتحدثهم بلغة واحدة هى اللغة العربية

١- يشار عادة إلى هذا التجمع بمجلس التعاون الخليجى ويرمز له اختصارا بالمصطلح الإنجليزى Gulf Cooperation Council - GCC وهذا التعبير لا يتسق مع طبيعة تكوين المجلس الذى لا يضم إلى عضويته كلاًّ من العراق وإيران وهما دولتان خليجيتان، ومن ثم آثرنا استخدام تعبير مجلس التعاون لدول الخليج العربية استنادا لما جاء فى النظام الأساسى للمجلس مع الأخذ فى الاعتبار أن المجلس لا يضم العراق وهى دولة عربية خليجية فى عضويته.

٢- جمال زكريا قاسم: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دوافع تأسيسه ووقعه الدولى والإقليمى والعربى، من أعمال ندوة مجلس التعاون الخليجى - جامعة الكويت نوفمبر ١٩٩٣.

وما يجمع بينهم من قيم وتقاليد تصل إلى حد التطابق[١]، مما يضفى على تجمعهم قوة فى تماسكه وتجعله من أكثر التجمعات العربية امتزاجا وتجانسا. غير أنه مع فاعلية تلك المقومات التى عنى النظام الأساسى للمجلس بالتركيز عليها فإن ذلك لا يقلل أيضا من أهمية التركيز على المصالح المشتركة التى تضمن لذلك التجمع قوته واستمراريته[٢]، هذا فضلا عما يجمع تلك الدول من تشابه فى الأنظمة السياسية الحاكمة وتركيزها على منطق الإصلاح والتطور[٣].

لقد أثيرت العديد من التساؤلات عن أسباب إنشاء المجلس، وصدرت الكتابات الأولى باللغتين العربية والإنجليزية تشير إلى أن إنشاء المجلس كان يهدف إلى حماية الأنظمة السياسية فى دول الخليج العربية ضد الحركات الأصولية التى بدأت تجتاح الخليج بعد أن تعرضت المملكة العربية السعودية لحادث الحرم المكى فى ديسمبر ١٩٧٩، كما تعرضت غيرها من دول الخليج العربية لاضطرابات داخلية وبالتالى فإن الثورة الإيرانية الإسلامية وتداعيات الحرب العراقية الإيرانية، فضلا عن التدخل السوفيتى فى أفغانستان كانت من العوامل الحافزة لدول الخليج العربية على التجمع إذ إن وجود أكثر من ١٠٠,٠٠٠ سوفيتى فى أفغانستان اعتبرته تلك الدول بمثابة تهديد لها، كما نظرت إلى مقترحات بريجنيف باعتبارها تدخلا سوفيتيا تحت ستار نزع السلاح وتحييد المنطقة.

وتشير بعض الدراسات العربية إلى مجلس التعاون باعتباره تكتلا خليجيا سياسيًا يسعى لقيادة النظام العربى وفرض خط الاعتدال والواقعية فى السياسة العربية نتيجة فراغ القوى فى الخليج بسبب انشغال العراق وإيران فى الحرب التى

١- مجلس التعاون لدول الخليج العربية - وزارة الإعلام - الكويت ١٩٨٤ ص ٣٤.

٢- محمد الرميحى: محاولات للتجمع السياسى والاقتصادى والثقافى الخليجى، من أعمال ندوة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨١ انظر تعقيب الدكتور عبد الغنى سعودى، ص ٧٦٧.

٣- Mazher, A., Hameed, Arabia Imperillied, The Security Imperatives of the Arab Gulf States, Middle East Assessment Group 1986 P. XVII.

دارت فيما بينهمـا، وانعزال مصر عن العالم العربى بعد توقيـعها لمعاهدة السلام مع إسرائيل فى عام ١٩٧٩[١].

وبينمـا ترى الدراسـات المعتـدلة أن تأسـيس المجلس كـان بهـدف التعـاون والتنسيق الاقتصادى بين دول الخليج العربية، فإن هناك من الدراسات ذات الطابع الأيديولوجى ما تظهره بأنه تحالف أمنى داخلى ودفـاعى موعز به من قبل الولايات المتحـدة الأمريكية وغيـرها من الدول ذات المصالح الاقتصـادية والإستراتيجـية فى منطقة الخليج.

والحقيقة أن إنشاء المجلس كـان يستند إلى العديد من الدوافع لعل من أهمها اتجاه دول الخليج العربية إزاء تصاعد الحـرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفـيتى إلى البحث عن البديل الخليجى من حـيث تكوين إطار للتعاون والأمن الجماعى فيما بينها[٢]، وذلك بعد أن أصبح مـفهوم أمن الخليج يرتبط فى نظر كل من المعسكرين المتصارعين بمصالحهـما الخاصة مما حدا بدول الخليج العربية إلى التأكـيد صراحـة بأن الصراع بين هاتين القـوتين الكبيرتـين هو المهدد الحقـيقى لأمنها، وارتكز مفهومها لأمن الخليج على حـماية بنائها الاجتماعى والمحافظة على أنظمتـها السياسـية وفض الخلافات القـائمة فيمـا بينها، إلى جانب تنقـية الأجواء العربية، واعتبار استمرار الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية فى مقدمة الأخطار التى تهدد الأمن والاستقرار فى المنطقة[٣]. وانطلاقا من ذلك المفهوم أخذت تلك الدول تظهر ردود فعل مضادة، وذلك بالتأكيد على قدرتها الذاتية فى حماية أمنها، وأن مواردها هى حق طبيعى لشـعوبها، وأعلنت عن رفضها الصـريح للمشروعات الأمريكية والسوفـيتية فى المنطقة التى كان من شـأنها إثارة القلق والمخاوف فى ظل حملات الدعاية المتـبادلة وتحميل كل طرف مسئوليـة تهديد الأمن للطرف الآخر[٤]

١- محمد السـيد سعيد: آفاق تطور مجلس التـعاون الخليجى، الفلسفة والمداخل المستقبلية، من أعمال ندوة مجلس التعاون الخليجى ـ وحدة التاريخ والمصير - جامعة الكويت نوفمبر ١٩٩٣

٢- يحيى حلمى رجب: مـجلس التعاون لدول الخليـج العربية، رؤيةمـستقبليـة، الكويت ١٩٨٨ ص ١٩١ وما بعدها.

٣- عبد الله الأشعل: الإطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون الخليجى، الرياض ١٩٨٣ ص ص ٩٠-٩٢.

٤- Andreasyan, R.N., Oil and Soviet Policy in the Arabian Gulf, see Oil & Security in the Arabian Gulf and the Indian Ocean. London 1981 pp. 78-79.,

ومن ثم كـان اتجاه دول الخليج العـربية إلى تنمـية قدراتهـا الذاتية فى الـدفاع عن النفس والتأكـيد بأن أمن الخليج يخص دوله وشعوبه. ويقـينا أن هذا الاتجاه الذى ظهر فى السـياسة الخلـيجيـة منذ بداية الثمانينيـات كان مقـدرا له أن يتطور تطورا إيجابيا بيد أن تلك السياسة سرعان ماانهارت نتيجة الغزو العراقى للكويت الذى أثر سلبيا على نمو ذلك الاتجاه الذاتى.

بالإضافة إلى الظروف الدولـية التى كانت تشهدها منطقـة الخليج العربى فى بداية حقبة الثـمانينيات لعبت الظروف الإقليميـة التى عاشتها المنطقة بصـفة خاصة والمنطقة العربية بصفة عـامة دورا كبيرا فى الدوافع التى أدت إلى تأسيس المجلس. وفى تقديرنا أن التحرك الخليجى نحو التجـمع قد انطلق من عاملين رئيسيين أولهما التحـولات السياسية والاقـتصادية التى طرأت على دول الخليج العـربية، وذلك بما أتاحتـه لها ثرواتها من القدرة على الـتأثير فى مجـريات السياسة العـربية، ومن ثم برزت تلك الدول باعتبارها مراكز قوى سيـاسية واقتصادية مؤثرة. ويكفى الإشارة فى هذا المقام إلى مـا ترتب على استخـدام سلاح النفط وقطع الإمـدادات النفطية عن الدول المؤيدة لإسرائيل خلال حرب أكتـوبر ١٩٧٣ وفى أعقابها من تحول دول الخليج العربية من أطراف هامشيـة فى الصراع العربى الإسرائيلى إلى أطراف فاعلة فى ذلك الصراع.

أما العامل الآخـر الذى ساعد على التجـمع الخليجى فيرجع إلى مـا أدركته تلك الدول من حـتميـة انضوائها فـى تنظيم إقليمى واحـد للتخلص من الهـيمنة الإيرانيـة، والوقوف ضـد تزايد الدور العراقى فى الخليج وخـاصة بعـد التطورات التى طرأت على السـاحة الخليجـية فى آفـاق الثمانينيـات حين أعد مـسرح الخليج ليكون مجالا للثورة الإيرانية الإسـلامية التى وصلت إلى الـسلطة فى عام ١٩٧٩، وما أعقبها من نشوب الحرب العراقية الإيرانية فى العام الذى يليه[١].

١ـ Duke, John Anthony, The Gulf Co -operation Council, Journal of South Asian and Middle Eastern Studies vol. v No. 4, Summer 1982.

لقد ترتب على هذين الحدثين الإقليميين الكبيرين دفع مسيرة التجمع الخليجى العربى إذ إنه على الرغم مما أدت إليه الثورة الإيرانية من سقوط النظام الشاهنشاهى وقيام نظام إسلامى إلا أن دول الخليج العربية ظلت تستشعر الأخطار التى تتهددها إثر تجدد الادعاءات الإيرانية على البحرين واتجاه إيران إلى تصدير ثورتها واستمرار سياستها التوسعية الإقليمية واتخاذها بعدا قوميا. ومن ناحية أخرى فقد ترتب على نشوب الحرب العراقية الإيرانية تزايد المخاوف من احتمالات تعرض دول الخليج العربية لمخاطر أمنية بسبب مجاورتها لمسرح العمليات العسكرية وما يعنيه ذلك من امتداد الحرب إلى أراضيها أو تهديد مصالحها، وظهر ذلك واضحا حين أخذت الكويت والمملكة العربية السعودية تتعرضان لسلسلة من الاعتداءات الإيرانية، وما أدت اليه تداعيات تلك الحرب من تهديد الملاحة فى الخليج. وفضلا عن ذلك فإن تصاعد العمليات العسكرية بين الدولتين أدى إلى عزلتهما عن الساحة الخليجية مما كان يعنى تغليب الدور الذى كان على دول الخليج العربية أن تقوم به؛ إذ إن انشغال العراق وإيران عن الاهتمامات الخليجية كان يعنى التخفيف من ضغوطهما، ومن ثم كان المجال مفتوحا لكى تمارس دول الخليج العربية دورا أكبر فى حرية الحركة. وتحسبا من تلك الدول لانتصار أى من القوتين وانعكاس ذلك على أوضاعها الأمنية كانت حتمية التجمع لما يتيحه لها ذلك من إمكانية التعامل مع القوة المنتصرة من موقع الندية، وعدم إتاحة الفرصة أمام أى منهما للقيام بدور الهيمنة السياسية أو العسكرية على المنطقة، وخاصة أن العراق كان يتخذ من النظام الشمولى أساسا له، وإيران تطرح الأيديولوجية الثورية الإسلامية المعادية للأنظمة السياسية القائمة فى دول الخليج العربية.

ومع ذلك فقد تجاذب عاملان متعارضان عملية التجمع هذه، الأول وهو عامل إيجابى كأداة للاحتماء من الأخطار التى تواجهها تلك الدول، والعامل الآخر

١- Halliday, Fred, The Iranian Revolution in International Affairs, Programme and Practice, Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, Washington D.C. Croom - Helm London 1980 P. 24 see also Bulloch, J., The Gulf, London 1984 pp. 52 - 61..

سلبى يؤكد النزعة الاستقلالية ويعرقل بالتالى تطور تجمعها إلى شكل من أشكال الاتحاد الفيدرالى أو الكونفيدرالى[1].

وبالإضافة إلى الدوافع الدولية والإقليمية التى كان لها أثر فى دفع مسيرة التجمع الخليجى شكلت الدوافع المحلية بدورها عوامل رئيسية فى تأسيس المجلس. وقد ارتبطت تلك الدوافع بالإدراك المتزايد لدى دول الخليج العربية بما يتعرض له العمل المنفرد فى أى مجال من المجالات من مواجهة العديد من الصعوبات والتحديات. ويمكننا أن نتبين تصاعد ذلك الإدراك من استعراض العديد من الخطوات التى اتخذتها تلك الدول فى السنوات السابقة لتأسيس المجلس مما أدى إلى تعميق فكرة التعاون المشترك فيما بينها وذلك فى العديد من المجالات الاقتصادية والإنمائية والثقافية والإعلامية. فمنذ أن حصلت تلك الدول على استقلالها حرصت على عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية فيما بينها لم تلبث أن تطورت إلى اتفاقيات جماعية[2]، كما شهدت حقبة السبعينيات انعقاد كثير من المؤتمرات الوزارية الخليجية فى مجالات التخطيط والاقتصاد والتربية والتعليم والثقافة والإعلام وغيرها، كما ظهرت أيضاً العديد من المؤسسات والمنظمات المتخصصة فى تلك المجالات والتى كان من أبرزها مكتب التربية العربى لدول الخليج الذى اتخذ من الرياض مقرا له، ومؤسسة الإنتاج البرامجى المشترك ومقرها الكويت، وجامعة الخليج ومقرها البحرين، هذا بالإضافة إلى بعض المؤسسات الاقتصادية المشتركة كبنك الخليج الدولى وشركة طيران الخليج وشركة الخليج للصناعات البتروكيماوية وشركات النقل البحرى المشترك ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، التى تأسست فى عام ١٩٧٦ واتخذت من مدينة الدوحة مقرا لها، ووكالة الحفاظ على البيئة

١- صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى منذ بداية العصور الحديثة إلى أزمة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ ص ٤٥٢.

٢- محمد الرميحى: مرجع سبق ذكره ص ٧٥٤.

البحرية الخليجية[١]. كما يمكن الإشارة أيضا إلى تنظيم كان يجمع دول الخليج العربية باستثناء سلطنة عمان، وإن كان يضم إلى عضويته دولا عربية أخرى هى الجزائر وليبيا وسوريا ومصر وهو منظمة الدول العربية المصدرة للنفط والمعروفة باسم الأوابك OAPEC[٢].

ولعل مما يلفت الانتباه أن جميع المؤسسات والمنظمات الخليجية لم تذكر تعبير الخليج العربى وإنما اكتفت بتعبير الخليج فقط، وذلك تحسبا من إثارة إيران التى قامت فى عام ١٩٧٥ باستدعاء سفرائها من العراق ودول الخليج العربية الأخرى احتجاجا على المشروع الذى كان قد أعلن آنذاك عن إنشاء وكالة أنباء الخليج العربى إذ اعترضت ايران على التسمية العربية للخليج[٣].

وبالإضافة إلى التنسيق الجماعى عقدت بين دول الخليج العربية العديد من الاتفاقيات الثنائية ومنها على سبيل المثال اتفاقية التعاون الاقتصادى والتربوى والإعلامى بين الكويت والبحرين فى يونية ١٩٧٣، والاتفاقية بين قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة التى تناولت حرية انتقال رءوس الأموال، والاتفاقية الاقتصادية بين الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة فى نوفمبر ١٩٧٣ [٤].

واتساقا مع تلك المحاولات الأولى للتجمع الاقتصادى والثقافى بين دول الخليج العربية يمكن القول بأن التنسيق الأمنى لم يكن وحده السبب الذى من أجله قام مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ إذ لا يمكن إغفال الأسباب الأخرى وخاصة العامل الاقتصادى الذى كان دافعا للتعاون والتنسيق المشترك بين دول الخليج العربية خاصة، وإن هناك تماثلا فى البنية الاقتصادية لتلك الدول من حيث اعتمادها على مصدر واحد للإنتاج وعلى الاستيراد الخارجى مع وجود فائض فى

١- محمد الرميحى : الخليج ليس نفطا، دراسة فى إشكالية التنمية والوحدة، الكويت ٨٣ ص ١٤٤ انظر أيضا لنفس المؤلف: محاولات للتجمع السياسى والاقتصادى والثقافى الخليجى، من أعمال ندوة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ـ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨١ ص ٧٥٤.

٢- Mazher, A. Hameed, op. cit., P. 13

٣- محمد إبراهيم الحلوة: حرب الخليج دراسة فى مسببات الصراع وعواقبه، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت العدد ٥٧ يناير ١٩٨٩.

٤- محمد الرميحى: مرجع سبق ذكره ص ١٤٤.

ميزان مدفوعاتها، هذا بالإضافة إلى ما تعانيه من مشكلات خاصة بالعمالة الوافدة وقلة الكوادر الفنية والإدارية الوطنيـة، وكلها أمور تستدعى التـخطيط المشترك من أجل تنويع مصادر الدخل وتوسيع الطاقة الاستيـعابية وتقليل الاعتماد على الخارج وإيجاد سوق اقتصادية واحدة تكون أكبر حجما من السوق المحلية لكل دولة على حدة، إذ إن دول الخليج العربية فى عموميتها باستثناء المملكة العربية السعودية دول صغيرة الحجم ومن ثم فإن التنسيق فيما بينها سيؤدى بطبيعة الحال إلى تحقيق فوائد محققة سواء فى المجالات الاقـتصادية أو الإنمائية، وإن كان ذلك يتطلب بالضرورة أن تطرح كل دولة جانبا المشروعات المتشابهـة التى تقوم بها دولة أخرى مجاورة لها وذلك للتـخلص من العـشـوائيـة أو الازدواجـيـة التى تؤدى إلى إهدار الأمـوال والطاقات الخليـجية[1]. وبجـانب العوامـل الاقـتـصاديـة والإنمائية المقـنعة للعـمل الخليجى المشترك هناك عوامل قومية وأمنيـة وسياسية تفرض العمل باتجاه الاندماج بصورة أوثق بين هذه الدول الخليجية العربية[2].

ويمكننا استـخـلاصا لما سـبق عـرضـه أن نجمـل دوافـع تأسيس مـجلس التـعاون لدول الخـليج العربـية فى رغـبـة تلك الدول فى مـواجهـة التـحركـات والمخططات الخارجـية بهـدف إبعاد المنطقـة عن الصـراعات والصـدامـات الدولية وتكوين تجـمـع عـربى خليـجـى يكون له وزن على المسـتـويات السـيـاسـيـة والاقتصادية، إلى جـانب دفع عجلة التعاون أمنيا بما يحـقق بناء القوة الذاتية لدول المنطقة وشعوبها.

وقد أجـمل الأستـاذ عبـد الله بشارة أول أمين عـام لمجلس التعـاون لدول الخليج العربية الأسباب التى أدت إلى قيام المجلس فى عدة نقاط من بينها:

أولا: التغـيرات الجذرية فى العـلاقات الاقتصـادية العالمية وتزايد الضـغوط على دول الخليج العربية.

١- Wolf, Ronald, G. (ed.), The United States, Arabia and the Gulf, Georgetown University, Washington D.C. 1980 P. XI ff.

٢- محمد الرميحى: الخليج ليس نفطا دراسة فى إشكالية التنمية والوحدة، الكويت ١٩٨٣ ص ١٤٠.

ثانيا: التداعى والتآكل العربى وسعى تلك الدول لتشكيل ذراع جماعى يكون عامل استقرار فى المنطقة.

ثالثا: الحرب العراقية الإيرانية وما تمثله من مخاطر وتهديدات أمنية بالنسبة لدول الخليج العربية.

رابعا: مشاكل التنمية والهجرة الأجنبية والعمالة الوافدة وهى مشاكل تبدو مشتركة نتيجة تماثل التركيبة الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن اتجاه تلك الدول إلى التقليل من الاعتماد على النفط والعمل على تنويع مصادر الدخل وما يتطلبه ذلك من ضرورات التعاون والتنسيق فيما بينها، وخاصة فى الوقت الذى ازدادت فيه أهمية المنطقة سياسيا واقتصاديا ودوليا[١].

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن الكويت منذ نهاية حقبة الستينيات كانت من أوائل دول الخليج العربية إدراكا لأهمية العمل الخليجى المشترك، فعلى الرغم من توجهاتها السياسية التى كانت تردد دائما بأنه لن يكون هناك فراغ فى الخليج بعد الانسحاب البريطانى وأن أمن المنطقة من مسئولية دولها وشعوبها فإن الحقيقة أن الكويت كانت تدرك أكثر من غيرها حدوث ذلك الفراغ بما سينجم عنه من تأثير على أمن المنطقة واستقرارها، ومن ثم كانت مساعيها المكثفة بالتعاون مع المملكة العربية السعودية لقيام اتحاد الإمارات العربية[٢].

ومنذ نهاية السبعينيات كرست الكويت جهودها من أجل التعاون بين دول الخليج العربية بغية تحقيق استقرارها وبما يتمشى مع مصلحة شعوبها، ففى ديسمبر من عام ١٩٧٨ قام الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت بزيارات متعددة إلى تلك الدول حيث أطلع رؤساءها على أبعاد التصور الكويتى لإقامة إستراتيجية خليجية

١- عبد الله بشارة يعقوب: تجربة مجلس التعاون الخليجى خطوة أو عقبة فى طريق الوحدة العربية، انظر مراجعة حسنين توفيق فى مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد ٥٠ إبريل ١٩٨٧ ص ٢٦٢.

٢- Hassan El Ebraheem, Kuwait and the Gulf, Small State and International System, Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, Washington D.C. Croom - Helm, London and Canberra 1984, P. 62.

للتعاون فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية[١]. وأعقب تلك الزيارات صدور العديد من البيانات المؤكدة على حرص دول الخليج العربية فى الإبقاء على المنطقة بعيدة عن الصراعات الدولية إلى جانب تنسيق العمل المشترك فيما بينها فى جميع المجالات [٢].

وحين تيقنت الكويت أن دعوتها لقيت تجاوبا بادرت بإعداد مشروع للتعاون الخليجى تم عرضه على رؤساء دول الخليج العربية على هامش اجتماع مؤتمر القمة الإسلامى فى مدينة الطائف الذى عقد بعد شهر واحد تقريبا من قيام الثورة الإيرانية الإسلامية، وعلى وجه التحديد خلال الفترة من ١٤ ـ ١٦ أكتوبر ١٩٧٩ وفيه تمت مناقشة مسائل الاستقرار السياسى والدفاع المشترك نتيجة لما أصبحت تتعرض له دول الخليج العربية من تهديد لأمنها واستقرارها السياسى. ومع تداعيات الأحداث فى المنطقة وخاصة بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية دعى وزراء خارجية دول الخليج العربية للاجتماع فى الرياض فى فبراير ١٩٨١ للنظر فى مشروعات التعاون التى تقدمت بها كل من الكويت والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. وبينما كان المشروع السعودى يركز على التعاون الأمنى عن طريق اتفاقيات ثنائية اكتفى المشروع العمانى بالتركيز على حماية مضيق هرمز، على حين تجنب المشروع الكويتى الخوض فى الجوانب الأمنية مكتفيا بإقامة دائرة أوسع للتعاون فى جميع المجالات وعدم إضفاء طابع أمنى أو عسكرى على ذلك التعاون خشية أن يفسر بأنه محاولة لإقامة حلف إقليمى، ومن ثم كان الاتفاق بين وزراء خارجية دول الخليج العربية على استخدام صيغة «التعاون» وذلك باعتبارها من الصيغ المعتدلة البعيدة عن صيغة التحالف أو الوحدة أو الاتحاد[٣].

---

١ - Assiri, Abdul Reda, Kuwait Foreign Policy, City State in world Politics, Westview Special Studies on the Middle East, Westview Press, Boulder, San Francissco & London 1990, P. 76

٢ - Nakhleh, Emile, The Gulf Co-operation Council, Policies, Problems and Prospects, Newyork 1986 P.3

٣ - Ibid., P. 4

وليس من شك في أن الاتفاق على التعاون في الجوانب الاقتصادية والإنمائية والثقافية دون الخوض في موضوعات الأمن قد أتاح الفرصة لتوسيع مساحة اللقاء، ومن ثم تم الإعلان في ٤ فبراير ١٩٨١ على أن دول الخليج العربية ستكون فيما بينها مجلسا للتعاون وصولا إلى تحقيق الغايات المرجوة لهذه الدول وشعوبها. . وفي التاسع من شهر مارس ١٩٨١ انعقد مؤتمر وزراء خارجية دول الخليج العربية في مسقط لمناقشة الهيكل التنظيمي للمجلس حيث تم التوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساسي له، بينما تم التصديق النهائي عليه عند انعقاد المجلس الأعلى للرؤساء في أبوظبي في مايو ١٩٨١ مما يشكل بداية ميلاد المجلس من الناحية الرسمية والقانونية.

جدير بالذكر أن اجتماع أبوظبي كان اجتماعا تاريخيا إذ كان المناسبة الأولى التي يلتقي فيها رؤساء دول الخليج العربية الذين أصبحوا يمثلون دولا مستقلة لمناقشة الأمور المشتركة فيما بينهم، وقد أكدوا خلال اجتماعهم حتمية تأسيس المجلس استجابة للأوضاع الداخلية والخارجية، وأن المجلس يضع نهاية للحديث عن فراغ القوى في المنطقة كما أنه يضع لبنة في طريق الهدف الأكبر وهو تحقيق الوحدة العربية الشاملة[١]. وأن المجلس يعبر عن إرادة الدول الأعضاء به من حيث حقها في الدفاع عن استقرارها وصيانة استقلالها. وأكد قادة المجلس رفضهم المطلق لأي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره، وطالبوا بضرورة إبعاد المنطقة بكاملها عن الصراعات الدولية، ورفض وجود الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية، وأعلنوا أن ضمان الاستقرار في الخليج يرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط؛ الأمر الذي يؤكد على ضرورة حل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك حق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم وإقامة دولتهم المستقلة والانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس. وكان واضحا أن المجلس يرفض تصاعد النفوذ الأمريكي في الخليج وأنه وضع التهديد الإسرائيلي في مقدمة تهديدات أمن الخليج، وكان ذلك يشكل

١- El Ebraheem, Hassan, op. cit.,pp. 69 - 70

في حد ذاته تحديا للولايات المتحدة الأمريكية في دعمها لإسرائيل وحصرها تهديد أمن الخليج بالتهديد السوفيتي فحسب.

وقد ركز النظام الأساسي للمجلس في مقدمته على السمات المشتركة التي تربط دول الخليج العربية وأنه جاء متمشيا مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى[1]. وتناولت المادة الرابعة من النظام الأساسي الأهداف التي يتجه إليها المجلس من أجل تحقيق التناسق والتكامل بين الدول الأعضاء في مختلف الميادين الاقتصادية والثقافية والتشريعية والإدارية والإعلامية إلى جانب دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة. ومن الملاحظ أن النظام الأساسي نص على أن يكون لكل دولة صوتا واحدا رغم تفاوت تلك الدول في عدد سكانها ومساحة أراضيها وحجم ثرواتها الاقتصادية والطبيعية، وذلك حرصا على المساواة القانونية بين الدول الأعضاء وبما يحقق لها الالتزام بتنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس بمحض إرادتها واقتناعها من منطلق سيادتها القومية[2].

وعن الهيكل التنظيمي للمجلس حدد النظام الأساسي الأجهزة العاملة به وأولها المجلس الأعلى وتكون رئاسته دورية طبقا للترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء فيه، الإمارات - البحرين - المملكة العربية السعودية - عمان - قطر - الكويت، ويعقد المجلس الأعلى دورة عادية في كل عام، ويختص بتحديد أهداف المجلس ورسم سياسته العليا، ويتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات، ويتم تشكيلها من عدد مناسب من ممثلي الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع ومقرها مدينة الرياض، وهناك أيضا المجلس الوزاري الذي يعد بمثابة الجهاز التنفيذي لمجلس التعاون، ويتشكل من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء الآخرين. ويجتمع المجلس الوزاري في دوراته العادية كل ثلاثة أشهر ويكتمل نصابه بحضور ثلثي الأعضاء، ويتولى اتخاذ السياسة الملائمة لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى، إلى جانب المسائل المتعلقة بتنمية التعاون بين دول المجلس.

---

١ - Ibid.

٢ - انظر المادة التاسعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ملاحق الكتاب.

وأخيرا تأتى الأمانة العامة للمجلس وتتكون من الأمين العام والأمناء المساعدين والموظفين. ويتم تعيين الأمين العام بمعرفة المجلس الأعلى وعليه متابعة القرارات الصادرة من المجلس الأعلى والمجلس الوزارى والهيئات التابعة لهما، كما يقوم بتمثيل المجلس لدى الغير وذلك فى حدود الصلاحيات المخولة له[١]. وعلى الرغم من أن الخبراء القانونيين يرون بعض الثغرات فى النظام الأساسى للمجلس ولاسيما فيما يتعلق بشرط الموافقة بالإجماع على القرارات التى يتخذها المجلس الأعلى والمجلس الوزارى، إلا أنه يمثل مع ذلك خطوة تاريخية مهمة، إذ إنها هى المرة الأولى التى وافقت فيها دول الخليج العربية على اتخاذ سبيل العمل المشترك بشكل مؤسسى فيما بينها[٢]. ومع ذلك فإن ما يثير الانتباه النص على تشكيل المجلس الوزارى من وزراء الخارجية، مما يضفى على مجلس التعاون طابعا سياسيا أكثر من كونه طابعا اقتصاديا أو تنمويا[٣]، وإن كان ذلك النص لم يقلل من تكثيف المجلس جهوده من أجل توثيق التعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والإنمائية وغيرها، حيث تشكلت العديد من اللجان المتخصصة فى تلك المجالات.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه بصدد ذلك أن مجلس التعاون وضع فى قائمة أولوياته أهمية تحقيق التكامل والتنسيق الاقتصادى الجماعى حيث تم فى يونية ١٩٨١، أى بعد شهر واحد من تأسيس المجلس التوقيع على اتفاقية اقتصادية جماعية احتوت على مواد خاصة بحرية العمل وانتقال رءوس الأموال والتملك وتوحيد التعريفة الجمركية، وتبعتها اتفاقية أخرى فى عام ١٩٨٣ خاصة بإستراتيجية اقتصادية مشتركة حتى بداية القرن الحادى والعشرين تضمنت تنفيذ مشروعين طموحين لربط دول المجلس بسكك حديدية، إلى جانب ربط حقول النفط فى دول الخليج العربية عن طريق أنابيب تصل إلى خليج عمان، إضافة إلى إنشاء

١- انظر المادة الرابعة عشرة وما بعدها من النظام الأساسى للمجلس.

٢- محمد الرميحى : الخليج ليس نفطا ص ص ١٧٥ ـ ١٧٦ . .

٣- المادة الحادية عشرة من النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

معامل لتكرير النفط الخام فى سلطنة عمان، وقد أعد المشروع الأخير تفاديا لما كانت تردده إيران خلال نشوب الحرب بينها وبين العراق عن إعاقة الملاحة فى مضيق هرمز[1]. غير أن اهتمامات المجلس لم تلبث أن تحولت إلى الشئون الأمنية ويرجع ذلك إلى تطور الأحداث فى السنوات الأولى التى أعقبت تأسيسه. ويمكن تحديد عام ١٩٨٢ بداية لذلك التحول نتيجة لما تكبده العراق من هزائم أمام إيران ونتيجة للاضطرابات الداخلية التى تعرضت لها بعض دول الخليج العربية ولاسيما البحرين. يضاف إلى ذلك النفوذ السوفيتى فى اليمن الجنوبى وأفغانستان، فضلا عن تعرض المنطقة إلى ضغوط من الأنظمة اليسارية مع توتر العلاقات بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية.

ومع تنامى الأخطار الأمنية أبرمت العديد من الاتفاقيات الجماعية التى كانت تهدف إلى تحقيق سياسة دفاعية مشتركة، ومع ذلك لم توافق دول المجلس على تكوين جيش خليجى موحد، وإنما اكتفت برصد ما يقرب من بليونى دولار للبحرين وسلطنة عمان لتقوية قواتهما الدفاعية. كما تم الاتفاق فى مؤتمر القمة الخليجية الذى انعقد فى الكويت فى عام ١٩٨٣ على إنشاء قيادة عسكرية خليجية تشكلت من ١٠,٠٠٠ جندى شاركت فيها دول الخليج العربية الست واتخذت من حفر الباطن على الحدود السعودية الكويتية مركزا لها وحملت اسم قوات درع الجزيرة، أو كما كان يشار إليها أحيانا بقوات الانتشار السريع الخليجية، وذلك على غرار قوات الانتشار الأمريكية. كما تشكلت بعد ذلك بعدة سنوات وعلى وجه التحديد فى عام١٩٨٧ قوات بحرية وجوية مشتركة، عرفت باسم صقر الجزيرة[2].

وقد ارتبط تشكيل تلك القوات باستمرار ما كانت تتعرض له دول الخليج العربية من تهديدات داخلية وخارجية فى الوقت الذى تعانى فيه من تخلخل سكانى واتساع صحاريها مع عدم وجود عوائق طبيعية مما يقلل القدرة الذاتية لكل دولة فى الدفاع عن نفسها دون التنسيق مع غيرها.

١- Calvin, H., Allen . Oman The Modernization of the Sultanate, Westview Press, Croom - Helm London & Sydney 1984 P. 116

٢- Ibid.,p.115

ومع توالى الأحداث كان يتعين على دول المجلس أن تضع تصورا إستراتيجيا يتناول أوضاعها الأمنية مما جعل أغلب مؤتمرات المجلس على مختلف مستوياتها تضع قضية أمن الخليج على رأس جدول أعمالها. ومع ذلك فلم يتم التوصل بين دول الخليج العربية إلى اتفاقية شاملة فى هذا المجال، ويعزى ذلك إلى الخلافات والمنازعات الحدودية بين دول المجلس، وقد استعيض عنها باتفاقيات أمنية ثنائية أبرمت بين البحرين والمملكة العربية السعودية، بينما رفض مجلس الأمة الكويتى الموافقة على اتفاقية أمنية مع المملكة العربية السعودية على غرار ما حدث فى البحرين أو بعض الدول العربية الخليجية الأخرى(١).

وإذا استعرضنا القرارات التى اتخذتها مؤتمرات مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مختلف مستوياتها يمكن أن يتضح منها حرص المجلس على تحقيق مجموعة من المبادئ الأساسية شملت المجالات الدولية والإقليمية والعربية(٢).

ففى المجال الدولى كان التأكيد على سياسة عدم الانحياز ونبذ الأحلاف والمحاور مع احترام المواثيق والالتزامات الدولية والعمل على توطيد أسس السلام والعدل والأمن الدولى، ومساندة التوازن فى العلاقات الدولية مع عدم التدخل فى شئون الغير، والتعايش السلمى فى ظل احترام السيادة الوطنية والاستقلال وصيانة المصالح المشتركة والتفاعل مع أحداث العالم، والمشاركة فى قضايا السلم وحقوق الإنسان من خلال العمل الفاعل فى المنظمات الدولية واحترام حق الشعوب فى تقرير مصيرها، ومعارضة استخدام القوة فى حل القضايا الدولية ومناهضة التفرقة العنصرية.

وفى المجال الخليجى كان حرص المجلس على تأكيد التعايش السلمى بين دول المنطقة وإبعادها عن ساحة الصراع الدولى ومعارضة التدخل فى شئونها

١- Assiri, Abdul Reda, op. cit., P. 77

٢- انظر القرارات الصادرةعن مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى وثائق الخليج والجزيرة العربية، المجلدات الصادرة منذ بداية تأسيس المجلس، ولتحليل بعض هذه القرارات انظر:

Ramazani, R.K., The Gulf Co-operation Council, Records and Analysis, The University of Virginia Press, 1988

والاعتماد على القوة الذاتية، وتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، وتطوير العلاقات بين دول المنطقة بما يحقق الاستقرار والتفاهم.

وفيما يتعلق بالمجال العربى فقد حرص النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على التأكيد فى مقدمته أن قيام المجلس يتمشى مع ميثاق جامعة الدول العربية الذى يدعو إلى تحقيق التقارب وتوثيق العلاقات وتنسيق الخطط وتعميق التعاون بين الدول العربية، مع دعم القوة العربية وتماسكها، وتنقية الأجواء العربية وتحقيق التضامن العربى والدفاع عن القضايا العربية، ومساندة حقوق الشعب الفلسطينى[1].

وعلى الرغم من تأكيد دول المجلس على تلك المبادئ القومية إلا أنه من المعروف أن التجمعات الإقليمية الفرعية يمكن أن تكون خطوة إيجابية فى طريق الوحدة العربية؛ ولكنها قد تكون فى نفس الوقت عقبة فى طريقها، والمعيار الفاصل هنا هو مدى ارتباط تلك التجمعات بالمشروع القومى العربى ، وإلى أى حد تطرح قضاياها فى إطار عربى شامل دون نظرة ضيقة، وإلى أى حد تتجه إلى التفاعل فيما بينها، ومن ثم كان حرص قادة المجلس على التأكيد بأن التعاون الخليجى يخدم الأهداف العامة للوطن العربى وأن المجلس ليس محورا أو تحالفا موجها ضد أطراف أخرى بقدر ما هو ائتلاف بين مجموعة من الدول فى إطار النظام العربى وليس خروجا عليه[2].

وليس من شك فى أن تأسيس المجلس كان يعد من خلال ذلك الإطار النظرى نموذجا متقدما للعلاقات بين الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية، كما أنه كان يتمشى مع ما نصت عليه المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية التى تترك الحرية لدول الجامعة الراغبة فى تعاون أوثق أو روابط أقوى فيما بينها أن تعقد من الاتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض بما يعنى أن المجلس يعد دعما

١- الخليج إلى أين: الأطماع والتهديدات الخارجية لدول الخليج العربى، الواقع والبديل، الكويت ١٩٩٣ ص ص ١٤-١٦.

٢- Nakhleh, Emile, op. cit., P. 93



لنشاط الجامعة ومساعدا لها فى تطبيق ميثاقها والالتزام بقضاياها وقراراتها. ولذلك لم يكن غريبا أن يؤكد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على ما ينبغى أن يحققه المجلس من دور إيجابى فى توثيق التعاون والتنسيق بين الدول الأطراف فى ذلك التجمع؛ وخاصة فى المجالات الإنمائية بما يعزز قوتها الاقتصادية ويضيف رصيدا إلى المسيرة الجماعية للتنسيق والتكامل الاقتصادى العربى [١].

ومع كل تلك المعطيات فلم تكن بداية مجلس التعاون لدول الخليج العربية سهلة فى تعامله مع بعض الدول العربية. ولعل أبرز انتقاد وجه للمجلس هو اقتصار عضويته على الدول الخليجية العربية الست التى شاركت فى اجتماع وزراء الخارجية بالرياض فى فبراير ١٩٨١، وما نص عليه نظامه الأساسى من تحقيق أقصى درجات الامتزاج والتقارب بين الدول المكونة له، وبالتالى فقد أصبح بمثابة تنظيم إقليمى محدد العضوية.

وحقيقة الأمر أن النظام الأساسى للمجلس لم يشر بالفعل إلى إمكانية استيعاب أعضاء جدد من الأسرة العربية مكتفيا بالنص على إمكانية إجراء تعديل لنظامه الأساسى بشرط الموافقة الإجماعية من الدول الأعضاء فى المجلس. ومن ثم كان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية هدفا لانتقادات صاخبة من قبل الصحافة العربية وقطاعات واسعة من الرأى العام العربى، امتدت من وصفه بتكتل الملوك والأمراء إلى نادى الأغنياء وخاصة أن المجلس أعلن عن تأسيسه مع تصاعد الزيادة فى أسعار النفط. كما اتهم المجلس رغم حرصه على تأكيد اتجاهاته الوحدوية والقومية أو التنسيق الخليجى بأنه لا يعدو كونه تنظيما فوقيا من قادة دول الخليج العربية بهدف توفير الضمانات اللازمة للحفاظ على أنظمتها القائمة وتحقيق نوع من التنسيق والتكامل فى سياستها [٢].

١- تقرير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الفصل الثالث من الدورة ٣٧ لعام ١٩٨١، انظر أيضا عبد الله بشارة: تجربة مجلس التعاون الخليجى، خطوة أو عقبة فى طريق الوحدة العربية، مراجعة حسين توفيق مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٥٠ إبريل ١٩٨٧

٢- خلدون النقيب: المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى - صورة المجتمع والدولة - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧ ص ص ١٧٧ - ١٧٨

وربما كان النظام العراقى من أكثر الأنظمة العربية معارضة لقيام المجلس الذى لم يضمه فى عضويته، رغم مساهمة العراق فى جميع مجالات التعاون الاقتصادى والثقافى الخليجى منذ بداية السبعينيات. ومن الواضح أن اختلاف البنية السياسية والاجتماعية للعراق كان عائقا دون انضمامه لهذا التجمع. إذ لم تبد دول الخليج العربية استعدادا لانضمام العراق فى تجمعها. وقد ألقى النظام العراقى اللوم فى ذلك على المملكة العربية السعودية. ولعل استبعاد العراق من عضوية المجلس كان دافعا له للتفكير فى إيجاد تجمع آخر منافس له، ومن ثم دعا إلى تكوين مجلس التعاون العربى الذى ضم فى عضويته اليمن الشمالى-الذى استبعد مع اليمن الجنوبى من عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية-إلى جانب مصر والأردن.

ومع ذلك لم يكن استبعاد العراق من عضوية المجلس يعنى أنه أصبح منعزلا عن دول الخليج العربية وإنما على العكس من ذلك ظلت علاقة العراق إيجابية بتلك الدول التى كثيرا ما كانت تنظر إليه باعتباره خطا دفاعيا ضد الهيمنة الإيرانية[1]. ولعل دول الخليج العربية وجدت فى تورط العراق فى الحرب مع إيران مبررا للتعلل باستبعاده من عضوية المجلس، فى الوقت الذى شعر فيه العراق بحاجته الشديدة إلى تأيد ودعم دول الخليج العربية له مما جعله يغير موقفه إزاء المجلس، ومن ثم صدرت العديد من التصريحات الرسمية التى أعلن فيها العراق أنه يحارب إيران بالنيابة عن أشقائه، كما أظهر تأييده للمجلس؛ وذلك تمشيا مع توجهاته الأيديولوجية التى تساند، على حد ما ورد فى تلك التصريحات، حدوث أى تقارب بين دول الخليج العربية، وأنه يأمل أن يتطور التعاون الخليجى إلى مرتبة الوحدة العربية الشاملة[2].

ورغم تلك التصريحات التى كانت تتفق مع مصالح العراق خلال حربه مع إيران إلا أنه كان من الواضح أن النظام العراقى كان يحمل لدول المجلس عداء شديدا، وهناك من يفسر أحد دوافع العراق فى غزوه الكويت وتهديده لدول

١- Ramazani, R.K., op. cit., P. 13

٢- عبد الله الأشعل: مرجع سبق ذكره ص ٢٨

الخليج العربيــة الأخرى بأنها كانت فى جانــب منها انتقاما من دول الخلــيج العربية لعدم إتاحتها الفرصة له للانضمــام إلى تجمعها، أو على الأخرى الهيمنة على ذلك التجمع.

إذا انتقلنا من المجــال العربى إلى المجــال الإقليمى من حيث ردود الأفــعال التى صاحبت قيام المجلس يبدو لنا الموقف الشــديد الحساسية من جانب إيران التى استبعــدت بدورها من التجمع الخليجى رغم مشــاركتها فى بعض اتفاقيــات التعاون التى ســبــقت إنشــاءه، حيث انضــمت فى عــام ١٩٧٦ إلى العــديد من المنظمــات الخليجــية التى كــانت من أبرزها المنظمة الخليــجية للاســتشارات الصــناعية، كــما انضمــت فى عــام ١٩٧٨ إلى اتفاقيــة مع دول الخليج العربيــة للحفاظ على البــيئة البحرية،[1] ومن ثم اعتبــرت إيران تأسيس المجلس بمثابة تجمع عربى خليــجى معادٍ لهــا، ومن ثم لم تتوان عن إبداء شكــوكهــا وتحفظهــا. ويبدو ذلك واضحــا فى العديد من التصريحــات الرســمــية التى صدرت عن القيــادات الإيرانية والتى أعلنت فيــها معارضــتهــا لقيــام تجمع عربى على الســاحل الغربى من الخليج المواجــه لها حيث أعرب على خامئنى، المتحــدث باسم الثورة الإيرانية الإسلامية، بأن المجلس جاء ضد إيران.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن الموقف الإيرانــى كان يتكيف بعدة عوامل من بينهــا خوف إيران من مســاندة دول المجلس للعراق، أو أن تســاند تلك الدول أى عمل أمــريكى ضدهــا وخاصة فى الوقــت الذى تدهورت فيــه العلاقات الإيــرانية الأمريكية، ومن هنا يمكن تفسير بعض العمليــات التخريبية التى ظهرت فى البحرين فى عـــام ١٩٨٢، مما أدى إلــى شكوك دول المجلــس من نوايــا النظام الإيــرانى ومخططاته ضد دول الخليج العربية.

وحقــيقة الأمر أن مــوقف المجلس تجاه الحرب العــراقية الإيرانية كــان يتسم بتحقيق التوازن فى ضوء المصالح العربيــة بوجه عام ومصالح المنطقة بوجه خاص؛ فرغم المساعدات التى قــدمتها دول المجلس للعراق فإن هناك مــساعدات قدمت من

١- Ramazani, R. K.. op. cit., P. 4

٢- Ibid., P. 128

بعض تلك الدول إلى إيران أيضا. وفى اجتماع القمة الخليجية السابع الذى عقد فى الكويت فى عام ١٩٨٥ أكد الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة على أهمية مساعدة الدولتين بعد توقف الحرب بينهما لإزالة ما ألحقته الحرب من دمار.

وعلى الرغم من تنديد إيران بمساندة دول المجلس للعراق فإن دول الخليج العربية لم تقم بقطع جسور الحوار والاتصال مع الجانب الإيرانى، وإنما حرصت على الوساطة بين الدولتين المتصارعتين ومحاولة احتواء ردود أفعال الصراع وانعكاساته على دول المنطقة.

أما فيما يتعلق بالجانب الدولى فقد انعكس قيام المجلس على موقف كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية خاصة وقد تواكب تأسيسه مع تصاعد الحرب الباردة بين المعسكرين، ومن ثم كان من الطبيعى أن ينظر كل طرف إلى المجلس نظرة يخالطها القدر الكبير من الترصد والترقب، ومع ذلك فقد اختلف موقف كل من الطرفين[١].

وفى بداية الأمر لم يبد الاتحاد السوفيتى ردود فعل واضحة وإنما اتسم موقفه بعدم الاكتراث واللامبالاة، وذلك على الرغم من التحركات التى قامت بها الكويت قبل فترة قليلة من إعلان تأسيس المجلس؛ حين عمد الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت إلى توضيح أهداف المجلس لنظيره السوفيتى أندريه جروميكو، وأجاب وزير الخارجية السوفيتى بأن حكومته ستراقب مواقف المجلس وستعلن تأيدها له إذا ما كانت سياسته تسير وفق النهج الكويتى ولن تؤيده إذا ما وجدت فيه جبهة تخدم مصالح الآخرين، وكان ذلك فى إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.[٢].

وقد ظلت سياسة الاتحاد السوفيتى تجاه المجلس متأثرة بالنظرة التقليدية بأن منطقة الخليج تضم مصالح إستراتيجية واقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية

١- عبد الله بشارة يعقوب: مجلس التعاون ـ المسيرة والتحديات ـ إصدار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الثانية، الرياض ١٩٨٩، ص ٥٦.

٢- Hassan El Ebraheem, op. cit., p. 83.



وحلفائها، ومن ثم كان تفسير الاتحاد السوفيتى للمواقف السياسية التى كان يتخذها المجلس بأنها ناجمة عن تأثيرات غربية، وعلى سبيل المثال فسر الاتحاد السوفيتى معارضة دول المجلس تدخله فى أفغانستان باعتبارها تجريحا للاتحاد السوفيتى والتنديد به دون إدراك بأن تلك المعارضة كانت تلقائية ونابعة من تفاعل مع الشعب الأفغانستانى، وبالتالى كانت نظرة الاتحاد السوفيتى للمجلس باعتباره تكتلا إقليميا تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من ورائه إلى مواجهة الاتحاد السوفيتى، وإن دوافع إنشاء المجلس ترتبط فى الدرجة الأولى بالأهداف العسكرية والأمنية وليس بتوثيق التعاون الإنمائى والاقتصادى بين دول الخليج العربية[1].

ومن الواضح أن موقف الاتحاد السوفيتى تجاه المجلس كان حصيلة لمجموعة من العوامل التى كان من أبرزها أن جميع دول المجلس باستثناء الكويت، لم تكن لها علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى أو دول الكتلة الشرقية عموما. وفى الوقت الذى كانت دول الخليج العربية ترفض فيه إقامة علاقات دبلوماسية مع موسكو فإنها كانت ترتبط بعلاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب، ومن ناحية أخرى نظر الاتحاد السوفيتى إلى زيادة حجم التسليح فى دول المجلس باعتبارها خلطا بين ضرورات الدفاع الذاتى وبين المخططات العسكرية الأمريكية فى المنطقة. ومن ثم عمد الاتحاد السوفيتى فى دعايته إلى إبراز الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة معادية لحركة الشعور الوطنى والعربى بانحيازها إلى إسرائيل، وذلك تأكيدا على عدم مصداقيتها فيما كانت تعلنه من صداقتها لدول المجلس ورغبتها فى توثيق علاقتها بها.

وقد ظل موقف الاتحاد السوفيتى قائما على هذا النحو حتى عام ١٩٨٥ حين بدأت العلاقات تأخذ طريقها إلى شىء من التحسن، ويبدو ذلك من زيارة العديد من المسئولين السوفيت لبعض دول المجلس، كما شهد ذلك العام أيضا قيام علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفيتى وبين كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ثم مع دول المجلس الأخرى وخاصة بعد الانسحاب السوفيتى من أفغانستان فى عام ١٩٨٦.

١- جريدة الأنباء: الكويت ٣٠/١٢/١٩٨٤

وقد اعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحسن العلاقات مع الاتحاد السوفيتي تأكيدا لمصداقيته فى التعامل مع القوتين الكبيرتين وليس قصر العلاقات على إحداهما فقط. ومع ذلك فقد ظل الاتحاد السوفيتى غير مقتنع بأدبيات المجلس وخاصة فيما يتعلق بأمن الخليج وبما كان يتردد بأنه من مسئولية دوله وشعوبه، أو بما كان يصرح به قادة المجلس من أهمية الإبقاء على منطقة الخليج بعيدة عن صراعات الدول الكبرى. غير أنه بتولى جورباتشوف السلطة وبداية أفول الحرب الباردة بين المعسكرين فى عام ١٩٨٧ تغير موقف الاتحاد السوفيتى باتخاذه اتجاها جديدا اتسم بالتقارب الواضح مع دول المجلس[١].

أما عن الولايات المتحدة الأمريكية فقد حاولت الاستفادة من العلاقات التقليدية والجسور الاقتصادية القائمة بينها وبين دول المجلس، ومن ثم التعامل مع المجلس كمنظمة إقليمية لها وزنها ، ووضح ذلك فى الاجتماعات واللقاءات المتعددة التى كانت تتم بين وزير الخارجية الأمريكية والأمين العام للمجلس لمناقشة القضايا الخليجية والعربية والعالمية مما جعل البعض يعتقد أن المجلس كان يتفق مع السياسة الأمريكية فى إيجاد قاعدة محلية واحدة يمكنها التعامل معها.

غير أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية وانحيازها إلى إسرائيل كانت له انعكاساته السيئة على مصداقية السياسة الأمريكية خليجيا وعربيا، ومن ثم برز التناقض بين محاولة الولايات المتحدة توثيق علاقتها بالمجلس وعدم إدراكها عمق التلاحم بينه وبين القضايا العربية. ومن ناحية أخرى فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تجد فى سياسة المجلس الخاصة بالاعتماد على الذات فى المحافظة على أمن واستقرار المنطقة، وما كان يعلنه المجلس دائما من التأكيد على سياسة عدم الانحياز، عناصر إيجابية من حيث تأمين مصادر النفط التى أدركت أنها لاتؤمن إلا بموافقة الأصحاب الشرعيين لتلك المصادر، إلا أنها مع ذلك لم تكن مقتنعة تماما بتلك السياسات المعلنة، ويبدو ذلك واضحا من محاولاتها المتكررة

---

١ ـ Nakhleh, Emile, op. cit., pp. 41 - 42.

النفاذ إلى المجلس عن طريق تنسيق عسكرى، وهى محاولات وجدت معارضة من دول المجلس حتى جاء الغزو العراقى للكويت الذى كانت له انعكاسات سلبية على ما كان يؤكده قادة المجلس من أهمية الاعتماد على القدرات الذاتية الدفاعية.

بالإضافة إلى ما أحدثه قيام المجلس من ردود أفعال عربية وإقليمية ودولية كانت له انعكاسات واضحة فى المجالات المحلية. ولعل أهم ما يمكن ملاحظته بصدد ذلك البيانات الرسمية التى صدرت عن الدوائر الخليجية إبان الإعلان عن تأسيسه باعتباره ضرورة للعمل الخليجى المشترك ولأمن المنطقة واستقرارها. ومع ذلك فقد نظرت إليه بعض القطاعات غير الرسمية باعتباره تنظيما فوقيا أهمل العمل المفروض أن يتم بين المؤسسات الشعبية[1].

ولعل ردود الفعل المحلية هذه كانت دافعة لقيادات المجلس للتركيز على الجوانب الإيجابية التى تحقق المصالح المشتركة لأبناء المنطقة وتأكيدها صراحة بأن أى تنظيم إقليمى لن يكون له جدوى ما لم يرتبط بتحقيق تلك المصالح، ومن ثم توالت اجتماعات المجلس للتنسيق فى شتى المجالات الاقتصادية والتنموية سواء على مستوى مؤتمرات القمة الخليجية أو المؤتمرات الوزارية المختلفة، وبصدد ذلك اجتمع وزراء مالية دول المجلس فى الرياض فى يونية ١٩٨١ حيث تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية اقتصادية موحدة دخلت حيز التنفيذ فى مارس ١٩٨٣، كانت تنص على منح مواطنى المجلس المزايا التى تمنح لمواطنى الدولة فى جميع النشاطات الاقتصادية بما فى ذلك حق الإقامة والعمل إلى جانب توحيد التعريفة الجمركية على الواردات الخارجية وإلغائها على الواردات التى تأتى من دول المجلس. كما أصدر المجلس التوصيات الخاصة بتحقيق المساواة بين أبناء دول المجلس، وكانت تلك التوصيات دافعة لكى تصدر كثير من دول المجلس العديد من القوانين والتشريعات الخاصة بالمواطنة الخليجية.

ولن يتسع المجال لحصر القوانين والتشريعات التى صدرت فى كل دولة من الدول الأعضاء فى المجلس، وقد تكفى الإشارة فى هذا المقام إلى بعض القوانين

١- محمد الرميحى : مرجع سبق ذكره ص ٧٦٣

التى صـدرت فى الكويت والتى أتاحـت لمواطنى دول المجلس حق تملك الأسـهم والعقارات والقيـام بمختلف الأنشطة التجارية والاقتصادية. وفـضلا عن ذلك فقد اهتم المجلس بتنسـيق خطط التنميـة واتخاذ خطوات إيجـابية للتعاون المـشترك فى المشروعات الاستثمارية، ومما يذكـر بصدد ذلك أن المملكة العربية السعودية أجلت استغلال مستودعات الألومنيوم التابعة لها فى الجبيل لمنافستها مصانع الألومنيوم فى البحـرين، بل إنها عملت على دعم تلك المصـانع، كما اشـتركت كل من المملكة العربية السعـودية والكويت والبحرين فى إنشاء مجمع للبتروكـيماويات. وشاركت المملكة العـربية السـعودية الكويت فـى بناء مصنع للأسـمنت. كمـا قطع المجلس شوطا كبـيرا فى إقامة العديد من المؤسـسات الخليجيـة المشتركة ومن بينها مـؤسسة الخليج للاستثـمارات ومقرها الكويت، وتتـولى تمويل المشروعات الاستـثمارية فى دول المجلس. وهناك أيضـا هيئة الخليج للـمواصفـات والمقاييس ومـقرها الرياض وتعنى بتـوحيـد المواصـفات على الواردات الـتى تأتى إلى دول المجلس من المواد الغذائيـة وغيـرها، إضافـة إلى المكتب الفنى للاتصالات ومـقره البـحرين لخـدمة احتياجات دول المجلس فى مجالات الاتصالات الداخلية والخارجية.

ولعل مما تجدر الإشـارة إليه أن البـحرين حظيت بالعـديد من الإنجازات التى كان من أبرزها اخـتيارها لتكون مـقرا لجامـعة الخليج التى خططت برامجـها لكى تتواءم مع الاحـتيـاجات الفنية والمهنـية لدول المجلس، كمـا أنشئ بها جسـر برى Causeway يربطها بالمملكة العـربية السعودية شـارك حكام الخليج فى الحفل الذى أقيم بمناسـبة إنشائه فى نهايـة عام ١٩٨٢، وبالإضافة إلى مـا يحققه ذلك الجـسر البرى من مزايا اقتصادية فإنه ينبغى أن نضع فى اعتبارنا الضرورات الأمنية وخاصة الاضطرابات الداخلية التى كانت تهدد استقرار البحرين.

والأمر الذى لاشك فـيه أن المجلس كان لـه دور إيجابى من حيث الجـهود التى بذلها لتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء فى شتى المجالات الأمنية والعـسكرية تحسبـا للأخطار المحيطة بالمنطقة، إلى جـانب دفع عجلة التقـدم الفنى والتقنى فى جميع المجالات الصناعية والتعـدينية والزراعية، إذ أدركت دول المجلس أن التنمية

الشـامـلة لايمكن أن تتحـقق لكل دولة على حـدة أو فى إطار مـحلى ضيق حـيث لاتساعد على ذلك السوق المحلية الضيقـة ولا الطاقة البشرية المحدودة، خاصة فى الوقت الذى أصبحت فيه التكتلات الاقتصادية هى السمة البارزة فى عالمنا المعاصر.

وتجدر الإشـارة أيضا إلى أنه بالإضـافة إلى التنسـيق فى المجالات الداخليـة بما فى ذلك الشئـون الاقتصادية والتنمـوية والأمنية والعسكرية نشط المجلس فى تحـركاته السياسـية والاقتصاديـة فى الساحة الدولية وهو تحرك اتخـذ صفة جمـاعية بحكم تفويض المجلس فى عقد الاتفاقيات الجماعية مع المنظمات الإقليمية والدولية[1].

ومع ذلك فقـد يكون من المفيد أن نعرض فـى هذا المقام إلى أنه على الرغم من الإنجازات الإيجـابية التى حققـها المجلس خلال حقبـة الثمانينيـات ونجاحه فى تلك الشبكة الواسـعة من الروابط فى مجـالات العمل المشتـرك فإن ما تحـقق منها عمليا كان يقل بكثير عن المأمول فهناك العديد من السلبيات والتحديات التى لايزال يواجهـها، لعل من أهمهـا روح التنافس بين دول المجلس، والتى تكاد تغلب على روح الاتحاد، ويظهـر ذلك واضحـا فى تكرار المشروعات الاقـتصـادية والإنمائية، وبالتالى فإن التكامل أو على الأقـل التنسيق الاقتصادى لاتزال تعتـرضه العديد من الصعـوبات، هذا بالإضافة إلى أن التبـعية الاقـتصادية لاتزال قائمـة رغم اتخاذها شكلا جديدا يختلف عما كانت عليه فى العهد الاستعمارى[2].

غيـر أن ما يذهب إليـه البعض من أن التكـامل الاقتصـادى لا يأتى إلا من خلال البنى الاقتصادية المختلفة، وهو أمر ليس متوافرا فى دول المجلس التى تكاد تتماثل فى اقتصادياتها، إلا أن ذلك لايعنى أن البنى الاقتصادية المتماثلة لاتدعو إلى التنسيق فيما بينها، بل قد تكون أشد ضـرورة لتوحيد الجهود وخاصة أن المشكلات الاقتصادية فى دول المجلس تكاد تكون واحدة. وبالتالى فإنه بدلا من إيجاد حلول لتلك المشكلات فى كل دولة علـى حدة فإنـه يمكن التوصل إلى حلول شـاملة مما يوفر قـدرا كبيرا من الجـهد والخبـرة والأموال. ومع ذلك فإنه ينبـغى أن نأخذ فى

١- عبد الله بشارة يعقوب: مرجع سبق ذكره ص ص ٧٤-٧٥.
٢- محمد الرميحى: مرجع سبق ذكره ص ٧٥٢.

الاعتبار أن تحقيق الإندماج الاقتصادى يتطلب تنازل دول المجلس عن جزء من سيادتها، إذ إن مفهوم السيادة بشكلها التقليدى أو المطلق قد لاتتفق ومتطلبات عالم اليوم الذى تتجه فيه الدول الكبرى ذاتها إلى نوع من الاندماج الاقتصادى بل والسياسى أيضا.

وعلى الرغم من اتجاه المجلس لإيجاد سوق خليجية مشتركة أوسع من السوق المحلية لكل دولة على حدة إلا أنه حتى مع وجود السوق المشتركة فإنها ستكون أقل حجما من الأسواق الأخرى التى يعمل فيها رجال الأعمال الخليجيون فى النطاقين العربى والعالمى؛ بمعنى أن السوق الخليجية المشتركة ستكون أقل إغراء فى نطاقها الجغرافى الضيق.

ومن السلبيات والتحديات الأخرى التى يواجهها المجلس ما تصادفه الكثير من المشروعات رغم أهميتها من تعثر أو صعوبات فى تنفيذها حيث تحول الحساسيات السياسية دون اتخاذ خطوات إيجابية فى سبيلها، وتجدر الإشارة بصدد ذلك إلى مشروع توحيد النقد أو ربط دول المجلس بشبكة من الخطوط الحديدية، كما لا يزال هناك قصور فى تنفيذ التشريعات والقوانين الخاصة بالمواطنة الخليجية أو حرية مزاولة الأنشطة التجارية والاقتصادية أو تملك العقارات بين مواطنى دول المجلس، إذ لا تزال كثير من تلك التشريعات والقوانين بعيدة عن مجال التطبيق الفعلى.

ولعل تنقل رءوس الأموال والاستثمارات بين دول المجلس لم يجد قبولا لدى بعض الدول، وعلى سبيل المثال أن أصحاب رؤوس الأموال فى دولة الإمارات العربية المتحدة تضرروا من تفوق أصحاب الاستثمارات السعودية ولذلك صدر تشريع إماراتى يحد من مجال الاستثمارات الخارجية[1].

ومع التسليم بالجهود التى قام بها المجلس فى مجال التنمية فلا تزال التجربة الخليجية فى حاجة إلى دفعة قوية بهدف توظيف الموارد الطبيعية المتفرقة على نحو أكثر كفاءة، وبما يضمن لدول المجلس عائدا ماديا أكبر من ثرواتها، فضلا عن أنه لا ينبغى الاقتصار على الإطار الخليجى فحسب، وإنما ينبغى أن يكون التنسيق والتكامل بين دول المجلس جزءا لا يتجزأ من التعاون العربى الشامل.

وإذا كان المجلس قد نجح فى التغلب على بعض الصعوبات التى واجهته فى المجالات الاقتصادية والتنموية فإنه لا يزال يواجه تحديات أخرى فى مجال الاستقرار والأمن الداخلى، وتجدر الإشارة بصدد ذلك إلى مشكلات الحدود القائمة بين دول المجلس. ولعل مما يثير الانتباه أكثر مما يبعث على الدهشة نجاح المجلس فى تسوية الكثير من الخلافات العربية وإخفاقه فى حل المنازعات القائمة بين الدول المكونة له والتى وصلت إلى حد الاشتباك المسلح كالنزاع القطرى السعودى على مركز الخفوس على الحدود السعودية القطرية فى سبتمبر ١٩٩٢. ومما يلفت النظر ما أعلنته قطر على أثر وقوع ذلك النزاع من سحب قواتها العسكرية من قوات درع الجزيرة التابعة للمجلس. وقد تمت تسوية تلك الأزمة بفضل الوساطة المصرية [١]. غير أن ذلك لا يعنى أن الخلافات الحدودية قد سويت وإنما لا تزال تؤثر على تماسك المجلس، ولعل ما يثير الانتباه أيضا أن المجلس لم يستطع أن يقف موقفا صلبا إزاء النزاع بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول جزر أبوموسى والطنبين [٢]، فعلى الرغم من دعمه المطلق لدولة الإمارات إلا أنه لم يتخذ قرارات حاسمة ضد إيران. ويرجع ذلك إلى عدم رغبة بعض دول المجلس فى تصعيد الخلاف نظرا لعلاقات الصداقة والمصالح الاقتصادية التى تربطها بإيران، ولذلك لم تحبذ أسلوب المقاطعة السياسية أو الاقتصادية، وإنما كانت حريصة على تهدئة النزاع.

وقد يكون من المفيد أن نؤكد فى هذا السياق أنه على الرغم من الجهود التى بذلها المجلس فى احتواء الخلافات الحدودية بين بعض الدول المكونة له إلا أنه أخفق فى التوصل إلى نتائج إيجابية فيما يتعلق بتسوية تلك الخلافات تسوية تامة، فالنزاع التقليدى بين قطر والبحرين حول جزيرة حوار لم يجد من المجلس خلال

١- ورقة عمل حول المشكلات الحدودية الراهنة فى منطقة الخليج العربى فى ضوء النزاع الإماراتى الإيرانى والنزاع السعودى القطرى - مركز الدراسات السياسية - جامعة القاهرة أكتوبر ١٩٩٢.
انظر أيضا محمد مصطفى شحاته: الحدود السعودية مع دول الخليج - مجلة السياسة الدولية يناير ١٩٩٣ ص ص ٢٢٤ - ٢٢٦.

٢ جمال زكريا قاسم: النزاع العربى الإيرانى حول جزر أبوموسى والطنبين - مجلة المؤرخ العربى - إصدار اتحاد المؤرخين العرب، العدد الأول القاهرة مارس ١٩٩٣.

دورته الوزارية التى عقدت فى مارس ١٩٨٢ على أثر تفجر النزاع بين الدولتين سوى إبداء الأسف لوقوع خلاف بين الأشقاء!

وبتصاعد الخلاف بين قطر والبحرين ووصوله إلى حد الاشتباك المسلح حول فيشت الديبل فى أواخر الثمانينيات تم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وليس من شك فى أن إحالة قضية داخلية بين دولتين عضوين فى المجلس إلى هيئة تحكيم دولية إنما تعد سابقة خطيرة لما يعنيه ذلك من صعوبة حسم المنازعات الحدودية داخل المجلس نظرا لما تثيره من حساسيات عند طرحها فى إطار جماعى وخاصة أن جميع دول المجلس متورطة فى تلك المنازعات، وقد يكون من الأفضل أن يعمل المجلس على إخراج هيئة تسوية المنازعات إلى حيز التنفيذ لتسوية ما ينشب من خلافات حالية أو مستقبلية وخاصة أن من صلاحيات تلك الهيئة النظر فى الخلافات التى تنشب بين الدول الأعضاء فى المجلس [١].

ولعل ما يؤخذ على المجلس من سلبيات أيضا أنه يكاد يكون متوقفا عند مجرد مخزون الثقافة والذكريات المشتركة مما يؤدى إلى انجذاب دول الخليج العربية إلى الماضى، وبالتالى تقل إيجابياتها فى الحاضر والمستقبل، ولذلك فقد يكون من الأهمية طرح مشروع ثقافى وفكرى متطور كقاعدة لاغنى عنها لإحداث التناسق والفاعلية فى التطور الداخلى للمجتمعات العربية الخليجية [٢].

وليس من شك فى أن التحدى الكبير الذى واجهته دول المجلس فى السنوات القليلة الماضية كان يرتبط بالغزو العراقى للكويت وما أظهره ذلك الغزو من أن التوسع فى حجم التسليح لم يضف أمنا حقيقيا رغم ما أنفق عليه من أموال باهظة، مما يتعين معه اتخاذ إجراءات أكثر إيجابية لتعزيز القدرات الدفاعية الذاتية والمبادرة بتشكيل جيش خليجى موحد يستطيع حماية دول المجلس والحفاظ على سيادتها.

---

١ - انظر المادة العاشرة من النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر فى ٢٥ مايو ١٩٨١ والخاصة بهيئة تسوية المنازعات.

٢ - محمد السيد سعيد: مرجع سبق ذكره.

ومن ناحية أخرى قد يكون من الأهميـة التوصل إلى حلول جذرية لما تعانيه القوات الدفاعية فى دول المجلس من الافـتقار الواضح إلى الكوادر البشرية المدربة مما يضطرها إلى الاسـتعانة بالخبرات الأجنبيـة داخل صفوفهـا. ولعل قيام المجلس بالتعاون مع الدول العربية قد يكون علاجا لكثير من المشكلات الدفاعية، ولا نعنى بذلك الاكتفاء بإبرام اتفـاقيات أو التوقيع على مواثيق نظرية، وإنما ينبغى ترجـمتها إلى إجراءات عملية وإعطاء فاعلية لما هو قائم منها.

وتبدو أهمـية مـا نذهب إليه فى الإدراك الواعى لدى الشـعوب العـربية فى الخليج بأن الاعتماد على الضـمانات الأمريكية وإن كانت ضرورة حتـمتها الظروف فى مرحلة معينة إلا أنها لن تكون مسـتمرة نتيجة لما يمكن أن يحدث من تغيرات فى المنطقة. والحقيقة أن الغزو العراقى للكويت أضاع الفرصة على دول المجلس لكى تستفيد من نهاية الحرب الباردة فى تعزيز إمكاناتها وقدراتها الدفاعية، فضلا عن أن الغـزو العراقى قـضى على مجلس التـعاون العـربى وكشف عن هـشاشـة الاتحاد المغاربى، بل وأظهر ضعف النـظام العربى بجميع أجهزته ومؤسـسـاته، وكلها أمور تتطلب حتمية إعادة البناء من أجل الوصول إلى نظام عربى جديد يتحقق فى إطاره الأمن والاستقـرار. ولعل من نافلة القول الإشارة فى هذا المقام بأنه من المسـتحيل قيام أمن خليجى بمعزل عن الأمن القومى العربى.

وقد يكون من المناسب أن نؤكد على ما ينبغى أن تتجه إليه دول المجلـس من ضرورة الاسـتـفادة من الدروس التى واكبت الغزو العـراقى للكويت، حيث أبرزت تلك الأزمـة حقيـقة على جـانب كـبير من الأهمـية وهى ضـرورة الاعتمـاد على الكوادر الوطنية فى شتى المجالات بعـد أن تعرضت العديد من المؤسسات فى دول الخليج العربية إلى هزات شديدة نتيجة الاستغناء عن العمالة الوافدة من قبل الدول العربية التى ساندت الغزو وخاصة العمالة الأردنية واليمنية والفلسـطينية، هذا فضلا عن أن اعـتمـاد دول المجلس على الـعمـالة الخليـجيـة من شـأنه تعـزيز الروابط والعلاقات بين أبناء المنطقة.

وعلى الرغم من أن الغزو العراقى للكويت كانت له العديد من الآثار السلبية إلا أنه أسفر عن نتيجة إيجابية هامة تمثلت فى الموقف الجماعى الذى اتخذته دول المجلس فى مواجهة الغزو بدءاً من تنسيق السياسات الخارجية والدفاعية وانتهاء بتجربة القتال فى صفوف واحدة فى معركة تحرير الكويت. وفضلا عن ذلك فقد أدى الغزو العراقى للكويت إلى تعزيز التضامن بين أبناء الخليج الذين عاشوا الأزمة التى تعرض لها الكويتيون وشعروا بأن هناك دورا لابد أن يقوموا به لمساعدة بنى جلدتهم فى محنتهم حيث تعددت مظاهر المساعدة من تقديم العون المادى والمعنوى إلى فتح المساكن الخاصة لإيواء الأسر الكويتية فى الوقت الذى كرست فيه الجمعيات الشعبية جهودها لخدمة قضية الكويت وتنظيم عمليات المساعدة والتبرع، ولم تقل عن ذلك الممارسات الرسمية حيث أسهمت الحكومات الخليجية فى مساعدة الكويتيين وقامت المؤسسات الإعلامية الخليجية بدور هام فى إبراز أزمة الكويت للرأى العام العربى والعالمى.

وليس من شك فى أن المساندة القوية التى لقيتها الكويت كانت تعزى إلى ماأدركته دول الخليج العربية وإلى ما أدركه أبناء الخليج أنفسهم من أن الغزو العراقى وإن كان قد وقف من الناحية الفعلية عند حدود الكويت إلا أن اتجاه النظام العراقى لن يقتصر فى أطماعه على الكويت وحدها، بل إنه لن يتوانى إذا ما أتيحت له الفرصة فى ابتلاع دول الخليج العربية الأخرى، ومن ثم فإن الأزمة التى مرت بها الكويت كرست من حتمية التماسك بين الدول والشعوب العربية فى المنطقة. وفى تقديرنا أن هذا التماسك سوف يترك آثاره الإيجابية على آلية مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما سيؤدى إليه من إعطاء المزيد من المشاركة للمؤسسات الشعبية فى فاعلية المجلس بعد أن أحس أبناء المجتمعات العربية فى الخليج عمق ما يجمع بينهم من مشاعر وجدانية وآمال مشتركة ومصير واحد[١].

١- أزمة الخليج - البعد الآخر - الآثار والتداعيات الاجتماعية، سلسلة الدراسات الاجتماعية رقم ٢٠، إصدار المكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ص ص ٦٩-٧٠.

وعلى الرغم من السلبيات التى تعرضنا إليها والتى تثور بين حين وآخر نتيجة الخلافات القائمة بين الدول المكونة للمجلس أو من حيث جمود بعض الأحكام النظرية وعدم تطويرها فإن من المؤكد أن المجلس أعطى العديد من النتائج الإيجابية مما أدى إلى توثيق أواصر التعاون وعلاقات التنسيق فى الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والعسكرية.

ويرى كثير من الباحثين أهمية ارتكاز القوة الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على إعلان دمشق الصادر فى ٦ مارس ١٩٩١ وترجمة أحكام وقرارات ذلك الإعلان إلى مجال التطبيق العملى إلى جانب تسوية الخلافات التى تثور بين الدول الأعضاء[1].

ومن تجارب أخرى فى العالم يمكن أن تستقى قاعدة من قواعد التعاون أو الاندماج الاقتصادى، وبالتالى السياسى، والوصول إلى ذلك يتطلب فى البداية التنازل من الأطراف الداخلة فى هذا الاندماج عن جزء من سيادتها حيث إن مفهوم السيادة المطلقة لا يتفق مع المتغيرات السياسية والاقتصادية فى عالمنا المعاصر، وكثير من الدول قبلت التنازل طواعية عن جزء من سيادتها لمؤسسات الإنتاج الاقتصادى أو السياسى المشترك كما هو حادث بالفعل لدى مجموعة الدول الأوربية. غير أن هذا المفهوم المرن للسيادة مازال بعيدا عن التصور لدى دول مجلس التعاون الخليجى التى تفضل ممارسة السيادة بمعناها التقليدى، ولعل ذلك يرجع إلى حداثة عهدها بالاستقلال ومن ثم يتعذر على المجلس أن يتحول إلى صيغة من الاتحاد الفيدرالى أو حتى الكونفيدرالى رغم أن هذا التحول أمر لازم إذا أريد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يثبت من دعائمه[2]. هذا فضلا عن أن تحقيق صيغة اتحادية يمكن أن تحفظ لدول الخليج العربية استقلالها وتحقق لها

١- الخليج إلى أين، مرجع سبق ذكره ص ص ٢٥ ـ ٢٨.
٢- محمد الرميحى: الخليج ليس نفطا، دراسة فى إشكالية التنمية والوحدة ،الكويت ١٩٨٣، ص ١٩٢.

عمقا بشريا وقوة عسكرية أكثر فاعلية، وخاصة أن تلك الدول محاطة بدول إقليمية ذات توجهات أيديولوجية وقوة عسكرية قد تتجه إلى تهديدها كما حدث ذلك بالفعل خلال أزمة الخليج.

ولعل مما يعزز الوضع الحالى للمجلس افتقاره إلى المؤسسات فوق القومية مما يساعد الدول الأعضاء، فيه على إمكانية الانفلات أكثر من القدرة على الالتزام بسياسات وتوجهات واحدة وملزمة، وإذا أضيف إلى ذلك الخلافات الداخلية فإن الصورة تبدو واضحة وأكثر عمقا.

وعلى الرغم من محاولة دول المجلس التأكيد على تضامنها والتطابق فى سياستها إلا أن الانفلات يبدو ظاهرا فى العديد من القضايا التى تواجه المجلس بدءا بالقضايا ذات الطابع الداخلى ومرورا بالقضايا الإقليمية وانتهاء بالقضايا الدولية مما يؤكد عدم وجود سياسة خليجية واحدة.

ولعل مشكلات الحدود السياسية القائمة بين كثير من الدول العربية الأعضاء فى المجلس وعدم الاتفاق على آلية سياسية ذات إجماع لحل تلك المشاكل تأتى فى مقدمة القضايا الداخلية التى تواجه المجلس بما يترتب عليها من نتائج وتداعيات؛ فمشكلة الحدود بين قطر والمملكة العربية السعودية لم تدفع قطر إلى تبنى سياسة خارجية مستقلة بعض الشىء عن سياسة دول المجلس وخصوصا فى مسألة العلاقة مع العراق فحسب، بل وصل الأمر إلى الامتناع عن المشاركة فى المناورات العسكرية التى قامت بها القوات الدفاعية لدول المجلس فى عام ١٩٩٢.

يضاف إلى ذلك عدم وجود اتفاق على سياسة دفاعية واحدة من حيث تشكيل القوات الدفاعية ونوعية التسليح وحجمه، حيث ساهم الحضور الأمنى الغربى فى الخليج، إلى جانب تحطيم الآلة العسكرية العراقية أو على الأقل جزء لايستهان به منها، فى تعزيز الشعور الأمنى والحد من مخاوف التهديدات الخارجية بعد أن أصبح هناك التزام دولى وغربى فى الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

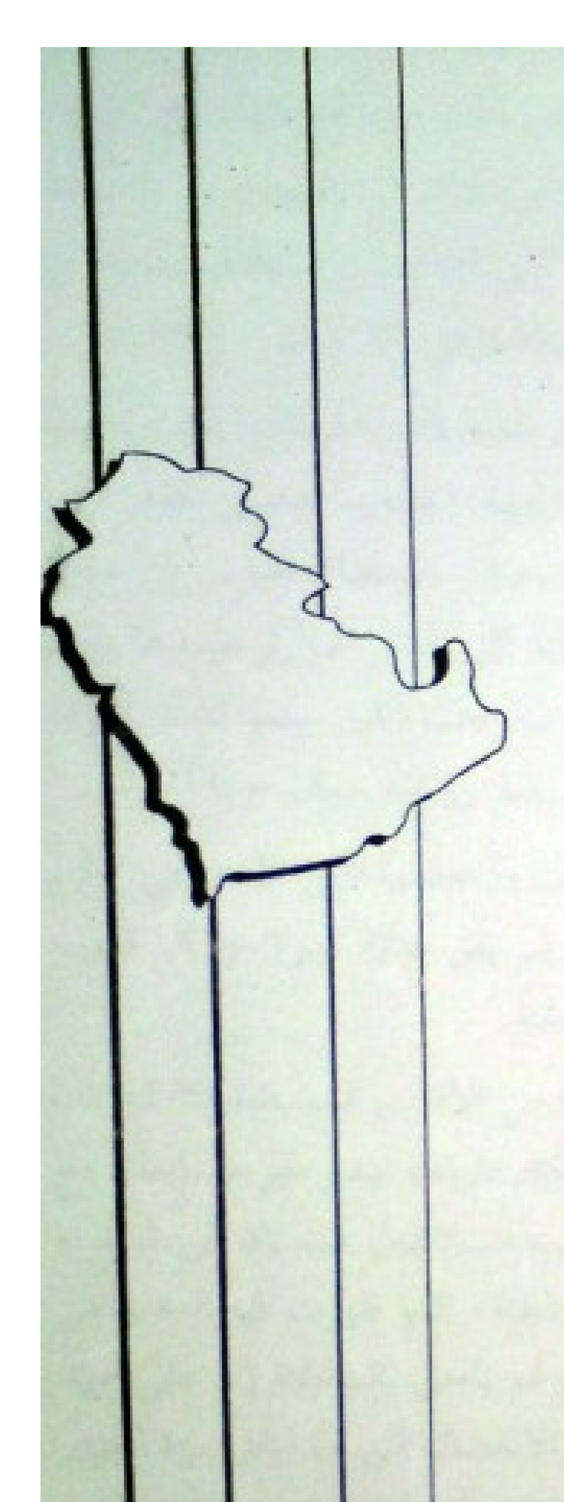
غير أن هذه الالتزامات أو الضمانات كما سبق أن أشرنا غير كفيلة بتوفير الأمن لعدم الثوابت النسبية فى مقوماتها، ومن ثم يتعين الاعتماد على الذات فى توفير الحد الأدنى من المتطلبات الأمنية. ورغم أن قوة الدفاع الخليجية المعروفة

باسم درع الجزيرة يمكن أن تشكل البداية العملية فى هذا الإطار من الدفاع الذاتى، إلا أن تدعيم هذه القوة وزيادة كفاءتها العددية والتسليحية لاتزال موضع خلاف بين دول المجلس.

إضافة إلى تلك المشكلات الداخلية فلا يوجد ثمة إجماع خليجى عن كيفية التعامل مع القضايا الخارجية إذ لا توجد سياسة خليجية واضحة إزاء التعامل مع إسرائيل باستثناء التأييد الجماعى لإعلان غزة ـ أريحا، فضلا عن اتجاه بعض دول المجلس إلى تخفيف المقاطعة الاقتصادية مع إسرائيل. كما لا تزال هناك خلافات حول التعامل مع العراق ومع الدول التى ساندته فى غزو الكويت. ويمكن القول أن السياسة الخليجية إزاء ما كان يعرف بدول الضد تتسم باتجاهها إلى الفردية.

ومما يثير الانتباه أيضا الخلافات بين دول المجلس حول كيفية التعامل مع دول إعلان دمشق ومقرراته، ففى الوقت الذى فضلت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بقدر ما الإعلان والاعتماد عليه كنواة لحماية أمن الخليج، فإن سلطنة عمان سعت إلى تفضيل الخيار الإقليمى ودعم الانفتاح على إيران واتجهت قطر نفس هذا الاتجاه. وبين هذين الخيارين العربى والإقليمى فضلت كل من الكويت والبحرين الاعتماد على الغرب أمنيا، وذلك بتوقيع كل منهما معاهدة دفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتبعتهما فى ذلك بعض الدول العربية الخليجية الأخرى[1].

١- جهاد عودة: النظام الدولى الجديد، إشكاليات الأمن الإقليمى ومصادر القوة، من أعمال ندوة مجلس التعاون الخليجى ـ جامعة الكويت نوفمبر ١٩٩٣.



الفصل الرابع

انهيار حركات المعارضة اليسارية فى ظفار وتوحيد سلطنة عمان

الأوضاع الجغرافية والاجتماعية والديموجرافية فى إقليم ظفار - عزلة الإقليم عن السلطنة - تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير ظفار - التحولات السياسية فى الخليج العربى عقب الانسحاب البريطانى - تحول الجبهة الشعبية لتحرير ظفار إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى ثم إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان - المساعدات التى تلقتها الجبهة من الأنظمة اليسارية العربية والعالمية - التثقيف الأيديولوجى وردود الفعل المحافظة - إستراتيجية السلطان قابوس السلمية والعسكرية فى قمع الحركة - برامج التنمية فى إقليم ظفار ودمجه فى الوحدة العمانية.

أثرت حركات المعارضة فى إقليم ظفار تأثيرا كبيرا فى التغيرات السياسية التى شهدتها سلطنة عمان منذ بداية حقبة السبعينيات، إذ كان لتصاعد تلك الحركات ونجاح القائمين بها فى السيطرة على بعض المدن والمواقع الهامة فى شمال عمان كنزوى وازكى من بين الأسباب الهامة التى أدت إلى التعجيل بالحركة التصحيحية أو على الأحرى بالحركة الانقلابية التى أطاحت بالسلطان سعيد بن تيمور ووصول ابنه قابوس بن سعيد إلى حكم السلطنة فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠.

وسوف نعرض فى هذا الفصل للتطور الذى بلغته تلك الحركات اليسارية منذ بدء ظهورها كتنظيم ثورى فى عام ١٩٦٥ باسم الجبهة الشعبية لتحرير ظفار حتى انهيارها تماما فى عام١٩٧٧، وما أعقب ذلك من إصدار السلطان قابوس بن سعيد قراره الخاص بدمج إقليم ظفار فى كيان السلطنة التى أعلن عن توحيدها باسم سلطنة عمان، وهو الاسم الذى صارت تعرف به منذ ذلك الحين بينما كانت تعرف من قبل بسلطنة مسقط وعمان حينا، أو بسلطنة مسقط وإمامة عمان حينا آخر.

وقد يكون من المفيد قبل أن نتناول الحركات المناهضة التى قامت فى إقليم ظفار أن نبدأ بالتعريف بذلك الإقليم وخاصة أنه لم يلق عناية كبيرة من الباحثين، وربما يرجع ذلك إلى تطرفه وبعده عن أقاليم السلطنة.

وعلى الرغم من أن إقليم ظفار يعد واحدا من الأقاليم العمانية إلا أنه كان دائما مستقلا فى ذاته و منغلقا على نفسه بحيث يكاد تاريخه يبدو غير متماسك مع السلطنة، كما لم يكن ثمة أى تدخل من جانب سلاطين عمان فى شئونه الداخلية، وكان سكانه لا يدفعون أية ضرائب للسلطنة، كما ظهرت فيه العديد من الحركات الانفصالية. يضاف إلى ذلك أن الإقليم لم يلحق بالسلطنة إلا على عهد السيد سعيد بن سلطان ١٨٠٦ ـ ١٨٥٦ ثم عاود الانفصال إلى أن ألحق مرة أخرى على عهد السيد تركى بن سعيد ١٨٧٧ ـ ١٨٧٩، ومع ذلك فقد ظل الإقليم يحتفظ بطابعه الخاص الذى كان يختلف عن أقاليم السلطنة الأخرى[1].

١- لا تتوافر مصادر كثيرة عن إقليم ظفار باستثناء بعض ماكتبه الرحالة الأوربيين من بينهم أن بلنت فى رحلتها فى جنوب الجزيرة العربية بالإضافة إلى ما يتوافر من الوثائق البريطانية. ويعتبر دليل الخليج للوريمر أهم مصدر يمكن الرجوع إليه فيما يتعلق بتاريخ الإقليم.
راجع ج . ج . لوريمر: دليل الخليج ـ القسم التاريخى ـ المجلد الثانى ـ الطبعة المعدلة التى أعدها قسم الترجمة بديوان أمير قطر ـ الدوحة ١٩٧٧، انظر ملحق رقم (١) تاريخ ظفار ص ٨٩٦ وما بعدها.

ويمتد إقليم ظفار على ساحل بحر العرب وعلى بعد يصل إلى ٦٤٠ ميلا إلى الغرب من مسقط، ولا يقتصر الأمر على البعد فى المسافة فحسب وإنما فى اختلاف ظروف الإقليم الطبيعية والجغرافية والديموجرافية حيث يتميز سكانه ببعض الملامح الخاصة بهم، كما تتعدد فى الإقليم الكثير من اللهجات واللغات التى يتحدث بها الظفاريون إلى جانب اللغة العربية بطبيعة الحال التى احتفظت بمركزها باعتبارها اللغة الأصلية لقبائل الإقليم العريقة.

أما اللغات واللهجات الأخرى التى تسود الإقليم فترجع إلى أصول حميرية كالشحرية أو الجبالية، نسبة إلى الجبال، والمهرية نسبة إلى المهرة سكان حضرموت، والبطحرية نسبة إلى البطاحرة من قبائل الشمال فى ظفار، والحرسوسية نسبة إلى الحراسيس، وهى القبائل التى تسكن فى الشمال الشرقى من الإقليم.

ولا نعنى بذلك التوضيح الذى أوردناه إثارة الشكوك حول الهوية العربية للظفاريين إذ إن الخلاف على كون أهالى ظفار عربا أو ليسوا بعرب لم يعد مطروحا فى الوقت الحاضر فعروبة الظفاريين من الأمور المفروغة منها، وبالتالى ليست قابلة للنقاش.

ولعل مما يثير الانتباه أن إقليم ظفار رغم أنه أقرب من ناحية الجوار إلى حضرموت وبلاد المهرة إلا أنه يتميز بخصائص فريدة فى نوعها تكاد تفصله عن هذين الإقليمين. فمن الناحية الجغرافية يتكون الإقليم من سهول ساحلية ضيقة تحيط بها سلاسل جبلية منيعة قد تصل إلى درجة كبيرة من الارتفاع كما هو الحال فى سلسلة جبال القرىٰ، ولكنها لم تلبث أن تتدرج فى انخفاضها نحو البحر لتشكل هضبة جرداء تنفرج إلى الشرق والغرب عن سهول ساحلية بالغة الخصوبة كما هو الحال فى سهل صلالة، ثم تمضى الهضبة لتصل إلى حد الاستواء حين تلتقى بصحراء الربع الخالى. وتتعرض السهول الساحلية وكذلك السلاسل الجبلية لهبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية مما يكسبها طابعا زراعيا وإنمائيا هاما.

ومع أن سكان ظفار فى غالبيتهم ينتمون إلى القبائل التى تقطن فى جنوب الجزيرة العربية إلا أنهم تأثروا بالقبائل الأخرى والهجرات البشرية الزاحفة إليهم من

شرق الجزيرة العربية، كما اختلطت بهم عناصر وافدة من الهند والحبشة ومن زنوج شرق إفريقيا بصفة خاصة. وكان السكان قديما يتحدثون اللغة الحميرية وهى لغة غير مكتوبة، غير أن هذه اللغة لم تلبث أن تطورت بحكم التعامل الحياتى واستعارت الكثير من المفردات من اللغات المتعددة التى وفدت على الإقليم، غير أن المفردات العربية وخاصة فيما يتعلق بالشعائر الإسلامية وشئون التجارة والتعامل أصبحت أكثر وضوحا فى تلك اللغات واللهجات السائدة فى الإقليم، كما استطاعت اللغة العربية فضلا عن ذلك أن تحقق انتشارا واسعا حيث يتحدث بها أو على الأقل فى كثير من جوانبها جميع عناصر السكان فى الإقليم.

وقد يكون من العسير وضع تقدير لعدد السكان فى ظفار إذ لا تتوافر لدينا إحصائيات دقيقة يمكن الاعتماد عليها أو الاعتداد بها، إذ تختلف التقديرات اختلافا بينا فمنها ما لايصل بحجم السكان إلى أكثر من ٤٠,٠٠٠ نسمة، بينما تذهب تقديرات أخرى إلى أن عدد السكان خلال حقبة السبعينيات كان يتراوح بين مائة ألف إلى مائتى ألف نسمة.

وعلى الرغم من أن سكان ظفار سنيون ويعتنق معظمهم المذهب الشافعى فضلا عن أنهم متمسكون بالعقيدة الإسلامية إلا أنه مما يلفت الانتباه أن التعاليم الإسلامية اختلطت بالممارسات الدينية الوافدة والمعتقدات الوثنية القديمة التى كانت سائدة فى الإقليم، ومن ثم فقدت التعاليم الإسلامية نقاءها وأضحت مشوبة بالطابو والفيتشية إلى جانب الخرافات والخزعبلات المثيرة، وليس من شك فى أن عودة الإقليم إلى وطنه الأم واندماجه فى أقاليم السلطنة قد يكون عاملا هاما فى تنقية التعاليم الإسلامية من الشوائب الكثيرة التى علقت بها.

ويعتمد سكان ظفار فى حياتهم المعيشية على الرعى والزراعة والصيد إلى جانب اشتغالهم بالتجارة والأسفار، إذ إنهم يتشابهون مع أهالى حضرموت فى حبهم للهجرة والترحال الذى يمثل جانبا كبيرا من تراثهم سواء للبحث عن العمل أم لتجميع الثروة[1].

١- Kelly, John, Arabia, The Gulf and the West, A Critical View of the Arabs and their Oil Policy, London 1988, P. 133.

ولعل مما يلفت الانتباه أن طبيعة الإقليم وتنوعه بين السهل والجبل قد أثر إلى حد كبير فى تكوينه الديموجرافى، فسكان ظفار ينتمون إلى تكتلين قبليين كبيرين هما حلف القرئ، وتعيش قبائل هذا الحلف فى المناطق الجبلية ويمتهن معظمهم حرفة الرعى ، أما التكتل القبلى الآخر فهو حلف الكثيرى وتعيش قبائل هذا الحلف فى السهول الساحلية ويمتهنون الزراعة وصيد الأسماك.

وإلى جانب هذين التكتلين الرئيسيين - القرئ والكثيرى - توجد العديد من القبائل الأخرى التى يبرز من بينها المهرة والعوامر التى تقطن السلاسل الجبلية بما فيها الهضبة الغربية التى تنتهى إليها تلك السلاسل. وتصل القبائل الرئيسية فى ظفار إلى ست قبائل، فبالإضافة إلى القرئ والكثيرى هناك قبائل المهرة والشحرة إلى جانب الحراسيس والبطاحرة[1].

وعلى الرغم من أن السمة الغالبة على المجتمع الظفارى هى السمة القبلية إلا أن الإقليم تأثر إلى حد كبير بالمؤثرات التى نقلها الظفاريون من جراء أسفارهم أو تلك المؤثرات التى وفدت إليهم من الأقاليم المجاورة. ومما يلاحظ بصدد ذلك أن المجتمع يقوم على نظام الطبقات Casts الذى نقله الظفاريون من الهند التى كانوا يسافرون إليها بغرض التجارة أو للعمل كجنود لدى بعض راجات الهند أو أمرائهم[2]. ومع سيادة هذا النظام الطبقى فإن المجتمع الظفارى مع ذلك يمكن تحديده طبقا للأصول القبلية حيث تحتل القبائل العريقة المرتبة الأولى فى السلم الاجتماعى، بينما تحتل الأقليات التى ليس لها امتداد أو أصول قبلية المرتبة التالية، ويطلق عليهم الضعف أو الضعاف، وأكثرهم من سكان الساحل، ثم يأتى بعد ذلك أصحاب الحرف والمهن المختلفة أو أولئك الذين يعملون فى البحر أو البحارة كما يطلق عليهم، بينما يحتل العبيد الذين وفدوا أصلا من شرق إفريقيا المرتبة الأخيرة فى درجات هذا السلم الاجتماعى.

١- رياض نجيب الريس: ظفار، قصة الصراع السياسى والعسكرى فى الخليج العربى ١٩٧٠ - ١٩٧٦ - لندن (بدون تاريخ) ص ٢٨.

٢- Kelly, J.B., op. cit., P. 133

وهناك من الباحثين من يعتمد على تقسيم اجتماعى آخر يحتل فيه السادة الهاشميون قمة الهرم الاجتماعى، وهم بذلك يشكلون طبقة أرستقراطية تلقى احتراما كبيرا من السكان. ووجود هذ الطبقة يعد امتدادا لطبقة السادة أو الأشراف الذين يقطنون إقليم حضرموت المجاور لظفار [1].

ويلى طبقة السادة قبائل القرئ والكثيرى والمهرة ثم تأتى بعد ذلك القبائل الأخرى الأقل نفوذا أو الأدنى أصولا أو تلك التى فقدت مكانتها الاجتماعية نتيجة خضوعها لقبائل أخرى أقوى منها وبالتالى يطلق عليها القبائل المستضعفة ومن بينهم الشحرة والبطاحرة، أما العبيد فإنهم يأتون دائما فى أسفل السلم الاجتماعى [2].

وبصدد حديثنا عن الأوضاع القبلية والاجتماعية فى إقليم ظفار تجدر الإشارة إلى ما تلعبه المرأة الظفارية من دور هام فى مختلف جوانب الحياة المعيشية، ومما يذكر أن الحركات اليسارية بما أتت به من أيديولوجيات وما نادت به من أفكار تقدمية ودعوتها إلى التخلى عن التقاليد المتوارثة ساعدت على خروج المرأة الظفارية إلى معترك الحياة. وقد لاحظ كثير من المراقبين أنها كانت تقاتل جنبا إلى جنب مع الرجل وذلك عند اندلاع الحركات الثورية والعسكرية فى الإقليم [3].

استخلاصا مما عرضنا له يمكن القول أن الظروف الطبيعية والقبلية ساعدت على تعميق النزعات الانفصالية فى إقليم ظفار الذى أصبح أقرب ما يكون إلى مقاطعة خاصة لسلاطين عمان لا علاقة لحكومة مسقط به. ومنذ أن وصل السيد سعيد بن تيمور إلى حكم السلطنة فى عام ١٩٣٢ اتخذ من مدينة صلالة المدينة الرئيسية فى الإقليم منتجعا صيفيا له ثم لم يلبث أن قرر الإقامة الدائمة بها حين اشتدت ثورة الجبل الأخضر فى عام ١٩٥٨، ومنذ ذلك التاريخ لم يطأ العاصمة مسقط طيلة السنوات المتبقية من حكمه.

١- Ibid.

٢- رياض نجيب الريس: مرجع سبق ذكره ص ٨.

٣- هاليداى (فرد): النفط والتحرر الوطنى فى الخليج العربى وإيران - مترجم - الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٥، ص ١٥٤.

غير أن وجود السلطان فى عاصمة الإقليم لم يقف حائلا دون اندلاع الحركات الثورية التى اعتمدت فى الدرجة الأولى على عزلة الإقليم فضلا عن وعورته الجبلية وتميز سكانه بصفات خاصة عن سكان الساحل. وإن كان السؤال الذى يثور فى هذا المقام هو : كيف يترتب على تلك العزلة والتخلف ظهور حركات عقائدية فى الإقليم ؟.

وللإجابة على ذلك السؤال يمكن أن نؤكد بأن الصدفة وحدها هى التى جمعت بين نزعة السكان الانفصالية، وتمردهم الدائم على السلطة المركزية وبين أيديولوجية الحركة المنظمة للثورة، حيث وجد قادة هذه الحركة من العناصر القومية واليسارية فى هذا الإقليم المنعزل مجالا خصبا للعمل الثورى والعسكرى، غير أنه من المؤكد - خلافا للدعاية التى قام بها منظموا هذه الحركة - أنهم لم يستطيعوا رغم ما وصلت إليه الحركة من عنف أن يجمعوا حولهم السكان تحت شعار المبادئ والشعارات العقائدية اليسارية التى كانوا يدعون إليها والتى كان يصعب بطبيعة الحال فهمها على الأهالى، فضلا عن أن طابع الجبهة الشعبية الماركسى كان لايتسق مع أسلوب القبائل المحافظة التى تقطن إقليم ظفار، وخاصة إذا كان برنامج الجبهة يقوم على تغيير العلاقات الاجتماعية وتحرير المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل[1]. وفى اعتقادنا أن هذا التفاوت بين قاعدة المجتمع الظفارى وبين محركى الثورة هو الذى حقق للسلطان قابوس النجاح فى قمعه لتلك الحركة التى كانت لا تتناسب مع طبيعة الإقليم المحافظة.

وحقيقة الأمر أن قيادة الحركة التى تأثرت بالتيارات البعثية والناصرية والماركسية التى اجتاحت منطقة الخليج خلال حقبة الستينيات، وجدت فى إقليم ظفار تربة خصبة لنشر تلك التيارات الراديكالية التى استغلت التخلف وتردى الأوضاع السياسية والاقتصادية واتجاه سكان ظفار للتخلص من وطأة حكم السلطان سعيد بن تيمور الذى كان يعاملهم كأرقاء يعيشون فى مقاطعته التى احتكر مواردها لنفسه وفرض الإتاوات على السكان الذين فر الكثيرون منهم ليلتمسوا الخلاص والعيش فى الأقطار المجاورة، ومن ثم أصبح إقليم ظفار هو الإقليم الملائم لقيام

---

١ - انظر بصدد ذلك برنامج الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى الذى أعلن فى عام ١٩٧١.

الحركات المعارضة ضد السلطان الذى لم يبد أية عناية به حيث انهارت اقتصادياته ولم يسمح فى السنوات الأخيرة من حكمه إلا بفتح مدرسة ابتدائية واحدة للبنين هى المدرسة السعيدية فى صلالة وكان تلاميذها ينتقون بعناية وحذر شديدين من قبل السلطان نفسه مما اضطر كثير من الأفراد الموسرين إلى إرسال أبنائهم للتعليم فى الخارج، وكان ذلك يتم بتحايل يبدو غير مشروع على النظام الصارم الذى فرضه السلطان سعيد بن تيمور على السكان[1].

وعلى الرغم من أن الحركة لم تبلغ عنفوانها إلا فى السنوات الأولى من حقبة السبعينيات إلا أنه يمكن تأريخ إرهاصاتها الأولى بتلك الرصاصة التى أطلقها مسلم بن نفل من قبيلة الكثيرى، والذى كان يعمل ميكانيكيا لدى السلطان، عندما اعترض مع نفر من أتباعه سبيل بضع سيارات تابعة لشركة ميكوم الأمريكية التى كانت تقوم بالتنقيب عن النفط فى ظفار فى ربيع عام ١٩٦٣. وعلى أثر إطلاق سراحه توجه إلى المملكة العربية السعودية وهناك اتصل بالإمام غالب بن على الذى كان يتخذ من مدينة الدمام مقرا لحكومته التى أقامها فى المنفى على أثر قمع حركة الإمامة الإباضية فى عمان الداخلية، كما تمكن من الحصول على دعم من المملكة العربية السعودية التى وجدت الفرصة متاحة لتجديد صراعها مع السلطنة حول واحات البوريمى، كما وجد تأييدا من النظام البعثى فى العراق الذى كان يؤيد الحركات المعارضة للسلطنة مثله فى ذلك مثل المملكة العربية السعودية سواء كانت تلك الحركات ذات اتجاهات يمينية كالإمامة الإباضية أم اتجاهات متطرفة، وإن كان تأييد العراق والسعودية لتلك الحركات لأسباب متناقضة تماما.

ولم يلبث عام ١٩٦٥ أن شهد إعلان قيام الجبهة الشعبية لتحرير ظفار حين نجح النظام العراقى فى تدريب مجموعة من الشباب الظفارى الذين كانوا ينتمون إلى بعض التنظيمات القائمة آنذاك، ومن أبرزها عصبة الجنود الظفاريين، وكانوا يشكلون فرعا من الحركة القومية التى خدم أفرادها فى القوات الدفاعية لبعض إمارات الخليج بما فى ذلك سلطنة عمان، إلى جانب بعض الشباب الذين أرسلوا

---

١ - Clement, F.A., Oman, The Reborn Land, Longman - London, New York 1980, P. 91.

إلى الكويت والقاهرة ودمشق وبغداد، ومن الجمعية الخيرية الظفارية التى كانت تمهد الطريق للثورة تحت غطاء تقديم المساعدات الاجتماعية والإنسانية لسكان الإقليم.

واستطاعت الجبهة الشعبية لتحرير ظفار تقوية شأنها بفضل انضمام مجموعات قبلية إليها، ولم يكن ذلك الانضمام لأسباب أيديولوجية بقدر ما كان تعبيرا عن مصالح خاصة. ولعل ما يؤكد لنا ذلك أن أبرز المجموعات القبلية التى انضمت إلى الجبهة كانت قبيلة الكثيرى، أقوى القبائل نفوذا فى ظفار، التى أعلنت استياءها وتمردها على السلطان سعيد بن تيمور الذى منح الشركات الأمريكية امتيازات للتنقيب عن النفط فى المناطق التى تقطنها، وكان يحدوها الأمل بأن اكتشاف النفط سيكون لصالحها وليس لصالح السلطنة عموما.

وإزاء استناد جبهة ظفار على التأييدين الداخلى والخارجى دعا زعماؤها إلى عقد مؤتمر شعبى انتهت جلساته فى ٩ يونية ١٩٦٥ بإعلان قيام الثورة الظفارية[١]، التى حددت أهدافها بتحرير إقليم ظفار من الحكم المستبد للسلطان سعيد بن تيمور إلى جانب تحرير الإقليم من البطالة والفقر والجهل والمرض[٢]، ودعت إلى إقامة حكم وطنى ديمقراطى انتماؤه القومى عربى ودينه الإسلام.

وقد بدأت الثورة الظفارية منذ ذلك التاريخ - التاسع من يونية ١٩٦٥ - تقوم بالعديد من العمليات الفدائية ضد منشآت شركة النفط الأمريكية العاملة فى ظفار، وكان من الممكن احتواء تلك العمليات لولا أن تفجر الموقف فى ٢٨ أبريل ١٩٦٦ حين وقعت محاولة الاغتيال التى تعرض لها السلطان سعيد بن تيمور حين كان يستعرض حرسه الخاص الذى كان يوجد به بعض الظفاريين المنتمين للجبهة[٣]. وعلى أثر وقوع ذلك الحادث احتجب السلطان عن الظهور الأمر الذى جعل العمانيين يعتقدون أنه قتل وأن السلطات البريطانية هى التى أصبحت تدير شئون السلطنة[٤].

١- Kelly, J.B., op. cit., P. 134.

٢- Townsend, John, Oman, The Making of Modern State, Croom-Helm, London-1984 P. 97.

٣- Clements, F.A., op. cit., P. 91.

٤- رياض نجيب الريس : مرجع سبق ذكره ص ٧٣.

غير أن هذا الحادث كانت له ردود فعل سيئة حين أخذ السلطان يشدد قبضته على الإقليم ويعمل على قمع الحركات المعارضة ووصل به الأمر إلى التدخل فى حياة الناس حيث أصدر أوامر صارمة بمنع السفر إلى الخارج، ولم يكن أمام الكثيرين سوى الفرار إلى الجبال أو تأييد الحركات المناوئة التى تصدت لزعامتها الجبهة الظفارية.

ومع أن الحركة الظفارية أخذت تكتسب العديد من الشعارات القومية وأخذ الكثيرون ينظرون إليها كما لو كانت جزءاً من الحركة العربية إضافة إلى تبنيها للأفكار الاشتراكية ضد الرأسمالية والرجعية والإمبريالية والصهيونية، إلا أن تلك الشعارات جميعها لم تكن تتمشى مع طبيعة المجتمع الظفارى المحافظ والمنغلق على نفسه، وبمعنى آخر أن المناداة بتلك الشعارات لم تكن تتعدى القادة المنظمين لتلك الحركة؛ بينما لم يكن لها صدى يذكر على المنتمين للجبهة من رجال القبائل حيث كانت دوافعهم تختلف تماما عما كانت تنادى به الجبهة من مبادئ أو شعارات.

وعلى الرغم من ذلك القصور فإن تطور الأحداث السياسية التى شهدتها منطقة الخليج العربى فى نهاية حقبة الستينيات كان لها أثر واضح فى اكتساب الحركة الظفارية طابعا شموليا ارتبط بالمفاهيم الماركسية، مع أن الحركة فى بداية ظهورها كانت تمثل اتجاهات معتدلة إن لم تكن محافظة، ويعزى ذلك التحول فى تقديرنا إلى النكسات التى أخذت تتعرض لها الحركات القومية على أثر تراجع المد العربى الثورى إثر هزيمة يونية ١٩٦٧ وانسحاب القوات المصرية من اليمن الشمالية. غير أن التطورات التى حدثت فى جمهورية اليمن الديمقراطية نتيجة تسلم الجناح المتطرف من الجبهة القومية السلطة إثر الانسحاب البريطانى من جنوب الجزيرة العربية فى عام ١٩٦٧ كان يعد عاملا هاما فى دفع الحركة الظفارية واكسابها طابعا يساريا[١]، وخاصة حين بدأت اليمن الجنوبية تزود قادة الحركة

١- Townsend, John, op. cit., P. 99

بالأسلحة والذخائر عن طريق بلاد المهرة وحضرموت المجاورة للإقليم. وكانت حكومة اليمن الجنوبية الديمقراطية تهدف من وراء تلك المساعدة إلى تصدير الثورة إلى إمارات الخليج العربى، وبذلك أصبحت جمهورية اليمن الجنوبية هى السند الأول للثورة الظفارية التى وفرت لعناصرها والمنتمين إليها قواعد التدريب العسكرى والأيديولوجى إلى جانب المساعدات الطبية والاجتماعية، فضلا عن القنوات الدبلوماسية والإعلامية التى أتاحتها للجبهة حين خصصت لها محطة إذاعة كانت تبث إرسالها يوميا من مدينة المكلا، كما كانت سفارة جمهورية اليمن الديمقراطية فى الكويت صلة الوصل بين الجبهة الظفارية من ناحية وبين الكوادر المنتمية إليها فى منطقة الخليج العربى من ناحية أخرى.

والجدير بالذكر أن الثورة الظفارية استمرت لأكثر من عشر سنوات وعلى وجه التحديد من عام ١٩٦٥، حين أعلن عن قيام الجبهة الشعبية، حتى قمع الحركة فى عام ١٩٧٦، وبذلك عدت من الثورات الطويلة فى تاريخنا العربى الحديث، إلا أنه كان من سوء طالعها أنها واكبت انحسار المد القومى العربى منذ نهاية حقبة الستينيات، ولذلك كان لابد للجبهة إزاء تلك الظروف أن تتحول إلى اتجاهات أكثر تطرفا، وقد ظهرت تلك الاتجاهات واضحة عند انعقاد المؤتمر الثانى الذى عقدته الجبهة فى وادى حمرين الذى يقع فى وسط إقليم ظفار فى سبتمبر ١٩٦٨ حيث تبنت برنامجا ماركسيا لينينيا[١].

ظهر ذلك واضحا فى القرارات التى صدرت عن المؤتمر والتى كانت تحمل أفكارا راديكالية من بينها الوقوف ضد الإمبريالية والرأسمالية والدعوة إلى تغيير الأنمطة العشائرية والإقطاعية.

١- Kelly, J. B. op. cit., P. 135

ولعل أهم ما قرره المؤتمر عدم اقتصار الثورة على ظفار وإنما امتدادها إلى رحابة الخليج، ومن ثم عمدت الجبهة إلى تغيير اسمها من الجبهة الشعبية لتحرير ظفار إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى المحتل[1]. وقد أسهم فى تشكيل الجبهة الجديدة جورج حبش زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[2]. كما عملت على توثيق صلاتها مع الحركات الثورية الأخرى فى العالم الثالث. وإن كانت هناك ظروف صعبة حدت من انطلاقها حيث اندلعت من أكثر المناطق العربية فقرا وتخلفا، ومن إقليم تحكمت فيه علاقات قبلية متنافرة فضلا عن أنها تزامنت مع تراجع الحركات الثورية فى الوطن العربى وفى كثير من الدول الأسيوية والإفريقية[3].

وبرغم ذلك القصور استطاعت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى المحتل أن تحقق بعض المكاسب العسكرية إذ لم يمض عام ١٩٦٩ حتى استطاعت السيطرة على معظم إقليم ظفار بما فى ذلك مدينة تومريت التى هى بمثابة مفتاح الطريق إلى صلالة، وكادت العاصمة صلالة تصبح وحدها تحت سيطرة السلطان، واضطرت شركات النفط العاملة فى ظفار إلى وقف أعمالها إزاء عدم الاستقرار الذى بدا واضحا فى الإقليم.

ومع أن العمليات العسكرية التى قامت بها الجبهة قد تركزت فى غالبيتها على ظفار إلا أنها لم تلبث أن امتدت إلى الأقاليم الشمالية من عمان، وكان ذلك بفضل المساعدات التى قدمت إليها نتيجة إعادة تنظيمها حيث دخلتها بعض الكوادر العربية إلى جانب الظفاريين، كما ضمت إليها أعدادا وفيرة من الزنوج الإفريقيين الذين كانوا بمثابة وقود لعملياتها.

وقد اعتمدت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج فى الدرجة الأولى على المساعدات التى كانت تتلقاها من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كما

١- رياض نجيب الريس: مرجع سبق ذكره ص ٨٠.

٢- Ramazani, R. K., The Persian Gulf and the Strait of Hormuz, Rijin and Noordhoff, P. 123.

٣- Clements. F.A., op. cit., P. 92.

اعتمدت أيضا على المساعدات التى كان يقدمها الاتحاد السوفيتى والتى كانت تصل إلى ظفار عن طريق العراق أو جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . وقد جاءت مساندة السوفيت للجبهة فى الوقت الذى تخلت فيه الصين الشعبية عن تأييدها بداية من عام ١٩٧٣ ، وكانت المساعدات الصينية قد وصلت إلى ذروتها قبل ذلك العام، إذ اعتمدت الجبهة على الخبراء الصينيين الذين وصلوا إلى حضرموت لتدريب ثوار الجبهة على حرب العصابات، كما أوفدت الجبهة بعض قياداتها لتلقى النظريات الشيوعية فى بكين.

ومن الواضح أن التحول الذى طرأ على موقف الصين الشعبية يرجع إلى انضمامها للمجتمع الدولى وتفضيلها شرعية الأنظمة السياسية على الشرعية الثورية وحرصها على إقامة علاقات اقتصادية وتجارية وثيقة مع إيران، فى الوقت الذى تأزمت فيه العلاقات بين الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى وبين النظام الإيرانى الذى بدأ يعد نفسه للهيمنة السياسية والعسكرية على الخليج فى أعقاب الانسحاب البريطانى. ومع أن الجبهة حاولت إرسال وفد من قبلها إلى بكين لإجراء حوار مع القيادات الصينية إلا أن السفارة الصينية فى عدن رفضت البحث فى أسباب تلك الزيارة[١].

وعلى الرغم من تخلى الصين الشعبية عن مساندة الجبهة إلا أنها لم تعدم الحصول على دعم من بعض الأنظمة اليسارية الأخرى وخاصة كوبا التى أوفدت بعثتين إلى المركز الرئيسى للجبهة فى منطقة الحوف الواقعة على التخوم اليمنية العمانية فى عام ١٩٧٣ ، كذلك أرسلت ألمانيا الشرقية بعثتين ووحدات للتدريب إضافة إلى مساعدات كبيرة من الأسلحة والذخائر ، كما وجدت الجبهة دعما من كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية وتشيكوسلوفكيا والجزائر والعراق وجمهورية تانزانيا التى سمحت للجبهة بإقامة مكتب لها فى مدينة دار السلام فى الوقت الذى تم فيه إغلاق مكتبها فى القاهرة. ومما يذكر أنه رغم موقف الكويت المعتدل من الناحية

١- رياض نجيب الريس: مرجع سبق ذكره ص ص ٩٤ - ٩٦

الرسمية إلا أن الجبهة اعتمدت على الدعم المعنوى الذى تلقته من القطاعات غير الرسمية وخاصة من الصحافة الكويتية ذات الطابع التقدمى، وهناك من يؤكد أن ما يقرب من ثلث الإمدادات التموينية والمساعدات الإنسانية كانت تأتى إلى ثوار الجبهة عن طريق الكويت[1]. وعلى الرغم من الانتقادات التى كانت توجهها الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى لجناح الخطيب فى حركة القوميين العرب لانتهاجه سياسة يمينية فقد ظلت المجلة الأسبوعية لحركة القوميين العرب فى الكويت وهى مجلة الطليعة تلعب دورا إعلاميا متضامنا مع الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى[2].

لم يقتصر نشاط الجبهة على حرب العصابات أو العمليات العسكرية غير النظامية، وإنما أخذت تتجه بالإضافة إلى ذلك إلى نشر الأيديولوجية الماركسية، ويقرر كثير من المراقبين والصحفيين الذين زاروا ظفار أن كثيرا من الناشئة انتزعوا من أسرهم فى سن مبكرة لا تتعدى الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة لكى يتلقوا المبادئ الماركسية ويتدربوا على حرب العصابات[3].

وعلى الرغم من أن الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى كثفت جهودها فى التثقيف السياسى والعقائدى إلا أنها واجهت صعوبات بالغة، إذ كيف يتأتى لها مهما بذلت من جهود تطعيم مجتمع قبلى رعوى محافظ يتشكل أساسا من الرعاة والمزارعين والصيادين والعبيد بالماركسية عقيدة البرولتياريا الصناعية، أو الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، أو المادية الفرنسية، أو الاقتصاد السياسى البريطانى، وبالتالى كيف يمكن تدمير الأنظمة القبلية التقليدية وإقامة مجتمع يقوم على تلك المبادئ الأيديولوجية الوافدة؟.

كان واضحا إذن رغم الجهود التى بذلتها الجبهة فى التثقيف السياسى أن المبادئ الراديكالية اقتصرت فقط على الكوادر والقيادات المنظمة للحركة، بينما ظل

١- السياسة ـ الكويت ٣١/ ٧/ ١٩٧١

٢- هاليداى (فرد): النفط والتحرر الوطنى فى الخليج العربى وإيران، بيروت ١٩٧٥، ص ٨٧.

٣- Clements, F.A., op., cit., p. 92.

المجتمع الظفارى أبعد ما يكون عن الإيمان أو على الأقل بتفهم تلك العقائد الوافدة، ومع ذلك فقد استمرت الجبهة الشعبية توالى جهودها فى محاولة نشر تلك الأفكار حيث بادرت بإنشاء معسكر تثقيفى فى الحوف وتم افتتاح هذا المعسكر فى عام ١٩٦٩، وعهد بإدارته إلى أحد الكوادر الماركسية وهو عبد العزيز القاضى المكنى بأبى قصيدة.

وقد احتوى البرنامج التثقيفى للجبهة على قراءات معمقة من البيانات التى كانت تصدرها إلى جانب المانيفستو الشيوعى ومختارات من كتابات لينين والكتاب الأحمر لماوتسى تونج والمادية الجدلية والحتمية التاريخية لكارل ماركس، فضلا عن المتوافر من الترجمات العربية لكتابات جيفارا وهوشى منه وفيدل كاسترو وكيم إيل سونج وستالين وبيانات الجبهة الوطنية للتحرير فى فيتنام الجنوبية والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، وبعض المقالات اليسارية التى كانت تنشر فى مجلة الحرية اللبنانية.

ولعلنا نجد توضيحا لتلك الجهود التى بذلتها الجبهة فى التنشئة السياسية للشباب الظفارى فيما كتبه صحفى أيرلندى ماركسى هو فرد هاليداى Halliday الذى قام بزيارة للمناطق التى كانت تسيطر عليها الجبهة فى غرب ظفار وذلك خلال زيارته لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فى يناير ١٩٧٠، كما قام بزيارة أخرى لظفار فى أبريل ١٩٧٣، وكان من نتيجة هاتين الزيارتين أن وضع كتابا هاما اختار له عنوانا مثيرا وهو «الجزيرة العربية دون سلاطين»[١]، قدم فيه وصفا للمجتمع والسياسة فى شبه الجزيرة العربية بمنظور تحليلى ماركسى لينينى.

وقد أشاد فى كتابه هذا بالحركة الثورية القائمة فى إقليم ظفار وذكر أنه استرعى اهتمامه خلال زيارته لغرب ظفار انتشار معسكرات التدريب فى منطقة الحوف، وعبر عن سعادته باعتباره ماركسيا عن كل ما شاهده حيث وجد هناك شبابا يعتنقون مبادئ لينين وماوتسى تونج ويقرءون مؤلفات اشتراكية ويناقشون الثورة فى مجال النظرية والتطبيق[٢].

١- Halliday, Fred, Arabia without Sultans, A Political Survey of Instability in the Arab World, New York 1977.

٢- Kelly, J.B. op. cit., pp. 139 - 140



وكان مما ضاعف من سعادته وانطباعه العميق أنه التقى بأطفال صغار مجندين فى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج. وفى مدرسة لينين التى زارها فى الحوف لم يكن التلاميذ على حد قوله يتلقون تعليما تقليديا، وإنما كانوا يتلقون مبادئ وتعليمات سياسية عقائدية إضافة إلى التدريبات العسكرية.

كما سجل لنا هاليداى فى زيارته الثانية التى قام بها فى أبريل ١٩٧٣ افتتاح مدرسة جديدة فى الحوف أطلق عليها مدرسة ٩ يونية حيث برز هذا التاريخ باعتباره بداية لتكوين الجبهة وإعلان الحركة الثورية فى عام ١٩٦٥. وقرر هاليداى أن عدد التلاميذ الذين كانوا مسجلين فى تلك المدرسة وصل إلى ٨٥٠ تلميذا تشكل الفتيات ربع ذلك العدد، كذلك تحدث عن معسكر الجبهة فى الحوف، والذى كان مخصصا لتدريب الفتيان والفتيات من المتطوعين على العمليات العسكرية.

وقد يكون من المناسب فى هذا المقام مقارنة ما كتبه هاليداى بنظرة أخرى مخالفة سجلها ضابط بريطانى محافظ وهو السير راندولف فينى[١] Fiennes، الذى كان يعمل فى القوات الجوية لسلطنة عمان وشارك فى العديد من العمليات العسكرية التي وجهتها السلطنة ضد معاقل الثوار، والذى اختلفت كتاباته وتناقضت تماما مع ما سجله هاليداى حيث أكد أن المبادئ الأيديولوجية لم تعد كونها قشرة سطحية لمجتمع قبلى محافظ أبعد ما يكون عن الإيمان بها.

تجدر الإشارة الى أن التحول الذى طرأ على الحركة من كونها حركة خاصة بإقليم ظفار إلى حركة ثورية عامة شملت عمان والخليج العربى فرض على قياداتها التصدى للأحداث السياسية التى كانت تدور فى الساحة الخليجية، وبالتالى مواجهة الإجراءات التى كانت تخططها بريطانيا بالتنسيق مع الولايات

---

١ - Fiennes, Randulph, Where Soldiers Fear To Tread, London 1975

المتحدة الأمريكية لمستقبل المنطقة، ويبدو ذلك واضحا من البيانات التى عكفت اللجنة على إصدارها والتى نددت فيها بالأطماع الأمريكية الإمبريالية التى ستعمل على الحلول بدلا من بريطانيا، واعتمادها على إيران فى الهيمنة السياسية والعسكرية على الخليج[1].

ولم تلبث أن بلورت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى أهدافها فيما أسمته ببرنامج العمل الوطنى الديمقراطى الذى أعلنته فى الثامن من ديسمبر ١٩٧١ وذلك فى ختام المؤتمر الثالث الذى عقدته، وشمل هذا البرناج مجال عمل الجبهة فى مختلف الأصعدة الخليجية والعربية والدولية، فعلى الصعيد المحلى أو الخليجى ارتكز البرنامج على أهمية تحقيق وحدة المنطقة السياسية وبناء ديمقراطية شعبية والقضاء على أوضاع التخلف. أما على الصعيد العربى فقد ركز البرنامج على تعزيز حركات الكفاح المسلح بين الأنظمة الثورية وخاصةً الثورة فى اليمن الديمقراطية الشعبية والثورة الفلسطينية، ويمتد هذا الكفاح إلى الصعيد العالمى باعتبار الثورة القائمة فى عمان والخليج العربى جزءا لا يتجزأ من الحركات الثورية العالمية[2].

وقد استطاعت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى خلال السنوات الأولى من بداية حقبة السبعينيات توسيع نطاق عملياتها العسكرية بحيث لم تقتصر على إقليم ظفار وإنما امتدت إلى الأقاليم العمانية الأخرى حيث نجحت فى شن هجمات متواصلة على المدن العمانية الداخلية. وعلى الرغم من نجاح السلطنة فى مواجهة تلك الهجمات إلا أن امتداد الثورة إلى الأقاليم العمانية كان يشكل خطرا محدقا بالسلطنة، وكانت فى الوقت نفسه مبررا للحركة الانقلابية التى قام بها السلطان قابوس بن سعيد والتى أدت إلى خلع أبيه السلطان سعيد بن تيمور عن حكم السلطنة فى ٢٣ يولية ١٩٧٠[3].

١- هاليداى (فرد): النفط والتحرر الوطنى فى الخليج العربى وإيران ص ١٥٤، انظر البيان الصادر عن الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى المحتل - فبراير ١٩٧٠.

٢- انظر برنامج العمل الوطنى الديمقراطى الذى تبنته الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج فى مؤتمرها الثالث الذى عقد فى ٨ ديسمبر ١٩٧٠ - المرجع السابق، ص ١٥٤.

٣- Clements, F.A., op. cit., p. 93

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أنه حتى نهاية عهد السـيد سعيد بن تيمور كانت قوة السـلطنة رغم الإمدادات البـريطانية فى وضع دفـاعى أكثـر من كونه وضـعاً هجوميا إذ لم يكن السلطان يسيطر على أكثر من مدينة صلالة التى أحاطها بأسوار من الأسلاك الشائـكة، كما كانت القوات البـريطانية التابعة للسلاح الجوى الملكى تقوم بحماية مطارها.

ومما لا شك فيه أيضا أن توالى العمليات العسكرية سواء من قبل السلطنة أم الثوار قد أحدثت أضرارا بـالغة باقتصاديات ظفار، ورغم تغير الأوضـاع السياسية فى السلطنة بظهـور شخصيـة جديدة هى شخـصية قابوس بـن سعيد فـقد ظلت العمليات العسكرية التى يقوم بها الثوار مسـتمرة مع أن السلطان قابوس كان يعتبر عنصرا من عناصر المعـارضة ضد العهد السـابق أو على الأقل ضد الأسلوب الذى كان يتبعه أبوه فى الحكم.

وعلى الرغم من أن خبرة السلطان قابوس وتعليـمه العسكرى فى كلية ساند هيرست كانا يؤهلانه للتصدى للمواجهة العسكرية ضد الثوار إلا أنه اختط برنامجا لقمع الحركـة كان يجمع بين الوسائل السـياسية المرنة وبين الوسـائل العسكرية فى الوقت نفسه[1].

ويمكن توضيح هذا البرنامج فى العناصر الرئيسية التالية:

أولا: إصدار عفـو عام عن جميع رعايا السلطنة الذين كـانوا يعارضون أباه السلطان سعيد بن تيمور.

ثانيا: العمل على عزل جمـهورية اليمن الديمقراطية الشعـبية والحيلولة دون وصول الدعم المادى والعينى الذى كانت تقدمه للثوار.

ثالثا: إنهاء الوضع الانعزالى لإقليم ظفـار ودمجه فى كيان السلطنة باعـتباره يشكل الولاية الجنوبية.

---

(1) Townsend, John, op. cit., P. 95

رابعا: وضع خطة شاملة للتنمية بهدف إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى السلطنة عموما وفى ظفار على وجه خاص.

خامسا: المواجهة العسكرية الصارمة للذين يستمرون قائمين بالثورة ولم يستجيبوا للعفو العام الذى أعلنه السلطان.

ومع أن برنامج السلطان قابوس، كما هو واضح مما أوردناه، كان يجمع بين المرونة والشدة فضلا عن تحقيق التنمية والإصلاح إلا أنه لقى انتقادا شديدا من قبل العناصر اليسارية التى هاجمت هذا البرنامج كما هاجمت أيضا حركته الانقلابية التى وصل بها إلى السلطة واعتبرتها بمثابة استقرار للقوى المضادة للثورة عن طريق التغيرات أو الانقلابات السياسية المصممة أساسا بهدف توسيع القاعدة الاجتماعية للأنظمة القائمة، وأن البرنامج الذى وضعه السلطان قابوس يعد جزءا من مخطط إمبريالى يهدف إلى القضاء على الثورات التحررية القائمة وذلك بتشجيع منطق الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى بدلا من منطق الثورة الذى ينبغى أن تكون له الفاعلية فى مجتمع وصلت فيه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى أقصى حالة من التردى، ومهما يكن هناك من انتقادات فإن الأمر الذى لا شك فيه أن تلك الإستراتيجية التى وضعها السلطان قابوس بذكاء كان لها أثر كبير فى انهيار حركة المعارضة.

بدأ السلطان قابوس خطته السلمية فى أول سبتمبر ١٩٧٠ بإعلانه العفو العام ووعده أى ظفارى مرتبط أو على الأحرى متورط فى حركة التمرد بمعاملة حسنة وأكثر من ذلك من إعطائه منحة مالية تزداد قيمتها فيما لو سلم سلاحه، وبعد مرور ما يقرب من عامين كان يعاد تسليحه حينما يثبت ولاءه للسلطنة، ومن ثم يصبح عضوا فى الميليشيا القبلية التى عهد إليها بحفظ الأمن والسلام، وذلك حينما يعود إلى المنطقة التى وفد منها أساسا.

وبالإضافة إلى ذلك أعلن السلطان قابوس فتح مدينة صلالة وإلغاء قيود السفر من ظفار إلى خارجها ووعد المتمردين بتحقيق مطالبهم الرئيسية وفق برنامج إصلاحى اجتماعى.

---

١ - هاليداى (فرد): مرجع سبق ذكره ص ١٣٦

كـان لتلك الإجراءات التى اتـخذها السلطان قـابوس صـداها الواسع على الظفاريين، ولعل أكبر الآثار التى نجمت عنها أنهـا أعطت منفذا لمعارضى الماركسية من رجال القبـائل المحافظين المنتمين إلى الجبـهة. وكانت معـارضة الخط الماركسى واضحـة فى كثير من المؤتمرات الشـعبيـة التى عقـدت قبـل توليـة السلطان قابوس مـقاليـد الحكم فى السلطنة، ورغم ذلك فلم يكن أمـام الظفاريين من خـيار إمـا الإذعـان للقـرارات الماركـسية أو الخـروج إلى حكـم السلطـان سعـيد بن تيـمور المنغلق، ومن ثم فحين أصـدر السلطـان قابـوس العفـو العام فإنه كان بذلك يعطى الضوء الأخضر لمعارضى الاتجـاهات الماركسية حتى أن الجبهة نفـسها أخذت تواجه انشقـاقـا خطيرا بين جناحيهـا الماركسى والمحافظ الأمـر الذى يمكن تبينه من المؤتمر الذى دعت إليه الجبهة فى درمات فى ١٥ سبتمبر ١٩٧٠، والذى كشف عن عمق الخلاف بـين الفريقين ووضح فـيه غلبـة الاتجاه المحـافظ، حيث تم الاتفـاق على التـوقف عن كل نشاط ماركـسى واحترام التعـاليم الإسلامية، وتشكيل لجان تحقيق مع المرشدين العقائديين المتطرفين.

وعـنـدمـا تبين للـجنـاح المحـافظ أن ذلك الاتفـاق لم يـأخـذ طـريقـه إلى التنفـيـذ أخـذ الكثيـرون ينفضـون عن الجـبهـة ويسلـمون أنفسـهـم لقـوات السلطنة فى الـــوقت الذى واجهت فـيـه القيـادات الماركـسـيـة ذلك الخـروج بإصـدار قـرارات تتضمـن إعـــدام كل من يستجيب للعفــو العــام، وتم بالفعل تنفيذ أحكام الإعدام على مجمـوعة كبيرة من الظفـاريين وصلـت إلى ما يقـــرب من أربعــين شــخصـــا. ورغـــم ذلك العنـف فـقـد تزايـد عـدد المستجيبين لدعــوة السلطان، ولم يكد يمضى وقت طويل حتى تبين أن أكـثر من ألفى ظفارى بادروا بتسليم أنفسهم وسلاحهم[١]، وكان مما يلفت الانتباه أن من أهم الثوار الأول الذين سلمـوا أنفسـهم وسلاحهم مـسلـم بن نفل الذى كـان واحدا من مـؤسسى الجبـهة الشعبـيـة الظفارية، ولم يلبث هـؤلاء أن انخـرطوا فى الـقـوات الـسلطـانية ضد قيادات الجبهة[٢].

١- Cements, F.A., op. cit., p. 94

٢- جيران شامية: سجل الأراء والوقائع والأحداث السياسية فى العالم العربى، بيروت ١٩٧٦ ص ص ١٦٣ - ١٦٤.

ومع ذلك فإن سياسة العفو التى أعلنها السلطان رغم الاستجابة إليها إلا أنها كانت تواجه العديد من العقبات بحيث كان السلطان مضطرا إلى تجديد العفو على فترات متقاربة بهدف اجتذاب أكبر عدد ممكن من المتمردين، وربما يرجع ذلك إلى تشدد القيادات الثورية فى توقيع العقوبات على كل من يقع تحت يدها من المستسلمين، كما تم إعدام المئات من المشتبه فى ولائهم للجبهة فى مناطق ظفار المختلفة، كما أودع الكثيرون فى سجن الحوف وانتزع أبناؤهم قسرا وسجلوا فى مدرسة لينين حيث وضع لهم برنامج خاص عرف ببرنامج إعادة التثقيف.

وبرغم تلك الإجراءات فقد بدأ القلق ينتاب العناصر القيادية فى الجبهة، ويرجع ذلك إلى مصداقية السلطان قابوس فى إعلانه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماسه الشديد للإصلاح إلى درجة استخدام جزء كبير من موارد السلطنة من النفط لصالح إقليم ظفار، وكان ذلك من الأسباب التى أدت إلى تخلى الكثيرين عن الجبهة التى أخذت تعانى بالفعل من ظهور سلطان مصلح[1].

لم تكن الوسائل السلمية التى لجأ إليها السلطان قابوس كافية وحدها لقمع حركة التمرد القائمة، ومن ثم اتجه السلطان إلى استخدام الأسلوب العسكرى الذى كان أكثر حسما فى قمع الحركة من جذورها، مما ترتب على ذلك استمرار العمليات العسكرية التى لم تتوقف إلا فى عام ١٩٧٦، وبالتالى تكون العمليات العسكرية بين قوات السلطنة والجبهة قد استغرقت ما يقرب من أحد عشر عاما وذلك منذ بدء الحركة فى عام ١٩٦٥ حتى توقفها نهائيا فى عام ١٩٧٦. وليس من شك فى أن تلك العمليات وقعت فى ظروف بيئية قاسية استنفدت جانبا كبيرا من قوة السلطنة ومواردها. ولعل مما تجدر الإشارة إليه فى هذا المقام أنه على الرغم من أن العمليات القتالية بدأت خلال السنوات الأخيرة من حكم السلطان سعيد بن تيمور إلا أن العمانيين لم يعلقوا كثيرا من الأهمية على ما كان يحدث فى ظفار وذلك بحكم انعزال الإقليم وصعوبة الوصول إليه، ومن ثم كان اهتمام السلطنة يتركز أساسا على استخدام القوات البريطانية وخاصة سلاح الجو الملكى البريطانى،

---

١ ـ Kelly, J.B., op. cit., p. 143

ولكن الأوضاع لم تلبث أن تغيرت على عهد السلطان قابوس حين أدرك العمانيون أهمية وقف القتال لما يسببه من خسائر فادحة ليس فقط فى الأرواح وإنما فى استنفاده ما يقرب من ثلث الميزانية العامة للسلطنة والتى لم تكن تتجاوز فى عام ١٩٧٤ أكثر من ثلاثمائة مليون جنيه إسترليني.

استغل السلطان قابوس خبراته القتالية منذ توليه عرش السلطنة لإعادة تنظيم قواته الدفاعية التى زاد من عددها وأصلح معداتها واستخدم رجال القبائل الموالية له بدلا من المرتزقة من عناصر البلوش والزديجلوس، كما وجه اهتماما خاصا بسلاحه الجوى، واستقدم ضباطا إنجليزيين وباكستانيين من أجل ذلك[٢].

ولعل الدافع من وراء الاهتمام الذى أولاه السلطان قابوس لقواته الدفاعية كان يرجع إلى تصاعد العمليات العسكرية التى قام بها الثوار، حيث لم تكد تمضى بضعة أشهر على تقلده الحكم حتى أحرزوا انتصارات حاسمة على قوات السلطنة التى اضطرت إلى التراجع وراء الأسلاك الشائكة التى كانت تحيط بمدينة صلالة عاصمة الإقليم تاركة الجبال والسهول فى أيدى الثوار، غير أن الفترة الموسمية بما يكتنفها من ضباب وأمطار ساعدت قوات السلطنة مع بداية عام ١٩٧٢ على تعزيز إمداداتها ومراكز اتصالاتها اللاسلكية إلى جانب تخلى بعض العناصر عن الجبهة استجابة للعفو الذى أعلنه السلطان قابوس غداة تسلمه الحكم.

وعلى الرغم من أن ميزانية السلطنة كانت لاتزال متواضعة إلا أن السلطان استغل دخله المحدود آنذاك من النفط لتزويد قواته بالأسلحة الحديثة حيث استأنف العمليات العسكرية فى الجبال والسهول، وكان على قوات السلطنة لكى تبسط سيطرتها على الإقليم أن تواجه الخبرات القتالية العالية التى كان يتمتع بها الثوار والتى تلقوها أساسا من بعثات التدريب الصينية.

وإزاء استمرار الثوار فى عملياتهم العسكرية كان على السلطان أن يطلب المساعدة العسكرية من الإنجليز الذين كانت تربطهم بالسلطنة اتفاقية تعاون فنى وعسكرى منذ يولية ١٩٥٨، ولم تكن بريطانيا رغم تنفيذها سياسة الانسحاب من

١- Ibid.

الخليج قد تخلت بعد عن بعض قواعدها العسكرية الجوية التى كانت لاتزال قائمة فى كل من مصيره وصلالة. وفضلا عن ذلك فقد تلقى السلطان عونا عسكريا من المملكة الأردنية الهاشمية كما تلقى مساعدة عسكرية هامة من إيران، وإن كانت تلك المساعدة الأخيرة لم تجد ترحيبا من الدوائر العربية والخليجية خوفا من السياسة التوسعية للشاه، وإن كان مما يبرر هذه المساعدة فى نظر السلطان قابوس ضرورة مواجهة خطر التحالف القائم بين الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى وبين الحزب الشيوعى الإيرانى، وتأكد هذا التحالف باللقاء الذى تم بين الطرفين فى ١٨ يناير ١٩٧١، والذى اتفق فيه على الكفاح ضد شاه إيران والمخططات الأنجلوأمريكية فى منطقة الخليج[١].

ترتب على المساعدات العسكرية التى قدمت إلى السلطنة أن أخذ ثوار الجبهة يعززون مواقعهم الدفاعية بالاستعانة بحلفائهم من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إلى جانب تلقى الدعم من جمهورية الصين الشعبية التى لم تكن قد تخلت حتى ذلك الوقت عن تقديم مساندتها للجبهة، وقد تمكنوا بفضل ذلك من استئناف عملياتهم الهجومية فى مايو ١٩٧٢، بينما تمكنت قوات السلطنة من تدعيم موقفها فى سرفيت الواقعة على الحدود بين ظفار وجمهورية اليمن الديمقراطية. وكان الهدف من ذلك عرقلة وصول المؤن والذخائر التى كانت تصل إلى ثوار الجبهة عن طريق تلك المدينة، غير أن الثوار استطاعوا رغم ذلك حصار الحامية العسكرية السلطانية فى سرفيت كما تمكنوا من السيطرة على مدينة مربط الواقعة فى الشرق، وفقدت السلطنة عددا كبيرا من قواتها كما أسر مئات من رجالها، ولكن تلك الانتصارات التى أحرزها الثوار سرعان ما فقدت قيمتها إزاء الضربات الجوية العنيفة والمتتالية التى وجهت ضد معاقل تجمع الثوار فى الحوف فى يولية ١٩٧٢ كما استطاعت قوات السلطنة أن تعيد سيطرتها على كل من سرفيت ومربط[٢].

١- بيان مشترك عن لقاء الحركة الثورية الشعبية فى عمان والخليج العربى والحزب الشيوعى الإيرانى(تودة) فى ١٨ يناير ١٩٧١ - انظر أيضا: Clements, F.A., op. cit., pp. 94-95

٢- Townsend, John, op. cit., pp. 104-105

ولعل الانتصارات التى حققتها السلطنة منذ بدء استئنافها القتال مع الثوار كانت دافعة للجبهة إلى التخطيط لانقلاب فى نظام الحكم فى السلطنة، وتم التخطيط لتلك المحاولة الانقلابية فى العراق فى أكتوبر ١٩٧٢ عن طريق بعض العناصر التى أوفدتهم الجبهة إلى هناك، كما شارك فى التخطيط لتلك المحاولة بعض أعضاء من المكتب السياسى فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. غير أن تلك المحاولة الانقلابية التى وضع توقيت لها فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٢ انتهت بالفشل الذريع وتم القبض على الكثير من عناصرها وكشفت التحقيقات التى أجريت بشأنها أن المؤامرة كانت تستهدف القيام بحملة اغتيالات واسعة ضد السلطان ومستشاريه والولاة وضباط الجيش وحتى كبار التجار. كما كشفت التحقيقات أيضا عن امتداد التنظيمات السرية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تم اكتشاف عناصر معارضة داخل القوات الدفاعية للدولة[١].

وقد شملت حركة الاعتقالات التى قامت بها السلطنة عشرات من المنتمين للجبهة بلغ عددهم ٧٧ متهما قدموا للمحاكمة السريعة فى يناير ١٩٧٣ حيث صدرت أحكام الإعدام على عشرة منهم، بينما صدرت أحكام بالسجن المؤبد أو لمدد مختلفة بالنسبة لبقية المتهمين. ولعل أهم ما كشفت عنه المحاكمات التى أجريت مع المتهمين كثرة التنظيمات والخلايا السرية للجبهة الشعبية التى امتدت إلى مسقط ونزوى والرستاق فضلا عن دولة الإمارات العربية المتحدة المجاورة للسلطنة[٢].

ومع توالى الضربات العسكرية العنيفة التى أخذت تعانى منها الجبهة الشعبية خلال عام ١٩٧٤ بادرت الجبهة إلى إحداث تحول سريع فى إستراتيجيتها حيث أصدرت فى المؤتمر الطارئ الذى عقدته فى أغسطس ١٩٧٤ بيانا أعلنت فيه تغيير اسم الجبهة من الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان فقط. وكان الهدف من ذلك مهادنة دول الخليج العربية وخاصة الكويت، وهناك من يعتقد أن الكويت هى التى أقنعت زعماء الجبهة بالاعتراف بدول الخليج العربية باعتبارها دولا مستقلة لا مأخذ عليها[٣].

١- Kelly. J.B., op. cit., P. 145

٢- Ibid.

٣- Townsend, John, op. cit., P.112
see also Kelly.J.B., op. cit., P. 145

اتجهت الجبهة الشعبية لتحرير عمان بعد اتخاذها ذلك الاسم الجديد إلى تكثيف هجماتها ضد السلطنة التى اضطرت إلى الاستعانة بقوات إيرانية مما دعا الجبهة إلى تشديد حملاتها الدعائية ضد إيران التى اعتبرتها رأس حربة للإمبريالية الأمريكية فى منطقة الخليج العربى، وخاصة لما كانت تتجه إليه فى ذلك الوقت من فرض هيمنتها السياسية والعسكرية ونزع الصفة العربية عن الخليج، كما شددت الجبهة حملاتها ضد المملكة العربية السعودية التى اتهمتها بالتواطؤ مع إيران لقمع الحركة الثورية فى عمان لما هو معروف عنها من عداء تقليدى للحركات الثورية التقدمية[1]. واتضح ذلك من البيان الصادر عن المؤتمر الوطنى العام الذى عقد فى عدن فى الخامس من أغسطس ١٩٧٤ الذى ركز على الأوضاع فى سلطنة عمان على وجه خاص، وإن كان قد تناول الأوضاع فى منطقة الخليج بشكل عام حيث أكد أن المخطط الإمبريالى يهدف إلى إيجاد قوى إقليمية يوكل إليها مهمة الدور القمعى الذى كانت تقوم به الإمبريالية البريطانية، فضلا عن تحديث الأنظمة العشائرية وإعطائها الاستقلال الشكلى، وإبرازها كدول مستقلة فى المجالين العربى والدولى. وأدان البيان استمرار وجود الضباط والمستشارين الإنجليز والقواعد العسكرية فى مصيرة وصلالة، وما تعمد إليه بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من دعم لتلك القواعد، كما وجه البيان انتقادا عنيفا للسلطنة لفتحها الأبواب على مصراعيها للأفاقين من صائدى الاحتكارات والامتيازات النفطية، وأن ما يهدف إليه العهد الجديد فى السلطنة بما أعلنه من سياسة إصلاحية إنمائية هو تمييع الوضع الثورى، وامتصاص النقمة الشعبية، وسحب الجماهير من حول الثورة[2].

ولم تلبث الجبهة الشعبية لتحرير عمان أن أفصحت عن برنامج وطنى متكامل عبرت فيه عن المطالب التى تدعو إليها، وذلك بالتعاون مع أصدقائها فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وكان من بين تلك المطالب استبعاد القوات العسكرية الإيرانية التى استقدمتها السلطنة وترحيل الضباط والمستشارين الإنجليز

١- رياض نجيب الريس: مرجع سبق ذكره ص ٨٧

٢- بيان سياسى صادر عن المؤتمر الوطنى العام الثانى للجبهة الشعبية لتحرير عمان المنعقد فى عدن فى الخامس من أغسطس ١٩٧٤ ـ جريدة الهدف بيروت ٢٤/٨/١٩٧٤، انظر أيضا مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد الأول يناير ١٩٧٥، ص ١٥٥ ـ التقارير والوثائق.

الذين وصل عددهم إلى ٤٥٠ كانوا يعملون فى القوات الدفاعية بالسلطنة. وفضلا عن ذلك فقد طالبت الجبهة بحق الشعب العمانى فى تقرير مصيره، وانتقدت ما يقال حول ديمقراطية الإنجليز أو العهد الجديد فى السلطنة، ونادت بإرساء قواعد صحيحة للمشاركة الشعبية فى الحكم بما يؤدى إلى قيام جمهورية ديمقراطية على غرار جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كما طالبت بإلغاء الاتفاقيات القائمة بين السلطنة وبريطانيا وغيرها من الدول الإمبريالية الأخرى إلى جانب العمل على تصفية القواعد الأجنبية من عمان وجزر الخليج المحتلة، وترحيل القوات الأجنبية من السلطنة بما فى ذلك المستشارين والضباط الإنجليز والإيرانيين، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإلغاء الاستخبارات البريطانية والأمريكية والأردنية والإيرانية، وإلغاء الأحكام العرفية وكفالة حق المواطنين فى حرية السفر والانتقال وعودة العمانيين المنفيين إلى بلادهم.

وإلى جانب تلك المطالب السياسية احتوى البرنامج الوطنى للجبهة على العديد من المطالب الاجتماعية حيث أشار إلى أهمية القضاء على العلاقات الإسترقاقية[1]، وتحرير المرأة من القهر السياس والاجتماعى والأسرى وكفالة حق كل مواطن فى العيش الكريم، كما دعا البرنامج إلى محاربة الفساد الأخلاقى والسياسى والإدارى وبناء قاعدة اقتصادية سليمة وعدم الاعتماد على مصدر وحيد للدخل وهوالنفط، وفضلا عن ذلك فقد دعا البرنامج الوطنى إلى تأميم البنوك وشركات التأمين، وتشريع قوانين للعمل وتحرير الفلاحين وإنشاء نقابات عمالية مع كفالة حق العمال فى الإضراب وتمثيلهم فى مجالس إدارات الشركات والمؤسسات[2].

١- تجدر الإشارة إلى أنه لم تكن هناك تجارة رقيق فى سلطنة عمان وذلك منذ أن ألغت السلطنة هذه التجارة وحررت الرقيق خلال سنوات القرن الماضى ومع ذلك فقد ظلت بقايا ما يمكن تسميته بالرق المنزلى Domestic slavery قائمة وهؤلاء هم الذين فضلوا البقاء لدى مالكيهم رغم تحريرهم وترتب على ذلك أن استمرت التقاليد الاسترقاقية باقية لدى بعض القبائل والأسر وإن كانت فى سبيلها إلى الزوال.

٢- وردت هذه الاعتراضات والمطالب فى البرنامج الوطنى للجبهة الشعبية لتحرير عمان الذى تضمن فى البيانات التى أذاعتها الجبهة من اذاعة ثورة عمان فى عدن وذلك خلال الفترة من ٢١ نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤ وقد وردت بعض هذه البيانات فى الملاحق التى نشرها تاونسند فى كتابه انظر:

Policy Intentions for Oman National Act Programme for Oman Popular Front Liberation of Oman. Townsend, John, op. cit., appendix II pp. 199 - 202.

وإلى جانب تلك المطالب الخاصة بالسلطنة دعا البرنامج الوطنى إلى تحقيق بعض المطالب القومية وإلى التحالف مع قوى الثورة الفلسطينية، وتقديم العون للاجئين الفلسطينيين ومساعدتهم فى العودة إلى أراضيهم المحتلة، والقضاء على الدولة الصهيونية فى فلسطين[١].

وعلى الرغم مما تضمنه البرنامج الوطنى للجبهة الشعبية لتحرير عمان من بعض الأفكار الطموحة إلا أن ما يؤخذ على كثير من المطالب التى احتوى عليها البرنامج التطرف الشديد، ولعل ذلك التطرف كان من أهم الأسباب التى أدت إلى إحداث تمزق وانشقاقات داخلية بين قيادات الجبهة، حيث ظهر الخلاف واضحا بين محمد الغسانى الأمين العام للجبهة الشعبية، وبين شخصية قيادية أخرى برزت فى ذلك الوقت وهو أحمد دايب.

ومن ناحية أخرى أثارت المطالب المتطرفة للجبهة عداء كثير من الأنظمة الخليجية المعتدلة، ولعل ذلك مما يفسر المساعدات المالية التى قدمت للسلطنة من قبل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة لمعاونتها فى تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية.

وليس من شك فى أن العامل الحاسم الذى أثر على فاعلية الجبهة هو تصدى السلطان قابوس بإستراتيجيته السلمية والعسكرية لها، وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تتردد فى تقديم مساعدتها العسكرية للسلطنة إلا أن الصعوبة التى واجهتها هى عدم استطاعتها التدخل عسكريا لقمع الثورة وخاصة بعد عام ١٩٧١، وهو التاريخ الذى تخلت فيه عن التزاماتها العسكرية والدفاعية فى منطقة الخليج العربى بصفة عامة، ومن ثم انحصرت المساعدات البريطانية منذ ذلك الوقت فى إمداد السلطنة بضباط إنجليز عن طريق التعاقد، بمعنى أن يصبح هؤلاء جزءا لايتجزأ من قوات السلطنة، إلى جانب صفقات الطائرات والأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة. وقد يكون حقيقة أن بريطانيا رغم تنفيذها لسياسة الانسحاب قد أبقت بعض قواعدها الجوية فى السلطنة وخاصة فى صلالة ومصيره إلا أن مصالحها أخذت تتضاءل

١- Kelly, J.B., op. cit., p. 16.

تدريجيا وظهر ذلك واضحا حين زار السلطان قابوس العاصمة البريطانية فى عام ١٩٧٦ بعد قمع الثورة حيث لم يجد صعوبة فى إقناع الحكومة البريطانية بتصفية القواعد العسكرية التى كانت لها فى السلطنة وتم ذلك بالفعل فى مارس ١٩٧٧[١].

وبينما اقتصرت المساعدات البريطانية للسلطان على تقديم المعونات الفنية والعسكرية قامت إيران بناء على طلب السلطان بالتدخل العسكرى المباشر، وذلك بعد أن استطاع السلطان قابوس أن يكتسب شاه إيران إلى جانبه، وبالتالى يستعين بالقوات العسكرية وبسلاح الطيران الإيرانى فى قمع الحركة.

وكان الشاه محمد رضا بهلوى يبدى اهتماما متزايدا بالأوضاع الأمنية فى منطقة الخليج وخاصة بعد تنفيذ بريطانيا لسياسة الانسحاب، وكان يخشى على وجه خاص مما يمكن أن يتعرض له مضيق هرمز من أخطار فى حالة نجاح الثوار فى إيجاد نظام راديكالى فى عمان، وما قد يؤدى إليه ذلك من تهديد لأمن الخليج، وخاصة أن معظم صادرات النفط تمر عبر هذا المضيق وخليج عمان؛ إذ من الملاحظ أنه على الرغم من وجود أنابيب للنفط إلا أنها كانت لا تفى بالاحتياجات المتزايدة إلى نفط الخليج ومن ثم ظل مضيق هرمز، ولا يزال يشكل أهمية إستراتيجية واقتصادية بعيدة المدى، ولعل ذلك كان من الأسباب الرئيسية التى دفعت الشاه لتقديم مساندته للسلطنة؛ حيث تسيطر كل من عمان وإيران على جانبى المضيق الشرقى والغربى. ولم تكن إيران هى التى تعنيها سلامة المضيق بل كانت تعنى أيضا دول الخليج العربية التى لم تتردد فى تقديم دعمها الاقتصادى والمالى للسلطنة[١].

استجاب الشاه استجابة سريعة للمشكلات التى تواجهها السلطنة مع الجبهة الشعبية وخاصة لما عرف عنه من عداء شديد للحركات الراديكالية، ومن ثم أبدى استعداده لكى تساهم إيران بما لديها من وسائل تقنية حديثة وبقوات عسكرية

١- عن تهديد الجبهة الشعبية لتحرير عمان لمضيق هرمز انظر:
Ramazani., R.K., The Persian Gulf and the Strait of Hormuz, Rijin and Noordhoff, pp. 75-80

وطائرات حربية يمكن أن تقوم بدور إيجابى فى حرب الجبال. وقد قدر عدد الجنود الإيرانيين الذين وصلوا بالفعل إلى ظفار بعشرة آلاف جندى إيرانى على أقل تقدير[1]. ولعل أهم ما يمكن ملاحظته بصدد ذلك أن المساعدات الإيرانية العسكرية أخذت حجما أكبر من حجم الحركة القائمة فى ظفار، ويرجع ذلك إلى تصاعد النفوذ السوفيتى وخاصة بعد توقيع السوفيت معاهدة الصداقة والتعاون مع العراق فى أبريل ١٩٧٢، وبعد الانقلاب الذى حدث فى أفغانستان وما نتج عنه من إعلان الجمهورية فى عام ١٩٧٤، كما كان الشاه يخشى من النظام البعثى فى العراق، وكان يبدى قلقا فى الوقت نفسه من تعاظم دور المملكة العربية السعودية إذا ما تقاعس عن القيام بدوره فى حفظ الأمن والاستقرار فى الخليج[2].

وعلى الرغم من أن السلطان قابوس كان مضطرا لقبول المساعدة الإيرانية العسكرية إلا أنه كان يقدر فى الوقت نفسه ردود فعل تلك المساعدة على جيرانه من دول الخليج العربية، وكذلك من الدول العربية الأخرى، كما كان يقدر أيضا سوء وقعها على العمانيين أنفسهم الذين يكرهون الفرس لرواسب نفسية تخلفت عن ذكريات تاريخية نتيجة لما تعرضت له عمان من غزوات فارسية متكررة فى تاريخها[3].

غير أنه مع تقدير السلطان قابوس لتلك الاعتبارات إلا أنه وجد أن الضرورة العسكرية تفرض عليه قبول تلك المساعدة وخاصة أن إيران كانت تملك فى ذلك الوقت ترسانة ضخمة من الأسلحة الحديثة، وبالفعل كانت المساعدة العسكرية الإيرانية مؤثرة فى قمع الثورة فى ظفار، حيث وصلت مع بداية عام ١٩٧٣ العديد

١- محمد إبراهيم الحلوة: حرب الخليج - دراسة فى مسببات الصراع وعواقبه - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد ٥٧ يناير ١٩٨٩ ص ١٨١ وما بعدها

٢- رياض نجيب الريس: مرجع سبق ذكره ص ١٢٧.

٣- من المعروف أن عمان تعرضت للاحتلال الفارسى خلال الفترة من ١٧٣٨ إلى ١٧٤١ كما أفسح السيد سعيد بن سلطان ١٨٠٦ - ١٨٥٦ المجال لقوات فارسية للمجىء إلى عمان للتخلص من الضغوط الوهابية وخاصة حين نجح الوهابيون فى عام ١٨١٠ فى السيطرة على وادى سمائل الطريق الرئيسى إلى مسقط كما قدمت قوات فارسية إلى عمان خلال نشوب الحرب الفارسية الروسية التى انتهت فى عام ١٨١٣. انظر جمال زكريا قاسم: دولة بوسعيد فى عمان وشرق إفريقيا، القاهرة ١٩٦٦ ص ٧١ وما بعدها.

من الطائرات الحربية الإيرانية، وفى نهاية ذلك العام وصلت قوات برية إيرانية استطاعت تأمين الطريق الموصل من صلالة إلى تومرت المعروف عسكريا بالميدواى، وهو طريق جبلى وعر، وبذلك أمكن إعادة فتح ذلك الطريق الذى كان يسيطر عليه ثوار الجبهة، وعد ذلك من أهم الإنجازات العسكرية التى تحققت من وراء المساعدات العسكرية الإيرانية، يضاف إلى ذلك ما قامت به الطائرات الحربية الإيرانية من دور فى الإغارة على معاقل الثوار فى الجبال بفضل استخدام أسطول من طائرات الفانتوم التى وصلت إلى ظفار على أثر زيارة السلطان قابوس لشاه إيران فى مارس ١٩٧٤.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من تداعى مركز الثوار نتيجة الضربات المتلاحقة التى وجهت إليهم فقد ظلت القوات الإيرانية باقية فى السلطنة حتى أعلن عن انسحابها فى يناير ١٩٧٧، رغم ما قيل أنها أو بعض فرقها على الأقل قد استمرت بعد ذلك لعام آخر، كما استمرت الطائرات الإيرانية فى مراقبة الأوضاع فى ظفار[١].

وبينما قدمت إيران المساعدات العسكرية المباشرة استطاع السلطان قابوس إلى جانب ذلك الإفادة من المساعدات التى قدمت له من المملكة العربية السعوديةالتى استجابت للمشكلات التى كان يواجهها السلطان، ففى خلال زيارته للرياض فى ديسمبر ١٩٧١ وعده الملك فيصل بتقديم العون المالى، وفى العام التالى استقبل السلطان قابوس بعثتين سعوديتين وفدتا إلى مسقط حيث قدمت أموالا وصفقات من الأسلحة قدرت بأكثر من خمسة عشر مليونا من الدولارات الأمريكية، ومع ذلك فإنه غير معروف على وجه الدقة ما قدمته المملكة العربية السعودية لمساعدة السلطنة فى قمع الحركة القائمة فى ظفارأو فى سد العجز فى ميزانية عمان وإن كانت تلك المساعدة لا تقل عن ١٥٠ مليونا من الدولارات، إضافة إلى مائة مليون دولار لتعبيد الطرق فى ظفار، إلى جانب حساب مفتوح لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية اللازمة.

١- Kelly, J.B., op. cit., p. 158

بالإضافة إلى الوسائل السلمية والعسكرية التى انتهجها السلطان قابوس فى تعامله مع ثوار الجبهة عمد إلى استخدام المساعى الدبلوماسية لتخفيف حدة التوتر القائمة بين السلطنة وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وذلك إدراكا منه لما يقوم به النظام اليمنى فى دعم الجبهة الشعبية، ولعل ذلك يفسر لنا الزيارة التى قام بها للجماهيرية العربية الليبية فى يناير ١٩٧٣، والتى كان يهدف من ورائها إلى حفز الرئيس الليبى للضغط على اليمن الجنوبية لوقف مساعدتها للجبهة؛ غير أن تلك المحاولة لم يقدر لها النجاح حيث استمرت العلاقات متوترة بين السلطنة وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مما دفع السلطان إلى طلب وساطة كل من الجامعة العربية والمملكة العربية السعودية، حيث بادرت الجامعة العربية بتشكيل لجنة للسعى لحل الخلاف بين البلدين، وعلى حين أصر ممثلو السلطنة على أن جمهورية اليمن الجنوبية هى التى تتحمل مسئولية الخلاف بينها وبين السلطنة نتيجة دعمها لثوار الجبهة الشعبية بالأسلحة والأموال وتسهيل انطلاقهم من أراضيها المتاخمة لحدود السلطنة، أصرت اليمن بأنه لاعلاقة لها بالأوضاع القائمة فى السلطنة، كما أنها ليست طرفا فى المشكلة القائمة بين السلطنة والجبهة الشعبية لتحرير عمان مع تنديدها فى الوقت نفسه بوجود قوات أجنبية فى السلطنة[١].

وبينما لم تنجح الجامعة العربية فى مساعيها استطاعت المملكة العربية السعودية أن يكون لها دور إيجابى فى إنهاء الخلافات القائمة بين السلطنة وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وكان مما ساعد المملكة العربية السعودية فى نجاح وساطتها أنها كانت على وشك إقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين اليمن الديمقراطية الشعبية، كما استخدمت سلاحها المالى، ونعنى بذلك المساعدات المالية السخية التى قدمتها لكل من اليمن الجنوبى وسلطنة عمان، وكان من نتيجة ذلك بدء المباحثات بين البلدين التى انتهت بتوقيع اتفاقية بينهما فى ١١ مارس ١٩٧٦.

وليس من شك فى أن التوصل إلى تلك الاتفاقية كان يعنى إنهاء اليمن الجنوبية دعمها للجبهة الشعبية، وقد ترتب على ذلك انهيار واضح فى موقفها وأدى إلى استسلام العديد من قياداتها للسلطنة كان من أبرزهم عمر بن سليم

١- جبران شامية: مرجع سبق ذكره ص ١٦٥.

العمرى المكنى بأرض الخير، وكان من القادة المتنفذين فى الجبهة منذ عام ١٩٧٠ وكان نفوذه قويا بين الثوار، وحين سئل عن سبب استسلامه أجاب، بأنه لم يكن أمام الجبهة الشعبية أى هدف تناضل من أجله وأنه ورفاقه تبين لهم أخيرا بأنهم لم يكونوا أكثر من مخالب سياسية فى أيدى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

ومن الشخصيات القيادية الأخرى التى استسلمت فى يولية ١٩٧٦ رجاح بن مسعود، وكان من الأعضاء البارزين المؤسسين للجبهة والذى كان مسئولا عن العمليات العسكرية ضد السلطنة في شرق ظفار[1].

وهكذا لم يمض عام ١٩٧٦ حتى تمت التصفية النهائية للثورة باستخدام الوسائل السلمية والعسكرية والدبلوماسية. وكان من الطبيعى بعد القضاء على الحركة أن يعلن السلطان قابوس فى العيد الوطنى السادس للسلطنة فى نوفمبر ١٩٧٦ دمج إقليم ظفار فى سلطنة عمان التى أصبحت تتمتع منذ ذلك الوقت بالوحدة والاستقرار.

لقد سبق أن ألمحنا فى بداية هذا الفصل إلى اختلاف إقليم ظفار فى بعض خصائصه ومكوناته عن بقية الأقاليم العمانية، وعلى الرغم من ذلك فقد أتاح دمج الإقليم فى بقية أقاليم السلطنة إلى صهر الإقليم فى الوحدة العمانية وإلى تمتع سكانه بالعديد من المكاسب التى حرموا منها وقتا طويلا، حيث أتيح للظفاريين تحت رعاية السلطان قابوس الذى ولد فى ظفار ومن أم ظفارية أن يأخذوا جانبا لابأس به من المشاركة فى الحكم والإدارة، ففى عام ١٩٧٥ كان هناك أربعة وزراء ظفاريين من أربعة عشر وزيرا، كما استطاع السلطان قابوس أن يقضى على ما كان متواترا لدى العمانيين أن أهالى ظفار مواطنون من الدرجة الثانية. وقد أثبتت البرامج التنموية التى قام بها، وخططه الإصلاحية فى الإقليم أن المصالح الاقتصادية أكثر قوة واستمرارا.

١- Calvin, H. Allen, Oman, The Modernization of the Sultanate, Westview Press, Croom-Helm, London and Sydney 1987 p. 74.

وليس من شك فى أن الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى كان من أهم العوامل التى ساعدت على مواجهة الأفكار والمبادئ الراديكالية التى تجد لها مجالا فى المجتمعات المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا، ومن ثم كان تركيز السلطنة واضحا على خطط التنمية والإصلاح فى إقليم ظفار الذى وضع له برنامج تنموى خاص به. وفى الخطة الخمسية الأولى ١٩٧١ - ١٩٧٥ حصل الإقليم على ٢٥٪ من المبالغ المالية التى خصصت للسلطنة، كما وافق السلطان قابوس على برنامج التنمية الذى تقرر فى اجتماع المجلس الأعلى للاقتصاد والتخطيط الذى عقد برئاسته فى صلالة فى ١٨ أكتوبر ١٩٧٢، والذى تضمن تحقيق العديد من الأهداف التى كان من أبرزها أن يصبح الإقليم مكتفيا ذاتيا بحلول عام ١٩٨٠ وذلك بتنمية ثروته الطبيعية. كما تضمن البرنامج الإنمائى مد الإقليم بالخدمات والمرافق العامة وإنشاء شبكة من المواصلات البرية والبحرية والجوية لربطه ببقية أقاليم السلطنة، كما عنى البرنامج أيضا بتدعيم الحكم المحلى وإنشاء المدارس اللازمة لاستيعاب التلاميذ من سن السابعة حتى الثانية عشرة إلى جانب ٥٠٪ من الإناث فى نفس السن، وتوفير المدارس الإعدادية لـ٥٠٪ من الأولاد فى سن الخامسة عشرة، إلى جانب توفير فرص تعليم الكبار الذين حرموا من التعليم فى حداثتهم مع الاهتمام بالمدارس والمعاهد التكنولوجية والمهنية لمواجهة احتياجات التنمية فى الإقليم، كما وجهت عناية للخدمات الصحية وتكثيف الحملات الوقائية لمعالجة سوء التغذية والأمراض السارية. وكان السلطان قابوس حريصا عند إعداد هذا البرنامج التنموى على غرس روح الوحدة الوطنية وبناء مجتمع ينعم فيه الجميع بالأمن والرخاء.

وعلى الرغم من تدنى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى إقليم ظفار فقد استطاعت خطط التنمية والإصلاح أن تقطع أشواطا بعيدة المدى فى تحسين أوضاع الإقليم، وذلك فى خلال فترات زمنية وجيزة نتيجة لما أغدق بسخاء على تنفيذ تلك الخطط حيث أنفق على الإقليم وحده فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٧١ - ١٩٧٥ مائة وخمسون مليون ريال عمانى، أى ما يعادل مائتين وعشرين مليون جنيه إسترلينى، كما حصل الإقليم على جانب كبير من المساعدات المالية التى قدمت من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة

والتي بلغت ما يقرب من ١٨٠ مليون دولار أمريكي استخدمت في حفر الآبار وبناء شبكة ضخمة من الخطوط البرية[١]، وفي عام ١٩٧٦ أنفق على التعليم وحده ما يقرب من نصف مليون ريال عماني [٢].

وفي الخطة الخمسية الثانية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ اختصت ظفار وحدها بـ ٢٧٪ من ميزانية التنمية في السلطنة والتي تركزت بصفة خاصة على تنمية الزراعة في الإقليم حيث تتوافر عناصرها من خصوبة التربة ووفرة المياه والأمطار[٣]. وهكذا استطاع السلطان قابوس بفضل برامج التنمية أن يقوى من سلطة الحكومة في ظفار، كما استطاع بقضائه على حركات المعارضة والتمرد أن يعيد للسلطنة هيبتها وينطلق بخطوات أسرع في بناء الدولة العمانية الحديثة.

١- Townsend, John, op. cit., p. 109

٢- Clements, F.A., op. cit., pp. 102-103

٣- Kelly, J.B., op. cit., p. 150.



العهد الجديد في سلطنة عمان
الأوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية

حركة ٢٣ يوليـة ١٩٧٠ ووصول السلطان قابوس إلى الحكم ـ المشكلات التي واجهها في بداية عهده ـ تعيين السيد طارق بن تيمور رئيسا للمجلس الوزارى ـ ازدواجية السلطة ـ استقالة السيد طارق بن تيمور والقضاء على الازدواجية ـ السياسة الداخلية للسلطنة ـ خطط التنمية والتحديث ـ السياسة الخارجية ـ العلاقات بين السلطنة والدول الكبرى ـ علاقة السلطنة بمحيطها العربي والخليجي.

يكاد يتفق العمانيون فيما بينهم على أنه لم يكن هناك شيء قبل تولى السلطان قابوس بن سعيد مقاليد السلطنة، وأن بلادهم أعيد بعثها فى الثالث والعشرين من يولية ١٩٧٠ فهذا التاريخ يعتبر نقطة تحول هامة فى التاريخ العمانى حيث أعيد بناء السلطنة من جديد[١].

وقد بدت الأيام الأولى للسلطان أياما صعبة حيث ظل قابوس سنوات عديدة فى صلالة تحت الأسر المنزلى لوالده السلطان سعيد بن تيمور ولم يكن له أدنى اتصال بالعمانيين الذين قدر له أن يحكمهم، وظلت اتصالاته محدودة إلا بعدد قليل من الوافدين المختارين بعناية من قبل والده، وبالتالى لم تكن لديه خبرة أو ممارسة لشئون الحكم[٢].

ومن المعروف أن قابوس تلقى تعليمه فى إحدى المدارس الأولية فى مدينة صلالة ثم أوفد إلى بريطانيا، وفى عام ١٩٦٣ تخرج من الأكاديمية العسكرية الملكية فى ساندهيرست وحين عاد إلى بلاده فى عام ١٩٦٤، وكان قد بلغ التاسعة والعشرين من عمره توجس أبوه خيفة منه لمجرد أنه درس فى بريطانيا، ولذلك قرر تحديد إقامته فى إحدى القلاع القريبة من صلالة[٣]. وفى خلال هذه الفترة أظهر اهتماما بدراسة الشريعة الإسلامية واستطاع أن يوطد علاقته ببعض الوافدين،ولعله كان يفكر خلال هذه الفترة بإحداث تغيير فى الأوضاع المتخلفة فى البلاد، وبذلك أصبح يشكل عنصرا هاما من عناصر المعارضة ضد أبيه[٤].

وعلى الرغم من أنه كان محظورا عليه الاتصال بالعمانيين، وبالتالى لم تتح له الفرصة للتعرف إلا على عدد قليل منهم لم يكن بينهم من يمكنه الاعتماد عليه، إلا أنه مع ذلك استطاع أن يوثق صلته

١- Clements, F.A., Oman. The Reborn Land, longman, London and New York 1980, p. 65.

٢- Ibid.

٣- صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى منذ بداية العصور الحديثة إلى أزمة ١٩٩٠/١٩٩١، القاهرة ١٩٩٤ ص ٣١٠.

٤- Calvin, H. Allen, Oman - The Modernization of the Sultanate, Westview Press - Croom- Helm, London and Sydney 1987, p. 72.

بقائد الحرس الخاص بأبيه الشيخ بريك بن حمود الغافرى ابن والى ظفار حتى أصبح من أكثر أصدقائه المقربين إليه وبمساعدته تمكن قابوس من القيام بحركته الانقلابية فى الثالث والعشرين من يولية ١٩٧٠، كما تمكن من توثيق صلته أيضا بحمد بن حمود البوسعيدى الذى كان يعمل سكرتيرا خاصا لأبيه، وتيم لاندن ضابط المخابرات فى السلاح الجوى للسلطنة، وكان زميلا له فى كلية ساندهيرست[1].

بدأت الحركة الانقلابية حين قاد بريك بن حمود إحدى الفرق العسكرية التى اختارها من إحدى القبائل العمانية، وتمكن عن طريق علاقته ببعض أفراد من حرس القصر السلطانى أن يصل إلى مقر إقامة السلطان سعيد الذى حاول مواجهة بريك وجماعته، ولكنه لم يلبث أن أحس بضعف مركزه فاستسلم للمهاجمين بعد أن أصيب بجرح فى قدميه حيث اقتيد إلى قاعدة السلاح الجوى البريطانى فى صلالة، ولكن لم يلبث أن أعيد إلى القصر السلطانى؛ لأنه لم يكن قد وقع على وثيقة التنازل عن الحكم لابنه، وعلى أثر ذلك أرسل إلى البحرين للعلاج الطبى ثم إلى منفاه فى لندن حيث قضى أيامه الأخيرة فى فندق دورشستر Dorchester إلى أن توفى فى أكتوبر ١٩٧٢. وقد تحدثت كثير من الوسائل الإعلامية وخاصة الصحف البريطانية عن السلطان المخلوع وانتقدت ما وجد فى قصره من رقيق وأسلحة وأفلام جنسية[2].

والحقيقة أن السلطان قابوس كان يشعر بقدر كبير من المرارة إزاء والده، ففى إحدى المقابلات الصحفية ذكر قابوس أن والده كان يجيد خمس لغات ولكنه لم يكن مثقفا، إذ إن معرفة اللغات شيء والثقافة شيء آخر، وبالتالى كان ينتهج سياسة متخلفة وجامدة لا يحيد عنها، كما كان عنيفا وعنيدا لا يؤمن بالتغيير حيث ظل تفكيره يمت إلى الماضى ولذلك كان يتحتم تنحيته عن السلطة وهذا ما حدث[3].

١- Kelly, J.B., Arabia, The Gulf and the West. A Critical View of the Arabs and their Oil Policy, London 1988, p. 142.

٢- Ibid.

٣- الوطن - مسقط ٦ إبريل ١٩٧٢



كان توقيت الانقلاب مخططا بطريقة ذكية بحيث يحدث فى الوقت الذى كان فيه جميع مستشارى السلطان وأعوانه ومعظمهم من الوافدين فى أجازتهم السنوية المعتادة خارج السلطنة، كما كان معظم المسئولين العمانيين من العناصر المحافظة المرتبطة بالسلطان خارج السلطنة أيضا وبالتالى لم يكن بوسعهم إثارة المتاعب أمام النظام الجديد.

وعلى الرغم من أن الانقلاب وجد حماسا لدى الشعب العمانى إلا أنه لايمكننا مع ذلك أن نعتبر حدوثه بمثابة ثورة أو انتفاضة شعبية أو حتى نتيجة مطالبة العمانيين بالمشاركة فى الحكم؛ إذ إن فكر العمانيين أو على الأحرى وعيهم السياسى لم يكن يتعدى أكثر من الرغبة فى التخلص من السلطان سعيد بن تيمور، وأن يكون لهم نصيب من موارد النفط حيث بات الاعتقاد بأن هذه الموارد أصبحت تدر عائدات لا بأس بها وأنه يمكن استغلالها فى إنجاز الخدمات الاجتماعية التى حرم منها الشعب العمانى طويلا(١).

وترى بعض المصادر أن حدوث الانقلاب فى السلطنة كان من بين الترتيبات السابقة لتنفيذ بريطانيا سياستها الخاصة بالانسحاب من الخليج، ولعل مما يؤكد ذلك الاعتقاد تكرار مثل هذه الحوادث الانقلابية فى السنوات القليلة التى سبقت الانسحاب البريطانى والتى بدت واضحة فى عزل الشيخ شخبوط بن سلطان من إمارة أبوظبى وتولية الشيخ زايد بن سلطان حكم الإمارة فى عام ١٩٦٦، وكذلك عزل الشيخ أحمد بن ثانى وتولية الشيخ خليفة بن حمد الحكم فى قطر فى عام ١٩٧١، وبمعنى آخر كان هناك اتجاه باستبدال الحكام المتخلفين بحكام مستنيرين باعتبار ذلك من الأمور الهامة لوقف زحف التيارات اليسارية التى كانت تجتاح منطقة الخليج العربى آنذاك(٢). وليس من شك فى أن وجود حاكم مستنير كقابوس فى حكم السلطنة قد يكون أقدر على مواجهة الحركات اليسارية التى كانت مندلعة فى إقليم ظفار عن طريق دفع عجلة التنمية والإصلاح لإزالة بعض المبررات التى

١- El Mallakh, Ragaei, Economic Requirements for Development of Oman, The Middle East Journal, Middle East Institute, Autumn 1962, p. 417.

٢- جمال زكريا قاسم: الخليج العربى دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤ ص ١٧٣.

كانت تستند عليها تلك الحركات، وخاصة أن السلطان قابوس كان حريصا من جانبه على تغيير الأوضاع الرجعية والمتخلفة، وبذلك يمكن التقليل أيضا من تأثير النظام اليسارى فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية المتاخمة لحدود السلطنة[1]. وإذا أخذنا بتلك الاعتبارات فإنه لا يمكن أن نعفى المستشارين والضباط الإنجليز أو شركة النفط العمانية المحدودة[2]، من أن يكون لهم يد فى تحريك القوات العمانية التى أطاحت بالسلطان سعيد بن تيمور.

على أثر انتهاء أحداث الانقلاب وترحيل السلطان المخلوع أصبح من الواضح وجود فراغ فى الحكم، ووجد السلطان قابوس نفسه رغم نجاحه فى حركته الانقلابية يعانى من عدم وجود جهاز حكومى، كما لم يكن هناك أشخاص مؤهلون لاحتلال المناصب الرئيسية فى السلطنة، وحتى الشيخ بريك بن حمود الغافرى معاونه الأول فى الانقلاب كان لايزال يرقد جريحا فى أحد المستشفيات خارج البلاد ، وفضلا عن ذلك لم تكن خطط التنمية والإصلاح قد تبلورت بعد فى ذهن السلطان الجديد.

ولعل من أولى الأعمال التى قام بها السلطان قابوس غداة الانقلاب هو استدعائه لمدير فرع البنك البريطانى فى الشرق الأوسط إذ لم يكن أحد يعرف بما فى ذلك السلطان نفسه حقيقة الموقف المالى للسلطنة، كذلك استدعى مدير شركة تطوير النفط العمانية للتعرف على الحجم الذى وصلت إليه الاستثمارات النفطية فى البلاد.

وفى السادس والعشرين من يولية ١٩٧٠ وجه السلطان قابوس أول خطاب له للشعب العمانى عن طريق الإذاعة معلنا تقلده الحكم وما يتطلع إليه من خطط للتحديث السياسى والاقتصادى، وبعد ذلك انتقل من صلالة إلى مسقط العاصمة الرئيسية للبلاد.

---

١ - هاليداى (فرد): النفط والتحرر الوطنى فى الخليج العربى وإيران - مترجم، الطبعة الأولى - بيروت ١٩٧٥ ص ٨٥.

٢ - Petroleum Development Oman Ltd.

وليس من شك فى أن السلطان قابوس كان يدرك جيدا مدى الصعوبات التى كان عليه أن يواجهها، ولعل ذلك يرجع إلى أنه لم تتح له الفرصة خلال عهد أبيه للتدرب على شئون الحكم، ومن ناحية أخرى وجد أن دخل عمان من النفط كان لايزال محدودا، وفضلا عن ذلك فعندما بحث عن الكوادر الإدارية والفنية التى يمكن الاستعانة بها فى إدارة أجهزة الدولة لم يجد من العمانيين سوى قلة نادرة من المؤهلين[١]. ولعل من المفارقات أن تضم هذه القلة عددا من خريجى المعاهد العليا فى الدول الاشتراكية، وكان ذلك نتيجة لسياسة السلطان السابق الذى حرم البلاد من التعليم فى الداخل أو إرسال البعثات إلى الخارج، ومن ثم كان اتجاه الشباب العمانى استجابة لحركات المعارضة اليسارية إلى الانخراط في معاهد الدول الاشتراكية، وبالتالى لم تكن أفكارهم تتمشى مع الواقع الاجتماعى للسلطنة، ففى السنوات الأولى عهد السلطان قابوس بالتخطيط إلى أحد المتعلمين فى الاتحاد السوفيتى وهو عبد الحفيظ سالم بن رجب الذى تقدم بخطط طموحة للتغيير لم تكن تتواءم مع أسلوب التدرج الذى يلائم المجتمع العمانى[٢].

بالإضافة إلى ما واجهه السلطان قابوس من قلة الكوادر الوطنية المؤهلة كان عليه مواجهة العديد من المشكلات الأخرى المتعلقة بالحكم إذ لم يكن للسلطنة دستور أو نظام أساسى حيث درج السلاطين على أن يجمعوا بأيديهم جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والعسكرية كما لم يكن هناك نظام لوراثة العرش وإن كان الحكم ينتقل عادة حسب العرف إلى الابن الاكبر.

لم يكن أمام السلطان قابوس إزاء القصور الواضح فى أجهزة الحكم وضعف المؤسسات الحكومية سوى الاعتماد على بعض المستشارين الوافدين من العرب الذين قدموا إلى السلطنة على عهد أبيه[٣]، إلى جانب اعتماده على بعض الضباط

١- Townsend, John, Oman, The Making of the Modern State , Croom-Helm, London 1987, P. 77

٢- Calvin, M., Allen, op. cit., P. 80

٣- Ibid., p. 81

والمستشارين الإنجليز حيث كان يوجد بضع مئات منهم يعملون كخبراء فى القوات الدفاعية وفى دائرة الاستخبارات، وكان هؤلاء على معرفة جيدة بأحوال البلاد كما كانوا بحكم عملهم هم المسيطرين على الاتصالات بين عمان وخارجها عبر الخطوط السلكية واللاسلكية. ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن أولئك المستشارين والضباط الإنجليز كانوا يعملون بتعاقدات خاصة مع السلطنة، وبالتالى كانوا يعتبرون جزءا لا يتجزأ من قواتها الدفاعية أو أجهزتها الحكومية، وذلك طبقا للاتفاقيات الموقعة بهذا الشأن بين الحكومة البريطانية والسلطنة[1]. وفضلا عن ذلك كان للسلطنة ارتباطات بالعديد من الشركات البريطانية، ولعل ذلك مما دفع السلطان قابوس فى بداية الأمر إلى الاستعانة بالإنجليز لتقديره أنه لا يستطيع إدارة البلاد دون أن يتعرف منهم على حقيقة الأوضاع فى السلطنة[2].

والحقيقة أن السلطان قابوس وجد نفسه على الرغم من تخلصه من العهد القديم يواجه وضعا جديدا أكثر حرجا، ورغم تلك الصعاب فقد أثبت وعلى مدى قصير قدرته على توطيد مركزه بأسلوب تدريجى وهادئ.

بدأ السلطان قابوس ممارسته للحكم بتشكيل مجلس استشارى مؤقت ضم بعض الوافدين من العرب والإنجليز الذين تم تعيينهم بنصيحة الكولونيل أولدهام Hugh Oldham وهو ضابط بريطانى متقاعد شغل منصب وزير الدفاع فى السلطنة وكان قد تقلد هذا المنصب فى نهاية عهد السيد سعيد بن تيمور خلفا لواترفيلد

---

١ -انظر بصدد ذلك اتفاقية التعاون الفنى والعسكرى بين بريطانيا ومسقط الموقعة فى يولية ١٩٥٨ ـ ولمزيد من التفاصيل عن الوضع الدولى والقانونى للسلطنة يمكن الرجوع إلى:

Al Bahrna, Hussein, The legal Status of the Arabian Gulf States. A Study of their Treaty Relations and their International Problems, University of Manchester 1968, P. 53 ff., see also:

The Relationship between the United Kingdom and the Sultante of Muscat & Oman U.N. Official Records A/5846 Annex XI

٢- Mazher, A. Hameed, Arabia Imperillied, The Security Imperatives of the Arab Gulf States, MEAG, 1986, P. 21

المستشار العسكرى للسلطان[1]. وقد عهد قابوس إلى وزير دفاعه هذا بالإشراف على المجلس الاستشارى الانتقالى حيث كان يتولى إخطاره بالقرارات التى يصدرها المجلس.

وعلى الرغم من أن تلك القرارات كانت تصدر باسم السلطان إلا أن كثيرا منها لم تكن تلقى هوى فى نفس السلطان لعدم اقتناعه بها، ومع ذلك كان كثيرا ما يتغاضى عنها، ولعل ذلك يظهر واضحا فى أهم القرارات التى اتخذها المجلس الاستشارى وهى دعوة السيد طارق بن تيمور وهو عم السلطان قابوس والأخ الأصغر للسلطان السابق من منفاه الاختيارى فى ألمانيا الغربية حيث تم تعيينه رئيسا للمجلس الوزارى فى أغسطس ١٩٧٠، ومع أن السلطان قابوس لم يكن مقتنعا بذلك الاختيار إلا أنه آثر الصمت، ويبدو أن ذلك كان بناء على نصيحة مستشاريه أو مخططى الانقلاب الذين وجدوا فى دعوة طارق وتقليده منصبا هاما فى السلطنة قد يكون أقل خطورة من تركه خارج البلاد حيث يكون فى هذه الحالة الأخيرة مركزا لتجمع المعارضين ضد النظام الجديد وخاصة أنه كان مرشحا فى بداية الأمر لتولى أمور السلطنة[2].

جدير بالذكر أن طارق بن تيمور قضى عدة سنوات فى ألمانيا الغربية وتزوج من سيدة ألمانية وأجاد اللغة الألمانية فضلا عن إجادته للغتين الإنجليزية والتركية، وفى خلال السنوات التى أبعد فيها عن السلطنة كان يتردد على كثير من دول الخليج وغيرها من دول الشرق الأوسط باعتباره ممثلا لإحدى الشركات الألمانية الكبرى المهتمة بالأعمال الإنشائية. وكان السيد طارق يتمتع بشخصية قيادية جذابة فضلا عن كونه متحدثا لبقا ومثقفا ذكيا ذا اطلاع واسع، غير أنه كان معروفا بتحلله من التقاليد الاجتماعية إذ كان محبا للمغامرة وارتياد النوادى الليلية، وكان

١- للتعرف على أهم المستشارين الذين عينوا فى مناصب السلطنة المختلفة يمكن الرجوع إلى: لاندن (جيران): عمان مسيرا ومصيرا، مترجم، ص ٣٧٥ وما بعدها.

٢- رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط ـ هموم الخليج العربى ١٩٦٨ ـ ١٩٧١ بيروت ١٩٧١ ص ٢٢٦، انظر أيضا الطليعة ـ الكويت ١٩٨٦/٦/٢١ وكذلك:

Townsend, John, op. cit., P. 79

خلال وجوده فى السلطنة، قبل إبعاده إلى ألمانيا من أهم الشخصيات المتنفذة لأخيه السلطان سعيد بن تيمور حيث قدم له العديد من الخدمات التى كان من أهمها الدفاع عن تكامل السلطنة،ومن ثم كان تصديه لقمع ثورة الإمامة الإباضية فى داخلية عمان فى عام ١٩٥٧، واستطاع أن يحظى بشهرة واسعة كقائد كفء، تمكن من الحد من خطورة هذه الثورة بعد معارك طاحنة ذهب ضحاياها المئات من العمانيين الذين ماتوا تحت أنقاض الغارات الجوية وخاصة فى الشرقية والظاهرة والجبل الأخضر[1].

ومع ذلك كان السلطان سعيد يتوجس خيفة منه لأفكاره التحررية وانتقاده اللاذع للأوضاع المتخلفة فى السلطنة. وعلى الرغم من أن طارق كان عنيفا فى قمعه للثورة الإباضية وبالتالى استحوذ على كراهية العمانيين إلا أنه كان مؤهلا ليكون مركزا من مراكز المعارضة ضد النظام القائم مما دفع السلطان سعيد إلى إبعاده خارج السلطنة حيث اختار ألمانيا لتكون مقرا لإقامته والتى بقى فيها من عام ١٩٥٨ حتى عودته إلى البلاد فى عام ١٩٧٠.

تلقى السيد طارق فى أغسطس ١٩٧٠ دعوة من أولدهام وزير الدفاع العمانى والمشرف على المجلس الاستشارى المؤقت للحضور إلى السلطنة لكى يتقلد منصبا هاما. وبصرف النظر عما إذا كانت تلك الدعوة قد وجهت إليه بموافقة السلطان قابوس أو بدون موافقته أو حتى بدون علمه فقد بادر السيد طارق بالاستجابة السريعة لتلك الدعوة، وإن كان قد ترتب على عودته إلى مسقط وحماسه لتقلد منصب رئاسة المجلس الوزارى - إثارة العديد من الأزمات السياسية، وترجع تلك الأزمات فى أصولها إلى التناقض الشديد بين شخصية السيد طارق وشخصية السلطان قابوس إضافة إلى عدم وجود ثقة متبادلة بين السلطان ورئيس وزرائه الذى كان أكثر ديناميكية واندفاعا وثقة بنفسه، كما كان أكثر شهرة فى ذلك الوقت من قابوس، الذى قضى عدة سنوات فى عزلة فى صلالة، يضاف إلى ذلك اختلاف الفلسفة السياسية بين الطرفين؛ فبينما كان طارق

١- Philips, Wendel, Oman - A History . London 1962 P. 210

كما وصف فى كثير من التعليقات الصحفية بأنه ليبرالى يؤيد الملكية الدستورية أو حتى النظام الجمهورى الديمقراطى ، كان السلطان قابوس معتدلا ويعتبر نفسه وريثا لتقاليد الأسرة البوسعيدية[1]

وبصرف النظر عن الصراع الخفى بين قابوس وعمه طارق فإن انتقال السلطنة إلى عهدها الجديد كان محفوفا بالصعاب حيث بدأ المجلس الوزارى يواجه العديد من التعقيدات؛ إذ لم تكن هناك فكرة واضحة عن السلطة السياسية أو السياسة العامة سواء لدى المجلس أم لدى الوزراء على المستوى الفردى[2]، فضلا عن الافتقار إلى الخبرة والتنسيق؛ وزاد الأمر سوءا غياب السيد طارق معظم الوقت عن حضور جلسات المجلس نتيجة سفره إلى الخارج سواء لتسوية أموره الخاصة أم للبحث عن اعتراف دولى للعهد الجديد فى السلطنة.

كانت حكومة السيد طارق تختلف عن الحكومات السابقة فمع أن الوزراء القدامى للداخلية والدفاع والشئون الخارجية ظلوا فى مناصبهم إلا أن هناك عناصر جديدة انضمت إلى عضوية المجلس فى التعليم والصحة والعدل والإعلام والشئون الاجتماعية والاقتصادية، كما ظل أفراد من الأسرة الحاكمة يشغلون الجانب الأكبر من تلك المناصب الوزارية وكان بعضهم من المعارضين للنظام الجديد، ومن بينهم السيد فيصل بن على وفهد بن محمود، ولذلك كان من الطبيعى أن ينتهى أمرهم ولو مؤقتا بالنفى أو الإبعاد خارج البلاد، بينما برز من أعضاء المجلس الوزارى الجديد سعود الخليلى وهو زعيم قبلى بارز، والدكتور عاصم الجمالى وهو طبيب عراقى متمرس، وإن كان الوافدون من العرب لم يحتلوا بصفة عامة مناصب وزارية هامة وأضحى المجلس الوزارى بتشكيله الذى يجمع بين العناصر القديمة والعناصر الجديدة أقرب ما يكون إلى مجلس للمصالحة الوطنية.

١- رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط، ص ٢٢٦، انظر أيضا جريدة الحرية (بيروت) ١٩٧٠/٧/٢٠.

٢- Calvin, H. Allen, op. cit., pp. 80 - 81

ولعل السلطان قابوس كان حريصا على تعيين أشخاص مرتبطين بالعهد السابق حتى لا يحدث نقلة مفاجئة، وكان من أبرز هؤلاء ثوينى بن شهاب الذى اختاره ليكون نائبا له فى منطقة العاصمة وهو ابن الحاكم السابق لمسقط، كما ظل الكولونيل أولدهام يحتل وزارة الدفاع وهو نفس المنصب الذى كان يتقلده على عهد السلطان سعيد بن تيمور، وحتى السكرتير الخاص لقابوس السيد حمد بن حمود البوسعيدى كان هو نفسه السكرتير الخاص للسلطان السابق، أما بقية المستشارين لقابوس فكان معظمهم من الإنجليز أو بعض الوافدين العرب[1].

وقد حرص السلطان قابوس منذ وصوله إلى السلطة أن يحتفظ لنفسه بالأمور الهامة المتعلقة بالمالية والاقتصاد والامتيازات النفطية والأمن الداخلى وشئون الدفاع، أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد كان كل من قابوس وطارق يعتقد أنها من اختصاصه، ولعل ذلك يفسر عدم وجود سياسة خارجية واضحة للنظام الجديد خلال سنواته الأولى.

أما فيما يتعلق بالاختصاصات التى خولها السلطان قابوس لرئيس وزرائه فكانت الإشراف على عمليات التنمية والتطوير فى السلطنة؛ وفيما يبدو أن تلك كانت خطة ذكية من السلطان إذ إن ٩٠٪ من دخل السلطنة كان يأتى من موارد النفط، وكانت الامتيازات تعقد باسم السلطان وبالتالى لم يكن فى مقدور السيد طارق أن يتصرف فى الموارد المالية النفطية إلا بالرجوع إلى السلطان نفسه، وفضلا عن ذلك فقد خطا السلطان خطوة أخرى استطاع بها أن يكتسب المزيد من الولاء الشعبى حين أعلن أن عائدات النفط ستحول لحساب الخزانة العامة ولن يترك فى خزانته الخاصة إلا مبالغ متواضعة تكفى فقط لتغطية احتياجاته. ومن المعروف أن العائدات النفطية كانت محتجبة على العمانيين وذلك منذ استغلال النفط فى السلطنة على عهد السلطان السابق حيث كانت تدخل مباشرة فى حسابه الشخصى ولا يترك منها إلا نسبة بسيطة للخزانة العامة[2].

١- Ibid., p. 81

٢- Townsend, op. cit., P. 80.

كان السلطان يهـدف من تلك الإجراءات إلى اكـتساب قاعدة شعـبية تعينه على التـخلص مـن ازدواجـيـة السلطة بينه وبـين عـمـه الـسـيـد طارق رغم أن العـلاقـات كانت تـبـدو ودية للغـاية من حـيث مظهـرها العام، ويذكـر أحد المراقبين بصـدد ذلك أن كلا الرجلين كان يظهر احترامه للطـرف الآخر، وكثيرا ما كان الـسلطـان يحـدث طـارق عن خططه وأفكاره حيث يـبدى الأخير موافـقته واقتناعه بما يعرضه الـسلطـان بأدب ظاهر.

وعلى الرغم من نجاح السلطان قابوس فى الحصول على تأييد شعبى فى فترة قياسية إلا أن ذلك لم يكن كافيـا لكى ينفرد بالسلطة؛ غير أن الفرصة لم تلبث أن أتيحت له حين استغل استياء الإنجليز من السيد طارق تفضيله الشركات الألمانية عن الشركات الإنجليـزية فى عمليات البناء والتطوير، كمـا استغل فرصة وجـود السيد طارق خارج البلاد لكى يصادق على مجـموعة من القرارات التى اتخذها المجلس الاستشارى فى غيابه، وكان الهدف من سرعة المصادقة على تلك القرارات مواجهة السيد طارق لدى عودته بقرارات أصبحت نافذة بتصديق السلطان عليها[1].

وكانت معظم هذه القرارات فيها تجاوزات واضحة على السلطات التى كانت مخولة للسـيد طارق فى مجالات التخطيط والتنميـة، من ذلك القرار الذى اتخذه المجلس بامتداد مدينة مطرح أو ماأطلق عليها مطرح الكبرى، والقرار الخاص بإلغاء عقود إحدى الشركات الألمانية التى كان السيد طـارق قد عهد إليها بتنفيذ مد شبكة من الطرق البـرية فى مديـنة صلالة وتحـويل تلك العـقود إلى إحـدى الشركـات البريطانية[2]. ومن القرارات الأخـرى التى صدرت عن المجلس الاستشـارى تعين وزير للشئون الاقتصادية والماليـة حيث رشح السلطان مدير البنك البريطانى للشرق الأوسط لهذا المنصب نظرا لخبرته بأحوال البلاد المالية وشئونها الاقتصادية، فضلا عن كونه موضع ثقـة السلطان، بيد أنه اعتذر عن عدم قبـول ذلك المنصب مؤكدا

١- Ibid.

٢- من الواضح هنا أن التنافس بين المصالح الألمانيـة والبريطانية قد انعكس تأثيـره على الأوضاع الداخلية فى السلطنة، انظر، رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط ص ص ٢٥٥ - ٢٥٧.

للسلطان أنه يمكنه أن يقوم بدور أكبر فى منصبه الراهن عما لو أصبح عضوا فى الحكومة، وإزاء ذلك تم تعيين أحد المسئولين الإنجليز الذى كان يحتل منصبا اقتصاديا فى زامبيا قبل استقلالها دون أن يؤخذ فى ذلك رأى السيد طارق باعتباره رئيسا للمجلس الوزارى، وتم تعليل المجلس الاستشارى لذلك الترشيح بأن السيد طارق ليست له علاقة بالشئون الاقتصادية والمالية طبقا لما سبق الاتفاق عليه بين السلطان ورئيس وزرائه.

وقد يكون من المفيد أن نشير فى هذا السياق إلى أن السلطنة ظلت تعتمد على وزراء إنجليز فى الشئون الاقتصادية والمالية ولم يحدث إلا فى عام ١٩٧٥ حين قرر السلطان قابوس أن يعهد بذلك المنصب الوزارى الهام إلى أحد الوزراء العمانيين.

أخذت مهمة السيد طارق تنحصر فى خطط التنمية والتعمير وكانت هذه المهمة على غاية ما تكون من الصعوبة إذ كانت السلطنة فى حاجة إلى طرق وموانى ومطارات ومدارس وإسكان ومستشفيات[١]. ورغم اتساع هذه المهمة إلا أن السيد طارق ووجه بالكثير من العقبات التى عاقته عن المضى قدما. وقد يكون حقيقة أنه أدرك أهمية التخطيط بل أعد بالفعل خطة خمسية تبدأ من توفمبر ١٩٧٠ كانت تتضمن نقل عاصمة السلطنة من مسقط إلى نزوى، أى من الساحل إلى الداخل، وكان الهدف من ذلك التركيز على التماسك ووحدة أقاليم السلطنة والإطاحة بالتسمية التى كانت لاتزال قائمة وهى سلطنة مسقط وعمان واستبدالها بسلطنة عمان[٢]. كما تضمنت الخطة أيضا أهمية استثمار الغاز الطبيعى وذلك بإنشاء خطوط للأنابيب تمتد إلى مسافة ٣٠٠ كيلو متر على ساحل مسقط إلى موانى التصدير، ولكن شركة النفط العمانية لم تتحمس لتنفيذ هذا المشروع لزيادة تكلفته. غير أن أهم العقبات التى واجهت السيد طارق هى افتقاد القدرة التنفيذية إذ لم تكن لديه أجهزة إدارية تعينه على تنفيذ خططه التى غلب عليها الطابع النظرى وافتقدت إلى الجانب العملى أو التطبيقى.

١ El Mallakh, Ragaei, op. cit., p. 417 ff.

٢ Townsend, J., op. cit., P. 86

وعلى الرغم من أن السيد طارق أبدى حماسا واضحا لمشروعات التنمية وكلف العديد من المستشارين والخبراء لوضع التقارير المفصلة عن المشروعات التى تم التخطيط لها إلا أن المشكلة ظلت قائمة فى عدم وجود جهاز تنفيذى كفء أو سكرتارية أو حتى شخص واحد يستطيع أن يكتب خطابا على الآلة الكاتبة. ومع أن السلطنة قد أفسحت صدرها لعودة العمانيين الزنجباريين فى أعقاب الثورة التى أطاحت بالحكم العربى فى زنجبار ١٩٦٤،[١] إلا أن أولئك القادمين الجدد فقدوا لغتهم العربية مما قلل فاعليتهم فى تولى المناصب الإدارية وخاصة تلك المناصب التى لها علاقة بالتعامل مع العمانيين.

ونتيجة للمعوقات التى لم يستطع السيد طارق التغلب عليها أصبح دوره هامشيا، وكانت محاولاته الحصول على معلومات بشأن الموقف المالى للسلطنة قد باءت بالفشل بسبب امتناع المستشارين الإنجليز عن تقديم أية معلومات له، ولم تلبث أن راودته الهواجس بأنه قد أصبح مستهدفا من قبل الأجهزة الاستخبارية وأنه صار تحت مراقبتها، وإزاء تعقد الموقف فى نظره آثر مغادرة مسقط فى ديسمبر ١٩٧١ تحت ادعاء رغبته فى قضاء بداية العام الجديد مع أسرته فى ألمانيا إلا أنه ما كاد يصل إلى هناك حتى بادر بإرسال كتاب استقالته من منصبه كرئيس للمجلس الوزارى[٢].

وهكذا لم تمض فترة طويلة حتى سقطت تجربة ازدواجية السلطة، وكان هذا أمرا طبيعيا إذ لم يكن فى تاريخ السلطنة المتوارثة سوابق باقتسام السلطة بين السلطان كرأس للدولة ورئيس حكومة تنفيذية. وقد يكون حقيقة أن كثيرا من

١- كانت زنجبار تعد من ملحقات عمان حتي تم فصلها في عام ١٨٦٢ وإعلانها سلطنة قائمة بذاتها وكان من نتيجة ذلك ضعف الاتصالات بينها وبين عمان في الوقت الذي أخذت فيه العناصر العمانية في زنجبار تذوب في المجموعة الإفريقية حتي قامت ثورة ١٩٦٤ التي تم فيها إسقاط السلطنة بعد مذبحة رهيبة تعرض لها العرب وفر من نجا منهم إلي مواطنهم الأولى في عمان في الوقت الذي اتحدت فيه زنجبار مع تنجانيقا في اتحاد تنزانيا.

وللتعرف علي أصول العلاقات بين عمان وزنجبار راجع كتابنا : دولة بوسعيد في عمان وشرق إفريقيا، القاهرة ١٩٦٧، وعن التطورات المعاصرة يمكن الرجوع إلي الخاتمة التي وضعها الدكتور عبد الملك عودة للترجمة العربية لكتاب ل. هولنجزوورث : زنجبار، ترجمة حسن حبشي - القاهرة ١٩٦٨، ص ٢٥٠.

٢- Townsend, John, op. cit., pp. 88-89.

السلاطين استخدموا وزراء لمعاونتهم فى شئون الحكم إلا أن هؤلاء عملوا فى خدمتهم ولم يكن لهم دور فى اتخاذ قرارات منفردة إلا بموافقة السلاطين أنفسهم.

ولعل من العوامل التى أدت إلى سقوط هذه التجربة أيضا ما قام به المستشارون الإنجليز من زرع سوء الثقة بين السلطان ورئيس وزرائه، فضلا عن أن المصالح الاستثمارية الأجنبية وخاصة المصالح البريطانية والأمريكية كانت من وراء ذلك أيضا للتخلص من منافسة الشركات الألمانية التى كان السيد طارق يضعها فى المقام الأول [1]. ومع ذلك يبقى السبب الرئيسى وهو ما كان يدعو إليه السيد طارق من أهمية التركيز على الحكم الديمقراطى الغربى فى الوقت الذى كان فيه السلطان قابوس يعتقد أن الأخذ بذلك النظام لا يتناسب مع المجتمع العمانى على الأقل فى المرحلة الحالية وأنه ينبغي الأخذ بالتطور الطبيعي.

جدير بالذكر أن العلاقات بين السيد طارق والسلطان قابوس لم تؤثر علي العلاقات الأسرية والشخصية التي ظلت تربط بينهما، بل إن العلاقات توثقت بين الطرفين حين أقدم السلطان قابوس في عام ١٩٧٦ علي الاقتران من ابنة عمه، كما اختاره ليكون مستشاراً له، والحقيقة أن السيد طارق كان يمتلك الكثير من المواهب ليكون مستشاراً نظرياً أكثر من قدرته في المجال التنفيذى أو التطبيقى [2].

وقد يكون من الإنصاف للسيد طارق أن نقرر هنا أنه لم تتح له الفرصة لكي يثبت مقدرته بسبب قصر المدة التي قضاها كرئيس للمجلس الوزارى، والتي لم تتعد أكثر من عام وبضعة أشهر، وبالرغم من عدم نجاحه فى إدارته الحكومية إلا أن الإنجاز الحقيقي كان في مجال العلاقات الخارجية للسلطنة، ومع وجود الخلاف بينه وبين السلطان في تلك الممارسات إلا أنه قام فى أثناء توليه رئاسة المجلس الوزاري بمهام دبلوماسية إلي العديد من الدول، وبفضل هذا التحرك قبلت السلطنة عضواً في الجامعة العربية والأمم المتحدة فى عام ١٩٧١ .

---

١ ـ رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنفط ـ هموم الخليج العربي ١٩٦٨ ـ ١٧١، بيروت ١٩٧١، ص ص ٢٥٥ ـ ٢٥٧ .

٢ـ Townsend, John, op. cit., p. 9



علي أثر استقالة السيد طارق في ديسمبر ١٩٧١ أصدر السلطان قابوس مرسوماً بتعيين الدكتور عاصم الجمالى ليكون قائماً بعمل رئيس مجلس الوزراء، ولم تلبث أن تضاءلت فاعلية ذلك المنصب لكي ينتهي بتقلد السلطان نفسه رئاسة الحكومة، وبدأ منذ ذلك الحين يختط سياسته الإصلاحية في الداخل ويخطو خطوات ثابتة فى مجال العلاقات الخارجية للسلطنة.

كان أهم ما اتجه إليه السلطان قابوس فى المجال الداخلى تنفيذ خطط طموحة فى التنمية والتحديث، وكان يدرك أن نجاح خططه لابد أن يعتمد على قاعدة أساسية وهى إيجاد فئة من المتعلمين والكوادر الفنية لتولى الجهاز الإدارى والحكومى، ومن هنا كان التعليم من أولى اهتماماته.

وعلى أثر انفراد السلطان قابوس بالسلطة أصدر مرسوما فى سبتمبر ١٩٧٢ بتأسيس المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادى والتنمية، وقد حرص على رئاسة هذا المجلس بنفسه، وقد حل هذا المجلس بدلا من مجلس التخطيط المؤقت الذى كان قد تأسس فى مارس ١٩٧٢[١]. وعلى الرغم من المحاولات التى بذلت لإنعاش الأوضاع المالية فى السلطنة فقد ظلت الأولوية لقمع الثورة فى ظفار، ومع ذلك فقد بدأ السلطان قابوس فى استكمال تنفيذ بعض المشروعات التى كانت قد أعدت فى السنوات السابقة لتقلده الحكم، ومن بينها إنشاء ميناء مطرح ومطار السيب وتعبيد الطريق الموصل من مسقط إلى صحار، كما افتتحت العديد من المدارس والمستشفيات حيث لم يكن بالسلطنة حتى عهد السلطان قابوس سوى ثلاث مدارس ابتدائية هى المدرسة السعيدية فى مسقط والمدرسة السعيدية فى مطرح والمدرسة السعيدية فى صلالة. كما لم يكن هناك أكثر من عشرة أطباء ومستشفى واحد تابع للإرسالية الأمريكية فى مطرح[٢]. كما بدأت تظهر البنوك والمصارف المالية والفنادق الكبرى وشركات التأمين، وتم إنشاء معمل لتقطير المياه، وبذلت

١- الندوة ٤/٢/١٩٨٥

٢- رياض نجيب الريس: ظفار، قصة الصراع السياسي والعسكرى فى الخليج العربى ١٩٧٠-١٩٧٦، لندن (بدون تاريخ)، ص ص ١٩-٢٠.

جهـود مكثفـة للبحث عـن موارد مائيـة جديدة، وأدى التـوسع فى المشـروعات العـمرانيـة إلى ظهور مـدينة روى التى امتـدت خارج مطرح وتميـزت بإنشاءاتـها الحديثة من المساكن والمبـانى الحكومية، واعتمدت الخطة المعمارية فـيها على الجمع بين المعاصرة والحفاظ على الطابع العربى الإسلامى[1]. وفى بلد مثل عمان كانت قد أهملت فيه المشـروعات التنموية فإن القيام بشق طريق أو فـتح مدرسة أو إنشاء مطار أو ميناء أو تقـديم خدمات أو تزويد البـلاد بالمساكن والمرافق كان ينظر إليـها الناس باعتبارها نوعا من المعجـزات، وعلى الرغم من أن عمليات التنمية فى شتى مجالاتها قد بدأت من الصفر تقريبا إلا أن البلاد استطاعت أن تقطع شوطا لابأس به وفى خلال فترة زمنية قياسية[2].

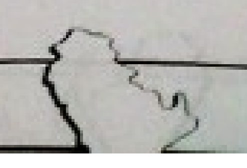
ومع ذلك فـينبغى أن نضـع فى اعتـبارنا أنه على الـرغم من تخلف العهـد السابق فإن التقـدم الذى أحرزته عمان لم ينشأ من فراغ فـالإدارة الحكومية ظهرت فى عـمان منذ الخمـسينيـات حيث وجـدت إدارات خاصـة بالقضـاء والجمارك والتنمية[3]، ولكن السنوات الأولى من العـهد الجديد شهـدت تقدما واضـحا فى الإدارة الحكومية فـبالإضافة إلى تأسـيس المجلس الوزارى ازداد عدد الوزارات فى عام ١٩٧٤ لتشمل وزارات الـزراعة والبترول والثروة المعدنية والتـجارة والصناعة، وفى العام التالى صدر قـانون خاص بالتنمية الاقتصادية، كـما وضعت العديد من القوانين التى تتمـشى مع احتياجـات المجتمع المتغيـر . ومن الإنصاف أن نقرر فى هذا المقام أن السلطان قابوس كان حريصا بنفسه على دفع عجلة التنمية، ولا شك أن حرصـه على ذلك كان العـامل الأساسى فى تحقـيق الكثيـر من الإنجازات التى شملت كافة الميادين.

وليـس من شـك فى أن مشـروعات التنميـة كان لها أثر واضح فى تحـقيق الوحدة العمـانية التى شملـت إلى جـانب وحـدة الأرض الوحـدة الديموجـرافية

١- الندوة ٤/ ١٢/ ١٩٨٥.

٢- New Oman - Issued by the Government of Oman, Ministry of Information and Social Affairs and labour.

٣- Clements, F. A., op. cit., P. 70



والتوازن بين الكتلتين الرئيستين فى عمان، ونعنى بهما الكتلة الهناوية والغافرية[1]، وفضلا عن ذلك فإن الوحدة العمانية لم تكن مجرد مرسوم سياسى أصدره السلطان قابوس بتغيير اسم السلطنة من سلطنة مسقط وعمان إلى سلطنة عمان، ولكن الأهم من ذلك التطور الكبير الذى أدى إلى ربط الأقاليم العمانية بشبكة ضخمة من الطرق البرية. وتجدر الإشارة بصدد ذلك إلى أنه عندما تولى السلطان قابوس الحكم لم يكن بالسلطنة سوى عشرة كيلومترات فقط من الطرق المعبدة، وعلى مدى بضع سنوات تحولت هذه الكيلومترات العشرة إلى شبكة من الطرق البرية بلغت ما يزيد على ٣٥٠٠ كم عبر أقاليم السلطنة المختلفة[2]، حيث تم إنشاء طريق من مطرح إلى صحار، ومن السيب إلى نزوى ومن مسقط إلى صور؛ بالإضافة إلى شبكة جوية وشبكة من المواصلات السلكية واللاسلكية والتى وصلت إلى استخدام الأقمار الصناعية[2]، هذا فضلا عن التطور الذى حدث فى الوسائل الإعلامية وخاصة الإذاعة والتلفزيون الذى تم إدخاله إلى كل من مسقط وصلالة فى عام ١٩٧٤، كما صدرت العديد من الصحف العمانية كان أولها جريدة الوطن التى أنشئت فى عام ١٩٧١، إلى جانب الجريدة الرسمية (عمان)، والصحف التى تصدر بالإنجليزية وأبرزها تايمز أوف عمان، كما تدفقت على السلطنة العديد من الجرائد العربيةوالأجنبية[3].

لقد ترتب على تلك الإنجازات جميعها شعور العمانيين بوحدتهم؛ ومع ذلك فإن حدود آفاق السلطان قابوس لم تقتصر فقط على عمان بمعناها

١- كانت القبائل العمانية منذ أوائل القرن الثامن عشر تنقسم إلى كتلتين رئيسيتين هما الهناوية والغافرية وكان الصراع قائما بينهما ولكن التطور السياسى والاقتصادى فى عمان أدى إلى تشابك المصالح مما كان له أثر فى تحطيم الكثير من النزعات القبلية والمذهبية. وفى الدراسة التى أعدها ولكنسون Wilkinson تبين فيها اختلاط وامتزاج القبائل الهناوية والغافرية وبالتالى فقد أعيد تشكيل ولاء القبائل من العصبية القبلية والمذهبية إلى التحالف والولاء السياسى والاقتصادى فى ظل الدولة العمانية الحديثة. انظر
J.C. Wilknson, The Organization of the Falag Irrigation in Oman, Oxford 1971, see also;

٢- محمد مرسى عبد الله: دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت ١٩٨١، ص ١٢١

٣- الندوة - المملكة العربية السعودية ٢٤ / ١٢/ ١٩٨٥

الضيق وإنما كان يتطلع إلى تحقيق وحدة عمان التاريخية، ولعل ذلك يفسر لنا ظهور بعض المشروعات الطموحة التى تردد صداها فى كل من سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، بحيث أصبح الطريق ممهدا لكى تتوصل الدولتان إلى صيغة للاتحاد أو الوحدة فيما بينهما، وإن كانت الحساسيات السياسية وقفت حائلا دون ذلك رغم أن وحدة عمان والإمارات تبدو منطقية من النواحى التاريخية والجغرافية والديموجرافية حيث لا توجد خلافات بين السكان فى كل من الدولتين، فضلا عن أن كثيرا من العمانيين يعملون فى الإمارات العربية بل إن القوة العسكرية فى دولة الإمارات وكذلك الشرطة تعتمد إلى حد كبير على العمانيين.

وبالإضافة إلى المبررات التاريخية والجغرافية والسكانية فإن هناك مبررا اقتصاديا أيضا إذ إن نصيب سلطنة عمان من النفط يقل كثيرا عن النفط المنتج فى دولة الإمارات العربية، كما أن عمان على عكس دولة الإمارات لها ظهير فى الداخل مما يؤدى إلى التكامل بين الدولتين فى النواحى الإستراتيجية أيضا.

ومع ذلك فإن الحساسيات السياسية لم تحل دون تحقيق بعض المشروعات الإنمائية التى كان لها أثر فى تسهيل الاتصالات بين الدولتين، ومن بينها الطريق البرى الذى يصل البوريمى بصحار عبر وادى جزى، والطريق الموصل من البوريمى إلى عبرى، وقد أفاد هذا الطريق المدن الشمالية فى عمان التى دأب سكانها على التردد إلى الإمارات لإنجاز متطلباتهم الحياتية أكثر مما يتوجهون إلى مسقط ذاتها[1]، حيث أصبح من السهل على المواطن العمانى الذى يعيش فى عبرى مثلا أن يصل بسهولة إلى أبوظبى بدلا من أن يقطع الطريق إلى مسقط، يضاف إلى ذلك أن النقد مسموح بتداوله فى كل من الدولتين حيث لا توجد قيود واضحة على حرية التعامل بالدرهم الإماراتى أو الريال العمانى[2].

ويمكننا التعرف على ما وصلت إليه عمليات التنمية فى عمان من المبالغ المالية التى خصصت من أجلها، ففى السنة الأولى من العهد الجديد لم يتعد ما تم إنفاقه عشرين مليون ريال عمانى، أى ما يعادل سبعين مليون

١- Townsend, J., op. cit.p. 180

٢- Ibid., P. 190.

دولار، ولكن بعد مضى خمس سنوات قفز ذلك المبلغ إلى ما يقرب من سبعة عشر ضعفا، ووصل إلى أكثر من مليار من الدولارات. وكان من الطبيعى أن يؤدى ذلك الإنفاق الذى لم تعتده السلطنة إلى حدوث عجز واضح فى ميزانيتها تم تغطيته من القروض الأجنبية ومن المساعدات المالية التى تدفقت على السلطنة من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وصندوق النقد الدولى، وبفضل تلك المساعدات وضع المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادى والتنمية خططه الخمسية.

ومما لا شك فيه أيضا أن نجاح السلطنة فى قمع الثورة الظفارية التى كانت تستنزف جزءا كبيرا من الدخل القومى أدى إلى السير بخطوات أسرع فى خطط التنمية منذ عام ١٩٧٦[١] . وقد ركزت الخطة الخمسية الثانية ١٩٧٦ـ ١٩٨٠ على ربط أقاليم الدولة بهدف تقوية الإحساس بعمان كوطن واحد[٢]. وتكفى الإشارة بصدد ذلك إلى أن المواطن العمانى فى المدن الداخلية كان يقضى فى رحلة علاجية يقوم بها إلى المستشفى التابعة للإرسالية الأمريكية فى مسقط أكثر من أسبوعين على ظهور الجمال، بينما أصبحت هذه الرحلة لا تتعدى أكثر من ثلاث أو أربع ساعات.

وبفضل الخدمات التعليمية أصبح ما يقرب من نصف عدد الأطفال المندرجين فى سن التعليم منتظمين فى مدارسهم الابتدائية، كذلك اهتمت الخطة الخمسية الثانية بتنمية موارد الثروة الطبيعية والأخذ بسياسة الاقتصاد المتعدد بدلا من الاقتصاد الأحادى، كما اتجهت إلى تشجيع استثمار رءوس الأموال فى قطاعات الصناعة والتعدين والزراعة والمصائد، إلى جانب تنمية الموارد المائية وإحداث نقلة فى الإدارة الحكومية تساعد على تحقيق خطط التنمية، وبصدد ذلك تم إنشاء بنك وطنى لتمويل خطط التنمية أسهمت فيه الحكومة والقطاع الخاص إضافة إلى الاستثمارات الأجنبية[٣].

١- Calvin, H., Allen, op. cit.,p. 92

٢- Clements, F.A., op. cit., p. 71

٣- Mallakh, Ragaei, op. Cit., P. 417,. See also New Oman, Ministry of Information and Social Afairs and labour.

ولم تقتصر خطط التنمية على الجوانب التحديثية فحسب، وإنما ركزت على الجوانب الأخرى الموائمة لتقاليد العمانيين، ومن ذلك الاهتمام بإنعاش الزراعة والصناعات التقليدية والحرفية ليس باعتبارها من الموروثات التاريخية فقط، وإنما لما لها من جدوى اقتصادية وخاصة من حيث تشغيلها العمالة الوطنية، كما وضعت فى الوقت نفسه الضوابط لاستخدام العمالة الأجنبية فى حدود المتطلبات الضرورية[1].

وعلى الرغم من التطور الكبير الذى وصلت إليه السلطنة فى مجال التنمية والتحديث إلا أن ذلك التطور كان يسير بخطى معتدلة دون حدوث طفرة قد تؤدى إلى حدوث اهتزازات فى كيان المجتمع، فبالنسبة للتعليم قرر السلطان قابوس أن المجتمع ليس فى حاجة فى المرحلة الأولى على الأقل إلى جامعة قدر الحاجة إلى التوسع فى التعليم الأساسى والفنى وتعميمه على أكبر عدد ممكن، ولا بأس من الاستعانة بخبرة اليونسكو فى هذا المجال إلى جانب دعوة الدول العربية لمد السلطنة بالمدرسين والخبراء والفنيين، ومع التطور الذى حدث فى المجال التعليمى كانت الأوضاع قد تهيأت لإنشاء جامعة قابوس التى تم افتتاحها فى سبتمبر ١٩٨٦، وقد أقيمت الجامعة فى منطقة الخوض واستوعبت أكثر من ثلاثة آلاف طالب من الذكور والإناث فى مجالات الطب والهندسة والعلوم والتربية والدراسات الإسلامية، كما أوفدت السلطنة أكثر من مائتى مبعوث إلى الجامعات الأجنبية والعربية وخاصة الجامعات المصرية[2].

وفى مجال الخدمات الصحية استعان السلطان قابوس بمنظمة الصحة العالمية التى بذلت جهودا كبيرة فى مساعدة السلطنة، وخاصة أنه لم يكن هناك أكثر من

١- كلمة السلطان قابوس فى افتتاح الفترة الرابعة للمجلس الاستشاري في سلطنة عمان - يناير ١٩٨٨ ، انظر مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - التقارير والوثائق العدد ٥٤ ص ص ٢٤٠ - ٢٤٢

٢- Calvin. H.. Allen. op. cit.. P. 101

مستوصفين تابعين للإرسالية الأمريكية إضافة إلى المستشفى التابعة لشركة النفط العمانية المحدودة التى أنشئت فى عام ١٩٧٤[١].

وعلى الرغم من أن التحديث فى السلطنة كان يقتضى تطبيق قوانين مدنية وتجارية عصرية فإن جانبا كبيرا منها كان يتعارض مع الفقه الإباضي، ومن ثم كان الاتجاه إلى التطور التدريجى حيث كان من الصعب تحدى القضاة الشرعيين بتقليص اختصاصاتهم[٢]. وبصدد ذلك أبدى السلطان قابوس استعداده لمصالحة أنصار الإمامة الإباضية اللاجئين فى المملكة العربية السعودية وسمح لهم بالعودة إلى البلاد . وخلال زيارته للرياض فى عام ١٩٧١ تمت مقابلة بينه وبين الإمام غالب ابن علي تعهد فيها الإمام بالكف عن أى نشاط سياسى بينما تعهدت المملكة العربية السعودية بإيوائه فى بلادها[٣].

أما فيما يتعلق بتطوير القوات الدفاعية فقد أبدى السلطان قابوس اعتدالا ـ على خلاف جيرانه ـ فى نفقاتها التى حرص على تخفيضها واستعان فى السنوات الأولى من حكمه بالمساعدات العسكرية التى قدمت إليه من بعض الدول إذ لم تكن للسلطنة موارد مالية كافية، ولكن مع ازدياد حدة التسابق على التسلح أخذت السلطنة تخصص جزءا لا بأس به من ميزانيتها لتحديث قواتها الدفاعية حتى أنها أبرمت فى عام ١٩٨٥ عقدا قيمته ٣٥٠ مليون دولار لشراء طائرات محاربة من طراز التورنادو.

كذلك اتبع السلطان قابوس نهجا يتسم بالتطور التدريجى فى إتاحة الفرصة للعمانيين للمشاركة فى الحكم، وفى خلال السنوات الأولى لم يكن السلطان قابوس مقتنعا بأن المجتمع العمانى قادر على استيعاب الأنظمة الديمقراطية الغربية،مثلما كان أبوه السلطان سعيد لا يؤمن بأن المجتمع العمانى مستعد

١- Clements, F. A., op. cit., p. 82

٢- صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧

٣- نفسه ص ٤٠٤

للتنمية[١]، إلا أنه لم تمض أكثر من عشر سنوات حتى أثبت الشعب العماني بأنه مستعد لكل من التنمية والديمقراطية معا[٢]. وتمشيا مع هذا الاتجاه أصدر السلطان قابوس مرسوما بتشكيل مجلس استشارى فى نوفمبر ١٩٨١ كان يتكون من ٥٥ عضوا يتم تعيينهم بحيث يمثلون القطاعات الحكومية والخاصة إضافة إلى ولايات السلطنة المختلفة. وعلى الرغم من أن هذا المجلس كان يفتقد السلطة التشريعية إلا أنه قد تركت الفرصة لأعضائه لإبداء الرأى فيما تعرضه الحكومة من سياسة عامة أو فى القوانين التى تصدرها حيث يقوم المجلس برفع ما يراه من توصيات أو ملاحظات إلى السلطان [٣]. ولم تلبث أن ساعدت أزمة الخليج ١٩٩٠/ ١٩٩١ على إدخال تعديل هام على المجلس الاستشارى أتاح فرصة أكبر للمشاركة فى الحكم حيث أعيد تشكيله دون أن يكون للحكومة أعضاء فيه. وقد مارس المجلس الجديد الذى عرف باسم مجلس الشورى نشاطه فى ديسمبر ١٩٩١[٤]، وأصبح يتكون من ٥٩ عضوا يتم تعيينهم بعد اختيار حكام الولايات ممثلين عن كل ولاية، وأصبح من حق المجلس مناقشة القضايا التى تعرض عليه دون أن يتخذ قرارات بشأنها. ولعل من الأمور التى تجدر الإشارة إليها أنه قد أتيح للمرأة العمانية المشاركة فى المجلس حيث شغلت مقعدين من مقاعد المجلس مما يعد سابقة فريدة من نوعها فى دول الخليج العربية.

إذا انتقلنا إلى السياسة الخارجية يسترعى انتباهنا التطور الذى قطعته السلطنة فى مجال علاقاتها الخارجية بحيث لا يمكن مقارنة التطور الذى حدث فى هذا المجال بما كانت عليه السلطنة فى عهدها السابق من عزلة عن العالم الخارجى بل والعالم العربى أو حتى فيما يتعلق بالعلاقات بينها وبين جيرانها. وكانت بريطانيا هى التى تشرف على الشئون الخارجية للسلطنة وتمثلها فى المحافل الدولية، ولم

١- Townsend. J., op. cit., p. 119

٢- Calvin, H., Allen, op. cit., P. 118

٣- خالد القاسمى: عمان مسيرة قائد وإرادة شعب، الشارقة ١٩٩٢ ص ص ٦١- ٦٣.

٤- مرسوم سلطانى رقم٩ لسنة ١٩٩١ بإنشاء مجلس شورى، انظر جريدة عمان فى ١٩/ ١٠/ ١٩٩٢.

يكن هناك تمثيل سياسى فى مسقط إلا لبريطانيا والهند وحدهما[1]. غير أنه لم يأت عام ١٩٧٥ حتى وصل التمثيل السياسى والقنصلى فى السلطنة إلى ما يزيد على خمس وعشرين دولة وذلك بعد أن استطاعت السلطنة الحصول على اعتراف دولى حين انضمت فى عام ١٩٧١ إلى كل من الأمم المتحدة والجامعة العربية، وكانت جمهورية اليمن الديمقراطية هى الدولة العربية الوحيدة التى اعترضت على قبول السلطنة فى الأمم المتحدة والجامعة العربية، بينما تحفظ العراق ولم يعترف بها إلا فى عام ١٩٧٦ [1].

وعلى الرغم من أن بريطانيا ظلت تستأثر بالنفوذ فى السلطنة إلا أن هذا النفوذ أخذ فى التراجع خاصة بعد تنفيذ بريطانيا لسياسة الانسحاب من منطقة الخليج العربى، ومن ثم اتجهت السلطنة إلى التحرر من الارتباط ببريطانيا وفتح المجال لعلاقات دولية أوسع، كما أتاحت الفرصة للاستثمارات الأجنبية بعد أن كانت بريطانيا هى التى تستأثر بمعظم تلك الاستثمارات. ولعل اتجاه السلطان قابوس إلى الانفتاح فى العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية كان بهدف التحرر مما كان يطلقه عليه خصومه ومعارضوه من ارتباطه بالإنجليز.

وتطبيقا لسياسة الانفتاح استطاعت المصالح الأمريكية مضاعفة استثماراتها فى السلطنة وخاصة فى مجال النفط، ومما يذكر بصدد ذلك أنه لم يكن للشركات الأمريكية سوى امتياز واحد للنفط فى ظفار كانت قد حصلت عليه شركة ميكوم على عهد السيد سعيد بن تيمور، ويذكر وندل فيليبس أنه حين تولى السلطان قابوس الحكم خشى على وضع الشركة بعد أن أصبح المستشارون الإنجليز هم المسيطرين على الشئون الاقتصادية وكان ذلك مما دفعه إلى زيارة السلطنة حيث تمكن من تثبيت امتياز شركة ميكوم والحصول على امتياز للتنقيب عن النفط فى المناطق المغمورة من رأس الحد إلى رأس منجى ولكنه لم يلبث أن باعه بعد ذلك

١- Al Bahrna, (Hussein). The legal Status of the Arab Gulf States, A Study of Their Treaty Relations andTheir International Problems, University of Manchester 1968, pp. 55-56.

٢- جمال زكريا قاسم : الخليج العربى دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥/١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤ ص ٣٠٥

لإحدى الشركات الأمريكية فى مارس ١٩٧١ . وقد أخذت الامتيازات النفطية الأمريكية فى التزايد وخاصة بعد أن أقدم السلطان قابوس على طرد من لايثق بهم من المستشارين الإنجليز الذين كانوا يقفون حجر عثرة أمام الاستثمارات الأخرى بهدف قصرها على الشركات البريطانية وحدها .

ولقد كان من الطبيعى أن ترتبط المصالح الاقتصادية الأمريكية بمصالحها السياسية والإستراتيجية، ومما لاشك فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقدر أهمية موقع السلطنة وخاصة خلال احتدام الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفيتى، وقد استطاعت السياسة الأمريكية أن تجتذب السلطنة إلى جانبها، وظهر ذلك واضحا فى إدانة السلطنة للتدخل السوفيتى فى أفغانستان ١٩٧٩، حيث أعربت عن قلقها فيما يتطلع إليه السوفيت من الامتداد بنفوذهم إلى منطقة الخليج . ومن ناحية أخرى فقد دفعت المتغيرات السياسية السلطنة لتكون أكثر ارتباطا بالسياسة الأمريكية، وظهر ذلك واضحا حين اتخذت الحكومة البريطانية قرارها فى يولية ١٩٧٦ بالانسحاب من قواعدها العسكرية فى صلالة ومصيرة، وكان القرار البريطانى الخاص بالانسحاب من هاتين القاعدتين قد تأخر بسبب اندلاع الثورة فى ظفار غير أنه على أثر قمع هذه الثورة بادرت بريطانيا بإخلاء قاعدتى مصيرة وصلالة التى كانت قد استأجرتهما من السيد سعيد بن تيمور بناءً على اتفاقية خاصة وقعت فى عام ١٩٥٨ . وأعلنت وزارة الخارجية البريطانية بأن السلاح الجوى الملكى البريطانى لن يخدم فى جزيرة مصيرة التابعة لسلطنة عمان، وستنسحب أيضا الوحدات البريطانية الموجودة فى قاعدة صلالة الجوية العمانية اعتبارا من أول يولية ١٩٧٦، وأن الاتفاق مع السلطنة جاء بناء على رغبة الحكومة البريطانية فى إنهاء التزاماتها العسكرية من شرق السويس[1].

وعلى أثر إصدار ذلك البيان أبدى السلطان قابوس استعداده للسماح للولايات المتحدة الأمريكية بتأجير قاعدة مصيرة باعتبارها تحتل موقعا إستراتيجيا

١- جبران شامية: سجل الآراء والوقائع والأحداث السياسية فى العالم العربى، بيروت ٧٦ ص ١٥٨ .

هاما عند المدخل الجنوبى للخليج العربى. وكان من الطبيعى أن ترحب الولايات المتحدة بذلك لكى تصبح قاعدتى صلالة ومصيرة حلقة فى سلسلة القواعد الأمريكية الممتدة من دايجو جارسيا فى غرب المحيط الهندى إلى قاعدة الجفير الأمريكية فى البحرين، وقد وقعت الاتفاقية الخاصة بهاتين القاعدتين فى عام ١٩٨٠[١]. كما وقعت اتفاقية أخرى خاصة بقاعدتى السيب وتومرت وإن كان لم يتضح عما إذا كانت تلك القواعد ثابتة أم مجرد تسهيلات تقدمها السلطنة للولايات المتحدة الأمريكية[٢]، التى تعهدت بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية بدأت ببرنامج مساعدات وصل إلى ٣٢٠ مليون دولار غير أن المساعدات الأمريكية لم تلبث أن انخفضت نتيجة طبيعية لنمو الدخل القومى فى عمان[٣].

ومما يذكر أن السلطنة أبدت تفهما لمبدأ كارتر ولعل عمان كانت الدولة العربية فى الخليج التى انفردت بالتصريح علانية بأنها مستعدة لإجراء مناورات مشتركة مع قوات الانتشار السريع الأمريكية[٤]، وإن كانت لم تلبث أن عدلت عن موقفها خوفا من أن يكون لتلك القوات صلاحية التدخل فى مقاطعاتها الإقليمية ولعلها كانت تخشى أيضا من ردود الفعل المضادة من إيران بعد قيام الثورة الإسلامية بها واندلاع الحرب بينها وبين العراق[٥].

وبينما نمت العلاقات بين السلطنة والولايات المتحدة الأمريكية فإن العلاقات بين عمان والاتحاد السوفيتى لم تصل إلى الدرجة التى وصلت إليها العلاقات العمانية الأمريكية، ويرجع ذلك إلى ما شاب العلاقات العمانية السوفيتية من توتر بسبب المساعدات التى كان يقدمها الاتحاد السوفيتى لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ومن ثم إلى ثوار ظفار، وقد ظل الجمود يخيم على العلاقات بين البلدين

١- Andreasyan, R.N., Oil and Soviet Policy in the Arabian Gulf and Indian Ocean Area see Arab Research Center, Oil and Security in the Arabian Gulf, London 1981, pp. 78 - 79.

٢- جيران شامية: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨.

٣- Calvin, H. Allen, op. cit., P. 118

٤- صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره ص ٤٠٧.

٥- Calvin, H. Allen, op. cit., P. 115

حتى بدا التغير واضحا فى عام ١٩٨٥؛ حين تم الاتفاق فى ذلك العام على إقامة علاقات دبلوماسية؛ ورغم ذلك لم تتوثق تلك العلاقات إذ لم تعين موسكو سفيرا دائما لها فى مسقط واكتفت بسفير غير مقيم[١].

وعلى عكس الاتحاد السوفيتى توثقت العلاقات بين السلطنة وجمورية الصين الشعبية إذ كانت هى الدولة الشيوعية الأولى التى أوقفت مساندتها لثوار ظفار منذ عام ١٩٧٣، وأخذت تعمل على تطبيع العلاقات بينها وبين السلطنة، وتحقق ذلك بالفعل حين تم التبادل الدبلوماسى فيما بينهما فى عام ١٩٧٨، حيث أقامت الصين الشعبية سفارة لها فى مسقط فى عام ١٩٧٩، وظهر التعاون واضحا فى المجال الثقافى فى مشروع السندباد حين أبحر فى عام ١٩٨٠ ملاحون عمانيون بسفن شراعية من ميناء مسقط إلى ميناء كانتون، وكان ذلك تخليدا لذكرى البعثات التجارية الأولى التى كانت تفد من عمان إلى الصين خلال العصور الوسطى.

وبالإضافة إلى علاقات السلطنة بالدول الكبرى حرصت أيضا على توثيق الصلات بينها وبين كل من الباكستان والهند؛ حيث لاتزال السلطنة تعتمد فى عمالتها على العناصر الوافدة من الهند بصفة خاصة. كذلك ارتبطت عمان بعلاقات مع كوريا الجنوبية التى تمتلك العديد من الامتيازات الخاصة بالمصائد فى السلطنة، كما ترتبط أيضا بروابط اقتصادية وثيقة مع اليابان التى منحتها العديد من الامتيازات للتنقيب عن النفط وغيره من الموارد الطبيعية كما تقوم الشركات اليابانية بتصدير منتجاتها إلى السلطنة ولا سيما السيارات.

وقد ظهرت العلاقات بين السلطنة وإيران متميزة بشكل خاص خلال عهد النظام الشاهنشاهى، وقد دفعت الضرورات الأمنية السلطنة إلى طلب المساعدة العسكرية من إيران لمواجهة الحركات اليسارية فى ظفار كما تعهد الشاه والسلطان قابوس فى عام ١٩٧٦ على التعاون الوثيق لحماية الإمدادات النفطية من الخليج عبر مضيق هرمز الذى تشرف عليه كل من إيران وعمان، كما أعلن العاهلان فى

١- Ibid., P. 120

بيان مشترك أن مسئولية الأمن في الخليج تقع على عاتق الدول الخليجية بشكل خاص وأنه ينبغي أن تتم هذه المسئولية بأسلوب جماعي مما يتضح منه أن سلطنة عمان كانت ولا تزال تؤيد فكرة الدفاع الإقليمي في المنطقة وعدم استبعاد إيران[1].

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن ما عمدت إليه السلطنة من توثيق علاقتها بإيران خلال حقبة السبعينيات، والتي وصلت إلى حد قبول مساعدة عسكرية إيرانية لقمع الثورة في ظفار كان لها أثر كبير في إدانة السلطنة من قبل بعض الأنظمة في العالم العربي ولاسيما العراق وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجماهيرية الليبية، كما ووجهت أيضا بانتقادات من قبل الكويت والمملكة العربية السعودية، ولعل ذلك مما دفع سلطنة عمان إلى توثيق علاقتها بالأردن من أجل تخفيف الضغوط العربية عليها. ولم تلبث العلاقات العمانية العربية أن أخذت شكلا أكثر قوة على أثر نشوب الثورة الإيرانية وفقدان السلطان قابوس صداقته مع الشاه على أثر طرده من الحكم[2].

ولعل الإنجاز الذي حققته السلطنة كان يرتكز في الدرجة الأولى على علاقتها بمحيطها العربي والخليجي، ويرجع ذلك إلى تأثير بعض الشخصيات العربية الوافدة التي استعان بهم السلطان قابوس كمستشارين له، ويبرز من تلك الشخصيات يحيى بن عمر وهو أحد الليبيين الإباضيين، وجسار شاكر السعودي الجنسية وإن كان ينتمي إلى أصول تركية.

وقد أوعز أولئك المستشارون للسلطان قابوس أهمية انفتاح السلطنة على العالم العربي والحصول على دعم مالي كانت السلطنة في حاجة إليه من المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج العربية، والعمل على إيجاد حلول للمشكلات القائمة بين السلطنة وجيرانها وخاصة فيما يتعلق بمشكلات الحدود السياسية.

وكان السلطان قابوس حريصا على تحسين علاقات السلطنة بدول الخليج العربية، وقد احتل هذا الهدف أولوية خاصة في مجال سياسته الخارجية إذ لم يكد

١- جبران شامية، مرجع سبق ذكره. ص ١٥٨.
٢- Calvin, H. Allen, op. cit., p. 116

بمضى عام واحد على توليه السلطة حتى قام بزيارة رسمية إلى الرياض فى عام ١٩٧١، وتعمد العاهلان السعودى والعمانى تجاهل نزاع البوريمى، ووعدت المملكة العربية السعودية بتأييد عضوية السلطنة فى الأمم المتحدة والجامعة العربية كما قدمت لها دعما ماليا[١].

وليس من شك فى أن العلاقات العمانية السعودية أضحت محورا لبقية العلاقات بين السلطنة ودول الخليج العربية الأخرى، واستطاع السلطان قابوس بفضل علاقاته هذه أن يدير وجه عمان من البحر إلى الصحراء، التى اعتادت السلطنة أن تدير ظهرها لها[٢].

وعلى الرغم من حرص السلطان قابوس على توثيق علاقته بدول الخليج العربية إلا أن سلطنة عمان عزفت عن الاعتراف بدولة الإمارات العربية المتحدة حال إعلان قيامها فى ديسمبر ١٩٧١، ولم تتبادل التمثيل الدبلوماسى معها. وقد اعتبر تحفظ سلطنة عمان تدعيما لموقف المملكة العربية السعودية حيث كانت الخلافات قائمة بينها وبين أبوظبي فيما يتعلق بالمشكلات الحدودية، ومع أن السلطان قابوس قام بزيارة إلى أبوظبى فى عام ١٩٧٣، وكانت أول زيارة يقوم بها سلطان من سلاطين عمان إلى الساحل العمانى، إلا أن هذه الزيارة ظلت مع ذلك محدودة الأثر رغم ما أظهره الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات من استعداده لتقديم المساعدات المالية إلى السلطنة لقاء تبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين، وفيما يبدو أن السلطنة لم تستجب استجابة كاملة لذلك حيث انتهى الأمر بإرسال دولة الإمارات سفيرا لها إلى مسقط دون أن ترسل عمان سفيرا إلى أبوظبى[٣]، واستمر ذلك الوضع لما يقرب من عشرين عاما حين عينت عمان أول سفير لها فى دولة الإمارات العربية المتحدة، وكان ذلك على أثر تبادل الزيارات بين قابوس والشيخ زايد بن سلطان عقب أزمة الخليج وعلى وجه التحديد فى مايو ١٩٩١.

١- Townsend, John, op. cit., pp. 88 -89.

٢- رياض نجيب الريس: ظفار، قصة الصراع السياسى والعسكرى فى الخليج العربى ١٩٧١/١٩٧٦ ص ص ٤١ ـ ٤٢

٣- المرجع السابق ص ص ٤٤ ـ ٤٥.

جدير بالذكر أنه رغم المساعدات المالية السخية التى قدمت للسلطان قابوس من كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلا أنه لم يكن راضيا عن اتفاقية الحدود التى وقعت بينهما فى عام ١٩٧٤، حيث ظل على موقفه بأن سلطنة عمان لم تكن طرفا فى تلك الاتفاقية التى تنازلت فيها أبوظبى للمملكة العربية السعودية عن أراضى يعتبرها ملكا للسلطنة، وقد صاغ السلطان قابوس احتجاجه بأسلوب دبلوماسى هادئ حيث ذكر بأنه على الرغم من أن سلطنة عمان تعتبر أى أرض عمانية هى أرض سعودية إلا أن عمان لا يمكن أن تسمح لأبوظبى بأن تعطى أرضا لا تملكها لطرف آخر دون استشارتنا على الأقل. وقد تعللت السعودية وأبوظبى بأن ما ورد فى الاتفاقية كان نتيجة لخطأ فى الخريطة التى قدمت للشيخ زايد والأمير فهد الذى كان وليا للعهد آنذاك، ووعدت الدولتان بإصلاح الخطأ. وليس من شك فى أن المساعدات المالية التى قدمت للسلطنة من قبل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية كانت محاولة من جانبهما لتصحيح ذلك الخطأ، كما قامت الدولتان بإشراك السلطنة من أجل التوصل إلى اتفاقية جديدة تم إبرامها بالفعل فى يونية ١٩٧٧.

ونظرا لما أعلنته المملكة العربية السعودية عن تنازلها عن واحات البوريمى التى تم تقسيمها بين السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة[١]، فلم تعد هناك مشكلات خاصة بالحدود بين السعودية وعمان، وتم الاتفاق بين الدولتين فى مارس ١٩٩١ على ترسيم الحدود بينهما فى خط مستقيم يبدأ من نقطة التقاء الحدود السعودية اليمنية غربا ثم ينحرف إلى الشرق حتى مقشن ثم يتجه بعد ذلك إلى الشمال فى خط مستقيم أيضا[٢].

وعلى عكس العلاقات العمانية السعودية مرت العلاقات بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالعديد من الأزمات السياسية، وكان محور الخلاف بين البلدين يرجع أساسا إلى اختلاف النظام السياسى وإلى تأييد اليمن

١- ورقة عمل حول المشكلات الحدودية الراهنة فى منطقة الخليج العربى - مركز الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر ١٩٩٢.

٢- Calvin, H. Allen, op. cit., P. 114

الجنوبية للعناصر اليسارية المتمردة فى إقليم ظفار، ورغم نجاح السلطان قابوس فى قمع هذه الحركة فى عام ١٩٧٦ فقد ظلت بعض العناصر المعارضة تتخذ من جمهورية اليمن الجنوبية معاقل لها، كما استمرت المناوشات التى استخدمت فيها صواريخ كاتيوشا السوفيتية الصنع لضرب المناطق الواقعة على مقربة من مطار صلالة وفى أعالى الجبال.

وقد ظل السلطان قابوس على اقتناعه بوجود تحالف بين ليبيا واليمن وأن اليمن الجنوبى يقوم بدور الغطاء العربى للمخططات السوفيتية فى المنطقة[١]، ومن ثم ظلت العلاقات متوترة بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الجنوبية؛ غير أن نجاح السلطنة فى قمع حركات المعارضة فى ظفار مهد السبيل لقيام علاقات حسن جوار بين الدولتين، وتحقق ذلك بجهود الوساطة التى قامت بها كل من السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة حيث تم الاتفاق فى عام ١٩٨٢ على عدم تدخل أية دولة منهما فى الشئون الداخلية للدولة الأخرى وعدم السماح بأعمال معادية للانطلاق من أراضيها، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة من ممثلى الدولتين تشارك فيها كل من الكويت ودولة الإمارات بهدف الوصول إلى حل نهائي لترسيم الحدود[٢]. وتنفيذا للاتفاق الذى تم التوصل إليه بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية تم الإعلان عن إقامة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء، وبينما قامت اليمن بتعيين سفير لها فى نهاية عام ١٩٨٥ فإن سلطنة عمان لم تخط هذه الخطوة بسبب الانقلاب الذى وقع فى اليمن الجنوبى فى فبراير ١٩٨٦ والذى أطاح بعلى ناصر محمد مما أثار تساؤلات حول مستقبل العلاقات بين البلدين، غير أن الرئيس اليمنى الجديد حيدر أبو بكر العطاس بادر بإرسال مبعوث شخصى إلى مسقط لتأكيد رغبة النظام اليمنى الجديد فى استمرار التعاون وحسن الجوار مع السلطنة، وأعاد تعهد اليمن الجنوبى بالحيلولة دون قيام أية جماعة فى عدن تعمل على نشر التذمر أو الثورة فى سلطنة عمان. ولعل ذلك

١- Clements, F.A., op. cit., P. 69

٢- راجع البيان الختامى الصادر عن الدورة الثالثة لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة فى البحرين - نوفمبر ١٩٨٢

مما شجع السلطنة على تبادل التمثيل الدبلوماسى مع اليمن الجنوبى حيث أرسلت سفيرا إلى عدن فى نوفمبر ١٩٨٧[١].

وحين انتهت لجنة ترسيم الحدود من أعمالها تم الاتفاق فى أكتوبر ١٩٩٢ على تعيين الحدود بين اليمن وسلطنة عمان على أساس خط مستقيم يمتد شمالا من رأس خربه على المحيط الهندى إلى صحراء الربع الخالى ثم ينحرف فى منطقة مثلث جبروت، كما تضمنت الاتفاقية ملحقين ينصان على حقوق الرعى المشتركة للقبائل فى المناطق الحدودية وحرية انتقال الأفراد عبر تلك الحدود[٢].

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن الخلاف بين اليمن الجنوبية وسلطنة عمان كان له تأثيره على العلاقات بين سلطنة عمان والكويت، وربما يرجع ذلك إلى سنوات سابقة تصل إلى عام ١٩٧٣ حين عرضت الكويت على السلطنة الوساطة فى الخلاف القائم بينها وبين اليمن الجنوبى، ولكن السلطنة لم تلبث أن أيقنت أن الكويت خرجت عن حيادها، فى الوقت الذى كانت فيه الكويت تميل إلى احتواء اليمن الجنوبى عن طريق المساعدات المالية وبالتالى طرح نفسها كوسيطة بين الدول ذات الأنظمة اليسارية والدول المعتدلة باعتبارها تشكل حلقة وصل مقبولة بين الطرفين، غير أن الكويت لم تلبث أن وقعت ضحية سياستها بتوتر العلاقة بينها وبين السلطنة التى قدرت أن النظام فى عدن هو الذى أفاد من الدبلوماسية الكويتية، وقد بلغ التوتر بين السلطنة والكويت إلى الدرجة التى طلبت فيها الخارجية العمانية من القائم بالأعمال فى سفارة الكويت فى مسقط مغادرة البلاد باعتباره شخصا غير مرغوب فيه. وجاء طرد القائم بالأعمال الكويتى نتيجة عدم رضا السلطنة عن القرض الكويتى الذى قدم إليها فى عام ١٩٧٣، والذى كان لا يتعدى مليون دينار كويتى فى الوقت الذى كانت تتدفق فيه المساعدات الكويتية على جمهورية اليمن الديمقراطية والتى بلغت خمسة أضعاف ما قدمته الكويت إلى السلطنة. ولعل

١- Ramazani, R.K., The Gulf Co-operation Council, Records and Analysis, University of Virginia 1988, P. 124.

٢- ورقة عمل حول المشكلات الحدودية فى منطقة الخليج العربى ص ٤.

عمان فسرت المساعدات الكويتية لليمن بأنها تتعارض مع مصالحها حتى أن قيس الزواوى وزير خارجية السلطنة آنذاك أعلن أن المساعدات الكويتية إلى عدن تعتبر مساعدات غير مباشرة للمتمردين فى ظفار، وذلك باعتبار أن اليمن الديموقراطية كانت تساند حركة التمرد فى ظفار ضد السلطنة[1].

وفيما يتعلق بسياسة السلطان قابوس إزاء التجمع الخليجى فقد اتسمت هذه السياسة بتشجيع التنسيق المشترك بين دول الخليج حتى قبل تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ففى خلال حقبة السبعينيات ارتبطت سلطنة عمان مع دول الخليج العربية فى كثير من المنظمات والمشروعات المشتركة، حيث شاركت بالمساهمة فى شركة طيران الخليج التى ضمت إليها كلا من البحرين ودولة الإمارات وقطر وسلطنة عمان، كما شاركت فى وكالة أنباء الخليج ومنظمة العمل الخليجية والمنظمة الخليجية للاستشارات الصناعية والمنظمة العربية المصدرة للنفط، وفضلا عن ذلك شاركت السلطنة فى الاجتماعات الخليجية على المستوى الوزارى فيما يتعلق بالتعليم والعمل والنقل والمواصلات والخدمات الاجتماعية.

وإزاء تصاعد الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية فى منطقة الخليج العربى دعا السلطان قابوس وزراء خارجية دول الخليج بما فى ذلك العراق وإيران لعقد مؤتمر فى مسقط فى عام ١٩٧٦ لمناقشة أمن الخليج وتنسيق شئون الدفاع، وفيما يبدو أن السلطان قابوس كان يحاول التقريب بين دول الخليج وإزالة التناقضات والخلافات فيما بينها ولاسيما مع العراق وإيران؛ بيد أن هذا المؤتمر لم يحقق أهدافه لوجود أنظمة خليجية متناقضة فى مواقفها.

ومع التغيرات السياسية التى حدثت فى المنطقة؛ وخاصة بعد نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية والتدخل السوفيتى فى أفغانستان واندلاع الحرب العراقية الإيرانية، أخذت سلطنة عمان تكتسب أهمية إستراتيجية بسبب ما أثير حول مشكلة إعاقة الملاحة فى مضيق هرمز نظرا لإشرافها على الجانب الغربى من

١- رياض نجيب الريس: ظفار، قصة الصراع السياسى والعسكرى فى الخليج العربى ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦ ص ص ٥٣ ـ ٥٥

المضيق. وليس من شك فى أن تلك الأحداث أدت إلى دفع فكرة التعاون بين دول الخليج العربيـة وإلى التنسيق فيـما بينها. وقد شـاركت سلطنة عمان فى عـضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى أعلن عن تأسيسه فى مايو ١٩٨١، ومع ذلك فقد عارضت السلطنة تـوقيع ميثاق أمن جماعى لما قـد تفسره إيران بأنه بمثابة تحالف عربى خليجى موجه ضدها.

وعلى عكس الكويت والمملكة العربية السعـودية حاولت سلطنة عمان خلال نشـوب الحرب العـراقيـة الإيرانية أن تقـف بعيـدا عن الانحيـاز لأى من الطرفين المتحاربين، وربما كانت أميل فى البدايـة لمساندة العراق ، ولكن هذا الاتجاه سرعان ما تغـير حين أدرك السلطان قابوس احتـمال تعـرض السلطنة لاعتـداءات من قبل إيران، ومن ثم اتخذت السلطنة موقـفا معتدلا ومتجـها إلى الوساطة بين الطرفين المتحاربين[١].

وعلى الرغم من أن سـلطنة عـمـان أدانت الغـزو العـراقى للكويت إلا أن مـوقفـها تميـز بالاعتـدال بالمقـارنة مع الموقف الذى اتخـذته دول الخليج العربيـة الأخرى. وعقب انتـهاء أزمة الخليج ١٩٩١ كانت السلطنة تتجه إلى أهـمية إيجاد ترتيبات أمنيـة بين دول الخليج وبحيث لا تستبعد إيران من تلك التـرتيبات. وليس من شك فى أن عمان بحكم قوتها البشرية واستعداد أهلها للعـمل الشاق تستطيع أن تلعب دورا هاما فى تكـوين قوة دفاعيـة موحدة لدول الخلـيج، وبالتالى يمكن تحقيق القوة الذاتية الدفاعية التى تفتقر إليها المنطقة.

لم تقتصـر علاقات السلطنة بدول الخليج العربيـة وإنما حرصت على توثيق علاقاتها بالدول العربية الأخرى. وكانت الأردن هى التى استطاعت أن تقيم أفضل العلاقـات مع سلطنة عـمـان انطلاقا من الخـدمـات العـسكرية التى قـدمتـها للسلطنة، كما كان للضباط الأردنيين دور إيجابى فى عمليات تدريب قوات الدفاع العمانية.

١- Calvin, H. Allen, op. cit.,pp.115 -116

وعلى عكس العلاقات الأردنية العمانية بدت العلاقات متوترة بعض الشىء بين سلطنة عمان والجماهيرية العربية الليبية حيث اتهمتها السلطنة بتقديم مساعداتها إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان ردا على استدعاء السلطنة للقوات الإيرانية بهدف قمع الثورة فى إقليم ظفار[1].

أما عن العلاقات بين السلطنة وجمهورية مصر العربية فقد وصلت إلى درجة كبيرة من التفاهم بين البلدين، وظهر ذلك واضحا فى عدم قطع السلطنة علاقاتها الدبلوماسية بمصر، كما فعلت ذلك دول الخليج العربية الأخرى، على أثر توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد وإبرام معاهدة السلام مع إسرائيل فى عام ١٩٧٩، وقبل ذلك كانت السلطنة قد أيدت مبادرة السلام المصرية فى عام ١٩٧٧. وتمشيا مع المتغيرات السياسية بعد اغتيال الرئيس المصرى أنور السادات فى أكتوبر ١٩٨١ تطلع السلطان قابوس للقيام بدور الوساطة لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر ودول الخليج العربية، كما ساند جهود الملك حسين ملك الأردن فى عام ١٩٨٥ فى الحصول على تأييد عربى ودولى لبدء المباحثات الأردنية الفلسطينية المشتركة مع إسرائيل، كما وافقت السلطنة على التدرج فى تخفيف المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل تعبيرا عن حسن النوايا العربية فى تحقيق السلام العادل. ولما كانت السلطنة لا تجد فى إسرائيل عاملا مهددا لأمن الخليج فقد أيدت الحلول السلمية وبادرت بإقامة علاقات سياسية معها مع استمرار موقفها الرافض للاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية والمطالبة بإعادة القدس إلى السيادة العربية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى.

١- رياض نجيب الريس: مرجع سبق ذكره ص ٤٦ وما بعدها.



دولة الإمارات العربية المتحدة

المشكلات الاتحادية وقضية الجزر

تسوية نزاع البوريمى بين المملكة العربية السعودية وإمارة أبوظبى - محاولات إيران إضعاف السلطة الاتحادية ـ مشكلات الحدود بين سلطنة عمان وبعض الإمارات المكونة للدولة ـ امتناع رأس الخيمة عن التوقيع على الدستور الاتحادى المؤقت والأسباب التى دفعتها إلى ذلك ـ فشل المحاولة الانقلابية فى الشارقة وانضمام رأس الخيمة إلى الدولة الاتحادية ـ المشكلات الداخلية المعرقلة لتوثيق الكيان الاتحادى ـ الأنظمة القبلية ـ الأزمات الدستورية ـ منازعات الحدود الداخلية ـ احتلال إيران للطنبين واتفاقية التفاهم مع إمارة الشارقة حول جزيرة أبوموسى - انتهاك إيران للاتفاقية وإعلان ضم أبوموسى لسيادتها.

على الرغم من أن المملكة العربية السعودية كثفت جهودها بالتنسيق مع الكويت لتذليل العقبات التي كانت تعترض مباحثات الاتحاد بين الإمارات العربية في الخليج فإنها لم تعترف بدولة الإمارات العربية المتحدة حين أعلن عن قيامها في الثاني من ديسمبر ١٩٧١، إذ كان الملك فيصل يرى أن الاعتراف بالدولة الجديدة لابد أن يتمشى مع تسوية المنازعات الحدودية القائمة بين المملكة العربية السعودية وبين إمارة ابوظبي وهي الإمارة الرئيسية في الدولة.

وترتب على ذلك الموقف أن استمرت السعودية في التعامل مع الإمارات بشكل منفرد، وليس من شك في أن هذا التصرف أضعف إلى حد كبير من السلطة الاتحادية المركزية، وخاصة أن كثيرا من حكام الإمارات المكونة للدولة وجدوا في استمرار علاقتهم الثنائية بالمملكة العربية السعودية ضمانات لتأكيد كياناتهم الخاصة، وظهر ذلك في عدم فاعلية القرارات التي كان يتخذها المجلس الأعلى للاتحاد وهو السلطة العليا في الدولة التي وضحت هشاشتها.

ولم تكن علاقة الدولة الجديدة بالمملكة العربية السعودية هي المشكلة الوحيدة التي واجهتها؛ إذ إن هناك إمارات في الدولة أخذت تطور علاقاتها بإيران. ومع أن إيران على خلاف السعودية قد اعترفت بالدولة الاتحادية فور إعلان قيامها وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسي إلا أنها استمرت في التعامل مع إمارات الدولة بصورة منفردة، كما ظلت توالي اتصالاتها المباشرة بحكامها، ويمكن القول بأن السياسة الإيرانية كانت تتجه إلى إضعاف السلطة الاتحادية ومنعها من فرض هيمنتها على المؤسسات المحلية في الإمارات، وخاصة إذا أخذنا في اعتبارنا أن العديد من تلك المؤسسات ـ وبصفة خاصة في مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد ـ قد أنشئت بالمساعدات الإيرانية، وذلك في السنوات السابقة لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة[1].

١- جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ـ ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤، ص ١٩١.

وبالإضافة إلى موقف كل من المملكة العربية السعودية وإيران إزاء دولة الإمارات فإن سلطنة عمان ظلت على خلاف مع معظم الإمارات المكونة للدولة، وخاصة إمارة أبوظبى فى واحة العين وإمارة رأس الخيمة فى رءوس الجبال - وهى المناطق الجبلية المتاخمه للحدود بين البلدين - إلى جانب الخلافات الحدودية القديمة التى ظلت قائمة بين سلطنة عمان وكل من دبى والشارقة والفجيرة وعجمان[1].

ومما لا شك فيه أن تلك المنازعات الحدودية كانت من أهم المشكلات التى واجهتها الدولة، ومن ثم كان يتعين عليها أن تعمل على توثيق علاقاتها بكل من المملكة العربية السعودية وإيران وسلطنة عمان وحفز تلك الدول الثلاث على التعامل مباشرة معها، وأن تتوقف عن التعامل مع الإمارات بصفة انفرادية.

بالإضافة إلى المشكلات التى كانت تواجهها الدولة مع الدول المجاورة لها كانت هناك مشكلات داخلية أخرى واجهتها فى مستهل قيامها حين رفضت إمارة رأس الخيمة التوقيع على الدستور الاتحادى المؤقت مما أدى إلى عدم انضمامها للدولة الاتحادية فور إعلان قيامها؛ إذ لم تنضم رأس الخيمة إلى الدولة إلا فى فبراير ١٩٧٢، أى بعد قيامها بما يقرب من ثلاثة أشهر، وكان دخولها فى الدولة الاتحادية على أثر فشل الحركة الانقلابية التى قامت فى إمارة الشارقة فى يناير ١٩٧٢، ونجاح السلطة المركزية الاتحادية فى قمع هذه الحركة، هذا فضلا عن عدم قدرة الإمارة على مواجهة مسئوليات الدولة بمفردها.

وقد أثيرت العديد من التساؤلات عن موقف إمارة رأس الخيمة من تأجيل انضمامها إلى دولة الإمارات، فبينما يرى البعض أن حاكم رأس الخيمة كان يعتقد أن النفط على وشك أن يتدفق على إمارته[2]؛ يرى البعض الآخر أنه كان هناك مخطط يهدف إلى عدم انضمام رأس الخيمة إلى دولة الإمارات فى الوقت الذى سيطرت فيه إيران آنذاك على جزيرتى طنب الكبرى والصغرى التابعتين لرأس الخيمة، ومن المعروف أن حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر القاسمى

١- محمد مرسى عبد الله: دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت ١٩٨١، ص ٤٠٣.
٢- Mansfield, Peter. The New Arabian. New York 1981. P. 155

كان من أشد المعارضين للاحتلال الإيرانى، وكان يرى أن انضمام إمارته إلى الدولة الجديدة مرهون بإعلان موقفها العدائى من إيران، وبذلك كان الوضع الأمثل هو عدم انضمام رأس الخيمة إلى الدولة فى هذا الوقت بالذات لعدم إحراجها أوحدوث صدام بينها وبين إيران [١].

وهناك أسباب أخرى مرتبطة بامتناع رأس الخيمة عن الانضمام إلى دولة الإمارات من بينها المنازعات الأسرية القائمة بينها وبين إمارة الشارقة، وقد دلت الأحداث التالية على وجود تلك المنازعات بالفعل حين تسلل الشيخ صقر بن سلطان الذى كان قد عزلته بريطانيا من إمارة الشارقة بسبب ميوله القومية من رأس الخيمة كى يدخل إمارته من جديد محاولا الاستيلاء على السلطة فيها فى يناير ١٩٧٢، بيد أن الحكومة الاتحادية نجحت فى قمع الحركة الانقلابية وإن كان الشيخ خالد بن محمد حاكم الشارقة قد راح ضحيتها[٢].

ورغم تعدد الأسباب التى ذكرت عن عدم انضمام رأس الخيمة إلى دولة الإمارات عند إعلان قيامها، فإن السبب الذى أعلن ركز فقط على المشكلات الدستورية التى أثارتها رأس الخيمة التى كانت تريد أن تتمتع بحق الاعتراض على قرارات المجلس الأعلى للاتحاد، وعلى تطبيق مبدأ التمثيل النسبى الواحد فى المجلس الوطنى الاستشارى، بمعنى ألا يكون لبعض الإمارات الرئيسية كدبى وأبوظبى تمثيل أعلى من بقية الإمارات[٣].

لم يستمر موقف المملكة العربية السعودية المتحفظ تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة طويلا، إذ لم تلبث أن تنبهت إلى خطورة الأطماع الإيرانية فى منطقة الخليج وخاصة بعد سيطرة إيران على جزر الخليج الثلاث ـ أبوموسى وطنب

١- جمال زكريا قاسم : النزاع العربى الإيرانى حول جزر أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى، الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة، مجلة المؤرخ العربى ـ اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة، العدد ١ المجلد الأول مارس ١٩٩٣.

٢- Duke, A.J., The Union of the Arab Amirates, Middle East Journal, Summer 1972, pp. 286-287

٣- جمال زكريا قاسم: الخليج العربى، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ـ ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤، ص ٣٩٩.

الكبرى والصغرى - وإلى ضرورة مساندتها لدولة الإمارات التى ترتبط معها فى الأصل واللغة والعقيدة، وبالتالى لم يعد هناك مبرر أمام السعودية كى تستمر فى عدم الاعتراف بالدولة لمجرد وجود منازعات حدودية بينها وبين إحدى الإمارات المكونة لها، فهناك العديد من الخلافات والمنازعات الحدودية القائمة بين دولتين أو أكثر دون أن يترتب عليها تأثير فى العلاقات السياسية أو الاقتصادية بين أطراف النزاع[1].

جدير بالذكر أن الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية آنذاك كانت له خبرة واسعة فى المشكلات الحدودية بين المملكة العربية السعودية وكل من أبوظبى وسلطنة عمان حين أثير نزاع البوريمى منذ حقبة الثلاثينيات حيث كان يشغل منصب وزير الخارجية على عهد أبيه الملك عبد العزيز بن سعود، وشهد بنفسه تعثر الاجتماعات والمباحثات والتحكيم الدولى، كما شهدت السنوات الأولى من توليه الحكم احتلال القوات البريطانية لواحات البوريمى، والإطاحة بالإدارة السعودية وطرد الموظفين السعوديين مما عده إهانة شديدة وجهت للسعودية التى رغم تجميدها النزاع لما يقرب من عشرين عاما إلا أنها كانت تتحين الظروف السانحة لتحقيق مطالبها.

وعلى الرغم من أن الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة كان تواقا للوصول إلى تسوية مع المملكة العربية السعودية؛ لأن ذلك من شأنه تدعيم السلطة الاتحادية؛ إلا أن السعودية لم تكن مقتنعة تماما بالعروض التى قدمت إليها. وعلى الجانب الآخر فإن مطالبها فى الحصول على أراضى من أبوظبى لم تكن فى المقابل تلقى رضاء من الشيخ زايد، حيث كانت السعودية تطالب بضم مساحات شاسعة من الأراضى الغنية بحقول النفط مما أدى إلى تعثر التوصل إلى تسوية للموقف، ولم تنجح تلك الجهود إلا فى يولية ١٩٧٤ حين أجريت مباحثات بين الأمير فهد بن عبد العزيز والشيخ زايد بن سلطان فى أبوظبى للتوصل إلى إنهاء مشكلات الحدود بين البلدين، وكانت تلك

١- Tayram, Abdullah Omran, The Establishment of the United Arab Emirates (1950-1985) Croom -Helm, London & New York 1987, P. 220.

المباحثات ممهدة لاتفاقية جدة التى وقعت فى ٢١ أغسطس ١٩٧٤ بين الملك فيصل والشيخ زايد بن سلطان.

وقد نص البيان المشترك الذى صدر فى كل من جدة وأبوظبى فى أعقاب انتهاء اللقاء بين العاهلين على تأكيد عزمهما على تنمية العلاقات الثنائية فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وأنهما وقعا على اتفاقية الحدود بعد وضعها فى صيغتها النهائية، حيث أبدى الملك فيصل ارتياحه لنتيجة المباحثات التى أجراها الأمير فهد بن عبد العزيز مع الشيخ زايد فى أبوظبى فى ٢٩ يولية ١٩٧٤ والتى انتهت بتوقيعهما بالأحرف الأولى على اتفاقية تعيين الحدود وعلى الخرائط التى توضح النقاط الأساسية لتلك الحدود، ونص البيان على تشكيل لجنة فنية مشتركة لترسيم الحدود على الطبيعة بين البلدين[١].

ولعل مما يسترعى الانتباه أنه على الرغم من أن اتفاقية جدة ١٩٧٤ أنهت الخلافات الحدودية التى كانت قائمة بين المملكة العربية السعودية وإمارة أبوظبى إلا أن الغموض مازال يكتنف تلك الاتفاقية التى لم تنشر خرائطها بعد، مما أدى إلى إثارة العديد من التساؤلات[٢]، وإن كان يفهم من نصوصها أن أبوظبى تنازلت فى مقابل تنازل السعودية عن واحات البوريمى إلى أبوظبى عن مثلث من الأراضى يقع غرب أبوظبى وجنوب شرق قطر والمعروف بسبخة مطى، كما نصت الاتفاقية على إنشاء ممر برى يربط خور العديد بالساحل الغربى لأبوظبى مما جعل الاتصال البرى بين قطر وأبوظبى لا يتم إلا من خلال السعودية[٣]، وقد أدى تعيين الحدود على ذلك النحو إلى ضم المملكة العربية السعودية ما يقرب من ٩٠٪ من حقل زرارة وإن كانت الاتفاقية قد نصت على أن يكون استثمار هذا الحقل مناصفة بين السعودية وأبوظبى[٤].

١- بيان مشترك صادر عن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بمناسبة التوقيع على اتفاقية تعيين الحدود بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات فى ٢١ أغسطس ١٩٧٤.

٢- Mansfield. P., op. cit., P. 155

٣- مركز الدراسات السياسية ـ جامعة القاهرة: ورقة عمل حول المشكلات الحدودية الراهنة فى ضوء النزاع الإماراتى الإيرانى حول جزر أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى والنزاع القطرى السعودى، القاهرة ١٩٩٣، ص ٤

٤- السياسة ـ الكويت فى ١١ سبتمبر ١٩٧٤.

لم تكن تلك الاتفاقية موضع ترحيب من قبل السلطان قابوس سلطان عمان حيث اعتبرها فى بعض بنودها ماسة بالأوضاع فى البوريمى دون أن يكون طرفا فى تلك الاتفاقية، ومن ثم أبدى تحفظه عليها. أما عن المملكة العربية السعودية فقد أعلنت اعترافها بدولة الإمارات العربية المتحدة وأوفدت أول سفير لها فى أبوظبى وتم تحويل مكتب الاتصال السعودى فى إمارة دبى إلى قنصلية تابعة للسفارة السعودية فى أبوظبى.

وفى محاولة كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية لتدارك بعض الأخطاء فى الاتفاقية سالفة الذكر تم التوصل بين الدولتين بمشاركة سلطنة عمان فى عام ١٩٧٧ إلى اتفاقية جديدة لم تنشر بنودها بعد[١].

أدى التطور فى العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى إفساح المجال لتدعيم السلطة الاتحادية ووضع نهاية للعلاقات الثنائية التى كانت تقوم بين المملكة العربية السعودية وبعض الإمارات المكونة للدولة.

ولعل أهم المشكلات التى واجهت دولة الإمارات خلال السنوات الأولى من قيامها الازدواجية بين المؤسسات الاتحادية وبين المؤسسات المحلية فى بعض إمارات الدولة. وقد برزت تلك المشكلات أكثر وضوحا فى إمارة دبى؛ فعلى الرغم من أنها عملت على التنسيق بين مؤسساتها والمؤسسات الاتحادية فى مجالات الشرطة والأمن والإعلام إلا أنها ألحت فى الإبقاء على بعض المؤسسات المحلية الأخرى المرتبطة بالصحة والعدل والمواصلات.

وبالإضافة إلى المشكلات التى اعترضت الحكومة الاتحادية فيما يتعلق باستيعاب المؤسسات المحلية فى إمارات الدولة المختلفة كانت هناك مشكلات أخرى تتعلق بعدم الاتفاق على توحيد القوات الدفاعية أو مساهمة الإمارات فى الميزانية الاتحادية العامة التى ظلت أبوظبى تتحمل الجانب الأكبر منها، هذا فضلا عن التوترات القائمة بين إمارات الدولة ذاتها فيما يتعلق بالحدود الداخلية فيما بينها أو بين الدول المجاورة لها.

١- Kelly, J.B., Arabia, The Gulf and the West, A Critical View of the Arabs and their Oil Policy, London 1988, pp. 211-212.

وقد يكون من المفيد أن نعرض بشيء من التفصيل إلى أهم المشكلات التى اعترضت الدولة الاتحادية، وذلك على النحو التالى:

أولا: الأوضاع القبلية:

شكلت الأوضاع القبلية فى إمارات الدولة المختلفة عاملا مهما من العوامل المؤثرة سلبا فى المسيرة الاتحادية، حيث إنها تمتد إلى الكيان الاتحادى للدولة وتؤدى إلى عرقلة الشعور بالوحدة الوطنية. فالولاء فى ظل الأنظمة القبلية يعتمد على شخص الحاكم والأسرة التى ينتمى إليها وليس إلى الإمارة فى حد ذاتها، كما أنه ليس من السهل على أفراد القبيلة تحويل ولائهم إلى وحدة أخرى كالدولة لأنها تضم قبائل أخرى، قد تكون متنازعة تاريخيا أو قد تكون محكومة برجال لا ينتمون إليها. كما أن النظام القبلى يرفض الخضوع للسلطة المركزية إلا تلك النابعة منه، وبذلك يخلق النظام القبلى مجموعة ضاغطة فى وجه السلطة الاتحادية للدولة وقوة مؤثرة على قراراتها.

وتؤكد بعض الحوادث السياسية كقضية محاكمة الشيخ صقر بن سلطان القاسمى حاكم الشارقة هذا المعنى حين فشل فى محاولته الانقلابية فى يناير ١٩٧٢ والتى كان يهدف بها إلى فصل إمارة الشارقة عن الدولة، حيث طالبت قبيلته بمحاكمته رافضة أى إجراء يتخذ ضده من قبل السلطة الاتحادية استنادا إلى اعتبارات قبلية وليس مجرد إجراء تقوم به مؤسسات قانونية تباشر اختصاصات دستورية.

وفضلا عن ذلك فإن النظام القبلى يشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية فى الدولة؛ إذ إن الموارد المالية المتحصلة من دخل النفط من نصيب الحكومات المحلية مما يترك المجال واسعا أمام استفادة القبائل التى تدين لها بالولاء. كما أن النظام القبلى بطبيعته المفككة لا يسمح بوضع خطط شاملة للتنمية الاقتصادية، ومن ثم حرصت الدولة للتغلب على تلك الصعوبات على تعميق الشعور بالوحدة الوطنية، ومحاولة تحويل ولاء أفراد القبائل، وذلك بنشر التعليم والتوسع فى المرافق والخدمات العامة وشمولها شرائح واسعة من طبقات المجتمع، مما أسهم إلى حد

كبير فى إضعاف قوة التنظيمات القبلية لصالح الشعور بالانتماء للدولة، وليس من شك أيضا فى أن إتاحة الفرصة للمواطنين فى إدارة شئون الدولة والمشاركة فى تقرير مستقبلهم فى المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية سوف يؤدى إلى تقوية تلك النزعة، فضلا عن أن انخراط أعداد كبيرة من أفراد القبائل فى الوظائف الحكومية والقوات المسلحة قد يؤدى بدوره إلى تعزيز الشعور بالانتماء والمواطنة للدولة وليس للأنظمة القبلية التقليدية[1].

ثانيا: توثيق الاتحاد والأزمات الدستورية

رغم صدور العديد من القرارات والقوانين الاتحادية عن المجلس الأعلى للحكام فيما يتعلق بتوثيق الاتحاد، أى جعله قائما على أساس مركزى وثيق؛ فإن مشكلة الازدواجية فى السلطات المحلية والسلطة الاتحادية المركزية ظلت المشكلة الأساسية التى عانت منها الدولة وخاصة فى سنواتها الأولى.

وتبرز هذه المشكلة فى اتجاه إمارات الدولة إلى تصريف شئونها والتوسع فى صلاحياتها بصورة انفرادية، وذلك بصرف النظر عن التنظيمات الاتحادية التى كان ينبغى أن تخضع لها جميع الإمارات المكونة للدولة، وظهر ذلك بصورة واضحة فى الأمور المتعلقة بالجنسية والهجرة والإقامة التى حاولت كل إمارة أن تختص بها، وذلك على الرغم مما ينص عليه الدستور الاتحادى المؤقت صراحة على أن شعب دولة الإمارات العربية شعب واحد ولمواطنى الدولة جميعا جنسية واحدة.

وبالرغم من تلك الصعوبات فقد اتجهت الدولة إلى تشكيل اللجان للنظر فى طلبات الجنسية، كما حققت السلطة الاتحادية تقدما كبيراً فى توحيد النقد المستخدم فى الدولة حيث أصدرت فى مايو ١٩٧٣ قانونا خاصا بإنشاء مجلس للنقد عهد إليه بمهمة إصدار الأوراق النقدية والعملة وإصدار التراخيص لقيام البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية. ولم يمض وقت طويل حتى حل درهم الإمارات بدلا من ريال قطر ودبى الذى كان معمولا به فى السنوات السابقة لقيام الدولة.

---

١ - عادل الطبطبائى: السلطة التشريعية فى دول الخليج العربى، نشأتها - تطورها - العوامل المؤثرة فيها - الكويت ١٩٧٥، ص ص ٣٨٣ - ٣٨٥

وفى ديسمبر ١٩٧٣ تقرر حل الوزارات فى كل من إمارة أبوظبى والشارقة على أن تقوم محلها إدارات محلية، كما أدمجت قوات الشرطة المحلية فى وزارة الداخلية[1].

وعلى الرغم من تلك الإنجازات إلا أنه يمكن القول أن التقدم فى اتجاه توثيق الاتحاد لم يكن سهلا، فبينما كان الشيخ زايد يهدف إلى تقوية السلطة الاتحادية فإن إمارات الدولة كانت تعارض أى انتقاص لسلطاتها، ووضحت هذه المعارضة فى الصحف والإذاعات الخاصة بإمارات الدولة المختلفة.

وظهر أكبر تحدٍّ للسلطة الاتحادية حين أصرت كل إمارة على أن يكون لها قوة دفاعية خاصة بها وبدأت بالفعل تعمل على تنمية قواتها الدفاعية رغم أن القوة الدفاعية لإمارة أبوظبى وحدها كانت تبلغ ستة أضعاف القوة الدفاعية للإمارات جميعها [2].

ومع وجود تلك الخلافات إلا أنه لم يكن هناك واحد من الحكام على استعداد لكى يرى تفكك الدولة الاتحادية إذ إن الإمارات الفقيرة كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على الميزانية الاتحادية من أجل التنمية، ولم تكن الإمارات الكبيرة كالشارقة ودبى ورأس الخيمة ترفض قيام الاتحاد مادامت مستمرة فى تنمية ثرواتها،[3] وفى الوقت نفسه لها مكانتها القوية فى الاتحاد، يؤكد ذلك أنه فى عام ١٩٧٩ وافق الشيخ راشد المكتوم حاكم إمارة دبى على رئاسة الوزارة الاتحادية رغم ما أثير من شكوك فى أن دوافعه الرئيسية هى تقوية إمارته وتنميتها اقتصاديا فى مواجهة السلطة الاتحادية التى تمارسها أبوظبى، حيث أقام مدينة صناعية كبيرة فى جبل على الذى يقع على مسافة عشرين ميلا غرب مدينة دبى لصهر الألومنيوم وتسييل الغاز الطبيعى الذى بدأ تصديره لليابان منذ عام ١٩٨٠، كما أنشأ ميناء جويا فى جبل على بتكلفة ٣٨٤ مليون دولار[4].

١- محمد مرسى عبد الله: مرجع سبق ذكره ص ٢٠٨

٢- Mansfield, P., op. cit., pp. 156-157.

٣- Ibid., p. 166

٤- Kelly, J.B., op. cit., p. 197

ووضح التنافس بين إمارتى دبى وأبوظبى حين حرص الشيخ زايد بدوره على بناء ميناء بحرى حتى لا تكون دبى هى المنفذ الوحيد لأبوظبي، كما أنشأ ميناء جويا فى منطقة الرويس تم تصميمه على غرار مطار شارل ديجول بتكلفة ٢٠٠ مليون دولار بالإضافة إلى ميناء جوى آخر تم إنشاؤه أخيرا فى مدينة العين بتكلفة ٧٥ مليون دولار[١].

والحقيقة أن إمارة دبى شهدت انتعاشا اقتصاديا كبيرا نتيجة مركزها التجارى وطموح حاكمها الشيخ راشد، وساعد على ذلك أن ٧٠٪ من واردات الدولة تدخل عن طريق ميناء دبى، كما تجاهل الشيخ راشد مشروع الدول العربية المصدرة للنفط ببناء حوض جاف فى البحرين لخدمة ناقلات النفط الكبيرة حيث أنشأ حوضا جافا فى دبى فى عام ١٩٧٩ ولكنه ظل معطلا فترة من الوقت لمنافسة حوض البحرين له[٢].

ولا تقتصر المنافسة بين إمارتى دبى وأبوظبى بل ظهرت واضحة فى كثير من إمارات الدولة، غير أنه على الرغم من تلك المنافسات فإن الجيل الجديد بدأ يدرك أنه أصبح مواطنا للدولة وأخذ يخفف إلى حد كبير من ارتباطاته المحلية أو القبلية، كما ازدهرت الفكرة الاتحادية بإنشاء جامعة الإمارات العربية المتحدة فى عام ١٩٧٦، وقد اختيرت مدينة العين لتكون مقرا للجامعة لاعتبارات كثيرة لعل أهمها توثيق الفكرة الاتحادية بما يفرضه وجود الجامعة فى تلك المدينة من تجمع طلابى من مختلف إمارات الدولة، وما تؤدى إليه المعايشة الجماعية من توثيق الاتحاد بين مواطنى الدولة من الشباب.

غير أن اتجاه الدولة لتوثيق الاتحاد وبالتالى تقوية السلطة المركزية لم يكن أمرا سهلا رغم الجهود التى بذلت من أجل ذلك، ويمكن أن تتضح لنا تلك الصعوبات فى العقبات الكثيرة التى اعترضت ذلك الهدف رغم القرارات التى أصدرها المجلس الأعلى للحكام فى مايو ١٩٧٥، وكان من أبرز تلك القرارات الموافقة من حيث المبدأ على توحيد القوات المسلحة الدفاعية والاستعانة بخبراء من الدول

١- Kelly, J.B., op. cit., p. 161.

٢- Mansfield, P., op. cit., p. 161.

العربيـة للمسـاعدة فى تدريب تلك القـوات. كما قـرر المجلس بأن تكون السلطة الاتحادية المركزية هى المسئولة عن استيراد الأسلحة ودخولها إلى الدولة، كما تكون هى المشرفة على عقود الشراء والتسليح. كذلك وافق المجلس على الإجراءات التى من شأنها تمكين وزارة الداخلية من ممارسة سيادتها على الهجرة والإقامة والأمن فى جـميع إمـارات الدولة، ومنح صلاحـيات للسـلطة الاتحادية لكى تقـوم بتحـمل مسئولياتها فى المجالات المتعلقـة بالشئون الخارجية والنفطية وتفويض رئيس الدولة بتعيين لجنة دستورية لإعداد مشروع الدستور الدائم والكامل والذى ينبغى أن يكون نافذا اعتبارا من ديسمبر ١٩٧٦، وبذلك يحل بدلا من الدستور المؤقت للدولة.

إن النظرة السريعة لتلك القـرارات تعطى انطباعا بأنها قد اتسمت بقـدر كبير من الإيجابية، وأن المشكلات التى تعـترض المسيرة الاتحادية قد تم التـغلب عليها، بيد أن النظرة الثاقبة تكشف أن تلك القرارات لم تكن فى حـقيقة الأمر بهذا القدر من الإيجابية، فضلا عن أنها ليست ملزمة للإمارات التى وقعت عليها، إذ إن قرار توحيد القوات الدفـاعية على سبيل المثال تمت الموافقة عليـه من حيث المبدأ فقط، فضـلا عن أنه كان مرتبطا بنص يتـعلق بتعيين خـبراء من الدول العربية. كـما أن توحيد تلك القوات لم يكن واضحا، فـهل يعنى دمج القوات الدفاعية فى إمارات الدولة المخـتلفة فى قـوة دفاعـية واحـدة، أم التنسـيق بين قوات الدفـاع فى تلك الإمارات؟. وقـد ترتب على عدم وضوح ذلك الـقرار أن ظلت كل إمارة تحـتفظ بقوات محلية خـاصة بها، بل وأكثر من ذلك ظهر سـباق فى التسليح بين أبوظبى ودبى من ناحية وبين دبى ورأس الخيـمة من ناحية أخرى[١]. يضاف إلى ذلك أن القرار الخاص بالأمن تمت صيـاغته بطريقة فضفاضـة حيث نص على الموافقة على الإجراءات التى من شأنها تمكين وزارة الداخلية من ممارسة سيطرتها.

وعلى الرغم من الثغـرات العديدة التى ظهرت واضحـة فى قرارات المجلس الأعلى للحكام إلا أن قـرار المجلس كان واضـحا فـى الموافقـة على تشكيل لجنة

١- Mazher, A., Hameed, Arabian Imperillied, The Security Imperatives of the Arab Gulf States, Middle East Assessment Group, 1986, p. 84.

لإعداد دستور كامل ودائم للاتحاد. وعلى أثر ذلك أصدر الشيخ زايد قرارا بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٧٥ بتشكيل اللجنة التأسيسية لإعداد مشروع الدستور، وتم تكليف الدكتور وحيد رأفت بصياغته من الناحية القانونية.[١]

ابتدأت اللجنة أعمالها بمناقشة المشروع المقترح وبدا واضحا من خلال تعدد الاجتماعات أن بعض الإمارات تعترض على بعض فصول الدستور وتعتبرها خروجا عن الوضع السائد، ومن بين النصوص التى اعترض عليها تلك النصوص الخاصة بتقوية الكيان الاتحادى للدولة وزيادة اختصاصات الهيئات الاتحادية وتدعيم مركز رئيس الدولة[٢]. وظهر واضحا أن إصدار دستور دائم وكامل للاتحاد يتعارض مع النزعة الذاتية لبعض الإمارات المكونة للدولة والتى كانت ـ ولاتزال ـ تصر على الاحتفاظ بكياناتها، حيث تضمن الباب الأول عدم أحقية أى إمارة أن تنفصل لأى سبب عن الاتحاد، كما نص القسم الثانى من المشروع الدستورى على أن يكون للدولة علم واحد وشعار واحد، وذلك على عكس الباب الخامس من الدستور الاتحادى المؤقت الذى كان يعطى كل إمارة حق استخدام علمها الخاص داخل مقاطعاتها الإقليمية. ورغم أن مشروع الدستور الدائم كان يمنح حق الاعتراض على قرارات المجلس الأعلى للحكام إلى كل من أبوظبى ودبى إلا أنه كان مع ذلك يقوى من مركز رئيس الدولة ويقلل من سلطات الإمارات الأخرى لصالح الحكومة الاتحادية.

وعلى حين أن الدستور المؤقت كان يمنح الحكومة الاتحادية سلطات تشريعية فقط فإن مشروع الدستور الدائم كان يمنح الحكومة الاتحادية سلطات تشريعية وتنفيذية، كذلك ألغى مشروع الدستور الدائم المادة ١٢٣ من الدستور المؤقت التى كانت تعطى كل إمارة حق إبرام بعض الاتفاقيات المحدودة أو تلك التى لها طبيعة إدارية أو إجرائية مع الدول المجاورة لها، وبذلك يصبح للسلطة الاتحادية وحدها

١- انظر بصدد ذلك الدراسة التى وضعها الدكتور وحيد رأفت عن المشكلات الدستورية للاتحاد التى نشرت فى المجلة المصرية للقانون الدولى ـ المجلد السادس والعشرون ـ القاهرة ١٩٧١ وهى بعنوان « دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج».

٢- عادل الطبطبائى. مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

الحق فى عقد المعاهدات أو الاتفاقيات. وبينما لم ينص الدستور المؤقت على نسبة محددة تسهم بها الإمارات فى الميزانية الاتحادية نصت المادة ١٢٧ من مشروع الدستور الدائم على أن تخصص كل إمارة ٧٥٪ من دخلها السنوى الإجمالى لميزانية الاتحاد. كما نصت المادة ١٤٤ من مشروع الدستور الدائم على تكوين قوة دفاعية موحدة يتولى قيادتها العليا رئيس الدولة(١).

وإزاء التعارض فى وجهات النظر أخذت جلسات اللجنة التأسيسية تدور فى حلقات مفرغة، ولم تسفر الاتصالات المباشرة بين الحكام عن الوصول إلى نتيجة ملموسة أو تقريب وجهات النظر التى بدت متباعدة.

غير أنه استجابة للقرارات التى اتخذها المجلس الأعلى للحكام فى ١٢ مايو ١٩٧٥ فيما يتعلق بتوثيق الاتحاد قام بعض الحكام بالتنازل عن بعض السلطات الخاصة بإماراتهم إلى السلطة الاتحادية دون انتظار لصدور الدستور الدائم للاتحاد. ولعل الاستجابة الأولى حدثت من حاكم الشارقة الذى أعلن فى ٤ نوفمبر ١٩٧٥ دمج الشرطة والأمن والقضاء والمواصلات والإذاعة الخاصة بإمارته فى الوزارات الاتحادية المعنية، كما تم حل الحرس الوطنى، وهو القوة الدفاعية للشارقة حيث تم دمجه فى وزارة الداخلية الاتحادية، كذلك أعلن إلغاء علم الشارقة واستبداله بعلم الاتحاد، وطلب من جميع المواطنين أن يضاعفوا جهودهم لتحقيق أهداف الاتحاد وأن يقدموا التضحيات لتحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة(٢).

كذلك حذا حاكم الفجيرة حذو حاكم الشارقة وتنازل عن معظم سلطاته إلى الحكومة الاتحادية، كما تم إلغاء علم الفجيرة واستبداله بالعلم الاتحادى. وفى الوقت نفسه أصدر الشيخ زايد مرسوما بإلغاء علم أبوظبى وتخصيص نصف دخل إمارته للميزانية العامة للاتحاد.

وليس من شك فى أن تلك الخطوات الإيجابية التى اتخذت قد أسهمت إلى حد كبير فى تعزيز الكيان الاتحادى، ومع ذلك فبينما استجابت بعض الإمارات

١- Tayram, A.O., op. cit., pp. 235-236.

٢- الرأى العام ـ الكويت فى ١٢ نوفمبر ١٩٧٥.

التى أشرنا إليها لتوثيق الاتحاد فإن هناك إمارات أخرى لم تبال بتعزيز الكيان الاتحادى، فإمارة رأس الخيمة لم تسلم مؤسساتها الخاصة بالتعليم والصحة إلى السلطة الاتحادية إلا بسبب فقر مواردها آنذاك، وعلى أمل أن تستفيد من الدعم الاتحادى لها. أما إمارة دبى فلم تكن على استعداد لكى تنتقص من سلطاتها المحلية وخاصة فيما يتعلق بالأمن والشرطة والمخابرات والإعلام والقضاء والدفاع، كما لم تكترث بالمساهمة فى الميزانية الاتحادية، حيث كانت منغمسة فى العديد من المشروعات الكبرى التى أرهقت ميزانيتها واستنفدت جانبا كبيرا من مواردها. وإلى جانب ذلك قامت دبى باتخاذ بعض الخطوات والإجراءات الإدارية ذات الطابع الاستقلالى حتى بات يخشى من أن تعلن الإمارة انفصالها عن الاتحاد، وخاصة حين استمرت تعمل على إنشاء علاقات خارجية خاصة بها[1].

وبينما كانت اللجنة التأسيسية المكلفة بإقرار الدستور الدائم للاتحاد توالى عملها أصدر المجلس الأعلى للحكام فى اجتماعه بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٧٥ قرارا عهد فيه إلى وزارة الداخلية الاتحادية بالسلطة المطلقة فى كل ما يتعلق بشئون الأمن والهجرة والإقامة فى جميع إمارات الدولة، وعلى الرغم مما يبدو فى هذا القرار من اتجاه قوى لتغليب سلطة الحكومة المركزية للاتحاد إلا أنه نص فى الوقت نفسه على تعيين خبراء من المملكة العربية السعودية لكى يلتحقوا بوزارة الداخلية للمعاونة فى دمج السلطات المحلية فى السلطة المركزية، وليس من شك فى أن اختيار خبراء من المملكة العربية السعودية أمر له مغزى إذ إن كثيرا من إمارات الدولة لها علاقات ثنائية بالسعودية، وبالتالى كان واضحا ألا يتجه الخبراء السعوديون إلى تعزيز السلطة الاتحادية على حساب السلطات المحلية لإمارات الدولة.

أما فيما يتعلق بدمج القوات الدفاعية فلم يتم الاتفاق عليه، وتأجل اتخاذ قرار بشأن ذلك حتى السادس من مايو ١٩٧٦ حين أصدر المجلس الأعلى للحكام قرارا بتوحيد القوات البرية والبحرية والجوية، وأن يكون هناك علم وشعار وزى

---

١ - صوت الخليج ١٥ يناير ١٩٧٦.

واحد وإنشاء قيادة عامة للقوات المسلحة الدفاعية فى الدولة، وأن يكون رئيس الدولة بحكم منصبه هو القائد الأعلى لتلك القوات.

ونص القرار الاتحادى الصادر بهذا الشأن على تكوين الوحدات التالية مراعاة لوضع الإمارات من الناحية الجغرافية:

- الإقليم الغربى العسكرى ويتكون من القوات البرية لإمارة أبوظبي.
- الإقليم المركزى الأوسط ويتكون من القوة البرية لإمارة أبوظبي.
- الإقليم الشمالى العسكرى ويتكون من القوات البرية لرأس الخيمة.
- فرقة اليرموك وتتكون من قوات الدفاع الاتحادية إلى جانب الحرس الوطنى فى كل من إمارتى الشارقة وأم القوين.
- القوة الجوية وتتكون من القوات الجوية لإمارات الدولة.
- القوة البحرية وتتكون من القوات البحرية لإمارات الدولة.
- مراكز التدريب الرئيسية، وتتكون من كلية زايد العسكرية ومدرسة المشاة وقوات الصاعقة ومدرسة المدفعية والمدرعات وغيرها من المدارس العسكرية الأخرى.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من أن ميزانية القوات الدفاعية للدولة وصلت إلى ١٢ مليار درهم أى ما يعادل ٣,٧ مليار من الدولارات فى عام ١٩٨٤، وتضاعف هذا الرقم حتى حرب الخليج الثانية، فلاتزال نقطة الضعف فى القوات الدفاعية الاتحادية تتمثل فى قلة العناصر الوطنية حيث يحتل الجنود غير المنتمين للدولة الأغلبية فى تكوين تلك القوات[1].

بدأ موعد انتهاء صلاحية العمل بالدستور الاتحادى المؤقت يقترب من نهايته دون حسم الخلافات التى أثيرت فيما يتعلق بنصوص الدستور الاتحادى الكامل والدائم للاتحاد، وكان من المفترض أن يصدر الدستور الدائم قبل انتهاء الخمس

١- Tayram, A.O., op. cit., pp. 225 - 226.

سنوات الأولى من العمل بالدستور المؤقت بستة أشهر مما ساعد فى إذكاء شعور عام بأن أزمة دستورية تقترب فى الدولة الاتحادية. وحين اجتمع المجلس الأعلى للحكام فى ١٢ يولية ١٩٧٦ برزت ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول وكانت تمثله إمارة دبى ورأس الخيمة وبعض الإمارات الأخرى، وكان هذا الاتجاه يشدد على العمل بالدستور المؤقت لدورة أخرى دون إدخال أى تعديلات فى نصوصه.

أما الاتجاه الثانى فكانت تمثله كل من أبوظبى والشارقة، ويقوم هذا الاتجاه على تدعيم الكيان الاتحادى وعدم الموافقة على مد الدستور الاتحادى المؤقت على أساس أن ذلك المد يشكل ضعفا للاتحاد.

وإزاء التناقض بين هذين الاتجاهين ظهر اتجاه ثالث كان يطالب بتعديل بعض المواد فى الدستور المؤقت إذا ما قدر له أن يمتد لفترة أخرى، ولم يلبث أن تغلب هذا الاتجاه التوفيقى حين قرر المجلس الأعلى للحكام مد العمل بالدستور الاتحادى المؤقت لدورة دستورية أخرى[١].

أحدث ذلك القرار خيبة أمل شديدة إذ خسرت الإمارات ذات الاتجاه الاتحادى وخاصة إمارة أبوظبى الفرصة لتقوية الكيان الاتحادى، وفضلا عن ذلك فإن الفشل فى إقرار مشروع الدستور الدائم كان يعد ضربة قوية لسياسة الشيخ زايد الاتحادية وعلى استمرار قدرة بعض إمارات الدولة ولاسيما إمارة دبى على إحباط أية سياسة لاتحظى برضاها[٢]. وظهر ذلك واضحا حين أعلن الشيخ زايد فى أول أغسطس ١٩٧٦ عدم رغبته فى تجديد فترة رئاسته للدولة لمدة ثانية، وعلل السبب فى ذلك بأن هناك إمارات لا تريد أن تتعاون من أجل جعل الاتحاد حقيقة واقعة، رغم أن إمارة أبوظبى هى التى تتحمل الجانب الأكبر من ميزانية الدولة الاتحادية. وأكد الشيخ زايد أن آمال شعب الإمارات قد خابت لعدم إقرار مجلس الحكام الأعلى الدستور الدائم والكامل للاتحاد، وأعرب عن أمله فى وجود رئاسة تمتلك من السلطة الفاعلة ما تستطيع بها أن تعالج مثل هذه الأمور.

---

١ - عادل الطبطبائى: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٦٠ - ٣٦١ وكذلك:
Tayram, A.O., op. cit., pp. 238-239.

٢ - عادل الطبطبائى: مرجع سبق ذكره، ص ٣٦١.

وعلى أثر إعلان الشيخ زايد عن موقفه، الذى عبر فيه أيضا عن عدم رضائه عن مشكلات الحدود بين الإمارات وخاصة بين إمارتى الشارقة ودبى، إلى جانب استيائه من عدم إحلال الدستور الدائم بدلا من الدستور المؤقت وعدم إسهام إمارات الدولة فى الميزانية الاتحادية وتعثر توحيد القوات الدفاعية للدولة. إزاء هذا الموقف خرجت وفود من المواطنين فى جميع إمارات الدولة متجهة إلى أبوظبى وهى تجدد البيعة له، كما ناشد الشيخ زايد عدد من ملوك ورؤساء الدول العربية لكى يعدل عن موقفه، ومن بينهم الملك خالد عاهل المملكة العربية السعودية والرئيس أنور السادات. وعلى أثر استجابة الشيخ زايد وعدوله عن التنازل وقبوله الاستمرار فى رئاسة الدولة؛ انعقد المجلس الأعلى للحكام فى ٢٩ ـ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٦، حيث عنى بوضع تنظيم لبعض المسائل الهامة كان من أبرزها إصدار تعديل دستورى تنفرد بمقتضاه السلطة الاتحادية بحق إنشاء القوات الدفاعية، كما وافق المجلس على أحقية رئيس الدولة فى الرقابة العليا عن طريق الأجهزة الاتحادية فيما يتعلق بشئون الهجرة والإقامة والأمن فى جميع إمارات الدولة. وأصدر المجلس قرارا بتوحيد سلطة الإشراف على الأجهزة الإعلامية وتجميد الخلافات بين الإمارات فيما يتعلق بمشكلات الحدود القائمة فيما بينها، وإلغاء حق الإمارات فى أن تفرض أشخاصا معينين لتمثيلها فى المجلس الوزارى ، وبمعنى آخر العدول عن النظام الإقليمى الذى كان متبعا فى توزيع المناصب الوزارية بما كان يترتب على ذلك من عدم وجود سلطة فعلية لرئيس الوزراء على الوزراء المعينين فى وزارته، كما شدد المجلس الأعلى للحكام على ضرورة مساهمة جميع إمارات الدولة فى الميزانية العامة للاتحاد[1].

وعلى الرغم من أن تلك القرارات التى تم اتخاذها كان لها أثر كبير فى تحقيق العديد من الخطوات الإيجابية نحو توثيق الاتحاد إلا أنه لم يلبث أن اعترضت الدورة الثانية للعمل بالدستور الاتحادى المؤقت ١٩٧٦ ـ ١٩٨١

١- جبران شامية: سجل الآراء والوثائق والأحداث السياسية فى العالم العربى، دار الأبحاث والنشر، بيروت ١٩٧٦، يونية ـ ديسمبر ١٩٧٦، ص ص ١١٢ ـ ١٢٠.

أزمة دستورية حادة، وظهرت تلك الأزمة حين أصدر الشيخ زايد - باعتباره قائدا أعلى للقوات المسلحة - مرسوما اتحاديا يقضى بتعيين أحد أبنائه وهو الشيخ سلطان بن زايد قائدا عاما للقوات المسلحة، وعلى أثر صدور ذلك المرسوم اعترضت إمارة دبى عليه باعتباره قرارا انفراديا من رئيس الدولة، فضلا عن أنه صدر دون الرجوع إلى نائب رئيس الدولة ووزير الدفاع، وإزاء ذلك أعلنت دبى رفضها القاطع للمرسوم مما أحرج الشيخ زايد حرجا شديدا وخاصة أن ابنه كان هو المعين لذلك المنصب.

وعلى أثر وقوع تلك الأزمة تشكلت لجنة مشتركة من المجلس الوزارى والمجلس الوطنى الاتحادى، حيث أصدرت بعض التوصيات كان من أبرزها تكوين مجلس عسكرى يرأسه وزير الدفاع، وأن يكون القائد العام للقوات المسلحة نائبا له، وكان الهدف من تلك التوصيات إيجاد صيغة توفيقية بين أبوظبى ودبى. وفيما يتعلق بالأمن العام أوصت اللجنة بإصدار مجموعة من التشريعات الاتحادية التى تقضى بتوحيد الأجهزة الأمنية إضافة إلى تكوين مجلس أمنى يرأسه وزير الداخلية ويتشكل من قواد الشرطة الذين تعينهم كل إمارة فى المجلس. كذلك أوصت اللجنة بأن تساهم كل إمارة فى الموازنة الاتحادية وأن تودع تلك المساهمة فى البنك المركزى للدولة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأحداث التى شهدتها منطقة الخليج كان لها أثر فى تقوية السلطة الاتحادية، ومن بين تلك الأحداث نشوب الثورة الإيرانية ١٩٧٩ وقيام الحرب العراقية الإيرانية وتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى كان له أثره فى اتساق السياسة الاتحادية من حيث علاقات الدولة الخارجية.

وليس من شك فى أن تصاعد الثورة الإيرانية الإسلامية كان لها آثارها إذ لوحظ أن الدعوة لتوثيق الاتحاد فرضت نفسها بشكل إيجابى فى أعقاب نشوب تلك الثورة، ومع ذلك ظلت الخلافات قائمة بين إمارة دبى وإمارة أبوظبى، وهى خلافات ذات موروثات تاريخية بين آل مكتوم وآل نهيان. وقد وضحت هذه الخلافات إبان الحرب العراقية الإيرانية حين فتحت

دبى ميناءها لإعادة تصدير النفط الإيرانى بعد تدمير ميناء خرج رغم أن الموقف الرسمى للدولة الاتحادية هو تأييد العراق[1]. كذلك استمر التباين فى وجهتى النظر فيما يتعلق بتقوية سلطة الحكومة الاتحادية فى الوقت الذى دفعت فيه أحداث الثورة الإيرانية إحساس المواطنين بأهمية توثيق كيانهم الاتحادى، وظهر ذلك واضحا حين اجتمع المجلس الأعلى للحكام فى ١٩ مارس ١٩٧٩ ليتباحث فى شئون الاتحاد حيث تحرك آلاف من المواطنين من الطلاب والموظفين ورجال القبائل فى مسيرات شعبية رافعين الشعارات التى تطالب الحكام بالتعاون وزيادة سلطات الحكومة الاتحادية.

وفى الوقت الذى صرح فيه الشيخ راشد حاكم دبى بأن هذه المسيرات تم تدبيرها بهدف الضغط على إمارة دبى أصدر الشيخ زايد بيانا إلى المواطنين أوضح فيه العقبات التى تعترض المسيرة الاتحادية، وعبر صراحة عن معارضة إمارة دبى لإدماج مؤسساتها فى السلطة الاتحادية. بينما رد الشيخ راشد ببيان مضاد أوضح فيه موقف إمارته فيما يتعلق بعدم تنازلها عن مؤسساتها المحلية للحكومة الاتحادية، وأخذت المواقف المتعارضة بين أبوظبى ودبى تتخذ أسلوبا أطلق عليه البعض «حرب البيانات»[2].

وذهب الشيخ راشد إلى أبعد من ذلك حين أرسل وفدا إلى كل من الكويت والمملكة العربية السعودية طالبا تدخلهما فى الأزمة القائمة بين دبى وبين إمارة أبوظبى، والعمل على إقناع الشيخ زايد لتأجيل مطالبه الخاصة بدمج المؤسسات المحلية فى السلطة الاتحادية المركزية.

١- صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى منذ بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠/ ١٩٩١، القاهرة ١٩٩١، ص ٤٠٢.

٢- Tayram, A.O., op. cit., p. 244.

وعلى أثر استجابة كل من الكويت والمملكة العربية السعودية للوساطة وصل الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت إلى أبوظبى، فى الوقت الذى عهدت فيه المملكة العربية السعودية إلى سفيرها فى أبوظبى بمهمة الوساطة . وقد اتجهت المساعى المبذولة إلى احتواء الخلاف بين أكبر إمارتين من إمارات الدولة والتركيز على الأخطار التى يمكن أن تترتب على تلك الخلافات، والتحذير من التجمعات والمظاهرات الوطنية وخطورة الثورة الإيرانية على الأوضاع الداخلية فى الإمارات فى حالة تفكك الدولة الاتحادية. وقدمت الكويت فى إطار مساعيها التوفيقية اقتراحا بأن يشارك الشيخ راشد مباشرة فى المسئوليات الاتحادية عن طريق تقلده رئاسة الحكومة الاتحادية، غير أنه ما كاد يتقلد ذلك المنصب حتى أصبح انتقال المؤسسات المحلية من سلطة الإمارات إلى سلطة الحكومة المركزية من الأمور البعيدة المنال.

تقلد الشيخ راشد رئاسة الوزراء بناء على موافقة المجلس الأعلى للحكام فى جلسته الطارئة فى ٣٠ إبريل ١٩٧٩، وأصدر الشيخ راشد بيانا جاء فيه أنه تعبيرا عن نفسه وبالنيابة عن أخيه الشيخ زايد بن سلطان وإخوته الحكام يعتبر رئاسته لتشكيل الحكومة مسئولية كبيرة فى تلك المرحلة من المراحل الهامة التى يمر بها الاتحاد، وفى ضوء التغيرات المحلية والعربية والدولية.

كان واضحا أن مجموعة الوزراء المؤيدين لتوثيق الكيان الاتحادى فى التشكيل الوزارى السابق قد امتنعوا أو على الأحرى لم يدعوا للمشاركة فى الحكومة الجديدة، ويرجع ذلك إلى شعورهم بالهزيمة لأن مطالبهم الاتحادية لم تتحقق ولإدراكهم بأن الحكومة الجديدة لن تسعى من أجل توثيق الاتحاد أو إقرار الدستور الدائم للدولة. وقد تحقق ذلك الشعور بالفعل حين عمد الشيخ راشد إلى منح كل إمارة من إمارات الدولة سلطات أوسع، وعمل على إنشاء فروع لوزارات الخدمات كالصحة والتعليم فى إمارات الدولة المختلفة، ولما كان تحت تصرفه ميزانية اتحادية كبيرة فقد كرسها للإنفاق على الإسكان ومد الطرق وتوفير المرافق والخدمات العامة للمواطنين، وكان تعامله يتم مباشرة مع الشيخ زايد رئيس الدولة، كما كان يباشر

التعاقدات مع الشركات الأجنبية دون إجراءات بيروقراطية. ولأول مرة ظهر إسهام إمارة دبى فى الميزانية الاتحادية لعام ١٩٨٠ بـ ١,٧ مليار درهم من إجمالى الميزانية البالغة ١٥ مليار درهم أى بنسبة ١١,٣٣٪.

كان من الطبيعى عند نهاية الدورة الدستورية الثانية أن يحدث اتجاه معاكس للمسيرة الاتحادية، حيث أصدر المجلس الأعلى للحكام فى ديسمبر ١٩٨١ قرارا بمد العمل بالدستور الاتحادى المؤقت، ليس لمدة خمس سنوات أخرى وإنما ترك المجال مفتوحا لحين صدور قرار آخر. وقرر المجلس تجديد مدة رئاسة الشيخ زايد للدولة لفترة ثالثة، وأن يكون الشيخ راشد المكتوم نائبا لرئيس الدولة لمدة خمس سنوات تنتهى فى ديسمبر ١٩٨٦.

وفى خلال الفترة الدستورية الثالثة ظلت الدولة دون رئيس وزراء فعلى نتيجة مرض الشيخ راشد، وأصبح تسيير شئون الدولة يتم عن طريق نواب رئيس الوزراء، وفى خلال تلك الفترة أيضا أخذت الدولة تعانى عجزا ملحوظا فى مواردها المالية نتيجة التدهور الذى حدث فى أسعار النفط، إضافة إلى تخفيض سقف الإنتاج طبقا لقرارات منظمة الأوبك، مما أدى إلى عجز واضح فى الميزانية الاتحادية مما ترتب عليه تخفيض عدد الموظفين، وقطع مخصصات الوزراء مما جعلهم لا يواصلون عملهم بالكفاءة المطلوبة، كما تم إلغاء كثير من المشروعات فى الوقت الذى التهمت فيه ميزانية التسليح والجيش جانبا كبيرا من الميزانية الاتحادية. وفى عام ١٩٨٤ بلغ العجز فى الميزانية ٤٠٪ مما كان عليه الحال فى عام ١٩٨١[1]. وليس من شك فى أن الأزمة العراقية الكويتية ١٩٩٠ - ١٩٩١ قد أسهمت بدورها فى استنزاف جانب كبير من موارد الدولة وأثقلت من أعبائها المالية.

وعلى الرغم من القصور الذى تعرضت له التجربة الاتحادية إلا أنه لا يمكن إنكار أنها من التجارب الاتحادية الرائدة فى العالم العربى. كما استطاعت الدولة الاتحادية أن تحقق الكثير من الإنجازات السياسية والاجتماعية، ومن الإنصاف أن نقرر أن شخصية الشيخ زايد بن سلطان أكسبت الدولة مركزا خاصا وجعلت لها

١- Ibid., p. 249

دورا مرموقا فى المجالات العربية والاقليمية، كما أن اتجاه الدولة إلى التنمية الشاملة قدم سببا هاما لاستمرار المسيرة الاتحادية[١].

ثالثا: مشكلات الحدود الداخلية بين الإمارات :

ارتبطت تلك المشكلات بالفكر السياسى القبلى وشعور الولاء الذى تركز حول الإمارة، كما حرصت الشركات البترولية على أن يكون لكل إمارة معالم حدودية واضحة حتى لا تتشابك مصالحها بعد ظهور البترول[٢].

وعلى الرغم من ظهور اتجاه نحو تحقيق وحدة سياسية واقتصادية للإمارات وهو ما تحقق بالفعل على أثر ظهور دولة الإمارات العربية المتحدة فى ٢ ديسمبر ١٩٧١ إلا أن الموروثات التاريخية كان لها أثر واضح فى استمرار المنازعات الحدودية بين إمارات الدولة، إذ لم يكد يمضى أكثر من عام واحد على قيام الدولة حتى وقعت اشتباكات مسلحة بين الشارقة والفجيرة فى ١٩٧٢[٢]، وتجدد هذا النزاع فى عام ١٩٧٤ على مقاطعة دبا، كما وقع اشتباك مماثل بين إمارتى الفجيرة ورأس الخيمة على الأراضى الواقعة فى منطقة مسافى والمناطق المجاورة لها.

ولعل الخلاف الذى احتدم على الحدود بين إمارتى دبى والشارقة على منطقة الديرة بين عامى١٩٧٥، ١٩٧٦ يوضح بجلاء عجز السلطة الاتحادية عن إيجاد تسوية قاطعة، إذ من الملاحظ أن كثيرا من حكام الإمارات يعارضون مناقشة الخلافات الحدودية فى المجلس الأعلى للاتحاد، رغم أن ذلك يعد جزءا من عمله طبقا للدستور المؤقت، ويرجع السبب فى ذلك إلى ما تشكله تلك الخلافات الحدودية من حساسيات شديدة بين الإمارات، وخاصة أن كل إمارة متورطة مع غيرها فى منازعات حدودية، فضلا عن أن كل إمارة تستطيع تجاهل القرارات الاتحادية إذا وجدت أنها لا تتمشى مع مصالحها.

وحين عرض الخلاف الحدودى بين دبى والشارقة على المجلس الأعلى للحكام فى اجتماعه بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٧٦ لم يستطع المجلس سوى إحالة النزاع

١- Mansfield, P., op. cit. p. 156

٢- محمد مرسى عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٠

إلى لجنة تحكيم دولية، وذلك بعد موافقة دبى والشارقة على الترتيبات الخاصة بتشكيل تلك اللجنة، كما وقع الحاكمان على اتفاقية التحكيم التى على أثرها هدأت الخلافات بين الإمارتين. غير أنه حين أصدرت اللجنة تحكيمها فى عام ١٩٨١ بعد أن استغرق عملها ما يقرب من خمس سنوات أعلن حاكم دبى أن التحكيم جاء فى غير صالح إمارته، وبالتالى لم يوافق على الالتزام به رغم توقيعه على اتفاقية التحكيم التى التزم فيها بالامتثال لما تصدره اللجنة من قرارات.

وقد شغلت المنازعات الحدودية بين دبى والشارقة أطرافا أخرى نظرا لحدوثها بين إمارتين كبيرتين من إمارات الدولة، وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية بذلت مساعيها الحميدة لحل الخلاف القائم بين الإمارتين إلا أن تلك المساعى لم تسفر عن نتائج إيجابية. وفيما يبدو أن الشيخ راشد المكتوم حاكم دبى كان متشددا فى موضوع الحدود، ولعل ما يؤكد ذلك أنه حين قام أبناؤه بتسيير شئون الإمارة بسبب مرضه تمهد السبيل لحل المشكلة عن طريق اتفاقية وقعت فى أبريل ١٩٨٥ بين كل من الشيخ سلطان بن محمد القاسمى حاكم إمارة الشارقة والشيخ مكتوم بن راشد ولى عهد دبى، وقد أنهت تلك الاتفاقية خلافا طويلا بين الإمارتين على أثر تعيين الحدود فيما بينهما. وعلى الرغم من الوصول إلى اتفاقيات بين إمارات الدولة لتهدئة الخلافات الحدودية، كما هو الحال بين الشارقة والفجيرة فى عام ١٩٨٣، وبين الشارقة وعجمان وبين الشارقة ودبى فى عام ١٩٨٥، إلا أن هناك خلافات حدودية مازالت قائمة أو كامنة وتشكل بدورها عقبة من العقبات الرئيسية التى تعترض المسيرة الاتحادية.

وإذا ما انتقلنا من المشكلات الداخلية التى واجهت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مشكلاتها الأخرى يمكن القول أن من أبرز المشكلات التى واجهتها ولاتزال تواجهها تلك المشكلة المرتبطة بعلاقاتها مع إيران والخاصة بوضعية جزر الخليج الثلاث - أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى - وقد برزت تلك المشكلة بشكل حاد على أثر تسليم إيران باستقلال البحرين فى أغسطس ١٩٧١ حيث أخذ الشاه يعمل على تعويض ذلك بتكثيف المطالب الإيرانية على تلك

الجزر. وأكد فى بعض تصريحاته أنه إذا كانت المحاولات السابقة التى بذلها والده رضا شاه بهلوى خلال حقبة الثلاثينيات من أجل استرداد تلك الجزر قد أحبطتها بريطانيا التى كانت مسيطرة آنذاك على إمارات الخليج، فإن الأمور قد تغيرت الآن، إذ أصبح لدى إيران أسطول من السفن والطائرات والقوة العسكرية التى يمكنه بواسطتها تحدى النفوذ البريطانى ويعيد الجزر إلى السيادة الإيرانية[1].

وعلى الرغم مما يظهره ذلك التصريح من محاولة الشاه إعطاء انطباع بأنه يعمل على استرجاع سيادة سابقة لإيران على تلك الجزر حال الإنجليز دون ممارستها لها؛ إلا أن ذلك الادعاء لا يستند على أى أساس من الصحة التاريخية. يؤكد ذلك ما صرح به السير ويليام لوس Luce الذى كان يشغل منصب المقيم السياسى البريطانى فى الخليج، ثم عهدت إليه حكومة المحافظين فى عام ١٩٧١ القيام بزيارات استطلاعية إلى دول وإمارات الخليج قبيل تنفيذ سياسة الانسحاب، بأن بريطانيا لم تستول على تلك الجزر من إيران وتسلمها للحكام العرب وقت دخولها منطقة الخليج فى أوائل القرن الماضى[2]، إذ إن هذه الجزر عربية طبقا لما تؤكده وثائق الخارجية البريطانية وحكومة الهند وتقارير المقيمية البريطانية فى الخليج[3].

وليس من شك فى أنه كان بوسع الحكومة البريطانية لولا تساهلها أو على الأحرى تواطؤها مع إيران أن تحتفظ بوضعية تلك الجزر لأصحابها الأصليين. ولعل مما تجدر الإشارة إليه فى هذا المقام أن حاكم الشارقة بادر على أثر التهديدات الإيرانية بتكليف أحد الخبراء القانونيين بإعداد تقرير مدعم بالأسانيد التاريخية والقانونية حول جزيرة أبوموسى، وثبت من هذا التقرير الذى أرسل حاكم الشارقة

١- محمد عزيز شكرى : مسألة الجزر فى الخليج العربى وموقف القانون الدولى. دمشق ١٩٧٢، ص ص ٤٢٩ - ٤٣٠.

٢- عن أصول النزاع البريطانى الإيرانى حول جزر الخليج الثلاث انظر :

جمال زكريا قاسم : النزاع العربى الإيرانى حول جزر الخليج الثلاث، مجلة المؤرخ العربى، المجلد الأول، القاهرة ١٩٩٣، ص ٣٩ وما بعدها.

٣- جابر الراوى : الحق العربى فى جزر الخليج الثلاث وموقف القانون الدولى من اكتساب الأقاليم عن طريق القوة، من أعمال المؤتمر الدولى للتاريخ، بغداد مارس ١٩٧٣.

نسخا منه إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية وإلى المسئولين فى الدول العربية فى يوليو ١٩٧١ أن جزيرة أبوموسى كانت منذ أقدم تاريخ سجل فى الوثائق البريطانية ملكا لإمارة الشارقة، وأكد الخبير القانونى أن قضية امتلاك الشارقة للجزيرة ستكون غير قابلة للنقاش إذا ما قدمت للتحكيم الدولى، وأنه بغض النظر عن إثبات الملكية فإن التهديد الإيرانى باستخدام القوة العسكرية للسيطرة على جزر الخليج هو انتهاك صريح لميثاق الأمم المتحدة الذى يحظر تغيير أوضاع إقليمية مثبتة بواسطة القوة أو التهديد باستخدامها[1].

غير أن بريطانيا التى ظلت تدافع عن حقوق الشارقة فى ملكية أبوموسى ورأس الخيمة فى ملكية الطنبين طوال فترة وجودها فى منطقة الخليج قد أدركت أن انسحابها سيؤدى حتما إلى احتلال إيران لتلك الجزر. ويظهر ذلك واضحا فيما رددته الصحف البريطانية من أنه من الأفضل أن تقوم بريطانيا بتسليم تلك الجزر لإيران قبل أن تنهى وجودها العسكرى، وبذلك يمكن حصر مشكلة الجزر بينها وبين إيران؛ إذ إن الاحتلال الإيرانى للجزر بعد انسحابها سيؤدى إلى إثارة المشكلات بين العرب وإيران، وما يمكن أن يترتب على ذلك من إشاعة حالة من التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة [2].

وانطلاقًا من تلك المفاهيم حاولت الحكومة البريطانية التوصل إلى حلول سلمية لتلك المشكلة، وظهر ذلك واضحًا فى الدور الذى قام به السير ويليام لوس والذى تميز بالوساطة وليس بالدفاع عن السيادة الإقليمية للشارقة ورأس الخيمة، وعلى الرغم من أن المبعوث البريطانى ومعاونيه كانوا يظهرون إعجاباً متزايداً لموقف الشاه تجاه البحرين ويرون أنه ينبغى على العرب أن يتخذوا فى المقابل موقفًا معتدلا فى مسألة الجزر والوصول إلى حلول سلمية مع إيران فإن الدول العربية فى الخليج وخاصة الكويت والمملكة العربية السعودية كانت تنظر إلى قضية استقلال البحرين

١- انظر بصدد ذلك تقرير كوارد تشانس إلى المستر نورث كات أيلى مستشار حاكم الشارقة فى ٢٣ يولية ١٩٧١ حول ملكية الشارقة لجزيرة أبوموسى، رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط - هموم الخليج العربى ١٩٦٨ - ١٩٧١، بيروت ١٩٧١، ص ص ٢٧٣ - ٢٧٥

٢ Duke. A. G., The Union of the Arab Amirates, Middle East Journal, Summer 1972. P. 27.

وتخلصها من الادعاءات الإيرانية على أنها حق مقرر وليست صفقة تجارية، وأنه لاتوجد ثمة رابطة بين المسألتين.

وعلى أى الأحوال فقد تميزت الأسابيع القليلة التى سبقت السيطرة الإيرانية على الجزر بمباحثات مكثفة بين إيران وكل من حاكم الشارقة ورأس الخيمة بوساطة ويليام لوس، وفى خلال تلك المباحثات أصر الحاكمان على أن تصدر الحكومة الإيرانية بيانًا تؤكد فيه احترامها لسيادتهما على تلك الجزر، مما أدى إلى انهيار تلك المباحثات، ومع ذلك فقد كان للمساعى البريطانية أثرها فيما يتعلق بما صار إليه الوضع بالنسبة لجزيرة أبوموسى، فعلى حين رفض حاكم رأس الخيمة أية حلول تمس سيادته الإقليمية على الطنبين أبدى حاكم الشارقة استعداده للتوصل إلى حل سلمى حرصًا على إقامة علاقات طيبة مع إيران [1]. واقترح بصدد ذلك إحالة موضوع النزاع إلى التحكيم الدولى أو هيئة الأمم المتحدة، غير أنه لم يجد استجابة من الحكومة الإيرانية، وحين أدرك أن الدول العربية ليست على استعداد لمواجهة إيران عسكريا أو حتى دبلوماسيا لأن قضية الأراضى العربية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلى كانت هى القضية الملحة آنذاك، فقد قبل الاتفاق مع إيران فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى وخاصة بعد أن كشفت إيران تصريحاتها بأنها سوف تلجأ إلى استخدام القوة العسكرية. وفى ١٨ نوفمبر ١٩٧١ وجه رسالة إلى وزير الخارجية البريطانية أكد فيها قبوله للترتيبات المبينة فى مذكرة التفاهم التى تم الاتفاق عليها مع الجانب الإيرانى، وجاء الرد الإيرانى فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧١ بقبول الترتيبات المتفق عليها والخاصة بجزيرة أبو موسى والتى وقع عليها كل من الشيخ خالد بن محمد حاكم الشارقة وعباس على وزير الخارجية الإيرانية والسير دوجلاس هيوم وزير الخارجية البريطانية [2].

وتشتمل مذكرة التفاهم على مقدمة وستة بنود تم الاتفاق عليها بضمان الحكومة البريطانية، وفيها تم تجميد وضع السيادة على جزيرة أبو موسى بمعنى ألا تعترف أى منهما بمطالب الأخرى غير أنهما اتفقا على تقسيم الجزيرة فيما بينهما

١ ـ جابر الراوى : مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٣.
٢ ـ محمد عزيز شكرى : مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦.

بالتساوى تقريبا، إيران فى الشمال والشرق، والشارقة فى الجنوب والغرب. ونصت الترتيبات المتفق عليها على وصول قوات إيرانية واحتلال مناطق ضمن الحدود المبينة فى خريطة أرفقت بالمذكرة، وعلى أن يكون لإيران صلاحيات كاملة فى المناطق المحتلة بقواتها. كما نصت الترتيبات من ناحية ثانية على أن تمارس الشارقة صلاحياتها الكاملة على بقية أنحاء الجزيرة، وعلى أن يتمتع مواطنو إيران والشارقة بحقوق متساوية فى الصيد فى المياه الإقليمية للجزيرة والتى حددت باثنى عشر ميلا بحرياً [1].

وعلى أثر موافقة الشارقة على تلك الترتيبات وجه الشيخ خالد بيانًا إلى مواطنيه من إذاعة صوت الساحل أعلن فيه تسوية الأوضاع مع إيران فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى، كما صدر بيان من ديوان الحاكم فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ حرص على التأكيد بأن الترتيبات التى تم الاتفاق عليها بين الشارقة وإيران لن تمس نظرة الشارقة فى سيادتها على الجزيرة، إذ سيبقى علمها مرفوعا على مركز الشرطة وعلى الدوائر الحكومية، كما سيظل المواطنون فى الجزيرة تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة، وتستمر شركة ميوز جاز آند أويل بالكشف والتنقيب عن النفط والمصادر الطبيعية الأخرى فى الجزيرة ومياهها الإقليمية، وأنه سيجرى تقسيم دخل تلك المصادر مناصفة بين الشارقة وإيران.

وتضمن البيان النص على توقيع اتفاقية للمساعدات المالية سوف تحصل الشارقة بمقتضاها على مبلغ مليون ونصف مليون من الجنيهات الإسترلينية سنويا ولمدة تسع سنوات على التوالى فى صورة إعانة يجرى إنفاقها على مصالحها العامة، على أن تتوقف إيران عن دفع تلك الإعانة السنوية حين يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين من الجنيهات وعند ذلك يتم تقسيم الدخل المتحصل عليه بالتساوى بين الجانبين [2].

١ـ انظر بيان الاتفاق بين الشارقة وإيران حول جزيرة أبو موسى الصادر عن ديوان حاكم الشارقة وملحقاتها، محمد مرسى عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت ١٩٨١، ص ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤.

٢ـ محمد عزيز شكرى : مرجع سابق، ص ص ٤١ ـ ٤٥.

وعلى الرغم من العبارات الهادئة التى وردت فى ذلك البيان إلا أنه كان من الواضح أن الاتفاق الذى تم التوصل إليه قد أبرم تحت التهديد الإيرانى باستخدام القوة العسكرية، ومن ثم يمكن القول أن الشارقة قد أجبرت على قبول ذلك الاتفاق نتيجة ظروف قسرية. ومن ناحية أخرى كان الشيخ خالد حاكم الشارقة حريصًا على التركيز على مجموعة من الأسباب التى برر بها موقفه، ففى حديث أدلى به لإحدى الصحف العربية ذكر أن الدول العربية لم تتخذ أية إجراءات إيجابية تجاه النوايا الإيرانية، وأكد أن إيران لم تكن لتسلم بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة قبل أن تصل إلى حل لإنهاء مشكلة الجزر، وأن بريطانيا كانت حريصة بدورها على إنهاء تلك المشكلة قبل تنفيذ انسحابها النهائى من الخليج، فضلا عن أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مساندة لإيران. ونتيجة لتلك الظروف جميعها لم يكن أمامه من سبيل سوى التفاهم مع إيران أو على حد ما صرح به، «ماذا أستطيع أن أفعل فأنا حريص على قيام الاتحاد وعلى عروبة الجزر وعلى حقن دماء أبناء شعبى» (٢).

وعلى عكس ما ذهب إليه حاكم الشارقة فإن الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة قد رفض التوصل إلى اتفاق مع إيران، رغم التحذيرات المتكررة التى وجهها إليه السير ويليام لوس بأن إيران سوف تحتل جزيرتى طنب الكبرى والصغرى مالم يصل إلى تسوية بشأنهما، وأن الحكومة البريطانية لن تعتبر نفسها مسئولة عن ذلك وهى بصدد إنهاء علاقاتها التعاهدية مع رأس الخيمة وغيرها من الإمارات العربية فى الخليج (٣).

غير أن الشيخ صقر لم يستجب للعروض الإيرانية التى أبدت فيها إيران استعدادها لشراء الجزيرتين مقابل خمسة عشر مليونًا من الجنيهات الإسترلينية تدفع على مدى تسع سنوات إلى جانب منح رأس الخيمة ٤٩٪ من أية ثروة نفطية أو موارد طبيعية أخرى يتم اكتشافها فى هاتين الجزيرتين. وقد رد الشيخ صقر على

---

١ ـ الأنوار ـ بيروت : ٨/١٢/١٩٧١.

٢ ـ جمال زكريا قاسم : الخليج العربى دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ـ ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤، ص ٢١٧.

تلك العروض التى حملها إليه السير ويليام لوس «بأننا لن نتخلى أبداً عن أرضنا ولسنا مستعدين للدخول فى صفقات لبيع أراضينا»[1].

اختلفت السياسة الإيرانية بشأن جزر الخليج الثلاث عن سياستها إزاء البحرين، فبينما أعلنت إيران أنها لن تلجأ إلى استخدام القوة فى ضم البحرين إلى أقاليمها اتبعت سياسة الاحتلال القسرى بالنسبة لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى والاحتلال السلمى المستند إلى اتفاق مع إمارة الشارقة بالنسبة لجزيرة أبوموسى[2].

بدأت إيران عملياتها العسكرية باحتلال جزيرة طنب الكبرى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ حين حلقت بعض الطائرات من طراز الهليوكوبتر التابعة لسلاحها الجوى على الجزيرة فى نفس الوقت الذى أحاطت بها بعض القطع البحرية. وعلى أثر الإنزال الإيرانى حدثت بعض المناوشات بين أفراد الشرطة المحلية البالغ عددهم ستة أشخاص وبين بعض الجنود الإيرانيين مما أسفر عن مقتل أربعة أفراد من العرب بينما قتل ثلاثة آخرون من القوات الإيرانية وفر كثير من السكان أو طردوا من الجزيرة، وبقى آخرون تحت سيطرة السلطات الإيرانية. أما فيما يتعلق بجزيرة طنب الصغرى فقد تم للقوات الإيرانية احتلالها دون وقوع اشتباكات مسلحة نظرا لخلوها من السكان. وفى نفس الوقت أيضا نزلت بعض القوات الإيرانية فى جزيرة أبوموسى واحتلت الجزء الأعلى منها[3].

وبينما أعلنت حكومة الشارقة أنه قد سبق لها أن تفاهمت مع إيران على وضعية جزيرة أبو موسى، أعلنت رأس الخيمة استنكارها الشديد لوقوع العدوان الإيرانى على أراضيها، وأشار البيان الذى صدر عن ديوان الحاكم أن قوة الشرطة التابعة للإمارة تصدت بشجاعة للهجوم الإيرانى المباغت. وبادر الشيخ صقر القاسمى حاكم رأس الخيمة بتقديم احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة البريطانية محملا إياها مسئولية ذلك العدوان وعدم التزامها بحماية ممتلكاته الإقليمية بحكم

١- محمد عزيز شكرى: مرجع سبق ذكره ص ٥.

٢- حسين محمد البحارنة: دول الخليج العربى الحديثة، علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، بيروت ١٩٧٣، ص ص ٧٧ _ ٧٨.

٣- تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية فى دور الانعقاد السابع والخمسين، ١١ مارس ١٩٧٢، ص ٢٦.

ما يربط إمارته من معاهدات مع بريطانيا لم يكن قد تم إلغاؤها بعد. وسارع العراق بإعلان وقوفه إلى جانب رأس الخيمة، وعن طريق الحكومة العراقية تم إبلاغ السكرتير العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن ورؤساء الدول العربية بالاحتلال الإيرانى. كما أرسل حاكم رأس الخيمة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية مجموعة من الوثائق والأسانيد التاريخية التى تؤكد حقوق ملكيته على الجزيرتين المحتلتين، ولم يلبث أن أعلن بأنه على استعداد لاستقبال أية قوة عربية للدفاع عن الجزر التى احتلتها إيران سواء كانت من دولة عربية واحدة أو من عدة دول عربية. وذهب إلى أبعد من ذلك فى الدعوة إلى اتخاذ إجراءات انتقامية ضد المصالح الاقتصادية البريطانية والإيرانية فى العالم العربى، ومؤكدا على أن الواجب القومى لدولة الإمارات العربية المتحدة هو تخليص تلك الجزر من الاحتلال الإيرانى؛ ومشيرا إلى أن الشرط الرئيسى لانضمام إمارته إلى الدولة الاتحادية هو تبنيها موقفا متشددا من العدوان الإيرانى، وعدم إقامة علاقات مع إيران وترحيل جميع الإيرانيين من الإمارات التابعة للدولة.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن الاحتلال الإيرانى للجزر حدث قبل يوم واحد من إلغاء المعاهدات التى كانت تربط الإمارات العربية ببريطانيا؛ وقبل يومين اثنين من إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن الواضح أن توقيت الاحتلال على ذلك النحو كان ينبئ بحدوث اتفاق مسبق بين بريطانيا وإيران، وكان الغرض منه عدم إحراج الدولة الناشئة وتحمل الحكومة البريطانية عنها نقمة الرأى العام العربى. وكان مما يخفف الإحراج أيضا أن إمارة رأس الخيمة التى وقع العدوان الإيرانى على أراضيها لم تكن قد انضمت إلى الدولة بعد. أما الاحتلال الإيرانى لبعض المواقع فى جزيرة أبوموسى فقد بدا وكأنه أمر مشروع بحكم الاتفاقية المبرمة بين إمارة الشارقة وإيران[١].

وعلى الرغم من تلك المبررات النظرية فإن المجلس الأعلى للاتحاد وهو السلطة العليا فى دولة الإمارات العربية المتحدة لم يتردد فى الاجتماع الذى عقده فى الرابع من ديسمبر ١٩٧١ فى إصدار بيان استنكر فيه العدوان الإيرانى وعبر عن

---

١ Duke, A.J., op. cit., pp. 286 - 287

غضب حكام الإمارات تجاه أسلوب القوة الذى استخدمته إيران. وفضلا عن ذلك فقد اتسمت ردود الفعل المحلية لمواطنى الدولة بالاستياء البالغ الذى ظهر فى تعرض المصالح الإيرانية لبعض الأضرار التى نجمت عن مظاهرات الاحتجاج التى قامت فى بعض الإمارات ولاسيما فى الشارقة ورأس الخيمة ودبى وغيرها.

وعلى أثر وقوع الاحتلال الإيرانى حاولت الحكومة البريطانية تبرير موقفها بإبداء أسفها الشديد لعدم توصل حاكم رأس الخيمة إلى اتفاق مع إيران على غرار الاتفاق الذى أبرم مع الشارقة رغم العروض السخية التى قدمتها الحكومة الإيرانية، وأعلنت الحكومة البريطانية عن أملها بألا يعلق العرب أهمية كبيرة على احتلال إيران لجزيرتين صغيرتين بالقياس إلى النجاح الذى أحرزته السياسة البريطانية فى معالجة قضايا الخليج الأخرى كاستقلال قطر والبحرين وإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وطالبتهم بتكثيف جهودهم لتوثيق العلاقات بينهم وبين إيران[1].

أما عن الجامعة العربية فعلى الرغم مما أولته من اهتمام كبير بمسألة الاحتلال الإيرانى للجزر وهو الأمر الذى بدا واضحا فى المناقشات التى أثيرت خلال الجلسات التى عقدت فى السادس والسابع من ديسمبر ١٩٧١ إلا أن مجلس الجامعة لم يستطع مع ذلك التوصل إلى قرارات حاسمة تدين العدوان؛ إذ لم تسفر القرارات التى صدرت عن أمور إيجابية سوى التأكيد نظريا على عروبة الجزر باعتبارها جزءا من الوطن العربى استنادا إلى التاريخ والواقع والقانون، وينبغى أن تئول السيادة عليها إلى أصحابها الشرعيين. وبصدد ذلك كلفت الجامعة العربية أمينها العام المساعد بزيارة منطقة الخليج بهدف تقصى الحقائق ووضع تقرير عن حقيقة الموقف، فى الوقت الذى تولت فيه اللجنتان السياسية والقانونية للجامعة إعداد دراستين عنيت فيهما بإبراز المقومات الجغرافية والتاريخية وحقوق السيادة العربية على الجزر الثلاث[2]. وإن كان مما يثير الانتباه عدم توصل وزراء خارجية الدول العربية إلى قرار جماعى ضد إيران، ويرجع ذلك إلى تغلب الاتجاهات

١- جمال زكريا قاسم: الخليج العربى، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤، ص ٢١٨.

٢- تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية فى دور الانعقاد العادى السابع والخمسين ١١ مارس ١٩٧٢، ص ص ٢٨ - ٢٩.

السياسية الداعية إلى التقارب العربى الإيرانى، ومن ثم فقد اكتفى مجلس الجامعة العربية فى القرارات التى أصدرها بالتأكيد على أن الاحتلال الإيرانى للجزر إنما يعرض الصداقة العربية الإيرانية للخطر، فى الوقت الذى أعلنت فيه إيران تمسكها بموقفها وطالبت الجامعة العربية بتكثيف جهودها لمنع العراق من إثارة المشاكل ضدها.

جدير بالذكر أن العراق كان من أكثر الدول العربية تحديا لإيران، ويعزى ذلك إلى صراعه التقليدى معها. وحتى قبيل وقوع العدوان الإيرانى على الجزر كان قد طالب فى ١٣ نوفمبر ١٩٧١ بتكوين تحالف عربى لمواجهة الأطماع الإيرانية فى الخليج[١]. وعلى أثر وقوع الاحتلال بادرت الحكومة العراقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران [٢]، وطالبت جميع الدول العربية أن تحذو حذوها، وتقطع علاقاتها مع إيران وبريطانيا فى الوقت الذى أصدرت فيه الأحزاب والمنظمات وبعض المؤسسات العراقية العديد من البيانات التى شجبت فيها العدوان باعتباره يستهدف عروبة الخليج ويمهد للمخططات الإمبريالية فى المنطقة، ويؤدى إلى وجود مرتكزات وثوب استعمارية ضد حركات التحرر الوطنى، فضلا عن الاستحواذ على الموارد الطبيعية التى تحتويها أراضى الجزرالثلاث[٣].

وكانت الجمهورية الليبية من أوائل الدول العربية التى حذت حذو العراق حين أعلنت شجبها للعدوان وبادرت بتأميم شركة البترول البريطانية العاملة فى أراضيها، وأطلقت عليها شركة نفط الخليج العربى، كما سحبت أرصدتها الإسترلينية من البنوك البريطانية ردا على ما اعتبرته مؤامرة وتواطؤا بين بريطانيا وإيران[٤].

١- Halliday , Fred. The Iranian Revolution in International Affairs, Programme and Practice.Center for Contemporaary Arab Studies - Georgetown University, Washington D.C. Croom -Helm, London& Canberra 1984. P. 21

٢- لؤى بحرى: الأطماع الأجنبية فى جزيرة أبوموسى ، بغداد ١٩٧٢، ص ص ٥-٦.

٣- انظر بصدد ذلك البيانات الصادرة عن الأحزاب والمنظمات الوطنية فى العراق عن العدوان الإيرانى على الجزر، وكذلك المنشورات التى أصدرتها جمعية الدفاع عن عروبة الخليج والمذكرات التى رفعتها إلى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وأيضا التقارير الصادرة عن مشاريع مصلحة الموانى العراقية والتى تؤكد أن جميع جزر الخليج تسكنها قبائل عربية.

٤- جمال زكريا قاسم: الادعاءات الإيرانية فى الخليج العربى، من أعمال المؤتمر الدولى للتاريخ، بغداد، مارس ١٩٧٣.

وظهرت ردود الفعل قوية فى الكويت حين طالب مجلس الأمة الكويتى باتخاذ إجراءات مشددة ضد الأطماع الإيرانية فى الخليج، ووافق المجلس على التجنيد الإجبارى لأول مرة فى تاريخ الكويت، كما طالب وزير الدولة الكويتى وزراء الخارجية العرب باتخاذ إستراتيجية عربية موحدة وفاعلة لمواجهة العدوان الإيرانى [١].

أما فى دولة الإمارات العربية المتحدة فقد كاد الاحتلال الإيرانى للجزر أن يؤثر على الوضع الاتحادى للدولة، وحدث ذلك حين دبر الشيخ صقر بن سلطان القاسمى الحاكم السابق لإمارة الشارقة فى ٢٥ يناير ١٩٧٢ مؤامرة لاغتيال الشيخ خالد بن محمد حاكم الشارقة الذى عقد اتفاقا مع إيران بشأن جزيرة أبوموسى ومندوبه الذى استقبل القوات الإيرانية التى نزلت فى الجزيرة. ورغم عدم استبعادنا الدوافع الشخصية من وراء هذه المؤامرة فإنه مما لا شك فيه أنها كانت بمثابة رد فعل للاحتلال الإيرانى للجزر[٢]. وقد كشفت التحقيقات التى أجرتها السلطات الاتحادية فى دولة الإمارات العربية المتحدة إثر اغتيال الشيخ خالد بن محمد حاكم الشارقة على أنه كان هناك مخطط يستهدف إلغاء الشارقة لاتفاقيتها مع إيران والانسحاب من دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تؤسس اتحادا بينها وبين رأس الخيمة التى لم تكن قد انضمت بعد إلى الدولة الاتحادية[٣].

وقد أثيرت مشكلة الجزر على المستوى الدولى حين تقدمت كل من العراق وليبيا والجزائروجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بطلب عرضها على مجلس الأمن. وبدأ المجلس مناقشته لتلك المشكلة فى الثامن من ديسمبر ١٩٧١ حيث طالب مندوبو الدول العربية باتخاذ إجراءات تأديبية ضد بريطانيا لعدم وفائها بالتزامات الحماية بموجب معاهداتها مع الإمارات العربية التى لم تكن قد ألغيت وقت حدوث الاعتداء. ووصف المندوبون العرب ما قامت به إيران باعتباره خرقا

١- سيد نوفل: إمارات الساحل العمانى، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٢، ص ص ٣٣-٣٤.

٢- جمال زكريا قاسم: الخليج العربى، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤ ص ص ٢٢٠- ٢٢١.

٣- Duke. A.J., op. cit., pp. 286- 287.

صريحا لميثاق الأمم المتحدة وأن العدوان الإيرانى على الجزر كان تواطؤا بينها وبين بريطانيا وبتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية[١].

وبينما ارتكزت وجهة النظر العربية خلال مناقشة تلك المشكلة على حقوق السيادة العربية وانتهاك إيران لمبدأ تصفية الاستعمار وعدم التزامها بالطرق السلمية لتسوية المنازعات الدولية ارتكزت وجهة النظر الإيرانية على أن الجزر تشكل جزءا من الأقاليم الإيرانية[٢]، وذلك على خلاف ما يستدل عليه من الوثائق التاريخية بأن تلك الجزر الثلاث كانت من الممتلكات التابعة للقواسم منذ ظهورهم إلى القوة حول منتصف القرن الثامن عشر الميلادى، وأن شيوخ القواسم فى الشارقة ورأس الخيمة ظلوا يتمتعون بحقوق الملكية على تلك الجزر والتى كانت تتمثل فى رفع أعلامهم الخاصة واستيفاء الرسوم من الأفراد الذين يغوصون على اللؤلؤ أو يقومون بالرعى؛ فضلا عن منح التراخيص والامتيازات للشركات العاملة فى تلك الجزر وخاصة فى جزيرة أبوموسى [٣].

ونتيجة لاختلاف وجهتى النظر العربية والإيرانية لم يستطع مجلس الأمن أن يصل إلى قرار بشأن تلك المشكلة، ومن ثم قرر تأجيل النظر فيها مع السماح لطرف ثالث بالتوسط بغية الوصول عن طريق الدبلوماسية الهادئة إلى تسوية يرضى بها الجانبان المتنازعان [٤]. وعلى الرغم من أن إيران قد اعترفت رسميا بدولة الإمارات العربية المتحدة وتبادلت التمثيل الدبلوماسى معها إلا أن ذلك الاعتراف لم يثن الدولة عن موقفها الرافض للاحتلال واستمرار مطالبتها بعودة الجزر إلى سيادتها الإقليمية.

وقد يكون من المفيد أن نعرف بتلك الجزر التى تبرز من بينها جزيرة أبوموسى وهى أكبر الجزر الثلاث مساحة ويبلغ عدد سكانها قرابة الألف نسمة

---

١ - الأنوار - بيروت ٩ / ١٢/ ١٩٧١.

٢- عبد الحسين القطيفى: الجزر العربية الثلاث فى الخليج العربى، من أعمال المؤتمر الدولى للتاريخ، بغداد ١٩٧٣، ص ٧٨.

٣- نفسه، ص ص ٦٧ - ٦٨.

٤- United Nations Official Records, Security Council, Provisional Records 9th December 1971

معظمهم من العرب الذين ينتمون بأصولهم إلى قبائل الساحل العربى المواجه لهم، وإن كانت إيران قد عمدت فى الوقت الراهن إلى تغيير تركيبتها الديموجرافية وأوضاعها الإدارية والقانونية. وتتميز الجزيرة بثرائها بالمعادن وخاصة المغر الأحمر(أكسيد الحديد) إضافة إلى ما بها من ثروة نفطية. ولا تزال تقوم فى الجزيرة بعض الحرف التقليدية بما فيها الصيد البحرى والرعى والزراعة حيث تتوافر بها المياه الصالحة للشرب.

وعلى الرغم من أن إمارة الشارقة ثم دولة الإمارات العربية المتحدة فيما بعد قد أقامت فى الجزيرة بعض المرافق الصحية والتعليمية والأمنية إلا أنها لم تقم بإنشاء ميناء بحرى فى القسم الخاضع لإدارتها مما سيعطى الفرصة لإيران لكى تتحكم فى حركة المرور إلى الجزيرة عن طريق الميناء الذى أنشأته فى القسم الخاضع لإدارتها.

وتتميز جزيرة طنب الكبرى بأهميتها الإستراتيجية بحكم قرب موقعها من مضيق هرمز، أما طنب الصغرى فهى غير مأهولة بالسكان على خلاف طنب الكبرى التى كان يقطنها قبل الاحتلال الإيرانى ما يقرب من سبعمائة نسمة معظمهم من العرب؛ وإن كان الاحتلال الإيرانى قلص عددهم بحيث أصبحوا فى الوقت الحاضر لا يتجاوزون مائة وخمسين نسمة. وقد أقامت رأس الخيمة قبل الاحتلال الإيرانى للجزيرة مدرستين ابتدائيتين ومركزا صحيا ومخفرا للشرطة وغير ذلك من الخدمات التى تتناسب مع عدد سكانها.

وقد يكون من المناسب أن نعرض لأهم الادعاءات التى بررت بها إيران سيطرتها على تلك الجزر والتى ورد ذكرها سواء فى التصريحات التى كان يدلى بها الشاه أو المسئولون فى حكومته أو عند مناقشة المشكلة فى مجلس الأمن الدولى.

وتبدو المبررات الأمنية والإستراتيجية من أهم الادعاءات التى اعتمدت عليها إيران لتأكيد سيطرتها على تلك الجزر. غير أن تلك الادعاءات تفقد فاعليتها لعدم استنادها إلى أسس من الشرعية الدولية، فموقع الجزر قرب مضيق

هرمز لا يعطى لإيران مبررا للانفراد بحماية ذلك المضيق الحيوى إذ إنه ليس ممرا إيرانيا خاصا بها وإنما هو مضيق دولى حيث تشارك سلطنة عمان إيران فى الإشراف عليه، هذا فضلا عن أن أمن الخليج ليس مقصورا على إيران وحدها وإنما يهم دول المنطقة جميعها.

جدير بالذكر أن إيران تذرعت أيضا بقرب هذه الجزر إليها، وعلى الرغم من أن المصادر اختلفت فى تحديد المسافة بين هذه الجزر وبين الساحلين العربى والإيرانى من الخليج، إلا أن تلك الجزر فى حقيقة الأمر أقرب إلى الساحل العربى منها إلى الساحل الإيرانى، إذ إن قرب الجزر أو بعدها من هذا الساحل أو ذاك لا يقاس بالمسافة مع أقرب جزيرة عربية أو فارسية بل بالمسافة الفعلية التى تبعد هذه الجزر عن الساحل، وبذلك فهذه الجزرعربية إذ إنها جميعها تقع خارج حدود المياه الإقليمية الإيرانية[1].

ومن الادعاءات الأخرى التى استندت عليها إيران هى ما ورد فى بعض الخرائط البريطانية التى ترجع إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر من اعتبار تلك الجزر تابعة لإيران حيث ظهرت ملونة بنفس اللون الذى لونت به السواحل الإيرانية. غير أن تلك الادعاءات لا تنهض دليلا كافيا لصحة الادعاءات الإيرانية إذ إن الخرائط التاريخية أو الجغرافية لا يعتد بها فى التسليم بصحة المطالب الإقليمية إذ تتحفظ هيئات التحكيم على التسليم بما جاء بها لعدم معرفة مصدر المعلومات التى اعتمد عليها رساموها مالم تكن ملحقة بوثائق تؤكد مصدر تلك المعلومات[2]. وفضلا عن ذلك فإنه لما كانت الخرائط التى تعللت بها الحكومة الإيرانية خرائط بريطانية فإنه مما يضعف من أهميتها التأكيدات التى صدرت عن السلطات البريطانية نفسها خلال فترة الوجود البريطانى فى الخليج والتى كانت

١- عبد الله الأشعل: قضية الحدود فى الخليج العربى، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ـ الأهرام ـ القاهرة ١٩٧٨، انظر أيضا عبد المالك التميمى: الكويت والخليج العربى المعاصر، أبحاث تاريخية، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٢، ص ١٨٠

٢- محمد عزيز شكرى: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٤ ـ ٣٥.

تنفى بشكل قاطع تبعيـة تلك الجزر لإيران، وتبعيتها للشـارقة ورأس الخيمة، ومن المسلم به قانونا أن الاعتراف الصريح يسمو على الاعتراف الضمنى أو المفترض.

أما ما استندت عليه إيران فى تبرير احتلالها بأنها قد استردت سيادة سابقة، بعد ثمانين عامـا من انتزاع بريطانيا للجزر الثلاث منها وتسليمـها إلى رأس الخيمة والشـارقة، كمـا نص على ذلك البيان الذى أصـدره رئيس الوزراء الإيرانى عند إعلان نبأ احتلال القوات الشاهنشـاهية المسلحة لتلك الجزر فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ فهى بدورها مبررات واهيـة لأنها تفترض خضوع الجـزر لإمارة القواسم فى لنجة، ومن ثم أصبحت تابعة تلقائيـا لإيران منذ سقوط هذه الإمارة فى أيدى الفرس فى عام ١٨٨٩[٢]. ومن الواضح أن تلك المبـررات تتناقض تاريخيا مـع تبعيـة الجزر الثلاث لقواسم الشارقة ،ورأس الخيمة. ويمكنـنا استخلاصا من المصادر البريطانية ومن المكاتبات المحلية أن نؤكد أن إيران لم يسبق لها أن فرضت سيطرتها على تلك الجزر أو مارست أى نفوذ عليها، ولعل مـا يؤكد ذلك عدم ورود شىء يذكر عنها فى المصادر الفارسية الخاصة بتاريخ الخليج.

وحتى إذا مـا أخذنا بصحة الادعـاءات الإيرانية من حيث التأكـيد بأن تلك الجزر كانت تابعة لإمارة لنجـة فإن ذلك لا يعطى إيران حق المطالبة بها لأن قواسم لنجة كانوا يمارسون حكما عربيا مستقلا عن سلطة الحكومة الفارسية. وفضلا عن ذلك فإن تـصريح رئيس الوزراء الإيرانى كـان ينطوى فى حقـيقـته على اعـتراف ضمنى بأن إيران لم تمارس سيادة فعلية على الجزر الثلاث خلال الثمانين عاما التى ورد ذكرها، وحتى إذا ما اقتصرنا على تلك السـنوات فـهى تعد فى حد ذاتها كافية لتأكـيد الحيازة العربية الفاعلة. وعلى الـرغم مما أثارته إيران من أن سيطرة العرب على تلك الجزر لا تعطيهم الحق فى المطالبة بالتقادم حيث إنها لم تتوان عن تقديم احتجاجاتها المستمرة ضد السـيطرة العربية على الجزر فإن تلك الاحتجاجات لا يعتد بها قـانونا لعدم اقتـرانها بالبحث فى أصـول النزاع، ومن ثم فهى لا تعدو كـونها نوعا من «الاحتجاجات الورقية» التى لا قيمة لها[٢].

١- جمال زكريا قاسم: النزاع العربى الإيرانى حول جزر أبو موسى والطنبين، الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة، العدد الأول ـ المجلد الأول من مجلة المؤرخ العربى ـ إصدار اتحاد المؤرخين العرب ـ القاهرة، مارس ١٩٩٣، ص ٢٦ ،وما بعدها.

٢- عبد الحسين القطيفى: مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٥

ولعل المبرر الهام الذى استندت عليه إيران فى التأكيد على مشروعية احتلالها لبعض المواقع فى جزيرة أبوموسى هى الاتفاقية التى تمت بينها وبين إمارة الشارقة فى نوفمبر ١٩٧١، وإن كانت النظرة الثاقبة فى الظروف التى سبقت توقيع تلك الاتفاقية تؤكد أن إيران قد فرضتها قسرا بتهديداتها المتواصلة لإمارة الشارقة باستخدام القوة العسكرية مما يضع الاتفاقية تحت دائرة الإكراه ويجعلها تتنافى وقواعد القانون الدولى العام من حيث إمكانية الاعتداد بها كوثيقة للطرف المضار، ناهيك عن أن إيران وليست الشارقة، هى التى قامت بانتهاكها أخيرا.

لم تسفر ردود الفعل العربية والخليجية الناجمة عن رفض الاحتلال الإيرانى لجزر الخليج الثلاث عن نتائج إيجابية؛ إذ لم تلبث أن طغت الأحداث العربية والإقليمية العالمية على تلك المشكلة بما فى ذلك حرب أكتوبر ١٩٧٣ وأزمة الطاقة العالمية وتعاظم الدور الذى كانت تقوم به إيران لفرض هيمنتها وسعيها لكى تكون أكبر قوة ضاربة فى منطقة الخليج، ومن ثم كان من الطبيعى بعد أن أطيح بالنظام الامبراطورى إبان قيام الثورة الإيرانية الإسلامية فى عام ١٩٧٩ أن يبدأ النظام الجديد صفحة جديدة فى العلاقات العربية الإيرانية، وخاصة بعد أن ظهر من التصريحات الأولى التى صدرت عقب قيام الثورة اتجاه قادتها إلى إسقاط نظرية التوسع الإقليمى التى كان ينتهجها الشاه مما كان يبشر بالأمل والتفاؤل[١]. غير أنه لم تكد تمضى بضعة شهور حتى عادت النزعة التوسعية من جديد فى السياسة الإيرانية ووصل الأمر إلى تكرار الادعاءات الإيرانية السابقة على البحرين والمطالبة بإعادة النظر فى شأنها لأن موافقة المجلس النيابى الإيرانى على استقلالها على عهد الشاه من الأمور التى لاتقرها الثورة الإسلامية[٢].

وهكذا عادت قضية الجزر تبرز على سطح الأحداث، ولم تقتصر على نزاع بين إيران ودولة الإمارات العربية، وإنما تحولت إلى بند رئيسى فى الاجتماعات العربية والخليجية نظرا لتأثير تلك المشكلة على الأمن الخليجى بصفة خاصة وعلى الأمن القومى العربى بصفة عامة.

١- محمد مرسى عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٥.

٢- Bulloch, John., A Portrait of Kuwait, Qatr, Bahrein and the United Arab Emirates, London 1984. P. 52 see also Halliday, Fred, op. cit., P. 24

ولعل ما اتجهت إليه إيران الإسلامية من فرض إجراءات إدارية وقانونية استهدفت من ورائها ضم الجزر إلى سيادتها الإقليمية قد أثبت بجلاء أن الاتجاهات التوسعية لإيران لم تختلف بالتغير الذى حدث فى نظامها السياسى، إذ لا يزال التوسع الإقليمى فى منطقة الخليج العربى من الثوابت الرئيسية فى السياسة الإيرانية، وأصبح واضحا أن إيران لا تزال أسيرة تقاليد سياسية مسيطرة على إدراك قياداتها المتعاقبة والتى يأتى فى مقدمتها عقدة التوسع فى الخليج على حساب السيادة العربية، وذلك فى محاولة تحقيق الهدف التاريخى والإستراتيجى وهو جعل الخليج بحيرة فارسية، وذلك على الرغم من اختلاف المصطلحات من الخليج الفارسى على عهد النظام الإمبراطورى الشاهنشاهى إلى الوحدة الإسلامية، بهدف إخفاء المطامع الإيرانية التقليدية فى منطقة الخليج[1].

لقد أدت التصريحات التى صدرت عن قادة النظام الإسلامى الإيرانى إلى إثارة قلق كبير لدى دول الخليج العربية، يضاف إلى ذلك ما روجه القادة الإسلاميون الجدد عن اتجاههم إلى تصدير الثورة إلى الدول المجاورة لهم مما جعل أهدافهم أكثر خطورة من أهداف الشاه الخاصة بإحياء الإمبراطورية الفارسية القديمة، وكان لتلك التوجهات أثرها فى القلاقل الداخلية التى نشبت فى بعض دول الخليج العربية وخاصة الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية، ناهيك عن التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز خلال نشوب الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨، بما يحتله هذا المضيق من حيوية بالغة[2]. ولم تجد محاولات الحكام العرب فى الخليج للحوار مع النظام الإيرانى أى تشجيع نتيجة التصريحات والتداخلات الإيرانية التى بدأت تأخذ شكلا متشددا وأكثر عنفا[3].

وليس من شك فى أن التطورات السريعة التى حدثت على الساحة الخليجية بدءا من نشوب حرب الخليج الأولى والاحتلال العراقى للكويت ونشوب حرب

١- جمال زكريا قاسم: النزاع العربى الإيرانى حول جزر الخليج الثلاث، مجلة المؤرخ العربى العدد الأول ـ المجلد الأول ـ القاهرة مارس ١٩٩٣، ص ١٤.

٢- محمد حسنين هيكل: مدافع آية الله، قصة إيران والثورة، القاهرة ١٩٨٥، ص ٢٥١

٣- عن الأضرار التى ألحقتها إيران بكل من الكويت والمملكة العربية السعودية انظر كلمة وزير خارجية الكويت فى الأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٨٧. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، التقارير والوثائق، العدد ٥٥، ص ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

الخليج الثانيـة كان لهـا تأثيرها على قضـية الجزر التى لم تعـد فى ظل توالى تلك الأحداث تشغل الرأى العام العربى أو الخليجى، ومن ثم ظلت المشكلة كامنة حتى تفجرت مرة أخرى بعد أن هدأت أحداث الخليج وبعد تراجع دور العراق السياسى والعسكرى، وذلك حـين أقدمت إيران على تطبيـق سلسلة من الإجراءات الإدارية بداية من مارس ١٩٩٢ استهدفت من ورائها الانفراد بسيادتها على جزيرة أبوموسى حيث أصـرت السلطات الإيرانية فى الجـزيرة على مراجعـة الهويات التى يحـملها المواطنون والوافـــدون، كمـا قـامت بإغـلاق المرافق والمؤسـسات التـابعـة لدولة الإمارات العـربية وتشرقواتهـا العسكرية فى القـسم الخاص بالدولة، مما أدى إلى مغـادرة كثير من السكـان للـجـزيرة فى الوقت الذى منعت فيه الوافـدين العاملين لدى دولة الإمارات العربية فى الدخـول من خلال الميناء العسكرى الذى أقامته فى القـسم التابع لهـا مالم يكن لـديهم سـمة دخـول إيرانيـة[١]، بالإضافـة إلى أن السلطات الإيرانية ربطت بقـاءهم فى الجزيرة بحصـولهم على تأشيرات تحدد فـترة إقامـتهم. ومن الواضح أن تلك السلطـات قد اسـتغلـت عدم وجود مـيناء عربى لكى تنفرد باتخاذ تلك الإجراءات المقيدة لحـركة المرور والإقامة فى الجزيرة وجعلها تحت سيطرتها [٢].

وعلى أثر تـعنت السلطات الإيـرانيـة فى تطـبـيق تلـك الإجـراءات دارت اتصالات بين دولة الإمارات العـربية وإيران انتهت باستثـناء المدرسين الوافدين من الحصـول على تلك التأشيـرات. وعلى الرغم من ذلك فلم تكد تنقضى أكـثر من أربعة أشهر، وعلى وجه التحـديد فى ٢٤ أغسطس ١٩٩٢ حتى عادت الأمور إلى التوتر مـرة أخرى حين أقدمت السلطات الإيرانـية على منع إحدى السفن التـابعة لدولة الإمارات من الوصـول إلى الجزيرة بعـد ثلاثة أيام من احتجـازها فى عرض البحر، وتبع ذلك أن أعلنت إيران صراحة بأن الجزيرة بكاملها أصبحت ملكا لها،

١- Mansfield, Peter., The New Arabian, New York, 1981, p. 156.

٢- مركز الدراسات السياسية - جامعة القاهرة، ورقة عمل حول المشكلات الحدودية الراهنة فى منطقة الخليج العربى فى ضوء النزاع الإيرانى الإماراتى والقطرى السعودى، أكتوبر ١٩٩٢.

وقامت بإصـدار تنظيمات إدارية جعلت من الجـزر الثلاث محافظة إيرانيـة جديدة عاصمتهـا أبوموسى منتهكة بذلك الاتفاقية التى سبق أن عقـدتها مع إمارة الشارقة فى نوفمبر ١٩٧١ بشأن تجميد وضع السيادة على تلك الجزيرة.

وقد ترتب علـى تصاعد حـدة الموقف الإيرانى أن أفصـحت دولة الإمارات العربية المتحدة عن نزاعها مع إيران لما عدته من مساس بسيادتها الإقليمية، وخاصة أن الوضع لم يعد مقصورا على مشكلة الجزر، وإنما أصبح يتعلق بالسلطة الاتحادية ذاتها إذ إن التغاضى عن الإجراءات الإيرانية سـيجعل إمارتى الشارقة ورأس الخيمة على وجه خاص تشعـران بضعف السلطة المركزية للدولة، كما أن المجـال سيصبح مفتـوحا لكى تسيطر إيران على جزر عـربية أخرى، وخصوصـا تلك الجزر التى تحيط بهـا الحقول النفطية ولا سـيما جزيرة داس التابعـة لإمارة أبوظبى، ومن ثم بادرت دولة الإمارات بطرح نـزاعها مع إيران على المستويات الإقليـمية والعـربية والدولية وذلك بعد فـشل المساعى الحميـدة التى قام بـها وزير خارجيتهـا لاحتواء تلك الأزمة. ولم يعد النزاع مـقصورا على جزيرة أبوموسى فحـسب، وإنما امتد نطاقه بحـيث شمل جزيرتى طنب الكبـرى والصغرى الـسابق احتلالهمـا من قبل إيران؛ فى الوقت الذى حاولت فـيه إيران التعـتيم على الأزمـة بإثارة موضـوعات لاتمت إليها بصلة كاتهـامها لدولة الإمارات بزيادة سقـف إنتاجـها النفطى وخسارة إيران تبـعـا لذلك لملايين من الدولارات، ومطالبـة دولة الإمـارات أن تدفع لهـا تعـويضات عن الخسائرالتى منيت بهـا فى حربها مع العـراق؛ مما أعاد إلى الأذهان نفس الدعـاوى التى كان يرددها النـظام العراقى ضد الكـويت إبان عدوانه علـيها فى أغـسطس ١٩٩٠.

ولعل مما تجدر الإشـارة إليه أن إيران ظهـرت فى هذه المشكلة بمثابة المعـتدية على سيـادة دولة الإمارات وإضعـاف سلطتها المركـزية، وذلك بإصرارها على أن المشكلة قائمـة بينها وبين إمارة الشارقـة حول جزيرة أبوموسى وليـسـت بينها وبين الدولة ذاتها، بينما تعاملت دولة الإمارات مع مشكلة الجزر جميعها باعتبارها قضية اتحادية. ويبدو ذلك واضحا فى الرسالة التى بعث بها الشيخ زايد بن سلطان رئيس

دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الرئيس الإيرانى هاشمى رافسنجانى فى ١١ مايو ١٩٩٢ والتى أكد فيها أن الاتفاقيات المبرمة بين أية إمارة من الإمارات التابعة للدولة قبل الاتحاد وبين الدول الأخرى تعد اتفاقيات قائمة بين تلك الدول ودولة الإمارات العربية، وكان ذلك ردا على محاولة إيران حصر الخلاف بينها وبين إمارة الشارقة حول جزيرة أبوموسى ورفضها التعامل مع دولة الإمارات على اعتبار أن الاتفاقية الخاصة بتلك الجزيرة قد أبرمت أساسا بينها وبين إمارة الشارقة، وكانت إيران تهدف بذلك إلى عزل الشارقة عن السلطة الاتحادية للدولة والتعامل معها من خلال علاقات خاصة وغير متكافئة.

وقد وجدت دولة الإمارات العربية دعما لموقفها السياسى وحقوق سيادتها من كثير من المنظمات العربية والخليجية، كما يظهر ذلك واضحا فى العديد من البيانات والقرارات التى صدرت عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال النصف الأول من سبتمبر ١٩٩٢، ومن بينها بيان جدة الصادر عن المجلس، وبيان الدوحة الصادر عن المجلس الوزارى لدول ميثاق دمشق، وبيان القاهرة الصادر عن المجلس الوزارى لجامعة الدول العربية. وقد استنكرت تلك البيانات جميعها الإجراءات التى اتخذتها إيران فى جزيرة أبوموسى لما تمثله من انتهاك لوحدة أراضى دولة الإمارات، وطالبت إيران باحترام مذكرة التفاهم التى وقعتها مع إمارة الشارقة فى نوفمبر ١٩٧١ مع التأكيد بأن قضية جزيرة أبو موسى أصبحت من مسئولية الحكومة الاتحادية، والرفض التام لاستمرار الاحتلال الإيرانى لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى.

ونتيجة للدعم الذى تلقته دولة الإمارات من الدول العربية والخليجية حاولت إيران احتواء الأزمة بإعلانها أنها سوف تصرح لمواطنى الشارقة بالاستمرار فى الإقامة داخل الجزيرة، وأن الإجراءات التى اتخذتها مؤخرا لا تخرج عن كونها إجراءات أمنية بعد اكتشافها تسلل مجموعة من المخربين الأجانب إلى جزيرة أبوموسى، مما يعنى أنها منحت نفسها مسئولية الحفاظ على الأمن دون مشاركة دولة الإمارات. كما صرحت إيران بأن جزيرة أبوموسى جزيرة صغيرة لا تبرر تلك الضجة الكبيرة المفتعلة تجاهها متجاهلة أن الأمور المتعلقة بالسيادة الوطنية لا تقاس بالمساحة الجغرافية.

غير أنه إزاء تصاعد حدة الخلاف أخذت إيران توجه تحذيراتها للدول العربية بصفة عامة ولدول الخليج العربية بصفة خاصة بالتأكيد على أن الجزر الثلاث جزء لا يتجزأ من أراضيها، وأنه لو تم الأخذ بمنطق التاريخ فإن العرب سيكونون هم الخاسرين، وإذا كان لابد من التمسك بمطالب تاريخية فإن من حق طهران العودة للمطالبة بالبحرين بل وعلى أجزاء من العراق. وطلبت من دولة الإمارات والدول العربية المساندة لها بألا تقع ضحية لمخططات أجنبية إذ إن تصعيد تلك المشكلة ليس سوى مؤامرة دبرتها بعض القوى الأجنبية لتبرير وجودها العسكرى فى المنطقة فى إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. بينما علل كثير من المراقبين أن اتجاه إيران للانفراد بالسيادة على جزيرة أبوموسى يرتبط ببنائها قاعدة عميقة من أجل الغواصات التى قامت بشرائها من روسيا ، ومن ثم أصبحت إيران هى التى تخلق المبرر والذريعة لاستمرار الوجود الأجنبى فى الخليج وخاصة بعد أن أخذت فى تعزيز قواتها العسكرية فى الجزيرة إلى الدرجة التى أقامت فيها بعض القواعد الصاروخية.

ومع تأزم الموقف بين إيران ودولة الإمارات العربية حاول العراق رغم تردى أوضاعه السياسية والاقتصادية والعسكرية إحياء تقاليده الموروثة فى الصراع مع إيران ومحاولا فى الوقت نفسه التقارب مع دولة الإمارات وذلك بتوجيه اتهاماته العديدة إلى إيران بأنها أصبحت تشكل خطرا على دول الخليج العربية.

أما مصر وسوريا وهما الدولتان المشاركتان فى التوقيع على ميثاق دمشق فى ٦ مارس ١٩٩١ فقد أعلنت كل منهما دعمها السياسى لدولة الإمارات، وقام وزير خارجية سوريا بمحاولة للوساطة بين الجانبين بزيارته لكل من طهران وأبوظبى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢ وأسفرت الوساطة عن الاتفاق على إجراء مباحثات بين الطرفين، غير أن تلك المباحثات التى انعقدت فى أبوظبى فى ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢ كان مقدرا لها ألا تصل إلى نتائج إيجابية حيث أخذت إيران تؤكد على لسان وزير خارجيتها حتى قبل بدايتها بأن سيادتها على الجزر الثلاث باتت أمرا مفروغا منه، مما أوضح التناقض فى الموقف الإيرانى بين موافقتها على تسوية النزاع وبين تمسكها بفرض سيطرتها.

وعلى الرغم من أن المباحثات بين إيران ودولة الإمارات قد أجريت بالفعل إلا أنها لم تلبث أن توقفت قبل اتفاق الطرفين على جدول الأعمال، بينما حمَّل كل طرف الطرف الآخر مسئولية فشل تلك المباحثات. ومما يذكر بصدد ذلك ان دولة الإمارات تقدمت عند بدء المباحثات بخمسة مطالب هي:

- إنهاء الاحتلال العسكرى الإيرانى لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى.
- تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم الموقعة بينها وبين إمارة الشارقة حول جزيرة أبوموسى في نوفمبر ١٩٧١.
- عدم تدخل إيران فى القسم المخصص لدولة الإمارات فى جزيرة أبوموسى.
- إلغاء التدابير الإيرانية التى اتخذتها إيران فى القسم المخصص لدولة الإمارات فى جزيرة أبوموسى، وينطبق هذا الإلغاء على مواطنى الدولة وعلى المقيمين من غير مواطنيها.
- اتخاذ حلول مناسبة لحسم مسألة السيادة على جزيرة أبوموسى.

وقد رفضت إيران مناقشة البند الأول، كما رفضت حسم البند الخامس عن طريق محكمة العدل الدولية وتمسكت بسيادتها الكاملة على الجزر الثلاث. وبناء على تصلب الموقف الإيرانى أعلنت دولة الإمارات فشل المباحثات، وأوضحت فى البيان الذى أصدرته فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ إصرار الجانب الإيرانى على رفض مناقشة مسألة احتلال جزيرتى طنب الكبرى والصغرى أو إحالة مشكلة جزيرة أبوموسى إلى التحكيم الدولى. وحرص البيان على التأكيد بأن السيادة على الطنبين كانت منذ أقدم العصور سيادة عربية، وأن السيادة لاتزال قائمة إذ إن الاحتلال الناجم عن استخدام القوة العسكرية لايكسب الدولة المحتلة سيادة على الإقليم المحتل مهما طال الزمن[1].

---

١ - انظر البيان الصادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ بشأن توقف المباحثات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ملحق (د) من الدراسة التى أعدتها هيئة الاستعلامات المصرية عن الخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، القاهرة ١٩٩٢، ص ص ٦٢ ـ ٦٣.



أما البيــان الذى صدر عن وزارة خارجية الجـمهورية الإسلامـية الإيرانية فى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢ فقد حمل وفد الإمارات مسئولية توقف المباحثات لإصراره على طرح مسائل ليست لهــا علاقة بجزيرة أبوموسى، وحرص البيــان على التأكيد بأن طرح ادعــاء السيــادة على أية أراضى فى المنطـقة بمقـدوره أن يدخلهــا فى سلسلة جديدة من الخلافات مما سيكون له مضاعفات خطيرة تضـر بأمنها وتخدم الأطماع الأجنبية فيها[١].

من الواضح هنا أن دولة الإمارات انتهزت فرصــة إجراء المباحثات بينها وبين إيران لكى تفتح ملف الجزر الثلاث وعدم الاقتصار على جزيرة أبوموسى، ومن ثم كان إعلانها فشل المباحثات حين أصرت إيران على عدم مناقشة قضية الطنبين.

وعلى أثر ذلك بادرت دولة الإمارات بتدويل النزاع بينهــا وبين إيران بعرضه على الأمم المتحـدة ومجلس الأمن، وخـاصة أنها وجـدت مساندة مـن المنظمات العربية والإقليمية، كما وجدت دعما من الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان هذا الدعم لم يتـعد إصـدار التصـريحات التى نسبت إلى بعض المسئولين فى وزارة الخارجية الأمريكية والتى حملوا فيها إيران مسئولية التشدد فى فرض سلطاتها على جزيرة أبومـوسى وأنها تمارس سياسة العـصا الغليظة فى تعاملـها مع دول الخليج العربية وتفرض سـيادتها قسرا على الجزر دون اللجوء إلى حلول سلميــة تفاوضية لإنهاء الخلافات القائمة بينها وبين دولة الإمارات[٢].

وبينما ظل الـنزاع الإماراتى الإيرانى معلقـا فى مجلس الأمن، حـيث تعذر التقريب بين وجهات النظر، مضت دولة الإمارات فى تحركاتها السياسية وإن كانت حريصة فى الوقت نفـسه على عدم الوصول بالمشكلة إلى حد القطيـعة بينها وبين إيران ومحاولة إقناعهــا بأن استمرار احتلالها للجــزر بدعوى منع التدخل الأجنبى فى المنطقـة ما هو إلا تبرير واهٍ، وأن احـتلالهـا للجزر لا يعطيـها سندا لممـارسة

١- انظر البيان الصادر عن وزارة خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية حول جزيرة أبوموسى فى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢، المرجع السابق ص ص ٦٤ ـ ٦٥.

٢- ورقة عمل حول المشكلات الحدودية الراهنة فى منطقة الخليج فى ضوء النزاع الإماراتى الإيرانى والنزاع السعودى القطرى، مركز الدراسات السياسية ـ جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٠ وما بعدها.

سيادتها لأنه تم بالقوة العسكرية، كما أن سنوات الاحتلال الإيرانى للجزر لايمكن مقارنتها بالفترة الطويلة لممارسة السيادة العربية عليها، فضلا عن أن دولة الإمارات لم تسكت عن هذا الاحتلال ولم تتنازل عن حقوقها صراحة أوضمنا، إلى جانب موقف الوطنيين فى تلك الجزر الذين يتمسكون بتبعيتهم لدولة الإمارات[1].

وقد يكون من المناسب فى ختامنا لدراسة قضية الجزر أن نصل إلى تقرير جملة من الحقائق من بينها:

أولا: أن السلوك الإيرانى ضد السيادة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة أضاع جهدا طويلا تم فيه بناء جسور من الصداقة بين إيران والدول العربية، وقد قويت تلك الجسور نتيجة معارضة إيران للاحتلال العراقى للكويت حين أعلنت رفضها التوسع والاستيلاء على الأرض بالقوة؛ وهو أمر أخذت تمارسه على الجزر العربية مما يتناقض مع ما ذهبت إليه.

ثانيا: أنه لا ينبغى النظر إلى النزاع القائم بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران على أنه مشكلة خاصة بدولة الإمارات وحدها، وإنما يتعين النظر إليه باعتباره مشكلة تهدد الأمن الخليجى بصفة خاصة والأمن القومى العربى بصفة عامة.

ثالثا: أنه على الرغم من أنه لا يوجد ثمة خلاف على أن الطرق المشروعة لاستعادة دولة الإمارات سيادتها ورد العدوان على أراضيها قد تصل إلى حد استخدام القوة العسكرية للدفاع عن حقها الشرعى،وهذا الحق يعود للدولة المعتدى على أراضيها كما يعود للدول الأخرى، ولاسيما الدول العربية التى قد تتطوع فى الدفاع الجماعى، إلا أن استخدام هذا الحق المقرر قانونا قد يؤدى إلى الاخلال بالأمن فى المنطقة، وقد يستغل من بعض القوى الأجنبية لتكثيف وجودها العسكرى فيها.

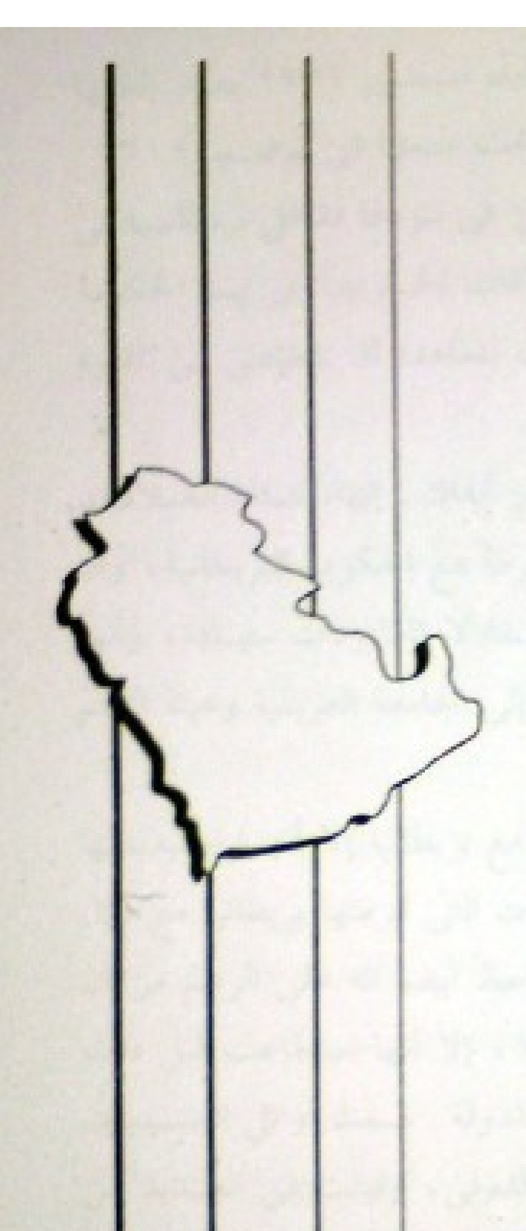
•

١- مذكرة من أبناء طنب الكبرى إلى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة فى ٢٤ ديسمبر ١٩٧٢ يعلنون فيها موقفهم برفض الاحتلال الإيرانى.

رابعا: أن استخدام بديل آخر للبديل السابق وهو أسلوب المقاطعة الدبلوماسية أو الاقتصادية لن يقدر له النجاح، وخاصة أن هناك من الدول العربية والخليجية بل ومن بعض إمارات دولة الإمارات العربية ذاتها من لها علاقات وثيقة مع إيران، كما أنها حريصة في الوقت نفسه على الحفاظ على علاقات حسن الجوار. ومن ثم فليس هناك سبيل سوى سلوك الطرق السلمية التى تمكن الدولة صاحبة الحق من ضمان سيادتها الإقليمية.

خامسا: أن ما أقدمت عليه إيران من انتهاك السيادة الإقليمية لإحدى دول الخليج العربية يرجع إلى غياب قوة إقليمية فى المنطقة يمكنها وقف الأطماع التوسعية، ومن ثم فإن الضمان الفعلى لمنع تكرار تلك الأزمات هو تطوير مجلس التعاون لدول الخليج العربية وزيادة فاعلية مؤسسات العمل العربى الجماعى حتى تكون قادرة على تأمين ردود فعل قوية ضد أى انتهاك للسيادة العربية.

وأخيرا فإنه مع التسليم بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تمتلك القانون والشرعية إلا أنها لا تمتلك القوة القادرة على حماية سيادتها، ومن ثم تبرز من جديد تلك القضية الشائكة وهى: هل تأتى الحماية من الخارج كما حدث فى الأزمة العراقية الكويتية أم أن المنطقة قادرة على حماية سيادتها وثرواتها؟. وإلى أن يتم حسم تلك المشكلة فليس هناك من مخرج سوى اللجوء إلى الشرعية الدولية والاستمرار فى رفض الاحتلال، وهو ما لجأت إليه دولة الإمارات العربية حين أحالت النزاع بينها وبين إيران إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى، وذلك للحيلولة دون اكتساب العدوان الإيرانى على أراضيها صفة الحيازة الفاعلة أو الهادئة، كما حدث ذلك فى العديد من الأراضى العربية السليبة. ولعل التجارب التاريخية السابقة كفيلة بتوعية العرب بخطورة التفريط فى حقوقهم المشروعة حتى لاتقع فى زوايا النسيان.



الفصل السابع

قطـــر

التطور السياسى والمشكلات الحدودية

انسحاب قطر من مباحثات الاتحاد التساعى - النظام الأساسى المؤقت للحكم - إلغاء معاهدة الحماية مع بريطانيا وإعلان الاستقلال - عزل الشيخ أحمد ووصول الشيخ خليفة بن حمد إلى الحكم - السياسة الداخلية - التطور الاقتصادى - مشكلات الحدود بين قطر وجيرانها - أزمة الخليج وانعكاساتها - اتفاقية التعاون الدفاعى بين قطر والولايات المتحدة الأمريكية - سياسة قطر الخارجية - عزل الشيخ خليفة ووصول الشيخ حمد إلى الحكم.

حصلت قطر على استقلالها السياسى فى أول سبتمبر ١٩٧١ بعد إلغائها معاهدة الحماية مع بريطانيا، والتى كانت قد أبرمت معها فى نوفمبر ١٩١٦ وعلى الرغم من أن هذه المعاهدة كانت لاتتضمن فى بنودها تدخل بريطانيا فى شئون الحكم الداخلى إلا أنها كانت تترك العلاقات الخارجية فى يد الحكومة البريطانية، وبذلك استطاعت قطر بعد إلغائها لتلك المعاهدة أن تتخلص من القيود التى كانت تفرضها بريطانيا على سياستها الخارجية.

وقد أوضح بيان الاستقلال[1] ـ الذى صدر آنذاك ـ إنهاء كافة العلاقات التعاقدية والالتزامات والتنظيمات المترتبة عليها المبرمة مع الحكومة البريطانية، وأن قطر أصبحت من الآن فصاعدا دولة مستقلة استقلالا تاما وذات سيادة، وأنها ستبدأ فوراً باتخاذ الإجراءات الكفيلة بانضمامها إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة.

جدير الذكر أنه رغم إلغاء قطر معاهداتها مع بريطانيا إلا أنها استبدلتها بمعاهدة صداقة وتشاور، وذلك على غرار المعاهدات التى أبرمتها بريطانيا مع دول الخليج العربية الأخرى عقب استقلالها، ومن الملاحظ أيضا أنه على الرغم من أن قطر لم تحصل على استقلالها إلا فى سبتمبر ١٩٧١، إلا أنها استطاعت قبل ذلك الحصول على بعض مظاهر الشخصية القانونية للدولة. فمنذ أوائل الستينيات شاركت قطر فى بعض ألوان النشاط الإقليمى والدولى، وقبلت فى العديد من المنظمات الفنية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، كمنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية، كما أسهمت فى العديد من المؤتمرات الدولية والعربية ذات الصبغة السياسية والاقتصادية كمؤتمرات النفط أو المؤتمرات الخاصة بالمقاطعة العربية الاقتصادية ضد إسرائيل[2].

وفى خلال السنوات القليلة التى سبقت إعلان الاستقلال أبدت قطر حماسا شديدا للمشاركة فى اتحاد الإمارات العربية، حيث بذلت جهودا كبيرة فى مباحثات

١- انظر بيان الاستقلال الذى أعلنه الشيخ خليفة بن حمد نائب حاكم قطر فى أول سبتمبر ١٩٧١ ـ النهار ـ بيروت ٢/٩/١٩٧١.

٢- Government of Qatr: Qatr in the Seventies, Qatr 1968, p. 8 ff.

الاتحاد التساعى (١٩٦٨ - ١٩٧١) الذى شمل الإمارات السبع فى الساحل الجنوبى للخليج العربى، إضافة إلى قطر والبحرين. ومما يذكر أن الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى الذى كان ولياً لعهد قطر آنذاك كان هو الذى يمثل قطر فى تلك المباحثات، ولعله عبر عن طموحه الشخصى حين تشدد فى إثبات حق الإمارات الصغيرة فى أن تمارس أكبر قدر من الاختصاصات فى مواجهة أى نظام اتحادى. غير أنه لم يلبث أن شعر بأنه لا توجد أمام قطر فرصة كبيرة لتزعم الاتحاد، فلا هى تملك ثروة أبوظبى ولا مساحتها كمساحتها ولا عدد سكانها يضاهى ما للبحرين، بل إن البحرين يصل عدد سكانها إلى ما يقرب من عدد سكان الإمارات الأخرى مجتمعة، ويعنى ذلك رجوح كفة البحرين إذا ما أخذ الاتحاد بمبدأ التمثيل النسبى عند تشكيل المجلس الوطنى الاتحادى[1].

ولتلك الأسباب التى ترجع فى أساسها إلى خلافات دستورية[2]، قررت قطر الانسحاب من مباحثات الاتحاد التساعى، وإن ظلت مع ذلك حريصة على أهمية الاتحاد بين إمارات الخليج حيث نص بيان الاستقلال على تأكيد إيمان قطر بضرورة الاتحاد وتطلعها إلى اليوم الذى يضمها فيه إلى شقيقاتها. وقد يكون من الإنصاف أن نؤكد أن قطر كانت أول من دعا إلى إنشاء سوق خليجية مشتركة.

مهدت قطر لاستقلالها وخروجها من مباحثات الاتحاد التساعى بإعلان النظام الأساسى المؤقت للحكم فى ٢ إبريل ١٩٧٠، وكان معنى إصداره أن قطر اختارت أن تكون دولة مستقلة غير مرتبطة باتحاد الإمارات العربية، وعلى الرغم من تفادى الإشارة إلى هذا النظام بكلمة الدستور إلا أن قطر اعتبرت مع ذلك الدولة العربية الثانية من دول الخليج بعد الكويت التى أخذت بالنظام الدستورى حيث سبقت بذلك دول الخليج العربية الأخرى[3].

١- صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى من بداية العصور الحديثة إلى أزمة ١٩٩٠/ ١٩٩١، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٧٦.

٢- وحيد رأفت: دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية فى الخليج - المجلة المصرية للقانون الدولى العدد ٢٦، القاهرة ١٩٧١، ص ص ٤١ - ٤٣.

٣- عادل الطبطبائى: السلطة التشريعية فى دول الخليج العربى، نشأتها - تطورها والعوامل المؤثرة فيها - الكويت ١٩٩٥، ص ١٣٤.

وقد احتوى النظام الأساسى على سبع وسبعين مادة[1]، تناولت نظام الحكم وتنظيم السلطات العامة وتحديد اختصاصاتها وحقوق المواطنين وواجباتهم، كما نص على أن قطر دولة عربية مستقلة دينها الإسلام وتصدر الأحكام طبقا للشريعة الإسلامية.

وحددت السلطة التنفيذية بالأمير الذى يساعده ولى العهد ومجلس وزارى يعينه الحاكم. كما نص النظام الأساسى المؤقت على تحويل الدوائر الحكومية التى كانت تصل إلى ٣٣ دائرة ـ إلى عشر وزارات[2].

وعلى الرغم من أن النظام الأساسى كان مؤقتا إلا أنه لم ينص على العمل به لفترة زمنية محددة أو فترة انتقال بعينها، يضاف إلى ذلك أنه كان بمثابة منحة من الحاكم، ولم يكن للمواطنين دخل فى إصداره، حيث لم تشهد قطر حركات وطنية تطالب بالدستور أو بالمشاركة الشعبية فى الحكم. وفضلا عن ذلك فلم يصدر النظام الأساسى عن لجنة تأسيسية شارك فيها ممثلون قطريون، وإنما وضع بواسطة مستشارين قانونيين وخبراء اختارتهم حكومة قطر، وبذلك اختلف النظام الأساسى المؤقت للحكم فى قطر عن دستور كل من الكويت والبحرين الذى صدر بالعقد والاتفاق حيث تشكل مجلس تأسيسى مؤقت عن طريق التعيين والانتخاب معاً كانت مهمته وضع الدستور[3].

ونظرا لطبيعة إصدار النظام الأساسى المؤقت للحكم فى قطر فإنه كان لايتطلب إجراءات خاصة أو معقدة لتنقيحه أو تعديله بالحذف أو بالإضافة، وإنما أصبح ذلك من حق الأمير وبإرادته متى رأى أن الأمر يستدعى ذلك. وبرغم الانتقادات العديدة التى وجهت إلى ذلك النظام إلا أنه كان يعد خطوة هامة فى التطور السياسى والدستورى للبلاد. ومع ذلك فإن ما يسترعى الانتباه أنه على الرغم من أن النظام الأساسى كان يتضمن إنشاء مجلس استشارى إلا أن الشيخ

١- انظر مجموعة الوثائق الدستورية الجديدة لدولة قطر ـ النظام الأساسى المؤقت للحكم ـ المذكرة التفسيرية ـ ملحق العدد ٦ من الدوحة ـ أول صفر ١٣٩٠هـ.

٢- Crystal, Jil, Oil and Policies in the Gulf, Rulers and Merchants, Kuwait and Qatr, Cambridge University Press, 1992. p. 159.

٣- يوسف محمد عيدان: المؤسسات السياسية فى دولة قطر، بيروت ١٩٧٩، ص ص ١٥١ ـ ١٥٤.

أحمد بن ثانى حاكم قطر آنذاك رفض اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتشكيل ذلك المجلس، ومن ثم ظل البند الخاص بتأسيس المجلس الاستشارى مجمداً طيلة الفترة المتبقية من حكمه[1].

ولم تكد تمضى بضعة أشهر على استقلال قطر حتى حدث انتقال السلطة من الشيخ أحمد بن ثانى إلى ابن عمه الشيخ خليفة بن حمد الذى أتيح له الوصول إلى الحكم فى ٢٢ فبراير ١٩٧٢، وكان قبل ذلك وليا للعهد ورئيسا لمجلس الوزراء، وتم انتقال السلطة فى حركة انقلابية هادئة أو ما أطلق عليها حركة تصحيحية.

ولعل مما أتاح الفرصة للشيخ خليفة القيام بحركته هذه أنه منذ وصول الشيخ أحمد بن ثانى إلى الحكم فى عام ١٩٦٠ أخذ دوره يتزايد يوما بعد يوم وساعد على ذلك أن الحاكم كان عزوفا عن ممارسة الحكم والإدارة، إذ كان يفضل الإقامة فى أوربا أو فى رحلات القنص فى إيران أو فى أى مكان آخر خارج البلاد، وبذلك أصبح الشيخ خليفة هو الحاكم الفعلى وأكثر من الشيخ أحمد ظهوراً على مسرح الحياة العامة.

وحين أعلنت قطر استقلالها فى سبتمبر ١٩٧١ كان الشيخ أحمد مقيماً فى سويسرا، ولم يعبأ بالحضور إلى بلاده للاحتفال بهذه المناسبة، واضطر المقيم البريطانى فى الخليج السير جيفرى آرثر أن يحمل إليه وثائق إعلان الاستقلال، والتوقيع على معاهدة الصداقة والتشاور الجديدة، بين قطر وبريطانيا، بينما قام الشيخ خليفة ولى العهد بإعلان بيان الاستقلال[2]. وعندما عاد الشيخ أحمد إلى قطر بعد ذلك بعدة أشهر آثر القيام برحلة صيد كعادته فى هضاب إيرن، وانتهز الشيخ خليفة فرصة غيابه بإعلان خلعه عن الحكم. وحين بلغت الشيخ أحمد أنباء عزله آثر أن يقضى بقية حياته متنقلا بين دبى - حيث كان مصاهرا للشيخ راشد المكتوم حاكم دبى - وبين جدة فى قصره الذى شيده هناك[3]. وفى أيامه الأخيرة

١- الأهرام ١٧/ ٣/ ١٩٧٢.

٢- رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط - هموم الخليج العربى ١٩٦٨ - ١٩٧١، بيروت ١٩٧١ ص ص ٢٢٠ - ٢٢٣.

٣- الجريدة ٢٤/ ٢/ ١٩٧٢.

عزل نفسه في قصره في بندر عباس حتى جاءته الوفاة في عام ١٩٧٧[١]. ومن المعروف أن الشيخ أحمد كان مولعا باقتناء القصور حيث كان له العديد منها في جنيف والمملكة العربية السعودية وإيران، كما ابتاع القصر الذى كانت تمتلكه الملكة فريدة الزوجة الأولى للملك فاروق في القاهرة.

وقد وجد الشيخ خليفةتـأييداً من كثير من الدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية التي كانت تساند الشيخ خليفة وخاصة في موقفه فيما يتعلق باتحاد الإمارات العربية في الخليج[٢]. وفي المجال الداخلي حظى الشيخ خليفة بتأييد القطريين وأفراد القوات المسلحة ومعظم أفراد الأسرة الحاكمة[٣]؛ وإن كان قد وجد معارضة من الشيخ عبد العزيز نجل الحاكم السابق الذى تم إبعاده إلى المملكة العربية السعودية[٤].

كان للحركة الانقلابية التي قام بها الشيخ خليفة بن حمد مقدمات وأسباب عديدة يمكن أن نجملها في الخلافات المستمرة بين الشيخ أحمد وولى عهده وتناقض مفاهيم كل منهما حول نظم الحكم والسياسة، كما احتدم الخلاف بينهما فيما يتعلق بالموقف إزاء اتحاد الإمارات العربية، فبينما كان الشيخ أحمد يؤيد انضمام قطر إلى الاتحاد كان الشيخ خليفة يحبذ فكرة الاستقلال، وإلى جانب تلك الخلافات كان هناك الاعتبار الشرعي، فالشيخ خليفة كان ينظر إلى ولايته الحكم على أنها استرداد لحقوقه الشرعية إذ كان يعتبر نفسه هو الأحق من الشيخ أحمد بالحكم، وقد نجد تفسيرا لذلك في أن والد الشيخ خليفة، الشيخ حمد بن ثاني كان وليا للعهد في حياة أبيه الشيخ عبد الله بن قاسم، غير أن الشيخ حمد توفي في حياة أبيه، ولما كان ابنه الشيخ خليفة صغيرا لم يبلغ سن الرشد بعد فقد اتجه الشيخ عبد الله إلى تولية ابنه «على» ولاية العهد ريثما يبلغ خليفة بن حمد السن القانوني. ولكن حدث أن توفي الشيخ عبد الله فانتقل الحكم تلقائيا إلى ولى عهده

١- Kelly, J.B., Arabia, The Gulf and The West, A Critical View of the Arabs and their Oil Policy, London 1988, P. 189.

٢- Crystal, Jil., op. cit., p. 165.

٣- يوسف عبدان: مرجع سبق ذكره ص ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

٤- الأنوار ٢٨/ ٢/ ١٩٧٢.

الشيخ على. وحين أراد الشيخ على التنازل عن الحكم فى عام ١٩٦٠ بسبب كبر سنه وبسبب المعارضة الأسرية التى قامت ضد حكمه تم تولية ابنه أحمد حاكما[١]. وقبل الشيخ خليفة الوضع مكرها، وتجنبا لحدوث فتنة فى دائرة الأسرة الحاكمة عقدت له ولاية العهد رغم ما كان يراه من حقه الشرعى فى الحكم، ولعل ذلك كان سببا ومدخلا رئيسيا لقيامه بعزل الشيخ أحمد حين واتته الفرصة لذلك، وخاصة نتيجة لما بدأ يتواتر فى أروقة القصر من أن الشيخ أحمد كان يفكر فى نزع ولاية العهد عن الشيخ خليفة، وتسمية نجله عبد العزيز[٢].

وفيما يبدو أن الشيخ عبد العزيز تورط فى مؤامرة استهدف بها إقصاء الشيخ خليفة عن ولاية العهد واستعان فى تخطيطها بقائد قوات الدفاع القطرية «روى كوكرين» غير أن هذه المؤامرة سرعان ما اكتشفت، وحين أبلغ الشيخ خليفة الشيخ أحمد بها لم يأبه كثيرا بما حدث مما أكد للشيخ خليفة وجود اتفاق بين الابن وأبيه على خلعه عن ولاية العهد[٣].

إضافة إلى الخلافات الأسرية وإلى ما كان يعتبره الشيخ خليفة من أن وصوله إلى الحكم يعد بمثابة استرداد لحقوقه الشرعية كانت لديه العديد من المبررات الأخرى، من بينها أن البلاد لم تتقدم على عهد الشيخ أحمد حيث تعثرت الكثير من مشروعات الإصلاح والتنمية وسيطرت روح اللامبالاة وعدم الشعور بالمسئولية، إضافة إلى النزوات الشخصية وإهمال شئون الحكم من قبل الشيخ أحمد. وفى تصريح للشيخ خليفة أكد فيه «أنه حاول الكثير بالإقناع والنصيحة والتوجيه بيد أن كل المحاولات كانت تذهب أدراج الرياح وتصطدم باللامبالاة والاستهتار وفقدان المسئولية مما جعل البلاد فى حلقة مفرغة فلم يكن بد من تصحيح الأوضاع المغلوطة»[٤].

ركز الشيخ خليفة بن حمد فى البيان الذى وجهه إلى القطريين غداة وصوله

١- مصطفى مراد الدباغ: قطر ماضيها وحاضرها، بيروت ١٩٦١، ص ١٩٦.
٢- السياحة ـ لبنان ٣ مارس ١٩٧٢.
٣- الجريدة ٦/٣/١٩٧٢.
٤- السياحة ـ لبنان ٣ مارس ١٩٧٢.

إلى الحكم بأن نهضة البلاد كانت دوماً ثمرة من ثمرات التعاون بين السلطة الحاكمة والشعب، غير أن تلك النهضة لم تلبث أن تعثرت واصطدمت بالعقبات التى كانت تضعها عناصر تجردت من المسئولية ووضعت المصالح الشخصية فوق حساب الوطن مما أدى إلى جمود البلاد. ولما كان الشيخ خليفة حريصاً على أن يكتسب لنفسه قاعدة شعبية فقد استهل عهده بإصدار العديد من القرارات التى كان من أبرزها إلغاء المرسوم الذى اختص فيه الحاكم السابق لنفسه بربع ميزانية الدولة وإعادة هذا المبلغ إلى الخزانة العامة. كما أصدر قرارات أخرى خاصة بزيادة رواتب الموظفين والقوات المسلحة بنسبة ٣٠٪ ورفع مساعدات العجزة والمسنين وأصحاب الضمان الاجتماعى[١]، كما وجه اهتمامه إلى حل مشكلة الإسكان وإلغاء الأقساط المتراكمة على القطريين. وفى خلال عام واحد كان قد تم إنشاء أكثر من ٢٥٠٠ وحدة سكنية، كما خصصت مبالغ كبيرة من الميزانية للتعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية التى قوبلت بارتياح كبير لدى القطريين الأقل ثراء، كما ضمن للشباب وظائف حكومية بصرف النظر عن قلة خبراتهم أو حداثة سنهم.

وفضلا عن ذلك اتجه الشيخ خليفة إلى تخفيض المخصصات المالية للأسرة الحاكمة بنسبة ٢٥٪، ونقل هذه المبالغ للتطوير والتنمية وتقديم المزيد من الخدمات الاجتماعية، وخاصة أن تلك الخدمات كانت متواضعة على عهد الشيخ أحمد، وقد اهتم الشيخ خليفة اهتماماً خاصاً بتعريب قيادات الجيش والشرطة وتعيين قادة وطنيين بدلا من الضباط الإنجليز الذين تقرر الاستغناء عن خدماتهم، وكان على رأسهم بطبيعة الحال «روى كوكرين» الذى حصل على الجنسية القطرية ولقب نفسه بمحمد المهدى، وكان يشغل منصب قائد قوات الدفاع القطرية، وتم تعيين الشيخ حمد بن خليفة نجل الحاكم بدلا منه، وكان الشيخ حمد قد سبقت له الدراسة فى كلية ساند هيرست العسكرية بالمملكة المتحدة، كذلك عزل الشيخ خليفة قائد الشرطة البريطانى الكولونيل «لوك» واستعاض عنه بواحد من أفراد الأسرة الحاكمة وهو الشيخ حمد بن قاسم، وهو من خريجى كلية الشرطة فى هندن بالمملكة

١- هاليداى (فرد): النفط والتحرر الوطنى فى الخليج العربى وإيران ص ٨٤.
٢- الجمهورية ٢٦/٢/١٩٧٢.

المتحدة[٢]، كما تضمنت المراسيم والأوامر الأميرية التى أصدرها الشيخ خليفة إفساح المجال لعودة القطريين الذين تم استبعادهم من قطر فى العهد السابق والسماح لهم بالرجوع إلى الوطن، كما حرص على توسيع دائرة اتصال قطر بالدول العربية والأجنبية. وبينما كان النقد يوجه إلى الشيخ أحمد عدم التزامه بتطبيق النظام الأساسى المؤقت للحكم بادر الشيخ خليفة بوعد المواطنين بأنه سيعمل على إعادة الحيوية إلى ذلك النظام، كما أنه سيعمل على تشكيل المجلس الاستشارى الذى ظل مجمداً، ودعوته للانعقاد فى أسرع وقت ممكن[١].

ولكى يضمن الشيخ خليفة الولاء من أجهزة الحكم استخدم العديد من أفراد الأسرة الحاكمة المؤيدين له وخاصة ممن ينتمون إليه بالقرابة من الدرجة الأولى حيث قلد أحد أبنائه وزارة المالية والاقتصاد وتولى آخر قيادة القوات المسلحة، كما استخدم أشقاءه فى تولى العديد من المناصب الحكومية، بينما أبعد بعض أفراد الأسرة الذين كان يشك فى ولائهم له من تقلد المناصب الحساسة فى الدولة.

غير أن الشيخ خليفة لم يسلم بالرغم من ذلك من وجود عناصرمعارضة ضد حكمه،ووجدت تلك العناصر فى مسألة ولاية العهد سبيلها إلى ذلك، وقد وضحت تلك المعارضة الأسرية حين قرر الشيخ خليفة بعد خمس سنوات من وصوله للحكم وعلى وجه التحديد فى ٦ ديسمبر ١٩٧٦ تعيين ابنه الشيخ حمد وليا للعهد. وعلى الرغم من أنه استطاع بذلك أن يحسم مسألة ولاية العهد إلا أن كثيراً من أعضاء الأسرة الحاكمة أعربوا عن استيائهم من ذلك التعيين، وأظهروا تعاطفهم مع الشيخ سحيم بن حمد وهو شقيق للشيخ خليفة، الذين كانوا يرون أنه أحق بولاية العهد[٢]. وكان الشيخ سحيم من بين الذين اعتمد عليهم الشيخ خليفة فى الانقلاب الذى أدى إلى عزل الشيخ أحمد. وعلى الرغم من أنه قد تقلد وزارة الخارجية إلا أنه كان يشعر بأحقيته فى ولاية العهد، ومن ثم قاطع

١- الأهرام ١٧/ ٣/ ١٩٧٢.

٢- جبران شامية: سجل الوقائع والآراء والأحداث السياسية فى العالم العربى، بيروت ١٩٧٦ ص ١٧٢ وكذلك .Crystal, J., op. cit., p. 157

اجتماع المجلس الوزارى مما اضطر الشيخ خليفة إلى تعيين وزير دولة للشئون الخارجية، ولم تتوقف معارضة الشيخ سحيم إلا عند وفاته فى عام ١٩٨٥.

ومن ناحية أخرى ظلت المعارضة ضد الشيخ خليفة تقوى داخل الأسرة الحاكمة التى خفض مخصصاتها المالية، ومع أن المعارضة الأسرية كانت محدودة إلا أن ما يثير الانتباه إعلان حكومة قطر فى عام ١٩٨٣ اكتشافها مؤامرة كانت تهدف إلى نسف فندق شيراتون الدوحة الذى كان مخصصاً للاجتماعات التى كان مقرراً عقدها من قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى ذلك العام، حيث تم القبض على بعض المتهمين الذين كشفت التحقيقات عن انتمائهم إلى الأجهزة الأمنية فى الدولة مما جعل بعض المصادر تربط بين هذه المؤامرة وبين استمرار الخلافات الأسرية، وخاصة فيما يتعلق بولاية العهد. ولعل مما يذكر بصدد ذلك اتهام الحكومة القطرية الجماهيرية الليبية بتأييدها لبعض العناصر المعارضة للشيخ خليفة مما أدى إلى طرد القائم بالأعمال الليبى من قطر فى عام ١٩٨٣[١].

وباستثناء المعارضة التى واجهها الشيخ خليفة من الأسرة الحاكمة لم يواجه بأية معارضة من قبل الأهالى الذين توافرت لهم الامتيازات والخدمات الاجتماعية بصورة لم يألفوها خلال العهود السابقة.

استطاعت قطر على عهد الشيخ خليفة أن تحقق بعض التطورات السياسية والدستورية، وكان أهم ما قام به الشيخ خليفة فى هذا المجال هو التعديلات التى أدخلها على النظام الأساسى المؤقت للحكم، حيث أعاد الحيوية إلى المجلس الاستشارى، الذى كان مقرراً أن يتشكل من ستة عشر عضواً تمت زيادتهم إلى ثلاثين عضواً يتم اختيارهم من بين أعيان قطر. وعلى الرغم من ممارسة المجلس لأعماله إلا أنه لم يكن مجلساً تشريعياً صحيحا حيث لم يكن له الحق فى الموافقة على القوانين التى تصدرها الحكومة، وإنما اقتصر دوره على مناقشة الميزانية ومشروعات القوانين التى تعرض على المجلس قبل إصدارها، كما كان يجوز له

١- Crystal, Jil., op. cit., p. 161.
٢- Mansfield, Peter., The New Arabian, New York, 1981, pp. 137-138.

مناقشة بعض الأمور الاقتصادية والاجتماعية وطلب توضيح من الوزراء[٢].

ولعل قصور المجلس الاستشارى فى صلاحياته التشريعية كان ناجماً عن عدم إيمان الشيخ خليفة بالانتقال السريع إلى مبدأ المشاركة الشعبية، وذلك على اعتبار أن القطريين ليسوا مهيئين لذلك، كما وجد مبدأ التعيين العديد من المبررات من بينها أن مرحلة الانتقال من النظام العشائرى إلى مرحلة الدولة الحديثة لا تتيح فرصة نضج الإدراك السياسى أو اكتمال الوعى الوطنى، هذا فضلا عن عدم تمرس القطريين على نظام الانتخاب، ومن ناحية أخرى أن السلطة التنفيذية أقدر على معرفة الشخصيات صاحبة الكفاءة بينما لا يتيح الأسلوب الذى سوف تتم به الانتخابات الفرصة لهذه الكفاءات أن تجد طريقها إلى المجلس الاستشارى، وفضلاً عن ذلك فإن الأخذ بأسلوب الانتخاب يتطلب المزيد من التجربة والوقت إلى جانب انتشار التعليم والثقافة، ومن ثم فإن الخلفية السياسية والقاعدة التعليمية والثقافية للممارسة الدستورية لاتزال ضئيلة مما يتطلب التدرج مرحلياً فى مبدأ المشاركة الشعبية[١].

غير أن قصور مبدأ المشاركة الشعبية لا يعنى أن الحاكم يتمتع بسلطات مطلقة إذ إن هناك عناصر تحد من سلطته سواء من أعضاء الأسرة الحاكمة، الذين قد يظهر من بينهم شخصيات قوية، أو من فئة كبار التجار الذين يبرز من بينهم آل المانع والدرويش وهى أسرات عريقة، يضاف إلى ذلك ما أحدثه التطور الاقتصادى فى قطر من ظهور طبقات ثرية استطاعت أن تصل إلى قدر لا بأس به من التأثير والنفوذ[٢].

لم يلبث الشيخ خليفة أن اتجه بعد مضى ثلاث سنوات من إصداره التعديل الأول للنظام الأساسى المؤقت للحكم أن أصدر مرسوماً أميرياً فى عام ١٩٧٩ كان يقضى بإفساح المجال لأعضاء المجلس الاستشارى للمشاركة بالرأى بصورة أكثر فاعلية فى معالجة أمور الدولة، حيث تقرر زيادة عدد أعضاء المجلس مع منحهم الحصانة الكفيلة بضمان حريتهم فى إبداء الآراء الموضوعية، كما تم تنظيم حضور الوزراء جلسات المجلس الاستشارى وتوجيه الأسئلة إليهم. وعلى الرغم من تلك

١- يوسف عبيدان: مرجع سبق ذكره ص ١٨١.
٢- Mansfield, Peter, op. cit., p. 19



الصلاحيات فقد ظل المجلس يفتقد الصلاحيات التشريعية، ومع أن التجارب الدستورية في الكويت والبحرين قد تمخضت عن قيام مجالس نيابية تمتلك صلاحيات التشريع فإنه بصرف النظر عما تعرضت له تلك المجالس من أزمات دستورية أدت إلى حلها أو تعطيلها فقد ظلت قطر تندرج ضمن تجارب دول الخليج العربية الأخرى التي تمتلك مجالس استشارية وليست مجالس تشريعية[1].

وبينما كانت التطورات الدستورية تسير بخطى بطيئة استطاعت قطر خلال عهد الشيخ خليفة بن حمد أن تحقق قدراً كبيراً من التنمية الاقتصادية التي اعتمدت على الموارد النفطية، حيث منحت الحكومة في يونية ١٩٧٣ امتيازا للتنقيب عن النفط إلى شركة ونترشل، وشمل الامتياز المنطقة البحرية الواقعة في الجزء الشمالي الغربي من المياه الإقليمية، وحدد الامتياز بثلاثين عاما قابلة للامتداد إلى عشرة أعوام أخرى بشروط جديدة يتم الاتفاق عليها بين الجانبين. وعلى أثر قيام الشركة بعمليات المسح السيموجرافي تم العثور على النفط بكميات تجارية في أول بئر يكتشف في منطقة الامتياز في نهاية عام ١٩٧٥. وتمشيا مع توصيات الأوبك أبرمت قطر اتفاقية المشاركة مع الشركات العاملة بها ومن بينها شركة شل وشركة نفط قطر الإنجليزية، وهي أحد فروع شركة نفط العراق. وبمقتضى اتفاقيات المشاركة أصبح لقطر حصة مقدارها ٢٥٪ ارتفعت تدريجياً حتى وصلت في عام ١٩٨٢ إلى ملكية الدولة لمواردها النفطية تمشيا مع ما حدث بالنسبة لدول الخليج العربية الأخرى[2].

ترتب على اكتشاف النفط في قطر ظهور العديد من الصناعات البترولية حيث تأسس مركز صناعي في أم سعيد التي تبعد قرابة عشرين ميلاً من الدوحة جنوباً على الساحل، ويقوم هذا المركز بتسييل الغاز الطبيعي، ومما يذكر أن هذا المصنع تعرض لحريق مدمر في عام ١٩٧٧، وظل الإنتاج فيه معطلاً إلى أن قامت إحدى الشركات اليابانية بإعادة تشغيله في عام ١٩٨٠. كذلك اهتمت قطر بإنشاء مصانع للصناعات البتروكيماوية من بينها مصنع للسماد النيتروجيني، ومصنع

١- يوسف عبيدان: مرجع سبق ذكره ص ١٨٨، ٢٠٨.

٢- Kelly, J.B., p. 191 see also Mansfield, p., op. cit., p. 191.

لإنتاج الأثيلين ومشتقاته، إلى جانب مصنع للصلب فى عام ١٩٧٨. وقد وجدت كثير من تلك المشروعات نجاحا كبير باستثناء مصانع الأسمدة والصلب التى لم تحظ بنجاح كبير، وذلك على خلاف الصناعات البتروكيماوية.

وعلى الرغم من المصاعب الاقتصادية التى واجهتها قطر نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال حقبة الثمانينيات إلا أن العوائد التى حققتها قطر إبان أزمة الطاقة العالمية أتاحت لها فرصة تكوين أصول مالية بلغت ما يقرب من ثمانين مليارا من الدولارات الأمريكية، ومع أنه مبلغ يعد بسيطاً نسبياً إذا ما قورن بالأصول التى حققتها الكويت[1]، فقد استطاعت قطر أن تخطو خطوات كبيرة فى مجال التنمية والتحديث، ولعل أبرز تنمية حدثت فى مجال التعليم حيث تم وضع حجر الأساس لجامعة قطر فى عام ١٩٧٧ وتم الانتهاء من إنشائها فى عام ١٩٨٢، واختير لإدارتها أحد الأساتذة المصريين من جامعة الأزهر، كذلك اتجهت قطر إلى إيفاد البعثات العلمية إلى الخارج، وفى خلال حقبة الثمانينيات كان هناك ما يقرب من خمسين مبعوثاً أوفدوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى بضع مئات إلى المملكة المتحدة، وما يقرب من تسعمائة إلى الجامعات المصرية وغيرها من الجامعات العربية.

غير أن فترة الازدهار التى تمتعت بها قطر كانت قصيرة الأجل إذ أدى انهيار أسعار النفط نتيجة التخمة النفطية التى حدثت فى أوائل حقبة الثمانينيات إلى عجز واضح فى الميزانية مما اضطرها إلى تخفيض إنفاقاتها الحكومية. وفى ميزانية عام ١٩٨٣ أعلنت الحكومة أنها أدخلت رسوماً على المياه والكهرباء والعناية الصحية، وفى نوفمبر من نفس العام استغنت قطر عن خدمات ما يقرب من ثلاثة آلاف موظف من الوافدين، وحين انخفضت أسعار النفط مرة أخرى فى عام ١٩٨٦ اتخذت الحكومة إجراءات أكثر شدة[2].

وإلى جانب المتاعب الاقتصادية التى تعرضت لها قطر خلال حقبة الثمانينيات ظلت قطر تعانى من مشكلات الحدود القائمة بينها وبين ابوظبى

١- Crystal, Jil., op. cit., pp. 159-161.

٢- Mansfield, Peter, op. cit., p. 142.



والبحرين والمملكة العربية السعودية، حيث أثار اكتشاف النفط نزاعا بينها وبين أبوظبي، غير أن البلدين استطاعا حل النزاع بالاتفاق الذى تم فى عام ١٩٦٩ على ترسيم الحدود، وقد نص الاتفاق على أن يكون حقل البندق الواقع على الحدود البحرية مناصفة، وتأسست شركة لحساب البلدين باسم شركة البندق المحدودة بدلاً من شركة أبوظبى البحرية (إدما)، وأصبح لكل من قطر وأبوظبى نصيب متساوٍ فى أرباح الشركة الجديدة التى يمتلكان أسهمها بحصص متساوية. وتقوم الشركة بالتنقيب عن النفط، بينما تقوم بالإنتاج والتسويق شركة بترول بريطانية وإحدى الشركات الفرنسية، بالإضافة إلى مجموعة متحدة (كونسرتيوم) من الشركات اليابانية. وقد مارست شركة البندق المحدودة أعمالها من حيث تطوير الإنتاج وحفر الآبار الجديدة في احتفال أقيم فى أبوظبى بحضور وزيرى نفط الدولتين.

وعلى عكس تسوية النزاع بين قطر وأبوظبى ظل الخلاف قائما بين قطر والبحرين حول إقليم الزبارة وجزر حوار، وعلى الرغم من أن السيادة القطرية باتت مؤكدة على الزبارة إلا أن مطالب البحرين لم تنته بعد[1]. وفضلاً عن ذلك يدور النزاع حول جزر حوار التى تسيطر عليها البحرين وتعتبرها تاريخيا جزءا من ممتلكات آل خليفة، بينما تثير قطر المشكلة من الناحية القانونية نظراً لقرب تلك الجزر من قطر منها إلى البحرين مما جعل قطر تطالب بسيادتها الإقليمية على تلك الجزر عملاً بمبادئ القانون الدولى العام[2]، ولم يلبث أن أضيف إلى النزاع حول جزر حوار نزاع آخر حول فشت الديبل[3] وفشت جرادة.

وعلى الرغم من أن هذه الجزر تخضع لسيادة البحرين إلا أن المشكلة فى أنها

١- تعود أصول هذا النزاع إلى أن الزبارة كانت خاضعة لآل خليفة قبل نزوحهم إلى البحرين فى عام ١٧٨٣. وفى عام ١٩٣٧ ضم الشيخ عبد الله آل ثانى حاكم قطر الزبارة مما أدى إلى إثارة النزاع الذى لم يقتصر على مطالب إقليمية فحسب وإنما مطالبة البحرين بالسيادة على رعاياها من آل النعيم الذين يسكنون الزبارة مما أثار مشكلة فى القانون الدولى وهى مطالبة دولة برعايا لها يسكنون إقليم دولة أخرى انظر:

Al Bahrna (Hussein), The Legal Status of the Arabian Gulf States, A Study of Their Treaty Relations and Their International Problems, University of Manchester, 1968, P. 249.

٢- تضم جزر حوار سواد الشمالية وسوادالجنوبية وعزوزة، وتقع مجموعة هذه الجزر على بعد عشرين كيلو مترا جنوب البحرين وعلى بعد أقل من ثلاثة كيلو مترات من قطر.

٣- تقع فشت الديبل على بعد ١٢ ميلا فى اتجاه الشمال الشرقى من شبه جزيرة قطر.

تقع فى الجرف القارى لقطر؛ ومن ثم تعتبر قطر سيادة البحرين على تلك الجزر أمرا يتعارض مع سيادتها الإقليمية، ومع ذلك فقد توصلت الدولتان فى عام ١٩٧٨ إلى اتفاقية فيما بينهما قضت بتجميد الوضع والإبقاء على الوضع الراهن فى تلك الجزر. غير أنه كان من الطبيعى أن يثور النزاع بين الدولتين بعد أن أعلن خبراء النفط أن حقل دخان وهو أكبر حقول النفط فى قطر بدأ يواجه خطر تسرب احتياطات كبيرة عبر تجويفات طبيعية تحت الأرض إلى جزر حوار مما زاد من تشبث البحرين بملكية تلك الجزر، وخاصة أن البحرين أخذت تعانى من نضوب مواردها النفطية وبالتالى انخفاض عوائدها.

ولعل البحرين أثارت المشكلة حين قامت فى أوائل عام ١٩٨٢ بتدشين إحدى سفنها الحربية التى أطلقت عليها حوار، وأتبعت ذلك بالقيام بمناورات بحرية بالذخيرة الحية فى جزر فشت الديبل، وهى أمور اعتبرتها قطر بمثابة أعمال استفزازية حيث نظرت إلى تحصين البحرين لفشت الديبل بمثابة خرق لاتفاقية ١٩٧٨. ومن ثم قامت قطر بتدعيم قواتها الدفاعية وبدأت بإنشاء نفق تحت البحر يصلها بمجموعة جزرحوار، بيد أنها لم تلبث أن توقفت عن المضى فى إنشاء ذلك المعبر على إثر تدخل المملكة العربية السعودية التى أرسلت وفادات إلى كل من البلدين لتهدئة الأمور فيما بينهما. وقد أبدت الدولتان استجابتهما للوساطة السعودية وتم الاتفاق مرة أخرى على تجميد الوضع، وأبدت قطر على خلاف البحرين ترحيبا بالاقتراح السعودى بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية[١].

ومما يثير الانتباه أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية رغم إعلان قيامه فى مايو ١٩٨١، وعلى الرغم من موافقته على نظام أساسى لهيئة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء فى المجلس، إلا أن تلك الهيئة لم يتم تشكيلها ولم تر النور بعد. ولم يستطع المجلس خلال انعقاد دورته الوزارية فى مارس ١٩٨٢ سوى إبداء الأسف للخلافات التى تقع بين الأشقاء.

ونتيجة لعدم الوصول إلى حل حاسم لتلك المشكلات كان من الطبيعى أن تتأزم الأمور مرة أخرى حتى وصلت إلى الاشتباك المسلح بين البلدين فى إبريل

---

١ - جريدة الرياض ـ المملكة العربية السعودية ١٨/٢/١٩٨٨.

١٩٨٦، حين قامت قوة قطرية مسلحة بغزو فشت الديبل وألقت القبض على ثلاثين شخصا من بينهم خمسة وعشرون من جنسيات أجنبية مختلفة تابعون لبعض الشركات المتعاقدة مع حكومة البحرين، ومن بينها شركة جرى مكنزى وبلاست ندام Blast Ndam، إلى جانب هندسة المحرق، كانوا يقومون بتكليف من حكومة البحرين بإنشاء محطة للمراقبة والاستطلاع فى تلك الجزر. وقد أدى اعتقالهم فى قطر الذى استمر سبعة عشر يوما إلى إثارة أزمة بين قطر والدول التابعين لها، هذا بالإضافة إلى تفجر الموقف بين قطر والبحرين بعد أن قامت قطر بإنزال مدفعيتها الثقيلة ومدافع مضادة للطائرات، وإعلانها بأن المناطق البحرية من فشت الديبل وجزر حوار أصبحت محظورة من الناحيتين البحرية والجوية، كما بادرت قطر بطرد الطلبة البحرينيين الذين يدرسون فى جامعتها وبعض معاهدها العلمية.

وقد ارتبطت تلك الأزمة بخلفية سياسية، وعلى حد ما اعتبرته بعض الدوائر الخليجية بأن النزاع لم يكن بحرينيا قطرياً فحسب، وإنما كان خلافاً بين قطر ومجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ إذ إن ما كانت تقوم به البحرين من إنشاءات فى فشت الديبل كان مشروعا معداً من قبل المجلس لإنشاء محطات للمراقبة والاستطلاع ضد إيران، غير أن قطر لم توافق على ذلك المشروع بحكم علاقتها الوثيقة مع إيران[١].

وبتدخل شخصى من الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية استطاع احتواء هذا الخلاف، وأمكن التوصل إلى تسوية بين البلدين لإعادة الوضع فى فشت الديبل إلى ما كان عليه، وأعلنت تلك التسوية فى الرياض فى ١٩ مايو ١٩٨٦، وتمت الموافقة بمقتضاها على تشكيل لجنة من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة لمراقبة التزام الطرفين بتلك التسوية وشروطها[٢].

ظلت الأوضاع هادئة لعدة سنوات بين قطر والبحرين، وعلى غير ما كان

١- Ramazani, R.K., The Gulf Cooperation Council, Records and Analysis, The University Press of Virginia 1988, p. 126.

٢- Ibid., p. 127.

متوقعا أن تؤدى أزمة الخليج ١٩٩٠/١٩٩١ إلى زيادة الترابط والتماسك بين البلدين حدث العكس من ذلك حين عادت مشكلات الحدود إلى الانفجار بصورة أكثر مما كانت عليه، على أثر إصدار الشيخ خليفة بن حمد أمير قطر مرسوما أميريا حدد فيه امتداد المياه الإقليمية لدولة قطر إلى مسافة ٤٤,٤ كم، وكان يعنى ذلك أن تصبح كل من جزر حوار وفشت الديبل وجرادة إلى جانب عشرات من الجزر الأخرى التابعة للبحرين ضمن الحدود البحرية الإقليمية لقطر، وهو أمر رفضته البحرين تماما باعتباره يمس سيادتها وحقوقها التاريخية. ولما كانت قطر تدرك أن الادعاءات التاريخية لا يؤخذ بها فى هيئات التحكيم الدولية فقد أصرت على إحالة النزاع بينها وبين البحرين إلى محكمة العدل الدولية. ولم تستطع المملكة العربية السعودية أن تستأنف مساعيها للوساطة بين الدولتين حيث عبرت قطر عن عدم اقتناعها بتلك الوساطة نظراً للاتفاقية الأمنية الموقعة بين البحرين والمملكة العربية السعودية فى عام ١٩٨٢، ولاعتقاد قطر بانحياز السعودية إلى جانب البحرين[١]، وبسبب تفجر النزاع الحدودى بين قطر والمملكة العربية السعودية ذاتها والذى وصل إلى حد الاشتباك المسلح فى سبتمبر ١٩٩٢، حين أعلنت قطر فى ذلك التاريخ فى بيان رسمى أن القوات المسلحة السعودية قامت بمهاجمة مركز الخفوس القطرى الواقع على الحدود القطرية السعودية مما أدى إلى مقتل جنديين من القوات المسلحة القطرية وأسر جندى ثالث وتدمير المركز[٢]، بينما بادرت السعودية بنفى البيان القطرى مؤكدة أن التراشق بين الطرفين تم داخل الأراضى السعودية مما أدى إلى مقتل قطريين وسعودى واحد إثر إطلاق النيران أولا من الجانب القطرى.

ونتيجة لذلك الحادث أعلنت قطر وقف العمل باتفاقية تخطيط الحدود البرية والبحرية التى كانت موقعة بينها وبين المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٦٥. وعلى عكس الموقف القطرى الذى أخذ طابعا متشدداً اتجهت السعودية إلى التهوين من أمر هذا الحادث باعتباره من الأحداث العارضة التى تقع غالباً على الحدود على

١- Ibid., pp. 34-35.

٢- بيان صادر من حكومة قطر فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢ حول تطور الموقف بينها وبين المملكة العربية السعودية

أيدى عناصر غير مسئولة من الجانبين وبعيداً عن النطاق الرسمى. بينما أصرت قطر على مطالبة السعودية بسحب قواتها من الخفوس وإعادة الوضع إلى ما كان عليه، كما استدعت السفير السعودى فى الدوحة وسلمته مذكرة احتجاج على العدوان الذى لا مبرر له، على حد ما ورد فى المذكرة القطرية، كما اجتمع المسئولون القطريون بسفراء الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن لإطلاعهم على الموقف بين قطر والمملكة العربية السعودية مما كان يعنى محاولة قطر تصعيد ذلك الحادث إلى درجة تدويله.

وعلى المستوى الخليجى أعلنت قطر سحب قواتها العاملة ضمن قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتى يصل حجمها إلى نحو مائتى جندى كانوا يرابطون فى حفر الباطن على الحدود الكويتية السعودية فى أعقاب أزمة الخليج، وأكثر من ذلك قامت قطر بإعلان مبادرة لتطبيع العلاقات بينها وبين العراق إلى جانب توثيق علاقاتها بإيران حتى بدأ يلوح فى الأفق أن قطر أصبحت على وشك الانسحاب من مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كانت وجهة نظر قطر أن سيطرة السعودية على شريط من الأراضى فى منطقة الخفوس يعنى فصل قطر عن دولة الإمارات العربية المتحدة حيث سيترتب على ذلك وجود شريط من الأراضى السعودية يفصل بين الدولتين. وعلى الرغم من أن وجهة النظر هذه قد تكون سبباً مقبولاً أو مبرراً لقيام النزاع بينها وبين المملكة العربية السعودية إلا أن الاندلاع المفاجئ للأزمة دون مقدمات ودون إجراء مباحثات حول المنطقة المتنازع عليها جعل بعض المحللين السياسيين يعتقدون أن هناك افتعالاً لحدوثها سواء من قبل قطر التى كانت مستاءة من الانحياز السعودى للجانب البحرينى فى النزاع حول جزر حوار وفشت الديبل، أو قد تكون السعودية هى التى افتعلت تلك الأزمة تعبيراً عن استيائها من التقارب القطرى الإيرانى الذى وضح فى إبرام قطر خمس اتفاقيات ثقافية واقتصادية مع إيران فى نوفمبر ١٩٩١ اشتملت على نقل المياه العذبة إلى قطر من شط العرب[1]، يضاف إلى ذلك تأيد قطر لإيران فى مشروع الدفاع الأمنى الإقليمى فى الخليج، وهو

١- من الواضح أن هذا المشروع غير قابل للتنفيذ، وقد سبق للكويت أن رفضت مشروعا مماثلا كان العراق يلح على تنفيذه منذ حقبة الثلاثينيات.

المشروع الذى رفضته السعودية رفضاً قاطعاً، وكان من الطبيعى إزاء تلك الملابسات أن تعلن إيران مساندتها لقطر، حيث نددت الحكومة الإيرانية بلجوء المملكة العربية السعودية إلى استخدام القوة مؤكدة أنها ستدافع عن قطر التى عرضت عليها توقيع اتفاقية دفاع مشترك، وذلك فى أعقاب الاتصالات التى أجريت بين الرئيس الإيرانى هاشمى رافسنجانى والشيخ خليفة بن حمد أمير قطر[١].

وإزاء تلك التطورات بذلت بعض الدول العربية جهودها لاحتواء الموقف، وأسفرت المساعى الحميدة التى قام بها الشيخ سعد العبد الله الصباح ولى عهد الكويت ورئيس وزرائها عن الاتفاق بين المملكة العربية السعودية وقطر على تسوية الأزمة وعدم تصعيد الموقف والتزام الطرفين باتفاقية الحدود البرية والبحرية السابق توقيعها بين الدولتين، وذلك حتى تنتهى لجنة ترسيم الحدود التى ووفق على تشكيلها من عملها. وعلى الرغم من أن الكويت أعلنت أن الأزمة قد تم حلها إلا أن الأمر لا يعدو كونه من الأمانى الطيبة.

ومع أن أزمة الخليج كانت لها انعكاساتها السلبية على المشكلات الحدودية بين قطر وجيرانها، كان للأزمة نتائج إيجابية على المستوى الداخلى حيث اتجهت قطر فى أعقابها إلى توسيع اختصاصات وصلاحيات المجلس الاستشارى حيث صدر مرسوم أميرى فى ديسمبر ١٩٩٢ يقضى بإنشاء مجلس جديد أطلق عليه اسم مجلس الشورى ليقوم باستعراض وبحث جميع مشروعات القوانين إضافة إلى المراسيم بالقوانين التى يصدرها الأمير أثناء عطلة المجلس، كما منح المجلس صلاحيات خاصة بتعديل وإضافة وحذف أية مادة من مواد مشروعات القوانين التى تعرض عليه، كما يحق له تأجيل أو رفض القوانين ومناقشة المعاهدات والاتفاقيات التى تبرمها الدولة، ولأعضائه الحق فى التقدم باقتراحات بطلب مناقشة عامة فى الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٢]. وعلى الرغم من أن مجلس الشورى كان يقوم على التعيين وليس على الانتخاب إلا أنه كان يعد خطوة لا بأس بها فى مجال المشاركة الشعبية.

---

١ ورقة عمل حول المشكلات الحدودية الراهنة فى منطقة الخليج العربى فى ضوء النزاع الإماراتى الإيرانى والنزاع السعودى القطرى - مركز الدراسات السياسية - جامعة القاهرة أكتوبر ١٩٩٢.

٢ العصر الجديد ١٤/ ١٢/ ١٩٩٢.

ومن ناحية أخرى أثرت أزمة الخليج تأثيراً سلبياً فى سياسة قطر الخارجية حيث بادرت بإبرام اتفاقية للتعاون الدفاعى مع الولايات المتحدة الأمريكية فى يونية ١٩٩٢ وتمت المصادقة عليها من قبل المجلس الاستشارى الذى سبق تأسيس مجلس الشورى، وقد أشار المجلس فى البيان الذى أصدره فى ٦ يونية ١٩٩٢ بهذه المناسبة بأن الظروف التى تعرضت لها المنطقة اقتضت إبرام تلك الاتفاقية كخطوة لتعزيز الأمن، ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن قطر حذت حذو كل من الكويت والبحرين اللتين سبقتاها فى التوقيع على اتفاقية التعاون الدفاعى مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وعلى الرغم من أن قطر ألقت بثقلها على المعاهدات الدفاعية الغربية إلا أنها ظلت تؤكد حرصها على القوة الدفاعية الذاتية، وأن أمن الخليج لن يتحقق، طبقاً لوجهة نظرها، إلا بارتكازه على أبعاد ثلاثة يتصدرها البعد الخليجى مما يستوجب معه إزالة خلافات الحدود بين دول الخليج العربية وإيجاد قوة دفاعية رادعة عن طريق مجلس التعاون لدول الخليج العربية. والبعد الثانى يقوم على اتفاقية الدفاع العربى المشترك وميثاق دمشق، والبعد الثالث يعتمد على البعد الإقليمى وعدم استبعاد الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ التى ترى قطر أن لها حقوقا وعليها واجبات فى الخليج مثل بقية دول المنطقة، فضلاً عن عدم تجاهل وجود دولة إسلامية صديقة فى مشروعات الأمن الخليجى.

بقى أن نشير أخيرا إلى أن المشكلات فى قطر أخذت فى التفاقم فى أعقاب أزمة الخليج وخاصة أزماتها مع البحرين والمملكة العربية السعودية، وقد أدت تلك المشكلات إلى خروج قطر فى سياستها عن الخط الخليجى لغالبية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث اتجهت إلى تطبيع علاقتها مع العراق، وتوثيق روابطها بإيران، يضاف إلى ذلك ازدياد المعارضة ضد الشيخ خليفة فى محيط الأسرة الحاكمة بسبب محاولته الحد من هذا الاتجاه، وقد أتاحت تلك المعارضة لابنه الشيخ حمد أن يعلن عزل أبيه عن الحكم فى يونية ١٩٩٥ منتهزاً فرصة وجوده خارج البلاد، وبذلك تجرع الشيخ خليفة من نفس الكأس الذى أذاقه لابن عمه الشيخ أحمد بن ثانى، وإن كان ذلك بعد مضى ما يقرب من ثلاثة وعشرين عاماً منذ أن قام بحركته الانقلابية فى ٢٢ فبراير ١٩٧٢.

١- السياسة - الكويت ٧/٦/١٩٩٢.

الفصل الثامن

البحرين

الأوضاع الاقتصادية والأزمات الداخلية

استقلال البحرين وانسحابها من مباحثات الاتحاد التساعى لإمارات الخليج العربى - معاهدة التشاور بين بريطانيا والبحرين - التسهيلات البحرية للسفن الأمريكية فى قاعدة الجفير - التجربة البرلمانية ١٩٧٣/ ١٩٧٥ - أسباب حل المجلس الوطنى - الثورة الإيرانية الإسلامية وتأثيرها على أمن البحرين - الاتفاقية الأمنية بين البحرين والمملكة العربية السعودية ١٩٨٢ - المشكلات الحدودية البحرية بين قطر والبحرين - تدهور الأوضاع الاقتصادية وتجدد الاضطرابات فى البحرين.

تعتبر البحرين أقرب دول الخليج العربية إلى المجتمعات الحضرية منها إلى المجتمعات القبلية، حيث يعيش على أرضها التجار والزراع والصناع والطبقة العاملة، كما كانت البحرين أسبق من دول الخليج العربية الأخرى فى ميدان الثقافة والتعليم. وعلى الرغم من أن أهل البحرين ينتمون إلى نفس الأصول القبلية المنتشرة فى شرق شبه الجزيرة العربية إلا أن الروح القبلية ذابت فى ظل المجتمع الحضرى، بل إن الانقسامات الطائفية بين السنة والشيعة كانت أقل حدة عنها فى بعض الأقطار الأخرى كالعراق مثلا، رغم أن الشيعة فى البحرين يشكلون نسبة عددية لا يستهان بها حيث يصلون بعددهم إلى ما يزيد عن نصف عدد السكان .

ولعل البحرين كانت أسبق من أقطار الخليج العربية الأخرى فى نمو الوعى الوطنى والسياسى إذ إن وجود طبقة عمالية بها كان عاملا مساعداً فى سرعة التكتل لمواجهة المشكلات والقضايا الداخلية، هذا إلى جانب ما تميزت به البحرين من وجود أدوات للتعبير عن الرأى حيث ظهرت فيها العديد من الصحف والمجلات كان من أقدمها مجلة صوت البحرين التى لاقت رواجاً كبيراً ليس فى البحرين فحسب وإنما فى غيرها من إمارات ودول الخليج العربية الأخرى. وفضلاً عن ذلك فقد تميزت البحرين بالعديد من النوادى التى كانت ملتقى للشباب الوطنى المثقف، وعلى الرغم من صبغتها الأدبية أو الثقافية إلا أنها أفسحت المجال أمام الوطنيين للتعبير عن آرائهم، وكان من أبرزها نادى الخريجين وجمعية الأدباء والمنتدى الإسلامى وغيرها[1].

وقد تميزت البحرين بكثرة انتفاضاتها[2]، ففى خلال الفترة السابقة للاستقلال شن الوطنيون هجوماً عنيفاً على الوجود البريطانى فى الخليج العربى وعلى أسلوب الإدارة البريطانية لحكومة البحرين، كما قام العمال فى شركة Bapco (شركة نفط البحرين) باضطرابات كثيرة ضد الشركة التى دأبت على اضطهاد العمال

١- جمال زكريا قاسم: الخليج العربى، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ـ ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤ ص ١٢٠

٢- لمزيد من التفاصيل عن الحركة الوطنية فى البحرين فى مرحلة ما قبل الاستقلال يمكن الرجوع إلى عبد الرحمن الباكر: من البحرين إلى المنفى.. سنت هيلانة، بيروت ١٩٦٥

الوطنيين وإقصائهم عن العمل متبعة فى ذلك سياسة خفض الأجور، وإحلال العمالة الوافدة بدلا من العمالة الوطنية والعربية مما فتح الباب على مصراعيه لإغراق البحرين بشتى الهجرات الأجنبية[١].

ولعل الاستياء الذى عبر عنه الوطنيون على اختلاف فئاتهم قد أدى إلى زيادة ارتباطهم معاً فى كفاح وطنى مشترك لمقاومة الأوضاع السيئة التى كانوا يعانون منها، وكان لذلك الارتباط أثره الكبير فى التخفيف من حدة التعصب الطائفى، وهكذا قدر للحركة الوطنية فى البحرين أن تكون بمثابة بوتقة لصهر الوحدة الوطنية وزيادة التماسك الاجتماعى.

تركزت المطالب الوطنية فى تعديل الأنظمة والقوانين بما يتلاءم والمتطلبات العصرية وإشراك الأهالى فى الحكم عن طريق تأسيس مجلس وطنى يمثل فئات السكان تمثيلاً صحيحا بواسطة انتخابات حرة، إلى جانب السماح بتأسيس نقابات للعمال ولأصحاب المهن الحرة[٢]، والإفادة من عوائد النفط بطريقة أفضل، ووضع حد للعمالة الوافدة لإتاحة مزيد من فرص العمل للوطنيين[٣]. وعلى الرغم من الحدة التى عبر بها الوطنيون عن استيائهم عما وصلت إليه الأوضاع فى البحرين من تردٍ إلا أنهم اكدوا أن مطالبهم الوطنية لا ترمى إلى المساس بمركز الحاكم الشرعى[٤]. وبالإضافة إلى المطالب الداخلية ركزت الحركة الوطنية جهودها فى الحفاظ على الطابع القومى والعربى للبحرين، والتصدى لبعض الاتجاهات السياسية المؤيدة من قبل إيران والتى كانت تطالب بضم البحرين إلى الأقاليم الإيرانية باعتبار ذلك هو السبيل لحل العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كانت تعانى منها البلاد.

وعلى الرغم من أن البحرين حصلت على استقلالها السياسى فى أغسطس ١٩٧١ إلا أن ذلك الاستقلال لم يقلل من حدة المشكلات التى ظلت تعانى منها

١- هارفى أوكونور: الأزمة العالمية فى البترول، مترجم، القاهرة ١٩٦٧، ص ٣٩٢ انظر ايضا:
Marlowe, John, The Persian Gulf in the Twentieth Century, London 1962, pp. 198-199.
٢- يوسف الفلكى: قضية البحرين بين الماضى والحاضر، القاهرة ١٩٥٣، ص ص ٩١ ـ ٩٢.
٣- هارفى أوكونور: مرجع سبق ذكره ص ٣٩٣.
٤- يوسف الفلكى: مرجع سبق ذكره ص ص ٩١ ـ ٩٢.

البحرين. ومع ذلك فقد استطاعت البحرين أن تتخلص من معاهدات الحماية التى كانت تربطها ببريطانيا، كما استطاعت فى الوقت نفسه التخلص من الادعاءات الإيرانية عليها حيث ركزت الحكومة البريطانية جهودها الدبلوماسية مع إيران قبيل تنفيذ انسحابها من الخليج بهدف الوصول إلى حل لمسألة البحرين، وشاركت الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة البريطانية فى إقناع إيران بالتخلى عن ادعاءاتها الإقليمية فى البحرين، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار والأمن فى الخليج. كما لعبت الوساطة السعودية الكويتية دوراً كبيراً فى وضع نهاية للادعاءات الإيرانية. وأخيراً كان للأمم المتحدة دورها فى تقديم الضمانات الدولية الكفيلة باحترام ما تم الاتفاق عليه بين الأطراف المعنية[1].

ولعل من أهم الأسباب التى دعت إيران للتخلى عن ادعاءاتها الإقليمية فى البحرين تخوف الشاه بعد إعلان بريطانيا سياستها الخاصة بالانسحاب من الخليج من تسرب التيارات اليسارية، وإن استمرار مطالبته بالبحرين قد تؤدى إلى ظهور عناصر متطرفة وأنه من الأفضل أن تتخلى إيران عن ادعاءاتها لما قد يساعد عليه ذلك من المحافظة على الأنظمة القائمة فى منطقة الخليج[2].

ونتيجة لاتفاق وجهتى النظر الإيرانية والبريطانية وبجهود الوساطة السعودية الكويتية عهد إلى أوثانت الأمين العام للأمم المتحدة بأن يوفد مبعوثا شخصيا له إلى البحرين للتحقق من رغبات شعبها[3]. وبناء على ذلك قام فيتوريووينسبير جوتشياردى Gueccardi وهوإيطالى الجنسية كان يعمل مديرا لمكتب الأمم المتحدة فى جنيف على رأس بعثة لاستطلاع الحقائق بزيارة البحرين باعتباره ممثلا شخصيا للأمين العام للأمم المتحدة، وقد استغرقت الزيارة ثلاثة أسابيع بدأت من ٣١ مارس ١٩٧٠. تمكنت البعثة خلالها من استطلاع رأى المواطنين حول مستقبل بلادهم. ولم يلجأ الوطنيون فى التعبير عن آرائهم إلى المسيرات الشعبية أو المظاهرات الصاخبة وإنما اقتصر الأمر على الإجابة المنطقية عن الأسئلة التى أعدتها البعثة من حيث رغبةالوطنيين فى الاستقلال أو ضم بلادهم إلى إيران[4].

١- الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة ـ الدورة الخامسة والعشرون ـ ملحق رقم (١) A/8001

٢- الحوادث ـ بيروت ١٥ مايو ١٩٧٠.

٣- الأمم المتحدة، الدورة ٢٥ ملحق رقم (١) A/8001.

٤- Report of the Personal Representative of the Secretary General in Charge of the Good Offices Mission, Bahrein 30th April 1970.

وعلى أثر انتهاء البعثة من عملها قدم جوتشياردى تقريرا إلى الأمين العام للأمم المتحدة أكد فيه تطلع شعب البحرين إلى الهدوء والاستقرار، وعن توقعاتهم متى سويت أمور المطالبة الإيرانية على بلادهم بقيام علاقات أوثق مع سائر دول الخليج بما فيها إيران، كما أن معظم الإجابات التى تلقاها عن أسئلته كانت تؤكد أن البحرين تتطلع إلى قيام دولة ذات سيادة واستقلال تام وأن تقرر علاقاتها بالدول الأخرى بملء حريتها، وأكد أن الأغلبية العظمى كانت تضيف إلى ذلك أن تكون البحرين دولة عربية. وفى ١١ مايو ١٩٧٠ عرض أوثانت النتائج التى توصلت إليها البعثة على مجلس الأمن الذى صادق عليها بالإجماع[١].

كان لهذه النتيجة أثرها فى انسحاب البحرين من مباحثات الاتحاد التساعى لإمارات الخليج حيث كانت البحرين قد شاركت فى تلك المباحثات ولعلها كانت تهدف من وراء انضمامها إلى اتحاد إمارات الخليج أن تحقق لنفسها الحماية من الادعاءات الإيرانية عليها، ولذلك عندما تخلت إيران عن تلك الادعاءات أعلنت البحرين انسحابها من مباحثات الاتحاد وتعللت بعدم الأخذ بوجهة نظرها فيما يتعلق بنسبة التمثيل فى المجلس الوطنى الاتحادى، وكانت البحرين قد طالبت أن ينص الدستور المؤقت الخاص بالاتحاد على تشكيل المجلس الوطنى على أساس نسبة الكثافة السكانية لكل إمارة، وهو ما رفضته الإمارات الأخرى نظرا للكثافة السكانية الكبيرة التى تتمتع بها البحرين مما يعنى استحواذها على أكثر من نصف مقاعد المجلس إذا ما أخذ بوجهة نظرها.

وعلى أثر انسحاب البحرين من مباحثات الاتحاد بادرت بإعلان استقلالها استنادا على قرار مجلس الأمن الذى أكد بصورة قاطعة ومباشرة رغبة شعب البحرين فى الحصول على اعتراف دولى بكيانه وشخصيته كشعب ينتمى إلى دولة مستقلة ذات سيادة[٢]. وتمهيدا لإعلان الاستقلال توجهت وفود رسمية تحمل

---

١ - انظر التقرير السنوى للأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة من ١٦ يونية ١٩٦٩ إلى ١٧ يونية ١٩٧ - الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ملحق (١) A/8001.

٢ - بيان من الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين وتوابعها بشأن استقلال البحرين فى ١٤ أغسطس ١٩٧١.

رسائل من أمير البحرين إلى ملـوك ورؤساء الدول العربية، وكذلك إلى إيران جاء فيها رغبة البحرين فى إعـلان استقلالها وتطلب من تلك الدول تأييدها والاعتراف بها[1].

تضـمن بيـان الاسـتقـلال الذى أعلنه الشيخ عيـسى بن سلمـان فى ١٤ أغسطس١٩٧١ أن البحرين عملت بجد وإخـلاص وسعت جاهدة فى سبيل تحقيق قيام اتحاد الإمـارات العربية على مبادئ أساسيـة تتلخص فى ضرورة وضع دستور حـديث يقوم على مـبـدأ فصل السلطات وتوزيع الاخـتـصاصـات بين الأجهـزة الحكومية، ويوفر للمواطنين الحقوق والحريات السياسية والمدنية ويكفل قيام حكومة مركزية للاتحاد تملك سلطات واسعة لإدارة وتسيير مختلف شئون الحكومة الاتحادية على الصعـيدين الداخلى والخارجي، وعدم المساس بحقوق المواطنين الدسـتورية المتعلقة بمبدأ تمثيلهم فى مجلس وطنى نيابى ينتخب انتخابا صحـيحا على أساس الكثافة السكانية للإمارات الأعضاء فى الاتحاد. وأشار البيان إلى أن جهود البحرين فى وضع هذه المبادئ الأساسية فى صلب مشروع الـدستور لم يتحقق لها النجاح، ونتيجة لذلك لـم يكن أمامها أى مناص من التفكير فى الاسـتقلال، واتخذت فى سبيل ذلك الخطوات التالية:

أولا: إنهاء جميع المعاهدات والاتفاقيـات التى كانت تنظم علاقات التحالف الخاصـة بين حكومة البـحرين والحكومة البـريطانية، وعليـه فقد باشـرت القوات البريطانية فعلا فى الانسحاب من أراضى البحرين.

ثانيا: تؤكـد البحرين أنها دولة عـربية مستقلة صـاحبة السيـادة المطلقة على أراضيهـا وأن لحكومتها دون غيـرها حق تقرير شئونهـا الخارجية وتنظيم عـلاقاتها الدولية.

ثالثا: التقدم فـورا بطلب انضمام دولة البحرين إلى عضـوية كل من الجامعة العربية والأمم المتحدة.

رابعا: الطلب من الدول العـربية الشقيـقة والدول الإسلامية الـصديقة ومن دول العالم الأخـرى الاعتراف بوضع وكيـان البحرين كـدولة عربية مسـتقلة ذات سيادة.

---

١ - الأنباء - الكويت - الملحق ٢٤/١٢/١٩٩٢.

ونص بيان الاستقلال على التزام حكومة البحرين بجميع اتفاقياتها وتعهداتها العربية والدولية التى لا تتعارض مع استقلال البحرين وسيادتها، وذلك ضمن مبادئ وأحكام القانون الدولى والمواثيق الدولية والتزامها الكامل بميثاق الجامعة العربية والأمم المتحدة والعمل على بناء علاقات مع جاراتها التى يهمها إقامة السلام وسط هذه المنطقة الحيوية من العالم، إلى جانب العمل على تنفيذ وتنظيم التعاون التجارى والاقتصادى والفنى مع دول المنطقة بما يضمن تصنيع وتطوير هذه المنطقة اقتصاديا.

وعلى صعيد السياسة الخليجية أكد بيان الاستقلال أن حكومة البحرين تفتح ذراعيها لتبنى فكرة اتحاد جديد، وأن إعلان استقلالها لن يؤثر على استعدادها فى الانضمام إلى اتحاد الإمارات العربية أو إلى دولة الإمارات العربية المتحدة حالما تدعى إليها فى المستقبل، وحالما تنشأ حكومتها ويقوم بناؤها على الأسس والمبادئ الدستورية السليمة.

أما على صعيد السياسة العربية فتقوم سياسة البحرين على الإيمان الكامل بحقوق شعب فلسطين فى استرجاع أراضيه المغتصبة والعيش بأمان وطمأنينة فى بلاده ووطنه، وأن البحرين جزء من الأمة العربية، وستسعى جاهدة فى تبنى أية فكرة جادة ومخلصة تؤدى إلى تحقيق أمنية العرب الكبرى فى الحرية والوحدة والسلام[1].

وكانت البحرين قد مهدت لاستقلالها بإعادة تنظيم جهازها الحكومى، حيث صدر فى عام ١٩٧٠ مرسوم بإنشاء مجلس دولة ليحل بدلا من المجلس الإدارى، وأنيط بالمجلس الجديد مزاولة اختصاصات السلطة التنفيذية [2]. وفور إعلان الاستقلال فوض أمير البحرين لأول مرة بعض سلطاته إلى مجلس وزارى تشكل ثلث أعضائه من الأسرة الحاكمة وتم تعيين أربعة وزراء من الشيعة. وعلى الرغم من أن البحرين عمدت فى بداية استقلالها إلى تقليل عدد المستشارين الإنجليز فى

١- بيان استقلال البحرين ١٤ أغسطس ١٩٧١.

٢- عادل الطبطبائى: السلطة التشريعية فى دول الخليج العربى - نشأتها - تطورها - العوامل المؤثرة فيها - الكويت ١٩٧٥، ص ١١٥.

الإدارات الحكومية إلا أنها ظلت مع ذلك فى استخدام عدد كبير منهم فى المناصب الهامة ولاسيما فى دوائر الأمن والاستخبارات.

كانت البحرين تخشى مما قد يترتب على الانسحاب البريطانى من الخليج من تأثير على أمنها واستقرارها. وقد يكون حقيقة أن إيران قد تخلت عن ادعاءاتها التقليدية على البحرين وأن القوميين العرب لم يعودوا يشكلون تهديدا لأمن البحرين عقب الانتكاسة التى تعرضوا لها فى هزيمة يونية ١٩٦٧، إلا أن البحرين ظلت تستشعر تهديدا من قبل النظام البعثى فى العراق ومن قبل العناصر الراديكالية النشطة التى كانت تتطلع آنذاك إلى قلب الأنظمة السياسية فى الخليج. وكانت تلك العناصر تجد تأييدا من الاتحاد السوفيتى وجمهورية اليمن الديمقراطية إضافة إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى[1]. ولعل تلك المخاوف هى التى دفعت البحرين غداة استقلالها إلى عقد اتفاقية صداقة وتعاون مع بريطانيا مدتها عشر سنوات، ومع أن الاتفاقية الجديدة أعفت الحكومة البريطانية من مسئولية الدفاع عن البحرين، ونقلت تلك المسئولية إلى قوة دفاع البحرين إلا أنها أبقت على جسور العلاقات بين البلدين ووضعت الحكومة البريطانية أمام مسئولية جديدة حيث إنها نصت على التشاور بين الطرفين إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

وقد لاحظ المحللون السياسيون أن اختيار كلمة التشاور أريد بها تجنب عبارة المساعدة العسكرية؛ لأن ذلك يتعارض مع قرار بريطانيا بالتخلى عن التزاماتها العسكرية فى المنطقة. ولعل ذلك مما دفع حكومة البحرين ضمانا لأمنها إلى التطلع إلى الولايات المتحدة الأمريكية التى استطاعت بناء على اتفاقية وقعت بينها وبين البحرين فى ١٣ ديسمبر ١٩٧١ استخدام قاعدة الجفير البحرية على أثر جلاء القوات البريطانية عنها.

وعلى الرغم من أن حكومة البحرين حاولت أن تجعل المذكرات المتبادلة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتلك القاعدة تأخذ طابعاً سرياً إلا أن مناقشات الكونجرس الأمريكى لم تلبث أن كشفت استئجار وزارة الدفاع الأمريكية

١- Mansfield, Peter, The New Arabian. New York, 1981. p. 126.

(البنتاجون) قسما من هذه القاعدة ابتداء من اليوم الذى تم فيه إخلاء بريطانيا لها. وكان اعتراض أعضاء الكونجرس على أن وزارة الدفاع الأمريكية أقدمت على استئجار تلك القاعدة دون أخذ موافقة مسبقة من الكونجرس، وردت وزارة الدفاع على أن هذا الإيجار يتعلق بأعمال الأسطول الأمريكى فى المحيط الهندى ولا يترتب عليه أية التزامات سياسية أو عسكرية، كما أن عدد المستخدمين فى تلك القاعدة لايزيد عن مائتين وخمسين شخصاً، وأن استئجار قاعدة كبيرة كانت ضرورة لمواجهة تغلغل الأسطول السوفيتى فى المحيط الهندى ولتأكيد الوجود البحرى الأمريكى فى بعض المواقع القريبة منه[1].

ومن المؤكد أن مناقشات الكونجرس أثارت العديد من المتاعب أمام حكومة البحرين، فعلى أثر نشر هذه المناقشات حدث استياء فى الرأى العام العربى، كما شن العراق هجوماً شديداً على حكومة البحرين وطالبها بإلغاء ارتباطها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتصفية القاعدة من القوات الأجنبية، ولم يكن بوسع حكومة البحرين الاستجابة إلى ذلك وخاصة بعد مؤازرة الولايات المتحدة الأمريكية لها فى جميع مراحل تسوية النزاع بينها وبين إيران، فضلا عن مساندتها للبحرين فى الانضمام إلى الأمم المتحدة، غير أنه نتيجة لاستياء الشعب البحرينى اضطرت حكومة البحرين إلى التصريح بأن الاتفاقية ذات طابع محدود، وأنه بوسع الحكومة إلغاء التسهيلات التى منحتها للبحرية الأمريكية متى أرادت ذلك، ونفت أن تكون تلك التسهيلات تضمنت فى معاهدة سرية، وأنها ستقوم بتسجيل المذكرات المتبادلة بشأن تلك التسهيلات فى الوثائق الخاصة بالأمم المتحدة طبقا لما ينص عليه ميثاقها. كما حرصت حكومة البحرين على التقليل من شأن الوجود الأمريكى فى تلك القاعدة وأن الأمر لا يتعدى تقديم الحكومة بعض التسهيلات الاقتصادية لشركات مدنية أمريكية حيث يتعذر عليها الاستفادة من المبانى الشاسعة فى القاعدة، فضلا عن تقديم بعض التسهيلات للسفن الأمريكية التى تأتى إلى البحرين بين حين وآخر مثلما تقدم تلك التسهيلات للسفن التابعة للدول الصديقة الأخرى[2].

١- صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى من بداية العصور الحديثة إلى أزمة ١٩٩٠/ ١٩٩١، القاهرة ١٩٩١، ص ص ٣٧١ - ٣٧٢.

٢- جبران شامية: سجل الوقائع والآراء والأحداث السياسية فى العالم العربى بيروت - يولية - ديسمبر ١٩٧٧ ص ٨٥٤

وعلى الرغم من تلك التبريرات التى أعلنتها حكومة البحرين فقد ظلت الاتفاقية سارية ومعمولا بها حتى طالبت البحرين بإلغائها وكان ذلك تمشيا مع موجة الاستياء العامة ضد الدعم الأمريكى لإسرائيل خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣. غير أن مباحثات تصفية القاعدة قد تباطأت كثيراً بحيث لم تتسلم البحرين تلك القاعدة إلا فى يونية عام ١٩٧٧، وبالرغم من ذلك لم تفقد الولايات المتحدة الأمريكية الامتيازات والتسهيلات الخاصة بزيارة السفن التابعة للبحرية الأمريكية، وبالتالى أصبحت القاعدة حتى بعد إلغاء الاتفاقية الخاصة بها من الناحية الرسمية مفتوحة أمام السفن الأمريكية، وتمكنت البحرية الأمريكية من جراء استخدام تلك القاعدة أن تقوم بدور فاعل فى تأمين نفط الخليج وفى تأمين البحرين خلال نشوب الحرب العراقية الإيرانية، وخاصة حين أخذت البحرين جانب العراق فى تلك الحرب[1]، وكذلك أفادت قاعدة الجفير فى ضمان أمن البحرين إبان الغزو العراقى للكويت.

لم تلبث أن توثقت العلاقات بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية، فبصرف النظر عن مسايرة حكومة البحرين للاتجاهات الوطنية بإعلانها إلغاء اتفاقية ١٩٧١ الخاصة بقاعدة الجفير فى عام ١٩٧٣، فقد ظلت العلاقات قوية بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية، وظهر ذلك واضحا حين بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بتعيين أول سفير مقيم لها فى البحرين فى يونية ١٩٧٤ بعد أن كان السفير الأمريكى فى الكويت مفوضا فى السفارة لدى البحرين، كما اتجهت حكومة البحرين إلى زيادة عدد الخبراء والمستشارين الأمريكيين نتيجة التغيرات التى حدثت فى المنطقة، وخاصة على أثر نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية والتدخل السوفيتى فى أفغانستان ونشوب الحرب العراقية الإيرانية.

ولعل أهم المشكلات التى عانت منها البحرين فى أعقاب استقلالها استمرار تأزم أوضاعها الداخلية مما أدى إلى قيام انتفاضات وطنية كادت أن تكون متصلة،

---

١ - وثائق الأمم المتحدة: انظر كلمة وزير خارجية البحرين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحرب العراقية الإيرانية ـ الدورة ٤٣.

وليس من شك فى أن الانتفاضات العمالية كانت هى الأكثر شيوعاً، ويرجع ذلك إلى أن البحرين أخذت تشهد منذ حقبة السبعينيات تطورات اقتصادية كبيرة أدت إلى زيادة الوجود الاقتصادى الأجنبى وتزايد المصالح الأجنبية على اختلاف أنواعها، واستتبع ذلك كثرة الأيدى العاملة التى لم تجد من يضمن لها حقوقها فى مواجهة الشركات والمؤسسات الأجنبية، وذلك فى غياب التنظيمات النقابية. كما عبر الوطنيون عن استيائهم من سلطات الأمن التى كانت تقوم بقمع أية حركات أو تجمعات عمالية أو جماهيرية.

كان أول إضراب شهدته البحرين غداة استقلالها إضراب العمال فى شركة طيران الخليج، تبعه إضراب آخر فى شركة البرق اللاسلكية وشركة الألومنيوم، وتجاوب مع تلك الاضطرابات العمال المستخدمون فى القطاعات والدوائر الحكومية. وتحددت المطالب العمالية فى تطبيق الباب الثالث من قانون العمل البحرينى الذى نص على بعض الامتيازات التى لم تجد سبيلها إلى التنفيذ، كما طالب العمال بتشكيل نقابة عمالية وتعديل الأجور كى تتناسب مع غلاء المعيشة، وفتح مراكز تدريب لأبناء البلاد إلى جانب بحرنة الوظائف. وضمنت المطالب العمالية فى عريضة قدمت إلى وزارة العمل، وألحق بها مشروع يقضى بإنشاء تنظيم نقابى فيما عرف بالاتحاد العام للعمال والموظفين وأصحاب المهن الحرة، وكان هذا المشروع قد تم إعداده من قبل لجنة تأسيسية فى أغسطس ١٩٧١.

ولم يكن هذا التحرك العمالى موضع رضاء السلطة التنفيذية التى اعتمدت على سلطات الأمن التى قامت بملاحقة الأعضاء البارزين فى هذا التحرك وباعتقال أغلب عناصر اللجنة التأسيسية. كما قامت بقمع المظاهرات مستخدمة فى ذلك فرقة مكافحة الشغب التى يطلق عليها الوطنيون عادة فرقة الشغب، وتتكون من بضع مئات من الجنود معظمهم من العناصر المرتزقة من البلوش الذين دربوا خصيصا لقمع المظاهرات والاضطرابات[١].

---

١ - نافع جبر: تقرير حول أحداث البحرين - مارس ١٩٧٢ السنة الثانية - العدد ٨ دار الطليعة ، بيروت - مجلة دراسات عربية ، حزيران - يونية ١٩٧٢، ص ص ١٠٩ - ١١١.

وعلى الرغم من عمليات القمع التى تعرض لها الوطنيون فقد استمرت عناصر الاستياء قائمةحتى عاودت الانفجار مرة أخرى فى مارس ١٩٧٢، حيث تكررت نفس المطالب السابقة، وبدأت إضرابات مارس بعمال الألومنيوم وتبعهم عمال شركة بابكو، ومع أن الحركة العمالية كانت حريصة على الطابع السلمى إلا أن الحكومة خشيت من أن يتحول الإضراب العمالى إلى حركة جماهيرية بعد أن أخذ ينتشر فى أوساط أخرى، كما حامت الشبهات فى أن يكون النظام البعثى فى العراق والجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى من وراء تلك الحركة[(١)]. وعلى أثر فشل فرقة الشغب فى قمع تلك الإضرابات بادرت الحكومة إلى استدعاء قوة دفاع البحرين بأسلحتها ومصفحاتها، وتم على أثر ذلك قمع الحركة والقيام بحملة اعتقالات واسعة، فى الوقت الذى انتشرت فيه عوامل التذمر فى صفوف الوطنيين.

وبصرف النظر عن البيان الحكومى الذى صدر فى أعقاب تلك الأحداث الذى أدان عناصر مشبوهة ذكر أنها اندست فى أوساط العمال ولا يهمها مصلحتهم أو مصلحة البلاد، إلا أن هذه الحركة كان لها مردود إيجابى إذ استطاعت أن تظهر الوحدة والتماسك فى صفوف الطبقة العاملة بجميع شرائحها، كما لفتت أنظار المواطنين حول القيادات العمالية ومن ثم أصبح التحرك ليس مرتبطا فقط بمطالب عمالية محدودة وإنما لتعزيز المطالب الوطنية الخاصة بالدستور والديمقراطية[(٢)]. وفى محاولة لاحتواء المطالب الوطنية وامتصاص عوامل التذمر والاستياء صدر مرسوم أميرى فى ديسمبر ١٩٧٢ دعا فيه الأمير إلى تشكيل لجنة تأسيسية لإعداد مواد الدستور وإجراء انتخابات لمجلس وطنى تشريعى.

ومن المفارقات اللافتة للنظر أنه على الرغم من أن البحرين خلال مشاركتها فى مباحثات الاتحاد التساعى الخاصة بإمارات الخليج كانت من أكثر المؤيدين لقيام نظام نيابى حديث يضمن التمثيل الشعبى فى المجلس الوطنى الاتحادى إلا أنها

١- رياض نجيب الريس: ظفار، قصة الصراع السياسى والعسكرى فى الخليج العربى ١٩٧٠ - ١٩٧٦. لندن (بدون تاريخ)، ص ٨٣.

٢- تقرير عن أحداث البحرين - مارس ١٩٧٢ ص ١٢٢.

عندما انسحبت من تلك المباحثات وأعلنت استقلالها ظلت متباطئة فى إعلان دستور للدولة، ومع ذلك فإن الدستور البحرينى حين صدر فى ديسمبر ١٩٧٣ كان أكثر نزوعاً إلى الديمقراطية، فعلى الرغم من أنه حظر تكوين الأحزاب السياسية إلا أنه أباح حق تكوين التنظيمات النقابية كما نص على تكوين مجلس وطنى يتم تشكيله من الذكور المستوفين لحقوق التصويت وعن طريق الانتخاب المباشر.

وحين دعى المجلس الوطنى للانعقاد تبين أن عدداً كبيراً من معارضى الحكومة قد حصلوا على نضيب لا بأس به من مقاعد المجلس، كما ظهر من بينهم عناصر معروفة بنزعتها اليسارية، وهكذا انقسم المجلس إلى أجنحة ثلاثة تمثل الاتجاهات اليسارية والدينية إلى جانب تكتل الوسط. ولم يكن فى مقدور السلطة التنفيذية إلا الاعتماد على الوزراء الأربعة عشر المعينين فى المجلس فى مواجهة بقية أعضاء المجلس الذين يبلغ عددهم ثلاثين عضواً.

بدأت التجربة النيابية فى البحرين فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٣ حيث عقد المجلس الوطنى أولى جلساته، وذلك بعد انتهاء اللجنة التأسيسية من إعداد مواد الدستور التى استغرق إعدادها ما يقرب من عام كامل[١].

ومع أن صدور الدستور وانعقاد المجلس الوطنى كان يمثل تطوراً هاماً فى الحياة السياسية إلا أن السلطة ظلت مع ذلك محتفظة بقوتها، فبرغم حدة المناقشات بين الحكومة وأعضاء المجلس، وبرغم التحالف الذى تم بين الأعضاء اليساريين والمحافظين بهدف تأكيد استقلال السلطة التشريعية إلا أن المجلس عجز عن الوقوف أمام الحكومة[٢]. يضاف إلى ذلك أن التجربة النيابية فى البحرين كانت قصيرة الأجل حيث إنها لم تبلغ العامين ديسمبر ١٩٧٣ - أغسطس ١٩٧٥. ومع ذلك فقد استطاع المجلس فى خلالها التصدى للعديد من القضايا العامة التى كان من أبرزها تشكيك المعارضة فى إعلان الحكومة إنهاءها للاتفاقية الخاصة بالتسهيلات البحرية المقدمة للسفن الأمريكية فى قاعدة الجفير، كما عارض

---

١ - ملحق جريدة الأنباء: الكويت ٢٤/١٢/١٩٩١.

٢ - هاليداى(فرد): النفط والتحرر الوطنى فى الخليج العربى وإيران، مترجم، بيروت ١٩٧٥ ص ص ٨٣ - ٨٤.

اليساريون من أعضاء المجلس القرار الذى أصدرته حكومة البحرين بتحويل البلاد إلى مركز مصرفى عالمى عن طريق منح التسهيلات للبنوك والمصارف الأجنبية لتفتح لها فروعاً فى البحرين، كما قدم عدد من أعضاء المجلس العديد من الاستجوابات لبعض الوزراء مما أدى إلى زعزعة السلطة التنفيذية، وذلك على الرغم مما كان واضحاً من خلال تلك الاستجوابات أن طابع الإثارة كان هو الطابع الغالب عليها. ولم يكن الأمر قاصراً فى ذلك على العناصر اليسارية بل امتد إلى العناصر اليمينية، وعلى سبيل المثال قدمت الكتلة الدينية استجواباً لوزير الصحة حول تعيين أطباء من الذكور فى مستشفيات الولادة وتعارض ذلك مع القيم والتقاليد الدينية الإسلامية.

كان من الطبيعى أن تؤدى كثرة الاستجوابات إلى إيجاد توتر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية مما دفع الحكومة إلى اتهام المجلس بإضاعة الوقت فى مناقشات جانبية مما ترتب على ذلك تعطيل صدور بعض القوانين الملحة ومن بينها قوانين الإسكان ومحاربة الغلاء، وغيرها، بينما رأى المجلس أنه ناقش العديد من القوانين الهامة ولكنه أوقف القوانين الجائرة ومن بينها قانون العقوبات[1].

ولم يلبث أن تأزم الموقف بين الحكومة والمجلس على أثر طلب الحكومة إصدار قانون أمن الدولة حيث عارض أعضاء المجلس مشروع القانون باعتباره يشكل قيداً على حرية المواطنين، كما أنه يعطى صلاحيات واختصاصات واسعة لسلطات الأمن دون وجود ضمانات جدية تصون الحقوق والحريات العامة.

ولقد كان من دوافع الحكومة لتقديم المشروع تجدد الاضطرابات العمالية التى قام بها عمال شركة ألبا للألومنيوم، وكانت الحكومة تضع فى حسبانها ما دأب عليه العمال من اضطرابات، بينما رأى المجلس فى المشروع الكثير من سمات العنف حيث كان ينص فى المادة الأولى على إنزال العقاب الصارم إذا كانت هناك دلائل جدية على أن شخصاً «أتى من الأفعال والأقوال ما يعد إخلالا بالأمن الداخلى أو الخارجى للبلاد أو بالمصالح القومية للدولة أو بنظامها السياسى أو

١- عادل الطبطبائى: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٥٣ - ٣٥٤.

الاجتماعى أو الاقتصادى أو أتى أمراً يعد من قبيل الفتنة التى تؤثر أو من المحتمل أن تؤثر على العلاقات القائمة بين الشعب والحكومة». ومن الطبيعى أن ينظر أعضاء المجلس إلى هذه المادة على أساس كونها تلغى مفهوم الديمقراطية، لأن الديمقراطية تتضمن حرية الأقوال بينما القوانين تعاقب على العمل الإيجابى او التنظيمى، أما وأن الأمر لا يتعدى القول فهنا يكون موضع الخطورة حيث يصبح المواطن بمقتضى تلك المادة غير قادر على التحدث حتى ولو كان فى مجلس خاص عن أوضاع البحرين[1].

ولتجنب تصعيد المواجهة بين الحكومة والمجلس صدر المرسوم الأميرى فى ٢٣ يولية ١٩٧٥ بفض دور الانعقاد العادى الثانى من الفصل التشريعى الأول. غير أن المعارضة لم تلبث أن انتقلت إلى خارج جدران المجلس، وبادرت الحكومةبالقيام بحركة اعتقالات واسعة فى ٢٢ أغسطس ١٩٧٥ مبررة ذلك بأن هناك مؤامرة لقلب النظام واغتيال بعض رؤساء دول الخليج، وربطت بين المعتقلين وبين انتمائهم للمنظمة الشيوعية العربية، على حين أصدرت المعارضة بيانا حول الأحداث الجارية فى البحرين وناشدت مؤتمر اتحاد البرلمان الدولى ودول عدم الانحياز وهيئة الأمم المتحدة مطالبة حكومة البحرين الالتزام بالقانون العام أمام شعبها وأمام العالم، كما تقدمت المعارضة بعريضة موقعة من ألف وخمسمائة مواطن تعترض فيها على مشروع قانون الأمن جملة وتفصيلا[2].

لم تجد الحكومة إزاء تفاقم الاضطرابات وتصاعد المعارضة داخل المجلس وخارجه سوى تقديم استقالتها فى ٢٦ أغسطس ١٩٧٥، وجاء فى كتاب الاستقالة الذى رفعه رئيس الحكومة إلى أمير البحرين عدم قدرة الحكومة على التعاون مع المجلس، واقترح حل المجلس المنتخب والاستعاضةعنه بمجلس معين مؤكدا أن التجربة النيابية عرضت الوحدة الوطنية للخطر بسبب ما شابها من انقسامات ومزايدات، وأن هذه التجربة التى استمرت قرابة عامين لم يكن لها أى نفع على

١- الوطن ١٩٧٥/٩/٣٠.
٢- الوطن ١٩٧٥/١٢/٥.

المواطنين «وأنه من الضروري التوقف لتأمل مواضع النقص والخطأ بحيث يخلص للأمة مجلس يمثلها في مجموعها وفي هيئاتها وفي قيمها ومثلها حسب ما هي كائنة في واقعه»[1].

كان واضحاً إذن أن السلطة التنفيذية تعللت بانعدام التعاون بينها وبين السلطة التشريعية لكي تعصف بالتجربة البرلمانية، وركزت في انتقادها للمجلس أنه تحول إلى ساحة للمواجهة وفشل في أن يكون أداة للتعبير عن الإرادة الشعبية، ومن ثم اقترحت إلغاء دوره كوسيط وأن تعيش بنفسها مشاكل الشعب بشكل مباشر، كما استندت الحكومة على وجود فئات داخل المجلس أرادت فرض أيديولوجيات بعيدة عن تفكير الشعب الذي هو أحوج ما يكون إلى إيجاد حلول لمشاكله الاقتصادية والاجتماعية والحياتية، وبالتالي أصبحت التجربة البرلمانية مضيعة للوقت إذ إن المناقشات في المجلس كانت تدور حول ترف فكري دون التركيز على المشكلات التي يعاني منها الوطن أو الدولة، ومن بينها مشكلات الغلاء والإسكان والأمن، وأنه لم يتم إنجاز قوانين سوى القانون الخاص بالرواتب والبدلات التي يتقاضاها أعضاء المجلس. وفي تصريح لرئيس مجلس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان أوضح فيه أن الخطأ الذي واجهته ديمقراطية البحرين أنها ديمقراطية مستوردة ولم تكن ديمقراطية معايشة لأوضاع البلاد، على حين يجب أن تكون من تقاليد الشعب وسلوكه ومن صميم المجتمع نفسه[2].

كان من الطبيعي أن يستجيب أمير البحرين إلى موقف حكومته من المجلس ولذلك بدلاً من قبول استقالتها أصدر مرسوماً أميرياً بحل المجلس في ٢٦ أغسطس ١٩٧٥، وأدى حل المجلس إلى استياء الوطنيين الذين كانوا يرون على عكس التعليلات التي استندت إليها الحكومة في عدم مقدرتها التعاون مع المجلس، أن حل المجلس إنما يرجع أساساً إلى الضغوط التي واجهتها الحكومة من بعض

١- راجع الوثائق المتعلقة باستقالة الحكومة وحل المجلس الوطني في البحرين في أغسطس ١٩٧٥ في التقارير «الوثائق المنشورة في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الرابع السنة الأولى ١٩٧٥ ص ٢٠٤ «ومابعدها».

٢ تصريح للشيخ خليفة بن سلمان رئيس مجلس الوزراء البحريني - السياسة، الكويت في ٢٦ أغسطس ١٩٧٥

الدول المجاورة التى لم تأخذ بالنظام النيابى، ومن ثم اعتبرت تجربة البحرين النيابية بمثابة مصدر خطر عليها، إلى جانب الضغوط الأخرى التى تعرضت لها الحكومة من قبل الشركات والمؤسسات الأجنبية التى وجدت فى مساندة المجلس للقضايا العمالية تشجيعاً للعمال فى القيام بإضرابات، هذا بالإضافة إلى ما طالب به بعض أعضاء المجلس من ضرورة مشاركة رءوس الأموال الوطنية فى الشركات الأجنبية وتحويل الشركات الأجنبية ومن بينها شركة جرى مكنزى وشركة بابكو ومصنع ألبا لإنتاج الألومنيوم إلى شركات وطنية.

وعلى الرغم من وجاهة تلك التبريرات فإن السبب المباشر لحل المجلس كان بسبب عدم موافقته على قانون أمن الدولة، بالإضافة إلى إثارة أعضاء المجلس موضوع القاعدة الأمريكية فى الجفير وإجماعهم على إلغاء الاتفاقية الخاصة بتلك القاعدة، هذا فضلا عن مطالبة أعضاء المجلس بإصدار قانون العمل الذى يضمن حرية تشكيل النقابات العمالية، وقانون الصحافة الذى يسمح بحرية العمل الصحفى، كما طالب المجلس ببحرنة جهاز الأمن الذى ظل جهازاً أجنبياً يشرف عليه مجموعة من الضباط الإنجليز. وفى الوقت نفسه قام المجلس بتعرية بعض الوزراء وكشف عن ثرائهم الفاحش على حساب الشعب، كما أثار المجلس موضوع الفساد الإدارى فى أجهزة الحكومة وطالب بإطلاق سراح المعتقلين ووقف العمل بقانون الطوارئ، وعبر عن رغبة المواطنين فى الإحساس بوجود استقلال حقيقى بإباحة حرية الرأى والتعبير وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية[١].

لم يقتصر الأمر على حل المجلس الوطنى، بل صدرت مجموعة من المراسيم التى أدت إلى تعليق بعض المواد الدستورية الخاصة بالجوانب التشريعية، وبصدد ذلك صدر أمر أميرى يقضى بتعديل قانون الانتخاب حماية للأخطار التى تهدد الأمن والوحدة الوطنية؛ وإلى أن يتم هذا التعديل يؤجل انتخاب المجلس الوطنى الجديد ويتولى الأمير مع مجلس الوزراء إصدار القرارات اللازمة لتسيير أمور الدولة[٢].

١- الوطن - الكويت ٣٠/٩/١٩٧٥.

٢- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - الكويت - التقارير والوثائق، العدد الرابع - السنة الأولى ١٩٧٥ ص ٢٠٤ ومابعدها.



جدير بالذكر أن تلك المراسيم والإجراءات لم تحدد فترة زمنية معينة يصدر في خلالها قانون الانتخابات الجديد، ومن ثم فلم يكن هناك موعد قاطع لعودة الحياة النيابية، وذلك على الرغم من أنه كان من المفروض طبقاً لنص المادة ٦٥ من الدستور البحريني أنه في حالة حل المجلس يتم إجراء انتخابات لمجلس وطني جديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل، فإن لم تجر الانتخابات فإن المجلس المنحل يسترد كامل سلطاته الدستورية ويجتمع على الفور كأن الحل لم يكن ويستمر في أعماله إلى أن يتشكل مجلس جديد.

غير أن الدستور لم يحدد الإجراءات التي تتبع من قبل المجلس لكي يستعيد سلطاته، وبالتالي أصبح متاحا للسلطة التنفيذية كي تمتنع عن التجاوب مع الحق الدستوري الذي لم يلزمها بشيء إذ لم ينص الدستور - ويبدو أن ذلك كان أمراً متعمداً من المشرع - على جهة اختصاص لتنظيم عملية الانتخاب في حالة حل المجلس، كما لم ينص على تنظيم عملية عودة المجلس المنحل، وبالتالي فقد تم استغلال هذا الخلل الدستوري لتعطيل المجلس إلى أجل غير مسمى؛ في الوقت الذي تعذر فيه حسم مثل هذه الأمور لعدم وجود محكمة دستورية عليا في البحرين[1].

على أثر حل المجلس بادرت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات الكفيلة بقمع الحركات التي كانت تستشعر من ورائها إخلالاً بالأمن، فاعتقلت العناصر اليسارية وصدرت أحكام بالإعدام على بعضهم، كما قيدت حرية الصحافة وفرضت حظرا على التجمعات، وإن كانت قد اتجهت لامتصاص عناصر الاستياء إلى إصدار قانون الشركات في عام ١٩٧٧ الذي يقضي ببحرنة الشركات الأجنبية حيث نص القانون على عدم جواز امتلاك الأجانب لأكثر من ٤٩٪ من رأس مال أية شركة كاملة في البحرين، كما بدأت الحكومة أيضاً في اتخاذ خطوات حذرة من أجل قيام تنظيمات نقابية[2]، وبصدد ذلك صدر قرار وزاري في عام ١٩٨٣

١- أحمد الشملان: الديمقراطية من منظور الدساتير الخليجية، الخليج - دولة الإمارات العربية المتحدة - ١٩٩٢/٦/٢٣.

٢- جيران شامية - مرجع سبق ذكره، يناير - يونية ١٩٧٧، ص ١١٥.

بتشكيل تنظيم عمالى[1]؛ إلى جانب قرار آخر صدر فى نفس العام بتشكيل اللجنة العامة لعمال البحرين التى اعتبرت بمثابة الإطار التنظيمى الذى يحتضن عمال البحرين؛ والتى قامت فور إنشائها بدراسة خطة بحرنة العمالة، حيث أكدت على خطورة استمرار الاعتماد على العمالة الأجنبية وأهمية دفع العمالة الوطنية لإحلالها بدلاً من العمالة الأجنبية، كما أثبتت اللجنة أن عشرات الألاف من الوظائف فى البحرين يشغلها أجانب ومن الممكن استبدالهم بأيد وطنية حيث يشغل الأجانب ٦٦٪ من القوى العاملة فى البحرين. وعلى الرغم من النتائج الهامة التى توصلت إليها اللجنة إلا أن الحكومة تقاعست عن الاستجابة لما توصلت إليه من نتائج أو توصيات[2].

لم تلبث أن عادت البحرين بعد حل المجلس الوطنى إلى النظام التقليدى فى الحكم دون حدوث تطور أو تغيير به رغم أن المجتمع البحرينى لا يقل تطوراً عن المجتمع الكويتى إن لم يزد عنه، فبينما ظلت الحياة الدستورية قائمة فى الكويت رغم الأزمات التى تعرضت لها فإن التجربة النيابية فى البحرين لم تصمد طويلاً، كما لم تفكر الحكومة فى إعادة تشكيل المجلس الوطنى. ولعل ذلك كان يرجع إلى عوامل مرتبطة بالأوضاع الداخلية وبالتغيرات التى طرأت على الساحة الخليجية. والأمر الذى لاشك فيه أن النظام كان يتوجس خيفة من عودة الحياة الديمقراطية بسبب وجود أكثرية شيعية، فضلا عن تأثر البحرين بأحداث الثورة الإيرانية الإسلامية وتطوراتها بشكل أكثر من دول الخليج العربية الأخرى إلى جانب ما تميزت به البحرين من وجود حركات يسارية ظلت تتبع أساليب العمل السرى.

ويمكن القول أن الحياة الديمقراطية فى البحرين سارت فى اتجاه معاكس حال بينها وبين التطور الطبيعى، فعلى الرغم من توقفها فترة زمنية طويلة بلغت ما يقرب من ثمانية عشر عاماً إلا أنها لم تعد إلى المجرى الطبيعى الذى كان ينبغى أن تسير فيه؛ حيث استبدل المجلس الوطنى بمجلس شورى أعلن عن تشكيله فى

١- قرار وزارى رقم ٩ صادر فى عام ١٩٨٣.

٢- البحرين ٢٣/٧/١٩٩٠.

يناير ١٩٩٣، وأكد المرسوم الأميرى الخاص بتأسيس المجلس أن البحرين كان لها شرف الريادة فى تأسيس دولة عصرية فى الخليج، وأن قيام المجلس الجديد بمثابة تطبيق للشريعة الإسلامية السمحاء، وامتداد لتجربة البحرين فى إرساء مبدأ الشورى والتشاور بين الدولة والمواطنين[١].

ومن الطبيعى أن يؤدى الإعلان عن تشكيل المجلس إلى إثارة الاستياء فى نفوس الوطنيين، وذلك استناداً على الدستور البحرينى الذى ينص على أن يكون المجلس التشريعى منتخباً، بينما كان المجلس الجديد لا يمت بصلة إلى المجلس الوطنى ولا يعتبر جزءاً من السلطة التشريعية التى نظمها الدستور، وإنما هو أقرب ما يكون إلى مجلس خاص للحاكم يستشيره فى بعض القضايا ولاعلاقة له بالشعب، وبينما يكون من حق المجلس الوطنى التشريع وإقرار ميزانية الدولة والسلطة الرقابية على السلطة التنفيذية فإن مجلس الشورى يفتقد بحكم طبيعة تكوينه إلى جميع تلك الصلاحيات[٢].

لم تكن عناصر التوتر فى البحرين ترجع إلى المطالب الدستورية أو العمالية فحسب، وإنما كانت ترجع بالإضافة إلى ذلك إلى التوترات الاجتماعية الناجمة عن التقسيمات السنية والشيعية فى المجتمع البحرينى. وقد يكون حقيقة أن التوترات الطائفية قد خفت حدتها كثيراً عما كانت عليه من قبل نتيجة التطور فى الوعى الوطنى، إضافة إلى حصول الشيعة على نصيب لا بأس به من الوظائف الحكومية، رغم أنهم لا يزالون ممنوعين من الانخراط فى سلك الجيش أو فى دوائر الأمن إلا أن عناصر الاستياء ظلت قائمة والتى يمكن إرجاعها إلى عوامل اقتصادية أكثر من كونها طائفية أو مذهبية.

ويتشكل الشيعة فى البحرين من البحارنة الأصليين إضافة إلى الهجرات الإيرانية الشيعية الوافدة، وعلى الرغم من عدم توافر إحصائيات دقيقة إلا أنه من الواضح أن نسبة المواطنين الشيعة تفوق نسبة المواطنين السنة، حيث تبلغ فى أكثر التقديرات اعتدالاً ٥٥٪ من المجموع الكلى للسكان، بينما لا تتعدى نسبة الشيعة فى الإحصائيات الرسمية عن ٣٥٪.

١- آفاق أمنية ـ البحرين يناير ١٩٩٣.

٢- الشروق ـ الإمارات ٤/١١/١٩٩٣.

وعلى الرغم من أن كثيرا من التجار ورجال الأعمال البارزين من البحارنة الشيعة إلا أن المجتمع الشيعى فى البحرين يعد أفقر وأقل نفوذاً من المجتمع السنى. ومن الخطأ اعتبار شيعة البحرين فُرسا حيث لا تتجاوز الأصول الإيرانية أكثر من ٥٪ فضلاً عن أن شيعة البحرين لهم توجهاتهم العربية والقومية، ومع ذلك فقد بدأت عناصر التوتر تظهر فى البحرين فى أعقاب نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية فى عام ١٩٧٩، وقد يكون ذلك راجعاً إلى المخاوف التى أبداهاالنظام فى البحرين من العناصر الشيعية المتطرفة التى يمكنها التآمر مع النظام الثورى فى إيران، إذ إنه على الرغم من محاولة ذلك النظام إظهار نفسه باعتباره متزعماً للسنة والشيعة على السواء من أجل عودة الإسلام إلى مجده الأول إلا أن إيران لم تتوقف عن اتجاهاتها التوسعية، فعلى أثر نشوب الثورة الإيرانية وقبل سقوط حكومة بازرجان هدد آية الله صادق روحانى بأن إيران سوف تضم البحرين إلى أقاليمها إذا لم يقم النظام فى البحرين باتخاذ نموذج الثورة الإيرانية الإسلامية، ويعنى ذلك أنه كان هناك مخطط إيرانى لتصدير الثورة إلى الأقطار المجاورة. وليس من شك فى أن تلك التصريحات كان لها أثرها لدى دول الخليج العربية وخاصة المملكة العربية السعودية والعراق، بل امتد أثرها إلى مصر حيث عرض الرئيس أنور السادات تقديم المساعدة لحكومة البحرين ولغيرها من دول الخليج لمواجهة التهديدات الإيرانية مما أدى إلى إحراج حكومة بازرجان التى سارعت بإنكار التصريحات غير المسئولة التى أدلى بها روحانى وبادرت بإرسال مبعوثين إلى كل من البحرين والمملكة العربية السعودية لتهدئة الموقف[1].

ومع ذلك فقد ظل القلق ينتاب البحرين فيما إذا كان النظام الإسلامى الجديد فى إيران سوف يستمر فى التسليم باستقلال البحرين، وعما إذا كانت الثورة الإيرانية سوف تلجأ إلى دعم الشيعة فى البحرين، وخاصة أنهم وجدوا فى الثورة الإيرانية فرصة للتعبير عن استيائهم من تردى أوضاعهم الاجتماعية والسياسية، ومن ثم تميز عام نشوب الثورة الإيرانية بقيام العديد من الانتفاضات الشيعية التى

1 Ramazani, R.K., The Gulf Cooperation Council, Records and Analysis, University of Virginia 1938, p. 7.

لم تلبث أن تجددت فى العام التالى ١٩٨٠، وبادرت سلطات الأمن بطرد أحد علماء الشيعة الذى ادعى أنه ممثل لآية الله الخومينى فى البحرين[١]. وفى ديسمبر من العام التالى ١٩٨١ أعلنت سلطات الأمن عن اكتشافها محاولة انقلاب عن طريق منظمة سرية شيعية مؤيدة من قبل النظام الإيرانى، وأسفرت التحقيقات عن إدانة ثلاثة عشر بحرانياً ينتمون إلى المملكة العربية السعودية. كما كشفت التحقيقات عن أن المنظمة السرية الشيعية فى البحرين والتى تطلق على نفسها حزب المضطهدين تهدف إلى إسقاط النظام فى البحرين وإقامة دولة إسلامية على غرار النظام الإيرانى، ونسبت سلطات الأمن قيادة تلك المنظمة إلى هادى المدرسى وهو أحد الزعامات الدينية الشيعية الذى كان قد التجأ إلى البحرين هرباً من نظام الشاه واعتبر اليد الأولى فى تدبير المؤامرة التى وقعت فى البحرين بما استتبعها من أعمال تخريبية[٢].

غير أن إيران نفت نفياً قاطعاً تورطها فى هذه المؤامرة وقدمت احتجاجاً شديد اللهجة على اعتقال البحرين لعدد من الشخصيات الدينية الشيعية وإبعادها هادى المدرسى، ونددت بسوء معاملة الشيعة رغم أغلبيتهم العددية، ونعت على حكومة البحرين عدم إشراكها الشيعة فى المناصب العليا حيث لا يوجد سوى أربعة مناصب وزارية غير مؤثرة يشغلها وزراء من الشيعة بما لايتناسب مع كثافتهم العددية، بينما طلبت حكومة البحرين سحب القائم بالأعمال الإيرانى، كما أجرت محاكمة سريعة للمتهمين وأصدرت عليهم أحكاماً تراوحت بين السجن المؤبد والسجن لسبع سنوات[٣].

نتج عن المحاولة الانقلابية فى البحرين إثارة شكوك النظام البحرينى من إيران التى حاولت من جانبها إزالة ما علق بالبحرين من شكوك، وذلك برفضها لجوء بعض العناصر الشيعية التى هربت من البحرين والتى لم تجد لها ملجأ إلا فى

---

١ Mansfield, Peter, op. cit., p. 128.

٢ Ramazani, R.K., op. cit., pp. 33-34. see also Mazher, A. Hameed, Arabia Imperillied. The Security Imperatives of the Gulf States, MEAG 1986, p. 85.

٣ Ramazani, R.K., op. cit., pp. 34-35.

دبي وعلى الرغم من ذلك ظلت البحرين في موقفها إزاء إيران حيث أوقفت اتصالاتها الجوية والبحرية معها ومنعت دخول الإيرانيين إلى أراضيها ريثما يتم التعرف على أبعاد ذلك الحادث.

ولعل الموقف البحريني أخذ شكلاً عدائياً ضد إيران كما يفهم ذلك من التصريح الذي أدلى به الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين حيث أكد أن النظام الإيراني أضحى يشكل خطراً على دول الخليج مثلما يشكله الكيان الإسرائيلي، وطالب بتوقيع عقوبات اقتصادية على إيران من قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤكداً أن إيران تحرض شيعة البحرين تحت شعار الثورة الإسلامية، فضلاً عن أنها تمد العناصر الشيعية بالأسلحة والأموال وتشكل منهم تنظيمات سرية بهدف إثارة الفوضى والاضطرابات في البحرين وفي غيرها من دول الخليج العربية[1].

أعقب وقوع محاولة الانقلاب في البحرين اجتماع طارئ لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عقد في المنامة في ٦ فبراير ١٩٨٢، وجاء في البيان الختامي الصادر عن اجتماع المجلس معاضدة دول الخليج العربية للبحرين حماية لأمنها واستقرارها وسيادتها، وتصدي دول المجلس لعمليات التخريب الإيراني واعتبار أي عدوان على دولة عضو في المجلس عدواناً على دول المجلس جميعاً[2]، ومن الواضح أن هذا البيان كان يشي بأن مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدأ يسير في اتجاه الأمن الجماعي.

أما على المستوى الفردي من قبل دول المجلس فقد كانت المملكة العربية السعودية من أوائل دول الخليج شجباً للأحداث التي وقعت في البحرين وأدانت إيران إدانة صريحة واعتبرت ما تقوم به بمثابة خرق صريح للإسلام، وأكد وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز أن قادة النظام الإيراني رغم إعلانهم بعد خلع الشاه أنهم لن يكونوا شرطة للخليج إلا أنهم أصبحوا مع الأسف إرهابيين في الخليج.

١- Ibid., p. 34.

٢- البيان الصادر عن الاجتماع الطارئ للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ٧ فبراير ١٩٨٢.

ولم تقتصر المملكة العربية السعودية عند حد إدانتها مؤامرة قلب نظام الحكم فى البحرين، بل كان اتجاهها إلى عقد اتفاقية أمنية معها تم توقيعها فى عام ١٩٨٢، وعلى غرارها عقدت المملكة العربية السعودية اتفاقيات أمنية أخرى مع كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر وسلطنة عمان، بينما رفضت الكويت عقد اتفاقية أمنية مع المملكة العربية السعودية.

وقد نصت الاتفاقية الأمنية الموقعة بين البحرين والسعودية على أن تتبادل الدولتان الخبراء والمعلومات ومواجهة التسلل وتعقب المجرمين والخارجين على النظام، كما أجازت الاتفاقية للمملكة العربية السعودية التدخل لحماية أمن البحرين، وكان من الواضح أن ذلك الأمن أصبح مهدداً من قبل إيران وربما من قبل العراق أيضاً رغم الهدوء الذى اتسمت به العلاقات البحرينية العراقية خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية[1].

وبالإضافة إلى توقيع المملكة العربية السعودية اتفاقيات أمنية مع البحرين وغيرها من دول الخليج العربية فقد حاولت استغلال أحداث البحرين لتطرح فكرة القوة الأمنية الجماعية، حيث أعلن وزير الداخلية السعودى فى ٢٣ فبراير ١٩٨٢ تأييد المملكة العربية السعودية لتشكيل قوة لحماية أمن الخليج اقترح تسميتها بقوات التدخل السريع الخليجية، غير أن هذا الاقتراح السعودى لم يجد قبولاً من دول الخليج العربية وخاصة الكويت.

أخذت العلاقات بين المملكة العربية السعودية والبحرين تزداد توثقا، وساعد على ذلك عدم وجود مشكلات بين الدولتين حيث لا توجد حدود برية بينهما، أما الحدود البحرية فقد تمت تسويتها، وكانت تدور حول جزر فاشت أبو سعفة ولبينة الكبرى والصغرى، وذلك بموجب اتفاق وقع بين البلدين فى فبراير ١٩٥٨ نص على تقسيم العائدات النفطية الناتجة من جزيرة أبو سعفة مناصفة وذلك فى مقابل تنازل البحرين عن سيادتها على تلك الجزيرة مع حصول المملكة العربية السعودية على لبينة الكبرى والبحرين على لبينة الصغرى دون أن يكون لهاتين الجزيرتين بحر إقليمى.

---

١ Ramazani, R.K., op. cit., pp. 34-35.

ولعل من الأمور المثيرة للانتباه أن البحرين لم تعدتستشعر خطراً من جيرانها الأقوياء، المملكة العربية السعودية والعراق وإيران، بقدر ما أصبحت تستشعر ذلك الخطر من قبل جارتها الصغيرة قطر رغم كونهمـا تشتركان معاً فى عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية. إذ لم يلبث أن تفجر النزاع بين الدولتين حول مسألة الزبارة وجزر حـوار وفشت الديبل وفشت جـرادة فى عام ١٩٨٢، ولعل مما أثار الدوائر الرسمية فى قطر اعتبار البـحرين مدينة الزبارة مدينة تابعة لها، وقد لاحظ بعض الزائرين وجود خريطة رسـمية فى ديوان الشيخ عيـسى أمير البحرين تعـتبر الزبارة من مدن البحرين، وعلى الرغم من أنها مطموسة بعض الشيء، إلا أن آثار الطمس غير قوية بحيث يمكن تبينها بسهولة.

وقد استطـاعت المملكة العربية السعـودية أن تحتوى الخلافـات بين الدولتين ولكن الخلاف لم يلبث أن تجـدد بعد ذلك بعدة سنوات ووصل إلى حد الاشـتباك المسلح. وفى الوقت الذى أصـرت فيـه قطر على إحالة الـنزاع حول جـزر حوار وفشت الديبل إلى محكمة العدل الدولية أصدرت البحرين مرسوماً أميرياً فى أبريل ١٩٩٢ يقضى بامتداد مياهها الإقليمية لتشمل الجزر موضع النزاع بينها وبين قطر.

إضافـة إلى المشكلات التى واجهـتها البـحرين من قـبل إيران وقطر أخذت البحرين تعـانى العديد من المشكلات الاقتصادية، فـعلى الرغم من أنها كانت من أوائل دول الخليج العربية اكتشافاً وإنتاجاً للنفط إلا أنها كانت من أوائل تلك الدول أيضاً التى نضب فـيها الإنتـاج النفطى، ومع ذلك فقد كـان نضـوب ذلك الإنتاج بمثابة تحدٍ واجهته البحرين باستجابة قوية حين عملت على تدعيم بنيتها الأسـاسية، وخاصة أن الشعب البحـرينى لا يستنكف العـمل اليدوى، كما استطاعت البحرين تعويض دخل النفـط بالبحـث عن موارد أخـرى للدخل القومى وتحـقق لها ذلك حين اختيرت لتكون مقـراً لمنظمـة الـدول العربية المصدرة للنفط (الأوابك) وقامت المنظمة بـإنشاء حوض جـاف تم تشـيـده فى رقعة رمليـة على مقـربة من جزيرة المحرق بهـدف صناعة السفن وإصلاحـها[1]، وتتولى إحـدى الشركات البرتغـالية المتخصصة فى الملاحة بناء السفن وإدارة هذا الحوض. ومن المفارقات اللافتـة للنظر

١- يرمز لهذا الحوض اختصارا بـ Arab Ship Building & Repairing: ASRY

أن البرتغاليين الذى غزوا البحرين فى أوائل القرن السادس عشر الميلادى عادوا إليها بشكل سلمى بعد انقضاء عدة قرون. وقد تم افتتاح الحوض الجاف فى عام ١٩٧٠ واستطاع إصلاح ما يربو على ثلاثمائة سفينة، بلغت حمولتها ٥٠٠,٠٠٠ طن وذلك فى خلال حقبة السبعينيات، ويعمل به ١٣٠٠ عامل من بينهم ٦٠٪ من العمال العرب، ومع بداية عام ١٩٨٤ ارتفعت نسبة العمالة العربية إلى ما يقرب من ٩٠٪ وذلك بعد أن تأسس مركز تدريبى تخرج منه بضع مئات من العمال العرب المدربين على صناعة السفن وإصلاحها؛ وجد الكثيرون منهم مجالا للعمل فى دول الخليج الأخرى [١].

كذلك اعتمدت البحرين فى دخلها القومى على الإيجار الذى تدفعه الحكومة الأمريكية لقاء استخدامها لقاعدة الجفير، وفضلاً عن ذلك اتخذت البحرين لتكون مركزاً لقوة دفاع الشرق الأوسط وذلك منذ ١٩٧٢.

وبالإضافة إلى ذلك أوجدت صناعة الألومنيوم ـ التى حققت نجاحاً كبيراً فى البحرين ـ موارد أخرى للدخل القومى، وقد بدأت هذه الصناعة فى عام ١٩٧٢ وحققت للبحرين موارد مالية وصلت إلى ما يقرب من ١٨٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى سنوياً، ومع ذلك لم تلبث هذه الصناعة أن أفلت بعض الشىء بسبب ما تعرضت له البحرين من اضطرابات داخلية فضلا عما واجهته صناعة الألومنيوم فى البحرين من خطر منافسة إمارة دبى لها فى هذه الصناعة، وذلك نتيجة لعدم التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجى فى بعض المشروعات الحيوية.

ولعل البحرين اتجهت إلى الاستفادة من أهمية موقعها الجغرافى كحلقة وصل بين أوربا والهند والشرق الأقصى وأستراليا [٢]. ومن ثم قامت بتطوير مطارها الذى أصبح من أكثر المطارات حيوية فى العالم، وكان أول مطار دولى يستقبل طائرات الكونكورد فى رحلات منتظمة منذ عام ١٩٧٦.

وقد حاولت البحرين الإفادة أيضاً من استمرار نشوب الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥/١٩٨٩ لتكون بديلاً عن بيروت فى مجال المعاملات المالية والمصرفية،

---

١ Mansfield, P., op. cit., p. 129.

٢ Mazher, A., Hameed, op. cit., p. 11.

حيث سمحت حكومة البحرين منذ عام ١٩٧٥ بإنشاء فروع لبنوك استثمارية حرة لا تخضع للضرائب OBU'S[١]، حيث ظهر فى البحرين أكثر من خمسين بنكا ومصرفاً مالياً وصلت أصولها المالية إلى أكثر من ثلاثة وعشرين مليارا من الدولارات الأمريكية، وبذلك أصبحت البحرين بحلول عام ١٩٧٩ المصرف الرئيسى لدول الخليج العربى، واحتلت مركزاً مساوياً لمركز سنجابورة فى مجال المعاملات المالية والمصرفية[٢].

ولما كانت البحرين تتميز عن غيرها من دول الخليج العربية بمرونة تقاليدها الاجتماعية فقد ساعدها ذلك على أن تتحول بسرعة إلى مركز سياحى هام فى الخليج حتى صار يطلق عليها بيروت الخليج، حيث يشعر القادمون إليها من المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بقدر من التخفف من القيود والتقاليد الاجتماعية التى يلمسونها فى مجتمعاتهم. وكان متوسط القادمين من السعودية إلى البحرين يصل إلى ألف سائح أسبوعياً، ولكن هذا العدد لم يلبث أن تضاعف عدة مرات بعد الانتهاء من بناء الجسر الكبير Causeway فى عام ١٩٨٦ الذى ربط السعودية بالبحرين[٣]، وقد تكلف بناء هذا المعبر أكثر من مليار من الدولارات الأمريكية، وقامت المملكة العربية السعودية بتمويل عملية إنشائه.

وعلى الرغم من أن هذا المعبر لم يشرع فى إنشائه إلا فى عام ١٩٨١ إلا أن هذا الجسر كان من تفكير الملك عبد العزيز بن سعود فى عام ١٩٥٠، بيد أن العمر لم يمهله لكى ينفذ هذا المشروع، ومع ذلك فقد استمرت الفكرة قائمة إلى أن تولى الملك فيصل الحكم حيث أمر فى عام ١٩٦٥ بإجراء دراسات للجدوى، وفى عام ١٩٧٨ اجتمع الملك فيصل بالشيخ عيسى بن خليفة فى مدينة الطائف للاتفاق حول بناء ذلك المعبر الذى بوشر العمل به فى عام ١٩٨١ وتم افتتاحه رسمياً فى نوفمبر ١٩٨٦ وسمى بجسر الملك فهد[٤].

١- Off Shore Banking Units.

٢- Mansfield, P., op. cit., p. 130.

٣- Ibid., p. 131.

٤- الفجر الجديد ٢١/ ٧/ ١٩٩٢.

ويبلغ طول الجسر سبعة أميال (١٢ كيلومتر) ويحتاج إلى عشرين دقيقة لعبوره بالسيارات وله طاقة مرورية تستوعب ما يقرب من ٢٧٠٠ سيارة فى الساعة الواحدة، ويتم التخطيط حالياً لتصل مقدرة استيعابه المرورية عند حلول عام ٢٠٠٠ إلى ٢٩,٠٠٠ سيارة و ٢٦٠٠ شاحنة.

وليس من شك فى أن هذا المعبر له أهميته الكبيرة من حيث ربط البحرين بالمملكة العربية السعودية بصفة خاصة وبدول مجلس التعاون الخليجى بصفة عامة، والأهم من ذلك فهو تعبير واضح عن الدورالذى تقوم به المملكة العربية السعودية من أجل تقديم الحماية والأمن للبحرين؛ حيث يمكن الانطلاق منه بسهولة إذا حدث خطر يهدد البحرين[1].

وعلى الرغم من إدراك الوطنيين فى البحرين للأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لذلك المعبر الحيوى إلا أن هناك من يبدى الاستياء وخاصة من الفئات المحافظة التى تخشى تحول البحرين إلى ملهى للسعودية ولدول الخليج العربية الأخرى، وعلى العكس من ذلك فإن الفئات الليبرالية تخشى من أن يتحول المجتمع البحرينى المتسامح إلى مجتمع محافظ نتيجة لما قد يترتب على الارتباط الوثيق بين البحرين والمملكة العربية السعودية. وبالإضافة إلى ذلك يخشى الوطنيون من التدخل السعودى فى البحرين استناداً على الاتفاقية الأمنية الموقعة بين البحرين والمملكة العربية السعودية فى عام ١٩٨٢، وقد ظهر هذا واضحاً حين تجددت الاضطرابات الداخلية فى البحرين فى أعقاب أزمة الخليج، وعلى وجه التحديد فى ديسمبر ١٩٩٤ حين عبر الوطنيون عن استيائهم من وجود بعض أفراد من الحرس السعودى فى قوات أمن البحرين، كما عبر الكثيرون عن أسفهم لانقضاء ذلك العهد الذى كانت تتم فيه الاتصالات بالأساليب التقليدية وذلك باستخدام السفن الشراعية.

استطاعت البحرين خلال حقبة الثمانينيات أن تحقق ازدهاراً اقتصادياً رغم التحديات التى واجهتها إلا أن ذلك الازدهار كان فيما يبدو ازدهارا وقتيا إذ لم

---

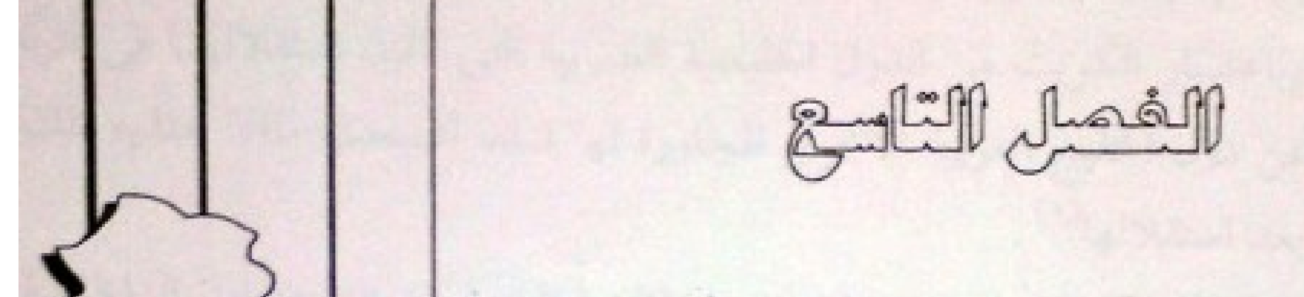
١ Mazher, A., Hameed. op. cit., p. 11.

تلبث البحرين أن أخذت تعانى خلال السنوات التالية وخاصة فى أعقاب الغزو العراقى للكويت من تدهور اقتصادى نتيجة انكماش معاملاتها وتدهور صناعاتها مما انعكس أثره على أوضاعها الاجتماعية التى وصلت إلى درجة كبيرة من التردى، إضافة إلى ما كانت تعانيه البحرين من مشكلة العمالة الوافدة التى نافست العمالة الوطنية إلى درجة أصبحت فيها البطالة شائعة فى البحرين، ولعل ذلك يفسر الاضطرابات التى انفجرت مؤخراً فى البحرين حيث شهدت البلاد مظاهرات صاخبة فى ديسمبر ١٩٩٤، وكان ذلك نتيجة لما أقدمت عليه سلطات الأمن من اعتقال أكثر من ١٤٠٠ شخص خلال احتفال البحرين بعيدها الوطنى.

ومع أنه لم تتكشف بعد الأبعاد الحقيقية لتلك الاضطرابات فإن هناك من يرجعها إلى تحريض من قوى خارجية، بينما يرى البعض أن تكون من افتعال سلطات الأمن بهدف إضعاف التجمعات الوطنية، على حين يحاول آخرون إكساب تلك الاضطرابات طابعا طائفياً. وفى تقديرنا أن تلك الاضطرابات ناجمة فى الدرجة الأولى عن تردى الأوضاع الاقتصادية وتفشى البطالة فى صفوف المواطنين نتيجة لما تلجأ إليه الحكومة من الاعتماد على العمالة الوافدة باعتبارها أرخص من العمالة الوطنية وأكثر أمناً منها، يضاف إلى ذلك ما تعانى منه المعارضة باتجاهاتها المختلفة من عدم وجود متنفس لها للتعبير عن آرائها حتى أن كثيرا من عناصر المعارضة لجأوا إلى لندن وإلى هيئة الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية للتنفيس عن مطالبهم والمطالبة بالإفراج عن الذين اعتقلتهم سلطات الأمن بحجة زعزعة الأمن والاستقرار فى البحرين.

ويمكن تلخيص المطالب الوطنية استناداً على العريضة التى رفعها الوطنيون إلى الشيخ عيسى أمير البحرين حيث طالبوا بإعادة المجلس الوطنى الذى أوقف منذ عام ١٩٧٥، والسماح بعودة المبعدين، إلى جانب حل المشكلات الخاصة بالجنسية والتجنس، وإيجاد عمل للمواطنين ومشاركة المرأة فى العملية الديمقراطية، وكبح جماح سلطات الأمن التى يشرف عليها الجنرال «إيان هندرسون»، وهو ضابط بريطانى متقاعد يحظى بكراهية شديدة من الوطنيين.

بقى أن نشير هنا إلى أنه على الرغم مما يثار حول الاضطرابات الأخيرة فى البحرين من أبعاد مذهبية إلا أنها لا تتعدى أكثر من كونها تعبيرا من قبل المواطنين عما يعانونه من مشكلات، وقد يكون حقيقة أن تلك الاضطرابات أكثر خطورة فى المناطق الشيعية، غير أن ذلك لا يرجع لأسباب مذهبية وإنما إلى زيادة الفقر وتدنى المستوى الاقتصادى فى تلك المناطق. ولعل خطورة تلك الاضطرابات تبدو فى وثيقة وقعها عدد من ضباط الجيش البحرينى أظهروا فيها تجاوبهم مع المطالب الوطنية، هذا بالإضافة إلى البيانات المشتركة التى أصدرتها الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطنى حتى أصبح هناك قلق من أن تكون تلك الاضطرابات مقدمة لما يمكن أن يحدث فى الدول الأخرى المجاورة، ولعل ذلك ما دفع البحرين إلى قمع تلك الاضطرابات والعمل على احتواء المطالب الوطنية.



الفصل التاسع

الكويت

الأوضاع الداخلية وعلاقات الجوار

التطور الديمقراطى والأزمات الدستورية - الوجود الفلسطينى فى الكويت - الأزمات المالية والاقتصادية - الثورة الإيرانية الإسلامية وأثرها على الأوضاع الداخلية فى الكويت - توثق العلاقات السعودية الكويتية - الانتهاكات العراقية لحدود الكويت - موقف الكويت من الحرب العراقية الإيرانية - الاعتداءات الإيرانية على الناقلات الكويتية - مسألة رفع الأعلام الأجنبية - علاقة الكويت بالقوى الكبرى - توقف الحرب العراقية الإيرانية وتطبيع العلاقات الكويتية الإيرانية.

تعد الكويت مثالاً لدولة صغيرة ليس فقط فى العالم العربى أو منطقة الخليج، ولكن فى النظام العالمى بصفة عامة. غير أنه على الرغم من صغر حجم الكويت إلا أنها لعبت دوراً إيجابياً فى السياسة الخليجية بصفة خاصة وفى السياستين الإقليمية والعربية بصفة عامة.

وباعتبار الكويت من الدول الخليجية العربية التى نالت استقلالها فى فترة سابقة عن دول الخليج العربية الأخرى المجاورة لها فقد أصبحت مثالا تحتذيه تلك الدول بعد استقلالها[1].

غير أن الكويت واجهت بعد استقلالها العديد من التحديات الداخلية والخارجية التى كان من أبرزها استمرار تأزم العلاقات بينها وبين العراق، فضلا عن محاولاتها الدائبة للوصول عبر تكاملها الوطنى إلى قدر تعتد به من التنمية السياسية والاقتصادية.

وقد واجه الشيخ صباح السالم الصباح (١٩٦٥ ـ ١٩٧٧) فى السنوات الأخيرة من حكمه الكثير من تلك التحديات، وخلفه الشيخ جابر الأحمد (١٩٧٧) الذى شهدت سنوات حكمه سلسلة من الأزمات الاقتصادية والسياسية التى بلغت ذروتها بالغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠[2].

وإذا تجاوزنا التطورات الديمقراطية التى مرت بها الكويت فى سنوات ما قبل استقلالها فإنه منذ استقلال الكويت حاولت الحفاظ على ما وصلت إليه من قدر محدود من التطور الدستورى، غير أن التغيرات السياسية والفكرية التى مر بها المجتمع الكويتى أدت إلى نمو حركة المعارضة السياسية فى مجلس الأمة الذى تشكل بالانتخاب طبقاً للدستور الكويتى مما أدى إلى تعرضه للحل أكثر من مرة. ويرجع إلى القوميين العرب تزعمهم فى بداية الأمر حركة المعارضة وممارستهم دوراً

١- Hassan Ali Al Ebraheem, Kuwait and the Gulf, Small State and the International System. Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, Washington D.C. Croom-Helm, London and Canbera 1984, p.88.

٢- Crystal, Jil, Kuwait, The Transformation of an Oil State, Colorado U.S.A. 1992, p. 28.

إيجابياً فى المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تأكيدهم على حرية الصحافة والتعبير عن الرأى[1].

وعلى الرغم من الخلافات المستمرة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلا أن ذلك لم يقف حائلاً دون استمرارية التجربة النيابية التى أصبحت بصرف النظر عما اعتورها من قصور مثالاً للمشاركة الشعبية والإصلاحات الدستورية فى الدول العربية الخليجية حديثة الاستقلال[2]. والحقيقة أن الكويت استطاعت أن تحقق تطوراً ديمقراطياً لا بأس به، وكان مما عزز هذا التطور أن المناخ الفكرى والسياسى غير المتزمت فى الكويت كان يقدم مجالاً خصباً لإيجاد نوع من المعارضة السياسية التى اعتمدت على تدفق التيارات الأيديولوجية والسياسية على الكويت بحكم انفتاحها، كما ارتبط ذلك التطور أيضاً بازدهار الصناعات النفطية بما ترتب عليها من تدفق قوة العمل سواء من العمالة غير المدربة أو من أصحاب المهارات الفنية. وعلى الرغم من تدفق العمالة الآسيوية إلا أن الكويت حفاظاً على عروبتها كانت أكثر ميلاً إلى الوفادة العربية التى كان لها أثر كبير فى تصاعد المد العربى الذى كان عاملاً من العوامل التى دفعت بريطانيا إلى الانسحاب من الخليج، فضلاً عن تكريس الكويت لاستقلالها؛ وذلك بالتخلص من اتفاقية المساعدة البريطانية فى عام ١٩٦٨ والتى كانت قد أبرمت مع الكويت غداة استقلالها فى عام ١٩٦١[3].

وقد يكون من المفيد أن نقرر فى هذا السياق أنه رغم ازدياد حدة المعارضة إلا أنها لم تصل إلى الدرجة التى تهدد النظام السياسى للدولة، ويرجع ذلك إلى أن التركيبة الديموجرافية للكويت تتشكل أساساً من الوطنيين والمغتربين، والأخيرون يمثلون نسبة أكبر من الوطنيين، غير أن التيارات الفكرية والسياسية التى

١- لا توجد فى الكويت أحزاب سياسية، إذ إنها محظورة بحكم القانون، ومع ذلك يمكن القول أن أهم تكتل سياسى يشبه الحزب هو الذى تزعمه أحمد الخطيب وينتمى هذا التكتل إلى حركة القوميين العرب وهى حركة كانت لها فروع امتدت فى كثير من أقطار الخليج والجنوب العربى غير أنها لم تلبث أن تراجعت مع انحسار موجة المد القومى العربى المصاحبة لهزيمة يونية ١٩٦٧.

٢- Abdul Reda Assiri, Kuwait Foreign Policy, City State in World Politics, Westview Special Studies on the Middle East, Westview Press, Boulder, San Francisco & London 1990, p. 136.

٣- هاليداى (فرد): النفط والتحرر الوطنى فى الخليج العربى وإيران، مترجم، بيروت ١٩٧٥ ص ص ٣٨-٣٩.

حملها الوافـدون العرب لم يكن لها تأثير على الوضع السـياسى، إذ إن انصرافهم لطلب الرزق جعلهم بعيـدين عن القيام بأى نشاط سياسى خـوفاً من الاستغناء عن خدمـاتهم أو ترحيلهم خارج البـلاد. ومن ناحية أخـرى فإن مسـتوى المعيشة فى الكويت لا يعطى الفرصة لنمـو حركة المعارضة حيث تؤكـد إحدى الدراسات التى أجريت عن مـستويات المعيشة فى أكثر من ١٨٤ دولة ذات العضـوية فى الأمم المتحدة أن الكويت تحتل المرتبة العالمية الرابعة من حيـث ارتفاع مستوى المعيشة بعد دولة الإمارات العربيـة المتحدة والولايات المتحـدة الأمريكية وسويسـرا، فضلاً عن عدم وجود ضرائب على الدخل السنوى وكـفالة الدولة للمواطنين والوافدين على السواء بالرعاية الاجتماعية والصحية[١].

وليس من شك أيضا فى أن اعتـياد المجتمع الكويتى على الأعمـال التجارية قد سـهل تحوله من البرجـوازية التجارية إلى برجـوازية رجال الأعمـال ذات الثراء الضخم، كما أن الآفـاق الجديدة المتشعبة فى ميـدان الأعمال أدت إلى توسيع هذه الطبقـة عدديا، وزادت من ثرائها، ولايـعنى ذلك أن الثراء متـوافر للجمـيع حيث توجد نسـبة كـبيرة من الذين لا يتـمتعـون بهذا الثـراء ومعظمهم مـن البدو الذين يعيـشون بعـيداً عن المدينـة، أو من أصحاب الحـرف الصغـيرة الذين تحـولوا إلى الأعمـال الوظيفـية بعد أن انقـرضت تلك الحرف. وهكذا نجـد أن الثراء وكـفالة الدولة للرعاية الاجتماعية حدت من فاعلية المعارضة السياسية[٢].

وعلى الرغم من تلك الأسباب الموضوعيـة فإن الكويت قد شهدت مع ذلك العديد من الأزمات السياسيـة والدستورية التى أثارت خلافات حادة بين السـلطتين التنفيـذية والتشريعـية، ومع أن مجلس الأمـة لا يتمتـع بالكثير من عناصـر القوة الحقيقية إلا أنه استطاع تحقيق بعض الإنجازات الإيجابية. ومع ذلك فإن الانتقادات التى توجه إلى المجلس أن الاندفاع نحو الترشـيح ليس من أجل تنفيذ برنامج معين بقـدر ما يكون الهـدف هو إضافـة وجاهة السلطة إلى وجـاهة المال، ومن ناحـية

١- الوطن - الكويت ٥ فبراير ١٩٨٨.

٢- صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى من بداية العصور الحديثة إلى أزمة ١٩٩٠/١٩٩١، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٥٢.

أخرى فإن العامل القبلي لا يزال يؤثر في مسيرة الديمقراطية، ويظهر أثر ذلك العامل واضحاً في تجمع القبائل الكبيرة والمعروفة مثل العوازم والمطران والعجمان وعنزة في مناطق محددة مما يجعل هذه المناطق بمثابة دوائر انتخابية مغلقة في وجه العناصر الأخرى، ولاسيما العناصر المثقفة. وترتبط العملية الانتخابية في المناطق القبلية بظاهرة الانتخابات الفرعية وبموجبها تجتمع القبيلة في يوم محدد لتجرى تصفية بين مرشحيها الذين يزيدون عن العدد المحدد لكل دائرة بموجب قانون الانتخاب، وتلتزم القبيلة بطرح أسماء من يفوزون في الانتخابات الفرعية دون غيرهم، كما يلتزم باقي المرشحين بنتيجة التصويت ضماناً لوحدة القبيلة وتأكيداً لوصول أبنائها لمقاعد مجلس الأمة حتى ولو كان من ينافسهم في الانتخابات العامة أكثر كفاءة أو مقدرة. كما أنه إذا حاول أحد المرشحين في الانتخابات الفرعية ممن لم يحالفهم الحظ النزول في الانتخابات العامة عوقب من قبل أفراد القبيلة باعتباره منبوذا منها، كما يمتنع أفراد القبيلة في هذه الحالة عن التصويت له.

يتضح من هذا العرض أن العامل القبلي يشكل خطورة على عملية التطور السياسي إذ كثيراً ما يتم اختيار أشخاص من مستويات غير مؤهلة لمجرد أن القبيلة قد اختارتهم دون غيرهم مع وجود عدد من المثقفين ذوي القدرة ممن ينتمون إلى نفس القبيلة لم يتم الاتفاق على ترشحيهم[1]، وبالتالي فقد ضمنت الولاءات القبلية لبعض الأعضاء فوزاً مستمراً في انتخابات مجلس الأمة، يؤكد ذلك أن المجلس شهد استمرار عضوية بعض الأفراد، ومع أن العضوية الطويلة تمنح صاحبها خبرة لا يستهان بها في أعمال المجلس ومناقشاته إلا أنه من الملاحظ أن هؤلاء أقل الأعضاء مساهمة في النقاش[2].

وعلى أية حال فإن تأثير العامل القبلي لابد أن يتجه مستقبلاً إلى الاضمحلال نتيجة التعليم ونضوج الوعي السياسي، بل يمكن القول إن التفرقة الناجمة عن التحيز للأصول القبلية قد بدأت في الانحسار بالفعل. إذ كان المجتمع الكويتي يميز بين القبائل العريقة الأصل وأخرى تأتي في مرتبة أقل يسمى أبناؤها

١- عادل الطبطبائي: السلطة التشريعية في دول الخليج العربي، الكويت ١٩٨٥ ص ص ٣٧٧ - ٣٧٨.

٢- نفسه ص ص ٣٨١ - ٣٨٢.

بالياسر. وإذا كانت بعض مظاهر التميز مازالت تؤخذ فى الاعتبار فى العلاقات الاجتماعية فإن الوظائف والعلاقات العامة لا تتأثر بذلك، وإن كان التمير قد يظهر فى صورة أخرى بين من يحملون الجنسية من الدرجة الأولى وبين المتجنسين أو الذين بدون جنسية.

أما من حيث تأثير العامل القبلى على الحياة النيابية فيظهر واضحاً فى القضايا المتعلقة بالمحافظة على التقاليد، وغالباً ما يسود اتجاهان رئيسيان: اتجاه محافظ يريد أن يحصر المراكز العليا فى الأسر العريقة، واتجاه آخر يقبل التطور ويرى توزيع المناصب حسب الكفاءات دون التقيد بالقبيلة أو النسب، ويمتد الجدل بين هذين الاتجاهين حول بعض المشكلات الاجتماعية ومن بينها تحرير المرأة وزيها والاختلاط فى الجامعة وغير ذلك من أمثال تلك الموضوعات التى تلقى اهتماما كبيراً بين المرشحين والنواب ولدى الرأى العام الكويتى. ومع ذلك فينبغى أن نؤكد هنا أن الكويت سارت بخطى أسرع نحو تحرير المرأة التى منحت حق التصويت عند إعادة الحياة النيابية فى عام ١٩٨١، وإن كان هذا الحق من الناحية النظرية فقط، ولعل الكويت هى الدولة الخليجية العربية التى منحت المرأة هذا الحق النظرى، وذلك إذا استثنينا سلطنة عمان التى انضمت امرأتان منها إلى عضوية مجلس الشورى الذى أنشئ فى السلطنة حديثاً (١٩٩١).

وقد شهدت الكويت فى أعقاب استقلالها سلسلة من الأزمات الدستورية وكادت الأزمة الأولى أن تعصف بالتجربة الدستورية الوليدة حين أثير خلاف حاد بين الحكومة والمجلس حول تفسير المادة ١٣١ من الدستور الكويتى التى تنص على أنه «لا يجوز للوزير أثناء توليه الوزارةأن يتقلد أية وظيفة عامة أخرى، أو أن يزاول ولو بطريق غير مباشر مهنة أخرى أو عملاً صناعياً أو تجاريا أو مالياً» حيث رأى غالبية أعضاء المجلس فى التشكيل الوزارى مخالفة لهذه المادة الدستورية نتيجة ضمه بعض العناصر من التجار[١]، وقد امتنع أصحاب هذا الرأى عن حضور جلسات المجلس، الأمر الذى أفقدها النصاب القانونى وبالتالى تعذر على أعضاء الوزارة حلف اليمين القانونية أمام المجلس[٢]، ولم تجد الوزارة بدأ من تقديم

١- عادل الطبطبائى: السلطة التشريعية فى دول الخليج العربى، الكويت ١٩٨٥ ص ص ٣٨١ ـ ٣٨٢
٢- عادل الطبطبائى: النظام الدستورى فى الكويت دراسة مقارنة، الكويت ١٩٨٥ ص ٣٤٨.

استقالتها فى ٢٨ ديسمبر ١٩٦٤ حيث أعيد تشكيلها فى يناير ١٩٦٥ بعد استبعاد العناصر التى اعترض على وجودها، وبذلك استطاع المجلس أن يكسب الجولة الأولى فى مواجهته للسلطة التنفيذية، وتبع ذلك انتصاره فى جولة أخرى حين عارض فى عام ١٩٦٧ اتفاقية تنفيق عائدات النفط التى تقدمت بها الحكومة إلى المجلس، وحمل القوميون العرب بزعامة أحمد الخطيب لواء المعارضة ضد الحكومة التى اضطرت إلى تعديل الاتفاقية(١).

وفى بداية حقبة السبعينيات نجح مجلس الأمة فى حفز الحكومة على إعادة التفاوض مع شركة نفط الكويت المحدودة فيما يتعلق بنسبة المشاركة الوطنية فى أسهم الشركة، وكان المجلس قد أعيد تشكيله فى عام ١٩٧١ حيث فاز بعضويته أربعة أعضاء من القوميين العرب(٢)، وإن لم يكن الخطيب واحداً منهم، وكانت الحكومة قد أفسحت المجال للقوميين العرب كى يعودوا إلى المجلس بعد أن تضاءل وزنهم عقب هزيمة ١٩٦٧، ولاسيما أن الكويت صارت تسهم فى الدعم المالى لنظمة التحرير الفلسطينية ولدول المواجهة، كما تميز المجلس الجديد بدخول ثلاثة عشر عضواً من خريجى الجامعات، وهى أكبر نسبة من المثقفين ثقافة عالية تدخل المجلس.

وقد أدت المعارضة إلى رفض نسبة المشاركة الوطنية فى شركة نفط الكويت رغم أنها كانت تتيح للحكومة ٦٠٪ من رأس مال الشركة إذ طالب المجلس بالملكية الوطنية الكاملة، وكان ذلك الاتجاه تمهيداً لإحكام السيطرة على شركات النفط العاملة فى الكويت، إذ نجحت الكويت بفضل تلك المعارضة أن تستحوذ على النصيب الكامل، كما فرضت سيطرتها على الشركات الصغيرة وعلى ثرواتها من الغاز الطبيعى، كما أنهت امتياز شركة أمينويل وأخضعتها لسيادتها فى عام ١٩٧٧(٣).

١- Stocking, G., Middle East Oil, A Study in Political and Economic Controversy, Venderbit University Press 1972, PP. 372-375.

٢- للتفاصيل عن حركة القوميين العرب انظر : الفلسطينيون فى الوطن العربى. من إصدار معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٩ ص ٤٥٥ وما بعدها.

٣- Crystal, Jil, op. cit., pp. 43-44, see also Al- Ebraheem, op. cit., p. 94.



وعلى أثر انتهاء دورة المجلس فى نهاية عام ١٩٧٥ أجريت انتخابات جديدة، وقد اكتسبت تلك الانتخابات حيوية كبيرة رغم أن القبلية ظلت أقوى تأثيرا فى الحياة النيابية حيث انتزعت قبائل شمر وعنزة والعجمان والعوازم عدداً لابأس به من مقاعد المجلس، كما ظهرت للمرة الأولى فى هذه الانتخابات جمعية الإصلاح المعبرة عن الاتجاه الإسلامى المحافظ، ولقيت حينذاك تأييداً من الحكومة[1].

وعلى الرغم من ذلك ظهرت المعارضة قوية فى هذا المجلس بحيث لم تستمر دورته سوى عدة أشهر أعقبها حل المجلس فى أغسطس ١٩٧٦، وقد ظهر الخلاف حول تفسير المادتين ٩٨و ١٠٤ من الدستور الكويتى إذ كانت المادة ٩٨ تنص على أن تتقدم الوزارة فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة، بينما كان من رأى الحكومة أنها تجد فى الخطاب الأميرى المنصوص عليه فى المادة ١٠٤ من الدستور ما يغنيها عن تقديم هذا البرنامج، حيث تنص تلك المادة على أن يفتتح الأمير دور الانعقاد السنوى للمجلس ويلقى فيه خطاباً أميرياً يتضمن أحوال البلاد وأهم الشئون العامة، وبالتالى أصرت الحكومة على الاكتفاء بذلك الخطاب وأنه لا حاجة إلى أن تتقدم ببرنامج مفصل للمجلس فى الوقت الذى أصر فيه أعضاء المجلس على ضرورة أن تتقدم الحكومة بهذا البرنامج ولا يغنيها عن ذلك الخطاب الأميرى لاختلاف طبيعة كل منهما.

وعلى الرغم من أنه لم يترك المجال للحكومة لكى تتقدم ببرنامجها إلى المجلس حيث صدر مرسوم أميرى بحل المجلس، كما فرضت بعض القيود على حرية الصحافة والاجتماعات، إلا أن تلك الأزمة الدستورية أسفرت عن نتيجة هامة، وهى أن المجلس استطاع فرض رأيه بتفسير بعض نصوص الدستور وتأكيد حقه فى الحصول من الحكومة على برنامج وزارى يكون الأساس الذى يمكنه من محاسبتها، وهو ما تحقق للمجلس بالفعل حين تقدمت الحكومة ببرنامجها المفصل فى مستهل الفصل التشريعى فى عام ١٩٨١[2].

١- محمد الرميحى: تحليل لانتخابات ١٩٧٥، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت ـ يولية ١٩٧٥.

٢- عادل الطبطبائى: النظام الدستورى فى الكويت، دراسة مقارنة، الكويت ١٩٨٥ ص ص ٣٥٠ ـ ٣٥١، انظر أيضا لنفس المؤلف: السلطة التشريعية فى دول الخليج العربى ـ الكويت ١٩٨٥، ص ص ٣٣٥ ـ ٣٣٧.

ولم تكن أسباب الخلاف بين الحكومة والمجلس مقصورة على تفسير بعض المواد الدستورية، وإنما كان الخلاف حول العديد من القضايا الداخلية والخارجية، كما اتخذت المعارضة بعداً طائفياً. ومع أن التوتر الطائفى بين الشيعة والسنة ليس قويا فى الكويت كما هو فى العراق أو حتى فى البحرين إلا أن ذلك لا ينفى وجوده تماما إذ أثار أحد الأعضاء الشيعيين فى المجلس قضية أستاذ شيعى تقدم بطلب للتدريس فى جامعة الكويت، وعلى الرغم مما ذكره النائب أن ذلك الأستاذ كان حائزاً لكل الشروط التى تجعله فى أول قائمة الاختيار إلا أن الجامعة رفضت قبول طلبه مفضلة عليه أستاذاً سنياً أقل منه فى مؤهلاته وخبراته. ومن الواضح أن إثارة تلك القضايا الطائفية ترجع إلى أن الديمقراطية فى الكويت أتاحت للشيعة حرية التعبير عن آرائهم، وأكثر من ذلك فإن المجلس كان يضم إليه ثمانية نواب من الشيعة. وحين شكل الشيخ جابر الأحمد وزارته التى أعقبت تشكيل المجلس فى يناير ١٩٧٦ اختارأحد النواب الشيعة وهو السيد عبد المطلب الكاظمى ليشغل أهم وزارة فى الكويت وهى وزارة المالية والنفط[١].

وبالإضافة إلى المشكلات الدستورية والطائفية التى أثيرت فى المجلس ظهر اتجاه فى المطالبة بحق تكوين الأحزاب وتحرير المرأة فى مواجهة جمعية الإصلاح، إلى جانب طرح قضية عروبة الخليج وشن حملة على القواعد الأمريكية والنظام الإيرانى على عهد الشاه محمد رضا بهلوى الذى كان يقوم بدوره كأداة للمصالح الغربية فى المنطقة.

لم تقتصر المعارضة التى واجهتها الحكومة على أعضاء المجلس حيث شنت الصحافة الكويتية التى كان يسيطر عليها الفلسطينيون حملات عنيفة ضد الحكومة. وأخذت الكويت تعانى اضطراباً فى أوضاعها الداخلية، وتزامنت تلك الاضطرابات مع اندلاع الأزمة اللبنانية وقيام بعض الفلسطينيين المنتمين إلى المنظمات اليسارية بتعبئة الرأى العام الكويتى ضد التدخل السورى فى لبنان[٢]، وكانت الحكومة

١ - الحوادث - بيروت ١٦ يناير ١٩٧٦، انظر جبران شامية: سجل الأراء والوقائع والأحداث السياسية فى العالم العربى، بيروت ١٩٧٦.

٢ - Hiro, Dilip, Desert Shield to Desert Storm, New York 1992, p. 28.

تخشى من وجود ارتباط بين المعارضة الداخلية والحركات اليسارية فى العالم العربى وما قد يسببه ذلك من تأثير على علاقة الكويت بدول الخليج الأخرى، وخاصة المملكة العربية السعودية[١].

لتلك الأسباب جميعها كان اتجاه الحكومة واضحاً لحل المجلس والتخلص من حركة المعارضة، وتأكد ذلك فى البيان الذى أذاعه الشيخ سعد العبد الله الصباح الذى كان يشغل آنذاك وزارتى الداخلية والدفاع فى ٤ أغسطس ١٩٧٦ والذى أوضح فيه أن أجهزة الأمن تمكنت من القبض على بعض الأشخاص الذين قاموا بطبع وتوزيع منشورات معادية للنظام. وعلى الرغم من أن البيان لم يفصح عن هوية أولئك الأشخاص إلا أنه كان واضحاً أنهم من الفلسطينيين. غير أن وزارة الداخلية نفت ما تردد عن منع الفلسطينيين دون غيرهم من دخول الكويت، حيث أكدت أن البلاد يدخلها شهرياً ما يتراوح من ستين إلى سبعين ألف نسمة، وأن الإقامة تمنح لستة أو سبعة آلاف وهو ما يعادل ١٠٪ من مجموع القادمين إلى الكويت، غير أن وزارة الداخلية، حذرت فى الوقت نفسه بأن الحكومة لن تتردد فى إبعاد الذين يسيئون للمعاملة الطيبة، وأن من تم إبعادهم خلال النصف الأول من عام ١٩٧٥ لم يتجاوز عددهم أحد عشر ألف شخص وأن الإبعاد تم استناداً إلى أحكام قضائية وفقاً لما اقتضته مصلحة البلاد العليا[٢].

بالإضافة إلى تزايد حركة المعارضة ظلت الكويت تعانى من خلل فى أوضاعها الاقتصادية، فعلى الرغم مما حققته الكويت من عوائد مالية ضخمة نتيجة الثورة السعرية التى طرأت على أسعار النفط خلال أزمة الطاقة العالمية إلا أن تلك العوائد تعرضت لاستنزاف حاد من قبل المؤسسات الرأسمالية الأجنبية التى اعتمدت على الاحتكارات الوطنية، وأصبح معروفاً أن ما يصل إلى ٩٠٪ من حجم الاستثمارات الكويتية الخارجية كانت تعود إلى ثمانى عشرة أسرة فقط[٣].

١- سجل الأراء والوقائع والأحداث السياسة فى العالم العربى - بيروت ١٩٧٦ ص ص ١٤٢ - ١٤٣.

٢- بيان وزارة الداخلية فى ٤ أغسطس ١٩٧٦، انظر التقارير والوثائق فى مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت العدد الثامن - أكتوبر ١٩٧٦ ص ١٩٠ وما بعدها.

٣- هاليداى (فرد): مرجع سبق ذكره ص ص ٥٤ - ٥٥.

ترتب على تفاقم الأوضاع الداخلية وازدياد حدة المعارضة ضد الحكومة سواء فى المجلس أم فى خارجه أن أقدم الشيخ جابر الأحمد على تقديم استقالة حكومته فى ٢٩ أغسطس ١٩٧٦ . وكانت المبررات التى استند عليها أنه أصبح من المتعذر على وزارته مواصلة سيرها، حيث تعطلت العديد من مشروعات القوانين التى تقدمت بها الحكومة إلى المجلس، رغم أهميتها، وأن كثيراً من الجلسات التى يعقدها مجلس الأمة تضيع دون فائدة، وأصبحت السمة السائدة لدى بعض أعضاء المجلس هى التجنى والتهجم على الوزراء والمسئولين إلى درجة أن التعاون صار مفقوداً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأكد الشيخ جابر الأحمد أن المجلس كان سبباً فى تعطيل إصدار الميزانية العامة للدولة، كما بات يفتقد التأييد الشعبى[1].

وقد عبر الشيخ صباح السالم الصباح أمير الكويت على أثر تقديم الحكومة لاستقالتها عن أسفه البالغ لما جاء فى كتاب الاستقالة، وأكد على أن الأمور تزداد سوءاً يوماً بعد آخر وأن تدهور الوضع الداخلى أصبح يهدد أمن الكويت واستقرارها وشدد على أن الديمقراطية قد أسيء استغلالها كما استغل الدستور لتحقيق مكاسب شخصية، ونعى على المجلس أنه لم يبذل جهوداً صادقة من أجل البناء، وإنما انصرفت جهوده للهدم والتعويق وإثارة الأحقاد والتضليل[2].

أعقب تقديم الحكومة استقالتها صدور العديد من المراسيم والأوامر الأميرية كان من أهمها الأمر الأميرى الصادر فى ٢٩ أغسطس ١٩٧٦ بحل مجلس الأمة وإيقاف العمل بأحكام الفقرة ٥٦/٣ والمواد ١٠٧ و١٧٤ و١٨١ من الدستور الكويتى وهى المواد المنظمة للعلاقة بين الأمير والمجلس، ونص الأمر الأميرى الذى قضى بحل مجلس الأمة على أن يتولى الأمير ومجلس الوزراء الاختصاصات المخولة للمجلس بموجب الدستور، وعلى صدورالقوانين بمراسيم أميرية، وعلى تشكيل لجنة خلال ستة أشهر تتكون من ذوى الخبرة والرأي للنظر فى تنقيح

١- بيان استقالة الحكومة الكويتية فى ٢٩ أغسطس ١٩٧٦، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الثامن، أكتوبر ١٩٧٦، ص ١٩٠ وما بعدها.

٢- كلمة الشيخ صباح السالم أمير الكويت، المرجع السابق ص ١٩١.

الدستور لتلافى العيوب التى أظهرها التطبيق العملى، وذلك من أجل توفير الحكم الديمقراطى السليم، على أن يعرض مشروع تنقيح الدستور للاستفتاء الشعبى عليه أو على مجلس الأمة لإقراره خلال مدة لاتزيد على أربع سنوات من تاريخ صدور هذا الأمر.

واضح أن الأمر الأميرى احتوى على عدة أمور كان فيها مساس بالسلطة التشريعية حيث إنه نص صراحة على تجميد نشاط المجلس لمدة أربع سنوات، كما أن عرض مشروع تنقيح الدستور للاستفتاء الشعبى كان أمراً يتعارض مع الدستور الكويتى الذى يخول مجلس الأمة بوصفه ممثلاً للشعب صلاحية الحكم نيابة عنه[1].

لم تقتصر الإجراءات التى اتخذت على حل مجلس الأمة وإنما امتدت تلك الإجراءات إلى حرية الصحافة، حيث صدر أمر أميرى يقضى بإضافة مادة إلى قانون المطبوعات والنشر(٣٥ مكررا) كانت تنص على أنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء تعطيل الجريدة لمدة لاتتجاوز سنتين أو إلغاء ترخيصها إذا ثبت أنها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية أو أن سياستها تتعارض مع المصلحة الوطنية، أو إذا تبين أنها حصلت من أية دولة أو جهة أجنبية على معونة أو مساعدة أو فائدة فى أية صورة كانت ولأى سبب وتحت أية حجة أو تسمية بغير إذن مسبق من وزارة الإعلام لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، ويجوز التظلم من قرار التعطيل أو الإلغاء أو الوقف إلى مجلس الوزراء خلال أسبوعين من إبلاغ مالك الجريدة القرار، ويكون قرار المجلس فى التظلم نهائياً، كما نص الأمر الأميرى على أنه لا يجوز لأية جريدة نشر أى إعلان أو بيان من دولة أو هيئة أجنبية دون الحصول على موافقة من وزارة الإعلام[2].

كانت وجهة النظر الرسمية للأسباب الداعية لحل مجلس الأمة ولصدور تلك المجموعة من الاوامر والمراسيم الأميرية المقيدة للدستور ولحرية الصحافة إلى تزايد

١- عادل الطبطبائى: السلطة التشريعية فى دول الخليج العربي، الكويت ١٩٨٥، ص ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩.
٢- راجع المراسيم والأوامر الأميرية الصادرة عقب حل مجلس الأمة فى مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ التقارير والوثائق ـ العدد ٨، اكتوبر ١٩٧٦، ص ١٩١ وما بعدها.

حركة المعارضة التى أدت إلى تهديد أمن الكويت واستقرارها فضلاً عن التأثير على علاقاتها ببعض الدول الأخرى، كما استند الأمر الأميرى الخاص بحل المجلس إلى تعطيله لمشروعات القوانين الهامة، وأنه لم يقدم على إنجازها فى الوقت المناسب مما ترتب على ذلك الإضرار بمصلحة البلاد وتأخير المشروعات الحيوية للشعب، فضلاً عن أن أعضاء المجلس أضاعوا الوقت فى مناقشات جانبية والتهجم على الوزراء دون وجه حق بحيث أصبح ذلك هو الهم الشاغل لكثير من أعضاء المجلس، وأصبح من الصعب على الوزراء الاستمرار فى عملهم، وبالتالى انعدم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفضلاً عن ذلك استغل أعضاء المجلس مناصبهم بحيث اتخذ المقعد النيابى وسيلة لتحقيق المكاسب الشخصية، وأن الأوضاع الدقيقة والحرجة التى تجتازها منطقة الخليج العربى بوجه خاص والعالم العربى بوجه عام تتطلب سرعة البت فى كثير من الأمور الهامة، وأن الكويت بحاجة إلى نظام ديمقراطى مستمد من تراثها لا أن يكون مستورداً.

وعلى الرغم من أن الأمر الأميرى الذى قضى بحل مجلس الأمة كان يبدو مفاجئاً إلا أن الخلاف بين الحكومة والمجلس كان متوقعاً بعد أن تأخر مجلس الأمة فى الرد على الخطاب الأميرى الذى قدم إليه فى بداية دورته فى شهر فبراير ١٩٧٦؛ إلى جانب رفض الحكومة لمشروع قانون منح ضمانات اجتماعية لأعضاء المجلس مدى الحياة، ومشروع قانون آخر وافق عليه المجلس خاص بالتيسيرات التقاعدية لموظفى الدولة، كما وجهت الحكومة انتقادها للمجلس لعدم بته فى عشرات من مشروعات القوانين والاتفاقيات التى قدمت إليه، واعتبرت ذلك من الأمور المؤثرة على مسيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية[1].

وإذا كانت الأسباب التى أعلنتها السلطة التنفيذية واستندت عليها فى قرار حل المجلس تبدو صحيحة فى بعضها أو غير صحيحة فى بعضها الآخر فإن هناك أسباباً أخرى كانت كامنة من وراء الحل؛ من بينها أن استمرار وجود مجلس نيابى فى الكويت بعد حل المجلس الوطنى فى البحرين فى أغسطس ١٩٧٥ قد يجعل وضع الكويت منفرداً عن مثيلاتها من دول الخليج العربية الأخرى مما يسبب

---

١ - جبران شامية: مرجع سبق ذكره، بيروت ١٩٧٦ ص ص ١٤٤ - ١٤٥.

إحراجا لتلك الدول فى وجود مجلس فى الكويت يناقش القضايا الداخلية والخارجية مع افتقاد تلك الدول لمثيله الأمر الذى يدفع مواطنيها إلى المطالبة بوجود وضع مماثل، ولعل هذا السبب كان من وراء الرأى القائل بأن الكويت قد تعرضت لضغوط خارجية لتحل مجلس الأمة وهو أمر نفته الحكومة الكويتية تماماً. كما يرى البعض أيضاً أن مجلس الأمة الكويتى كان يناقش القضايا الداخلية والخارجية بأسلوب يحمل طابع الإثارة مما يعرض وحدة البلاد للخطر ويمس علاقات الكويت بالدول الأخرى، ولاسيما أن جلسات المجلس العلنية كانت تغطى بشكل إعلامى واسع[1].

يضاف إلى ذلك نوعية النواب الذين وصلوا إلى مقاعد المجلس فى انتخابات ١٩٧٥ إذ إن معظم من لم يحالفه الحظ فى النجاح فى تلك الانتخابات كان مؤيداً للحكومة، وبذلك استطاعت المعارضة أن تكسب لها أنصاراً فى تلك الانتخابات.

وحقيقة الأمر أن الحكومة بدأت تتخوف من تزايد النفوذ اليسارى فى الكويت بصفة عامة وفى داخل مجلس الأمة بصفة خاصة، كما كان التخوف أيضاً من تزايد نفوذ بعض العناصر الفلسطينية المنتمية للمنظمات الفلسطينية المتطرفة فضلاً عن كثرة أعداد الفلسطينيين المقيمين فى الكويت الذين كوّن بعضهم ثروات كبيرة واحتلوا مراكز هامة فى الدولة[2]، وخاصة أن مجلس الأمة والصحافة الكويتية أبدوا تجاوباً ملحوظاً مع الوجود الفلسطينى فى لبنان، وأخذ التركيز منذ اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية على المنازعات العربية وأصبح الرأى العام فى الكويت معبأ لتأيد وجهة نظر الفلسطينيين تجاه الأحداث اللبنانية. ومع التدخل السورى في لبنان والبروز العلنى للخلاف السورى الفلسطينى وتحوله إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين بدأ يظهر فى مجلس الأمة والصحافة الكويتية انتقاد شديد لبعض الأنظمة العربية إزاء موقفها من الأزمة اللبنانية. وفى تعليق كتبه فاسيليف

١- محمد غانم الرميحى: الجذور الاجتماعية للديمقراطية فى مجتمعات ودول الخليج العربى المعاصر، الكويت ١٩٧٧، ص ٣٤.

٢- Mazher, A., Hameed Arabia Imperillied, The Security Imperatives of the Arab Gulf States, MEAG 1986, p. 49. see also Abdul Rahman Saad, Palestinians in Kuwait, their Political Significance, in Wolf, R.G.,The United States, Arabia and the Gulf, CCAS, 1980.

مراسل صحيفة برافدا السوفيتية فى القاهرة جاء فيه أن حل مجلس الأمة الكويتى وفرض الرقابة على الصحف يرجع إلى وجود مئات من العناصر اليسارية التى استطاعت دخول المجلس وأصبحت تمثل قوى المعارضة للحكومة الكويتية فى سياستها الداخلية والخارجية[1].

ولعل مما تجدر الإشارة إليه فى هذا السياق أن الوجود الفلسطينى المتزايد فى الكويت كان موضع قلق السلطات الكويتية، وغالبيتهم لم يمنحوا الجنسية الكويتية إما للقيود الخاصة بالتجنس أو عزوفهم عن الحصول على تلك الجنسية لأن ذلك يعنى فقدان مطالبتهم بالعودة إلى فلسطين، وليس من شك فى أن وجود عدد كبير من الفلسطينيين فى بلد صغير كالكويت أصبح ينظر إليه من قبل السلطات الكويتية على أنه وضع يهدد سلامة البلاد واستقرارها فى الوقت الذى لم تنجح فيه الحكومة فى وضع قيود خاصة بالوفادة الفلسطينية أو العمل على تحديد أعدادها[2]. وهناك تقديرات تذهب إلى أن الفلسطينيين وصلوا إلى ما يقرب من ٤٠٠,٠٠٠ نسمة قبيل الغزو العراقى للكويت، وقد أتيحت الفرصة للكويت للتخلص من أعداد كبيرة منهم نتيجة الموقف الذى اتخذه هؤلاء فى تأييدهم النظام العراقى إبان عدوانه على الكويت فى أغسطس ١٩٩٠.

أتاحت الأزمة الدستورية ونمو حركة المعارضة ضد الحكومة الفرصة لتوقيف مجلس الأمة وتقييد حرية الصحافة، كما أتاحت للشيخ جابر الأحمد رئيس مجلس الوزراء إعادة تشكيل حكومته. وفى الكلمة التى أذاعها بعدإعادة تعيينه رئيساً للحكومة شدد فيها على سلبيات العمل الديمقراطى، وأكد أن الممارسة الخاطئة للديمقراطية هى التى أدت إلى التباعد بين الكويت وبين كثير من الدول الشقيقة والصديقة، وذكر أن هناك من شوه الحرية وحولها إلى فوضى تستهدف القيم، وأن الإسراف فى إطلاق الحرية تبذير وكل تبذير مفسد، وأن حرية الصحافة لا قيمة لها إن لم تتسم بالمسئولية، وأن إطلاق حرية الصحافة جعل من بعض الصحف أداة طيعة لخدمة أغراض غريبة عن الوطن تعمل لإفساد المجتمع

١- Mansfield, Peter, The New Arabian, New York 1981, p. 117.

٢- Ibid.

وترويج الشائعات، ونشر التفاهات وإثارة الفتن، وأكد الشيخ جابر الأحمد أن حكومته لا تريد أن تصبح الكويت على شاكلة لبنان الذى دمرته صحافتها، وأنه لابد من الوقوف لتقويم التجربة الديمقراطية فى الكويت[١].

وعلى الرغم من أن الحكومة استطاعت أن تسيطر على الأوضاع فى الكويت مستفيدة من حل مجلس الأمة وقمع المعارضة وتقييد حرية الصحافة إلا أن تطورالأحداث فى منطقة الخليج كان عاملاً من عوامل عودة الاضطرابات فى الساحة الداخلية وخاصة على أثر نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية، حيث أخذت السلطات الرسمية تركز مرة أخرى على الوجود الفلسطينى وعلى الأنشطة التى تقوم بها بعض المنظمات الفلسطينية التى تجد تأييداً من إيران، إضافة إلى تأثير الثورة الإيرانية على بعض العناصر الشيعية. وبصدد ذلك اتجهت الحكومة منذ خريف ١٩٧٩ إلى تشديد سيطرتها على الأمن، حيث أحالت ستة وعشرين ضابطاً من الرتب الكبيرة إلى الاستيداع، كما عملت على التقليل من العناصر الشيعية التى تشغل مراكز حساسة فى الدولة وخاصة فى الجيش ودوائر الأمن، ووصل بها الأمر إلى تجريد السيد عباس مهدى، الذى كان يعتبر نفسه ممثلاً لآية الله الخومينى الروحى والشخصى فى الكويت من المواطنة الكويتية فى سبتمبر ١٩٧٩، وتم طرده مع ثمانية عشر عضواً من أسرته إلى خارج البلاد، كما سحبت جوازات سفر ثلاثة من أعيان الشيعة البارزين فى الكويت اتهمتهم سلطات الأمن بإثارة الشيعة عن طريق عقد الاجتماعات الشيعية فى المساجد، وكان من الطبيعى أن يترتب على تلك الإجراءات حدوث اضطرابات داخلية وصلت إلى أقصاها خلال عام ١٩٨٠، وأكدت التحقيقات أن كثيراً من تلك الاضطرابات كانت نتيجة للتحريضات الإيرانية.

وفى استجابة للأوضاع والتغيرات السريعة التى حدثت فى منطقة الخليج حاولت الحكومة التقرب من الشعب حيث صدر فى ١٠ يناير ١٩٨٠ مرسوم أميرى بتشكيل لجنة تكونت من ٣٥ عضواً للنظر فى تنقيح الدستور، وفى العام

١- كلمة الشيخ جابر الأحمد بعد إعادة تعيينه رئيساً لمجلس وزراء الكويت فى أغسطس ١٩٧٦، انظر التقارير والوثائق فى مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت، أكتوبر ١٩٧٦ ص ص ١٩٣ - ١٩٤.

التالى وعلى وجه التحديد فى ٢٣ فبراير ١٩٨١ صدر مرسوم أميرى آخر بانتخاب مجلس أمة جديد وذلك بدلاً من المجلس الذى كان قد توقف منذ صيف عام ١٩٧٦[١] . وبمقتضى المرسوم الجديد تم توسيع دائرة الناخبين حيث أصبح لما يقرب من تسعين ألفا من سكان الكويت حق التصويت ورغم ذلك فلم يسجل منهم سوى ٣٪ فقط، ورغم قلة عدد الناخبين فإن المرشحين تكاثروا على التنافس حول المقاعد التى يتكون منها مجلس الأمة فبلغ عددهم ٨٤٨ مرشحاً.

وفى الانتخابات التى أجريت استطاعت الحكومة السيطرة على الدوائر الانتخابية مما أدى إلى تقليل تمثيل العناصر القومية والشيعية، فى الوقت الذى تمكنت فيه الحكومة من الحصول على عدد لابأس به من الممثلين المؤيدين لها حيث وصل إلى المجلس ٢٣ من زعماء العشائر والمحافظين، بينما أخفق القوميون العرب فى الفوز بمقاعد المجلس، كما ترتب على تلك الانتخابات أيضاً فقدان الشيعة لمعظم المقاعد التى كانوا يتمتعون بها فى الانتخابات السابقة إذ لم يحصلوا إلا على أربعة مقاعد فقط، وهو عدد لا يقارن بما كان عليه الحال فى انتخابات ١٩٧٥ حيث وصل عددهم إلى عشرة ممثلين. وكان من المعتاد تعيين وزير شيعى فى كل تشكيل وزارى بحيث أصبح ذلك تقليدا متبعاً فى الكويت[٢]. كما وصل إلى المجلس الجديد خمسة من الأصوليين، ويعنى ذلك أن التيار الدينى واصل تصاعده منذ بداية الثمانينيات على حساب التيار القومى، ولعل مما يستلفت النظر أيضاً أن انتخابات المجلس لم تسفر عن فوز أى مرشح من ذوى الاتجاهات اليسارية فى الوقت الذى استطاع فيه الأصوليون الوصول إلى القدرة فى التأثير على اتجاهات الرأى العام فى الكويت.

عاد مجلس الأمة إلى الانعقاد فى فبراير ١٩٨١ بعد أن أوقف قرابة خمس سنوات وأصبح يتشكل من ستة وستين عضواً بدلاً من خمسين عضواً، كما كان عليه الحال فى المجالس السابقة. وعلى الرغم من أنه كان ينظر إلى المجلس الجديد كوسيلة وأداة للتعبير عن المطالب الشعبية إلا أن المجلس اتسم بالضعف حيث أضاع

١- عادل الطبطبائى: السلطة التشريعية فى دول الخليج العربى، الكويت ١٩٨٥ ص ص ٣٥٠ ـ ٣٥١.

٢- Assiri, Abdul Reda, op. cit., p. 67.

الوقت فى قضايا قليلة الأهمية على حساب القضايا الاقتصادية والسياسية الملحة، كما فشل فى إعادة الضمانات الخاصة بحرية الصحافة والتعبير عن الرأى[1].

استمرت دورة المجلس أربع سنوات ١٩٨١ - ١٩٨٥ عمل فى خلالها على تنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، كما تناول سياسة الدولة إزاء الحرب العراقية الإيرانية[2].

وفى الانتخابات التى أجريت للدورة السادسة للمجلس فى عام ١٩٨٦ اتجهت الحكومة إلى مواجهة العناصر الأصولية على وجه خاص، وذلك بدعم مرشحى البدو الذين فازوا بأكثر من نصف مقاعد المجلس، بل إن الحكومة فى مواجهتها للتيارات الأصولية لم تجد ما يمنعها من تأييد العناصر القومية حيث فاز أحمد الخطيب مع ثلاثة من القوميين العرب بينما سقط مرشحان أصوليان بارزان هما خالد سلطان وعيسى شاهين. وبرغم الجهود التى بذلتها الحكومة فقد استطاع الأصوليون أن يستحوذوا على بعض مقاعد المجلس، ومهما يكن من أمر فقد أتت انتخابات ١٩٨٦ بمجلس يمثل كافة القوى السياسية فى الكويت.

وخلال فترة انعقاد المجلس التى لم تستمر طويلاً حمل القوميون والأصوليون لواء المعارضة ضد الحكومة التى كان من رأيها تعويض المتضررين فى الأزمة المالية الكبيرة التى شهدتها الكويت والمعروفة بأزمة سوق المناخ، وقدم بعض أعضاء المجلس استجوابات لعدد من الوزراء أدت إلى استقالة سلمان الدعيج وزير العدل الذى اتهم بالحصول على تعويضات حكومية لأحد أبنائه الذى أضير فى تلك الأزمة، كما استجوب على خليفة الصباح وزير النفط على مخالفات مالية مما اضطره إلى الاستقالة، كذلك شن المجلس هجوماً عنيفاً على جاسم الخرافى وزير المالية وحسن الإبراهيم وزير التربية الذى انتقد من قبل الأصوليين على بعض الإصلاحات التى أدخلها فى جامعة الكويت.

وقد تواكبت حركة المعارضة داخل المجلس مع العديد من الاضطرابات الداخلية التى شهدتها الكويت والتى وصلت إلى محاولة الاعتداء على أمير البلاد

---

١ - Crystal, Jil., op. cit., p. 88.

٢ - Ibid., p. 98.

نفسه، مما كان دافعا لحل المجلس بسبب الانتقادات الشديدة التى واجهت الحكومة إزاء سياستها فى أزمة المناخ وعدم موافقة المجلس على كفالة الحكومة للمتضررين فى تلك الأزمة.

استمرت الحياة النيابية معطلة فى الكويت قرابة ثلاث سنوات ١٩٨٦ - ١٩٨٩ حين نشطت الحركة المؤيدة للديمقراطية فى المطالبة بإعادة مجلس الأمة، وقدمت العديد من الالتماسات الخاصة بذلك، كما تركزت المطالب الشعبية فى الجامعةوالديوانيات، وكان من جراء ذلك اصطدام قوات الأمن بالاجتماعات العامة ووصل الأمر إلى درجة إغلاق سلطات الأمن لإحدى الديوانيات فى الجهراء فى يناير ١٩٩٠، وكان هذا الإجراء غير مألوف فى الكويت حيث تعود الكويتيون حرية التعبير عن آرائهم فى تلك الديوانيات التى يعقدونها، كما أصدرت وزارة الداخلية تحذيراً للمواطنين بعدم التحدث فى الأمور السياسية فى ديوانياتهم الخاصة[1].

ورغبة فى احتواء الموقف بين الحكومة والرأى العام الكويتى أعلن الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت فى بيان أذيع فى التلفزيون الكويتى فى ٢٠ يناير ١٩٩٠ تأييده من حيث المبدأ لإعادة الحياة النيابية، وطلب من ولى عهده ورئيس الحكومة الشيخ سعد عبد الله فتح حوار مع المعارضة. وكان من جراء ذلك أن أعلن أحمد السعدون زعيم المعارضة ورئيس مجلس الأمة استجابته لتلك المبادرة والتوقف عن الاجتماعات الأسبوعية التى كان يعقدها، وفى الوقت نفسه طالبت صحيفتا السياسة والأنباء بوقف الحملات الهجومية ضد الحكومة، وبالرغم من ذلك ظلت بعض التجمعات المعارضة كما ظلت المئات من الوفود الشعبية تصل إلى ديوانية أحمد الخطيب، وحدثت العديد من الاشتباكات بين قوات الأمن وبعض التجمعات الشعبية كان أبرزها ما حدث فى الفروانية فى ٢٢ فبراير ١٩٩٠ حيث قامت قوات الأمن بتفريق المتظاهرين الذين بلغ عددهم ما يقرب من ستة آلاف شخص بالغازات المسيلة للدموع.

---

١ Ibid., pp. 117-119.

وفى محاولة لتهدئة الوضع الداخلى صدر مرسوم أميرى فى ٢٣ أبريل ١٩٩٠ يقوم على حل وسط حيث قضى بتأسيس مجلس وطنى يتشكل من خمسين عضواً منتخباً إلى جانب خمسة وعشرين عضواً يتم تعيينهم[١]، غير أنه لم يُنط بذلك المجلس سلطة تشريعية وإنما عليه اقتراح القواعد والتنظيمات الخاصة بممارسة تلك السلطة، وحدد المرسوم الأميرى موعد انتخابات المجلس الوطنى فى العاشر من يونية ١٩٩٠، غير أنه لم تكد تجرى انتخابات المجلس الجديد ويبدأ انعقاده حتى وضع الغزو العراقى للكويت نهاية لذلك المجلس الذى لم تعد له قائمة بعد ذلك، حيث أكدت المطالب الشعبية فى المؤتمر الذى عقد بجدة فى أكتوبر ١٩٩٠ أثناء الغزو العراقى على عودة مجلس الأمة الذى عاد بالفعل بعد تحرير الكويت[٢].

لم تقتصر المشكلات التى واجهتها الكويت على الأزمة الدستورية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وإنما شهدت الكويت خلال حقبة الثمانينيات سلسلة من الاضطرابات الداخلية التى تواكبت مع أحداث الثورة الإيرانية الإسلامية ونشوب الحرب العراقية الإيرانية إلى جانب الانتفاضة الفلسطينية فى عام ١٩٨٧.

وفى بداية الأمر كان هناك إعجاب من قبل الكويتيين بالثورة الإيرانية الإسلامية التى نجحت فى التخلص من الشاه رغم ما كان يجده من مساندة أجنبية، هذا فضلاً عما أعلنته الثورة من عداء واضح لإسرائيل. ولم يكن شيعة الكويت وحدهم هم الذين أبدوا تأييدهم للثورة الإيرانية، وإنما شاركتهم فى ذلك العناصر الوطنية الأخرى وخاصة بعدما أكدت الثورة التزامها بتحقيق الحرية والعدالة والمساواة، غير أنه حين اتجهت الثورة إلى العنف والتطرف وجد هذا الاتجاه معارضة من الوطنيين بما فى ذلك العناصر الشيعية الذين أكدوا ولاءهم للنظام السياسى القائم فى الكويت، وذهبت وفادات منهم إلى القصر الأميرى للتعبير عن ولائها. غير أن هناك بعض العناصر الشيعية التى تورطت فى الاضطرابات الداخلية

١- الكويت اليوم ٢٣، ٢٩ إبريل ١٩٩٠ العددان ١٨٧٢، ١٨٧٣ السنة ٣٦ - أمر أميرى بإنشاء المجلس الوطنى الكويتى والمرسوم الأميرى الصادر بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء المجلس الوطنى.

٢- البيان الختامى للمؤتمر الشعبى الكويتى المنعقد فى جدة ١٣ - ١٥ أكتوبر ١٩٩٠.

التى شهدتها الكويت. وظهر النشاط الإيرانى الإسلامى فى الكويت عن طريق الدعاة الدينيين فى خطب الجمعة، وكان من بينهم قريب لآية الله الخومينى وهو أحمد المهدى الذى بادرت السلطات الكويتية بإبعاده عن البلاد، وأخذت سلطات الأمن تنظر إلى بعض المتطرفين الشيعة باعتبارهم مسببين للمتاعب الداخلية[١].

ولعل قادة الثورة الإيرانية الإسلامية قد أساءوا الفهم حين اعتقدوا أن الكويتيين وغيرهم من أبناء الخليج سيخلعون أنظمتهم السياسية دون أن يدركوا الخلافات الأثنولوجية بين العرب والإيرانيين، فضلاً عن أن تزعم الشيعة لثورة إسلامية لم يلق القبول الكافى من معظم العناصر الوطنية التى تدين بالإسلام على المذهب السنى[٢]. وعلى الرغم من ذلك فقد أثرت الثورة الإيرانية تأثيراً كبيراً على الوضع الداخلى فى الكويت التى بدأت تتعرض لموجات من الفوضى والعنف لم يكن لها سوابق فى تاريخ الكويت، ويعزى ذلك إلى ما أبداه النظام الإيرانى الإسلامى من تأيد مادى ومعنوى للفلسطينيين ولبعض العناصر الشيعية التى أتاحت لهم الثورة الإيرانية التعبير عن مشاعرهم فى الكثير من المظاهرات والتجمعات التى اصطدمت بالسلطات الأمنية التى أخذت تحذر من التجمعات التى تزيد عن عشرين شخصا[٣].

ولعل الفلسطينيين قد سببوا أيضاً الكثير من المتاعب للكويت إذ كانوا يشكلون أكبر الجاليات عدداً فى الكويت، ووضح نشاطهم خلال نشوب الحرب الأهلية اللبنانية، حيث أفصحت تجمعاتهم عن تأيد الوجود الفلسطينى فى لبنان، كما حملت الصحافة الكويتية التى كانوا يسيطرون عليها حملات عنيفة ضد إسرائيل وقمعها للانتفاضة الفلسطينية، وقد يكون حقيقة أن التعاطف الكويتى كان واضحاً مع الفلسطينيين نتيجة الأزمات التى كانوا يمرون بها، وظهر هذا التعاطف على المستوى الرسمى إلى جانب المستوى الشعبى، إذ دعت الحكومة الكويتية إلى

---

١ - Ramazani, R.K., The Gulf Cooperation Council, Records and Analysis. University of Virginia press, 1988, p. 8.

٢ - Assiri, Abdul Reda, op. cit., pp. 89-90.

٣ - Ibid., p. 67.

إضراب عام تأييدا للانتفاضة الفلسطينية، كما وافقت على اقتطاع مرتب يوم واحد من جميع العاملين فى دوائرها لدعم الانتفاضة وتعويض أسر شهدائها، كما وافقت فى بداية عام ١٩٨٨ على تنظيم مظاهرة شعبية أمام السفارات التابعة للدول الخمس الكبرى فى مجلس الأمن احتجاجاً على عمليات القمع التى تمارسها إسرائيل ضد الانتفاضة الفلسطينية، ومن الملاحظ أن تلك المواقف التى اتخذتها الكويت أدت إلى إثارة إسرائيل حيث تكررت احتجاجاتها ضد الكويت فى الأمم المتحدة واتهمتها بتأييد العمليات الفدائية ضد إسرائيل. ولم تثن تلك الاحتجاجات الكويت عن استمرار مساندتها للفلسطينيين واعترافها فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ بقيام الدولة الفلسطينية والموافقة على تخصيص قطعة أرض لإنشاء سفارة فلسطينية فى الكويت[١].

ومع أن الفلسطينيين كانوا هم الجالية الوحيدة التى سمح لها بالقيام بأنشطتها داخل الكويت فإن التجمعات التى كانوا يقومون بها أثارت قلق السلطات الأمنية التى اتجهت إلى وضع القيود والضوابط المنظمة لها.

ومن ناحية أخرى فإن سلسلة الاضطرابات العنيفة التى وقعت فى الكويت خلال حقبة الثمانينيات كانت من تدبير بعض المنظمات السرية الشيعية التى كانت تلقى دعماً من إيران، وكان من أبرزها «المنظمة الثورية للنبى محمد»، فضلاً عن تأييد الثورة الإيرانية لبعض المنظمات الفلسطينية فى الكويت ومن بينها المنظمة التى كان يتولى قيادتها أبو نضال صبرى البنا والتى نسب إليها القيام ببعض عمليات العنف فى الكويت[٢]. وبالإضافة إلى ذلك فإن عدم الاستقرار فى الكويت كان يرجع أيضا إلى استياء شرائح عديدة من المثقفين الذين طالبوا بقدر أكبر من المشاركة الشعبية وخاصة بعد أن تعطلت جلسات مجلس الأمة؛ إلى جانب الأزمات الاقتصادية والمالية وتدنى أسعار النفط مما اضطر الحكومة إلى التقليل من الخدمات العامة التى كان يتمتع بها المواطنون والوافدون على السواء[٣].

١- Ibid., p. 130.

٢- Ibid., p. 73.

٣- Ramazani, R.K., op. cit., p. 38.

وعلى أثر نشوب الحرب العراقية الإيرانية فى عام ١٩٨٠ بدأت الكويت تتعرض لأخطار فادحة مست أمنها القومى، ففى الشهور الأولى من الحرب وعلى وجه التحديد فى فبراير ١٩٨٠ قامت إحدى المقاتلات الإيرانية بإلقاء صاروخين فى شمال الكويت ، كما وقع خلال الفترة من يولية إلى سبتمبر ١٩٨٠ عدد من الانفجارات قرب بعض المبانى والمؤسسات الحكومية كوزارة الداخلية ومباحث أمن الدولة، واستهدفت تلك العمليات أيضاً بعض المستودعات النفطية ومخازن الذخيرة التابعة لقوات الدفاع الكويتية. وشهدت الأعوام التالية سلسلة من الانفجارات كانت وسيلتها السيارات الملغمة التى استهدفت السفارتين الأمريكية والفرنسية فى ديسمبر ١٩٨٣، إلى جانب بعض المنشآت الحيوية، كمصفاة النفط وبرج المراقبة فى مطار الكويت الدولى ووزارة المياه والكهرباء[١].

وقد بادرت سلطات الأمن بالقبض على بعض العناصر التى اشتبهت فى تدبيرهم لتلك الحوادث وأصدرت المحاكم الكويتية أحكاماً بالإعدام والسجن على خمسة وعشرين متهماً. ومع أن الكويت اتهمت إيران تورطها فى تلك الحوادث إلا أن المفاجأة التى كشفت عنها التحقيقات أنه لم يثبت وجود إيرانى واحد من بين المتهمين، وإنما كانوا ينتمون إلى جنسيات مختلفة من بينهم سبعة عشر عراقياً وثلاثة لبنانيين، وثلاثة مواطنين إضافة إلى متهم بدون جنسية. غير أن التحقيقات أثبتت أنهم جميعاً منتمون لحزب الدعوة، وهو تنظيم شيعى سرى مناهض للنظام العراقى وموال لإيران، كما كشفت التحقيقات عن أن الدافع لقيام تلك الحوادث الاعتراض على السياسة الكويتية المؤيدة للعراق فى حربه مع إيران، والاحتجاج على إمداد فرنسا العراق بالأسلحة والعتاد الحربى، والتنديد بالسياسة الأمريكية فى لبنان مما كان سبباً للاعتداءات التى وقعت ضد السفارتين الأمريكية والفرنسية.

وإزاء تكرر تلك الأحداث أعلن الشيخ سعد العبد الله عزم الحكومة على تخليص الكويت من العناصر المشبوهة التى تستغل كرم الضيافة للإساءة إلى أمن

١- Ibid., p. 36.

البلاد واستقرارها[1]. وهكذا صارت قضية الأمن القومى من أهم مشاكل الحكومة التى أخذت تشدد الإجـراءات على الوافدين كما تكونت لجان أمن للأحـياء، وقد أفادت تلك اللجان فـيما بعد فى تكوين جمـاعات المقاومة المحلية ضـد الاحتلال العراقى للكويت.

وخـلال السنوات المـمـتـدة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٧ اسـتـمـرت عـمـليـات الاضطرابات والانفجـارات فى الكويت مستهـدفة الضغط على السلطات الكويتـية للإفـراج عن المعـتـقلين، كـما أخـذت الكويت تعانى فـى الوقت نفـسـه من ظاهرة اخـتطاف طائراتهـا، فـفى ديـسـمـبـر ١٩٨٤ اخـتـطفت إحـدى الطائرات الكويتية (الجابرية) كـانت فى طريقها من دبى إلى كراتشى، وكان على متنهـا خمسة وخمسون مسافراً إضافة إلى طاقم الطائرة الذى كان يتكون من أحد عشر شخصاً، وأثناء عملية الاختطـاف تنقلت الطائرة إلى ثلاثة بلدان وحين دخلت المجال الجوى الإيرانى حاولت إحـدى الطائرات الحربيـة الإيرانية منعهـا من الهـبـوط إلا أن قائد الطائرة ألح على عدم وجود وقود بالطائرة فـسـمح لها بالهبوط فى مطار مهرآباد فى طهران. وعلى الرغم من أن القـوات الإيرانية نجحت فى اقتحـام الطائرة والقبض على المخـتطفين بعـد أن تعـرض اثنان من الأمريكـيين للقتـل، وأعلنت السـلطات الإيرانية عزمهـا على محاكمة المختطفين، إلا أن الكويت أدانت إيـران بتواطئها فى ذلك الحـادث، ومع أنه لم يتم الكشف عن هوية المخـتطفين إلا أنه كـان واضحـاً انتماؤهم إلى إحدى المنظمات السـرية التى تلقى دعماً من إيران، وأكدت السـلطات الكويتية أنهـا تعرفت على مدبر الحادث بفـحص البصمات وأنه يحمل جـواز سفر عراقيا، غيـر أن العراق أعلن أن المتهم ليس عراقياً وأدان منظمة الدعـوة الشيعية، كذلك تعـرضت الكويت لحادث اختطاف طائرة أخرى فى الجـزائر فى عام ١٩٨٨ أدانت الكويت فيها إيران صراحة.

وبالإضـافـة إلى تلك الأحـداث تعـرضت الكويت لسلـسـلة من حـوادث الاغتيالات، ففى إبريل عام ١٩٨٥ كانت هناك محاولة لاغتيال رئيس تحرير جريدة

١- Assiri, Abdul Reda., op. cit., p. 72.

السياسة الكويتية، كما وصلت تلك الحوادث إلى ذروتها فى محاولة اغتيال أمير الكويت حين اعترضت إحدى السيارات الملغمة موكب الشيخ جابر فى ٢٥ مايو ١٩٨٥، وأدت إلى مقتل اثنين من حرسه الخاص وأحد عشر جريحا، وكان من المثير للدهشة أن يعلن ناطق باسم منظمة الجهاد الإسلامى تهنئته للأمير الذى نجا من الحادث وعبر عن آمال المنظمة فى أن تكون رسالتها قد فهمت، واتهم فى هذا الحادث ستة عراقيين من الشيعة. كما عانت الكويت سلسلة من الانفجارات التى تعرضت لها بعض المقاهى الشعبية فى الشرق والسالمية قتل فيها أحد عشر شخصا وتسعة وثمانون جريحاً، وأعلنت منظمة «النبى محمد» مسئوليتها عن وقوع تلك الانفجارات، كما أعلنت غيرها من المنظمات مسئوليتها أيضاً، وطالبت الحكومة الكويتية أن تعدل عن سياستها التى اعتبرتها معادية للعرب وللمقيمين الفلسطينيين فى الكويت. وعلى الرغم من أن الكويت أدانت إيران إلا أنها لم تقم بإصدار تصريحات رسمية تدينها صراحة[1]. وخاصة بعد أن تبين أن الأسباب الرئيسية لتلك الأحداث كانت ترجع إلى أن الكويت خفضت مساعداتها المالية لكل من الأردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية[2]. وربما وجدت الكويت ذريعتها فى ذلك تدنى أسعار النفط عقب الأزمة النفطية فى عام ١٩٨٢، وبالتالى لم يتلق الأردن فى عام ١٩٨٣ إلا نصف قيمة المساعدة التى منحت له فى العام السابق، وكذلك الحال بالنسبة لسوريا. ولم تلبث أن توقفت المساعدات الكويتية فى عام ١٩٨٥ استجابة للمقترحات التى اتخذتها لجنة الشئون المالية والاقتصادية فى مجلس الأمة الكويتى بحجة أن المساعدات السابقة قد أسىء استخدامها على حين اعتبرت هذه الدول، وعلى الأخص منظمة التحرير الفلسطينية، أن المساعدات حق لها فى المشاركة فى ثروة الكويت[3].

ترتب علي عمليات العنف فى الكويت أن أصدر مجلس الأمة الكويتى فى يونية ١٩٨٥ قانون مكافحة الإرهاب الذى كان ينص على توقيع عقوبة الإعدام على مرتكبى الحوادث الإرهابية التى تؤدى إلى مقتل آخرين.

١- Ramazani, R.K., op. cit., 37.

٢- Assiri, Abdul Reda., op. cit., p. 69.

٣- Mazher, A. Hameed., op. cit., p. 100.

وفى أواخر عـام ١٩٨٧ ألقت الكويت القبض على أكـثر من شبكة سـرية اتهمت بمحاولة قلب نظام الحكم فى الكويت، وترتب على ذلك أن أقدمت الحكومة على ترحيل عـدد كبير من الوافـدين بلغ عددهم ٢٦٨٩٨ شخـصاً مبررة ذلك بأسـباب أمنية[١]. وبينمـا كـان من المفـروض أن تؤدى أحـداث العنف التى تعـرضت لهـا الكويت إلى توحـيد القوى الوطنيـة حدث العكس من ذلك فى ظهـور العديد من الفـئـات الوطنيـة المعـارضة لـسيـاسـة الحكومـة إزاء بعض القـضـايا الداخليـة والخارجية[٢]. ولعل النظام العـراقى قد وضع فى حـسبـانه تلك الأوضاع الأمنيـة المضطربة إضافة إلى زيادة حـدة المعارضة وما تبعهـا من حل مجلس الأمة الكويتى حين قدم فى تبريره لغزو الكويت مساندته لثورة داخلية أطاحت بالنظام، غير أنه لم يلبث أن ثبت زيف ذلك الادعـاء، وعلى عكس مـا خطط له النظام العـراقى أدى الاحتـلال العراقى للـكويت إلى تحقـيق قدر كبـير من الـتماسك الوطـنـى وإظهار الكويتين تأييدهم للنظام السياسى الشرعى المتوارث فى الكويت.

لم يقـتصـر عـدم استـقـرار الأوضاع الداخليـة فى الكويت على الأزمـات الدستورية أو أعمال العنف التى شهدتها الكويت، وخـاصة خلال حقبة الثمانينيات بفعل بعض القوى والعناصـر الداخلية التى كانت تجد تأييداً خارجيـاً، وإنما أضيف إلى تلك الأوضاع الأزمات الاقتصادية والمالية المتتالية التى شهدتها الكويت.

وقد يكون حـقيقـة أن الكويت شهـدت انتعاشـا فى أوضاعـها الاقتـصادية واستطاعت أن تحصل على عـوائد مالية ضخمـة نتيجة الثورة الـسعرية للنفط التى حدثت فى أعقـاب حرب أكتوبر وخلال أزمة الطاقـة العالمية ١٩٧٣/ ١٩٧٤ إلا أن الكويت تعرضت لسحب رءوس أموالها إلى أسـواق نيويورك وغيرها من الأسواق الرأسمالية العالمية، حيث اضطلعت بذلك بعض المؤسـسـات الأجنبية وبصفة خاصة كـلاريدج دودج ومـيـريل لينش Meril Lynch التى أوجـدت لهـا وكـالات فى الكويت، كما فعلت ذلك بعض المصارف الأجنبية التى اعتمدت على مرتكزات لها فى الكويت مـن بينهـا البنك الـتجـارى الـكويتى وبنك الكويت الـوطنى، وبنك

---

١ - Assiri, Abdul Reda, op. cit., p. 69.

٢ - Ramazani, R.K., op. cit., p. 37 see also Assiri, Abdul Reda, op. cit., p. 73.

الكويت والشرق الأوسط والبنك الأهلى وجميعها تضمنت مشاركة رءوس أموال بريطانية مع رءوس أموال وطنية باستثناء البنك الأهلى الكويتى الذى اعتمد أساسا على المشاركة الفرنسية[1].

وكثيراً ما أخذ على الكويت إيداع فوائضها المالية فى المصارف الأجنبية أو الاستثمارات الخارجية، وتجنباً لهذا النقد وربما لأسباب وطنية فعلاً خصصت الكويت جزءا من إيراداتها لمشروعات التنمية فى الوطن العربى، حيث أسست فور استقلالها صندوق الكويت للتنمية العربية، كذلك أسهمت الكويت فى المصارف التى تأسست لمساعدة الأقطار العربية الإفريقية فى مشروعاتها التنموية، كما أسهمت بنصيب كبير فى البنك العربى الإفريقى الذى يمول مشروعات التنمية فى الدول الإفريقية، كما دعت إلى إقامة شركات عربية مساهمة من أجل تعريب صناعة النفط وبناء أسطول عربى للناقلات والعمل على مد خطوط من أنابيب النفط.

وعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادى والمالى الذى تحقق فى الكويت والذى ظهر واضحا فى تأسيس المصارف والشركات الاستثمارية إلا أن الحكومة تباطأت فى وضع القواعد المنظمة لحركة رءوس الأموال، وخاصة فيما يتعلق بأسواق الأوراق المالية مما عرض الكويت لأزمة مالية طاحنة، وهى أزمة سوق الأسهم التى عرفت بأزمة المناخ؛ والتى فى خلالها تدنى التداول وانهارت أسعار الأسهم نتيجة استخدام شيكات البيع الآجل والتى كانت تمتد إلى عام كامل وبفوائد باهظة باعتبارها مصدراً رئيسياً للائتمان غير المصرفى، ونظاماً قائماً بذاته للتمويل داخل سوق الأوراق المالية التى لم تلتزم بقواعد محددة للتعامل[2]. ولم تستطع الحكومة إيقاف العمل فى سوق المناخ نظراً لما حازه من شهرة واسعة، فضلاً عن انغماس كثيرين من كافة شرائح المجتمع بما فى ذلك أعضاء من الأسرة الحاكمة فى أنشطته، واضطرت الحكومة فى كثير من الأزمات التى كان يتعرض لها السوق إلى شراء

١- هاليداى (فرد): مرجع سبق ذكره ص ٦١.

٢- على محمود عبد الرحيم وحيدر الجمعة: السياسة المحاسبية وأزمة سوق المناخ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت العدد ٦٠ أكتوبر ١٩٨٩ ص ٢.

الأسهم المطروحة أو تقديم تعويضات مالية للمتضررين، ولكن الأزمة التى واجهها السوق فى بداية حقبة الثمانينيات كانت أكثر ما تطيقه قدرة المتعاملين أو الحكومة على تجاوزها[1].

ولقد ظهر من خلال وقوع تلك الأزمة فى عام ١٩٨٢ تزايد بيع الأسهم الأجلة بمعدلات عالية حيث تصاعدت الفروق بين الأسعار الفورية والأسعار الأجلة إلى ما يتراوح بين ٤٠ إلى ٨٠٪، ثم قفزت هذه النسبة وقت تصاعد الأزمة إلى ما يصل إلى ٤٠٠٪ بل لقد وصلت فى بعض الأحيان إلى ٨٠٠٪ وذلك حين أصبحت عمليات بيع الأوراق المالية بالشيكات الأجلة وسيلة من وسائل التمويل التى لجأ إليها المضاربون لتأمين السيولة النقدية لديهم لدفع ما يستحق عليهم من شيكات مؤجلة، كما لجأ كثير من المضاربين إلى شراء الأسهم بالسعر الأجل بأضعاف أسعارها وبيعها بسعر متدنٍ لتسديد ديونهم مما أدى إلى تفاقم الأزمة[2].

وكان من المحتم أن يأتى الوقت الذى يعجز فيه المضاربون عن تسديد التزاماتهم المالية مما تسبب فى انهيار السوق فى صيف عام ١٩٨٢، وتواكب انهياره مع تدنى أسعار النفط إضافة إلى ما تكبدته الكويت من أعباء مالية فادحة نتيجة القروض والمساعدات التى قدمتها للعراق فى السنوات الأولى من نشوب الحرب العراقية الإيرانية.

وقد أدت أزمة سوق المناخ إلى إفلاس الكثير من رجال الأعمال الكويتيين البارزين ومن بينهم جاسم المطوع، وهو عضو فى مجموعة مالية تعرف بمجموعة الثمانية الكبار، وهو أعظمهم جميعاً، حيث قدرت خسائره بثلاثة مليارات من الدينارات الكويتية، أى إلى ما يصل إلى أكثر من عشرة مليارات من الدولارات الامريكية.

١- Crystal, Jil., op. cit., pp. 105-107.

٢- لمزيد من التفصيل عن أزمة سوق المناخ انظر:

Faida Darwishe, The Gulf Stock Exchange Crash - The Rise and The Fall of The Souq El Manakh, Croom-Helm, London 1983.

وحين حاولت الحكومة حل تلك الأزمة فوجئت بوجود تلال من الشيكات المؤجلة قدرت قيمتها بأكثر من أربعة وتسعين ملياراً من الدولارات، كما تبين أن شرائح كثيرة من المجتمع الكويتي كانت تقوم بعمليات المضاربة في السوق سواء أفراد عاديون أم مسئولون كبار، كما لم تقتصر عمليات المضاربة على الكويتيين وحدهم وإنما شارك فيها كثيرون من مواطني دول الخليج العربية الأخرى وخاصة من البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد ترتب على اتجاه الحكومة إلى تعويض المتضررين وإعادة جدولة الديون إلى خلافات حادة بين الحكومة وبين العناصر الوطنية المتشددة الذين وقفوا موقفاً صلباً ضد هذا الاتجاه، وشن عبد اللطيف الحمد وزير المالية حملة عنيفة ضد الحكومة ومساندتها كبار المضاربين، ووجد تأييداً من الصحافة الكويتية ومن بعض أعضاء مجلس الأمة، وانتهى به الأمر إلى تقديم استقالته من منصبه الوزاري احتجاجاً على ذلك[1].

كشفت أزمة سوق المناخ عن كثير من نواحي القصور في أوضاع الكويت المالية والاقتصادية والاجتماعية، فمن النواحي الاجتماعية أظهرت أن هناك أناساً يكسبون أموالاً ضخمة في وقت قصير نتيجة عمليات المضاربة بحيث لم يعد هناك تقدير لأهمية العمل وقيمته، ومن الناحية الاقتصادية أظهرت الأزمة أن قيام الأسواق المالية في الكويت لم يكن مبنيا على أسس سليمة، فضلاً عن تساهل البنوك المحلية في تقديم التسهيلات الائتمانية والسحب على المكشوف والقروض بلا ضمانات حقيقية، وذلك كله في غياب الضوابط وعدم وجود رقابة حاسمة من قبل البنك المركزي الكويتي. ولعل تلك النواحي من القصور كانت دافعة للحكومة بعد انتهاء الأزمة إلى إعادة تنظيم سوق الأوراق المالية، واكتسبت تلك التنظيمات قوة بصدور المرسوم الأميري الخاص بها في أغسطس ١٩٨٣، في الوقت الذي بادرت فيه الحكومة إلى إغلاق السوق رسمياً اعتبارا من أول يناير ١٩٨٤، وفي ٢٩ سبتمبر من نفس العام قامت بافتتاح المبنى الجديد لسوق الكويت للأوراق المالية بعد أن تم إعلان القواعد الخاصة لضبط وتنظيم التعامل في تلك الأوراق[2].

١- علي محمود عبد الرحيم وآخر: دراسة سبق ذكرها ص ٢٢.

٢- المرجع السابق ص ٢.

وبصدد حديثنا عن الأوضاع الاقتصادية المتأزمة التى عانت منها الكويت تجدر الإشارة إلى أن العراق شكل عاملا من عوامل الضغط المادى إذ كانت الكويت مضطرة لوقف الانتهاكات العراقية على حدودها إلى أن تقدم له العديد من القروض والمساعدات التى منحتها أيضاً لكثير من الدول العربية والنامية. وقد يكون حقيقة أن تلك المساعدات هى التى ضمنت للكويت استقلالها، وذلك منذ أن اتبعت الكويت فى أعقاب الأزمة الكويتية العراقية على عهد عبد الكريم قاسم ١٩٦١/١٩٦٣ «سياسة الدينار»، حيث ساعدت كثيرا من الدول العربية والنامية على إسقاط فوائد ديونها، وقدرت المساعدات الكويتية فى الفترة من استقلالها فى عام ١٩٦١ حتى الغزو العراقى لأراضيها ١٩٩٠ بأكثر من ثلاثين مليارا من الدولارات الأمريكية[١]. وقد ارتبطت تلك المساعدات بتأسيس الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية الذى قدم قروضاً لأكثر من أربع وستين دولة عربية ونامية[٢]. ومما يذكر أن ذلك الصندوق تأسس فى أعقاب استقلال الكويت برأسمال قدره خمسون مليون دينار ضوعف فيما بعد، وللصندوق شخصية مستقلة ومجلس إدارة من ثمانية أعضاء، ويمكنه إصدار سندات يكتتب فيها رأس المال الخاص، وعلى الرغم من أنه يستثمر الأموال بأرباح ربما تبدو قليلة حيث تتراوح بين ٣ و٤٪ إلا أنه يحل أزمة تراكم رءوس الأموال التى تجد صعوبة فى مجالات الاستثمار. وكان السودان أول من لجأ إلى الصندوق الكويتى، حيث اقترض ٧,٥ مليون دينار لتطوير السكك الحديدية بفائدة قدرها ٤٪ ثم استعانت الأردن بالصندوق فى مشروع إنتاج الفوسفات من البحر الميت ومشروعات التوسع فى الرى من نهر اليرموك، وقد خفضت فائدة القروض لتلك المشروعات إلى ٣٪ لارتباطها بأهداف قومية تنموية.

ومع أن العراق أفاد من المساعدات والقروض التى قدمت له من الصندوق الكويتى خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات إلا أنه كان لا يكف عن تقديم احتجاجاته بأنه لايحصل على المساعدات والقروض الكافية، بينما ردت الكويت

---

١ - Assiri, Abdul Reda, op. cit., p. 131.

٢ - الأنباء ـ الكويت ١٦ يونية ١٩٨٨، انظر أيضا مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٥٥ ص٢٧٨.

على تلك الاحتجاجات بالتأكيد على أن الصندوق لا يفرق في المعاملة بين دولة عربية وأخرى، بيد أن الدول التي تحظى بنصيب أكبر من القروض هي تلك التي تتقدم بمشروعات تنموية تتمشى والسياسة العامة للصندوق، بمعنى أن المبادرة تأتي من الدولة المستفيدة وليست من الصندوق نفسه، ولعل ذلك يفسر أن دولاً عربية عديدة فاقت العراق في الإفادة من القروض الكويتية في الوقت الذي لم يتعد فيه نصيب العراق من تلك القروض والمساعدات أكثر من ٣,٧٪ من جملة ما قدم إلى تلك الدول[1].

ومما يذكر أن الصندوق الكويتي كان له أثر واضح في تنمية وتوطيد العلاقات بين الكويت والدول المستفيدة منه، وقد ازداد نشاطه بصفة خاصة على أثر الثورة السعرية في النفط التي حدثت إبان أزمة الطاقة العالمية ١٩٧٣/ ١٩٧٤ حيث تضاعف رأس ماله وازداد عدد الدول المستفيدة منه، كما أدخلت الحكومة الكويتية تعديلاً على مواد قانونه الأساسي بمقتضى القانون رقم ٢٥ الصادر في عام ١٩٧٤ والذي نص على أن تكون رئاسة مجلس إدارة الصندوق لرئيس مجلس الوزراء بدلا من وزير المالية، مما يؤكد الاهتمام الزائد الذي أخذت توليه الكويت للمساعدات الخارجية، وإن كان ذلك لم يمنع العراق من مواصلة حملاته ضد الكويت واتهامها بإهدار مواردها وقصورها عن تقديم المساعدات للدول الفقيرة؛ في الوقت الذي أكدت فيه الكويت أنها تخصص جانباً من دخلها القومي لتلك المساعدات يفوق ما تخصصه الدول الصناعية الكبرى للمشروعات الإنمائية في الدول النامية والذي لا يتجاوز ١٪، بينما تعدت الكويت تلك النسبة عدة أضعاف[2].

لم تكن القروض والمساعدات التي قدمتها الكويت للدول العربية والنامية أو الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي واجهتها خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات هي كل ما عانته الكويت من متاعب مالية، وإنما أضيفت إليها الخسائر الفادحة التي تحملتها خلال نشوب الحرب العراقية الإيرانية، فعلى أثر اندلاع الحرب بادرت

١- يحيى يوسف الصباح: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد التاسع يناير ١٩٧٧ ص ص ١٧٢ - ١٧٩.

٢- Mansfield, Peter, op. cit., p. 118

الكويت بتقديم قرض للعراق مقداره أربعة مليارات من الدولارات دفعت منها مليارين فى أوائل عام ١٩٨١[1]. كما تأثر ما يقرب من ثلث تجارتها نتيجة استمرار الحرب بين الدولتين، كما اضطرت الحكومة إلى تعويض التجار عن الصفقات التجارية التى لم يسددها العراق، إضافة إلى دفع نسبة من الالتزامات المالية للعراق لدى بعض الشركات البريطانية.

وحين أغلقت سوريا خط الأنابيب العراقى المار بأراضيها فى نهاية عام ١٩٨٢ قامت كل من الكويت والمملكة العربية السعودية ببيع ما يقرب من ٣٥٠,٠٠٠ برميل من النفط لحساب العراق من المنطقة المحايدة التى تتقاسم الدولتان مواردها النفطية[2]. وخلال سنوات الحرب بلغت القروض التى قدمتها الكويت للعراق ١٣,٢ مليار من الدولارات دفعت منها ستة مليارات نقداً.

وليس من شك أيضاً فى أن التهديدات الأمنية التى تعرضت لها الكويت سواء من العراق أو نتيجة لنشوب الثورة الإيرانية الإسلامية أو الحرب العراقية الإيرانية قد دفعتها إلى الانخراط فى سباق التسلح مما أثر تأثيراً كبيراً على أوضاعها المالية، حيث وصلت صفقات الأسلحة إلى عدة بلايين من الدولارات سنويا، وثمة ما يؤكد أن الكويت أهدرت أكثر من ٣٥٪ من دخلها القومى خلال حقبة السبعينيات فى تلك الصفقات، وأخذت هذه النسبة فى الارتفاع خلال السنوات التالية.

وقد بدأت الكويت على أثر الانتهاكات العراقية لحدودها فى حادث الصامتة فى عام مارس ١٩٧٣ فى تدعيم قواتها العسكرية، حيث أبرمت صفقة لشراء ٧٦ طائرة ميراج من فرنسا وصلت قيمتها إلى ٨٥ مليون دولار، كما عقدت صفقة مع الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٧٦ لشراء صواريخ سام، وفى عقد الثمانينيات عقدت الكويت العديد من الصفقات مع كل من يوغوسلافيا وبريطانيا وفرنسا والصين. وفى عام ١٩٨٨ وصلت صفقة الأسلحة التى عقدتها مع الولايات المتحدة الامريكية إلى ما يقرب من مليارين من الدولارات.

---

١ - Hassan AL Ebraheem, op. cit., p. 78 ff.

٢ - Assiri, Abdul Reda, op. cit., pp. 69 - 71

وعلى الرغم من إهدار الكويت لمواردها المالية فى تلك الصفقات فإنها لم تستطع الإفادة منها الفائدة المحققة حين داهمها الغزو العراقى فى أغسطس ١٩٩٠، ويرجع ذلك فى تقديرنا إلى افتقارها للقوة البشرية التى تتناسب مع تلك الصفقات. ومع أن الكويت عمدت إلى تطبيق التجنيد الإجبارى على مواطنيها منذ منتصف السبعينيات فإن قواتها العسكرية البشرية لم تتعد أكثر من ثمانية عشر ألف جندى وذلك فى نهاية عام ١٩٨٨ إضافة إلى ما يتراوح من سبعة إلى عشرة آلاف من قوات الشرطة والحرس الوطنى وقوات احتياطية لا يتجاوز عددها أكثر من سبعة آلاف جندى.

وإلى جانب القصور فى القوة البشرية فإن الكويت ظلت تفتقر إلى الخبرات الفنية العسكرية، ومن ثم استمرت تعتمد فى توفير تلك الكوادر والخبرات على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا إضافة إلى جمهورية مصر العربية[1].

وعلى الرغم من أن الكويت فقدت جانباً كبيراً من مواردها المالية فى صفقات التسليح إلا أنها استطاعت رغم تدنى أسعار النفط خلال حقبة الثمانينيات الصمود ومواجهة الأزمات الاقتصادية الطاحنة التى مرت بها، غير أن الضربة التى أدت إلى ترنحها كانت نتيجة لما ترتب على الغزو العراقى لأراضيها من خسائر فادحة استنفدت جانباً كبيراً من أصولها المالية مما اضطرها إلى المساس باحتياطاتها المالية، وذلك لمواجهة نفقات قوات التحالف الدولى، فضلاً عن الخسائر التى تعرضت لها نتيجة التدمير الذى ألحقه الغزو العراقى بحقولها النفطية واستمرار التهديدات العراقية لها مما اضطرها إلى استدعاء القوات الأمريكية، كما حدث ذلك فى نهاية عام ١٩٩٤. كما اضطرت الكويت فى بداية عام ١٩٩٢ إلى اقتراض خمسة بلايين دولار لمواجهة الالتزامات العاجلة لإعادة البناء فى الوقت الذى لم يستجب فيه العراق لدفع تعويضات للكويت ورفضه - حتى وقت قريب - ضخ نفطه فى الأسواق حسب ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن وذلك بحجة أن هذه القرارات فيها مساس بسيادته على ثروته الوطنية[2].

---

١ - Ibid., p. 78 ff.

٢ - عامر التميمى: الآثار الاقتصادية للغزو العراقى للكويت، من أعمال ندوة المجلس الوطنى للثقافة والفنون عن الغزو العراقى للكويت - الكويت - مارس ١٩٩٤، نشر مجلة عالم المعرفة - الكويت ١٩٩٥، ص ٢٤٣

ومن ناحية أخرى أثر الغزو العراقى للكويت على استثماراتها الخارجية حين أغرى ذلك الغـزو بعض الأفراد للتلاعب فى تلك الاستثمارات، كمـا حدث فى الاستثمارات الكويتية فى أسبانيا التى تركزت فى قطاع صناعـة الورق والصناعات البتروكيماوية، وأدى ذلك إلى فقدان الكويت مبالغ مالية ضخمة.

وليس من شك فى أن تلك الانتـهاكات الماليـة المتواصلة سـوف يتضح أثرها على المدى القـريب، بل لعلنا لا نغـالى فى القـول إذا ما ذكـرنا أن بوادرها بدأت تظهر بالفعل فى اتجاه المجـتمع الكويتى إلى التحول من مجتـمع الرفاهية الذى كان سمة من السمات التى يتمتع بها ذلك المجتمع إلى اتجاه الدولة لفرض سيطرتها على الخدمات التى كانت تقدمها بسخاء لمواطنيـها أو حتى للمقيمين فى أراضيها، وذلك نتيجة العجز المستمر فى ميزانيتها.

إذا انتقلنا من الحديث عن الأوضاع الداخلية للكويت إلى علاقاتها الخارجية فإن ما يسترعى الانتـباه هو حرص الكويت فى سياستها الخـارجية على التوازن بين القوى الثلاث المجاورة لها، ونعنى بتلك القوى ذلك المثلث الذى تقع على رءوسه كل من العراق وإيران والمملكة العربية السعودية.

ومنذ حقـبة السـتينيات استطاعت الكويت توثيق علاقـاتها بالمملكة العـربية السعودية، وكان ذلك على أثر تصـفية الخلافات التى كانت قائمـة بين البلدين فيما يتعلق بوضع المنطقة المحايدة وإن ظلت بعض الخلافات الكامنة والتى لم تحسم بعد حول حقوق السيادة على جزر كبر وقارو وأم المردام وغيرها من الجزر التى تقع فى مياه المنطقة المحايدة والخاضـعة حالياً لسيادة الكويت[١]. ولعل تلك الخـلافات هى التى حـالت دون موافـقة الكويت عـلى توقيع اتفـاقيـة أمنيـة مع المملكة العربيـة السعـودية كما فـعلت دول الخليج العربيـة الأخرى فى عام ١٩٨٢. وقـد دعا إلى عقد تلك الاتفـاقيات نشوب الثـورة الإيرانية الإسلامية وتوتـر العلاقات بين إيران وجيـرانها حيـث اتهـمت إيران بمحـاولة تصـدير ثورتهـا، وكـان من شـأن ذلك الاضطرابات الداخلية التى شـهدتها البحـرين فى نهاية عام ١٩٨١، كمـا عارضت الكويت اقـتراح المملكة العـربية السـعودية بإنشاء قـوة أمن جمـاعى لدول الخليج

١- Mazher, A. Hameed, op. cit., p. 83.

العربية، وكان الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودى قد صرح بذلك فى ٢٣ فبراير ١٩٨٥، غير أن الكويت أعلنت أن مجلس الأمة لن يوافق على تلك المشروعات الأمنية ما لم يتم تعديلها لإزالة النقاط التى تتعارض مع الدستور الكويتى. وليس من شك فى أن رفض الكويت توقيع اتفاقية أمن مع المملكة العربية السعودية أو الموافقة على المشاركة فى قوة الأمن الجماعى إنما يرجع إلى تخوفها من تدخل القوات السعودية فى المقاطعات الكويتية مما يعنى انتهاكاً لسيادتها الإقليمية[١].

وعلى الرغم من معارضة الكويت للمقترحات السعودية إلا أنها كانت تدرك جيداً أن توثيق علاقتها بالمملكة العربية السعودية أمر لازم لمواجهة الضغوط التى كانت كثيرا ما تتعرض لها من قبل إيران أو العراق، ومن ثم أدانت الكويت حادثة الحرم المكى فى عام ١٩٧٩ ولم تعترض على الأحكام التى صدرت فى السعودية ضد عناصر كويتية اتهمت مع غيرها فى تدبير ذلك الحادث، وخاصة بعد أن صرح الملك فهد بن عبد العزيز أنه لو عبث سعودى بأمن الكويت فإن السعودية ستكون أول من يؤيد أى إجراء تتخذه قوانين الكويت ضد العابثين بأمنها[٢].

وقد اتجهت الكويت على أثر توقف الحرب العراقية الإيرانية إلى إقامة علاقات أوثق بالمملكة العربية السعودية، وظهر ذلك واضحاً فى الزيارة التى قام بها الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي عهد الكويت إلى الرياض خلال الفترة من ٥ ـ ١٢ نوفمبر ١٩٨٨ حيث أسفرت مباحثاته فى العاصمة السعودية عن تشكيل لجنة مشتركة تجمع بين وزراء الداخلية والخارجية والنفط للتنسيق بين البلدين فى الشئون السياسية والاقتصادية مما اعتبره البعض بمثابة تنسيق أمنى بين البلدين[٣].

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الكويت والعراق فقد سارت تلك العلاقات بين التدهور حيناً والتحسن حيناً آخر، فعلى أثر انتهاء الأزمة الكويتية العراقية

---

١ - Ramazani, R.K., op. cit., pp. 35-36.

٢ - مقابلة صحافية مع الملك فهد بن عبد العزيز فى ٣٠ أكتوبر ١٩٨٩، انظر مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ السنة السادسة عشرة يناير ١٩٩٠، ص ص ٢٩٤ ـ ٢٩٦.

٣ - Assiri, Abdul Reda, op. cit., p. 136.

١٩٦١/١٩٦٣ أخذت العلاقات تتوثق بين البلدين وخاصة بعد أن أعلنت الكويت في مايو ١٩٦٨ إلغاء اتفاقية التشاور التي كانت تربطها ببريطانيا منذ عام ١٩٦١، وكانت تلك الاتفاقية موضع انتقاد شديد من قبل العراق الذي كان يصفها باتفاقية المساعدة، وقد أعلنت الكويت بعد إلغائها لتلك الاتفاقية أنها لن تسمح لأي وجود أجنبي في أراضيها، غير أن العلاقات بين البلدين لم تلبث أن سارت إلى التدهور حين اتجه النظام البعثي في العراق اتجاهاً متطرفاً وبدأ يثير المتاعب ضد الكويت ويتهمها بمنح اللجوء السياسي إلى بعض العراقيين المعارضين للبعث. وظهر التوتر في العلاقات واضحاً على أثر تأميم العراق لشركة النفط العراقية الإنجليزية في يونية ١٩٧٢، وما ترتب على التأميم من تدهور إنتاج وتسويق النفط العراقي في الوقت الذي اعتذرت فيه الكويت عن عدم إمكانياتها تقديم قروض للعراق لمواجهة أزمته الاقتصادية[١].

وقد اتخذ العراق من مشكلات الحدود القائمة بينه وبين الكويت وسيلة للضغط عليها وطالب الكويت إذا كانت تريد إنهاء تلك المشكلات أن تتخذ مبادرات قومية، ويعني ذلك التنسيق السياسي بينها وبين العراق واستثمار رءوس أموالها هناك واستخدام الأيدي العاملة العراقية[٢]. وعند زيارة وفد كويتي لبغداد في ٢ مارس ١٩٧٣ عرض العراق مشروع اتفاقية للتعاون والصداقة بين البلدين جاء في بعض بنودها أن توافق الكويت على منح العراق حق مد أنابيب لتصدير النفط العراقي من حقول البصرة إلى الكويت وإقامة محطات للضخ والتكرير وبناء مستودعات لتخزين المياه والنفط، فضلاً عن إنشاء جسور وموانئ ومطارات وخطوط للسكك الحديدية معفاة من الضرائب داخل المقاطعات الكويتية، كما نص مشروع الاتفاقية على أن يكون للعراق الحق في منح طرف ثالث، كان المقصود به الاتحاد السوفيتي، نظراً للمعاهدة الموقعة بين الطرفين في عام ١٩٧٢، القيام بدراسة وتنفيذ تلك المشروعات.

١- Khadduri, Majid, Socialist Iraq, A study in Iraqi Politics since 1968, Washington D.C. The Middle East Institute, 1978, p. 154.

٢- ترسيم الحدود الدولية بين دولة الكويت والعراق - مركز البحوث والدراسات الكويتية - الكويت ١٩٩٣، ص ص ٦٦ - ٦٨.

كان من الطبيعي أن يدرك الوفد الكويتي أن العراق كان يهدف للوصول إلى المياه العميقة لجزيرة بوبيان التابعة للكويت، وأنه إذا استجابت الكويت للمقترحات العراقية فإنه لن يمضي وقت طويل حتى تصبح جزيرتا وربا وبوبيان عراقيتين، كما ستتضاعف سواحل العراق المطلة على الخليج ثلاث مرات على حساب الكويت وخاصة بعد أن أكدت البيانات العراقية حرص العراق على الجزيرتين حتى يصبح دولة خليجية لها امتداد أطول على سواحل الخليج يستطيع بواسطتها مواجهة التهديدات الإيرانية، كما تمكنه من تصدير نفطه بسهولة وتنشيط تجارته البحرية. وظل العراق يردد حاجته إلى منفذ بحري في محاولة منه لكسب التعاطف العربي رغم كونه يمتلك منفذًا بحرياً على الخليج يمتد مسافة أربعين كيلو مترا وتوجد به العديد من الموانى[1].

وعلى الرغم من أن الوفد الكويتي الذي كان يرأسه الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية أكد أن الكويت لن تتنازل عن مقاطعاتها الإقليمية إلا أنه أبدى تفهمه للأهمية الجغرافية للممرات المائية في شمال الخليج، وأظهر استعداد الكويت للدخول في مباحثات مع العراق لتسهيل استخدامه لتلك الممرات، ولكن ذلك ينبغي أن يتم بعد الانتهاء من ترسيم الحدود بين البلدين[2]. غير أن العراق اعتبر موقف الوفد الكويتي رغم المرونة التي أبداها بمثابة رفض لمشروع اتفاقيته المقترحة مع الكويت؛ ولذلك ما كاد الوفد الكويتي يغادر بغداد حتى تحركت القوات العراقية في اليوم التالي ٣ مارس ١٩٧٣، حيث توغلت مسافة ثلاثة أميال داخل الأراضي الكويتية، كما قامت الدبابات العراقية بمهاجمة مركزين من مراكز الحدود الكويتية الواقعة في الشمال الشرقي من الكويت كان أحدهما في الصامتة. وكان العراق يمهد لشق طريق يمر جنوب ذلك المركز الذي يقع على مرتفع بإقامة طريق خلفه. وحين حاولت قوات الشرطة الكويتية التصدي لذلك الانتهاك قامت القوات

---

١ - عبد المالك التميمي: العلاقات الكويتية العراقية ١٩٢١ - ١٩٩٠ دراسة تاريخية، من أعمال ندوة الغزو العراقي للكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب مارس ١٩٩٤، نشر مجلة عالم المعرفة - الكويت ١٩٩٥ ص ٥٦.

٢ - تحقق ذلك للعراق بالفعل عند الترسيم النهائي للحدود الكويتية العراقية في أعقاب الغزو، حيث قررت اللجنة الدولية التابعة للأمم المتحدة ترك خور الزبير بأكمله للعراق لتأكيد منفذه إلى البحر بعد أن كان خط الحدود طبقا للاتفاقيات بين الكويت والعراق ينتهي عند التقاء خور الزبير بخور عبد الله. انظر ترسيم الحدود الكويتية العراقية - الحق التاريخي والإرادة الدولية - مركز الدراسات والبحوث الكويتية - الكويت ١٩٩٣، ص ١٤٤

العراقية بالاعتداء على أفرادها حيث راح ضحية ذلك جنديان كويتيان وجرح اثنان آخران بينما مات جندى عراقى واحد. وأصدر العراق بياناً عن ذلك الحادث أكد فيه أن ما قامت به القوات العراقية كان رداً على اعتداء وقع عليها من جانب الكويت على حين أكدت وزارة الداخلية الكويتية فى ردها على البيان العراقى بأن الاعتداء وقع على مركز كويتى مقام فى الصامتة منذ أكثر من عشر سنوات، وأن الحادث وقع فى الوقت الذى كانت فيه الكويت تنتظر من العراق إرسال وفد من جانبه لمناقشة ترسيم الحدود كما تم الاتفاق على ذلك فى المباحثات التى أجريت فى بغداد. وأعلنت الكويت رفضها لاقتراح تقدمت به الحكومة العراقية بسحب كل من البلدين لقواتها إلى مسافة عشرة كيلو مترات وراء الحدود، وبادرت بإعلان حالة التأهب القصوى وأغلقت حدودها مع العراق واستدعت سفيرها فى بغداد. كما سارع مجلس الأمة الكويتى بعقد جلسة طارئة أيد فيها الحكومة تمسكها بالحدود الكويتية، وأعلن رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الأمة أن الموقف مع العراق أصبح بمثابة قنبلة زمنية قابلة للانفجار فى أية لحظة، وتأكد ذلك بالفعل حين أخذ العراق يضيف وقوداً جديداً إلى الأزمة بالتصريح الذى أدلى به مرتضى عبد الباقى وزير خارجية العراق بأن الكويت بأسرها تشكل منطقة نزاع، وأن الحكومة العراقية تحتفظ بوثائق عديدة تؤكد بأن الكويت مقاطعة عراقية بينما لا توجد وثيقة واحدة تنفى ذلك، وفى إشارته إلى جزيرتى وربا وبوبيان أكد الوزير العراقى أهميتهما للعراق لتأكيد هويته الخليجية.

إزاء تصاعد الأزمة سارعت المملكة العربية السعودية بإرسال بضعة آلاف من قواتها إلى حفر الباطن على الحدود بينها وبين الكويت، كما اتجهت بعض وحدات من الأسطول الأمريكى السادس إلى الكويت؛ فى الوقت الذى تحركت فيه بضع وحدات من الأسطول السوفيتى. وبينما أعلنت كل من إيران والمملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج تأييدها للكويت اتجهت كل من مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية لبذل وساطتها، كما طالبت الجامعة العربية العراق بضرورة انسحاب قواته إلى خط الجامعة العربية، وهو الخط الذى كانت ترابط فيه قوات أمن الجامعة خلال وقوع الأزمة الكويتية العراقية على عهد عبد الكريم

قاسم، كما ناشدت الجامعة العربية كلا من الكويت والعراق الوصول إلى تسوية لترسيم الحدود فيما بينهما.

ونتيجة للوساطة العربية أعرب العراق عن استعداده لإرسال وفد إلى الكويت لاستكمال بحث مسألة ترسيم الحدود وتعهد بالانسحاب من المواقع التى احتلتها قواته فى الصامتة، ونفذ ذلك بالفعل ولكن بعد حصوله على قرض كويتى كبير. غير أن مباحثات ترسيم الحدود بين الطرفين لم تسفر عن تقدم ملموس بسبب إصرار العراق على تنازل الكويت عن جزيرتى وربا وبوبيان وهو ما رفضته الكويت تماما[1].

استطاعت الكويت أن تخرج من هذه الأزمة بإمكانياتها المالية فضلا عن علاقاتها الحسنة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وبتأثيرها على الرأى العام العربى فى عدم إمكانها مساندة دول المواجهة العربية ضد إسرائيل فى حالة استمرار الانتهاكات العراقية لحدودها. ومن ناحية أخرى فقد امتثل العراق للضغط السوفيتى الذى أقنع النظام العراقى بضرورة حل الأزمة سلميا، ويؤكد ذلك زيارة صدام حسين نائب الرئيس العراقى لموسكو بعد يوم واحد من حادث الصامتة وعند عودته غير العراق موقفه إزاء الكويت حيث بادر بسحب قواته، وظهر التراجع العراقى واضحا فيما جاء بجريدة الثورة العراقية بأن الكويت ضخمت من ذلك الحادث الحدودي العادى وأعطته حجما أكبر من حجمه الحقيقى.

وعلى الرغم من انتهاء الأزمة إلا أن العراق ظل على موقفه المتصلب من مسألة ترسيم الحدود، بل أعلن صراحة أنه لم يعد يعترف بالحدود العراقية الكويتية التى كانت قد تضمنتها الاتفاقية الموقعة بين البلدين فى أكتوبر ١٩٦٣ بحجة عدم المصادقة عليها من قبل مجلس الثورة والمجلس الوطنى العراقى، واشترط لترسيم الحدود تنازل الكويت عن جزيرتى وربا وبوبيان. ونتيجة للوساطة العربية قام وفد عراقى بزيارة الكويت فى ١٩ إبريل ١٩٧٣ برئاسة وزير خارجية العراق الذى ألح

---

١ - جمال زكريا قاسم: الخليج العربى دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤ ص ١٠٩ انظر أيضا: ترسيم الحدود بين الكويت والعراق، الحق التاريخى والإرادة الدولية، مركز البحوث والدراسات الكويتية - الكويت ١٩٩٣، ص ص ٦٨ - ٧١.

على مطالبة العراق بالجزيرتين إضافة إلى المناطق الساحلية الكويتية المواجهة لهما، واستمر العراق على مطالبه هذه خلال المباحثات التالية التى أجريت فى بغداد وإن كان قد قدم بعض التنازلات حين عرض على الوفد الكويتى الذى كان برئاسة الشيخ جابر الأحمد ولى عهد الكويت آنذاك تقسيم جزيرة بوبيان إلى قسمين: القسم الشرقى للعراق والقسم الغربى للكويت، على أن تمنح الكويت العراق شريطاً من الأراضى يبدأ من جنوب العبدلى بكيلو مترين ويمتد حتى يصل إلى الساحل. وكان من الطبيعى أن ترفض الكويت رفضاً قاطعاً المطالب العراقية؛ وإن كانت لم تجد وسيلة من تهدئة العراق والمحافظة على مقاطعاتها وجزرها إلا بتقديم قروض مالية كبيرة إليه[1].

وخلال السنوات التالية استمرت مباحثات ترسيم الحدود بين الكويت والعراق دون التوصل إلى نتائج إيجابية، حيث أصر العراق وخاصة بعد توقيعه اتفاقية الجزائر مع إيران فى عام ١٩٧٥، والتى وافق فيها على أن تشاركه السيادة على شط العرب، أن تتنازل له الكويت عن جزيرة بوبيان أو تؤجرها لمدة ٩٩ عاماً كما تتنازل له أيضاً عن جزيرة وربا، وفى مايو ١٩٧٨ عرض عزة الإبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة العراقى ووزير داخلية العراق خلال زيارة رسمية قام بها إلى الكويت تأجير نصف جزيرة بوبيان مقابل ترسيم الحدود. ومع نشوب الحرب العراقية الإيرانية فى عام ١٩٨٠ أخذ العراق يلح فى الحصول على الجزيرتين ليس فقط لاعتبارات قومية وإنما لاعتبارات إستراتيجية أيضاً، بينما استمرت الكويت فى موقفها الرافض، فضلاً عن أنها كانت ترى أن تأجير الجزر للعراق سيثير غضب إيران عليها، وقد يورطها فى الحرب الدائرة بين الطرفين.

ولعل الكويت وجدت فى المساعدات التى قدمتها للعراق خلال سنوات حربه مع إيران مخرجا لها من الضغوط العراقية، واعتقدت أن ذلك سيكسبها صداقته

١- Kelly, J.B., Arabia, The Gulf and the West, A Critical View of the Arabs and their Oil Policy, Weidenfld & Nicolson, London 1980 pp. 283-284.
see Also : Cambridge International Documents series Vol. I. The Kuwait Crisis, Basic Documents, edited by E. Lauterpacht and Others, Press release by the Press Office of Embassy of the Republic of Iraq, London1990 pp. 74-77.

وحسن نواياه بيد أنه سرعان ما تبين للكويت خطأ ذلك الاعتقاد إذ إن النوايا الطيبة أمور غير متعارف عليها فى لغة السياسة، ولعل الكويت قد استوعبت هذا الدرس جيدا[1]. فيما يبدو أن الكويت قد أثارت استياء كل من العراق وإيران حين قامت بتحصين جزيرة بوبيان وجعلها منطقة عسكرية، إذ اعتبرت إيران ذلك بمثابة مساندة للعراق بينما اعتبر العراق ما قامت به الكويت بمثابة تحد لمطالبه فى تلك الجزيرة[2].

وقد ظلت جزيرة بوبيان حتى بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية فى عام ١٩٨٨ هدفاً للمطالب العراقية فى الوقت الذى كان يتحتم فيه على الكويت المحافظة على مقاطعاتها الإقليمية، وأن تراعى ردود الفعل الإيرانية فى الوقت الذى اتجهت فيه لتطبيع علاقتها معها، حيث كانت إيران تعارض بشدة المطالب العراقية وتؤكد سياستها القائمة على عدم إحداث أية تغيرات فى الأوضاع الإقليمية فى منطقة الخليج العربى[3].

استمرت مشكلة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق قائمة رغم الزيارات المتكررة التى قام بها مسئولون كويتيون وعراقيون إلى كل من بغداد والكويت، وإن كان قد ترتب على تلك الزيارات إتاحة الفرصة لمزيد من التعاون بين البلدين حيث وافق العراق فى المباحثات التى أجراها مع الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي عهد الكويت خلال زيارته للعاصمة العراقية فى الفترة من ٦ ـ ١٢ فبراير ١٩٨٩ على إمداد الكويت بـ ٣٥٠ مليون جالون من المياه العذبة إضافة إلى ١٥٠ مليون جالون من المياه المائلة للملوحة، وفى مقابل ذلك وافقت الكويت على إمداد جنوب العراق بالطاقة الكهربائية اللازمة إلى جانب مساعدته فى بعض المشروعات التعميرية التى كان يعتزم القيام بها بعد توقف حربه مع إيران، كما أبدى الجانبان رغبتهما فى الوصول إلى تسوية نهائية لمشكلات الحدود القائمة فيما بينهما[4].

١- Abidi, A.H., & Singh, K.R., (eds.) The Gulf Crisis, New Delhi 1990 see Pasha, A. The Gulf Crisis, Gulf Cooperation Council Response, p. 108.

٢- Ibid., P. 216.

٣- Hiro, Dilip, Desert Shield to Desert Storm, The Second Gulf War, New York 1992, P. 56.

٤- Assiri, Abdul Reda, op. cit., p. 137.

وفى اجتماع القمة العربيـة الذى عقد فى الجزائر فى مايو ١٩٨٨ كرر العراق رغبـته فى ترسيم الحدود مع الـكويت من أجل توثيق العلاقات بين البلدين، كـما كرر العـراق نفس هذه الرغبة أيضـاً أثناء زيارة الشيخ جـابر الأحمد أمـير الكويت للعاصمة العـراقية فى سبتمبر ١٩٨٩، وهى الزيارة التى قـام بها لكى يتسلم وسام الرافدين تقديراً للجهود التى قامت بهـا الكويت فى مساندة العراق خلال حربه مع إيران. وقد آثر الـشيخ جابر الأحـمد عـدم إثارة موضوع الحـدود واقتـرح عرض المشكلة على هيئـة تحكيم دولية[١]. ولعل المبادرات العـراقية المتكررة التى قدمـها العراق للانتهاء من ترسيم الحدود وفـقاً لوجهة نظره والتى لم توافق عليها الكويت هى التى اسـتند عليهـا العراق إبان غزوه للـكويت لكى يدلل على أن الكويت هى التى كانت تماطل فى عمليـة ترسيم الحدود بين البلدين[٢]. كما أثار العراق مشكلة أخرى مع الكويت وهى رفضها شطب ديون الحـرب وقيامها بضخ النفط من الجزء الجنوبى من حـقل الـرمـيلة واتجاهها لبناء مـدينة سكـنيـة فى الصـبيّـة تتسع لـ ١٠٠,٠٠٠ نسمة، وإقـامة منتجع فى جزيرة بوبيان فى الوقت الذى رصد فيه العراق ما يقرب من مليـار دولار لتنمية ميناء أم قصر مما كـان يستلزم حصوله على منفذ على سواحل الكويت، ومن ثم أخذت الأمور تتأزم بين الدولتين[٣].

تجدر الإشارة هنا إلى أنه مع استمرار تردى العلاقات الكويتية العراقية خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات كان النظام الإيرانى الشاهنشاهى يقف مؤيداً للكويت فى أزماتها مع العـراق، وذلك على الرغم من أن السياسة الكويتية كـانت معارضة لنظام الشاه الذى أطلقت له الولايات المتحدة الأمريكية مهمة حماية المصالح الغربية فى الخليج عقب إعلان بريطانيا قرارها الخاص بالانسحاب من المنطقة قبل نهاية عام

---

١ - Cambridge International Documents series, Vol. I The Kuwait Crisis, basic documents edited by E. Lauterpacht & Others, see Press release by the Press Office of the Embassy of the Republic of Iraq, London 1990, p. 77.

٢ - Ibid.

٣ - Sciolino, Elaine, The Outlaw State: Saddam Hussein's Quest for Power and the Gulf Crisis, New York 1991, p. 196.

١٩٧١ . ومع ذلك فقد كان موقف إيران المؤيد للكويت ضد العراق مساعداً على حدوث تقارب بين البلدين، وظهر ذلك واضحاً حين تقاعست الكويت عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران رغم موجة الغضب الشعبى التى اجتاحت الكويت فى أعقاب سيطرة إيران على جزر الخليج الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى فى نوفمبر ١٩٧١ حيث اكتفت بسحب سفيرها من طهران.

غير أن نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية وسقوط النظام الشاهنشاهى فى خريف عام ١٩٧٩ كان له أثره على العلاقات الكويتية الإيرانية حين وجدت الكويت نفسها تتعرض لضغوط شديدة من قبل النظام الإيرانى الثورى الجديد. ولم تكن الكويت وحدها هى التى تعرضت لتلك الضغوط وإنما شاركتها فى ذلك دول الخليج العربية الأخرى، إذ كان من شأن التحولات الضخمة التى حدثت فى إيران تهديد الأنظمة الخليجية القائمة؛ وذلك على عكس نظام الشاه الذى كان حريصاً على استقرار تلك الأنظمة. ويفهم من التصريحات العديدة التى صدرت عن قادة الثورة الإيرانية مدى التناقض بين النظام الثورى الإيرانى وبين الأنظمة الخليجية العربية التى وصفها آية الله الخومينى بأنها تمارس الإسلام الذهبى، أو على حد قوله الإسلام على النظام الأمريكى، ومما يذكر أن الخومينى كان يكن عداء شخصيا ضد الكويت التى لم تسمح له بدخولها بعد طرده من إيران فى أكتوبر ١٩٧٨.

ورغم تلك التصريحات فإن الكويت كانت حريصة، مراعاة لسياسة التوازن التى دأبت عليها، فى المحافظة على علاقات طيبة مع النظام الإيرانى الإسلامى، بل والعمل على التنسيق مع ذلك النظام لحماية الأمن فى المنطقة، وبصدد ذلك كان الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت أول وزير خليجى يزور العاصمة الإيرانية فى أعقاب نشوب الثورة، وفى الوقت الذى لم تحقق فيه تلك الزيارة الرسمية نجاحاً يذكر فإن وفادة شيعية شعبية قامت بزيارة طهران لتقديم تهنئتها بنجاح الثورة قد استقبلت هناك استقبالاً طيباً، ومع ذلك كانت الكويت حريصة فى العديد من المناسبات على التعبير عن حسن نواياها تجاه النظام الإيرانى الإسلامى، ولذلك عارضت حين كانت عضوا فى مجلس الأمن الدولى، فرض العقوبات الاقتصادية على إيران إبان أزمة الرهائن الأمريكية، كما أدانت بعثة

الإنقاذ الأمريكية وأعلنت استياءها من تجميد الأصول الإيرانية، وفضلاً عن ذلك لم تتردد الكويت فى تقديم المساعدات الإنسانية من أغذية وأدوية لضحايا الفيضانات التى حدثت فى جنوب إيران، كما وافقت فى عام ١٩٨٠ على إمداد إيران بالنفط المكرر وأبدت استعدادها لإقامة تعاون مع إيران، وفتحت الزيارة التى قام بها صادق قطب زادة وزير الخارجية الإيرانية إلى الكويت فى عام ١٩٨٠ المجال لقيام حوار بين البلدين. غير أن تتابع الأحداث السياسية أدى إلى توتر واضح فى العلاقات بينهما، ويرجع ذلك التوتر إلى التصريحات التى صدرت عن قادة الثورة بعزمهم على تصدير الثورة الإسلامية، هذا بالإضافة إلى تداعيات الحرب العراقية الإيرانية. وعلى الرغم من أن هذه الحرب شغلت الطرفين المتحاربين إلا أن القلق ظل يساور الكويت وغيرها من دول الخليج العربية الأخرى نتيجة الانتصارات التى حققتها إيران على العراق فى عام ١٩٨٢، وأصبح التوجس من انهيار الأنظمة الخليجية فى حالة نجاح إيران فى توقيع الهزيمة بالعراق. ولعل ذلك يفسر الموقف الذى بدأت الكويت تتخذه أثناء الحرب، فإلى جانب أن ساحة المعارك كانت لا تبعد عن قلب مدينة الكويت أكثر من ١٥٠ ميلاً كان هناك اعتبار للهوية القومية العربية للعراق التى كانت تفرض عليها تقديم دعمها ومساندتها له ويمكن القول بتعبير آخر أن الاتجاه العربى كان أكثر وضوحاً فى الكويت من الاتجاه الإسلامى المساند للثورة الإيرانية.

ولعل النظام السياسى فى الكويت كان يدرك جيداً أنه إذا كان فى وسعه احتواء الشيعة فى الكويت، الذين لم يكن لهم تأثير ملموس فى صنع القرار السياسى، إلا أنه سيتعذر عليه ذلك فى حالة انتصار إيران فى الحرب. ومن ناحية أخرى كانت الكويت تحبذ النظام العلمانى فى العراق عن النظام الثيوقراطى فى إيران الذى لا يمكن التنبؤ باتجاهاته. وقد رأت الكويت أن مساندتها للعراق قد تؤدى إلى حل مشكلات الحدود القائمة بينهما، كما أنها ستؤدى إلى ارتياح القوميين العرب والأصوليين الإسلاميين على حد سواء ، فضلاً عن استجابة الحكومة الكويتية للمصالح الاقتصادية المتمثلة فى حصول رجال الأعمال الكويتيين على تعاقدات من الحكومة العراقية لإزالة ما خلفته الحرب من دمار أو على الأقل

استرجاع حقوقهم فى العقود غير المدفوعة التى أبرموها مع العراق، وخاصة بعد أن حذر ياسين رمضان نائب الرئيس العراقى بأن هؤلاء الذين ترددوا فى مساندة العراق سوف يحطمون مصالحهم وسيفقدون بالتأكيد أية فرصة تتاح لهم فى المستقبل[١].

ومع كل الدوافع التى كانت تدفع الكويت لدعم ومساندة العراق إلا أن هذا الموقف كان يعد بكل المقاييس تغييراً فى نهج سياسة الكويت الخارجية منذ الاستقلال والقائمة على التوازن والحياد، وكان هذا الموقف أيضاً مبنياً على رأى جماعى لدول مجلس التعاون الخليجى بأن هزيمة العراق فى الحرب وانتصار إيران تعنى خطر السيطرة الإيرانية، ولم تضع تلك الدول فى حسبانها أن الأمر نفسه يمكن أن يحدث فيما لو انتصر العراق[٢].

وبينما كان الموقف الرسمى يتجه إلى تأييد العراق فإنه على المستوى الشعبى كان التأييد لأحد الطرفين المتحاربين يرتكز فى الدرجة الأولى على أسس عنصرية أو طائفية، فالكويتيون السنيون كانوا يؤيدون النظام العراقى، وذلك على عكس الشيعة، وخاصة من ذوى الأصول الإيرانية، الذين كانوا يساندون إيران أو يتعاطفون معها على الأقل، ومن ثم كان من الطبيعى أن تنظر الدوائر الرسمية الكويتية إلى العناصر الشيعية المتطرفة فى الكويت باعتبارهم يشكلون طابوراً خامساً لإيران. ولعل ذلك مما دفع إيران لإرسال وفادة خاصة إلى الكويت فى مارس ١٩٨٧ لمناقشة موقف الكويت من الحرب، وما ادعته إيران من سوء معاملة الشيعة فى الكويت، وأبدى الوفد الإيرانى اهتمامه بإطلاق الكويت سراح بعض العناصرالشيعية الذين احتجزتهم السلطات الكويتية لقيامهم بأنشطة ضد استقرار الأمن فى الكويت، وكان من الطبيعى أن ترفض الكويت مناقشة مثل تلك الموضوعات باعتبارها تمس سيادتها الداخلية، ومن ثم طالبت البعثة الإيرانية بالرحيل على الفور[٣].

١- Assiri, Abdul Reda, op. cit., pp. 73-74.

٢- عبد المالك التميمى: العلاقات الكويتية العراقية ١٩٢١ - ١٩٩٠، من أعمال ندوة الغزو العراقى للكويت، نشر مجلة عالم المعرفة، مارس ١٩٩٥، ص ص ٥٧ - ٥٨.

٣- Assiri, Abdul Reda, op. cit., p. 75.

وقد أدى الموقف الكويتي المساند للعراق إلى استمرار تعرض الكويت للضغوط الإيرانية، ووصل الأمر إلى انتهاك إيران لحرمة السفارة الكويتية بطهران التى احتلت من قبل السلطات الإيرانية بما يخالف الأعراف الدولية، وتم احتجاز أعضائها فى عام ١٩٨٧[١]، كما اتجهت إيران إلى استخدام وسائل الضغط ضد الكويت بتشجيع بعض العمليات الإرهابية التى كان من أبرزها تعرض إحدى طائراتها المدنية للاختطاف فى أبريل ١٩٨٨، وكانت الطائرة الكويتية قد غادرت مطار بانكوك فى طريقها إلى الكويت، حيث اختطفت إلى مطار مشهد الإيرانى، وبادرت السلطات الإيرانية بتزويد المختطفين بالوقود والسماح لهم بمغادرة مشهد حتى وصلت الطائرة إلى الجزائر، وظهر أن المختطفين كانوايطالبون بإفراج الكويت عن المتطرفين من عملاء إيران الذين احتجزتهم سلطات الأمن الكويتية لإدانتهم بأعمال داخلية هددت أمن الكويت[٢].

ومع الموقف الكويتى المساند للعراق فقد حاولت مع ذلك التوسط بين الطرفين المتحاربين، وبطبيعة الحال لم تسفر الوساطة الكويتية عن نتائج إيجابية إذ كانت إيران ترتاب فى موقف الكويت، وكانت تخشى بصفة خاصة من أن تتنازل الكويت للعراق عن جزيرتى وربا وبوبيان، وأكدت أنه إذا حدث ذلك التنازل فإنها ستقوم بالسيطرة على جزيرة فيلكا الكويتية، وفى الوقت نفسه كان العراق يخشى من الوساطة الكويتية لما قد تتيحه من فتح الحوار مع إيران وخاصة أن كثيرا من دول الخليج العربية كدولة الإمارات العربية المتحدة وقطر وسلطنة عمان ظلت تربطها مصالح سياسية واقتصادية مع إيران، ولم يطرأ عليها أى تغيير يذكر

وإزاء الإصرار الإيرانى على مواصلة الحرب وعدم إذعانها للقرارات التى صدرت عن مجلس الأمن بوقف إطلاق النيران، فى الوقت الذى أبدى فيه العراق استعداده للاستجابة لتلك القرارات، استمرت الكويت فى دعمها للعراق حيث سمحت للإمدادات العسكرية وغيرها بالعبور عبر موانيها إلى العراق التزاما بمعاهدتى التعاون الموقعة بينها وبين العراق فى عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٨، كما استمرت الموانى الكويتية العميقة فى الشعيبة والشويخ وغيرهما تقوم بدور مكثف

---

١ السياسة ٢٥/ ٩/ ١٩٨٧.
٢ السياسة ٢٦/ ٤/ ١٩٨٨.

لخدمة المتطلبات العـراقية، وسمحت الكويت فى الوقت نفسه للمقـاتلات العراقية باختـراق أجوائها الجـوية وهى فى طريقهـا لضرب سفن الأسطول الإيرانى، كـما قدمت الكويت قروضاً ومساعدات ماليـة ضخمة إلى العراق وأسهمت فى بناء خط أنابيب إلى السعودية لتصدير النفط العراقى.

ولقد كان من الطبيـعى إزاء الموقف الكويتى أن تتعرض الكويت لسلسلة من العمليات الانتـقامية التى قامت بهـا إيران حيث تعرضت ناقلاتها النفطيـة لعمليات القصف الإيرانى، كمـا قصفت مقاتلتـان إيرانيتان مركز العـبدلى الحدودى. وإزاء تصاعـد تلك العـمليات تقـدمت الكويت بشكوى إلى مجلس الأمن فـى ٢١ مايو ١٩٨٤ ضد ما تـقوم به إيران من اعتداءات على سـفنها التجارية وهى فى طريـقها من وإلى الموانى الكويتـية والسـعودية. ومع استـمـرار الاعتداءات الإيرانيـة على الناقلات الكويتيـة والسعودية أصدر مجلس الأمن القرارات التى طالـب فيها إيران بعدم الاعـتداء على الدول غـير المتحـاربة مع التأكيـد على حرية الملاحـة فى المياه الدولية لجـميع الدول التى ليست أطرافا فى الحـرب الدائرة، ولكن تلك القرارات لم تثن إيران عن اعتداءاتها حيث أكد هاشمى رافـسنجانى المتحدث الرسمى للبرلمان الإيرانى بأن بلاده لن تتسـاهل مع الناقلات أو السفن التـى تحمل عتاداً حـربياً إلى النظام العـراقى. وفى الخطاب الذى ألقـاه الشيخ صـباح الأحـمد وزير خـارجيـة الكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحـدة فى ٢٤ سبتمبر ١٩٨٧ أكد فيه أن إيران دفعت دفـة الحرب إلى منزلقات خطيـرة لتصيب دولا لا عـلاقة لها بهـذه الحرب، ولتصيب الاقـتصاد والأمن الدولى بانتكاسة خطيرة من جراء عـرقلة وتهديد حرية الملاحة فى الخليج، وأن إيران فسرت نشاط وسعى الكويت فى تحقيق نهاية سريعة وعادلة للحـرب تفـسيراً خاطئـاً إذ مضت تستـهدف الكويت عندمـا بدأت منذ عام ١٩٨٤ بضرب الناقلات الكويتية فى الخليج، وأن الكويت لجأت أكثر من مرة إلى مجلس الأمن لوقف تلك الاعـتداءات ولكن إيران صممت على حـرمان الكويت من تدفق صادراتهـا النفطية، وكـان من شأن ذلك شل قدرة الكـويت على الوفاء بالتزاماتهـا الداخلية والدولية والاستـمرار فى برامج التنمية الاقـتصادية فى الدول النامية[1].

١- خطاب الشيخ صباح الأحمد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٤ سبتمبر ١٩٨٧.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه إذا كانت الحرب العراقية الإيرانية قد أثرت سلبا على أوضاع الكويت وعرضتها لكثير من الأخطار فإنها أفادت إيجابيا من حيث زيادة كميات النفط التي تصدرها الكويت. وعلى الرغم من أن أسعار النفط انخفضت إلا أن زيادة معدلات التصدير قد عوضت ذلك الانخفاض واستطاعت الكويت أن تكون مدخرات كبيرة أحسنت استثمارها في الخارج وأسست لهذا الغرض مكتباً متخصصاً في لندن[1]، برز نشاطه في شراء أسهم بعض الشركات الكبرى ومنها شركة البترول البريطانية حيث تمكن من شراء ٢٠٪ من أسهمها لدرجة أزعجت رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر التي تدخلت لتخفيض نسبة الأسهم. والذي يعنينا هنا أن استثمارات الكويت أصبحت تدر أرباحا توازي تقريبا عائدات النفط نفسها، واعتبرت الحكومة الكويتية تلك المدخرات محجوزة لا تمس إذ خصصت للأجيال القادمة بعد عام ٢٠٠٠ حتى عصف بها الغزو العراقي للكويت بما ترتب عليه من إهدار إمكاناتها المالية لمواجهة نفقات التحرير وقوات التحالف الدولي[2].

غير أنه على الرغم من الفوائد المالية الضخمة التي حققتها الكويت من جراء نشوب الحرب العراقية الإيرانية إلا أنها ظلت تستشعر الخطر الذي بات يتهددها وخاصة بعد أن نجحت إيران في احتلال شبه جزيرة الفاو في فبراير ١٩٨٦ التي تقع على بعد أقل من عشرة أميال من المقاطعات الكويتية، وبالتالي أصبحت الكويت على مقربة من مركز العمليات العسكرية، ومن ثم طلبت الكويت من مجلس التعاون لدول الخليج العربية نشر قوات درع الجزيرة في جزيرة بوبيان، غير أن دول المجلس لم تستجب للمطالب الكويتية إذ لم تجد تلك الدول ما يلزمها باتخاذ موقف ضد إيران[3]، في الوقت الذي استمرت فيه العمليات الانتقامية الإيرانية ضد الكويت، ووصل الأمر إلى انتهاك إيران للمياه الإقليمية الكويتية حين

---

١ - Kuwait Investment Office - KIO.

٢ - صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره ص ٣٩٤.

٣ - Sluglett, Marian & Other, Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship, London, 1990, p. 271.
Ramazani, R.K., op. cit., p. 8.

أطلقت فى ١٥ أكتوبر ١٩٨٧ صاروخاً أصاب ناقلة ليبيرية، كما أصيبت فى اليوم التالى ناقلة نفط ترفع العلم الكويتى بصاروخ إيرانى داخل المياه الإقليمية للكويت مما أسفر عن إصابة اثنى عشر شخصاً من طاقم الناقلة، وهى واحدة من إحدى عشرة ناقلة كويتية تم تسجيلها فى الولايات المتحدة الأمريكية، وبلغت التهديدات الإيرانية للكويت إلى الحد الذى اضطرت فيه الكويت إلى تنظيم عمليات الدفاع المدنى فى مختلف المرافق والأجهزة والمؤسسات الحكومية والشركات[1].

ونتيجة لاستمرار الاعتداءات الإيرانية على الناقلات الكويتية التجأت الكويت إلى الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، حيث أبدت استعدادها لرفع رايات تلك الدول على ناقلاتها. وفى مايو ١٩٨٧ وافقت إدارة الرئيس الأمريكى رونالد ريجان على رفع الأعلام الأمريكية على نصف الأسطول الكويتى ووضعه تحت حماية البحرية الأمريكية، كما استطاعت الكويت أن تحصل على موافقة الاتحاد السوفيتى على رفع أعلامه على بعض ناقلاتها، كما وافقت بريطانيا بدورها على رفع أعلامها على ثلاث ناقلات كويتية، بينما لم تبادر فرنسا برفع أعلامها، وإن كانت قد وعدت الكويت بأنها ستراقب الموقف، بينما اعتذرت الصين عن عدم استجابتها للمطالب الكويتية.

وفى تقديرنا أن الهدف الرئيسى من طلب الكويت رفع أعلام الدول الأجنبية على ناقلاتها لم يكن إلا لجذب اهتمام العالم بالحرب العراقية الإيرانية؛ لأن الناقلات الكويتية التى هوجمت من قبل إيران لم تكن تتجاوز ٢٪ من عدد الناقلات، كما أن الإمدادات النفطية لم تكن قد أضيرت إلى درجة كبيرة. وكان من الطبيعى أن يترتب على رفع الكويت الأعلام الأجنبية ردود فعل شديدة من قبل إيران التى شددت ضرباتها الانتقامية ضد الكويت بحجة دعوتها الأمريكيين إلى التدخل فى الخليج بعد أن نجحت الثورة الإيرانية فى إبعادهم عن المنطقة، وظهر ذلك واضحا فى الاعتداءات التى قامت بها إيران على بعض المرافق الحيوية فى الكويت، حيث تعرضت مصفاة النفط فى الأحمدى فى ٢٢ مايو ١٩٨٧

١- انظر قرار وزير الداخلية الكويتى فى ٢٩ أكتوبر ١٩٨٧ بتنظيم عمليات الدفاع المدنى - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٣ ص ص ٣٠٥ - ٣٠٦.

لقصف جوى ترتب عليه خسائر فادحة قدرت بأكثر من خمسة مليارات من الدولارات، فضلاً عن النتائج التى ترتبت على ذلك القصف بالنظر لارتباط معامل تقطير المياه وتوليد الكهرباء بمصفاة النفط، وأكد الشيخ على خليفة الصباح وزير النفط خطورة اتجاه إيران لتدمير حقول النفط إذ إنه من الصعب الدفاع عن تلك الحقول، كما يصعب إعادتها إلى العمل من جديد.

ومهما كانت الانتقادات التى وجهت إلى الكويت لاستخدامها الأعلام الأجنبية فإنها استطاعت بتلك الوسيلة أن تكون عاملاً حاسماً فى تدويل الحرب، بل وفى توقيفها. وعلى الرغم من أن الكويت أعطت الفرصة لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها كانت حريصة على موازنة التدخل الأمريكى بالاعتماد أيضاً على الاتحاد السوفيتى الذى رحب بالوقوف إلى جانب الكويت؛ وفى الوقت نفسه بمساندة العراق الذى تربطه به معاهدة صداقة وتعاون.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن العلاقات الكويتية السوفيتية قد أخذت فى التحسن منذ منتصف السبعينيات، وفى عام ١٩٧٦ عقدت الكويت اتفاقية تسليح بينها وبين الاتحاد السوفيتى وتبادلت معه التمثيل الدبلوماسى، وعلى الرغم من إدانة الكويت التدخل السوفيتى فى أفغانستان فى عام ١٩٧٩، وأعلنت رفضها للتبرير السوفيتى بوجود معاهدة بين موسكو وكابول فى عام ١٩٧٨ تتيح له التدخل لمساندة نظام الحكم فى أفغانستان فإن ذلك لم يمنع استمرار العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفيتى[١]. وقد أخذت تلك العلاقات طريقها إلى النمو حين أبرمت الكويت فى عام ١٩٨٤ صفقة تسليح مع الاتحاد السوفيتى، كما وقعت فى عام ١٩٨٦ اتفاقية للتعاون الاقتصادى والفنى، وكانت السياسة الكويتية تحرص على توثيق علاقاتها بالاتحاد السوفيتى استجابة للموقف الداخلى، وخاصة أن الرأى العام الكويتى بدأ يتعاطف مع السوفيت بعد انسحابهم من أفغانستان عام ١٩٨٦ بسبب وقوفهم إلى جانب القضية الفلسطينية، وقد يكون أيضاً نتيجة للانهيار الذى بدأ يدب فى كيان الاتحاد السوفيتى[٢].

---

١. Ramazani, R.K., op. cit., p. 8.

٢. Crystal, Jil., op. cit., pp. 126-128.

استطاعت الكويت أن تكون عنصراً فاعلا فى إنهاء الحرب العراقية الإيرانية وظهر ذلك واضحاً بصدور قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذى وافق عليه العراق فى ١٤ أغسطس ١٩٨٧، ووافقت عليه إيران فى ١٧ يولية من العام التالى، وبناء على موافقة الدولتين أعلن بيريز دي كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة وقف إطلاق النيران فى ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ وصادق مجلس الأمن على ذلك فى قراره رقم ٦١٩ لعام ١٩٨٨(١). وبذلك استطاعت الكويت فى خلال عام واحد من إدخال الأعلام الأجنبية فى مياه الخليج أن تنهى حرباً استمرت ثمانية أعوام. وعلى الرغم من أن العراق قد أصبح أكثر التصاقاً بالسياسة الأمريكية إلا أن ذلك لم يمنعه إبان غزوه للكويت من اتهامها باستخدام الأعلام الأمريكية وبالتالى إفساحها المجال لتدخل الأسطول الأمريكى فى الخليج العربى مما اعتبره مؤامرة إمبريالية من جانب الكويت.

ومما لا شك فيه أن الكويت كانت تثق فى الولايات المتحدة الأمريكية كحليفة لها رغم التوتر الذى ساد العلاقات الكويتية الأمريكية فى عام ١٩٨٨ فيما يتعلق ببعض صفقات الأسلحة، حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية تسليح الكويت ببعض الأسلحة المتطورة ومن بينها صواريخ ستنجر. ومع ذلك فإن اتجاه الكويت لتوثيق علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية كان محاولة من جانبها لضمان أمنها، ويمكننا أن نعرض بصدد ذلك إلى ما أشارت إليه بعثة هارولد ساوندرز الأمريكية فى عام ١٩٨٦ إلى احتمال توجه العراق للبحث عن مجال حيوى إذا ظل وضع الحرب قائماً بين العراق وإيران فما بالك لو توقفت الحرب؟. ولعل ذلك مما دفع الكويت بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية إلى تطبيع علاقاتها بإيران حيث أعادت فتح سفارتها فى طهران، وتبادل المسئولون الكويتيون والإيرانيون الزيارات، وأكد وزير الدولة للشئون الخارجية الكويتى فى مارس ١٩٨٩ رغبة

١- United Nations: Security Council, Resolutions 598/1987, 619/1988. Cambridge International Documents Series, Vol. I. The Kuwait Crisis, Basic Documents edited by Lauterpacht & Others, Cambridge 1991, pp. 62-63.

انظر أيضا تقرير بيريز دى كويلار الأمين العام للأمم المتحدة حول مهمته فى طهران وبغداد لوقف الحرب العراقية الإيرانية وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٥٣ يناير ١٩٨٨ ص ص ٢٤٨ - ٢٥٠.

الكويت فى توثيق علاقاتها بإيران وأنه ليست هناك أسباب لاستمرار حالة التوتر بين البلدين[٢].

غير أن الكويت لم تجن كما كان متوقعاً ثمار مساندتها للعراق، ولعل مما يثير الانتباه أكثر مما يبعث على الدهشة أن العلاقات أخذت فى التوتر بينها وبين العراق، إذ لم تكد تمضى أكثر من سنتين على توقف الحرب العراقـية الإيرانية حتى تعرضت الكويت لاجتياح عراقى شامل لأراضيها كان يهدف إلى إزالتها من الوجود.

١- Assiri, Abdul Reda, op. cit., p. 136.

الفصل العاشر

توقف الحرب العراقية الإيرانية ومقدمات الغزو العراقي للكويت

المساعدات التي قدمتها الكويت للعراق خلال الحرب ـ قبول إيران لوقف إطلاق النار وتوقف الحرب بينها وبين العراق ـ خروج العراق بقوة عسكرية ضخمة ـ التطلعات العراقية للزعامة العربية والإقليمية ـ زيادة الإنتاج النفطي في الكويت ودولة الإمارات ـ انخفاض أسعار النفط وتأثيره على الأوضاع الاقتصادية المتردية في العراق ـ مطالبة العراق بتعويضات عن حربه مع إيران وبإلغاء الديون المسجلة عليه من قبل الكويت ـ الاتهامات العراقية للكويت ورد الكويت عليها ـ انهيار مباحثات جدة بين الكويت والعراق.

ظلت الكويت هدفا لجميع الأنظمة السياسية التى تعاقبت على حكم العراق منذ تكوينه الحديث فى أعقاب الحرب العالمية الأولى؛ إذ كانت تتعرض إلى انتهاك حدودها تارة أو التهديد بضمها تارة أخرى، ومع ذلك لم يحدث أن وصل الأمر إلى حد الاجتياح الكامل لأراضيها كما حدث فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠.

ومن ثم كان الغزو العراقى للكويت - رغم أنه من الموروثات التاريخية للعراق - مفاجأة لم تكن تتوقعها من حيث الطريقة التى تم بها. ولعل مبعث المفاجأة أنه لم يحدث فى تاريخ العرب الحديث غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى مجاورة لها. وعلى الرغم من أن العالم شهد بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن ترسخت قواعد الأنظمة الدولية والقانون الدولى،اعتداءات على السيادة الإقليمية لبعض الدول كما حدث فى العدوان الثلاثى على مصر أو التدخل السوفيتى فى المجر ١٩٥٦، أو ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية فى السنوات الأخيرة من التدخل فى بعض دول أمريكا اللاتينية، إلا أن تلك الأحداث لم تصل إلى الدرجة التى وصل إليها الغزو العراقى للكويت.

أما بالنسبة للكويت فقد أحدث غزوها من قبل العراق صدمة لم تكن تتوقعها وخاصة أن السنوات التى سبقت الغزو قد تميزت بعلاقات وثيقة بين البلدين، بل إن المباحثات الخاصة بترسيم الحدود بينها وبين العراق وصلت إلى درجة كبيرة من التقدم والإيجابية مما كان يبشر بوضع حد لتلك المشكلة المزمنة. وقد شهدت السنوات التى سبقت نشوب الحرب العراقية الإيرانية وعلى وجه التحديد منذ عام ١٩٧٨ تفاهما بين الكويت والعراق فى كثير من المجالات الاقتصادية والتنموية والثقافية، ففى ١٨ مايو من ذلك العام تم الاتفاق على تطوير الاتفاقية الاقتصادية التى سبق أن وقعت بين البلدين فى ٢٥ أكتوبر ١٩٦٤[١]. وفى أغسطس من العام التالى أبرمت بين البلدين اتفاقية خاصة بتزويد الكويت بالمياه العذبة من شط العرب[٢]. كما أبرمت اتفاقيات أخرى فى مجالات الثقافة والإعلام والنقل الجوى

---

١ . وثائق الخليج والجزيرة العربية، المجلد الرابع، الكويت ١٩٧٨، ص ص ٦٤٥ - ٦٥٨.

٢ . محضر اجتماع لجنة الشئون الاقتصادية الكويتية العراقية،١٨ مارس ١٩٧٨، وثائق الخليج والجزيرة العربية، المجلد الرابع، الكويت ١٩٧٨، ص ٥٨٧.

والزراعة، وحدث تقدم إيجابى فى مجال التشاور والتفاهم بين البلدين. كما ساندت الكويت العراق حين أدانت مع غيرها من الدول العربية الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٨٠ حين كانت تسعى فى مجلس الأمن إلى فرض عقوبات على العراق لاستخدامه الأسلحة الكيماوية، واعتبرت فرض هذه العقوبات مؤامرة من الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية[١].

وقد حرصت الكويت قبيل نشوب الحرب العراقية الإيرانية على إزالة أسباب التوتر بين البلدين مدركة الخطر الذى يمكن أن يحدث فى حالة قيام مواجهة عسكرية فيما بينهما، واستمرت الكويت فى مساعيها بعد نشوب الحرب سواء بجهودها الفردية أو من خلال دورها فى المنظمات الإسلامية والعربية والخليجية[٢]. ومما يذكر أن الكويت سعت لتشكيل محكمة عدل إسلامية للنظر فى القضايا التى يواجهها العالم الإسلامى ومن بينها الحرب العراقية الإيرانية[٣].

وقد تحددت العناصر الرئيسية فى توجهات الكويت الرافضة لاستمرار الحرب فى إدراكها ما سوف يترتب عليها من إتاحة الفرصة لتدخل القوى الأجنبية فى شئون المنطقة[٤]. ومن ثم كان تجاوبها مع العراق فيما كان يعلنه دوماً من استجابته لكافة جهود الوساطة لوضع حد لهذه الحرب، وذلك على العكس من إيران التى اتخذت موقفاً متصلباً ووصل بها الأمر إلى تهديد دول الخليج العربية، ولذلك لم تتردد الكويت فى السماح للعراق بأن يصل إلى موانيها العميقة ومياهها الإقليمية حتى يتمكن من تصدير موارده النفطية التى تعرض جانب كبير منها للاختناق من جراء محاصرة إيران لموانى تصدير النفط العراقى. وبالإضافة إلى

١- Sciolino, Elaine, The Outlaw State: Saddam Hussein's Quest for Power and the Gulf Crisis, New York 1991, pp. 133-134.

٢- بيان الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت أمام مجلس الأمة الكويتى بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٨٤ حول الجهود التى بذلتها الكويت لوضع حد للحرب العراقية الإيرانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٨ لعام ١٩٨٤، ص ص ٢٢١ - ٢٢٢.

٣- مرسوم بقانون رقم ٤٧/ ١٩٨٧ بالموافقة على القرار رقم ١٣/ ٥ س إ الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامى الخامس بالطائف - السياسة، الكويت ١٥ سبتمبر ١٩٨٧.

٤- Chanchreek, K.L., (ed.) The Gulf War, A Global Crisis, Causes and Effects, Delhi 1991, p. 21.

ذلك قدمت الكويت قرضا للعراق وصل إلى أربعة مليارات من الدولارات دفع منه مبلغ مليارين فى عام ١٩٨١ واستمرت القـروض والمساعدات المالية الكويتية تتدفق على العراق رغم ما تعـرضت له الكويت من أزمات اقتصادية ومـالية طاحنة خلال حقبة الثمانينيات[١].

وقد أدى الموقف الكويتى من الحرب العراقية الإيرانية إلى إثارة إيران، ومن ثم أصبحت الكويت هدفـاً للاعتداءات الإيرانية المتكررة التى ألحـقت أضراراً بالغة بأمنها القومى وبمنشآتها الحيوية[٢]. وعلى الرغم من الدور الإيجـابى الذى ساندت به الكويت العراق إلا أنها رفـضت استخدام جزيرتى وربا وبوبيـان من قبل العراق فى العـمليـات العسـكرية ضد إيران، وكـان العـراق يتـوق إلى استـخـدام هاتين الجزيرتين لأهميـتهما الإسـتراتيجية وخـاصة حين سيطرت إيران على شـبه جزيرة الفاو فى عـام ١٩٨٦. وعلى حين اعتـبر العراق مـوقف الكويت تعنتا لامـبرر له كانت الكويت شـديدة التمسك بجزرها، كـما كانت على إدراك واع بأن اسـتخدام هاتين الجزيـرتين فى عمليات عـسكرية ضد إيران يعنى دخـولها المبـاشر كطرف فى الحرب العراقية الإيرانية[٣].

ومع ذلك فقد أدت المسـاعدات المادية والمعنوية التى قدمتـها الكويت للعراق إلى توثيق العـلاقات بين الطرفـين[٤]. وبينمـا كانت الشـواهد تدل على استـمرار التقدم فى تلك العلاقات إلا أنه ما كـادت تمضى أكثر من سنتين على توقف الحرب حتى عـاد العراق إلى إثارة مـشاكله مع الكويـت متعللا بزيـادة إنتاجهـا من النفط ومطالبته ليس فقط بإسقاط الديون المسـجلة عليه من قبلها والتى وصلت إلى أربعة عشر مليارا من الدولارات بل والمطـالبة بتعويضات مالية نظيـر ما تحمله فى الحرب من خسائر، وأن القروض والمساعدات التى قـدمت له لا تساوى الجهود التى بذلها أو استشهاد أبنائه للدفاع عن المنطقة بكاملها[٥].

١- Hassan Al Ebraheem, Kuwait and The Gulf. Small State and the International System. Center For Contemporary Arab Studies, London 1984. pp. 98-100.

٢- كلمة وزير خارجية الكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الأضرار التى لحقت بالكويت خلال الحرب العراقية الإيرانية ٢٤ سبتمبر ١٩٨٧.

٣- Chanchreek, K.L., (ed.), op. cit., p. 242.

٤- Hiro, Dilip., Desert Shield to Desert Storm, The Second Gulf War, New York, 1992. p. 34.

٥- Miller, Judith and Other. Saddam Hussein and the Crisis in the Gulf, New York 1990, p. 9.

ولم تكن المطالب العراقية فى حقيقتها سوى مبررات شكلية كان النظام العراقى يخفى من ورائها دوافعه فى السيطرة على الكويت والتطلع إلى الهيمنة على موارد الثروة النفطية فى الخليج العربى. وبرغم أن تلك الدوافع ليست جديدة على العراق إلا أنها اتخذت طريقها من مجرد التهديد أو المطالبة بضم الكويت إلى التنفيذ الفعلى، ومن ثم كان الغزو العراقى للكويت.

وفى محاولة تشخيص الأسباب التى أدت إلى هذا الغزو يمكن إرجاعها إلى مجموعة التغيرات السياسية والاقتصادية فى البيئة الداخلية والخارجية التى عملت فيها القيادة العراقية منذ وصول الجناح العسكرى المتطرف من حزب البعث إلى السلطة فى عام ١٩٦٨، واتجاهه إلى إقامة قاعدة للنفوذ السياسى فى الخليج متسترا وراء أنشطة ثقافية أو زيادة عدد العراقيين الذين يعملون فى دول الخليج ورفع شعار الدفاع عن عروبة الخليج ضد الأطماع الإيرانية، وتأسيس جمعية لهذا الغرض فى مدينة البصرة، كما حاول فى الوقت نفسه نشر نفوذه السياسى على المنطقة العربية مغلفا أهدافه بأيديولوجية البعث الداعية إلى تحقيق الدولة العربية الاشتراكية الواحدة والتصدى لقيادة المعسكر التقدمى فى العالم العربى[١].

ولعل مما يثير الانتباه أن التوجه العراقى منذ حقبة السبعينيات كان يختلف تماما عن التوجه المصرى خلال حقبتى الخمسينيات والستينيات حين كانت مصر تتزعم القيادة العربية، إذ إن الدور الذى اضطلعت به مصر بزعامتها الناصرية كان يقوم على مشروع قومى يبدأ بالتحرر من الاستعمار ثم أضيف إليه بعد ذلك هدفا الوحدة العربية القائمة على الإجماع الشعبى، والعدالة الاجتماعية، حتى جاءت هزيمة يونيو ١٩٦٧ وما تبعها من رحيل عبد الناصر ليتم وضع نهاية لذلك الدور وتستبدل به عملاً عربياً جماعياً استمر حتى نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣.

غير أن مصر لم تلبث أن استبعدت تدريجيا بعد حرب أكتوبر من المواقع المؤثرة فى قيادة النظام العربى، ومن ثم أتيحت الفرصة أمام العراق لكى يؤهل نفسه لملء الفراغ[٢]. وحين أعلنت مصر مبادرة السلام مع إسرائيل أصبح العراق

١- أحمد إبراهيم محمود: محددات وأهداف السلوك العراقى - مجلة السياسة الدولية - العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١.

٢- أحمد بهجت: طاقية البعث فى مياه الخليج، القاهرة ١٩٩١، ص ص ١٣٨ - ١٣٩.



من أكثر القوى العربية المعارضة لمصر تطرفا، ففى ديسمبر ١٩٧٧ حضر مؤتمر دول الرفض فى طرابلس، وعلى الرغم من أن الدول العربية المشاركة فى المؤتمر وهى ليبيا والجزائر واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية قررت تجميد علاقاتها بمصر فقد اعتبر العراق هذا القرار متهاونا وأعلن انسحابه من المؤتمر[١].

ومن خلال تداعى الأحداث السياسية أخذ العراق يتطلع إلى الزعامة العربية إذ إن حجم سكانه معقول وثروته النفطية ضخمة واقتصاده متوازن إلى حد كبير. ولعل الأهداف التى أخذ يتطلع إليها النظام العراقى يمكن إدراكها من القرارات السياسية التى أصدرها منذ منتصف حقبة السبعينيات، ففى عام ١٩٧٥ قدم تنازلات لإيران فى شط العرب بموجب اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ لكى يتفرغ لبناء قوة عسكرية، وفى عام ١٩٧٩ قاد النظام العربى لعزل مصر عن الأمة العربية عقب توقيعها معاهدة السلام المنفردة مع إسرائيل، واستطاع فى قمة بغداد أو قمة الصمود والتصدى كما كان يطلق عليها آنذاك أن يحقق هدفه هذا. وليس من شك فى أن دول الخليج العربية قد أبدت ندمها على الاشتراك فى هذه القمة لأنها كانت بداية لعزل مصر عن دورها القومى بكل النتائج التى ترتبت على ذلك.

لقد وافق الملوك والرؤساء العرب ـ ويستثنى من ذلك سلطنة عمان ـ تحت تأثير الضغوط العراقية على عزل مصر وتجميد عضويتها فى الجامعة العربية وفى كل المؤسسات والمنظمات التابعة لها بحجة أن مصر فرطت فى الحق العربى، ولم ينتبه الملوك والرؤساء إلى مخطط النظام العراقى الذى كان يطمح ليس فى الزعامة العربية فحسب وإنما بالزعامة الإقليمية أيضا[٢]، وذلك بتحويل مثلث القوى الإقليمية ـ إسرائيل، تركيا، إيران ـ إلى مربع يحتل أحد أضلاعه، وبذلك يصبح قوة إقليمية كبرى يستطيع بواسطتها السيطرة على القرارات السياسية والاقتصادية والتعامل مع الغرب من هذا المنطلق[٣].

١- عبد العظيم رمضان: حرب الخليج فى الميزان التاريخى، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٣٨

٢- عباس الطرابيلى: أزمة الخليج وإستراتيجية الأمن العربى، القاهرة ١٩٩١، ص ص ٧٥ ـ ٧٦.

٣- الملفات السرية لأزمة الخليج ـ مركز البحوث والدراسات ـ الدار الشرقية للنشر، القاهرة ١٩٩٠، ص١١٥.

وتحقيقا لذلك الطموح بادر فى عام ١٩٨٠ بإسقاط اتفاقية الجزائر الموقعة بينه وبين إيران فى عام ١٩٧٥ وتقدم بعدة مطالب إليها وهى أن تتنازل عن ادعاءتها فى شط العرب وأن تدفع رسوم الملاحة وتلتزم السفن التابعة لها باستخدام الراية العراقية والاستعانة بمرشدين عراقيين، كما حاول أن يضفى على تلك المطالب بعدا خليجيا، وذلك بمطالبة إيران بإعادة جزيرتى طنب الكبرى والصغرى والمناطق التى احتلتها فى جزيرة أبوموسى إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

وعلى أثر رفض إيران لجميع تلك المطالب قامت القوات العراقية باجتياح الحدود الإيرانية فى سبتمبر ١٩٨٠ حيث نشبت الحرب بين البلدين[١]. وليس من شك فى أن الحرب ضد النظام الثورى الإسلامى فى إيران قد ضاعفت الرغبة لدى النظام العراقى لكى يعتبر نفسه حاميا للأمة العربية وتبرير شرعية بقائه فى السلطة والتخويف بما سيحدث لو اجتاحت إيران العراق بل ومنطقة الخليج العربى بأسرها. ولعل فى الإشارات المتكررة لموقعة القادسية الشهيرة التى هزم فيها العرب الفرس الساسانيين (٦٣٧ م) كانت دليلاً كافيا لسعى النظام العراقى للحصول على شرعية زعامته حين وصف معاركه مع إيران بأنها قادسية جديدة، أو كما أشير إليها فى الخطاب السياسى العراقى بقادسية صدام[٢]. كما أعطته الحرب دفعة قوية فى منطقة الخليج حيث ظل يردد الحجة القائلة بأنه قدم تضحيات هائلة فى تلك الحرب، ومن حقه أن يطلب ما شاء من أموال، وكانت تلك من المقدمات التى ستؤدى فيما بعد إلى تفجر الأزمة مع الكويت[٣].

لقد تسببت الحرب العراقية الإيرانية التى استمرت ثمانى سنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٨ فى خسائر بشرية ومادية هائلة لكلا الطرفين، ويكفى أنها أفقدت العراق فى السنة الأولى وحدها مائة مليار من الدولارات[٤]. وتكاد تتفق العديد من

١- عن الأصول التاريخية للنزاعات العراقية الإيرانية انظر:
Tarik Ismail, Iran and Iraq Roots of Conflict, New York, 1986.

٢- بيسكاتورى (جيمس): الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج - تعريب أحمد مبارك البغدادى، الكويت ١٩٩٢، ص ٢٩.

٣- صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى منذ بداية العصور الحديثة إلى أزمة ١٩٩٠/١٩٩١، القاهرة ١٩٩١، ص ٣٨٣.

٤- سمير الخليل: جمهورية الرعب - مترجم - القاهرة ١٩٩١، ص ص ٣٩٠ - ٣٩١.

الدراسات على أن الخسائر البشرية لكلا الطرفين وصلت إلى ما يقرب من ٥٠٠,٠٠٠ قتيل، وفقد العراق ما يقرب من ٥٠٠ مليار من الدولارات وتجاوزت إيران ذلك الرقم لتبلغ خسارتها ما يقرب من ٦٥٠ مليار[١].

وعلى الرغم من الخسائر الفادحة التى تكبدها العراق إلا أنها لم تقض على طموحه فى الزعامة وخاصة أن الطريقة التى توقفت بها الحرب أعطت نوعا من الشرعية للدور العراقى، وذلك بتحقيق العراق سلسلة من الانتصارات العسكرية أدت إلى إجبار القيادة الإيرانية على قبول وقف إطلاق النار بعد أن كانت ترفض ذلك مما أظهر العراق كما لو كان هو المنتصر[٢]. وانتهز العراق تلك الفرصة لكى يطلق دعايته الواسعة، وإن كانت الحقيقة أن الحرب لم تنته بانتصار أحد الطرفين حيث فشل العراق فى توقيع معاهدة مع إيران وأعلن الخومينى أن قبول وقف إطلاق النار كان بالنسبة له أكثر مرارة من السم الزعاف[٣]. وفضلاً عن ذلك لم يستطع العراق أن يحقق شيئا من أهدافه التى أعلنها فى بداية الحرب، وهى تحرير عربستان والإطاحة بالنظام الإيرانى أو حتى استرداد جزر الخليج الثلاث.

غير أن العراق استطاع عقب انتهاء الحرب أن يخرج بقوة عسكرية ضاربة بالمعيار العربى على الأقل، وإن كان هناك من يؤكد أن جيش العراق كان يعد الخامس بعد الصين والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية والهند، كما كان العراق يمتلك ترسانة ضخمة من الأسلحة التقليدية فضلا عن الصواريخ المحملة برءوس كيماوية، وقد كشفت إحدى فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٩١ عن وجود مفاعلين نوويين، كما أثبتت تقارير البنتاجون أن العراق كان قريبا من إنتاج الأسلحة النووية، وأن قواته وصلت إلى أكثر من مليون مقاتل إضافة إلى قوات الحرس الجمهورى ذات الكفاءة العالية، والجيش الشعبى فضلا عن امتلاكه قوة لا بأس بها من السلاح الجوى، وما يقرب من ستة آلاف دبابة،

١- يمكن الرجوع إلى تلك التقديرات فى Sluglett, M., & Other, Iraq Since 1958 From Revolution to Dictatorship, London 1990, p. 272. see also Miller, J. & Other, op. cit., p. 128.

٢- Sciolino, E., op. cit., p. 185.

٣- Miller, J., op. cit., p. 127.

ويضاف إلى ذلك كله الخبرات القتالية التى اكتسبها الجيش العراقى خلال سنوات حربه ضد إيران.

ويتضح لنا من تلك التقديرات أن العراق أنفق معظم موارده على التسليح دون أن يعنى بتنمية بنيته الأساسية، وربما كان أكثر تركيزا على المشروعات المظهرية أو الترفيهية كبناء القصور أو ترميم المناطق الأثرية أو إقامة الاحتفالات والمهرجانات الضخمة[١].

ومن ناحية أخرى أدى نزاعه مع إيران إلى إرتباطه شيئا فشيئا بالدول الغربية حين أحس أنه قد أصبح فى حاجة إلى مساندة الولايات المتحدة الأمريكية له والتى كانت تريد بدورها المحافظة على التوازن الإقليمى وذلك بإمدادها العراق باحتياجاته عن طريق الدول الصديقة لها فى منطقة الخليج[٢].

وعلى الرغم من الأزمات الاقتصادية الطاحنة التى بدأ العراق يواجهها بعد نهاية الحرب إلا أنه ظل يعتبر نفسه بل كان منظورا إليه على أنه فى موضع القوة الإقليمية الكبرى، كما ظل على اعتقاده بأن حربه مع إيران قد أهلته لقيادة العرب. ويتضح ذلك من تصرفات الرئيس العراقى فى قمة بغداد التى عقدت فى مايو ١٩٩٠، والتى أطلق عليها كثير من المحللين السياسيين «قمة صدام» باعتباره النجم الأوحد فيها، فضلا عن أن أجهزة الإعلام العربية لم تأل جهدا فى إبراز زعامته[٣]، وخاصة أنه منذ أن توقفت الحرب بينه وبين إيران أخذ يردد شعارات حماسية ضد إسرائيل تارة وضد الأنظمة السياسية فى الخليج والجزيرة العربية تارة أخرى. ومن ذلك إعلانه أن فى مقدوره أن يحرق نصف إسرائيل بصاروخ كيماوى مزدوج[٤]، وبات فى اعتقاد الشعوب العربية أن فجرا جديدا سيبزغ بعد طول فترة الهزيمة والمعاناة التى وقعت فى يونية من عام ١٩٦٧. ومن ثم فإنه

١- Sciolino, E., op. cit., p. 188.

٢- Chanchreek, k.l., (ed.), op. cit., p. 38.

٣- على تركى الحمد: الأسباب الموضوعية والمبررات الأيديولوجية للغزو العراقى للكويت ـ من أعمال ندوة المجلس الوطنى للثقافة عن الغزو العراقى للكويت، مارس ١٩٩٤، مجلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٥، ص ١٤.

٤- صدر هذا التصريح فى ٢ إبريل ١٩٩٠ بمناسبة الإعلان عن تلقى إسرائيل لموجات من المهاجرين من الاتحاد السوفيتى.

عندما وقع الغزو العراقى للكويت اعتقدت بعض الأنظمة العربية والعديد من القطاعات الشعبية بأن هذا الحدث على طريق تحقيق الأهداف العربية والقومية ومن أجل تحرير فلسطين[1].

ولعل هجوم النظام العراقى على الأنظمة السياسية فى الخليج وخاصة على المملكة العربية السعودية كان انتقاما من رفض عضوية العراق فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية حينما أنشئ فى عام ١٩٨١ مما اعتبره إهانة شديدة وجهت إليه[2].

وانطلاقا من ذلك الإطار كانت خطة النظام العراقى فى إنشاء مجلس التعاون العربى الذى أعلن عن تأسيسه فى فبراير ١٩٨٩، بيد أنه لم يمض وقت طويل حتى تبين أن هدف المجلس لم يكن كما أعلن عن أسباب قيامه التنسيق الاقتصادى بين أعضائه وإنما لكى يكون وسيلة للضغط على دول الخليج العربية لتحقيق هيمنة العراق[3]. وقد حاول العراق جر مصر من خلال عضويتها فى المجلس إلى إنشاء قوة عسكرية مشتركة باعتبار أن مصر والعراق يمثلان أكبر قوة عسكرية فى المنطقة[4]. غير أن مصر رفضت تماما أن يكون للمجلس بعد عسكرى أو استخبارى وأصرت على أن تنحصر أهدافه فى المجالات الاقتصادية فحسب[5]. ومع ذلك فقد وجد النظام العراقى تأييدا من بقية دول المجلس إذ كان الأردن مستاء من خفض المساعدات المالية التى كان يتلقاها من بعض دول الخليج العربية، كما وجدت اليمن فى تسوية منازعات الحدود السياسية بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان فى منطقة الربع الخالى إغفالا واضحا لحقوقها التاريخية فى تلك المناطق.

١- عبد المالك التميمى: الكويت والخليج العربى المعاصر، الكويت ١٩٩٢، ص ٢٠.

٢- جمال زكريا قاسم: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقعه الدولى والإقليمى والعربى، من أعمال ندوة مجلس التعاون الخليجى، جامعة الكويت نوفمبر ١٩٩٣، انظر أيضا عبد الله الأشعل : الإطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون الخليجى، الرياض ١٩٨٣، ص ٢٨.

٣- Gulshen, Dietl, op. cit., p. 218.

٤- Bresheeth, H., and Other (eds.), The Gulf war and the New Order, London 1991, See Dina Haseeb, Egypt's Speculations in the Gulf Crisis, The Governement Policies and the Opposistion Movements, PP. 71 - 77.

٥- Hiro, Dilip, op. cit., P. 55.

هناك ارتباط وثيق بين نهاية الحرب العراقية الإيرانية وبين الاجتياح العراقى للكويت، وذلك على الرغم مما يفصل بين هذين الحدثين، إذ مضى عامان تقريبا بين توقف الحرب العراقية الإيرانية فى ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ وبين الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠.

ومع أنه كان يتعين على النظام العراقى أن يستوعب جيداً تجاربه فى الحرب وما يفرضه موقعه الجغرافى من اتباع سياسة حسن الجوار مع الدول المحيطة به كى يجد منفذاً لصادراته النفطية وقت الأزمات؛ فإنه على العكس من ذلك أخذ يلجأ إلى أساليب غير لائقة فى تعامله مع جيرانه وخاصة المملكة العربية السعودية والكويت رغم ما قدمته كل منهما له من تسهيلات كبيرة أثناء حربه مع إيران سواء بإنشاء خطوط لأنابيب نفط عبر أراضيها وصولا إلى ينبع على البحر الأحمر، أو ما اضطلعت به الكويت من مهمة تصدير النفط عبر موانيها وما قدمته للعراق من قروض ومساعدات مالية كبيرة [١].

وكان من المنطقى أيضا أن يعمل النظام العراقى على رفع معاناة شعبه طوال سنوات الحرب بالابتعاد عن بؤر الأزمات، غير أنه على العكس من ذلك بنى خططه السياسية على منطق آخر يقوم على أن تضحياته البشرية والمالية التى بذلها فى الحرب أدت إلى حماية الدول العربية فى الخليج من طموحات الثورة الإيرانية؛ ومن ثم يتوجب على تلك الدول ألا تبخل على العراق بمساعداتها المالية وتعويضه عن الخسائر التى تكبدها.

وتؤكد كثير من الدراسات أن الاقتصاد العراقى عانى كثيرا بسبب حربه مع إيران، فقبل نشوب الحرب انتعش الاقتصاد العراقى انتعاشا ملحوظا إذ أفاد العراق من الاضطرابات التى وقعت فى إيران ومهدت لنشوب الثورة الإيرانية الإسلامية، حيث زاد العراق من إنتاجه النفطى على أثر تناقص تصدير النفط الإيرانى. ولعل من المفارقات التى نذكرها فى هذا الصدد أن العراق هو الذى حرص على تجميد أسعار النفط فى محاولة بيع كميات كبيرة منه [٢].

١- الاتحاد، أبوظبى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠.

٢- Chanchreek, K.L., (ed.), op. cit., p. 28.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن العراق بدأ يتحول منذ نهاية حقبة السبعينيات عن الاتحاد السوفيتي ويزداد تقاربا مع المعسكر الغربي بعد أن انتعشت موارده الاقتصادية، ولكنه أنفق عائدات النفط في اتجاهه السريع نحو التسليح دون استغلال تلك العائدات في رفع المستوى المعيشي والاجتماعي أو توجيه عناية كافية بالبنية التحتية للمجتمع. وقد صنفت كثير من التقارير الإستراتيجية العراق من بين الدول التي استنفدت جانبا كبيرا من مواردها على السلاح فضلا عن القيام بمشروعات عسكرية عملاقة تضمنت إنشاء مفاعلات نووية وشراء الخبرة في هذه المجالات، إضافة إلى شراء المواد الخام الباهظة التكاليف من البلاتينيوم واليورانيوم(١).

وليس من شك في أن الحرب العراقية الإيرانية استطاعت أن تقضي تماما على انتعاشه الاقتصادي حيث خرج بديون باهظة واقتصاد متهالك، ولم يكن لديه مقابل ذلك سوى وجود أكبر قوة عسكرية في المنطقة استطاع أن يحتفظ بها حتى بعد خروجه من حربه مع إيران(٢).

لقد كان العراق قبل حربه مع إيران من أغنى الدول العربية، وكانت لديه فوائض من العملات الأجنبية قدرت بأكثر من ٣٥ مليارا من الدولارات، كما بلغت نسبة النمو ٢٣,٥٪ كما كان دائنا وليس مدينا لبعض الدول الصناعية الكبرى وخاصة فرنسا. غير أن تلك الصورة قد اختفت تماما بعد توقف الحرب حيث كشفت بعض التقارير أن ديون العراق وصلت إلى أكثر من مائة مليار من الدولارات معظمها من المملكة العربية السعودية والكويت بالإضافة إلى مساعدات خاصة بإعادة تعمير منطقة الفاو التي أنهكتها الحرب مع إيران(٣).

وقد أثرت الحرب تأثيرا بالغا على موارد العراق النفطية التي كانت تشكل ما يقرب من ٩٠٪ من دخله، حيث قدر ما فقده العراق من تلك الموارد بما يصل إلى ١٩,٧ مليار من الدولارات، وكان ذلك على أثر تحطيم البصرة وحقول النفط

١- Ibid., pp. 30-33.

٢- Pasha, A.K., The Kuwait Crisis, G.C.C. Response, see Abidi, A.H., & Other (eds.), The Gulf Crisis, New Delhi 1991. p. 106.

٣- Ibid., p. 109.

المحيطة بهـا إضافة إلى غلق سوريا أنابيب نفط بانيـاس فى عام ١٩٨٢ مما أدى إلى نقص موارده من ٢٩ مليارا من الدولارات فى عـام ١٩٨٠ إلى ٩ مليارات فى عام ١٩٨٢ وسبعـة مليارات فى عام ١٩٨٣. وحاول العراق الاستعاضة عن ذلك ببناء أنابيب نفطيـة عبر الأراضى التـركية والسـعودية، وإن كان لم يتـم إنشاء الأنابيب الأخيرة إلا فى عام ١٩٨٥؛ ثم لم تلبث أن أغلقت إبان الغزو العراقى للكويت.

وقد أدت الضائقـة المالية للعراق إلى مساعدات دول الخليج العـربية له حيث أمدته الكويت والمملكة العربية السعودية بقروض ومساعدات وصلت إلى ما يتراوح بين ٥٠ إلى ٦٠ مليارا من الدولارات، غيـر أن الديون التى أرهقت العراق كانت ديونه مع الغـرب وليست مع العرب الذين لـم يكن لديهم الوسائل لإجبار النظام العراقى على سداد ديونه[١]. بالإضافة إلى أن بعض دول الغرب ومـن بينها فرنسا رفضت جدولة ديونهـا مع العراق فى الوقت الذى رفض فيه العـراق التفاوض مع نادى باريس أو صندوق النقد الدولى[٢].

وتكاد تجمع العديد من الدراسـات على أن ديون العراق إبان غـزو الكويت تراوحت ما بين ٨٠ إلى ٢٠٠ مليار من الدولارات، وبرغم عـدم وجود تقديرات رسمـية حيث يقيم النظام العراقى حظرا على البيـانات الخاصة بذلك فـإن العراق اعترف بأن ديونه وصلت إلى ٤٠ مليارا، وذلك باسـتثناء القروض التى قدمت إليه وظلت مسـجلة عليه من قبل المملكة العـربية السعـودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة[٣].

وبالإضـافة إلـى تلك الديون انهـارت اقتـصـاديات العراق وتوقـف إنتاجـه الزراعى بصفة خاصة نتيجة عمليات التجنيد وأصبح مضطرا لاستيراد المواد الغذائية الأسـاسـية مما دفعـه للحصول على مـعونة قمح مـن الولايات المتحدة الأمـريكية، وقبوله مساعدات مالية منها، وظهر أن العراق كان بحاجة إلى ما يقدر بـ ٨٠٪ من المواد الغذائية الرئيسية.

---

١ - Sluglett, M., & Other, op. cit., pp. 273-274.

٢ - Sciolino, E., op. cit., p. 188.

٣ - Bresheeth, H., & Other (eds.), The Gulf War and the New Order, London 1991, see Chapter 4. The Iraqi US War, Conspiracy Theory, pp. 53-54.

ولم يقتصر الأمر على المصاعب الاقتصادية أو الأزمات المعيشية التى بدأ يعانى منها، وإنما ضاعف من تلك المصاعب التزاماته المالية ومطالبة الدول الدائنة بديونها التى عجز حتى عن تسديد فوائدها؛ فى الوقت الذى عزفت فيه الكويت والمملكة العربية السعودية ـ رغم مساندتهما له خلال حربه مع إيران ـ عن الاستمرار فى تقديم المساعدة له بعد انتهاء الحرب، كما فشلت جهوده فى الحصول على قروض جديدة منهما[١].

ولعل من سخريات التاريخ أن الخطة التى رسمها النظام العراقى لغزو الكويت بهدف إصلاح وضعه الاقتصادى المتدهور أدت إلى تحطيم ذلك الاقتصاد بل وتحطيم جانب من قوته العسكرية التى ظل يفاخر بها[٢]. وفيما يبدو أن النظام العراقى لم يكن يتحمل بعد أن أوهمه غرور النصر عزوف دول الخليج الثرية عن تقديم المساعدات المالية له، وصب جام غضبه على الكويت، تلك الدولة الثرية الصغيرة، ويمكننا أن نلحظ من خطاب الرئيس العراقى الذى ألقاه فى السابع عشر من يولية ١٩٩٠ تحامله الواضح على دول الخليج العربية حيث قارن بين فقدان العراق لزهرة شبابه وامتلاء خزائن تلك الدول بالأموال؛ ولم يكتف بالمطالبة بشطب ديون الحرب بل طالب بتقديم تعويضات ومساعدات لاترد إلى العراق[٣].

إضافة إلى ما سببته الحرب من أزمات اقتصادية وقروض مالية فادحة فقد عانى الشعب العراقى من ويلات هذه الحرب، وتصاعد التضخم فى الاقتصاد العراقى إلى أكثر من ١٠٠٪. ورغم وصول العراق إلى شفا الإفلاس إلا أن الأمر لم يصل إلى مرحلة اليأس إذ كان من الممكن الإصلاح واستغلال طاقة العراق واحتياطيه من النفط؛ غير أن تدنى أسعار النفط أصاب العراق بضربة قاضية[٤]. وقد اعترف الرئيس العراقى فى حديثه مع إبريل جلاسبى سفيرة الولايات المتحدة

١- Strivstava, B.K., The Great Powers and the Gulf Crisis. The Cause of an Easy Alliance, see Abidi, A.H., op. cit., p. 42.

٢- Girijesh, C.P., Economic Impact of the Gulf Crisis, Abidi, A.H., (ed.), op. cit., pp. 177-178.

٣- Ibid., pp. 182-183.

٤- Sluglett, M., & Other, op. cit., p. 280.

الأمريكية فى بغداد أثناء مقابلته الشهيرة معها فى ٢٥ يوليه ١٩٩٠ بأن انخفاض سعر برميل النفط إلى ١٢ دولارا أدى إلى نقص فى ميزانية العراق قدر بـ ٦ إلى ٧ مليارات من الدولارات وأن الانخفاض يشكل كارثة حقيقية للعراق.

وليس من شك فى أن تخطيط النظام العراقى لغزو الكويت كان من أجل حل المعضلة الاقتصادية وتسخير موارد الكويت المالية والنفطية لمواجهة الالتزامات الملحة للعراق، ومن بينها خدمة الديون الخارجية وتوفير الموارد المالية لإعادة البناء وتسهيل الأمور المعيشية حتى لايتراكم التذمر فى أوساط المجتمع مما يعرض النظام السياسى لأخطار فادحة[1].

ولعل من أبرز النتائج التى ترتبت على توقف الحرب العراقية الإيرانية مشكلة البطالة التى واجهها الجنود العائدون من ميادين القتال. ومما يذكر أن تلك المشكلة كان لها تأثير على العلاقات بين مصر والعراق حيث كان يعمل فى العراق خلال سنوات الحرب ما يقرب من مليون عامل مصرى عاد العشرات منهم فى نعوشهم. ولم تكن مشكلة البطالة ناجمة عن تسريح الجنود فقط بل كانت نتيجة لهرب عشرات الألوف من الجنود من الجيش خلال الحرب، ولم يكونوا يستطيعون الوصول بطبيعة الحال إلى عمل شرعى باعتبارهم خارجين عن القانون وبالتالى زادت معدلات الجرائم والسرقات[2].

وبصرف النظر عن تسريح العراق لجانب من قواته إلا أنه ظل يحتفظ بقوة عسكرية هائلة، كما أخذ يزيد من حجم ترساناته الضخمة من الأسلحة. ويسترعى الانتباه كثرة المدرعات فى الجيش العراقى إلى حد أنها تجاوزت ما تحتفظ به بريطانيا وفرنسا حيث بلغ عددها ما يقرب من ٥٥٠٠ مدرعة. ولعل من أسباب احتفاظ العراق بقواته العسكرية التى وصلت إلى ٥٥ فرقة تضم ما يقرب من مليون مقاتل بخلاف الاحتياطى هو الخوف من تسريح هذا العدد الضخم، وما قد يؤدى إليه ذلك من حدوث خلل اجتماعى. والواقع أن حجم القوات العراقية ظل يتجاوز حاجة العراق الدفاعية.

---

١ - عامر التميمى: الأبعاد الاقتصادية للغزو، من أعمال ندوة الغزو العراقى للكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون - الكويت - مارس ١٩٩٤.

٢ - Miller, J., op. cit., p. 128.

وقد نجد مبرراً للنظام العراقى فى احتفاظه بتلك القوات فى أنه لم يكن يدرى ما سوف تسفر عنه مباحثات السلام مع إيران بعد توقف إطلاق النيران. وهناك تبرير آخر استخدمه العراق للتأثير على الرأى العام العربى وهو أنه يعد نفسه ليكون من دول المواجهة ضد إسرائيل، حين حذر الدول العربية فى فبراير ١٩٩٠ بأنه نتيجة لضعف الاتحاد السوفيتى فإن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت هى القوة المسيطرة وأنها ستؤيد إسرائيل أكثر من قبل مؤكدا أن العراق قادر على مواجهة تلك التحديات[١].

يمكن القول أن العراق كان يواجه حالة إفلاس كما كان سكانه يعانون من ضائقة اقتصادية لم تمس أصحاب الدخول المحدودة فحسب، بل وصلت إلى جميع الطبقات والشرائح بما فى ذلك الطبقات المتوسطة والثرية، وأدت هذه الحالة إلى حدوث توترات اجتماعية وقلق سياسى وصل إلى درجة لصق اللافتات على شوارع بغداد ضد النظام وذلك لأول مرة منذ وصول حزب البعث إلى السلطة. بل إن النظام نفسه أخذ يواجه العديد من المحاولات الانقلابية فى نوفمبر ١٩٨٨ ويناير ١٩٨٩، وذلك رغم ما عمد إليه الرئيس العراقى من التخلص من بعض كبار قادة الجيش إما بالقبض عليهم أو إعدامهم أو بتدبير المؤمرات ضدهم[٢].

ولعل الإشكالية التى كان يواجهها النظام العراقى، وكانت فى نفس الوقت مبعث قلقه، ماذا يفعل بأكثر من مليون جندى إضافة إلى الحرس الجمهورى والقوى الشعبية التى وصلت إلى أكثر من نصف مليون، ولعل تلك الإشكالية كانت عاملا رئيسيا من العوامل التى دفعت النظام العراقى إلى اتخاذ قراره بغزو الكويت حتى يكون هناك مجال لتوظيف آلياته العسكرية أو على الأقل تهدئة تلك القوات الكبيرة التى ظل يحتفظ بها[٣].

---

١ Stravistava, B.K., op. cit., p. 43

٢ Hiro, Dilip., op. cit., pp. 56-57

٣ Sami Youssif, The Iraqi War, A Conspiracy Theory, see Bresheeth, H. & Other (eds.), op. cit., pp. 53-54.

والحقيقة أن العراق قد ولج الطريق الصعب فى علاج مشاكله الداخلية رغم أنه كان فى وسعه انتشال المجتمع مما وصل إليه من أوضاع اقتصادية ومعيشية متردية، وذلك بالتخفف من القوة العسكرية. غير أن هذا الحل لم يكن مطروحا أمام النظام، ومن ثم نظر الكثيرون إلى قرار غزو الكويت باعتباره يشكل فى أحد جوانبه انعكاسا لكثافة الضغوط الداخلية وإحساس النظام بالحاجة إلى توجيه ضربة جديدة تزيد من أسهمه فى الداخل فى الوقت الذى بدأت فيه الانقسامات القومية والعنصرية وخاصة فى منطقة كردستان تطل برأسها من جديد، وذلك بعد أن عجز العراق بعد سنتين من انتهاء حربه مع إيران فى استثمار تلك الحرب وتحويلها إلى مكسب سياسى.

ولعل النظام العراقى كان يدرك أيضا أن القوات المنتصرة تكون أخطر عند العودة من ميادين القتال من القوات المنهزمة، فالأخيرة تكون نفسيتها محطمة ولا تقوى على الإفصاح عن مطالبها بعكس القوات المنتشية بنصرها حتى ولو كان نصرا غير حاسم كما كان الحال بالنسبة للعراق. ولم يكن فى العراق ما يحقق لتلك القوات مطالبها فى العيش أو ما يوفر لها ثمن تضحياتها،ومن أجل المحافظة على استقرار الأوضاع فى العراق كان على النظام العراقى أن يقدم لتلك القوات الكويت لتكون بمثابة غنيمة حرب لها، وخاصة أنه لم تكن فى منطقة العمليات العسكرية الإيرانية مدن أو أسلاب ومن ثم كانت الكويت هى التعويض المناسب عن ثمانى سنوات من الحرب ضد إيران.

وفضلا عن ذلك فإن خضوع الكويت للعراق يعنى إلغاء ديونه إزاءها، ولما كان احتياطى النفط فى الكويت يبلغ ضعف احتياطى النفط فى العراق فإن ذلك يجعل العراق بضربة واحدة يصل باحتياطه من النفط إلى ثلاثة أضعاف ويصبح بالتالى من أكبر الدول إنتاجا فى منظمة الأوبك بعد المملكة العربية السعودية، كما يتمكن فى الوقت نفسه من السيطرة على الاستثمارات الكويتية العالمية التى تصل إلى مائتى مليار من الدولارات، فضلا عن التوسع فى سواحله المطلة على الخليج والتى لا يتجاوز طولها ٤٠ كم، وذلك بالامتداد الواسع على حساب الكويت[1].

١- Gulshen, Dietl, op. cit., pp. 215-216.

ومن ثم يصبح العراق الذى يمتلك طاقة عسكرية كبيرة ذات وزن كمى ونوعى بالقياس إلى غيره من دول المنطقة أقوى دولة خليجية بالمعنى الجغرافى السياسى الكامل، فضلا عما يصبح فيه من قوة بترولية نتيجة ضم ثروة الكويت، وبذلك يصبح له ٢١٪ من السوق العالمى وما يقرب من ربع احتياطى النفط فى العالم؛ ولو تحققت طموحاته بالسيطرة على منابع النفط فى المملكة العربية السعودية لأصبح فى هذه الحالة يتحكم فى نصف كمية النفط المتداولة فى الأسواق العالمية، وبالتالى كان النفط يشكل دافعا من أهم الدوافع الرئيسية للغزو العراقى للكويت[١].

وإذا تجاوزنا عن تلك الطموحات فمن الإنصاف أن نقرر أن العراق كان يعانى من ضغوط اقتصادية نتيجة انخفاض سعر النفط وتزايد حصص الإنتاج لبعض الدول العربية فى الخليج، وقد يكون حقيقة أن العراق قد أفاد خلال حربه مع إيران فى تحطيم الاقتصاد الإيرانى حين عمدت كل من المملكة العربية السعودية والكويت إلى زيادة حصص إنتاجها مما أدى إلى حدوث تخمة نفطية حتى وصل سعر برميل النفط إلى ما يقرب من عشرة دولارات فى أبريل ١٩٨٦ إلا أن الاستمرار على ذلك الوضع بعد توقف الحرب مع إيران أحدث مردودا سيئا على الاقتصاد العراقى حيث ترتب على تجاوز كل من الكويت ودولة الإمارات العربية حصص إنتاجها فى أوائل عام ١٩٩٠ انخفاض ملحوظ فى سعر برميل النفط عن السعر الذى حددته منظمة الأوبك فى نوفمبر ١٩٨٩ والذى كان يبلغ ثمانية عشر دولارا مما أدى إلى إثارة العراق ضد هاتين الدولتين بصفة خاصة[٢].

ولعل السؤال الذى يثور فى هذا المقام: ما هو الدافع الذى كان من وراء الكويت ودولة الإمارات فى تجاوز حصص إنتاجهما؟ ولن تكون الإجابة على هذا السؤال مقنعة إذا ما أخذنا بما ذهبت إليه بعض الدراسات بأن السلوك الكويتى والإماراتى نابع من منطلق السيادة الوطنية، أو أنه كان ضرورة حتمتها طبيعة اقتصاديات الكويت والإمارات وغيرها من دول الأوبك التى تجاوزت حصص إنتاجها لمواجهة الأعباء والالتزامات المالية عليها. وترتب على عدم وضوح ذلك

---

(١) Hiro, Dilip, op. cit., p. 83

(٢) Ibid

الدافع أن ذهب العراق فى تفسير ذلك السلوك باعتباره جزءاً من مؤامرة إمبريالية كان الهدف منها تدمير اقتصادياته.

وفى خلال مؤتمر القمة العربى الطارئ الذى عقد فى بغداد فى ٢٨ ـ ٣٠ مايو ١٩٩٠، والذى كان قد دعى أساسا لمناقشة هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل خرج الرئيس العراقى عن جدول أعمال المؤتمر لكى يثير موضوع التدهور الذى حدث فى أسعار النفط، وأكد أن العراق يخسر مليارا من الدولارات عن نقص دولار واحد من سعر برميل النفط. وأرجع ذلك إلى عدم التزام بعض الدول العربية بمقررات الأوبك مما أدى إلى إغراق السوق النفطية بما هو فائض عن الحاجة وتدنى الأسعار تبعا لذلك، واعتبر السلوك الذى تسلكه تلك الدول بمثابة حرب اقتصادية ضد العراق لا تقل خطورة عن الحرب العسكرية التى خاضها ضد إيران[1]. وعلى الرغم من أنه لم يفصح عن تلك الدول إلا أنه اتهم دولة الإمارات العربية صراحة بأنها كانت تقوم بشحن العتاد العسكرى من دبى إلى إيران أثناء الحرب. وطالب دول الخليج العربية بتخفيض الإنتاج حتى يمكن رفع سعر النفط وتخفيض قيمة القروض أو إلغاؤها لأن العراق استخدمها فى تأدية واجب عربى قومى[2].

لم يكن هناك صدى يذكر لما أشار إليه الرئيس العراقى إذ استمر سعر النفط فى الانخفاض حيث بلغ أحد عشر دولارا للبرميل الواحد فى يونية ١٩٩٠. ونتيجة لاستمرار التناقص فى سعر النفط اقترح الرئيس العراقى عقد مؤتمر من دول الخليج العربية الأعضاء فى منظمة الأوبك بهدف الاتفاق على تحديد سقف الإنتاج ورفع سعر البرميل إلى ١٨ دولارا أى إلى ما كان عليه الحال فى نوفمبر ١٩٨٩.

غير أن الكويت أعلنت على لسان وزير نفطها رفضها تحديد سقف إنتاجها مما أدى إلى إثارة العراق الذى أخذ يوجه الاتهامات صراحة إلى الكويت وإلى غيرها من دول الخليج العربية حيث اتهم كلا من المملكة العربية السعودية وقطر بالتآمر على إضعافه اقتصاديا، وذكر أن المخابرات العراقية كشفت عن محادثة بين الملك

---

١ ـ أوراق الشرق الأوسط، أبعاد واحتمالات أزمة الخليج ـ ملف خاص، إصدار المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة ـ نوفمبر ١٩٩٠، انظر كلمة الرئيس صدام حسين فى الجلسة المغلقة لقمة بغداد الطارئة ٢٨ ـ ٣٠ مايو ١٩٩٠، ص ٣٥.

٢ ـ سالينجر (بيير): الملف السرى لحرب الخليج، ترجمة محمد مستجير، القاهرة ١٩٩١، ص ٥٥.

فهد والشيخ خليفة بن حمد أمير قطر تؤكد صحة ما ذهب إليه[١]. كما ذكر أيضا أن المخابرات العراقية كشفت وجود تنسيق بين المخابرات الأمريكية ووزارة الداخلية في الكويت، ونشر بصدد ذلك وثيقة جاء في فحواها أن تنتهز الكويت فرصة الوضع الاقتصادى المتأزم في العراق للضغط عليه لترسيم الحدود[٢].

ولم يلبث العراق أن وجد مبررا في تصعيد حملاته ضد الكويت في أن الجزء الأكبر من الإنتاج النفطى الكويتى المتجاوز لحصص إنتاج الأوبك يأتى من حقل الرميلة الواقع على المناطق الحدودية بين البلدين. كما طالب الكويت بإسقاط ديونها المسجلة عليه والتى كانت تقدر بأربعة عشر مليارا من الدولارات. وتؤكد المصادر الكويتية، خلافا لما كان يدعيه العراق بأن الكويت لم تلح في المطالبة بقروضها إذ كانت تقدر أوضاع العراق الاقتصادية المتأزمة وخاصة أنه لم يمض على خروجه من الحرب وقت طويل، وتضيف تلك المصادر أن أمير الكويت طمأن الرئيس العراقى بأن الكويت تعتبر هذه الديون غير قائمة في الواقع ولكن استمرار بقائها وتسجيلها من الأمور التى تفيد العراق فائدة كبيرة في مفاوضاته مع الدول الأجنبية الدائنة كسلاح يمكن أن يعتمد عليه من أجل تخفيض ديونه إزاء تلك الدول[٣]. غير أن العراق ظل على اعتقاده بأن الكويت تلح عليه في التزامه بتسديد ديونها أو على الأقل أنها كانت تتخذ من عدم تسديده لتلك الديون مبررا لرفض تقديم قروض أخرى إليه أو أداة للضغط لترسيم حدوده معها، وذلك على عكس المملكة العربية السعودية التى لم تثر مشكلة ديونها مع العراق[٤].

استمر العراق في شن حملاته ضد الكويت وإنذارها من عواقب زيادة إنتاجها النفطى باعتبار أن ذلك يلقى عليه عبئا اقتصاديا، على حين واجهت

١- Hiro, Dilip, op. cit., p. 85-87.

٢- يوجد نص هذه الوثيقة في الملف السرى لحرب الخليج وهي عبارة عن رسالة من مدير الأمن الوطنى الكويتى إلى وزير داخلية الكويت، وتتضمن الفقرة الخامسة من تلك الرسالة أن المخابرات الأمريكية تحث الكويت على الاستفادة من تدهور الوضع الاقتصادى في العراق للضغط عليه لترسيم الحدود. انظر بيير سالينجر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٧.

٣- جريمة غزو العراق للكويت، أحداث ووثائق - المركز الكويتى الإعلامى، القاهرة ١٩٩١، ص ص ٦ - ٧.

٤- Miller, J., op. cit., p. 10.

الكويت الحملات العراقية بتحد صريح حين أعلن وزيرا النفط فى كل من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بأنهما سيطالبان بحصة أكبر فى اجتماع الأوبك الذى كان مقررا عقده فى أكتوبر ١٩٩٠[١].

أخذت الأزمة بين الكويت والعراق تتخذ مسارا جديدا حين وجه العراق اتهاماته رسمياً للكويت ولدولة الإمارات العربية المتحدة فى المذكرة التى بعث بها طارق عزيز وزير خارجية العراق إلى الشاذلى القليبى الأمين العام لجامعة الدول العربية فى ١٥ يولية ١٩٩٠. وتعتبر هذه المذكرة وما تبعها من مذكرات أخرى من الجانبين العراقى والكويتى بداية الانهيار الحقيقى فى العلاقات بين الدولتين. كما تعد الاتهامات التى وجهها العراق إلى الكويت بمثابة إنذار مسبق للكويت بالغزو، حيث لم يهدف العراق بمذكراته فتح باب الحوار أو التفاهم الأمر الذى تؤكده العبارات غير الودية التى وردت بها إلى حد استخدام تعبير السرقة والتآمر.

وردت الكويت على المذكرة العراقية بمذكرة وجهها الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٨ يولية ١٩٩٠ فند فيها الاتهامات العراقية للكويت، وأجاب العراق بمذكرة أخرى بتاريخ ٢١ يولية ١٩٩٠ ردت عليها الكويت فى ٢٣ يولية ١٩٩٠.

وبالرجوع إلى تلك المذكرات يمكن أن نتبين مضمونها وذلك على النحو التالى:

أولا بالنسبة للعراق:

اتهم العراق فى مذكرتيه الكويت بعدة اتهامات من بينها:

- أن الكويت سعت وبأسلوب مخطط ومدبر للتجاوز عليه والاضرار به وتعمدت إضعافه بعد خروجه من الحرب التى كان يدافع خلالها عن سيادة الأمة العربية كلها وخاصة دول الخليج منها وبصورة خاصة الكويت. غير أن الكويت استغلت انشغال العراق فى الحرب وفى القضايا القومية لكى تنفذ مخططا للزحف التدريجى باتجاه أرض العراق، وصارت تقيم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع، ولم تستجب الكويت لرغبة العراق فى حل خلافات الحدود فى

١- Hiro, Dilip, op. cit., p. 83.

إطار علاقات الأخوة والمصلحة القومية العليا، وأشار بصدد ذلك إلى مبادرته أثناء مؤتمر الجزائر فى عام ١٩٨٨.

ـ اتهم العراق حكومة الإمارات وحكومة الكويت بالاشتراك فى تنفيذ عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصصهما المقررة فى الأوبك، وقد أدت هذه السياسة إلى تدهور أسعار النفط تدهوراخطيراً من ١٨ دولار للبرميل الواحد، وهو متوسط السعر المتفق عليه فى الأوبك إلى ما بين ١١ ـ ١٣ دولارا فى السوق العالمى، وأن العراق تكبد خلال الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٩٠، ٨٩ بليون دولار. كما أدت تلك الزيادة أيضا إلى إلحاق خسائر باهظة للدول العربية المنتجة للنفط؛ ولو وجهت تلك الخسائر للتنمية القومية ولمساعدة البلدان العربية الفقيرة لحدث تقدم هائل، فضلا عن أن هذه السياسة ألحقت خسارة بالعراق فى الوقت الذى يعانى فيه من ضائقة مالية بسبب تكاليف الدفاع الشرعى عن أرضه وأمته. واتهم الكويت أنها تسحب نفط العراق من حقل الرميلة العراقى فى الوقت الذى هو أحوج ما يكون فيه إلى العوائد. وقدّر العراق قيمة ما سحبته الكويت بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٠ بـ ٢٤٠٠ بليون دولار، وطالب باستعادة تلك الأموال المسروقة من ثروته.

ـ أكد العراق أن المساعدات التى تلقاها من دول الخليج العربية لم تشكل سوى نسبة ضئيلة بالقياس إلى التكاليف الباهظة التى تحملها الاقتصاد العراقى وشعب العراق، غير أن الحقيقة المؤسفة أن القسم الأساسى من تلك المساعدات لايزال مسجلا كدين على العراق. وقد تملصت الكويت ودولة الإمارات من إلغاء هذا الدين، فضلا عن أن الكويت سجلت على العراق كميات النفط التى باعتها لحسابه من منطقة الخفجى بعد غلق الأنبوب العراقى المار عبر سوريا. وأن ديون الإمارات والكويت المسجلة على العراق لم تكن كلها من خزينتيهما وإنما كانت كلها من حصيلة الزيادات التى تحققت فى عوائدهما من جراء انخفاض صادرات العراق خلال سنوات الحرب.

ـ طالب العراق بإلغاء الديون المسجلة عليه لتمويل شراء السلاح وإن ما حصل عليه من مساعدات كانت تأتى على شكل قروض لم تشكل سوى نسبة

ضئيلة من التكاليف الكبيرة التى تحملها الاقتصاد العراقى. وفضلا عن ذلك فقد طالب العراق بتنظيم خطة عربية على غرار ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فى مشروع مارشال الذى وصل إلى حد تقديم المساعدات إلى الاتحاد السوفيتى، وأن العراق فى حاجة إلى مثل تلك الخطة لتعويض بعض ما خسره فى الحرب وبهدف إعادة البناء[١].

- انتقد العراق الكويت رفضها التنسيق معه فى العديد من المجالات من ذلك مثلا عدم تجاوب المسئولين الكويتيين مع العرض الذى قدمه بتزويد الكويت بالمياه من شط العرب وتقاعسهم فى إعادة فتح الممر الجوى المباشر بين الكويت والعراق والذى كان قد أغلق منذ نشوب الحرب العراقية الإيرانية.

- أكد العراق أن المساعدات التى قدمتها الكويت له فى حربه ضد إيران لم تكن دعما للعراق وإنما كانت من منطلق درء الخطر عن نفسها[٢].

ثانيا: بالنسبة للكويت

- أعلنت الكويت فى ردها على العراق استياءها مما ورد من اتهامات تسىء للعلاقات بين البلدين.

- أنكرت الكويت اتهامات العراق بأنها سعت إلى إضعافه فى الوقت الذى قدمت فيه دعمها له، وتحملت من جراء ذلك اعتداءات مباشرة استهدفت أراضيها ومنشآتها النفطية وناقلات نفطها ومصالحها التجارية. غير أنه ليس من شيمها أن تطرح ما أسهمت به من دعم للعراق إذ إنها تؤمن بأن للعراق وحده أن يعلن أولا يعلن عن ذلك.

- نفت الكويت اتهام العراق لها بانتهاكها لحدوده واعتبرت الاتهام تزييفا للواقع حيث إن للعراق سجلا حافلا فى تجاوزاته على الأراضى الكويتية، وأكدت أن العراق يتعمد حفر الآبار داخل أراضيها مما يلحق الضرر فى مخزون حقولها، ورغم ذلك فإنها لم تعمد إلى إثارة تلك المشكلات الحدودية على الساحة العربية

١- رسالة طارق عزيز وزير خارجية العراق إلى الشاذلى القليبى الأمين العام لجامعة الدول العربية فى ١٥ تموز(يولية) ١٩٩٠.

٢- رسالة طارق عزيز وزير خارجية العراق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية فى ٢١ تموز (يولية) ١٩٩٠.

وإنما اكتفت بالاتصالات الثنائية بينها وبين العراق، وأنها هى التى كانت تسعى لترسيم الحدود ولكن العراق هو الذى كان يرفض ويراوغ باستمرار فى موضوع الترسيم، على أسس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق، وأوضحت أن الاقتراحات العراقية ليست متماثلة ولا متطابقة مع الاتفاقيات التى عقدها العراق مع دول أخرى كالأردن والمملكة العربية السعودية فضلا عن غياب مبدأ التعاون المتكافئ فى مضمونها.

- أكدت الكويت إن تدهور أسعار النفط كان بفعل مشكلة عالمية تدخلت فيها أطراف عديدة من منتجين ومستهلكين من داخل منظمة الأوبك وخارجها، وأن هناك دولا كثيرة تجاوزت حصتها كما أنه ليس صحيحا أن الكويت استفادت من ظروف الحرب العراقية الإيرانية حيث توزعت حصص الإنتاج العراقى على جميع الدول المنتجة فى العالم ومن ضمنها الكويت التى لم تكن فى وضع فنى يمكنها من زيادة إنتاجها آنذاك.

- أوضحت الكويت أن الجزء الجنوبى من حقل الرميلة يقع ضمن الأراضى الكويتية، وأن الكويت قامت باستخراج النفط من آبار تقع ضمن جنوب خط الجامعة العربية وعلى مسافة كافية من الحدود الدولية وفقا للمقاييس العالمية[1].

- نفت الكويت اتهام العراق لها بعدم التنسيق معه، وأرجعت ذلك إلى الأنظمة والقوانين العراقية التى تعوق انطلاق التعاون، وهى شأن عراقى لا دخل للكويت فيه[2].

- أكدت الكويت حرصها على الدفع بالعملية التنموية وأنها كانت فى مقدمة دول العالم التى تحتل المساعدات أكبر نسبة من دخلها القومى وهى مساعدات تحظى الدول العربية بما فيها العراق نفسه بالقسط الأكبر منها. أما فيما يتعلق باقتراح العراق إقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية فإن هذا الاقتراح يمكن أن يطرح

---

١ - رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ١٨ يولية ١٩٩٠.

٢ رسالة الشيخ صباح الأحمد إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية فى ٢٣ يولية ١٩٩٠.

للبحث والدراسة فى نطاق الجامعة العربية، ولا تقبل الكويت أن يأتى هذا الاقتراح مرافقا للنيل والإساءة إليها[١].

وفى تعليقنا على ما ورد فى مذكرتى كل من العراق والكويت يمكن أن نوضح النقاط التالية:

ـ أن العراق عمد إلى استخدام عبارات غير لائقة مما لا يتناسب فى التعامل الدولى كاتهام الكويت بالسرقة والتآمر.

ـ أنه على الرغم من أن الكويت ودولة الإمارات قد زادتا بالفعل من حصص إنتاجهما النفطى بواقع ٢٥٪ عن مقررات الأوبك وما ترتب على تلك الزيادة من إضرار بالاقتصاد العراقى[٢]؛ إلا أنه كان من الأجدى أن تجد مثل هذه الأمور حلا لها عن طريق منظمة الأوبك وخاصة أن الكويت والإمارات لم تكونا وحدهما هما الدولتان اللتان زادتا من حصص الإنتاج إذ إن هناك تسع دول أخرى عمدت إلى التجاوز عن الحصص المقررة لها.

ـ لم تكتف الكويت بالرد عن طريق الجامعة العربية وإنما بادرت بإبلاغ الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن مما اعتبره العراق محاولة من الكويت لتدويل الأزمة.

ـ رغم الاتهامات التى وجهها العراق إلى دولة الإمارات العربية المتحدة إلا أنها التزمت الصمت حتى لا تكون طرفا مباشرا فى الأزمة التى وضحت بوادرها بين العراق والكويت.

ـ اعتبر العراق حقل الرميلة بكامله ملكا له غير أنه من المعروف أن ذلك الحقل يمتد داخل الأراضى الكويتية ويعرف الجزء الجنوبى منه فى الكويت بحقل الرتقة ومن ثم كان يتعين على الدولتين أن تصلا إلى حل لمشكلة ذلك الحقل بحيث لا يؤثر الإنتاج فى أى منهما على منسوب الحقل فى الدولة الأخرى.

ـ ظهر الخلاف واضحا بين وجهتى النظر العراقية والكويتية فيما يتعلق بالمشكلات الحدودية القائمة بينهما، فعلى حين كان العراق يطالب بترسيم الحدود انطلاقا من المصالح القومية العليا كانت الكويت تؤكد على الاتفاقيات والوثائق الخاصة بتعيين تلك الحدود، وبديهى أن مطالبة العراق بالترسيم فى ضوء المصالح

---

١ ـ رسالة الشيخ صباح الأحمد إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، فى ١٨ يناير ١٩٩٠.

٢ ـ Abidi, A. H. & Singh, K.R. (eds). op. cit., P. 15.



القومية إنما كان يعنى ضمنا حصوله على أراض وجزر كويتية بحجة أهميتها الإستراتيجية للدفاع عن مصالح الأمة العربية، ولم تتجاوب الكويت مع رغبة العراق فى ترسيم الحدود من هذا المنطلق الذى يخفى من ورائه أهداف العراق التوسعية على حسابها.

- رغم تفنيد الكويت لكثير من الاتهامات التى وجهت إليها من العراق إلا أنه من الملاحظ أن المذكرتين الكويتيتين قد أغفلتا مسألة الديون المسجلة على العراق حيث لم تبد الكويت تجاوبا لإلغائها ومن ثم أغفلت الإشارة إليها.

- أنكرت الكويت اتهام العراق لها بانتهاكها لحدوده وأكدت أن العراق هو الذى ينتهك الحدود الكويتية على حين تؤكد بعض المصادر العراقية أن الكويت نقلت محطة الجوازات والجمارك التابعة لها والتى كانت قائمة فى المطلاع إلى العبدلى الواقعة فى الأراضى العراقية[1].

تبين من اللغة التى صيغت بها المذكرتان العراقيتان أن العراق كان يتجه إلى تصعيد الأزمة بينه وبين الكويت، وظهر ذلك واضحا فى خطاب الرئيس العراقى الذى ألقاه فى ١٧ يولية ١٩٩٠ بمناسبة الاحتفال بذكرى الثورة العراقية والذى حذر فيه دول الخليج العربية من الاستمرا فى إنتاج النفط بما يزيد على الحصص المقررة لها مؤكدا أنه فى حالة عدم التزام تلك الدول بحصص إنتاجها فإن بلاده ستقوم بعمل فعال لإعادة الحقوق المغتصبة إلى ذويها. وذكر صراحة أن السياسة التى تسير عليها كل من الكويت والإمارات إنما هى نتيجة لنفوذ وتآمر الولايات المتحدة الأمريكية، وأن البلدين يعملان ضد المصالح العربية والأمن القومى.

ولعل الكويت ودولة الإمارات حاولتا احتواء الأزمة حين وافقتا فى الاجتماع الطارئ للأوبك فى جنيف فى ٢٥ يولية ١٩٩٠ على الالتزام بحصص الإنتاج ورفع سعر برميل النفط إلى ٢١ دولارا كما أبدت الكويت استعدادها لتقديم مساعدة مالية للعراق، ولكنها مع ذلك لم تبد استعدادا لشطب ديون العراق

1- Cambridge International Documents Series, The Kuwait Crisis- Basic Documents edited by Lauterpacht, C.B., E., & Others Vol. I Cambridge 1991 see Press Release by the Press Office of the Embassy of the Republic of Iraq - London, p. 77.

أو التنازل له عن جزء من أراضيها أو بعض جزرها. ونتيجة لزيادة حدة الحملات العراقية العدائية ضد الكويت عقد مجلس الأمة الكويتى جلسة مغلقة أصدر فى ختامها بيانا استنكر فيه الاتهامات العراقية للكويت وقرر إرسال مسئولين كويتيين إلى العواصم العربية لتوضيح موقف الكويت إزاء ما ورد من اتهامات عراقية لها. كما استنفرت الكويت قواتها العسكرية بعد أن فشلت فى احتواء الأزمة القائمة بينها وبين العراق.

كان من الطبيعى إزاء توتر الموقف بين العراق والكويت أن يحاول بعض ملوك ورؤساء العرب التوسط بين البلدين حيث ظهرت بعض المساعى من الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية، غير أن تلك المساعى جميعها لم تسفر عن أية نتائج إيجابية بل لوحظ أن الوساطات العربية كانت تجرى فى الوقت الذى بدأت فيه القوات العراقية العسكرية تحتشد وبشكل مكثف على الحدود الشمالية للكويت.

وعلى الرغم من ذلك فقد تعلقت الآمال بلقاء مباشر بين أمير الكويت والرئيس العراقى، وحدد موعد اللقاء فى أول أغسطس ١٩٩٠، غير أن الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت لم يلبث أن أعلن فجأة أنه لن يحضر الاجتماع بنفسه وأنه سوف يوفد نيابة عنه ولى عهده ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله الصباح لحضور الاجتماع الذى كان قد تقرر عقده فى جدة. وفى المقابل أوفد العراق عزة الإبراهيم نائب رئيس الجمهورية العراقية وعضو مجلس قيادة الثورة العراقى لحضور ذلك الاجتماع.

وبينما كان من المنتظر أن يؤدى هذا الاجتماع إلى احتواء الموقف المتدهور بين الكويت والعراق تطورت الأمور إلى العكس من ذلك تماما حين أصر الوفد الكويتى على مناقشة مشكلات الحدود قبل أن تطرح أية مشكلات أو مسائل أخرى، ومن ناحية أخرى لم يكتف الوفد العراقى بمطالبة الكويت بـ ٢,٤ مليار دولار، وهو التعويض الذى قدره العراق عن استخراج الكويت للنفط العراقى وإنما طالب بقرض كويتى يصل إلى عشرة مليارات من الدولارات إلى جانب مطالبة الكويت بشطب جميع الديون المسجلة على العراق. وظهر تشدد الوفد

العراقى فى مناقشاته التى أخذت طابعاً حادا حتى صار واضحا أن الوفد العراقى لم يأت للتفاوض وإنما لتقديم مطالب لا تقتصر على النواحى المالية فحسب بل وتنازل الكويت للعراق عن جزيرتى وربا وبوبيان.

ولذلك كان من الطبيعى أن يرفض الوفد الكويتى جميع تلك المطالب، ومن ثم انفض، أو على الأحرى انهار اجتماع جدة، واكتفى الطرفان بإصدار بيان قصير أعلنا فيه اتفاقهما على مواصلة بحث الموضوعات المعلقة فى اجتماع لاحق فى بغداد. وعبثا حاول الملك فهد أن يتوسط بين الطرفين إذ كان قرار العراق بغزو الكويت قد اتخذ بالفعل.

الفصل الحادى عشر

الغزو العراقى للكويت

الحسابات الخاطئة - محاولات النظام العراقى التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية - مقابلة الرئيس العراقى مع إبريل جلاسبى - النظرية التآمرية وأزمة الخليج - الغزو العراقى للكويت وإعلان حكومة الكويت الحرة المؤقتة - ضم الكويت إلى العراق واعتبارها محافظة عراقية - استخدام النظام العراقى للشعارات القومية والإسلامية لمواجهة قوات التحالف الدولى - الآثار الناجمة عن الغزو.

على الرغم من أن جواً من الغموض كان يسود فى الأفق إثر فشل مباحثات جدة إلا أنه لم تكن هناك مظاهر فى الكويت تدل على وصول الأزمة إلى طريق مسدود، وحتى لا تكون هناك ذريعة للعراق لتصعيد الموقف صدر مرسوم أميرى بإلغاء حالة الاستنفار العام فى الجيش الكويتى[1]. غير أن الوفد العراقى ما كاد يعود إلى بغداد بعد انهيار مباحثات جدة بساعات قليلة حتى تحركت القوات العسكرية العراقية لغزو الكويت فى فجر الثانى من أغسطس ١٩٩٠، وكان حجم تلك القوات أكبر بكثير مما تحتاجه عملية احتلال بلد صغير كالكويت.

غير أنه من الخطأ الاعتقاد أن انهيار مباحثات جدة كان سبباً للغزو إذ إنه حتى قبل إجراء هذه المباحثات كانت نية العزاق واضحة فى غزو الكويت، ويؤكد ذلك الحشود العراقية التى تحركت على الحدود الجنوبية للعراق قبل بدء المباحثات بأيام قليلة، وذلك على الرغم من التصريحات المتكررة التى أدلى بها العراق بحل المشكلة سلمياً، وفيما يبدو أن تلك التصريحات إضافة إلى المباحثات التى أجريت فى جدة لم تكن إلا بمثابة تمويه من جانب النظام العراقى[2].

وحتى اللحظات الأخيرة لم تكن الكويت رغم توتر الموقف بينها وبين العراق تتوقع حدوث غزو عراقى لأراضيها، وظلت تعول على الوساطة العربية والسعودية بصفة خاصة. كما كانت الكويت تعتقد أيضا أنه لا يمكن للعراق أن يقدم على مغامرة عسكرية لأن الصراع بينه وبين إيران لم يحسم بعد، كما أن العراق كان يعانى تردياً فى أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية إلى درجة تهديد النظام ذاته، وفضلاً عن ذلك كانت الكويت ترى أن لها أصدقاء فى العالم العربى ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وفى كثير من دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة للعراق فلم يكن قرار الغزو رد فعل لانهيار مباحثات جدة كما فسر ذلك البعض، وإنما كان قراراً حسب له وخطط له من قبل، ولكن تلك الخطط والحسابات كانت خاطئة وبعيدة عن التحولات الضخمة التى بدأ العالم

---

١ عباس الطرابيلى: أزمة الخليج وإستراتيجية الأمن العربى، القاهرة ١٩٩١، ص ١٠٥.

٢ د. شواد نزكوف: الخليج - ترجمة حسام الدين متولى، القاهرة ١٩٩٣، ص ٩٩.

يشهدها مع بداية حقبة التسعينيات. وفيما يبدو أنه لم يكن بوسع أحد من مساعدى أو مستشارى الرئيس العراقى تحدى القرارات التى كان يصدرها.

لقد بنى العراق حساباته على أساس استحالة قيام المجتمع الدولى بعمل عسكرى ضده؛ لأنه لم يحدث فى تاريخ الأمم المتحدة أن قامت بمثل ذلك العمل ومن ناحية أخرى فقد اعتقد الرئيس العراقى أنه أصبح زعيماً عربياً كما ارتبط ارتباطاً وثيقاً بعدد من الدول العربية وخاصة مصر والأردن واليمن فى إطار مجلس التعاون العربى، كما وثق علاقاته بمنظمة التحرير الفلسطينية، و بكل من المملكة العربية السعودية والبحرين منذ عام ١٩٨٩.

وقد يكون هناك سبب آخر شجع النظام العراقى؛ وهو اعتقاده بمساندة بعض قطاعات الرأى العام العربى فى مواجهة الفارق المعيشى بين شعوب دول الخليج العربية وبقية الشعوب العربية، وبين اقتصاد الدول العربية الذى أغلبه اقتصاد مدين واقتصاد دول الخليج العربية الذى فى أغلبه اقتصاد دائن.

ولعل مما ساعد الرئيس العراقى أيضاً على اتخاذ قرار الغزو قناعته بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتغاضى عن غزوه للكويت حيث كان حريصا على أن يؤكد عدم المساس بالمصالح الغربية فى المنطقة، وعدم استخدام النفط ليكون سلاحاً ضد هذه المصالح. وبالإضافة إلى ذلك كان يعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد تورطها فى حرب فيتنام لن تغامر فى الدخول فى حرب مع أقوى الجيوش العربية تسليحا وأكثرها تدريباً وعدداً، فضلاً عن أنها كانت منشغلة آنذاك فيما يحدث فى الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية من تطورات هائلة، وأنها صرفت نظرها عن منطقة الخليج بعد أن هدأت الأمور فيها فى أعقاب توقف الحرب العراقية الإيرانية وتطبيع العلاقات بينها وبين العراق؛ بعد أن قدمت له مساعدتها وتعاونت معه عسكرياً وسياسياً واقتصادياً خلال سنوات الحرب.

وليس من شك فى أن النظام العراقى اعتقد خطأ أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تنظر إليه باعتباره قوة إقليمية كبرى يمكنها التعامل معه إذا ما ضمن لها مصالحها، وهو أمر كان على استعداد أن يقوم به بل وصرح به فعلاً من خلال مقابلاته مع العديد من الوفود والشخصيات الأمريكية التى قامت بزيارة بغداد، كما

يتضح ذلك أيضا من الخطابات المتبادلة بينه وبين الرئيس الأمريكي جورج بوش خلال عام ١٩٩٠، والحوار الذي دار بينه وبين روبرت دول عضو مجلس الشيوخ الأمريكي[١]، كما تعلق كثير من الكتابات على مقابلة الرئيس العراقي الشهيرة مع سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد إبريل جلاسبي Glaspy التي سنشير إليها بعد قليل[٢].

ولعل الرئيس العراقي قد فهم من تلك التصريحات عدم وجود التزامات أو معاهدات دفاعية بين الولايات المتحدة الأمريكية والكويت أو غيرها من دول الخليج العربية الأخرى، وفيما يبدو أن ذلك قد شجعه على اتخاذ قراره بغزو الكويت. غير أنه لم يدرك حتى ولو لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية معاهدات دفاعية مع الكويت فإن ذلك لن يثنيها عن الدفاع عن مصالحها النفطية، كما أنه لم يدرك في محاولته التقارب مع الولايات المتحدة أن سياسة الدول الكبرى لا تبنى على علاقات أفراد أو مع حاكم قد يتغير أو يغير آراءه، وبالتالي فلم يكن من الأمور المنطقية أن تغامر الولايات المتحدة بأن تجعل معظم الاحتياطي العالمي من النفط تحت سيطرة حاكم بين يديه ترسانة ضخمة من الأسلحة التقليدية والمتطورة، فضلاً عما كان يتطلع إليه من الزعامة، في الوقت الذي أصبحت فيه الولايات المتحدة تهيمن على النظام العالمي الجديد، وبالتالي لم تكن تسمح بحدوث إخلال في توازن القوى في منطقة الخليج وخاصة بعد الانهيار الذي بدأت تعاني منه إيران عقب توقف الحرب بينها وبين العراق[٣].

١- علي تركي الحمد: الأسباب الموضوعية والمبررات الأيديولوجية للغزو، دراسة من أعمال ندوة الغزو العراقي للكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون - الكويت مارس ١٩٩٤ نشر مجلة عالم المعرفة الكويت ١٩٩٥، ص ص ١٠٤ - ١٠٥.

٢- انظر مقتطفات من هذه المقابلة في:

Hiro, Dilip, Desert Shield to Desert Storm, The Second Gulf War, New York 1992, pp. 92-93.

وكذلك محمد حسنين هيكل: حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٢، ص ص ٣٤٦ - ٣٤٧.

٣- Bresheeth, Haim and Other (eds.), The Gulf War and The New Order, London 1991, pp. 62-65.

وفى تقديرنا أن النظام العراقى ارتكب بقراره غزو الكويت عدة أخطاء يمكن أن نبرزها فى النقاط التالية:

أولا: أن الغزو جاء فى الوقت الذى بدأ يبزغ فيه فجر النظام الدولى الجديد وبالتالى لم تعد هناك القوتان اللتان تتنافسان على السيطرة على مناطق النفوذ فى العالم بل صارت جميعها قوى واحدة تتمركز فى نظام عالمى واحد[١].

ثانيا: أن العراق لم يقتصر عند حد انتهاكه لحدود الكويت، كما اعتاد أن يفعل ذلك وإنما اجتاح الكويت بكاملها حتى وصل إلى حدودها الجنوبية مع المملكة العربية السعودية؛ مما أعطى الانطباع بأن الغزو لن ينتهى عند الكويت وإنما أصبح يهدد منطقة الخليج بأسرها.

ثالثا: عدم تقدير النظام العراقى لردود الفعل العربية والإقليمية والدولية[٢].

غير أنه من المؤكد أن النظام العراقى كان يعتقد أن توثيق علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية سيذلل له الكثير من العقبات. وكان العراق قد بدأ تقاربه بالفعل مع الولايات المتحدة على أثر قيام الثورة الإيرانية الإسلامية وانهيار النظام الشاهنشاهى فى إيران فى عام ١٩٧٩، وكان يتجه إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية معها، غير أن اشتباكه فى الحرب مع إيران أدى إلى تأخر عودة تلك العلاقات خوفا من أن تفسر بأنها ضد التوجهات الأيديولوجية للنظام العراقى. بيد أن تطورات الحرب أدت إلى إيجاد تعاون أمريكى عراقى من منطلق أن الخطر على المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط أصبح مجسداً فى الثورة الإيرانية الإسلامية واحتمال تصدير الثورة إلى دول المنطقة، وخاصة حين استطاعت إيران أن تحقق بعض الانتصارات العسكرية على حساب العراق فى السنوات الأولى من الحرب. وفى هذا الإطار الذى سارت فيه الحرب العراقية الإيرانية أخذت العلاقات الأمريكية العراقية تتحسن باطراد على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما أعيد التمثيل الدبلوماسى بين الدولتين فى عام ١٩٨٤[٣].

١- Sluglett, M., Iraq Since 1958, London 1991, p.444

٢- Sciolino, Elaine, The Outlaw State, Saddam Hussein's Quest for Power and the Gulf Crisis New York 1991, p. 271 ff.

٣- Bresheeth, H., and Other (eds.), op. cit., p. 62.

وبتوقف الحرب بين العراق وإيران فى أغسطس ١٩٨٨ أخذ القلق يساور الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصبح العراق بقوته العسكرية التى خرج بها مصدر تهديد لدول الخليج، ومن ثم شهدت الفترة التى أعقبت توقف الحرب العراقية الإيرانية توتراً فى العلاقات العراقية الأمريكية[١]. ولعل ذلك مما دفع النظام العراقى فى الفترة القصيرة التى سبقت غزو الكويت إلى محاولة إعادة التقارب مع الولايات المتحدة عله يستطيع أن يكسبها إلى جانبه أو على الأقل تتغاضى عن غزوه للكويت، ولعله كان يأمل أيضاً أن تعتمد عليه الولايات المتحدة لكى يحل بدلاً من شاه إيران السابق فى حراسة الخليج، وتصور أنه لكى يحقق أمله هذا فإن عليه تقديم بعض التنازلات حتى وإن أدت تلك التنازلات إلى المساس بأيديولوجيته أو توجهاته السياسية.

ويظهر ذلك واضحاً فى المقابلة التى أجرتها معه صحيفة وول ستريت[٢]، التى عرض فيها اعترافه بإسرائيل مؤكداً أن العرب قد أخطأوا فى عام ١٩٦٧ عندما لم يقبلوا العروض الإسرائيلية للسلام. وظهر التناقض فى موقف العراق عن مواقفه السابقة التى شن فيها حملات شديدة ضد الأنظمة العربية التى قبلت قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الخاص بالانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة. كما وضح التناقض أيضاً فى أن العراق كان صاحب الصوت الأعلى الرافض لدور الشرطى الذى كان يقوم به شاه إيران فى منطقة الخليج العربى[٣].

وتتضح أهداف الرئيس العراقى مع الولايات المتحدة الأمريكية فى مقابلته مع سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية إبريل جلاسبى فى ٢٥ يولية ١٩٩٠ التى أعرب فى خلالها عن استيائه البالغ فى عدم معاملة الولايات المتحدة الأمريكية له كصديق أولى بالرعاية؛ فى الوقت الذى تشجع فيه الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة على زيادة إنتاج النفط مما يهدد اقتصادياته. وألمح للسفيرة الأمريكية عن الدور

---

١ - حسن نافعة: ردود الفعل الدولية إزاء الغزو - من أعمال ندوة المجلس الوطنى للثقافة - الكويت مارس ١٩٩٤، مجلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٥، ص ص ٤٦٦ - ٤٦٧.

٢ - Wall Street, 28-6-1990.

٣ - عباس الطرابيلى: مرجع سبق ذكره ص ٢٣.

الذى قام به ضد إيران وأنه لا يزال فى مقدرته إرسال عشرات الألوف من المقاتلين فى معركة واحدة، مشيراً بذلك إلى ما قام به فى المراحل الأولى من الحرب العراقية الإيرانية[١].

وعلى الرغم من أن الرئيس العراقى حاول أن يؤكد لإبريل جلاسبى أن العراق يتفهم جيداً مصالح الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه حذر من محاولة تحقيق هذه المصالح بالقوة أو الإكراه. ولما كانت مقابلة الرئيس العراقى مع السفيرة الأمريكية قد حدثت فى اليوم التالى للتصريح الذى أدلت به مارجريت تيتولر Tutweller، المتحدثة الرسمية لوزارة الدولة للشئون الخارجية الأمريكية، بأنه ليس للولايات المتحدة الأمريكية أية إلتزامات إزاء الدفاع عن الكويت[٢]، فقد طرح الرئيس العراقى مشكلة نزاعه مع الكويت على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تشجع الكويت على انتهاج سياسة اقتصادية من شأنها أن تؤدى إلى إلحاق الضرر به. غير أن إبريل جلاسبى أجابت بأنه ليس عندها الكثير لتقوله عن الخلافات العربية العربية وبالذات خلافات الحدود بين الكويت والعراق وإن كانت تأمل أن تحل مثل هذه الأمور بالسرعة الممكنة. وذكرت أن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية طلب منها تأكيد ذلك، كما طلب منها الرئيس الأمريكى جورج بوش السعى من أجل إقامة علاقات أفضل مع العراق، واقترحت على الرئيس العراقى أن يطلب من الدول العربية المنتجة للنفط التعاون فيما بينها من أجل رفع سعر النفط حيث إن العراق يعانى أزمات اقتصادية بالغة من جراء التدهور فى أسعاره[٣].

ومع أنه لا يُستشف من هذه المقابلة شيء فى لغة الدبلوماسية إلا أن مجلة تايم الأمريكية التى نشرت مقتطفات من هذه المقابلة علقت عما ورد بها من حوار بأن ما صرحت به جلاسبى قد يفهم فى لغة الشرق الأوسط بأنه نوع من الموافقة

---

١ - Bresheeth, H., op. cit., p. 56.

٢ - Ibid., p. 285 see Chronology of Gulf Crisis, July 1990 - Feb 1991.

٣ - انظر التعليقات التى أوردها محمد حسنين هيكل فى كتابه حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، القاهرة ١٩٩٢ ص ص ٣٤٦ - ٣٤٧ على الحوار الذى جرى بين الرئيس العراقى وإبريل جلاسبى.

أو على الأحرى إعطاء الضوء الأخضر للرئيس العراقى، وإن كان من المؤكد أن السفيرة الأمريكية لم يكن يتبادر إلى ذهنها ما كان ينتويه العراق، غير أن التصريحات التى أدلت بها قد فهمت خطأ من قبل العراق بأن الولايات المتحدة سوف تتغاضى عن تحركاته صوب الكويت[1].

وقد يكون من المفيد الإشارة فى هذا السياق إلى أن هناك مقولات ترددت خلال الغزو العراقى للكويت وفيما بعد الغزو؛ والتى أكدت أن الولايات المتحدة استدرجت العراق ونصبت له شركاً وقع فيه، ورتب البعض على ذلك أن الولايات المتحدة هى الطرف المثير للأزمة والمتسبب فيها بتعمدها إيهام العراق أنها لن تتدخل فى خلافاته مع الكويت أو غيرها. وقد ذهبت بعض الدراسات إلى تبنى تلك المقولات وحاولت تفسير الغزو العراقى للكويت باستخدام النظرية التآمرية بمعنى أن الولايات المتحدة هى التى أوعزت للكويت ـ فى الوقت الذى أعطت فيه الضوء الأخضر للعراق ـ بألا تتنازل عن ديونها أو حدودها للعراق؛ مع أنها كانت تعلم عن طريق شبكة جمع المعلومات والأقمار الصناعية بتحركات الجيش العراقى، وذلك قبل خمسة أيام من وقوع الغزو ، ولكنها تعمدت السكوت عن ذلك[2]. يضاف إلى ذلك التصريحات التى أدلى بها بعض المسئولين الأمريكيين[3]، قبيل الغزو، بأنه ليس للولايات المتحدة علاقات أو معاهدات دفاعية مع الكويت هذا إلى جانب أنه قبل يومين فقط من الغزو العراقى للكويت وعلى وجه التحديد فى ٣١ يولية ١٩٩٠ استمع الكونجرس الأمريكى؛ الذى كانت تربط بعض أعضائه مصالح اقتصادية بالعراق، إلى شهادة جون كيلى مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط الذى أجاب بالنفى عن سؤال وجه إليه عما إذا كان هناك التزام رسمى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الكويت إذا ما تعرضت للغزو من قبل العراق.

١- Stravistava., B.K., The Great Powers and the Gulf, the cause of an Easy Alliance see the Gulf Crisis edited by Abidi, A.H. and Singh, K.R., New Delhi 1991, p. 44.

٢- عن النظرية التآمرية فى أزمة الخليج انظر: Sami Youssif, The Iraqi United States War, A Conspiracy Theory, see the Gulf War and the New Order, edited by Bresheeth, H., London 1991.

٣- للرجوع إلى أمثلة من تلك التصريحات انظر: Sciolino, E., op. cit., p.44 .

وتؤكد بعض المصادر أنه على الرغم من إجماع خبراء المخابرات الأمريكية قبل يوم واحد من الغزو؛ وبالتحديد فى أول أغسطس ١٩٩٠ بأن الغزو العراقى للكويت أصبح مسألة وقت إلا أنه لم يصدر من الرئيس الأمريكى أو أى مسئول آخر إنذار للعراق أو تعهد بمساعدة الكويت، وهو أمر علله المسئولون فى الإدارة الأمريكية أن بعض ملوك ورؤساء العرب طلبوا من الولايات المتحدة أن تكون أقل ظهوراً فى ذلك الوقت بالذات اعتقادا منهم بإمكانية احتواء الأزمة سلميا إذ إن ظهور الولايات المتحدة كطرف قد يؤدى إلى إثارة النظام العراقى وبالتالى إلى مضاعفة الأزمة[١].

وبينما تحمل بعض المصادر المسئولية على الولايات المتحدة الأمريكية؛ بمعنى أن موقفها كان مشجعا للعراق على غزوه للكويت، ترى مصادر أخرى أن الولايات المتحدة لم يكن لها دور فى ذلك، وأن الحديث الذى أدلت به إبريل جلاسبى لم يكن إلا من قبيل الحوار الدبلوماسى الذى فهم خطأ من جانب العراق. وعندنا أنه ليس من المفيد إثبات أو نفى ما تردد من آراء تناولت الموقف الأمريكى قبيل وقوع الغزو إذ إن المسئولية تقع فى المقام الأول على من قام بالغزو فعلاً وليس على من حرض عليه إذا كان هناك تحريض.

بدأت عمليات الغزو العراقى للكويت فى فجر الثانى من أغسطس ١٩٩٠ باستيلاء القوات العراقية على القصر الأميرى فى دسمان، كما قامت باحتلال جميع المؤسسات الحكومية والمرافق الحيوية فى هجوم مباغت؛ وباستثناء حدوث اشتباكات بسيطة على مفترق الطرق عند المطلاع أو فى معسكرات قوات الدفاع الكويتية أو حول القصر الأميرى فإنه لم تقع معارك حقيقية، ويرجع السبب فى ذلك إلى عنصر المفاجأة وإلى حجم قوة الدفاع الكويتية المتواضع التى لايزيد عدد أفرادها عن ثمانية عشر ألف جندى، فضلاً عن افتقاد الخبرة القتالية مقابل الجيش العراقى الضخم الذى تمرس على القتال فى حرب طويلة مع إيران استمرت ما يقرب من ثمانى سنوات[٢].

١- على حافة الكارثة: أوراق أزمة الخليج السرية، مركز الدراسات والترجمة بالزهراء للإعلام العربى، القاهرة ١٩٩١، ص ص ٣٧ ـ ٣٨.

٢- Hiro, Dilip, op. cit., p. 103.

وقد وضح من العمليات الأولى للغزو أنها كانت تهدف إلى التخلص السريع من النظام السياسى فى الكويت والقضاء على الأسرة الحاكمة، غير أن هذا الهدف لم يتحقق حيث لجأ الأمير وبعض أفراد أسرته إلى المملكة العربية السعودية[١].

وفى البيان الأول الذى أصدره مجلس قيادة الثورة العراقى وأذاعه راديو بغداد أعلن فيه أن القوات العراقية زحفت على الكويت استجابة لثورة شعبية أطاحت بالنظام القديم، وأن الأحرار من أبناء الكويت العزيزة ناشدوا القادة فى العراق لتقديم الدعم والمساندة لدرء أى احتمال لمن تسول له نفسه التدخل من الخارج فى شئون الكويت ومصير الثورة فيها، كما ناشدوا المساعدة فى استتباب الأمن. وقد قرر مجلس قيادة الثورة الاستجابة لطلب حكومة الكويت الحرة المؤقتة[٢].

ولم يصدر سوى بيان واحد من وزارة الدفاع الكويتية ندد باختراق العراق الحدود الكويتية واحتلال عدة مواقع داخل أراضيها، وطالب العراق بسحب جميع قواته إلى داخل حدوده. ولم تلبث أن توقفت إذاعة الكويت لتصدر بضعة بيانات عن الحكومة الكويتية الحرة المؤقتة التى أعلنت فيها أن المستعمر الأجنبى هو الذى نصب أسرة الصباح التى نهبت ثروة الكويت وأذلت الشعب الكويتى وفرضت حالة شاملة من الإرهاب والقمع وكبت الحريات وقطع الأرزاق، فضلاً عن تآمرها ضد العراق الذى قدم الغالى والدم دفاعاً عن أرض وكرامة العرب، وأن حكومة الكويت الحرة المؤقتة سوف تقوم بعد تأمين الاستقرار الضرورى بإقامة انتخابات حرة نزيهة لقيام مجلس شعبى[٣]، كما أعلنت أيضاً مصادرتها لأموال الأمير وولى عهده وبعض أفراد أسرته، وأكدت أن المتحدثين باسم الحكومة السابقة فى الخارج

١- جريمة غزو العراق للكويت ـ أحداث ووثائق ـ المركز الإعلامى للكويت، القاهرة الطبعة الثانية (بدون تاريخ)، ص ص ٧ ـ ٨.

٢- بيان مجلس قيادة الثورة ١١ محرم ١٤١١ هـ ـ ٢ أغسطس ١٩٩٠.

٣- محمد حسين غلوم: الاحتلال العراقى، الممارسات والوقائع من شاهد عيان، من أعمال ندوة الغزو العراقى للكويت ـ المجلس الوطنى للثقافة والفنون، مارس ١٩٩٤، نشر مجلة عالم المعرفة مارس ١٩٩٥ ص ١٦٢.

لم يعودوا يمثلون السلطة الشرعية فى الكويت[1]. وفى بيان آخر أذيع من راديو بغداد أن حكومة الكويت الحرة المؤقتة نسقت مع قيادات العراق الشقيق على أن تبدأ القوات العسكرية الانسحاب من الكويت وفق جدول زمنى.

غير أن تلك الحكومة التى وضح أن العراق قد أقامها فى الكويت برئاسة العقيد علاء حسين لم تعمر طويلاً، فعلى أثر إعلانها الجمهورية فى ٧ أغسطس ١٩٩٠ وطلبها الاندماج مع العراق على اعتبار أن الكويت جزء منه،انفرط عقدها بعد موافقة مجلس قيادة الثورة بالإجماع على قيام الوحدة الاندماجية بين الكويت والعراق.

أما عن الحكومة الشرعية للكويت فقد اتخذت من الطائف بالمملكة العربية السعودية مقراً لها، وبادرت فى نفس يوم الغزو بعرض شكواها على مجلس الأمن حيث أكد مندوب الكويت فى الأمم المتحدة على أنه إذا لم يردع العدوان فإن السلام لن يسود بين الدول، على حين رد المندوب العراقى بأن العراق ليس له أهداف فى الكويت وهو لا يرغب إلا فى حسن الجوار ولم يفعل العراق أكثر من الاستجابة لحكومة حرة قامت بانقلاب ضد النظام وطلبت مساندة العراق؛ وأن القوات العراقية ستنسحب فى بضعة أيام أو على أكثر تقدير خلال بضعة أسابيع.

وكان من الأمور المنطقية ألا يستجيب مجلس الأمن للادعاءات العراقية، ومن ثم صدر أول قرار له بشأن الأزمة الكويتية العراقية فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ وهو القرار رقم ٦٦٠ الذى أدان فيه العراق صراحة وطالبه بسحب قواته فوراً دون قيد أو شرط إلى المواقع التى كانت تتواجد فيها فى أول أغسطس ١٩٩٠، ودعا العراق والكويت إلى البدء فوراً فى مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما مع تأييده جميع الجهود المبذولة فى هذا الصدد وبوجه خاص جهود الجامعة العربية[2].

١- بيان رقم (١) من حكومة الكويت الحرة المؤقتة - الأهرام ٣ أغسطس ١٩٩٠.

٢- للرجوع إلى القرارات التى صدرت عن مجلس الأمن بشأن الأزمة الكويتية انظر:
Cambridge International Series, The Kuwait Crisis - Basic Documents, Vol. I. edited by Lauterpacht, C.B. and Others, Cambridge 1991, pp. 88-89, see also United Nations Security Council, Official Records, Texts of the Security Council Resolutions on Kuwait, 660-687.

وفى قـراره رقم ٦٦٢ الصادر فى ٨ أغـسطس ١٩٩٠ أعرب مـجلس الأمن عن قلقه بـشأن «الدمج الشامل الأبدى للكـويت»، وطالب العراق للمـرة الثـانية بسحب قواته وإعـادة سلطة الحكومة الشرعية مـؤكداً على أن ضم العراق للكويت بأى شكل وتحت أى مبـرر ليس له أية مشروعـية قانونية، ويـعتبر القـرار العراقى لاغـياً وباطـلاً. وطلب المجلس من كـافة الدول والمنـظمات الدوليـة والوكـالات المتخصصـة عدم الاعتراف بهذا الضم والامتناع عن الإتيـان بأى عمل أو تعامل قد يفسر على أنه اعتراف غير مباشر بهذا الضم.

لم تكد تمضى أكـثر من ثلاثة أسـابيع على قـرار ضم العراق للكويت حـتى أعلن العراق فى ٢٦ أغسطس ١٩٩٠ بأن الكويت أصبـحت محافظة تابعة للعراق، وعاد إلى تكرار المقولات التى سبق أن رددها فى جميع الأزمات السـابقة التى قامت بينه وبين الكويت بأنها جزء لا يتجزأ من العراق؛ أو على حد ما ذكره بعودة الفرع إلى الأصل مركزاً فى ذلك على مـا أسماه بالحقوق التاريخيـة للعراق التى لا تقبل المساومة.

وقد فسر بعض الباحثين أن إعـلان العراق ضم الكويت كان تحدياً من جانبه لمجلس الأمن حـين قرر فـرض العقوبات الاقـتصـادية على العراق بمـوجب قراره الصادر فى ٥ أغسطس ١٩٩٠ رقم ٦٦١، ولكـن من الواضح أن العراق كانت له دوافعه الـتقليدية من وراء ذلك الضم. ولعل ارتكاز النظام العـراقى على الدعاوى التاريخية قد أثار تساؤلات هامة عما إذا كـان العراق سيقتصر على غزو الكويت أم أنه سيمتد إلى المناطق الشرقية من المملكة العربية السعودية بل وبعض دول الخليج العربية الأخرى[١].

ولعل من المفارقـات التى نوردها فى هذا المقام أن النظام العـراقى لم يصرح خلال الأيام الأولى مـن الغزو بأن الكويت أرض عـراقية، ولم ترد أيـة إشارة عن حقوق تاريخيـة له فيها، وعلى العكس من ذلك أعلن أنه سـيبدأ فى سحب قواته حين تستقر الأمور لحكومـة الكويت الحرة. ولكن التناقض سرعان ما وضح حين أصدر مرسومه الجـمهورى الخاص بضم الكويت[٢]، إلى جانب القرارات الإدارية

١- Abidi, A.H. and others (eds.), The Gulf Crisis, New Delhi, 199, p. 31.

٢- مرسوم جمهورى رقم ٢٤٨ صادر فى ٢٦ أغسطس ١٩٩٠ باعتبار الكويت محافظة عراقية.

التى صدرت فى ٢٦ أغسطس ١٩٩٠ باعتبار الكويت تشكل المحافظة التاسعة عشرة من محافظات العراق باسم محافظة كاظمة[١]، التى ضمت كلا من قضاء كاظمة والجهراء والنداء، كما استحدثت التنظيمات الإدارية قضاء صدامية المطلاع وناحية العبدلى اللذين كانا يتبعان محافظة البصرة ليدخلا فى المحافظة الجديدة[٢]. كما ضمت لمحافظة البصرة جزيرتى وربا وبوبيان والجزء الجنوبى من حقل الرميلة بالإضافة إلى ثلاثة حقول أخرى هى الروضتين وصابريا والرتقة إلى جانب معظم الأراضى الشمالية للكويت التى بها مياه جوفية، وبصدد ذلك ظهرت خريطة رسمية جديدة للعراق أدخلت ما يقرب من سبعمائة كيلومتر مربع من الكويت فى محافظة البصرة[٣].

وعلى أثر انضمام الكويت إلى المحافظات العراقية الأخرى أخذ النظام العراقى يروج دعايته عن قيامه بتنفيذ العديد من المشروعات من بينها حفر ترعة من شط العرب إلى الكويت ومد سكة حديد البصرة إليها. وتأكيداً لضم الكويت إلى العراق قام مجلس الثورة العراقى بإصدار قرار ألغى به التعامل بالدينار الكويتى اعتباراً من ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠، كما أكدت البيانات والتصريحات الرسمية العراقية أن ضم الكويت إلى العراق أصبح قراراً أبدياً لارجعة فيه ولا مساومة بشأنه.

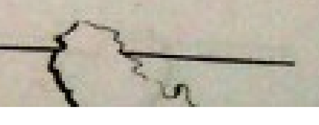
كان من الواضح أن غزو العراق للكويت وانتهاكه لسيادتها كدولة أن العراق قد تنكر لجميع الاتفاقيات والمواثيق التى كانت قائمة بينه وبين الكويت، وكان آخرها اتفاقية ٤ أكتوبر ١٩٦٣ التى تم إبرامها بموجب المحضر المتفق عليه بين الدولتين فى ذلك التاريخ[٤]. ومع ذلك فلم يكن غريباً على النظام العراقى الذى ألغى معاهدة الجزائر ١٩٧٥ التى كانت بينه وبين إيران فى عام ١٩٨٠ واشتبك فى حرب معها أن يتنكر للاتفاقيات التى كانت قائمة بينه وبين جارته الصغيرة والتى

١- جريدة الاتحاد - أبوظبى فى ٢٣/٩/١٩٩٠.

٢- الأهرام فى ٢٩/٨/١٩٩٠.

٣- Gulshen, Dietl, Strategic Implication for the Gulf Crisis, New Delhi. 1991, p.215.

٤- جمال زكريا قاسم: الخليج العربى، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤، ص ص ١٠٢ - ١٠٣.



اعترف فيها باستقلالها وسيادتها وبالحدود القائمة بينه وبينها وتبادل التمثيل الدبلوماسى معها.

وعلى الرغم من أن تاريخ العلاقات الكويتية العراقية كان حافلا بالعديد من الأزمات إلا أن الغزو العراقى للكويت كان يختلف عن الأزمات السابقة بالنظر لطبيعة الظروف والملابسات التى أحاطت به، ومع ذلك فإن النظرة الثاقبة تظهر وجود تشابه بين الأزمات السابقة وبين تلك الأزمة، ولعل من أبرز وجوه التشابه هذه محاولة العراق استغلال الأوضاع الداخلية فى الكويت، كما سبق له أن فعل ذلك حين استغل أزمة المجلس التشريعى فى عام ١٩٣٨ ليشن هجوماً عنيفا على نظام الحكم فى الكويت وإثارة عناصر المعارضة. ومع أن التطور الديمقراطى فى الكويت وما تبعه من تدفق تيارات فكرية وسياسية قد أدى إلى وجود اتجاهات وطنية معارضة للحكومة إلا أن الأمر لم يصل إلى الدرجة التى تهدد النظام السياسى للدولة، وربما يرجع ذلك إلى أن الكويت تحتل مرتبة متقدمة من حيث ارتفاع مستوى المعيشة، فضلاً عن اقتناع الكويتيين بشرعية النظام الذى يستمد وجوده من استمرارية الأسرة الحاكمة بحيث لم يصل الأمر إلى تهديد ذلك النظام حتى من أكثر العناصر تطرفاً فى المعارضة[١].

وقد يكون حقيقة أن الفترة التى سبقت الغزو العراقى للكويت قد شهدت زيادة فى حدة المعارضة الوطنية، حيث طالب الوطنيون بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية برفع الرقابة عن الصحف وعودة مجلس الأمة الذى كان قد صدر قرار بحله فى عام ١٩٨٦، ومما لا شك فيه أيضاً أن حركة المعارضة فى الكويت قد تأثرت بالصحوة الديمقراطية التى شهدتها دول شرق أوربا والتى وصلت إلى ذروتها فى خريف عام ١٩٨٩. كما اعترض الوطنيون على استبدال مجلس الأمة بمجلس وطنى يتم تعيين ثلث أعضائه وطالبوا بالعمل بالدستور وعدم إحداث أى تعديل فيه فى الوقت الذى نشطت فيه الحكومة فى فض التجمعات والمسيرات الشعبية وظهرت الهوة واضحة بين المعارضة والحكومة[٢].

---

١ - الوطن - الكويت ٥/٢/١٩٨٨.

٢ - Chanchreek, K.L., (ed.), The Gulf War, A Global Crisis, Causes and future effects, Delhi 1991, p. 21 see also Hassan Al Ebraheem, Kuwait, The Gulf small States and the International System, Center for Contemporary Arab Studies, London 1984, p. 88.

ولعل تلك الأحداث هى التى جعلت النظام العراقى يضع حساباته الخاطئة لغزو الكويت دون أن يدرك أن المعارضة الوطنية فى ظل مؤسسات دستورية لا يمكن أن تؤدى بأى معارض إلى الاعتماد على تدخل خارجى، ومن ثم فوجئ النظام العراقى بعد احتلاله الكويت بعدم وجود من يعتمد عليه من الوطنيين، وحتى الحكومة التى أوجدها فى إبان الساعات الأولى من الغزو؛ والتى أعلنت الجمهورية وطالبت بالاندماج مع العراق لم تلبث أن أثبتت المحاكمات التى أجرتها الكويت لأفرادها بعد تحريرها بأنهم كانوا مكرهين من قبل النظام العراقى.

ولعل مما يلفت النظر أيضاً ما قررته عناصر المعارضة الوطنية على اختلاف اتجاهاتها الدينية أو الليبرالية بعد حدوث الغزو دفن خلافاتها مع الحكومة والتركيز على هدف قومى واحد وهو إزالة العدوان. كما أكد ممثلو الشعب الكويتى فى المؤتمر الشعبى الذى انعقد فى جدة خلال الفترة من ١٣ ـ ١٥ أكتوبر ١٩٩٠ تمسكهم بنظام الحكم الذى اختاره الكويتيون منذ نشأة الكويت وارتضته أجيالهم المتعاقبة والوقوف خلف قيادتهم الشرعية[1].

بالإضافة إلى أن العراق حاول فى كثير من الأزمات التى أثارها مع الكويت استغلال الأوضاع الداخلية فيها، فقد كان مدفوعاً فى بعضها الآخر إلى تعويض التنازلات التى كان يقدمها لإيران فى شط العرب وذلك بالتطلع إلى الكويت كمنفذ واسع له على الخليج؛ حدث ذلك فى الأزمة الكويتية العراقية على عهد الملك غازى فى نهاية حقبة الثلاثينيات حين اعترف لإيران بمشاركتها له حقوق السيادة على شط العرب بمقتضى اتفاقية ١٩٣٧، وتكرر هذا الموقف فى أزمته الأخيرة مع الكويت حين أعلن مبادرته إلى إيران فى ١٤ أغسطس ١٩٩٠ بإعادة العمل باتفاقية الجزائر فى عام ١٩٧٥، والتى اعترف فيها بالمطالب الإيرانية فى شط العرب[2]، وبذلك عاد الوضع إلى ما كان عليه بين العراق وإيران رغم سنوات القتال التى استمرت منذ إلغائه لاتفاقية الجزائر فى عام ١٩٨٠ حتى توقفت الحرب بينه وبين

١ ـ البيان الختامى للمؤتمر الشعبى، جدة ١٣ ـ ١٥ أكتوبر ١٩٩٠.

٢ ـ مبادرة الرئيس العراقى لإيران فى ١٤ أغسطس ١٩٩٠، الأهرام فى ١٦/٨/١٩٩٠ انظر أيضاً مواقف الدول الآسيوية من أزمة الخليج ـ إصدار الهيئة العامة للاستعلامات ـ جمهورية مصر العربية ـ القاهرة ١٩٩١.

إيران فى عام ١٩٨٨. وكان العراق يأمل بتلك المبادرة تحييد إيران حتى تتاح له فرصة السيطرة على الكويت وموقعها البحرى تحقيقاً لأهدافه التوسعية والجيوبوليتكية وذلك بإيجاد منفذ واسع له يمتد بضع مئات من الكيلو مترات على سواحل الخليج[١].

وإذا كان الوجود البريطانى فى كل من العراق والخليج العربى قد نجح فى احتواء الكثير من الأزمات السابقة، كما أن بعضها أمكن احتواؤه داخل النظام العربى بأجهزته ومؤسساته فإن الغزو العراقى للكويت لم يجد له حلاً إلا بالتدخل الأمريكى فى إطار التحالف الدولى، ومن ثم كان تأكيد بعض الدراسات التى تأخذ بنظرية التفسير التآمرى لأزمة الخليج بأن الغزو العراقى للكويت أمر دبرته الولايات المتحدة الأمريكية واستخدمت الرئيس العراقى فى تنفيذه، وبالتالى كان اندفاع النظام العراقى لاحتلال الكويت وتهديد المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية تكأة للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على منابع النفط فى الخليج العربى.

وإلى جانب ما عرضنا له من وجود تشابه بين الأزمات السابقة وأزمة الغزو العراقى للكويت فى عام ١٩٩٠، هناك وجه تشابه آخر وهو محاولة النظام العراقى شغل الرأى العام العراقى عن الأوضاع الداخلية المتردية ومحاولة الظهور بمظهر الزعامة العربية[٢]. ومع كل تلك الدوافع والمبررات يبقى القاسم المشترك الأعظم فى جميع الأزمات التى أثارها العراق وهو التعلل باسترداد حقوقه التاريخية المشروعة على الكويت.

ومع ذلك فإن إثارة العراق لتلك الادعاءات التاريخية إبان غزوه للكويت كان يؤكد بشكل قاطع عدم إدراك النظام العراقى للمتغيرات الدولية، وذلك بتكراره دعاوى إقليمية تقليدية انقضى وقتها؛ وإن كان واضحاً رغم ذلك أنه كان يحاول إثارة تلك الادعاءات كغطاء يخفى من ورائه البواعث الكامنة من وراء غزوه للكويت[٣]. وتمشيا مع التوجهات السياسية للنظام العراقى صدرت العديد من

---

١ الكويت وجوداً وحدوداً، الحقائق الموضوعية والادعاءات التاريخية، لمجموعة من الباحثين، نشر مؤسسة الكويت للتقدم العلمى، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٩١، ص ٩٤.

٢ عبد العظيم رمضان: حرب الخليج فى الميزان التاريخى، القاهرة ١٩٩١، ص ص ٢٣ ـ ٢٤.

٣ سليمان حزين: درس التاريخ فى أزمة العراق والخليج ـ الأهرام، أغسطس ١٩٩٠.

المؤلفات التى اتجهت إلى تأصيل حقوق العراق التاريخية فى الكويت؛ وربما تمادى بعضها بالرجوع إلى عصور تاريخية بعيدة لم تكن الكويت قد ظهرت فيها بعد، بل لم يكن للعراق نفسه كيان سياسى فى خلالها[1].

ولعل الركيزة الأساسية التى اعتمدت عليها تلك المؤلفات وما رددته البيانات والتصريحات الرسمية، أن الكويت كانت تابعة لولاية البصرة العثمانية، وما دامت البصرة قد أصبحت جزءاً من دولة العراق الحديثة التى تكونت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى فإن الكويت ينبغى أن تكون اتساقاً مع هذا جزءاً من العراق وقضاء تابعاً له.

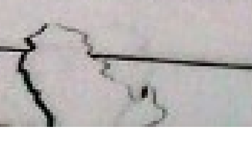
ولسنا هنا بصدد مناقشة تلك الادعاءات ولكن يكفى القول أن ادعاء العراق كونه وريثاً للدولة العثمانية، أو فيما كان يسمى فى بعض المصادر الأجنبية العراق العثمانى، قد انتهى أمره بزوال الدولة العثمانية ذاتها عقب هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى، وتسليمها بمقتضى المادة ١٣٢ من معاهدة سيفر الموقعة بينها وبين الحلفاء فى عام ١٩٢٠ بالتنازل عن كل حقوق لها فى البلاد العربية، كما أكدت ذلك المادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان التى وقعتها الجمهورية التركية مع الحلفاء فى عام ١٩٢٣[2].

وبصرف النظر عن توظيف النظام العراقى للتاريخ من أجل تحقيق مطالب إقليمية توسعية بدلاً من استخدامه لتعميق روابط الجوار؛ فإن التساؤل الذى يثور فى هذا المقام هو: إلى أى حد يمكن أن يؤدى فتح المجال للادعاءات التاريخية إلى

١- نشير من بين هذه المؤلفات إلى: الهوية العراقية للكويت ـ كيف سلبت الكويت ـ سقوط التجزئة، دراسة تاريخية فى عودة قضاء الكويت إلى العراق ـ صفحات من تاريخ محاولات الاستعمار فصل الكويت عن العراق.

انظر مراجعة تلك المؤلفات فى العدد ١٠٢ من مجلة السياسة الدولية لأحمد يوسف القرعى، القاهرة أكتوبر ١٩٩٠، ص ١٦٥ وما بعدها. وكان من الطبيعى أن تصدر بعض المؤلفات المضادة التى حملت وجهة النظر الكويتية والتى أشرف على إصدارها المركز الإعلامى الكويتى بالقاهرة، ومن بينها خرافة الحقوق التاريخية على الكويت، كما صدر عن مؤسسة الكويت للتقدم العلمى: الكويت وجودا وحدودا، الحقائق الموضوعية والادعاءات التاريخية ـ الكويت ١٩٩١.

٢- الكويت وجوداً وحدوداً، ص ٩١.



إحداث فوضى فى العلاقات العربية والإقليمية والدولية؟، فضلا عن أن الادعاءات التاريخية إذا ما أخذ بها قد تعصف بالوجود العراقى ذاته. ولعل ذلك كان دافعا للمنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك هيئات التحكيم الدولية إلى عدم التسليم بالدعاوى التاريخية لما يمكن أن تؤدى إليه من تغيير الخريطة العالمية بأسرها. ومن ثم أثار القرار العراقى بضم الكويت، استناداً إلى الادعاءات التاريخية، وأنه أصبح قراراً أبدياً غير قابل للتفاوض، موجة كبيرة من ردود الفعل العربية والدولية التى اعتبرته قراراً باطلاً ولاغياً وحملت النظام العراقى كل ما يترتب على ضمه الكويت من أضرار مادية أو أدبية[1].

وعلى الرغم من المواقف الواضحة التى اتخذتها المنظمات الدولية والإقليمية من غزو وضم العراق للكويت، واتخاذ كثير من الدول العربية والأجنبية نفس تلك المواقف، فإن النظام العراقى لم يتزحزح عن موقفه المتصلب. وإزاء عجز النظام العربى عن احتواء تلك الأزمة أو تقديم الدعم الكافى للكويت أو حتى إدانة الغزو بشكل جماعى؛ لجأت الكويت والمملكة العربية السعودية إلى طلب المساندة الدولية.

ولعل مما يثير الانتباه أنه على الرغم من تمركز قوات التحالف الدولى فى حفر الباطن على الحدود السعودية الكويتية؛ وتوقع قيامها بعمل عسكرى فإن النظام العراقى ظل متشبثاً بموقفه. غير أنه إزاء هذا الوضع الجديد كان عليه أن يبحث عن مبررات أخرى غير المبررات التاريخية من بينها المبررات الأيديولوجية القومية أو الدينية بهدف كسب تأييد الرأى العام العربى والإسلامى، والعمل على تفكيك التحالف الدولى، ولعل ذلك يفسر ما أخذ النظام العراقى يردده من شعارات كالقول بإن ضم الكويت إلى العراق إنما هو خطوة للوحدة العربية أو من أجل تحرير فلسطين من الصهيونية، ومن البديهى أن تحرير فلسطين كان يتطلب من العراق إرسال قواته إلى إسرائيل وليس إلى الكويت. كما عرض النظام العراقى أن يكون انسحابه من الكويت متزامناً مع انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية

---

١ راجع بصدد ذلك قرارى مجلس الأمن رقم ٦٦٢ , ٦٦٤

المحتلة، وانسحاب سوريا من لبنان، وإقامة نظام عادل لتوزيع الثروة العربية، وحاول تبرير غزوه للكويت بأنه كان عملا حتميا لمقاومة الاستعمار والإمبريالية[1].

وعلى الرغم من عدم جدية تلك الشعارات إلا أنه استطاع أن يجد تأييداً من بعض المثقفين والمفكرين العرب ومن قطاعات كبيرة من الرأى العام العربى الذين اعتبروا ما أقدم عليه العراق خطوة أولى فى طريق الوحدة العربية[2]. وليس من شك فى أن النداء العاطفى للقضية الفلسطينية والربط بين الانسحاب من الكويت وانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة كان له أثره فى حدوث استجابة من فئات واسعة فى الشارع العربى والإسلامى؛ الذين وجدوا فى تلك النداءات تنفيساً عن الإحباطات المتوالية التى عانوا منها[3]، فضلاً عما أبدته تلك الفئات من شكوك حول دوافع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للاستجابة السريعة لدول الخليج العربية لحمايتها[4]. وفضلا عن ذلك فقد نجح النظام العراقى فى التأثير على الرأى العام العربى بقدرته على تعزيز طاقة الأمة العربية فى اتجاه وحدتها وتصعيد قدراتها من خلال استعادة الأجزاء المستقطعة منها، فضلاً عن مقاومة الاستعمار والهيمنة الإمبريالية الأمريكية، واستثمار الأموال العربية داخل الوطن العربى؛ مع إضفاء طابع العدالة على النظام العربى؛ بعد أن ظل المتخمون يزدادون تخمة والفقراء يزدادون جوعاً وفقراً[5]. وبتلك الشعارات استطاع الرئيس العراقى أن يبدو فى أوساط المخيمات الفلسطينية والمناطق المحتلة وفى الأردن وبعض دول المغرب العربى كالجزائر وتونس والمغرب باعتباره زعيماً ومحرراً للعرب[6].

١- Falih Abdl Jabar, The Gulf War and the Ideology, see Bresheeth, H. and Other (eds.), The Gulf War and the New Order, London 1991, p. 215.

٢- لاستعراض موقف المفكرين والمثقفين العرب انظر حليم بركات: حرب الخليج خطوط فى الرمل والزمن يوميات من جوف الآلة ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٩٢، ومن المفيد أيضا الرجوع إلى سلسلة المقالات التى نشرها المفكر العربى محمد عابد الجابرى فى جريدة الاتحاد الاشتراكى المغربية فى الفترة من ٢٦ يناير ١٩٩١ إلى ٢٦ فبراير ١٩٩٢ بعنوان من أجل فهم ما جرى وما يجرى، وكذلك إلى محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، القاهرة ١٩٩٢.

٣- على تركى الحمد، دراسة سبق ذكرها ص ١٢٨.

٤- بيسكاتورى (جيمس): الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج، تعريب أحمد مبارك البغدادى ـ الكويت ١٩٩٢ ص ٣٠.

٥- أحمد إبراهيم محمود: محددات وأهداف السلوك العراقى، مجلة السياسة الدولية العدد ١٠٣ القاهرة ١٩٩١، ص ص ٤٦ ـ ٤٧.

٦- Sciolino, op. cit., p. 15.

وحقيقة الأمر أنه لم يكن هدف الرئيس العراقى من إطلاق تلك الشعارات سوى صرف الانتباه عن استمرار احتلاله للكويت، وخاصة فى إثارته قضية الصراع العربى الإسرائيلى التى تظهره بمظهر القائم بدور عربى قومى، وكان قد سبق أن صرح قبيل الغزو العراقى للكويت بأن العراق قد أصبح قادراً على تدمير نصف إسرائيل، ومن ثم وجدت الشعارات القومية صدى واسعاً لها فى كثير من الأوساط العربية[1].

غير أن كثيرا من الدراسات التى تعرضت لأزمة الخليج قد عنيت بتحليل تلك النداءات التى صدرت من العراق وأكدت أنها كانت رد فعل لقوة الموقف الرافض للغزو والذى أخذ يتبلور دولياً وإقليمياً وعربياً.

وحين تفاقمت أزمة النظام العراقى مع دول التحالف الدولى أخذ يركز فى خطابه السياسى على أن دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تحطيم أقوى جيش عربى إسلامى وهو جيش العراق، وبالتالى حرمان العرب والمسلمين من أملهم فى الانتصار على إسرائيل، كما حاول كسب تأييد الرأى العام العربى الإسلامى وتفكيك التحالف الدولى بإدخال إسرائيل طرفاً فى الأزمة حين أطلق عدة صواريخ من طراز سكود البعيدة المدى ليس على إسرائيل وحدها وإنما على المملكة العربية السعودية باعتبارها متعاونة مع الإمبريالية[2]. ومن المؤكد أنه استطاع أن يربح لدى الجماهير العربية والفلسطينية بصفة خاصة سمعة طيبة كونه واجه وحده القوة الهائلة التى قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن إطلاق الصواريخ على إسرائيل أكسبه تعاطفاً لأنه كان أول من يصيب إسرائيل فى عقر دارها وإن لم تكن الأضرار جسيمة.

١- Chanchreech, K.L., (ed.), op.cit., p. 8.

٢- بيسكاتورى (جيمس): مرجع سبق ذكره، انظر بصدد ذلك: الدين والواقع السياسى - الاستجابات الإسلامية تجاه حرب الخليج، ص ٢٧ وكذلك:

Dina Hasseh, Egypt's speculations in the Gulf Crisis, Government Policies and the Opposistion Movements, Bresheeth, H. and Others (eds.), The Gulf war and the New Order, London 1991, p.77.

وعلى العكس من ذلك استفادت إسرائيل فائدة كبيرة سواء من المساعدات المالية التى تلقتها من الولايات المتحدة الأمريكية أو فى إظهارها العراق باعتباره المهدد الرئيسى للسلام فى الشرق الأوسط، فضلاً عن أن الغزو العراقى للكويت أعطى مبرراً لها فى استمرار احتلالها للأراضى العربية. غير أنه على الرغم من كل تلك السلبيات فقد استطاع النظام العراقى أن يكسب إلى جانبه قطاعات لا بأس بها من الجماهير العربية والإسلامية، يدل على ذلك المظاهرات التى قامت فى العديد من الدول العربية الإسلامية؛ والتى لم تكن فى حقيقتها تأييداً للنظام العراقى بقدر ما كانت تعبيراً عن اليأس من الرفض الإسرائيلى، وإدراكاً من تلك الجماهير أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية فى أزمة الخليج لم يكن لصالح الكويت أو غيرها من دول الخليج العربية الأخرى؛ وإنما كان يهدف أساساً إلى حماية مصالحها فى المنطقة[١].

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن العراق الذى اتجه إلى مواجهة إسرائيل لم يكن له رصيد فى الصراع العربى الإسرائيلى منذ قيام إسرائيل فى عام ١٩٤٨، وكانت الآمال التى عقدها عليه الفلسطينيون والشعوب العربية الأخرى أضخم بكثير مما استطاع تحقيقه، وتنطبق تلك المقولة على جميع الأنظمة الملكية والجمهورية والانقلابات العسكرية والثورية التى مر بها العراق فى تاريخه المعاصر[٢]. ففى الحرب الإسرائيلية عام ١٩٤٨، وحرب يونية ١٩٦٧ كان وجود القوات العراقية رمزياً ومع أن العراق بادر خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ بإرسال فرقتين عسكريتين وجزءاً من قواته الجوية التى شاركت فى الجبهة السورية إلا أن أغلبية القوات العراقية احتفظ بها فى الداخل لقمع حركة الأكراد التى كانت هى الشاغل الأكبر له[٣]. وفضلاً عن ذلك لم يستطع العراق أن يفعل شيئاً للفلسطينيين حين تعرضوا فى عام ١٩٧٠ لمذبحة أيلول الأسود، وحتى حين اعتدت إسرائيل على مفاعله النووى «أوزيراك» فى يناير ١٩٨١ لم يحرك ساكناً بدعوى أنه كان

١- Sluglett, M., op. cit., p. 269.

٢- عبد العظيم رمضان: مرجع سبق ذكره ص ٢٠٧.

٣- Sluglett, M., op. cit., p. 269.

منشغلاً آنذاك فى حربه مع إيران ومشاكـله مع الأكراد فى الشمال. ومن المفارقات اللافتـة للنظر أن تكون الكويت هى التى حملت شكوى العـراق وأدانت إسرائيل فى أروقة الأمم المتحدة[١].

والحقيـقة أنه على الرغم من حماس العـراق الشديد للقضايـا العربية إلا أن هذا الحماس لم يتـعد الناحية النظرية. ومن المفارقـات التى تستلفت النظر أيضاً أن العـراق كان الدولة العـربية الوحـيدة التى لم تلتـزم بقرار المنظمـة العربيـة للدول المصدرة للنفــط لدى اجتمـاعها بالكويت لحظر النفط عـن الدول المؤيدة لإسرائيل خلال حرب أكـتوبر ١٩٧٣[٢]. وفـضلاً عن ذلك فـقد تنازل لإيران فى اتفـاقيـة الجزائر ١٩٧٥ عن الحقوق التى كان يتمسك بـها فى السيادة على شط العرب، كما بادر فى عام ١٩٧٩ بإلغاء اتفاقـية الوحدة بينه وبين سوريا متعللاً باكتـشاف مؤامرة سورية لقلب نظـام الحكم فى العراق[٣]. ولم يلبث أن بدد ثروته فـى حربه ضـد إيران ليـعلن بعد ذلك عـدم وجـود تناسب فى توزيع الثـروة العربيـة وأنطلق فى خطابه السـياسى إلى تبرير غـزوه للكويت بسوء توزيع الثـروة والسكان فى الوطن العربى بصفة عامة وفى منطقة الخلـيج العربى بصفة خاصة. وفى هذا الإطار وجه العديد من الانتقادات لدول الخليج العربيـة لإهدار ثروتها وانحصار الثروة فى عدد محدود من الأسـر، وأن المعونات التى تقدمها للدول العـربية الفقيرة ليست كـافية وأن الاستثمارات الخليجية تتـجه إلى الغرب، ومن ثم كان دافعه إلى غزو الكويت والتطلع إلى موارد النفط فى الخليج هـو إعادة توزيع الثروة العربيـة توزيعاً عادلاً، ومواجهة الأعباء القومية الملقاة على عاتقه[٤].

١- الرأى العام، الكويت ١٤/٦/١٩٨١ - انظر الكلمة التى ألقاها وزير خارجية الكويت أمام مجلس الأمن الدولى فى ١٣/٦/١٩٨١.

٢- Hiro, Dilip, op. cit., p. 25.

٣- على تركى الحمد: دراسة سبق ذكرها، من أعمال ندوة الغزو العراقى للكويت - المجلس الوطنى للثقافة والفنون، الكويت، مارس ١٩٩٤.

٤- محمد سليم العوا: العبث بالإسلام فى أزمة الخليج، القاهرة ١٩٩١ ص ص ٧٤ - ٧٥.

وعلى الرغم من أن العراق وجد تعاطفاً لدى قطاعات من الرأى العام العربى حين طرح نظريته بإعادة توزيع الثروة العربية نظرا لوجود ثغرة كبيرة بين الذين يملكون والذين لا يملكون؛ إلا أن تلك النظرية لم تكن سوى مبرر له لغزو الكويت، كما أنها تفقد مصداقيتها لسبب بسيط هو أن العراق كان أول دولة عربية يظهر بها النفط، وكان إنتاج النفط العراقى يزيد على ضعف إنتاج النفط من الكويت، كما كان العراق يعد ثانى أكبر دولة عربية منتجة للنفط بعد المملكة العربية السعودية، كما يمتلك أكبر احتياطى من النفط بعدها أيضا. وبرغم ما حققه العراق من عائدات كبيرة إلا أنه لم يساهم بثروته النفطية إلا إسهاماً محدوداً؛ على عكس دول الخليج العربية التى قدمت الكثير من المساعدات والقروض والمشروعات الإنمائية للعديد من الدول العربية وغير العربية فى إفريقيا وآسيا[1]، هذا فضلاً عن أن العراق كان أكثر تبديداً لثروته من أية دولة خليجية أخرى. ومع ذلك فإن الخطأ الذى وقع فيه النظام العراقى أنه لم يطرح نظريته الخاصة بإعادة توزيع الثروة العربية من خلال آلية عربية تتمثل فى مؤسسة عربية تتولى إدارة هذه العملية؛ وإنما كان من الواضح أنه كان يحاول أن يفرض نفسه وصياً على موارد الثروة العربية ومن ثم الهيمنة عليها، وفضلاً عن ذلك لم يستطع النظام العراقى أن يقدم مصداقية لما ذهب إليه من توجهات، وذلك لإخفاقه فى تحقيق العدالة الاجتماعية داخل العراق حيث استنزف ثروته فى حرب عقيمة ضد إيران استمرت ثمانى سنوات ظل يردد فى خلالها أن الحرب عبء وقع على عاتقه للدفاع عن البوابة الشرقية للوطن العربى، ومن الغريب أنه انتهى بها إلى نقطة البداية دون أن يحقق للعراق ولا للوطن العربى أى طائل.

والأمر الذى لا شك فيه أن العراق ألحق باحتلاله الكويت دماراً ليس فى بنية الكويت فحسب، بل وفى الاقتصاد العراقى الذى زاده إعياء، والأخطر من ذلك ما سببه احتلاله للكويت من تكبيد الكويت والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى مبالغ هائلة فى إنفاقاتها إزاء قوات التحالف الدولى التى

---

١ - عباس الطرابيلى: مرجع سبق ذكره ص ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

وصلت إلى مئات المليارات من الدولارات، وكان ذلك بالطبع خصما من رصيد الثروة العربية القومية. ومع أن هناك العديد من الجوانب السلبية التى كشف عنها العراق فى إهدار دول الخليج العربية لثرواتها إلا أنه لا ينبغى أن نتجاهل الجوانب الإيجابية الأخرى التى حققتها تلك الدول فى تنمية بنائها الداخلى، فضلاً عن المساعدات والقروض التى قدمتها إلى كثير من الدول العربية والنامية، إضافة إلى المساعدات المستمرة التى كانت تقدمها لدول المواجهة ولمنظمة التحرير الفلسطينية.

وثمة حقيقة ينبغى الإشارة إليها، وهى أنه قد يكون الإرهاق المادى الذى تكبدته الكويت خلال الحرب العراقية الإيرانية إضافة إلى ما انتاب الكويت من أزمات اقتصادية ومالية أدى إلى عجز واضح فى ميزانيتها[١]، مما كان له أثره فى تقليل حجم المساعدات الكويتية، إلا أن ذلك لا يجعلنا نتجاهل أنها ظلت أكبر من معدلاتها الدولية[٢].

لم يقتصر النظام العراقى فى تبرير غزوه للكويت على ترديد الشعارات القومية وإنما أخذ يطلق العديد من الشعارات الإسلامية حين أعلن أن المعركة أصبحت ضد الصليبيين الجدد مشيراً بذلك إلى قوات التحالف الدولى، واستطاع أن يستصدر العديد من الفتاوى سواء من داخل العراق أو من بعض الأنظمة العربية المؤيدة له بأن من يشارك فى القتال ضد مسلمى العراق يصبح مرتداً عن دين الله، وأنه إذا هاجم الغرب العراق يصبح الجهاد فرضاً واجباً على كل المسلمين[٣].

ولعل إطلاق النظام العراقى للشعارات الإسلامية كان أمرا أثار دهشة الكثيرين فى اتجاه النظام البعثى إلى ترديد شعارات إسلامية رغم أن أيديولوجية البعث علمانية فى مظهرها وجوهرها ولم تنكر فى يوم من الأيام رأيها فى عدم صلاحية الدين الإسلامى كمنهج للحياة[٤].

١- Chanchreek, K.L., (ed.), op. cit., p. 248.

٢- الأهرام فى ٢٩/٨/ ١٩٩٠، حوار مع عبد الرحمن العوضى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتى.

٣- خالد محمد خالد: أزمة الخليج، فداحة الجريمة وضلال التبرير، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٥.

٤- بيسكاتورى (جيمس): مرجع سبق ذكره ـ تقديم أحمد مبارك البغدادى ص ٩.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن النظام العراقى استغل الشعارات الإسلامية فى حربه مع إيران كما استغلها فى أزمة الخليج. ففى خلال السنتين الأوليين من الحرب العراقية الإيرانية أخذ الرئيس العراقى يظهر نفسه كنصير للإسلام وأدار الحرب باعتبارها حرباً مقدسة بين العراق المسلم والمجوسية الفارسية. ولم يلبث أن ادعى انحدار نسبه إلى السلالة النبوية الشريفة، كما تميزت الفترة التى سبقت غزوه للكويت بإقامة المهرجانات والمؤتمرات الإسلامية فى بغداد والتى حاول من خلالها استقطاب العديد من الكتاب والصحفيين وعلماء الدين والفنانين، وقد تميزت تلك الاحتفالات بالبذخ والإسراف[1]. وكان الخطاب الدينى واضحاً فى المؤتمر الذى عقده فى بغداد لعلماء المسلمين قبل شهر واحد من الغزو العراقى للكويت[2].

وحين تجمعت قوات التحالف الدولى فى حفر الباطن بالمملكة العربية السعودية أطلق الرئيس العراقى دعوة الجهاد لإنقاذ مكة وقبر الرسول من الاحتلال الأجنبى وطالب الجماهير العربية والإسلامية بالإطاحة بأنظمتها السياسية وبحكامها الذين تعاونوا مع القوات الأجنبية التى باتت تدنس الحرمين الشريفين.

وعلى الرغم من أن دعوة الجهاد الدينى وجدت تجاوباً لدى قطاعات كثيرة من الجماهير العربية والإسلامية إلا أنها لم تكتسب مصداقيتها بسبب طبيعة النظام الذى يقوم عليه الحكم فى العراق، وبصدد ذلك يذكر حليم بركات أن الخطاب الذى وجهه الرئيس العراقى إلى العرب والمسلمين والذى كان يتسم بلغة دينية تقليدية لم يكن ينسجم مع منطلقات البعث القومية العلمانية[3]، وخاصة أنه كان حريصاً منذ وصوله إلى السلطة على تصفية الاتجاهات الإسلامية، وبالإضافة إلى ذلك شن حملات متواصلة ضد المسلمين الأكراد فى شمال العراق، ولاتزال مأساة حلبجة التى أمر فيها باستخدام الأسلحة الكيماوية والغازات السامة ماثلة فى الأذهان، وقد أسفرت تلك المأساة عن قتل أربعة آلاف وإصابة أكثر من عشرة

١- خالد محمد خالد: مرجع سبق ذكره ص ٢٠١.
٢- أحمد بهجت: طاقية البحث فى مياه الخليج، القاهرة ١٩٩٠، ص ص ٦٣ - ٦٤.
٣- حليم بركات: مرجع سبق ذكره ص ١٨

آلاف من الأكراد خلال يومين ١٧ ـ ١٨ مارس ١٩٨٨[١]. كما لم يجد النظام العراقى حرجاً فى استخدام الحرب الكيماوية فى المعركة التى دارت بينه وبين إيران والتى أطلق عليها قادسية صدام. كما أقدم على التخلص من الاتجاهات الشيعية المناهضة للنظام، وتمثل ذلك فى أبريل ١٩٨٠ فى إعدام آية الله محمد باقر الصدر وشقيقته بنت الهدى شنقاً، وكان الصدر يعد من أبرز الشخصيات الشيعية الدينية فى العراق[٢].

وعلى الرغم من كل هذا الرصيد السلبى لم يأبه الرئيس العراقى بترديد الشعارات الإسلامية وحاول استغلالها فى مبادرته مع إيران بهدف تحييدها فى حرب الخليج؛ حين أعلن موافقته على الشروط الإيرانية الخاصة بإنهاء موروثات الحرب العراقية الإيرانية، وغلب على خطابه السياسى فى ١٤ أغسطس ١٩٩٠ التوجهات الإسلامية على أساس أن هناك وحدة هدف تجمع بينهما وهى مواجهة القوى الغربية، التى تمثل من وجهة النظر العراقية والإيرانية الجديدة حزب الشيطان؛ فى حين أن العراق وإيران يمثلان من منظور العراق حزب الله. ولعل مما يستلفت النظر مخاطبته الرئيس الإيرانى بالأخ العزيز وإيران بالجارة المسلمة ووصف مبادرته بأنها وحدة المؤمنين. وموضع التناقض فى هذا الخطاب هو أن ما أطلق عليه الجارة المسلمة هى نفسها إيران التى قاد ضد شعبها معارك قاسية قتل فيها ما يقرب من نصف مليون مسلم على الأقل من الجانبين، وما ذكره عن الإيرانيين المؤمنين هم أنفسهم ما كانت تردده أجهزة إعلامه بالفرس المجوس، والأخ العزيز هو نفسه هاشمى رافسنجانى الذى كان يطلق عليه الشعوبى اللعين وعدو الإسلام اللدود[٣]. ومهما يكن من تلك الانتقادات إلا أنه يمكن القول أن النظام العراقى نجح إلى حد كبير فى استغلال الشعور الدينى العميق لدى المسلمين، حيث خرجت الجماهير العربية والإسلامية فى مظاهرات مؤيدة للعراق

١- سمير خليل: جمهورية الرعب ـ مترجم ـ القاهرة ١٩٩١، ص ٢٧.

٢- بيسكاتورى (جيمس): مرجع سبق ذكره ـ انظر الحركات الدينية والواقعية السياسية، الاستجابات الإسلامية تجاه حرب الخليج، ص ٢٩.

٣- محمد سليم العوا: مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٤ ـ ٥٥.

ومنددة بدول الخليج العربية والمملكة العربية السعودية على وجه خاص، وتجاهلت تلك المظاهرات التى كانت تحركها الجماعات الإسلامية قضية غزو الكويت لتجعل قضية الإسلام هى القضية الأساسية فى مواجهة الغرب والإمبريالية[1]. وبات اعتقاد الجماهير الإسلامية أن قدوم القوات الأجنبية خرقاً لوحدة المنطقة الإسلامية وبأن الإسلام قد أهين، ومن ثم فإن مواجهة النظام العراقى للتدخل الأجنبى أمر يستحق كل تأييد، وذلك على الرغم من أن معظم المسلمين كانوا فى شك كبير بالنسبة للمؤهلات الدينية التى يمتلكها النظام البعثى فى العراق[2].

وفى مواجهة الدعاية الإسلامية التى قام بها النظام العراقى حرصت المملكة العربية السعودية فى الحصول على تأيد من علمائها وقضاتها فيما اتخذته من إجراءات لحماية أمنها وبصدد ذلك صدرت فتوى من الشيخ عبد العزيز بن باز مفتى السعودية تقر السماح بوجود قوات أجنبية للدفاع عن البلاد، كما وافق مجلس العلماء على دعوة قوات التحالف الدولى لحماية المملكة على أساس أنه لاتوجد قوة إسلامية رادعة ومن ثم يجوز الاستعانة بالمعاهدين[3]. ووجدت المملكة العربية السعودية مساندة من الجامع الأزهر بالقاهرة الذى أصدر بيانا إلى الأمة العربية والإسلامية فى ١٩ محرم ١٤١١ هـ - ٢١ أغسطس ١٩٩٠ أوضح فيه أنه لاضير فى الاستنجاد بقوات الدول العربية والإسلامية لأن الاستنجاد بتلك القوات التى تملك الأسلحة المتكافئة مع العراق إنما هو قائم على مبدأ الاتفاقات والتعاهد الدولى، ومن حق الشعوب العربية حول الكويت أن تدافع عن نفسها وتحمى أرضها. كما حرص بيان الأزهر على التنديد بدعوى الجهاد التى أطلقها العراق باعتبارها ادعاء واهيا لأن الجهاد لا يكون بغيا وعدوانا على الجار المسلم الشقيق، كما أن الادعاء بأن القوات الوافدة قد دنست الأرض والحرمات ليس صحيحا لأنها وافدة بإذن أصحاب هذه البلاد، والاستعانة بالقوات المعاهدة أمر مشروع فى الإسلام ومن حقوق المسلم على المسلم أن ينصره وكذلك الشأن فى

---

١ - انظر تقديم أحمد البغدادى لكتاب بيسكاتورى، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.
٢ - بيسكاتورى (جيمس): مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.
٣ - المرجع السابق، ص ص ٣٧ - ٣٨.

المعاهد أيضاً؛ ومن ثم فإن القول بانتهاك الأرض المقدسة بدخول القوات غير المسلمة أرض المملكة قول غير صحيح[1].

وإلى جانب بيان الأزهر أصدرت دار الإفتاء المصرية بيانا أكدت فيه أنه يحق لولى الأمر أن يعمل كل ما يستطيعه لكى يجنب أمنه وبلاده الأخطار، وأن الله وضع فى أعناق الحاكمين أن يعدوا ما يستطيعون إعداده من قوة للدفاع عن عقائدهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم وأوطانهم فإذا كانت هذه القوة كافية كان بها وإذا لم تكن كذلك فمن الواجب عليهم أن يستعينوا بإخوانهم المسلمين فإذا ما تفاقم الخطر لهم أن يستعينوا بمن يشاءون من المسلمين وغيرهم، فمن القواعد الشرعية المعروفة أن الضرورات تبيح المحظورات. وأكد بيان دار الإفتاء أن المملكة العربية السعودية حريصة على حماية المقدسات الإسلامية[2].

وبالإضافة لبيان الأزهر ودار الإفتاء المصرية والفتاوى التى صدرت فى السعودية أصدر المؤتمر الإسلامى الذى انعقد فى مكة فى نهاية اجتماعه فى ٢١ صفر ١٤١١ ـ ١٢ سبتمبر ١٩٩٠ وثيقة أكد فيها أن شرعيةالإسلام تتسع للإجراء الذى اتخذته المملكة العربية السعودية، ودعا إلى انسحاب القوات العراقية من الكويت وإلى أهمية بناء قوة عسكرية إسلامية لأن بناءها هو الضمان الحقيقى لعزة الإسلام والمسلمين[3]. كما تصدت البيانات الرسمية التى صدرت فى السعودية للادعاءات العراقية حيث ذكرت أن الحرمين الشريفين يبعدان عن الجانب الشرقى من المملكة ـ وهو الجانب الذى ترابط فيه قوات التدخل الدولى ـ مسافة تصل إلى أكثر من ألف وخمسمائة كيلو متر. وأكدت أن القوات السعودية والإسلامية هى فقط التى تتولى حماية الأماكن المقدسة الإسلامية، وأن المملكة ستطلب من القوات الأجنبية مغادرة أراضيها فور زوال السبب الذى أتت من أجله[4].

١- بيان الأزهر الشريف إلى الأمة العربية والإسلامية فى ١٩ محرم ١٤١١هـ ـ ١٥ أغسطس ١٩٩٠.

٢- بيان دار الإفتاء المصرية فى ١٩ محرم ١٤١١هـ ـ ١٥ أغسطس ١٩٩٠.
انظر أيضا الكتابات الإسلامية التى صدرت ومن أبرزها محمد سيد طنطاوى: حكم الشرع فى أزمة الخليج، القاهرة ١٩٩١، ومحمد سليم العوا: العبث بالإسلام فى أزمة الخليج، القاهرة ١٩٩١ وخالد محمد خالد: أزمة الخليج، فضائح الحرب وضلال التبرير، القاهرة ١٩٩٠.

٣- وثيقة المؤتمر الإسلامى الصادرة عن اجتماعه بمكة فى ٢١ صفر ١٤١١ هـ ـ ١٢ سبتمبر ١٩٩٠.

٤- رسالة الملك فهد إلى المؤتمر الإسلامى العالمى.

ورغم البيانات التى صدرت فى السعودية، وفى غيرها من الدول العربية والإسلامية المؤيدة لها، استمر العراق فى تنديده بالتدخل الأجنبى والدعوة إلى الجهاد، وبدا واضحاً أن المقدسات الإسلامية قد دخلت فى لعبة المزايدات السياسية. ولعل من المفارقات التى نوردها في هذا المقام استعانة كل فريق بالنصوص الدينية والفقهية لتدعيم وجهة نظره، وبالتالى استغلال الدين أو على الأحرى، على نحو ما ذهب إليه كاتب إسلامى، العبث بالإسلام فى أزمة الخليج. ومع تنديد النظام العراقى بالمملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج العربية لاستعانتها بقوات أجنبية فإنه لم يدرك مسئوليته المباشرة فى وجود تلك القوات[1].

وقد يكون حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى حثيثاً لملء الفراغ الذى نجم عن انسحاب الوجود البريطانى من الخليج منذ نهاية عام ١٩٧١، يؤكد ذلك سلسلة القواعد والتسهيلات العسكرية البحرية التى حصلت عليها فى الخليج العربى والمحيط الهندى، وإفصاح الولايات المتحدة عن سياستها إزاء الخليج وارتباطه بمصالحها الحيوية، كما ظهر ذلك واضحاً فى مبدأ كارتر ١٩٨٠ وفى إنشاء قوة الانتشار السريع وتأكيد الرئيس الأمريكى رونالد ريجان باستخدام القوة العسكرية إذا دعت الضرورة إلى ذلك، بل لقد وصل الأمر إلى التدخل البحرى الأمريكى خلال السنوات الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية.

غير أنه على الرغم من استمرار النوايا الأمريكية إزاء الخليج إلا أنها ظلت تفتقد إلى السند الشرعى لتدخلها،ومن ثم فإن الغزو العراقى للكويت هو الذى أضفى على التدخل الأمريكى طابعاً شرعياً، وأتاح الفرصة لكى يحل السلام الأمريكى فى الخليج، وهو ما كانت تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من عشرين عاماً عقب الانسحاب البريطانى من الخليج[2].

١- محمد سليم العوا: العبث بالإسلام فى أزمة الخليج، القاهرة ١٩٩٠ انظر أيضاً:
Falih Abdel Jabar: The Gulf War and Ideology. The Double Edged of Islam in: Bresheeth, H., The Gulf War and the New Order, London 1991.

٢- محمد الطويل: مؤامرة القرن الحادى والعشرين: دور السعودية فى استدعاء القوات الأجنبية، القاهرة ١٩٩١ ص ص ١١٦ - ١١٧.

وقد يكون من نافلة القول الإشارة في هذا المقام بأن الولايات المتحدة كانت ستتدخل حماية لمصالحها ومصالح حلفائها سواء طلب منها ذلك أو لم يطلب، غير أن المملكة العربية السعودية كانت حريصة على أن تقرن طلب المساعدة الأمريكية بمشاركة بعض الدول العربية والإسلامية كمصر وسوريا والمغرب وباكستان وبنجلادش ومجاهدي الأفغان، إلى جانب دعوة بعض الدول الصديقة، وذلك حتى لا يصبح التدخل العسكري أمريكياً صرفاً وإنما يحمل مظلة عربية إسلامية ودولية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تؤكد زعامتها على النظام العالمي الجديد حريصة من ناحيتها على أن يكون بجانبها دول أخرى حتى لا تتحمل بمفردها العبء الاقتصادي والعسكري.

وفي مجال الحديث عن الدوافع الكامنة من وراء الغزو العراقي للكويت تجدر الإشارة إلى الدوافع النفسية لدى الرئيس العراقي باعتبارها مرتبطة ارتباطاً كبيراً بقرار غزو الكويت. ومن ثم عنيت العديد من الدراسات بتحليل شخصية الرئيس العراقي وطموحه الشديد للزعامة واعتقاده بأنه يستطيع بغزوه الكويت أن يسيطر على القرار السياسي والاقتصادي ليس في الوطن العربي فحسب بل وفي الشرق الأوسط بصفة عامة. ولا شك أن هذا الطموح كان دافعاً أساسياً من وراء غزوه للكويت إلى جانب رغبته في تصفية المعارضين ضد حكمه على اختلاف اتجاهاتهم[1].

ومن المعروف أنه كان يقيم في الكويت عدد كبير من رموز المعارضة العراقية قدرت بعض المصادر عددهم بحوالي أربعمائة، وقد سارع النظام العراقي غداة احتلاله الكويت بتحديد محال أعمالهم وأماكن إقامتهم في منطقة الدعية حيث تم القبض عليهم وترحيلهم إلى العراق ليلقوا مصيرهم. وهكذا كان الغزو العراقي للكويت فرصة استغلها الرئيس العراقي، كما سبق له أن استغل حربه مع إيران، لتصفية المعارضين السياسيين والعسكريين. وقد حرص الرئيس العراقي على أن يضفي على شخصيته طابع البطولة وعبادة الفرد يؤكد ذلك الألقاب العديدة التي تسبق اسمه ومنها الزعيم والفارس المغوار وبطل التحرير وفارس الأمة العربية وما

١- على حافة الكارثة: أوراق أزمة الخليج السرية ص ٢٣.

إليها[1]. كما كان دائم الإشادة بأباطرة البابليين القدامى كبوتخذ نصر أو القادة المسلمين كصلاح الدين أو الساسة الأوربيين كبسمارك أو حتى بالدكتاتوريين النازيين كهتلر. كما كان دائم الإشادة بالزعامة الناصرية ومع ذلك فإن ما ذكره البعض من أنه كان يعد نفسه ليكون ناصراً جديداً أو على الأقل وريثاً للزعامة الناصرية فيه قدر كبير من المغالاة. ومع أن الأنظمة الشمولية تبدو متشابهة إلا أن هناك اختلافا فيمن يتولى قيادتها. ولسنا هنا فى مجال تحليل كل من الشخصيتين ولكن من المؤكد أن صدام ليس ناصراً كما أن العراق ليست مصر، ويكفى التدليل على ذلك أن عبد الناصر رغم ما ذكر عن أخطائه إلا أنه كانت له العديد من المواقف الإيجابية ففى سبتمبر ١٩٦١ رفض استخدام القوة العسكرية ضد سوريا حين أعلنت انفصالها عن الجمهورية العربية المتحدة، رغم أن القانون الدولى كان يبيح له ذلك. ومع توجهات الزعامة الناصرية نحو الوحدة العربية إلا أن تلك التوجهات كانت ترتكز على الوحدة التى تقوم على التفاهم بين الشعوب العربية وليست تلك الوحدة التى تقوم على الضم أو الادعاءات التاريخية.

يؤكد ذلك الموقف المعارض الذى اتخذته الزعامة الناصرية إزاء عبد الكريم قاسم حين أعلن فى يونية ١٩٦١ ضم الكويت إلى العراق حيث صدر بيان رسمى عن الجمهورية العربية المتحدة يشدد على أن الكويت والعراق يملكان الكثير من مقومات الوحدة بينهما مما هو أعمق وأبقى من وثائق الإمبراطورية العثمانية، ومن ثم فإن حركة الشعوب العربية تجاه وحدتها ينبغى أن تقوم على أساس الإجماع الشعبى والاختيار الحر وذلك خلافاً للنموذج التقليدى الذى ساد أوربا قبل الحرب العالمية الثانية وقاد إلى هذه الحرب بسبب التمسك بالمطالب الإقليمية، ولذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة لا تقبل منطق الضم وإن كانت على استعداد لتأييد منطق الوحدة بمفهومها الصحيح[2].

١- Sluglett, M., op. cit., p. 262 see also Sciolino, E., op. cit., p. 56 ff. وتذكر المؤلفة أن الرئيس العراقى كان فى حياته العامة خارجا عن القانون ثم أتيحت له الفرصة لكى يبنى نظاما خارجا عن القانون.
سمير الخليل: مرجع سبق ذكره، ص ١٨١.

٢- بيان الجمهورية العربية المتحدة فى ١٩٦١/٦/٢٨ بشأن تطورات الموقف الناشئ فى العلاقات ما بين الجمهورية العراقية وبين حكومة الكويت، انظر جمال زكريا قاسم: الخليج العربى دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١. القاهرة ١٩٧٤، ص ٧٩.

وإثباتاً للحقيقة التاريخية ينبغى أن نؤكد فى هذا المقام على أنه إذا كانت هناك دوافع للنظام العراقى فى السيطرة على الكويت فقد كانت هناك دوافع للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للتصدى للغزو العراقى وخاصة أن الولايات المتحدة كانت مندفعة إلى زعامة النظام العالمى الجديد الذى بدأت معالمه تتضح على أثر توقف الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى، كما كان للدول الغربية مصالحها أيضاً إذ إنه إلى جانب تأمين موارد النفط[١]؛ فإن تلك الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستفيد فائدة كبيرة من الاستثمارات الكويتية[٢]، وبالتالى يمكن القول أن ارتباط مصالح الولايات المتحدة ودول الغرب بمنطقة الخليج هى التى أدت إلى الوقوف بصلابة ضد الغزو. ولعل ما يؤكد لنا تلك المقولة أن العراق لم يكن هو الدولة الأولى أو الوحيدة التى انتهكت المواثيق الدولية، فقد حدث انتهاك لتلك المواثيق وخرق السيادة فى كثير من الدول فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ورغم قيام الأمم المتحدة، مثال ذلك ما حدث لكوريا ١٩٥٠/١٩٥٣ أو مصر والمجر ١٩٥٦، أو التدخل الأمريكى فى بنما، أو الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية، ومع ذلك لم تكن هناك ردود فعل قوية على غرار ما حدث بالنسبة للغزو العراقى للكويت؛ مع الاعتراف فى الوقت نفسه بأنه كان حدثاً غير مسبوق فى العلاقات الدولية من حيث إنه ابتلع دولة بكاملها وحاول إزالتها من الخريطة العالمية[٣].

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أيضاً أنه رغم التبريرات التى ترددت عن الوقوف إلى جانب الدول الصغيرة وازدياد فاعلية الأمم المتحدة وأن العالم أصبح مقبلاً على عهد مليء بالأمل، كما صرح بذلك جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية[٤]، إلا أن كل ذلك لم يكن سوى ذريعة لتشكيل النظام الدولى الجديد الذى أصبحت

١- Sciolino, E., op. cit., p. 13.

٢- على حافة الكارثة، أوراق أزمة الخليج السرية ص ١٣٢.

٣- Saksena & Other, The United States and the Gulf Crisis, see Abidi, A.H., The Gulf Crisis , New Delhi 1991, p. 20

٤- Chomsky, N., The United States and the Gulf Crisis in: Bresheeth, H., The Gulf War and the New Order, London 1991, p. 26 see also Yuval, D., The Gulf and the New Order, London 1991 pp. 41-46.

الولايات المتحدة الأمريكية هى القوة المنفردة فى زعامته. والحقيقة أن الغزو العراقى للكويت هو الذى أعطى الولايات المتحدة أول اختبار حقيقى لمدى قدرتها على فرض إرادتها وعدم السماح لأية قوة إقليمية بأن تخل بالتوازن، ومن ثم لم تتجه الولايات المتحدة لتحطيم قوة العراق العسكرية تحطيما تاما رغم ما أتاحته لها الظروف لكى تفعل ذلك فى أعقاب معركة تحرير الكويت[١].

وعلى عكس ما كان ينتظره العالم من قيام النظام العالمى الجديد بحماية الديمقراطية والحقوق المدنية فإن هذه المبادئ لاتزال تنتهك فى أنظمة كثيرة من عالمنا المعاصر[٢]. ومع الدور الواضح الذى قامت به الولايات المتحدة وقوات التحالف الدولى فى إعادة الشرعية إلى الكويت إلا أنه استتبع ذلك إبرامها معاهدات دفاعية مع معظم الدول العربية فى الخليج مما يقطع بالقول بأنه مازال للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أهداف وتطلعات فى المنطقة.

ولعل التساؤل الذى يمكن إثارته فى هذا المقام هو: هل ستظل الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على إبقاء الاستقرار والأمن فى الخليج أم أن إضعاف العراق سيترك الساحة لإيران لكى تلعب من جديد دورها فى الهيمنة على المنطقة؟.

وعلى الرغم من أن المعاهدات الدفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول الغرب كانت ضرورية فى نظر بعض الدول العربية فى الخليج إزاء العجز الواضح فى القدرات الدفاعية الذاتية وفى المؤسسات الخليجية والعربية، إلا أنها لن تكون فى تقديرنا خطأ دفاعيا دائماً بسبب ما يمكن أن يطرأ على المنطقة أو العالم من تغيرات، ومن ثم فلابد من البحث عن وسائل أخرى لتعزيز الأمن والاستقرار فى المنطقة.

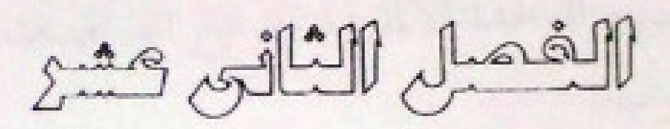
بقى أن نشير إلى أن الشعب العراقى لم يبتهج بغزو الكويت رغم الدعاية الصاخبة التى قام بها النظام العراقى، ولعل النتيجة السيئة التى خلفها الغزو العراقى

---

١ Bresheeth, H., op. cit., p. 6.

٢ Ibid., see Introduction, p. 4.

للكويت هو تغيير مشاعر الشعب الكويتى إزاء الشعب العراقى إلى جانب شعوب الدول العربية التى ساندت العراق، وقد يحتاج الأمر إلى وقت ليس بالقصير لتضميد الجراح، وفضلاً عن ذلك فقد أظهر الغزو العراقى للكويت العالم العربى فى صورة العالم المتخلف الذى تسوده الفوضى، وأتاح الفرصة للتدخل الأجنبى السافر فى منطقة الخليج العربى.



ردود الفعل العربية والدولية المصاحبة للغزو وتحرير الكويت

تباين مواقف الدول العربية إزاء الغزو العراقى للكويت ـ هشاشة النظام العربى وعجزه عن احتواء الأزمة ـ موقف المنظمات الإقليمية ـ مواقف الدول الكبرى ودول الجوار الجغرافى ـ إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش لأزمة الخليج ـ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ـ فشل المبادرات السلمية ـ تشبث العراق بضم الكويت وعدم امتثاله للقرارات الدولية ـ عاصفة الصحراء وحرب تحرير الكويت ـ تدمير جانب من القوة العسكرية للعراق وامتثاله للقرارت الدولية ـ ترسيم الحدود الدولية بين الكويت والعراق.

طرح الغزو العراقى للكويت وإلغاء كيانها كدولة مستقلة ذات سيادة تحديا غير مسبوق أمام المجتمع العربى والدولى. فبالنسبة للمجتمع الدولى نظر العالم إلى هذا الغزو على أنه أول اختبار عملى لمقدمات ما أصبح يطلق عليه النظام الدولى الجديد الذى بدأ الاتجاه إليه فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة واتجاه أوربا إلى الوحدة، إلى جانب التطورات التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية وظهور الوحدة الألمانية وتوقيع اتفاقيات الخفض المتبادل للتسلح بين الشرق والغرب.

ومن ناحية أخرى كان الغزو العراقى للكويت فرصة لإعادة اكتشاف الشرعية الدولية من خلال العودة إلى مبادئ القانون الدولى العام وضمان احترامه بكل الوسائل التى كفلها ميثاق الأمم المتحدة، ولذلك كان من أهم نتائج الغزو أن تبلورت - ولعلها للمرة الأولى فى تاريخ المجتمع الدولى - إرادة سياسية موحدة كانت هى السلاح الفاعل ضد الغزو العراقى وإزالته[1]. ولعلنا نجد تأكيداً لذلك فى القرارات التى صدرت عن مجلس الأمن والتى أدانت الغزو وفرضت العقوبات والحصار الاقتصادى على العراق[2].

غير أنه لما كان من المتعذر إحكام الحصار الاقتصادى على دولة تشترك فى الحدود مع ست دول وتمتد حدودها آلاف الأميال مما يساعد على عمليات التهريب سواء عن طريق الحدود التركية أو الأردنية أو الإيرانية أو غيرها، فقد وصلت قرارات مجلس الأمن إلى التدخل العسكرى الذى انتهى بتحرير الكويت وتدمير جانب كبير من قوة العراق العسكرية وترسيم الحدود بينه وبين الكويت[3].

أما بالنسبة للنظام العربى فقد كان الغزو العراقى للكويت يشكل أكبر تحد تعرض له الأمن القومى العربى، ومن الغريب أن يحدث ذلك التحدى من دولة

١- تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى - جمهورية مصر العربية - عن الغزو العراقى للكويت : الأمن القومى العربى، التجربة والرؤية المستقبلية، القاهرة ١٩٩١، ص ٧.

٢- قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ فى أغسطس ١٩٩٠.

٣- راجع القرارات التى صدرت عن مجلس الأمن بدءاً من القرار رقم ٦٦٠ الذى أدان الغزو إلى القرار الخاص بتدخل قوات الحلفاء فى ١٥ يناير ١٩٩١ فى :

Cambridge International Documents Series, The Kuwait Crisis, Basic Documents edited by Lauterpacht, C.B.E. and Others, vol. I Cambridge 1991, pp. 88-98.

عضو فى هذا النظام، حقيقة تعرض النظام العربى خلال العقود الماضية إلى تحديات متعددة، وكان العراق نفسه مصدرا لتلك التحديات فى مرتين على الأقل، المرة الأولى حين أصبح العراق طرفاً مؤسسا ومقراً لحلف بغداد ١٩٥٥، ومرة أخرى حين اتجه العراق على عهد عبد الكريم قاسم فى عام ١٩٦١ إلى التهديد بضم الكويت عقب حصولها على الاستقلال مباشرة فى ١٩ يونية من ذلك العام.

على أن جميع تلك التحديات كانت فى إطار ما يمكن للنظام العربى أن يحتويه سواء بالتهدئة أم بالحل، ولكن الغزو العراقى للكويت جاء مختلفا عن جميع ما سبق للنظام العربى أن تعرض له حين قام العراق باجتياح جميع الأراضى الكويتية وإعلان ضمها واعتبارها محافظة من المحافظات العراقية وبالتالى إلغاء وجودها كدولة[1].

وعلى الرغم من أن واقعة الغزو قد أحدثت صدمة شديدة باعتبارها أول حالة من نوعها يواجهها العالم العربى، إلا أنه لم تظهر مع ذلك إرادة عربية واحدة كان يمكنها علاج الأزمة، إذ اختلفت التوجهات السياسية بين الأنظمة العربية مما أضعف من ردود الفعل العربية[2].

فى أعقاب الغزو مباشرة وفى ٢ أغسطس ١٩٩٠ على وجه التحديد دعت القاهرة إلى عقد اجتماع لوزراء خارجية العرب الذين تصادف وجودهم فيها خلال انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية بالقاهرة. وعلى الرغم من القرارات التى اتخذها وزراء خارجية الدول العربية التى أدانت الغزو وطالبت العراق بالانسحاب الفورى ورفض أية آثار مترتبة على الغزو، إلى جانب ما جاء فى البيان الذى صدر عن تلك القرارات من التحذير من أى تدخل أجنبى، إلا أن هذه القرارات لم تحصل على الإجماع ولم يتم إقرارها إلا بأغلبية الأصوات، وعلى وجه التحديد أربعة عشر صوتاً من الواحد والعشرين صوتا، حيث امتنعت عن التصويت كل من

١- تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى، ص ٤

٢- عن الاستجابة الضعيفة للغزو العراقى للكويت من جانب بعض الأنظمة العربية انظر

Sayigh, Yazid, The Arab Grass Roots Response to the Gulf Crisis in: Bresheeth, H., & Other (eds.), The Gulf War and the New Order, London 1991.

الأردن وموريتانيا والسودان واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية، بينما انسحب ممثل لبنان من الاجتماع، وكان هذا أول مؤشر على عجز النظام العربى عن إيجاد حل حاسم للمشكلة[١].

وحول هذا الاجتماع صدر فيما بعد كتاب أبيض من القصر الملكى الأردنى أنحى فيه باللائمة على مصر لأنه كان من المتفق أن يتم اجتماع قمة مصغر فى جدة يضم كلا من مصر والمملكة العربية السعودية والعراق والكويت واليمن فى الخامس من أغسطس ١٩٩٠ وأنه كان من المحتمل لو نفذ هذا الاجتماع الوصول إلى حل فى إطار عربى، ولكن تعجل إدانة الغزو فوت هذه الفرصة وفتح الباب للتدخل الأجنبى. وفى رد وزارة الخارجية المصرية على ما ورد فى الكتاب الأبيض الأردنى أكدت فيه أن مصر اشترطت قبل عقد اجتماع القمة المصغر المشار إليه قبول النظام العراقى سلفاً لمبدأ الانسحاب من الكويت، وبما أن الرئيس العراقى امتنع عن هذا التعهد؛ فكان لابد من إصدار الإدانة[٢].

ولم يلبث أن تأكد هشاشة الموقف العربى الموحد فى الانقسام الذى بدا واضحا عند التصويت على قرارات مجلس القمة العربى الطارئ الذى انعقد فى القاهرة بدعوة من الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك فى ١٠ أغسطس ١٩٩٠، وكان هذا المؤتمر قد تعرض لعدة عقبات كادت تؤدى إلى عدم انعقاده أساسا حين طالب العراق بالجلوس فى مقعد الكويت بعد أن كان قد تم ضمها إلى العراق، وأن يكون هدف المؤتمر الوقوف ضد الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من تلك العقبات فقد استطاع المؤتمر أن يتوصل إلى العديد من القرارات التى كان من أهمها :

- إدانة العدوان العراقى على دولة الكويت وعدم الاعتراف بقرار ضم الكويت إلى العراق ولا بأية نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضى الكويتية ومطالبة العراق بسحب قواته منها فوراً وإعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ ١ أغسطس ١٩٩٠.

١- بيان مجلس وزراء خارجية الدول العربية فى ٣ أغسطس ١٩٩٠.

٢- صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى منذ بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠/ ١٩٩١، القاهرة ١٩٩١، ص ٤٣٨.

- تأكيد سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية باعتبارها دولة عضوا في جامعة الدول العربية وفي الأمم المتحدة، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي.

- شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية، واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية، وتأكيد التضامن العربي الكامل معها ومع دول الخليج العربية الأخرى، وتأييد الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية إعمالاً لحق الدفاع الشرعي وفقا لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ولقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٩٠، على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية إليها.

- الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة القوات المسلحة فيها دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي[1].

غير أن الانقسام بين الأنظمة العربية ظهر واضحاً في نتيجة التصويت على تلك القرارات، إذ لم توافق سوى اثنتى عشرة دولة من العشرين دولة التي حضرت المؤتمر على جميع تلك القرارات، وظهرت مساندة كل من الجماهيرية العربية الليبية ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن للعراق، بينما تحفظت كل من الأردن وموريتانيا والسودان على قرارات المؤتمر، واكتفت الجزائر بالامتناع عن التصويت بينما لم تحضر تونس المؤتمر أساساً.

وبينما بادرت كل من مصر وسوريا إلى إرسال قواتها إلى الحدود السعودية الكويتية تنفيذاً لقرارات المؤتمر لجأت الأنظمة العربية المساندة للعراق بطرح بعض المبادرات التي تميزت بتعذر قابليتها للتنفيذ بسبب ربطها بين الانسحاب العراقي من الكويت وبين الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة أو تنازل الكويت

---

١ - قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠.

عن جزء من حدودها البرية والبحرية للعراق. وكان من أبرز تلك المبادرات تلك التى قدمت من قبل الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وليبيا، وكانت تقترح انسحابا عراقيا من الكويت يقابله انسحاب القوات الغربية من الحدود السعودية الكويتية بشكل متزامن، وبدء مباحثات بين الكويت والعراق لترسيم الحدود فيما بينهما، إلى جانب وقف الحصار الاقتصادى الدولى المفروض على العراق مقابل الانسحاب العراقى وإطلاق سراح الرهائن وإحلال قوات عربية ودولية على الحدود الكويتية العراقية تحت إشراف الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، مع تحديد فترة انتقال يجرى فى خلالها استفتاء شعبى فى الكويت حول الاستقلال أو الوحدة مع العراق. وفى حالة الاستقلال تتنازل الكويت عن جزيرة بوبيان وتسقط ما على العراق من ديون، كما طالبت منظمة التحرير الفلسطينية بإنشاء صندوق للمساهمة فى تحقيق التنمية فى إطار خطة كاملة لسداد الديون العربية بما فيها ديون العراق.

وفى الوقت الذى لم تجد فيه تلك المبادرات اهتماماً يذكر ظلت بعض الأنظمة العربية متمسكة بمواقفها، وظهر ذلك واضحاً حين انعقد مجلس الجامعة العربية فى دورة غير عادية فى ٣٠ و ٣١ أغسطس ١٩٩٠ لم يحضرها سوى ثلاث عشرة دولة فقط، ولما كان النصاب القانونى لصحة اجتماع المجلس قد تحقق بحضور أكثر من نصف الأعضاء فقد أصدر المجلس قراراته التى وافق عليها اثنا عشر عضواً، وكانت تدور حول التمسك بانسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية إليها، وعدم الاعتراف بأية إجراءات يتخذها العراق يكون من شأنها تغيير التركيبة الديموجرافية أو الإدارية للكويت، إلى جانب التزام العراق بدفع تعويضات عن الأضرار الناجمة عن الغزو، وتأكيد الحق المشروع للمتضررين من الكويت وغيرهم من رعايا الدول الأخرى فى الحصول على التعويضات العادلة، كما ندد مجلس الجامعة العربية باحتجاز الرعايا الأجانب واعتبر قرار العراق بإنهاء عمل البعثات الدبلوماسية فى الكويت باطلا ولاغيا. وقد أكد مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية تلك القرارات فى بيانه الصادر فى أول سبتمبر ١٩٩٠[1].

---

١ القرارات الصادرة عن الدورة غير العادية لمجلس الجامعة العربية فى ٣٠ و٣١ أغسطس ١٩٩٠، وبيان وزراء خارجية الدول العربية فى أول سبتمبر ١٩٩٠، انظر : جريمة غزو العراق للكويت ـ أحداث ووثائق ـ إعداد إدارة الثقافة والنشر بالمركز الإعلامى الكويتى، القاهرة ١٩٩١، ص ص ٥٤٦ ـ ٥٤٩.

غيـر أنه على الرغم من هذه القرارات التى تم التـوصل إليهـا، إلا أن تغيب عدد كـبير من الدول أوجـد أزمة فى محـيط السياسـة العربية، ولم يجـد الشاذلى القليبى الأميـن العام لجامعة الدول العـربية بدأ من إعلان استـقالته فى ٣ سبتـمبر ١٩٩٠، وكان ذلك فيما يبدو رداً عـلى الانتقادات التى وجهت إليه فى أنه لم يقم بجهد كاف فى الاتصال ببعض قـادة الدول العربية التى امتنعت عن حضور الدورة الطارئة لمجلس جامعة الدول العربية الذى عقد بالقاهرة.

والأمر الذى لا شك فيه أن فشل النظام العـربى فى علاج الأزمة أمر يحتاج إلى شىء كبير من التحليل. وربما يثور التـساؤل عما إذا كان هذا الفشل يعزى إلى عجز النظام أو بسبب تحـدى العراق للإرادة العربية ورفضه فى الوقت نفـسه مبادرة الملك الحسن الثانى ملك المغرب فى ١٤ نوفمبر ١٩٩٠ بالدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربـى، حيث اشـترط لحـضور المؤتمر أن يتم سـحب جميع القرارات التى سـبق اتخاذها فى المؤتمرات الســابقة، وكان من الطبيـعى أن يرفض ملوك ورؤساء الدول العربية تلك الشروط التى وضعها العراق مسبقا.

وبصرف النظر عن الانقـسام الذى حدث فى مـحيط السيـاسة العربيـة، فإن القـرارات التى اتخذت، رغم أنه لم يتـوافر فـيهـا الإجمـاع إلا أنها أدانت الـغزو وتمسكت بانســحاب القوات العـراقية وعـودة الشرعيـة إلى الكويت، كمـا ظهرت مواقف إيجابية من بعض الدول العربية وخاصـة مصر وسوريا والمغرب والصومال وجيـبوتى، بالإضافة إلى الدول الست الأعـضاء فى مجلس التـعاون لدول الخليج العربية.

كان رد الفـعل الأول لمجلس التعاون لدول الخلـيج العربية هو البـيان الذى صدر عقب انعـقاد مجلس الوزراء على هامش اجتـماعات مجلس وزراء خـارجية الدول العربيـة الذى عقد بالقاهرة فى ٢ أغـسطس ١٩٩٠ الذى أدان الغزو وطالب العراق بالانســحاب الفورى غير المشـروط وعودة القوات العراقـية إلى المواقع التى كانت فيها قبل الثانى من أغسطس ١٩٩٠، كما طالـب جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربى موحد. وعقب على القرار الذى اتخذه مجلس جامعة الدول العربية فى ٢ أغـسطس ١٩٩٠ بالرفض القاطع لأى تدخل أو محاولة للتدخل الأجنبى فى

الشئون العـربية، بأن هذا القرار لا يستبـعد الإجراءات الدولية الجمـاعية فى الأمم المتـحدة ومجلـس الأمن التابع لهـا، والتى لا يمكن إدراجهـا تحت معنى التـدخل الأجنبى، وذلك التزاما بميثاق الأمم المتحدة والجـامعة العربية بأن الأمم المتحدة هى الهـيئة الـدولية المعـنية قـانونا بحـفظ الأمن والسـلام فى العـالم. كـمـا توالت الاجتماعـات التى عقدت فى إطار مجلس التعاون لدول الخليـج العربية، ففى ١١ أغسطس ١٩٩٠ عقـد رؤساء الأركان لدول المجلس اجتمـاعهم فى الرياض لإقرار خطط موحدة لقوات دول المجلس، التى وضعت تحت القيادة السعودية، وللتنسيق فى استـقبال قـوات التحـالف الدولى. كما عـقد وزراء الإعـلام فى ١٥ أغسطس اجتماعـهم الطارئ فى جدة لمواجهة الإعلام العراقى، فى الوقت الذى اجـتمع فيه وزراء مـالية كل من السـعودية والكويـت وقطر ودولة الإمارات العـربية لتـدارس إمكانية المشـاركة فى نفقات القـوات الدولية المتحالفـة. وفى اجتماع قمـة مجلس التعـاون الخليجى الذى عقد بـالدوحة فى ٢٣ ـ ٢٧ ديسمبـر ١٩٩٠ طالب رؤساء دول الخليج العربيـة العراق بالانسحـاب دون قيد أو شـرط، وعودة الشرعـية إلى الكويت قبـل الخامس عشـر من يناير ١٩٩١؛ لتجنيب الشـعب العراقى وشـعوب المنطقة بل والعالم بأسره أهوال حرب مدمرة[١].

ولعل أزمة الغزو العراقى للكويت قد أسفرت عن نتيجة إيجابية بالنسبة لدول الخليج العربية، إذ كانت المرة الأولى التى يساند فيهـا المسئولون فى مؤسسات النقد عملة إحدى دول مجلس التعاون الخليجى وضمان قيمتها، وهو أمر اعتبره كثير من الباحثين الاقتصاديـين تحقيقا لفاعلية اقتصادية لأحد التجمـعات العربية، حيث قرر مجلس التعـاون لدول الخليج العربية دعم الدينار الكويتى، مما أكـسب هذا التجمع الخليجى أهميته، إذ أدركـت دول الخليج العربية أن مجـتمعاتها واقتصادها فى سلة واحدة وسـقوط إحدى دول المجلـس يعنى بالتـداعى سقوط الآخـرين، وإن كانت الملاحظة هى قصـر تحويل الدينار على الكويتـيين وحدهـم مما عده البعض تفـرقة ليست ذات معنى[٢].

١ - الأخبار ـ القاهرة ٣ يناير ١٩٩١.

٢ - نفسه.

أما عن موقف الدول المساندة للعراق فقد عنى كثير من الباحثين بتحليل مواقفها التى أثارت العديد من التساؤلات، من ذلك وقوف منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب العراق رغم ما فى هذا الموقف من مخالفة صريحة للمبدأ الذى كانت تدافع عنه المنظمة وهو مبدأ رفض احتلال أراضى الغير بالقوة. وفيما يبدو أن المنظمة نظرت إلى مبادرة العراق ربط الانسحاب من الكويت بالانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة والانسحاب السورى من لبنان بأنها جاءت لتضع المنطقة فى إطار الحل السليم، كما نظرت إلى مبادرة العراق بإعادة توزيع الثروة العربية بأنها تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية داخل الوطن العربى. غير أن السبب الرئيسى فى مساندة المنظمة للعراق يرجع إلى أنها بدأت تشعر بفقدان عناصر دعمها نتيجة انفتاح دول الخليج العربية على حركة حماس داخل الأراضى العربية المحتلة، ولعلها قدرت أيضاً أن وجود جالية فلسطينية كبيرة العدد فى الكويت يمكن أن تكون قوة ضاغطة لدعم الموقف العراقى، إذ كانت تسعى آنذاك لتوثيق علاقاتها بالعراق رغبة منها فى أن تكون بغداد عاصمتها السياسية بعد أن فقدت بيروت وبعد أن اكتشفت أن تونس أصبحت عاجزة عن أن تكون مقراً لها[١].

أما عن الأردن فعلى الرغم مما أعلنه عن رغبته فى احتواء الأزمة داخل الإطار العربى إلا أن موقفه كان مسانداً للعراق، حيث قدم له العديد من التسهيلات من خلال ميناء العقبة بهدف خرق الحصار الاقتصادى الدولى المفروض عليه بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١. وعلى المستوى الشعبى أصدرت نقابة العمال الأردنيين بيانا تحدثت فيه عن فضل أبناء الأردن وفلسطين فى بناء حضارة الخليج، كما شنت جريدة العرب هجوما لاذعا على عرب الخليج ووصفتهم بالأرداف الضخمة والأفواه الشرهة[٢].

---

١ - محمد غانم الرميحى: ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، من أعمال ندوة الغزو العراقى للكويت - المجلس الوطنى للثقافة - الكويت مارس ١٩٩٤ - نشر مجلة عالم المعرفة، الكويت مارس ١٩٩٥، ص ٣٥٢

٢ - منصور بوخمسين: الشرعية السياسية فى الخطاب السياسى العربى، الاحتلال العراقى للكويت، من أعمال ندوة الغزو العراقى للكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون، مارس ١٩٩٤ نشر مجلة عالم المعرفة، الكويت مارس ١٩٩٥، ص ٧٤٨

كذلك وقفت اليمن إلى جانب العراق فى رفضها الموافقة على قرارات القمة العربية الطارئة فى ١٠ أغسطس ١٩٩٠، كما رفضت إدانة الغزو فى مجلس الأمن. وفى تقديرنا أن الوحدة اليمنية التى كانت قد أعلنت بين شطرى اليمن قبل الغزو بعدة شهور وعلى وجه التحديد فى مايو ١٩٩٠، كان لها دور فى الموقف المساند للعراق الذى اتخذته اليمن بحكم العلاقة الوثيقة بين النظام اليمنى والنظام البعثى فى العراق.

وقد وقف السودان بدوره إلى جانب العراق رغم المساعدات الكويتية التى كانت تقدم إليه، ويرجع ذلك إلى دعم العراق له فى مشاكله مع الجنوب. وعلى الجانب المغربى كشفت أزمة الخليج عن هشاشة الموقف فى الاتحاد المغاربى، فعلى حين نددت الجزائر بالغزو لم توافق موريتانيا على إدانة العراق وإن كانت نددت بالتدخل الدولى فى الشئون العربية، بينما تميز المغرب بالتشدد فى إدانة الغزو رغم أن الشارع المغربى كان إلى جانب العراق، حيث وقف حزب التقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكى إلى جانبه، وصدرت سلسلة من المقالات لأحد مفكرى ذلك الحزب - محمد عابد الجابرى - فى جريدة الاتحاد الاشتراكى تعبر عن هذا الاتجاه وذلك بعنوان «من أجل فهم ما يجرى وما جرى». أما عن الجماهيرية العربية الليبية فقد قدم الرئيس الليبى العديد من المبادرات التى لم يكن لها من أثر واضح سوى خلط الأوراق وتمييع الموقف.

ومن المفيد أن نعرض فى هذا السياق للتوجهات السياسية العربية كما أوردها أحد الباحثين العرب[1]، وقد قسمها إلى أربعة توجهات رئيسية وهى: دول المواجهة وتتشكل من دول مجلس التعاون الخليجى، ثم الدول المساندة وأهمها مصر وسوريا والمغرب، ودول الموقف المتوازن بين إدانة الغزو وإدانة التدخل الأجنبى فى الوقت نفسه، وهى الجزائر وليبيا وتونس، ثم تأتى بعد ذلك ما أطلق عليها دول الضد وهى السودان والأردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية، أما عن لبنان فرغم أن الموقف الرسمى لحكومته كان ضد الغزو إلا أن المواقف تعددت

١- محمد الرميحى: دراسة سبق ذكرها، ص ٣٦٧.

لدى الشعب اللبناني نتيجة تعدد الانتماءات السياسية والحزبية إضافة إلى التجمعات الفلسطينية.

إزاء هذا الوضع على الساحة العربية يمكن القول بأن دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا كانت تشكل حجر الزاوية في بناء المعارضة العربية الفاعلة. وقد سبق الحديث عن موقف دول مجلس التعاون الخليجي، أما فيما يتعلق بسوريا فقد وقفت موقفا صريحاً ضد الغزو وأكدت في بياناتها الرسمية أن ضم العراق للكويت يعطي المبرر لإسرائيل لاستمرار احتلالها الأراضي العربية، وأن هدف مشاركتها في قوات التحالف الدولي هو الدفاع عن المملكة العربية السعودية حيث توجد الأماكن المقدسة الإسلامية[1].

ولعل الموقف المصري كان أكثر إيجابية، ويمكننا أن نلمح ذلك الموقف خلال الأسابيع القليلة التي سبقت الغزو العراقي، فعلى أثر إحساس مصر ببوادر الأزمة حين قدم وزير خارجية العراق مذكرته إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ضد الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة في ١٥ يولية ١٩٩٠، ناشدت مصر كلا من العراق والكويت بضبط النفس، وبصدد ذلك قام الرئيس المصري بجولة في كل من العراق والكويت والمملكة العربية السعودية على أمل احتواء الأزمة وعدم خروجها عن الإطار العربي. وعلى الرغم من حصول مصر على تأكيدات من النظام العراقي بعدم اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية إلا أن الاجتياح العراقي للكويت كان فيما يبدو أمرا مقرراً، ومن ثم أصدرت وزارة الخارجية المصرية بياناً نددت فيه بالغزو ودعا الرئيس المصري إلى عقد مؤتمر عربي طارئ. ومع تصاعد الأزمة استجابت القيادة المصرية لطلب المملكة العربية السعودية بإرسال قوات عسكرية لحماية أراضيها، كما أرسلت قوات أخرى إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وظل الرئيس المصري حتى آخر لحظة يناشد الرئيس العراقي بالانسحاب من الكويت رغبة في إنقاذ الشعب العراقي. ورغم مشاركة القوات المصرية والسورية في قوات التحالف الدولي إلا أن دورهما وقف عند

١- المرجع السابق، ص ٣٤٧.

تحرير الكويت دون أن تشاركا فى العمليات العسكرية فى الأراضى العراقية. ويمكن القول بصفة عامة أن الرأى العام المصرى كان مؤيدا للتوجهات السياسية الرسمية؛ وذلك باستثناء تيار الإسلام السياسى، أما التيار اليسارى فقد أعلن رفضه للغزو العراقى للكويت بيد أنه أعلن فى الوقت نفسه رفض التدخل الأجنبى وتدمير قوة العراق العسكرية، وكان هذا الاتجاه واضحا لدى معظم المفكرين والمثقفين المصريين[1].

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين أشار إلى أن مصر اتجهت فى موقفها المناهض للغزو على احتمال أن تمدها دول النفط العربية الخليجية بمساعدات مالية أكبر[2]. إلا أننا نرى أن هذا الرأى لا يتفق مع المبادئ المصرية التى استنكرت بموضوعية أسلوب الغزو والاعتداء على السيادة الشرعية لإحدى الدول العربية الأعضاء فى النظامين العربى والدولى.

وعلى الرغم من تباين مواقف الدول العربية بين التنديد بالغزو أو الوقوف إلى جانب العراق إلا أنه يمكن القول بأنها أضيرت جميعها نتيجة الغزو العراقى للكويت. ولعل منظمة التحرير الفلسطينية قد أضيرت أكثر من غيرها بحكم كثافة الوجود الفلسطينى فى الكويت والمساعدات التى كانت تقدمها الكويت ودول الخليج العربية الأخرى للمنظمة. ومن المؤكد أن الأزمة كان لها نتائجها السلبية على الأردن، إذ إن عودة بضعة آلاف من الفلسطينيين والأردنيين الذين كانوا يعملون فى الكويت وبعض دول الخليج العربية أوجد أوضاعاً اقتصادية واجتماعية لم تكن فى حسبان الحكومة الأردنية.

وطبقا لما سجله أحد الباحثين الاقتصاديين استناداً إلى مصادر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، قدرت خسائر الأردن نتيجة للغزو بنحو ٢,١٤٤ مليار من الدولارات الأمريكية من بينها فقدانه دعم الموازنة التى كانت تقدم له من العراق والكويت بالإضافة إلى خسارة واضحة فى السياحة وتحويلات العاملين الأردنيين فى الكويت وغيرها من دول الخليج العربية الأخرى[3].

١- نفسه، ص ٣٤٠.

٢- صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره ص ٤٣٨.

٣- عامر التميمى: الأبعاد الاقتصادية للغزو، من أعمال ندوة المجلس الوطنى للثقافة والفنون عن الغزو العراقى للكويت مارس ١٩٩٤، نشر مجلة عالم المعرفة الكويت ١٩٩٥، ص ص ٢٤٦ - ٢٤٨.

كذلك تأثرت سوريا من جراء توقف صادراتها إلى العراق، وتأثر اليمن بدوره بطرد السعودية ما يقرب من مليون عامل يمنى كانوا يعملون فى أراضيها. كما تأثرت مصر بمغادرة آلاف من العمال المصريين الذين كانوا يعملون فى الكويت والعراق. وبرغم ما قررته دول الخليج العربية من إسقاط ما يعادل سبعة مليارات من الدولارات الأمريكية من الديون التى أقرضتها لمصر إضافة إلى الدعم الذى تحصلت عليه من الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوربية، وإسقاط جزء من ديونها العسكرية، فإن الاقتصاد المصرى عانى من آثار الغزو بسبب توقف تحويلات العاملين فى الكويت والتى كانت تصل إلى ما يزيد عن مليارين من الدولارات سنوياً، إلى جانب توقف تصدير السلع وبعض المعدات إلى الأسواق العراقية والكويتية، والانخفاض الواضح الذى حدث فى عائدات قناة السويس والسياحة العربية الخليجية[1].

إذا انتقلنا من الإطار العربى والخليجى إلى المنظمات الإقليمية التابعة لدول العالم الثالث يمكن القول أن تلك المنظمات أدانت الغزو العراقى للكويت، غير أنها لم يكن لها تأثير على مسار الأزمة، إذ اقتصرت فى الأغلب على البيانات الصادرة عن مؤسساتها دون عمل إيجابى. وبصدد ذلك أدان الأمين العام لمنظمة الدول الإسلامية الغزو العراقى للكويت فى نفس يوم وقوعه، وفى الخامس من أغسطس ١٩٩٠ أصدر المؤتمر التاسع لوزراء خارجية الدول الإسلامية خلال انعقاده بالقاهرة بياناً أدان فيه الغزو وأعلن فيه رفضه لأية آثار مترتبة عليه، وطالب بالالتزام بمبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى، وبصفة خاصة ما ينص عليه هذا الميثاق من ضرورة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية وعدم تدخل أية دولة فى الشئون الداخلية لدولة أخرى[2]. وبالإضافة إلى ذلك شاركت العديد من الدول الإسلامية من بينها باكستان وبنجلادش وأفغانستان والسنغال والنيجر فى القوات العسكرية المتعددة الجنسيات التى رابطت على الحدود السعودية الكويتية.

---

١ الأخبار ـ القاهرة فى ٢/ ١٠/ ١٩٩٠.

٢ بيان المؤتمر التاسع لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد فى القاهرة فى ١٤ محرم ١٤١١ هـ ـ ٥ أغسطس ١٩٩٠، انظر الملف الوثائقى للهيئة المصرية العامة للاستعلامات المجلد الأول ـ القاهرة ١٩٩١.

كما يذكر للقارة الإفريقية اتخاذها زمام المبادرة حين أعلنت منظمة الوحدة الإفريقية إدانتها للعدوان[1]، ويستثنى من الموقف العام الذى وقفته دول القارة كل من موريتانيا والسودان، ووصف رئيس منظمة الوحدة الإفريقية الغزو العراقى للكويت باعتباره سابقة خطيرة فى إطار السلوك الدولى، وطالب بانسحاب القوات العراقية واستعادة الكويت لسيادتها الكاملة[2].

كذلك وقفت مجموعة دول عدم الانحياز نفس الموقف الذى اتخذته منظمة الوحدة الإفريقية، حيث أكد وزير خارجية يوغسلافيا السابقة باسم حركة عدم الانحياز رفض الغزو باعتباره يتنافى ومبادئ حركة عدم الانحياز.

وإلى جانب المواقف التى اتخذتها منظمات دول العالم الثالث وقفت المنظمات الغربية ضد الغزو، حيث قررت دول المجموعة الأوروبية فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠ عدم تفاوض أية دولة من دول المجموعة بصورة منفردة مع العراق لإطلاق سراح رعاياها المحتجزين. كما أدانت الدول الغربية بصورة جماعية الغزو العراقى للكويت، كما يظهر ذلك واضحاً فى القرارات التى صدرت عن دول حلف الأطلنطى والمجموعة الاقتصادية الأوربية واتحاد دول غرب أوربا.

ويمكن القول بأن النظام العراقى - إذا استثنينا بعض المواقف الفردية - لم ينجح إلا فى شىء واحد وهو تعبئة كل القوى من الشرق والغرب ومن الشمال والجنوب فى موقف واحد ندر أن وجد من قبل لإجبار العراق على سحب قواته من الأراضى الكويتية وإعادة الشرعية إليها[3].

بالنسبة للدول الكبرى يبرز موقف الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت أكثر الدول تشدداً إذ بادرت بإدانة الغزو فى نفس يوم حدوثه، كما قررت تجميد الودائع والممتلكات الكويتية والعراقية لديها ولدى فروع مؤسساتها فى الخارج، وانضمت إليها كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان، حيث قررت تلك الدول تجميد كافة الأرصدة الكويتية لديها[4].

١- إفريقيا وحرب الخليج - إصدار الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٩١.
٢- الأهرام - القاهرة، ٦ سبتمبر ١٩٩٠.
٣- انظر المجلد الرابع من الملف الوثائقى إصدار الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٩١، ص ١.
٤- الملف الوثائقى عن أزمة الخليج - إصدار الهيئة العامة للاستعلامات. ج م ع، المجلد الأول ص ص ١٢ - ١٣.

جدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية بحكم ما تملكه من أجهزة المراقبة والرصد كانت أكثر توقعا للغزو إزاء الحشود العراقية التى تجمعت على الحدود العراقية الكويتية، وحين أعلن العراق ساعة الصفر بادرت بتنفيذ خطة الطوارئ التى أمكن من خلالها إنقاذ أمير الكويت وولى عهده وجميع الأعضاء الرئيسيين فى الأسرة الحاكمة، وكان نجاحها فى ذلك أول ضربة وجهت للخطة العراقية حيث أصبح من الممكن بعد ذلك التحدث مع حكومة الكويت الشرعية التى اتخذت من المملكة العربية السعودية مقرا لها[1].

وقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها فى عدة نقاط رئيسية، وهى انسحاب القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط، وعودة الحكم الشرعى، وضمان سلامة المملكة العربية السعودية، والحفاظ على أرواح الرعايا الأمريكيين وضمان سلامتهم، إلى جانب المحافظة على أمن المنطقة[2].

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف بادرت بحشد قوات بحرية وجوية لم يشهد العالم مثيلا لها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، واستخدمت قواعدها العسكرية، وبصفة خاصة قاعدة أنسرليك فى تركيا وقاعدة الجفير فى البحرين وقاعدة دايجوجارسيا فى المحيط الهندى، إلى جانب ما أوجدته من قواعد عسكرية فى حفر الباطن والرياض والظهران بالمملكة العربية السعودية.

ويشهد للرئيس الأمريكى جورج بوش موقفه المتصلب من الأزمة الذى يتضح من تصريحاته المختلفة. كما حاول فى رسالته التى وجهها إلى الشعب العراقى التى تم بثها فى التلفزيون العراقى فى ١٦ سبتمبر ١٩٩٠ إقناع العراقيين بأنه لا صحة لما يتذرع به النظام العراقى أنه تحرك بدعوة من الشعب الكويتى، كما أنه ليس صحيحا أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف ضد العراق الذى أيدته فى حربه ضد إيران، وأكد أن الغزو العراقى سيكلف العراق عشرين مليارا من الدولارات فى العام نتيجة وقف تصدير النفط، وأنه ليس أمام النظام العراقى إلا الانسحاب والإفراج عن المحتجزين وإعادة الشرعية للكويت[3].

١- محمد حسنين هيكل: حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، القاهرة الطبعة الأولى ١٩٩٢، ص ص ٣٥٩، ٣٦٠.

٢- الملف الوثائقى عن أزمة الخليج ـ المجلد الثانى ص ٩

٣- الأهرام ـ القاهرة فى ١٧ سبتمبر ١٩٩٠.

وفى خطاب الرئيس الأمريكى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٩٠ أكد على ضرورة التوصل إلى تسوية دائمة وكاملة للخلافات القائمة بين الكويت والعراق، ودعا دول الخليج إلى أن تبادر بوضع ترتيبات لأمنها المشترك وأن تنهى دول وشعوب المنطقة خلافاتها ونزاعاتها مع إسرائيل[١].

ولعل مما يثير الانتباه أنه طيلة الفترة التى استغرقتها الأزمة لم يمنح الرئيس الأمريكى أية فرصة للنظام العراقى لحفظ ماء وجهه، كما كان حريصاً فى الوقت نفسه على التأكيد بأن قوات التحالف الدولى لن تبقى فى المملكة العربية السعودية بعد أن يتم تحرير الكويت، كما أكد فى تصريح له فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠ أن الولايات المتحدة الأمريكية سترفض أية خطوة من جانب السكرتير العام للأمم المتحدة من شأنها المساومة على المبادئ والقواعد الأساسية، وهى الانسحاب العراقى غير المشروط، وعودة الحكومة الشرعية إلى الكويت، والسماح للأجانب المحتجزين بالعراق والكويت المحتلة بمغادرتها إذا ما رغبوا فى ذلك[٢].

ومن ناحية أخرى كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية واضحا من وراء إصدار قرارات مجلس الأمن إلى الدرجة التى يرى فيها بعض الباحثين أنها مارست ضغوطا من أجل ذلك، وأن الإجماع فى مجلس الأمن كان إجماعا غير سليم[٣]، سواء فى فرض العقوبات على العراق أو فى تشكيل قوات التحالف، وأن القرارات التى اتخذت كانت تهدف إلى أن تكتسب التحركات الأمريكية الصفة الدولية[٤].

والحقيقة أن إدارة الرئيس الأمريكى لأزمة الخليج قد أكدت دور الولايات المتحدة الأمريكية المميز ومكانتها المهيمنة بلا منازع أو منافس فى النظام الدولى

١- نفسه ٢/ ١٠/ ١٩٩٠، انظر أيضا الملف الوثائقى - المجلد الرابع - القاهرة ١٩٩١ ص أ.

٢- الأخبار ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٠.

٣- Phillis Bennis & Moushabeck (eds.), Beyond the Storm, George Bush's United Nations, New York 1991. pp. 112 -115.

حيث وصف الكاتب الإجماع فى مجلس الأمن بأنه «False Consensus»

٤- حول التحالف الدولى فى حرب الخليج الثانية انظر:

Strivastava. B.C.. The Great Powers and The Gulf Crisis. The Cause Of An Easy Aliance in. Abidi. A.H.. The Gulf Crisis and The New Order. New Delhi 1991 see also Adel Darwish & Gregor Alexander, Unholy Alliance .The Secret History of Sadam's War. London 1991.

الجديد، كما كان الرئيس الأمريكى حريصا على أن يسد أمام الرئيس العراقى جميع المنافذ، حيث صرح بأن انسحاب العراق من الكويت ليس كافيا لحل الأزمة، وإنما يستوجب حلها نزع قوة العراق العسكرية وكافة منشآته النووية، كما يتعين على العراق أن يدفع تعويضات كاملة عن كل الأضرار التى لحقت بجميع الأطراف. وإلى جانب ذلك استخدام الرئيس الأمريكى المناورة لإقناع الأمريكيين بسلامة سياسته، حيث وافق بعد الإفراج عن الرهائن على ترتيب لقاء فى سويسرا بين بيكر وزير الخارجية الأمريكية وطارق عزيز وزير خارجية العراق، وكان الغرض من هذا اللقاء إثبات تصلب الموقف العراقى. وبذلك استطاع الرئيس الأمريكى أن يطرح قرار الحرب على الكونجرس. ومع أن هذا القرار لم يحقق سوى أغلبية ضئيلة، حيث وافق عليه ٥٢ عضوا بينما عارضه ٤٧ لأسباب تتعلق بثوابت فى السياسة الأمريكية؛ خوفا من التورط فى منازعات خارجية، إلا أن موقف الشعب الأمريكى سرعان ما تبدل بعد أن تبين للأمريكيين سهولة تحقيق النصر[١].

ولعل موقف الاتحاد السوفيتى كان حرجاً إزاء أزمة الخليج بحكم العلاقات التى كانت تربطه بالعراق والتى كانت ممثلة فى معاهدة الصداقة والتعاون بين الطرفين فى عام ١٩٧٢ والتى تم تجديدها فى عام ١٩٧٨، وكانت هذه المعاهدة تفرض على الاتحاد السوفيتى التزامات عسكرية معينة فى حالة دخول العراق الحرب ضد أطراف أخرى. ولعل الاتحاد السوفيتى وجد له منفذا فى مخالفة العراق لنصوص المادتين السابعة والثامنة من تلك المعاهدة اللتين كانتا تقضيان بالتشاور مسبقا فى حالة حدوث إخلال بالأمن، وهو ما لم يحدث، ومن ثم لم يعتبر الاتحاد السوفيتى نفسه ملزما بوضع المعاهدة موضع التنفيذ إذا ما تعرض العراق لعمل عسكرى بسبب غزوه للكويت. ومن ناحية أخرى كان العراق مدينا للاتحاد السوفيتى بما يتراوح بين ٦ ـ ٨ مليارات من الدولارات، كما كان أكثر من نصف تسليح الجيش العراقى من مصادر سوفيتية، فضلا عن أن أكثر من ثمانية آلاف من الخبراء السوفيت كانوا يعملون فى العراق[٢].

١- صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره ص ٤٤٦.
٢- الاتحاد السوفيتى وأزمة الخليج ـ إصدار الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٩١، ص ٣.

ورغم هذه العوامل التى كانت تحرض على الاتحاد السوفيتى اتخاذ موقف إلى جانب العراق؛ إلا أنه كان من سوء حظ النظام العراقى أن اجتياحه الكويت جاء بعد انتهاء الحرب الباردة وانكشاف التدهور الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى مما جعله يلجأ إلى المملكة العربية السعودية لاقتراض العملة الصعبة، ومما يذكر بصدد ذلك أنه فى أثناء نظر مجلس الأمن فى أزمة الخليج زار الأمير سعود الفيصل موسكو، حيث وعد قادة الكرملين بأربعة مليارات من الدولارات كقروض ميسرة للاتحاد السوفيتى.

وليس من شك أيضا فى أن أخطاء النظام العراقى كانت تغذى التوجه السوفيتى المناهض للعراق، إذ كان احتجاز الرعايا الأجانب كرهائن واستخدامهم دروعا بشرية للاحتماء بهم من الأساليب غير الحضارية التى تستثير الأصدقاء والأعداء على حد سواء، وذلك على الرغم من أن العراق أفرج عن الرعايا السوفيت قبل غيرهم من الرهائن الآخرين[1].

ومن أبرز العوامل التى كان لها تأثيرها على موقف الاتحاد السوفيتى التحولات التى طرأت على العلاقات بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن حرص السوفيت على توثيق علاقاتهم بدول الغرب واليابان ودول الخليج العربية. ومن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت توظيف حاجة السوفيت إلى الدعم الاقتصادى، والتغلب على الانتقادات التى وجهت إليه حول استخدام القوة العسكرية فى جمهوريات البلطيق السوفيتية.

ولكل تلك الاعتبارات يمكن تفهم موقف الاتحاد السوفيتى الذى صرح فى بداية الغزو بأنه جاء ضد روح العلاقات الدولية والتفكير السياسى الجديد على الساحة الدولية، وتأكد هذا الموقف حين التقى الرئيس الأمريكى جورج بوش مع الرئيس السوفيتى جورباتشوف فى قمة هلسنكى التى عقدت فى التاسع من سبتمبر ١٩٩٠، وكان الهدف من هذا اللقاء دعم موقف الدولتين المشترك. ومع بداية اللقاء وجه الرئيس العراقى رسالة إلى قمة هلسنكى مؤكدا فيها إصراره على رفض الانسحاب، وأن أية محاولة تقوم بها القوى الكبرى لإجباره على ذلك ستكون

١- نفسه.

عديمة الجدوى وستصيب المنطقة بأضرار فادحة، كما حذر جورباتشوف من أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تلعب دور القوة العظمى الواحدة فى العالم[1].

وقد تم الاتفاق بين الرئيسين الأمريكى والسوفيتى على مساندة القرارات التى صدرت فى مجلس الأمن، ودعوة العراق للانسحاب غير المشروط من الكويت، والسماح بعودة الحكومة الشرعية للكويت، وإطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين فى العراق والكويت. وتعهد الرئيسان بأن يعملا سواء كل على حدة أو بالتنسيق فيما بينهما لضمان الالتزام بالعقوبات المفروضة على العراق. وأكد الرئيسان أنهما سيظلان متحدين ضد العدوان العراقى، ومع تفضيلهما حل الأزمة سلميا إلا أنه إذا فشلت الحلول السلمية فإنهما على استعداد لبحث خطوات إضافية أخرى. وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكى عرض على الاتحاد السوفيتى المشاركة فى قوات التحالف الدولى إلا أن هذا العرض قوبل باعتذار الكرملين، وفيما يبدو أن السوفيت كانوا لا يحبذون العمل تحت القيادة الأمريكية، كما كان من المشكوك فيه أيضا أن تقبل المملكة العربية السعودية وجود قوات سوفيتية على أراضيها.

وفيما يبدو أن الاتحاد السوفيتى كان حريصا على الحل السلمى، يؤكد ذلك وقف تصديره السلاح إلى العراق، وسحب خبرائه العسكريين، ومحاولته إقناع العراق - عن طريق إرسال جورباتشوف مبعوثا شخصياً من قبله، وهو بريماكوف عضو مجلس الرئاسة السوفيتى للقاء الرئيس العراقى فى أكتوبر ١٩٩٠ - بأن الاتحاد السوفيتى لن يستطيع توقيف الإجراءات التى قد يتخذها المجتمع الدولى ضد العراق.

وعلى الرغم من فشل مهمة بريماكوف فقد ظل الاتحاد السوفيتى يركز على إمكانية الحل السلمى للأزمة، غير أنه لم يجد إزاء تصلب الموقف العراقى فى رفضه لجميع المبادرات السلمية سوى الموافقة على الحل العسكرى دون أن يلجأ إلى استخدام حق الفيتو؛ غير أنه كان حريصا على أن ينتزع من الولايات المتحدة

١- بيان قمة هلسنكى ٩ سبتمبر ١٩٩٠، الأهرام ١٩٩٠/٩/١٠.

الأمريكية التزاما بعدم التحطيم الكامل لقوة العراق العسكرية والاكتفاء بتحرير الكويت وعدم المساس بالسلامة الإقليمية للعراق، وإن كان التنسيق بين الدولتين قد وصل فى المراحل الأخيرة للأزمة إلى حد قيام الاتحاد السوفيتى بمد الولايات المتحدة بما يعرفه من معلومات عن حجم التسليح العراقى ونظمه الدفاعية[1].

ومع أن الصين كان لها حق الفيتو إلا أنها لم تستخدم ذلك الحق للوقوف ضد القرارات التى صدرت عن مجلس الأمن، ويرجع ذلك إلى توجهاتها السياسية فى الحفاظ على العلاقات بينها وبين المملكة العربية السعودية بصفة خاصة ودول الخليج العربية الأخرى بصفة عامة، فضلا عن علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية. غير أنها كانت أميل إلى تفضيل الحلول السلمية، واتفقت مع الاتحاد السوفيتى فى عدم قيامها بإرسال قوات عسكرية. ومما يذكر أن هناك دولا أخرى لم تشترك فى قوات التحالف الدولى، ومن بينها اليابان نظرا لأن الدستور اليابانى لايجيز إخراج قوات عسكرية إلى خارج حدودها، وقد عوضت ذلك بتحملها جزءاً من النفقات العسكرية.

أما عن الحكومة البريطانية فقد تطابقت رؤيتها للأزمة مع الرؤية الأمريكية، واستطاعت بالتنسيق مع دول الكومنولث حشد أكبر تأيد لقرارات مجلس الأمن، كما كانت من أوائل الدول الأوربية التى أرسلت قواتها البحرية والجوية إلى الخليج. كما يتضح الموقف البريطانى الصارم فى تشدد مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا فى إدانة الغزو والتنديد باستخدام الرعايا الأجانب بمثابة دروع بشرية، وأعلنت فى عبارات لاذعة أن الرئيس العراقى لم يجد أمامه سوى أن يتخفى وراء «تنورات» النساء والأطفال، وطالبت بمحاكمته دوليا عما وقع للكويت من دمار.

ويختلف الموقف الفرنسى عن الموقف البريطانى، حيث كان الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران يؤكد فى تصريحاته على بعض الاختلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان يلح على الحل السلمى. ولعل الموقف المرن الذى وقفته فرنسا

---

١ - الاتحاد السوفيتى وأزمة الخليج، ص ٢٧.

دفع بالنظام العراقى إلى محاولة استغلاله حين أفرج عن الرهائن الفرنسيين قبل غيرهم من الرهائن الغربيين غير أنه عندما وصلت الأزمة إلى طريق مسدود لم تخرج فرنسا عن الموقف الدولى بل شاركت بقواتها العسكرية فى قوات التحالف الدولى[١].

وهناك آراء تفسر تحول الموقف الفرنسى بأنه كان نتيجة لضغط رجال الأعمال الفرنسيين الذين بدءوا يحسون بالقلق على مصالحهم بعد أن حصلت الشركات الأمريكية والبريطانية على معظم العقود من المملكة العربية السعودية والكويت استعداداً لإعادة البناء فى فترة ما بعد الغزو[٢].

وقد يكون من المفيد بعد أن استعرضنا مواقف الدول العربية ومواقف القوى الكبرى تجاه الغزو العراقى للكويت أن نعرض لموقف دول الجوار الجغرافى، ويعنينا بوجه خاص موقف كل من تركيا وإيران وإسرائيل.

بالنسبة لتركيا فإنه على الرغم من محاولة العراق تهدئتها، وخاصة أنها تتحكم فى أنابيب النفط العراقية الممتدة من شمال العراق عبر أراضيها وذلك حتى لاتنفذ قرار المقاطعة الاقتصادية، إلا أن العراق لم ينجح فى كسب تركيا إلى جانبه ويرجع ذلك إلى علاقاتها الوثيقة بالمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية، ومن المؤكد أن تركيا نظرت إلى مصالحها الاقتصادية والأمنية فى المقام الأول. والحقيقة أن الحكومة التركية واجهت مأزقا خطيراً فى التعارض بين رغبتها فى الحد من القوة الإقليمية للعراق والوفاء بالتزاماتها التحالفية مع الغرب من ناحية، وبين مخاوف اندلاع مواجهة عسكرية مع العراق من ناحية أخرى؛ نظرا للحدود المشتركة بين الدولتين ولوجود أهم وأوسع شبكة لمصادر المياه والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية فى مناطق قريبة من الحدود مع العراق، مما قد تكون هدفا لضربات عراقية انتقامية، كما أن انهيار وحدة العراق وتقسيمه قد يهدد بتفجير مشكلة الأقليات فى تركيا وخاصة الكردية منها ما لم تخاطر بالاستيلاء على شمال

١- صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٥.

٢- حسن نافعة: ردود الفعل الدولية إزاء الغزو، من أعمال ندوة الغزو العراقى للكويت، نشر مجلة عالم المعرفة - الكويت مارس ١٩٩٥، ص ٥٠٠ وما بعدها.

العراق وضم سكانه الأكراد إلى مناطق الأكراد فى جنوب شرق تركيا مما يشكل عملية باهظة التكاليف عسكريا واقتصاديا[١]. ومع ذلك فقد وجدت تركيا فى الأزمة فرصة سانحة تستطيع من خلالها أن تؤكد ولاءها للغرب ومحاولة التغلب على بعض أسباب الرفض لقبولها فى المجموعة الأوربية والتخلص من القوة العسكرية للعراق التى تهدد التوازن الإقليمى، فضلا عن أن موقفها المعارض للعراق قد يتيح للشركات التركية آفاقا واسعة فى منطقة الخليج، كما يساعد على جلب الاستثمارات العربية إليها.

وعلى الرغم من تلك الاعتبارات فقد حرصت تركيا على عدم الدخول كطرف مباشر ضد العراق، وعلى أن يكون موقفها متمشيا مع القرارات الدولية فى إدانة الغزو وإحكام الحصارالاقتصادى عن طريق إغلاق حدودها مع العراق وإيقاف أنابيب النفط العراقية. كما سمحت باستخدام قواعدها الجوية وخاصة قاعدتى إنسرليك وباتمان تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الذى يخول الدول الأعضاء تقديم المساعدة لقوات التحالف الدولى التى تعمل لتحرير الكويت.

وفضلا عن ذلك كان حرص تركيا على عدم إرسال قوات عسكرية واكتفت بإرسال مجموعات فنية فى مجالات النقل والاتصالات والخدمات العامة. وقد استطاعت تركيا أن تحقق العديد من المكاسب، لعل من أهمها التعويض المالى عن عوائد مرور البترول العراقى عبر أراضيها إلى جانب رفع الولايات المتحدة الأمريكية القيود العسكرية التى كانت مفروضة على تسليحها منذ غزوها لقبرص عام ١٩٧٤، بالإضافة إلى تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتدعيم طلبها للانضمام إلى المجموعة الأوربية[٢].

وفيما يتعلق بالموقف الإيرانى إزاء الأزمة يمكن القول بأنه مر عبر مرحلتين تفصل فيما بينهما المبادرة التى أعلنها الرئيس العراقى فى ١٤ أغسطس ١٩٩٠

---

١ - نازلى معوض: التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، العلاقات العربية التركية من منظور عربى - إصدار معهد البحوث والدراسات العربية ـ الجزء الأول، القاهرة ١٩٩١، ص ص ٣٤٥ ـ ٣٤٧.

٢ - المرجع السابق ص ٣٥٠.

بإعادة اعترافه بمعاهدة الجزائر الموقعة بين الدولتين فى عام ١٩٧٥، وإقراره بكافة الشروط الإيرانية لإنهاء حالة الحرب بين البلدين والتى كانت قد توقفت فى عام ١٩٨٨ والتعهد بانسحاب القوات العراقية من المناطق التى كانت قد احتلتها فى إيران وإطلاق سراح الأسرى الإيرانيين[١]. وتأكيدا لما أظهره الرئيس العراقى من نوايا طيبة إزاء جارته إيران كانت زيارة طارق عزيز وزير خارجية العراق لإيران فى ٩ سبتمبر ١٩٩٠، وكانت أول زيارة لمسئول عراقى كبير منذ نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية فى عام ١٩٧٩، وكان الهدف من تلك الزيارة توقيع معاهدة سلام بين البلدين استنادا على مبادرة الرئيس العراقى. ولعل أهم مايلاحظ فى مرحلة ما قبل المبادرة العراقية اتفاق القيادات الإيرانية المعتدلة والمتشددة على التنديد بالغزو العراقى للكويت وقبول الحل العسكرى ضمنا، أما فى مرحلة ما بعد المبادرة فإنه على الرغم من تصريح الرئيس الإيرانى هاشمى رافسنجانى بأن السلام مع العراق قضية منفصلة تماما عن قضية الكويت إلا أنه من الملاحظ تصاعد حدة الانتقادات الإيرانية للوجود العسكرى الأجنبى فى المنطقة، كما تكررت دعوة إيران لإيجاد حل سلمى فى إطار إسلامى، وعدم السماح لقوات التحالف الدولى باستخدام الأراضى أو الأجواء الإيرانية، وعدم تعرض العتبات المقدسة الشيعية فى العراق لأى اعتداء والتأكيد على سياسة الحياد الإيرانية[٢]. ومع ذلك لعبت الوساطة السورية دوراً فى امتثال إيران لقرارات مجلس الأمن، كما كثفت دول الخليج العربية اتصالاتها بإيران وكأنها تعتذر عن مواقفها السابقة فى مساندة العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية. وليس من شك فى أن إيران استطاعت أن تحقق العديد من المكاسب؛ من أبرزها تحجيم أكبر قوة إقليمية منافسة لها، إلى جانب مطالبتها المشاركة فى أمن الخليج ومعارضة وجود قوات للدفاع الإقليمى من خارج المنطقة.

أما بالنسبة لإسرائيل فقد وجدت الفرصة سانحة أمامها فى تورط العراق فى تلك الأزمة وبدأت تتأهب لكى تتخلص من التهديدات العراقية لها، وكانت على

---

١ - Letter dated 14th August 1990 from the President of Iraq to the President of the Islamic Republic of Iran, Cambridge International Documents, The Kuwait Crisis, Basic Documents, Vol. I, Cambridge 1991, p. 63.

٢ - انظر مواقف الدول الآسيوية من أزمة الخليج بعد اندلاع الحرب ـ إصدار الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ـ مارس ١٩٩١.

أهبة الاستعداد للمشاركة فى قوات التحالف الدولى. وتقديرا من الولايات المتحدة الأمريكية لحساسية الوجود الإسرائيلى ضمن قوات التحالف كان على الولايات المتحدة أن تستميل إليها إسرائيل لكى تلزم الحياد، ولعل ذلك يفسر لنا زيارة كل من لوارنس إيجلبرجر مساعد وزير الخارجية الأمريكية وروبرت وولفوتيز من رئاسة أركان الحرب المشتركة إلى إسرائيل لكى يبقيا على التزامها بالحياد رغم ما تعرضت له أراضيها من اختراق صواريخ سكود.

وليس من شك فى أن إسرائيل أفادت فائدة كبيرة من موقفها الحيادى، حيث حصلت من الولايات المتحدة الأمريكية على معونات اقتصادية وعسكرية ضخمة وخاصة من صواريخ باتريوت[1]، كما حصلت على وعود بأن دول الخليج العربية سوف تبذل جهودها لإيجاد تسوية سلمية للنزاع العربى الإسرائيلى إلى جانب تخفيف المقاطعة الاقتصادية والاعتراف بوجودها، ولعل ما يؤكد ذلك أن تلك الوعود أخذت فى وقتنا الحاضر سبيلها إلى التنفيذ.

وقد يكون من الأهمية بعد استعراضنا للمواقف العربية والإقليمية والدولية إزاء الغزو العراقى للكويت أن نعرض لموقف الكويت حكومة وشعبا باعتبارها الطرف الأكثر تضررا من وقوع الغزو. وحتى نتفهم ذلك الموقف تجدر الإشارة إلى ما ألحقه الغزو العراقى للكويت من خسائر فادحة بالاقتصاد الكويتى ناهيك عن الأضرار المالية التى نجمت عن وجود قوات الاحتلال فى الأراضى الكويتية والتى استمرت ما يقرب من سبعة شهور، وعلى وجه التحديد خلال الفترة من ٢ أغسطس ١٩٩٠ إلى ٢٥ فبراير ١٩٩١.

أقدم العراق خلال هذه الفترة على محاولة طمس الهوية الكويتية، حين قامت قوات الاحتلال بحرق السجل المدنى الكويتى حتى يتقدم الكويتيون بطلب بطاقات هوية عراقية، إلى جانب تشجيع الكويتيين على مغادرة بلادهم بعد تجريدهم من جميع مستندات هوياتهم بما فى ذلك شهادات ميلادهم أو جوازات سفرهم حتى يمكن إبطال أى دليل يثبت مواطنتهم الكويتية، إذ كانت خطة العراق

١- حسن نافعة: دراسة سبق ذكرها، ص ص ٥١٥ ـ ٥١٦.

بعد ضمه الكويت تقوم على تغيير التركيبة الديموجرافية للكويت عن طريق ترحيل الكويتيين وتوطين العراقيين[1] . وطبقا لمصادر الحكومة الكويتية أن العراق كان يقوم بإرسال أعداد كبيرة من العراقيين إلى الكويت من أجل إجراء استفتاء شعبى فى وقت لاحق يثبت من خلاله رغبة الكويتيين فى الانضمام إلى العراق[2] . كما ظهرت محاولات طمس هوية الكويت فى تغيير أسماء شوارعها ومبانيها ومرافقها ولوحات السيارات.

أما فيما يتعلق بالخسائر الاقتصادية فتشير المصادر الكويتية إلى أن القوات العراقية استولت على خزانة البنك المركزى الكويتى التى كانت تحتوى على ثلث احتياطى الكويت من الذهب والعملات الأجنبية، بالإضافة إلى ودائع البنوك التى كانت تصل إلى اثنى عشر مليارا من الدولارات الأمريكية. كما تم الاستيلاء على محلات الصرافة وأسواق الذهب. وخلال شهر واحد من وقوع الغزو فقدت الكويت ما يقرب من ٧٠٪ من نشاطها الاقتصادى نتيجة الخسائر التى حدثت فى بنيتها الأساسية ومرافقها الرئيسية، إلى جانب توقف حركة التجارة والأضرار التى تعرضت لها الصناعات البتروكيماوية، كما أدى فقدان الدينار الكويتى لقيمته بعد توحيده مع الدينار العراقى إلى فقدان قيمة المدخرات الكويتية للحكومة والأفراد، هذا فضلا عما عانته الكويت نتيجة تجميد أرصدتها فى الخارج[3].

وقد نشرت السفارة الكويتية بلاهاى قائمة من ستة وعشرين بندا تضمنت الممتلكات التى استولت عليها قوات الاحتلال، كان من أبرزها معدات الجيش الكويتى من طائرات وزوارق بحرية ومهمات عسكرية، إلى جانب ما استولت عليه من معدات الجامعة والمدارس والمعاهد، فضلا عن حديقة الحيوان ومدينة الكويت الترفيهية التى كانت تعد من أكبر ملاهى الشرق الأوسط حيث تم نقلها إلى بغداد.

١- تقرير أبادير ثيام Thiam الممثل الخاص لمدير اليونسكو - مايو ١٩٩١، انظر سليمان العنيزى: العدوان العراقى على المؤسسات العلمية والتربوية والثقافية بالكويت فى تقارير خبراء اليونسكو والمنظمات العربية والإسلامية، مركز البحوث والدراسات الكويتية - الكويت ١٩٩٣، ص ص ٧٠ - ٧١.

٢- الأهرام ٥ سبتمبر ١٩٩٠.

٣- حوار أجرته جريدة الأهرام مع الدكتور عبد الرحمن العوضى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتى فى ٢٩ أغسطس ١٩٩٠.

ويتضح من تقارير المنظمات الدولية والعربية والإسلامية المعنية بالتربية والثقافة والعلوم ما ألحقه الغزو العراقى بتلك المؤسسات، حيث يشير تقرير جون بنيون Benyon مدير اليونسكو الذى نشر بعد تحرير الكويت فى مارس ١٩٩١، إلى أن أغلبية المدارس العامة قد استغلت من قبل القوات العراقية للسكن فيها، كما اهتم التقرير بالكشف عن الأضرار التى لحقت بالمؤسسات العلمية الدولية بالكويت ويرى أن ذلك كان مخططا متعمدا من قبل العراق بهدف تنزيل الكويت من دولة مستقلة ذات سيادة لتصبح مجرد محافظة عراقية[1]. وتكاد تجمع تقارير المنظمات الدولية والإقليمية على أن الاستيلاء على المعدات والأجهزة العلمية والكتب والمخطوطات كان يتم بأسلوب منظم للإفادة بها فى العراق.

وعلى العكس من ذلك فإن الوثائق العراقية لا تعتبر الاستيلاء على تلك المعدات وغيرها سلبا أو نهبا، وإنما هو نوع من سد الاحتياجات التى تفتقدها المحافظات العراقية الأخرى، بمعنى أنها كانت عملية توازن، أو على الأحرى إعادة توزيع الإمكانيات الموجودة فى الكويت على كافة أرجاء القطر العراقى[2].

وعلى الرغم من عدم توافر الوثائق العراقية بصورة كافية فإن الحديث عن وقائع الاحتلال العراقى للكويت يمكن أن يكتسب قدراً من المصداقية بالرجوع إلى الوثائق التى خلفتها قوات الاحتلال إضافة إلى تقارير الكونجرس والأمم المتحدة والتقارير الأخرى التى نشرت فى بعض المجلات المعنية بشئون الشرق الأوسط، فضلا عن الرجوع إلى شهادات العيان ممن شهدوا عملية الغزو.

وتشير تلك التقارير والشهادات إلى ما قامت به قوات الاحتلال العراقى من السلب والنهب والتعذيب بما صاحب ذلك من اقتحام المساكن ونسف المبانى والمجمعات السكنية وخاصة فى المناطق التى كان يتردد فيها أنباء عن عمليات المقاومة فى

١- سليمان العنيزى: مرجع سبق ذكره ص ص ٢٣ ـ ٢٤.

٢- هناك العديد من الوثائق التى خلفها الغزو العراقى فى الكويت وقد نشرت بعض هذه الوثائق فى العددين ٣٩ و ٤٠ من مجلة العلوم الإنسانية جامعة الكويت فى ربيع وخريف عام ١٩٩٢، كما قام مركز البحوث والدراسات الكويتية بنشر العديد من تلك الوثائق فى دراسته عن المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية ـ الكويت ١٩٩٣.

ضواحى سلوى والسرة والفنطاس والروضة وغيرها. وبصدد ذلك تم إعدام العديد من عناصر المقاومة أمام أهاليهم، ولم تسلم من ذلك النساء، إلى جانب المئات ممن احتجزتهم السلطات العراقية عن طريق الأسر، كما حدث اغتصاب العديد من النساء، حتى أن حكومة الكويت أصدرت عقب التحرير فتوى شرعية تجيز عمليات الإجهاض لمن حمل من النساء سفاحا، ولا توجد مع ذلك أرقام صحيحة عن عدد هذه الحالات إذ إن هناك تكتماً شديداً عليها، وذلك أن المغتصبات لا ينظر إليهن المجتمع الكويتى نظرة احترام[1]. وعلى الرغم من الانتهاكات العديدة التى تعرض لها الكويتيون فقد حرصت سلطات الاحتلال العراقية على أن تعطى انطباعا بأنها تتخذ إجراءات صارمة ضد الجنود العراقيين الذين يرتكبون أخطاء حيث أعدمت بالفعل بعض الجنود العراقيين علنا [2].

واجه الكويتيون الاحتلال العراقى للكويت بالمقاومة المسلحة وذلك رغم إحكام قبضة الجيش العراقى، وكانت هذه المقاومة أمرا غير متوقع للصورة التى رسمت عن الكويتيين بأنهم قوم مترفون، غير أن هناك بعض عناصر المقاومة التى اعتمدت فى تسليحها على مستودعات الجيش الكويتى ووزارة الداخلية إلى جانب الأسلحة التى كانت تهرب من المملكة العربية السعودية أو من أسلحة الجيش العراقى التى تمكن أفراد المقاومة من الحصول عليها. ولعل مما أضعف المقاومة هجرة كثير من الكويتيين إلى الخارج، ومع أن تلك الهجرة تعد فى نظرنا من المظاهر السلبية إلا أن هناك من الباحثين الكويتيين من يبررونها من حيث إنها ساعدت على توصيل صوت الكويتيين ومعاناتهم، وبالتالى كسب الرأى العام العربى والدولى لصالح القضية الكويتية وخاصة فى الأقطار التى تواجدوا فيها أو نزحوا إليها[3]. ومن المفارقات التى نوردها فى ذلك الصدد أن الوثائق العراقية

١- محمد حسين غلوم: شاهد عيان على وقائع الاحتلال العراقى للكويت، من أعمال ندوة الغزو العراقى للكويت ـ مجلة عالم المعرفة ـ الكويت مارس ١٩٩٥، ص ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

٢- تقرير أبادير ثيام THIAM الممثل الخاص لمدير اليونسكو ـ مايو ١٩٩١، انظر: سليمان العنيزى. مرجع سبق ذكره ص ٧٠ وما بعدها.

٣- عبد المالك التميمى: الكويت والخليج العربى المعاصر، الكويت ١٩٩٢، انظر الناس فى الكويت تحت الاحتلال، ص ٩٣.

ضواحى سلوى والسرة والفنطاس والروضة وغيرها. وبصدد ذلك تم إعدام العديد من عناصر المقاومة أمام أهاليهم، ولم تسلم من ذلك النساء، إلى جانب المئات ممن احتجزتهم السلطات العراقية عن طريق الأسر، كما حدث اغتصاب العديد من النساء، حتى أن حكومة الكويت أصدرت عقب التحرير فتوى شرعية تجيز عمليات الإجهاض لمن حمل من النساء سفاحا، ولا توجد مع ذلك أرقام صحيحة عن عدد هذه الحالات إذ إن هناك تكتما شديداً عليها، وذلك أن المغتصبات لا ينظر إليهن المجتمع الكويتى نظرة احترام[1]. وعلى الرغم من الانتهاكات العديدة التى تعرض لها الكويتيون فقد حرصت سلطات الاحتلال العراقية على أن تعطى انطباعا بأنها تتخذ إجراءات صارمة ضد الجنود العراقيين الذين يرتكبون أخطاء حيث أعدمت بالفعل بعض الجنود العراقيين علنا[2].

واجه الكويتيون الاحتلال العراقى للكويت بالمقاومة المسلحة وذلك رغم إحكام قبضة الجيش العراقى، وكانت هذه المقاومة أمرا غير متوقع للصورة التى رسمت عن الكويتيين بأنهم قوم مترفون، غير أن هناك بعض عناصر المقاومة التى اعتمدت فى تسليحها على مستودعات الجيش الكويتى ووزارة الداخلية إلى جانب الأسلحة التى كانت تهرب من المملكة العربية السعودية أو من أسلحة الجيش العراقى التى تمكن أفراد المقاومة من الحصول عليها. ولعل مما أضعف المقاومة هجرة كثير من الكويتيين إلى الخارج، ومع أن تلك الهجرة تعد فى نظرنا من المظاهر السلبية إلا أن هناك من الباحثين الكويتيين من يبررونها من حيث إنها ساعدت على توصيل صوت الكويتيين ومعاناتهم، وبالتالى كسب الرأى العام العربى والدولى لصالح القضية الكويتية وخاصة فى الأقطار التى تواجدوا فيها أو نزحوا إليها[3]. ومن المفارقات التى نوردها فى ذلك الصدد أن الوثائق العراقية

١- محمد حسين غلوم: شاهد عيان على وقائع الاحتلال العراقى للكويت، من أعمال ندوة الغزو العراقى للكويت ـ مجلة عالم المعرفة ـ الكويت مارس ١٩٩٥، ص ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

٢- تقرير أبادير ثيام THIAM الممثل الخاص لمدير اليونسكو ـ مايو ١٩٩١، انظر: سليمان العنيزى: مرجع سبق ذكره ص ٧٠ وما بعدها.

٣- عبد المالك التميمى: الكويت والخليج العربى المعاصر، الكويت ١٩٩٢، انظر الناس فى الكويت تحت الاحتلال، ص ٩٣.

ضخمت من حجم المقاومة الكويتية لأن تلك الوثائق وضعت من قبل أجهزة الاستخبارات في الجيش العراقي والتي كانت بطبيعة الحال تتوجس من أية عملية من عمليات المقاومة حتى ولوكانت في أقل المستويات.

إلى جانب المقاومة المسلحة اتبع الكويتيون العصيان المدني حيث رفضوا التعامل مع سلطات الاحتلال إلا في تشغيل المستشفيات والمراكز الصحية وتسيير محطات المياه والكهرباء والمرافق العامة، أما محاولة سلطات العراق فتح المدارس أو استئناف التعليم الجامعي فقد قوبلت بالمقاطعة، ومن ثم فشلت سلطات الاحتلال في تطبيع الحياة في الكويت.

وليس من شك في أن نجاح العصيان المدني كان يعتمد على إيجاد مصادر بديلة للرزق بعد أن توقفت الحياة الاقتصادية وبعد أن فقد سكان الكويت مدخراتهم المودعة في البنوك، أو على الأقل فقدت تلك المدخرات أكثر من تسعة أعشارها نتيجة معادلة الدينار الكويتي بالدينار العراقي الذي تدني مستواه. وحين توقفت البنوك عن أعمالها اعتمد الكويتيون على مالديهم من مدخرات نقدية أو عينية، وظهر التكافل الاجتماعي في قمة صورته حين تضامن أهالي الكويت في حياتهم المعيشية وأصبحت الجمعيات التعاونية والتجار الكويتيون بمثابة المحور الأساسي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية[1].

وتأكيدا لإحكام العصيان المدني فشلت سلطات الاحتلال في أن تجد من يتعاون معها من الكويتيين حتى من أكثر عناصر المعارضة تطرفا، حيث قررت تلك العناصر التي أطلقت على نفسها اتحاد الكويت الحرة التركيزعلى هدف قومي واحد وهو إجلاء القوات العراقية من الأراضي الكويتية[2]، كما رفض المؤتمر الشعبي الكويتي الذي عقد بجدة ١٣ ـ ١٥ أكتوبر ١٩٩٠ المساومة على سيادة الكويت ودعا الدول العربية التي تخلفت لسبب أو لآخر في إدانة العدوان العراقي أن تعيد النظر في مواقفها على ضوء مفاهيم الدين الإسلامي والمبادئ القومية والأخلاق

١- محمد حسين غلوم: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦٤ ـ ١٦٦.

٢- الأهرام ١٢ سبتمبر ١٩٩٠.

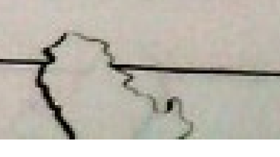
العربية والقيم الإنسانية، وتحكم ضمائرها وتنضم إلى الإجماع الدولى. ولم يفت المؤتمرون التأكيد على أن موقف بعض القيادات الفلسطينية لن يؤثر على تضامن الشعب الكويتى مع الشعب الفلسطينى فى كفاحه العادل من أجل تحرير وطنه واسترجاع حقوقه، كما أن الشعب الكويتى لا يضمر للشعب العراقى الشقيق شرا لأنه مغلوب على أمره[1].

خلال فترة الاحتلال العراقى للكويت استمر النظام العراقى فى تشبثه بعدم الانسحاب واستخدم فى ذلك العديد من الأوراق، بدءاً من احتجاز الرعايا الأجانب إلى حرب السفارات - التى رفضت الانتقال إلى بغداد - إلى حرب المواد الغذائية حيث رفض العراق توزيع المواد الغذائية والأدوية على المدنيين فى العراق والكويت بإشراف الأمم المتحدة والصليب الأحمر، وأعلن أنه لن يسمح لأى جهة بتجاوز سلطاته داخل أراضيه أو داخل الكويت[2].

ونتيجة للموقف العراقى أخذ مجلس الأمن يصعد قراراته من عقوبات اقتصادية إلى فرض الحظر الجوى[3]، كما تصاعدت قرارات المجلس على أثر توارى مبادرات السلام العربية والدولية وفشل المباحثات التى أجراها دى كويلار الأمين العام للأمم المتحدة مع طارق عزيز وزير خارجية العراق فى الأردن ٣١ أغسطس - ١ سبتمبر ١٩٩٠، وفشل زيارته للعراق للالتقاء بالرئيس العراقى، ومن ثم لم يجد أمامه سوى الإعراب عن خيبة أمله محملا العراق فشل مهمته، حيث لم يظهر الرئيس العراقى أية مرونة للامتثال للمطالب الدولية.

وظل النظام العراقى يواجه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بالتأكيد على أن قرار ضمه الكويت لا رجعة فيه، كما هدد بتدمير إسرائيل إذا ما تعرضت بلاده للاختناق الاقتصادى، وبتدمير حقول النفط. وقد ترتب على تلك التهديدات ارتفاع سعر برميل النفط إلى أكثر من أربعين دولارا فى أسواق لندن ونيويورك،

١- البيان الختامى للمؤتمر الشعبى الكويتى المنعقد بجدة فى ١٣ - ١٥ أكتوبر ١٩٩٠.
٢- الأهرام ١٥ سبتمبر ١٩٩٠.
٣- قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٠ الصادر فى ٢٥/٩/١٩٩٠.



الأمر الذى أعاد إلى الأذهان أزمة الطاقة العالمية، فى الوقت الذى انخفضت فيه بشدة أسعار الأسهم والسندات بسبب التخوف من حرب تدمر فيها آبار النفط.
وبلغت التهديدات العراقية إلى الدرجة التى وردت فى أحد التقارير البريطانية عن وجود خطة عراقية كانت تقضى بتوغل القوات العراقية فى المناطق الشرقية من المملكة العربية السعودية بحيث لا يمكن إخراجها إلا بالمخاطرة بتدمير شامل لآبار النفط فى تلك المناطق، وفى الوقت نفسه تكون اليمن قد احتلت نجران وجيزان وغيرها من المناطق التى تطالب بها، أما دور الملك حسين فيكون التقدم نحو الحجاز وذلك على اعتبار أن جده الحسين كان شريفاً على مكة وملكا على الحجاز قبل أن يضم عبد العزيز بن سعود الحجاز إلى ملكه فى عام ١٩٢٥، وبذلك لايتبقى من السعودية إلا منطقة نجد الموطن الأصلى للدعوة الوهابية(١).

كان من الطبيعى إزاء التعنت فى الموقف العراقى أن يختلف القرار الذى اتخذه مجلس الأمن فى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠، وهو القرار رقم ٦٧٨ عن القرارات السابقة التى ألمحت إلى استخدام القوة، إذ إن القرار الجديد حدد موعداً نهائياً لانسحاب القوات العراقية من الكويت وإلا فإن المجلس سوف يستخدم التدابير اللازمة لإجبار العراق على ذلك. وكانت الولايات المتحدة لأمريكية قد اقترحت أن يكون الموعد النهائى أول يناير ١٩٩١، غير أن الاتحاد السوفيتى طلب إعطاء مزيد من الوقت بهدف إتاحة الفرصة لحل سياسى، ومن ثم أجل الموعد إلى ١٥ يناير ١٩٩١.

خلال فترة الاحتلال العراقى للكويت كانت الحشود العسكرية الدولية التى تجاوز حجمها ٧٠٠,٠٠٠ مقاتل قد تجمعت فى منطقة حفر الباطن على الحدود السعودية الكويتية، وقد شكل الأمريكيون معظم أفرادها حيث وصل عددهم إلى ٥٤٠,٠٠٠ مقاتل، ويلى القوات الأمريكية من حيث الحجم القوات البريطانية والفرنسية ثم القوات المصرية. وبلغ عدد الدول التى أسهمت فى التحالف الدولى

١- Foreign Report, London 6th September 1990, pp. 1-2 see also Gulshen, Dietl. Strategic Implications for the Gulf Region in: Abidi, A.H., & Singh, K.., (eds.), The Gulf Crisis. New Delhi 1991, p. 214.

ولو بشكل رمزى ثمان وعشرين دولة، أما الدول الغنية التى لم تشترك فى التحالف العسكرى فقد طلب إليها أن تعوض ذلك بالمساهمة فى النفقات، حيث كلفت كل من ألمانيا واليابان بدفع تسعة مليارات من الدولارات نظرا لاستفادتها من نتائج الحرب فى تأمين مواردها من النفط. وكان من الطبيعى أيضا أن يطلب من دول الخليج العربية المساهمة فى نفقات الحرب؛ حيث قدر ما تحملته السعودية والكويت بـ ١٣,٥ مليار من الدولارات إضافة إلى الخدمات التى قدمتها السعودية للقوات المتحالفة التى رابطت فوق أراضيها.

وعلى الرغم من جميع تلك المساعدات وما بدا فى الأفق من حتمية التدخل العسكرى بحرب خاطفة حملت الاسم الكودى «عاصفة الصحراء» - فإن النظام العراقى لم يعلن عزمه على الانسحاب من الكويت. ولعل ذلك يرجع إلى حسابات الرئيس العراقى الخاطئة إلى احتمال تراجع الأمريكيين خوفا من تعرضهم لخسائر بشرية كبيرة، ولعله كان يعلق آمالا على احتمال وقوع انقسام بين دول التحالف وخروج الدول العربية والإسلامية المتحالفة حين يوجه صواريخه إلى إسرائيل، مما يثير حماسة الشعوب العربية والإسلامية تجاه تأييد العراق.

غير أن ما كان يعول عليه الرئيس العراقى لم يتحقق، إذ ووجهت محاولاته لاستثارة العامل الدينى بدعوى تدنيس القوات الأجنبية للأراضى المقدسة بصدور فتاوى شرعية فى السعودية والقاهرة تجيز الاعتماد على قوات الدول المعاهدة، كما أفسد الأمريكيون ورقة صدام حين مارسوا ضغوطا على إسرائيل كى لا ترد بأى شكل من الأشكال على تعرضها لصواريخ سكود العراقية، ومن جهة أخرى كان تأثير تلك الصواريخ محدوداً بفضل سلاح جديد استخدمه الأمريكيون لأول مرة فى حرب الخليج وهو صواريخ باتريوت التى أبطلت إلى حد كبير مفعول صواريخ سكود.

وإزاء الضربات الجوية السريعة سارع الجيش العراقى بالانسحاب من الكويت بعد تنفيذه لسياسة الأرض المحترقة Scourge Land دمر فيها مئات من آبار النفط والتى وصلت إلى ما يقرب من ٤٦٢ بئرا، كما اشتعلت النيران فى ٦١٨ بئرا

وقدرت كمية النفط المحترقة بما يصل إلى خمسة ملايين برميل فى اليوم[1]. وإلى جانب هذا التدمير كانت الأضرار البيئية الناتجة عن الاحتراق إضافة إلى تخريب البيئة البحرية نتيجة تسرب كميات كبيرة من النفط فى مياه البحر، فضلا عن تدمير خطوط الأنابيب التى تربط رءوس الآبار بمحطات التجميع والخزانات وموانى التصدير ومحطات التكرير[2].

وعلى الرغم من أن الكويت استطاعت عقب تحريرها استعادة إنتاجها النفطى فى زمن قياسى إلا أن الخسائر التى نجمت عن التعطيل أثناء الاحتلال وخلال فترة الحرائق كانت خسائر فادحة.

نجحت العمليات الأولى من عاصفة الصحراء فى تحرير الكويت من القوات العراقية وتحقق ذلك فى الخامس والعشرين من فبراير ١٩٩١، وارتفع العلم الكويتى فى اليوم التالى ولاتزال الكويت تعتبر هذين اليومين من أعيادها الوطنية.

غير أن عاصفة الصحراء لم تقف عند حد تحرير الكويت وإنما كان الاتجاه إلى التقدم صوب الأراضى العراقية، وإن كانت الأطراف العربية المشاركة فى عاصفة الصحراء حرصت على التأكيد بأن مهمتها انتهت عند تحرير الكويت، وبالتالى امتنعت عن الاشتراك فى العمليات العسكرية الموجهة إلى الأراضى العراقية سواء جوا أو عن طريق الالتحام البرى.

وبينما كانت العمليات العسكرية تنهال على العراق فوجئ العالم بعد أربعة أيام من الهجوم البرى على الأراضى العراقية بصدور أمر من البيت الأبيض بوقف القتال، فى الوقت الذى كانت فيه القوات الأمريكية قد وصلت إلى الطريق المؤدى من البصرة إلى بغداد، مما أدى بالقائد الأمريكى لقوات الحلفاء تشوارتسكوف إلى إبداء أسفه لعدم مواصلة القتال حتى يتمكن الحلفاء من القضاء على القوة العسكرية للعراق وإسقاط النظام العراقى. ولعل السبب الرئيسى لتوقف العمليات العسكرية ضد العراق يرجع فى تقديرنا إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى

---

١ - محمد حسين غلوم: دراسة سبق ذكرها، ص ص ١٧٣ - ١٧٤.

٢ - عامر التميمى: دراسة سبق ذكرها، ص ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

الإبقاء على قوة العراق العسكرية بهدف تحقيق التوازن الإقليمى بين العراق وإيران، يؤكد ذلك ما أثبتته بعثات التفتيش العسكرية التابعة للأمم المتحدة أن العراق لا يزال يستحوذ على نسبة كبيرة من قوته العسكرية التى تصل إلى ٨٠ أو ٩٠٪ مما كانت عليه، يضاف إلى ذلك ما صرح به الرئيس الأمريكى جورج بوش فى أنه لم يتخذ قرار الحرب ضد العراق لأسباب شخصية وإنما هناك حسابات للمصالح القومية، وقد تحققت تلك المصالح بتحجيم القوة العراقية المهددة لإسرائيل ولدول الخليج العربية.

انتهت حرب الخليج الثانية بالعودة إلى إثارة مسألة الأمن فى الخليج، إذ لم تكد تمضى عدة أيام على تحرير الكويت حتى أصدرت مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى إعلان دمشق فى ٦ مارس ١٩٩١ الذى اتفق فيه على أن تشارك القوات المصرية والسورية دول مجلس التعاون الخليجى فى مهمة الدفاع عن الخليج، وتعهدت دول المجلس أن تزيد استثماراتها فى كل من مصر وسوريا، بيد أن إعلان دمشق لم يجد طريقه إلى التنفيذ، وربما يرجع ذلك إلى اختلاف وجهات نظر دول الخليج العربية فيما يتعلق بتحقيق الأمن فى الخليج، إضافة إلى معارضة إيران فى وجود قوات عسكرية غير منتمية إلى المنطقة، وبادرت مصر بسحب قواتها العسكرية على الفور حين طلبت بعض دول الخليج العربية أن يكون الوجود العسكرى المصرى رمزيا.

أعقب تحرير الكويت صدور القرارين رقم ٦٨٦ و ٦٨٧ عن مجلس الأمن حيث ألزم القرار الأول العراق بإلغاء كافة الإجراءات التى اتخذها لضم الكويت وإعلان مسئوليته بموجب القانون الدولى عن أية خسائر أو أضرار تعرضت لها الكويت أو غيرها نتيجة غزوه، وأن يبادر بإطلاق سراح المحتجزين الكويتيين وغيرهم وأن يعيد كافة الممتلكات التى استولى عليها من الكويت خلال فترة احتلاله لها.

أما القرار الثانى الذى صدر فى الثالث من أبريل ١٩٩١ فقد نص على رجوع السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والشرعية إلى الكويت، وتضمن فى فقرته الثانية احترام كل من العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص

الجزر على النحو الذى سبق تحديده فى المحضر المتفق عليه بين الدولتين فى ٤ أكتوبر ١٩٦٣، ونصت الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن، أن يساعد الأمين العام للأمم المتحدة فى اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لترسيم الحدود فيما بينهما مستعينا بالمواد المناسبة. وتعتبر هذه الفقرة نقطة تحول هامة فيما يتعلق بمشكلة ترسيم الحدود الكويتية العراقية وإن كانت هى المرة الأولى التى تقوم فيها الأمم المتحدة بترسيم الحدود بين دولتين[١].

وعلى حين بادرت الكويت فى ١٩ أبريل ١٩٩١ بالإعراب عن تعاونها من أجل تنفيذ الفقرة الثالثة من القرار[٢]. حرص العراق على أن يسجل فى رسالته إلى الأمين العام للأمم المتحدة فى ٢٣ أبريل ١٩٩١ على أنه ليست له أية حرية فى إرادته بسبب الظروف التى تفرض عليه القبول، وأن مجلس الأمن فرض وضعاً محدداً للحدود العراقية الكويتية فى حين أن المعروف قانونا وعمليا فى التعامل الدولى أن تترك مسائل الحدود للاتفاق بين الدول المعنية، ورغم تلك التحفظات فقد أعلن العراق قبوله لأحكام القرار وقام بالفعل بتعيين من يمثله فى اللجنة الدولية التى عهد إليها بترسيم الحدود العراقية الكويتية[٣].

وإلى جانب رد الأمين العام للأمم المتحدة على الملاحظات التى أبداها العراق كان حريصا على التأكيد فى رسالته بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٩١ بأنه قد أحيط علما بقبول العراق لأحكام الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٣/ ١٩٩١، وإنه استنادا إلى الإخطارات الرسمية التى تقدمت بها كل من حكومة العراق والكويت يكون الطرفان قد وفرا عنصر الاتفاق اللازم[٤].

١- عن مشكلات ترسيم الحدود بين العراق والكويت وتطوراتها راجع الفصل الرابع من كتابنا الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥، القاهرة ١٩٧٣، ص ١٣٦ وما بعدها، وكذلك الفصل الثانى من كتابنا الخليج العربى دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤ ص ٧٥ وما بعدها.

٢- رسالة من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٩١، تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق، الحق التاريخى والإرادة الدولية، إصدار مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ١٩٩٣، ص ٤٨.

٣- رسالة موجهة من وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٣ إبريل ١٩٩١ المرجع السابق ص ص ٥٠ - ٥٤.

٤- Letter dated 30th April 1991, from the Secretary General addressed to the Minister of Foreign Affairs of Iraq, see Demarcation of the International Boundary between the State of Kuwait and the Republic of Iraq by the U.N., Center for Research and Studies on Kuwait as a Contribution to the work of the U.N., Kuwait 1993, pp. 51-53.

تضمن تشكيل اللجنة الدولية التى عهد إليها بترسيم الحدود العراقية الكويتية القواعد الإجرائية ونظم العمل بها، حيث تقرر تشكيلها من ممثل واحد للعراق وممثل آخر للكويت وثلاثة من الخبراء المستقلين يعينهم الأمين العام للأمم المتحدة يكون أحدهم رئيساً للجنة، واشترط لصحة الاجتماعات حضور ثلاثة أعضاء على الأقل بما فيهم الرئيس وواحد على الأقل من ممثلى الدولتين، وأن تصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة، وأن تتيح اللجنة لممثلى كل من الكويت والعراق الاستعانة بخبراء يحق لهم حضور اجتماعات اللجنة دون أن يكون لهم حق التصويت[1].

عقدت اللجنة إحدى عشرة دورة تضمنت خمسة وثمانين اجتماعاً فى كل من نيويورك وجنيف، إضافة إلى ما قامت به من زيارات ميدانية وإعداد الخرائط الأورثوجرافية والتقاط الصور الجوية، إلى جانب نصب الأعمدة والعلامات الحدودية، كما عكفت اللجنة على دراسة العديد من المصادر والخرائط والمراسلات الدبلوماسية والوثائق ذات الصلة.

وكان أهم ما حرصت عليه اللجنة التطبيق التقنى لخط الحدود بين العراق والكويت كما كان محدداً أصلا فى اتفاقية ١٩٦٣ بين الكويت والعراق. وأكدت اللجنة استنادا إلى الحدود الكويتية العراقية الموضحة فى الخارطة البريطانية التى اعتمدت عليها اللجنة أن آبار النفط فى الحقول الواقعة بين سفوان والباطن والتى كان العراق يستغلها تقع فى أراضى كويتية،بينما يقع مجمع ميناء أم قصر بما فيه من مخازن ومنشآت ورافعات ومراسى وكذلك قرية أم قصر والمستشفى البحرى ومصانع الكبريت داخل الأراضى العراقية، كما اتخذت اللجنة قراراتها بترسيم الحدودعلى طول خط المياه الأدنى فى خور الزبير، وبالتالى أكدت للعراق منفذه إلى البحر بأن أدخلت ميناء خور الزبير فى الأراضى العراقية ثم يمتد على طول خط الوسط فى خور شيتانة وخور عبد الله، حيث وجدت اللجنة أن المنفذ البحرى

١- Rules of Procedure and working methods of the Iraq - Kuwait Boundary Demarcation Commission, Ibid. pp. 57 - 58.

لكلتا الدولتين مهم للتأكيد على الإنصاف فيما بينهما ولترسيخ عوامل الأمن والاستقرار على طول الحدود.

وقد أشارت اللجنة في تقريرها النهائي الذي قدمته إلى الأمم المتحدة أنها اتخذت قراراتها بشأن الحدود البرية بمشاركة جميع أعضائها، بينما لم يحضر ممثل العراق الدورات المنعقدة في الفترة من ١٥ يولية ١٩٩١ إلى ٢٠ مايو ١٩٩٢، وهي الدورات التي تم فيها إقرار الحدود البحرية، ومع ذلك فقد كانت اللجنة حريصة على أن تقدم لممثل العراق نسخا من جميع المحاضر المصادق عليها من قبل اللجنة[١].

وقد ناقش مجلس الأمن التقرير النهائي للجنة في الجلسة التي عقدها بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٩٣ حيث وافق عليه بالإجماع وبناء على ذلك أصدر المجلس قراره رقم ٨٣٣ في نفس التاريخ[٢]. وبالرجوع إلى المناقشات التي دارت في أروقة المجلس أكد الأعضاء على أن اللجنة، وإن كانت قد أتمت مهمتها بطريقة محايدة وموضوعية إلا أنها لا ترسى سابقة لعمل الأمم المتحدة في المستقبل.

وعلى أثر صدور قرار مجلس الأمن بالموافقة على تقرير لجنة ترسيم الحدود أبدت الكويت ترحيبها والتزامها بما توصلت إليه اللجنة من نتائج، وبصدد ذلك أعرب الشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الكويت في رسالة وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن تقدير الكويت واعتزازها بالدور التاريخي والرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ترسيخ قواعد العدل والسلام وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار في العالم. وصرح المندوب الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة أن مجلس الأمن بإصداره القرار ٨٣٣/ ١٩٩٣ إنما أغلق ملفا طالما كان مدعاة لعدم الاستقرار بين الكويت والعراق، وأن العراق

١- Final Report on the Demarcation of the International Boundary Between the Republic of Iraq and the State of Kuwait, May 1993.

٢- Resolution 833/1993 adopted by the Secsurity Council at it's 3224th meeting on 27th May 1993. see Demarcation of the International Boundary Research and Between the Republic of Iraq and the State of Kuwait. Center of Studies on Kuwait, Kuwait 1993, pp. 147-149.

أصبح ملزما بقرارات لجنة ترسيم الحدود حيث شارك مندوب العراق فى صناعة القرارات التى صدرت عن اللجنة حتى انسحابه فى الجولة الخامسة من أعمالها، وحيث إنه شارك فى إقرار اللائحة الداخلية لعمل اللجنة والتى نصت على أن قراراتها تصدر بأغلبية الأصوات ولاتتوقف بالاحتجاج أو غياب عضو بها فإنه تطبيقا لهذه اللائحة يكون غياب مندوب العراق أو انسحابه من اللجنة لا يؤثر على قراراتها.

وعلى عكس ترحيب الكويت بقرار مجلس الأمن أرسل وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة مذكرة مؤرخة فى ٢١ مايو ١٩٩٣ تضمنت مجموعة من الاعتراضات والتحفظات التى كان من أبرزها:

- أن تشكيل مجلس الأمن للجنة ترسيم الحدود واعتبار المحضر الموقع عليه بين الكويت والعراق فى ٤ أكتوبر ١٩٦٣ أساسا تنطلق منه اللجنة إنما هو فرض محدد من قبل المجلس لتلك الحدود، مع أنه من المفترض أن تكون مشكلات الحدود بين الدول متروكة للاتفاق فيما بينها، إضافة إلى أن العراق أعلن أنه غير ملزم بما جاء فى المحضر المشار إليه لأن السلطات التشريعية فى العراق لم تصادق على ما جاء به.

- إن اللجنة اعتمدت على الخارطة البريطانية فى الوقت الذى يعترض فيه العراق على كل تحديد قامت به بريطانيا لتعيين الحدود بينه وبين الكويت.

- يتهم العراق اللجنة بالتحيز إلى الكويت وبعدم حيادها.

- ينكر العراق صلاحية اللجنة فى ترسيم الحدود البحرية إذ إن قرار مجلس الأمن لم يشر إلى ترسيم تلك الحدود.

وعلى الرغم من أننا فى دراستنا هذه لانتحيز لأى من الطرفين إلا أنه إثباتا للحقيقة التاريخية يمكن القول بأن التحفظات التى أثارها العراق تفقد فاعليتها شكلا وموضوعا، فمن الناحية الشكلية سبق للعراق أن وافق بدون قيد أو شرط على قرار مجلس الأمن ١٩٩١/٦٨٧، كما وافق على تشكيل لجنة ترسيم الحدود والالتزام بقراراتها من خلال تسميته لمندوبه فيها، أما فيما يتعلق بالاعتراضات الموضوعية، فمع الاعتراف بأن قرار تشكيل اللجنة لم تشهد له الأمم المتحدة مثيلا

إلا أن العراق هو الذى دفع المنظمة لترسيم الحدود بينه وبين الكويت. ومع أن المصادر الكويتية[1] تحاول تبرير عمل هيئة الأمم المتحدة بأنها لم تكن هى المرة الأولى التى تضطلع بها المنظمات الدولية بمهام ترسيم الحدود حيث سبق لعصبة الأمم فى أعقاب الحرب العالمية الأولى أن شكلت لجانا من أجل ذلك للإشراف على المشكلات الحدودية فى أوربا والتى انتهت بتوقيع معاهدة فرساى بين ألمانيا وفرنسا وسان جرمان بين النمسا والمجر ونويلى بين بلغاريا ويوغوسلافيا وتريانو بين المجر ورومانيا، إلا أنه فات على تلك المصادر أن تلك التسويات التى فرضت من قبل عصبة الأمم هى التى قادت إلى نشوب حرب عالمية ثانية.

غير أن اعتراض العراق على الخارطة البريطانية ليس له ما يبرره بحكم الوجود البريطانى فى كل من الكويت والعراق، فضلا عن أن الخارطة البريطانية لم تكن الأساس الوحيد لعمل اللجنة وإنما اعتبرت مادة من المواد التى اعتمدت عليها كما أنه لم يؤخذ بما جاء بها فى كثير من التحديدات.

ومن حيث ما أثاره العراق بعدم الاعتراف بالمحضر المتفق عليه بين الكويت والعراق فى أكتوبر ١٩٦٣ لعدم تصديق السلطة التشريعية فى العراق عليه، فإن الباحثين فى القانون الدولى يرون أن عدم اتباع شروط التصديق إنما يقع على مسئولية الدولة المخلة بتلك الشروط وليس على الدولة التى تعاملت معها، هذا فضلا عن أن النية توافرت لدى الطرفين لتنفيذ الاتفاق، إذ اعترف العراق باستقلال الكويت وسيادتها وتبادل التمثيل الدبلوماسى معها وأبرم العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والثقافية بينه وبين الكويت[2]. كما أن المحضر المتفق عليه بين الدولتين قامت الكويت بتسجيله فى الأمم المتحدة فى ١٠ يناير ١٩٦٣ ولم تعترض الحكومة العراقية على ذلك.

١- تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق، الحق التاريخى والإرادة الدولية - مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ١٩٩٣، ص ١٢٦.

٢- يطلق القانونيون فيما يتعلق بتلك الاعتبارات المشار إليها عبارة السلوك اللاحق **Subsequent Conduct** والذى يأخذ صفة الاعتراف الكامل.

وردا على اتهام العراق للجنة بعدم الموضوعية والتحيز إلى جانب الكويت يمكن القول إن العراق لم يستجب لطلب اللجنة تزويدها بما لديه من وثائق أو معلومات، كما أن اعتراض العراق بأنه لم يكن له رأى فى تشكيل اللجنة واختيار أعضائها أمر لم ينفرد به العراق وإنما تساوى فيه مع الكويت، كما أن اللجنة بطبيعة المهمة التى أوكلت إليها لجنة فنية وليست لجنة تحكيم أو لجنة سياسية.

ولعل العراق وقع فى تناقض مع نفسه حين اعتبر الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ لا تتعرض للحدود البحرية بينه وبين الكويت إذ إن لفظ الحدود الذى ورد فى تلك الفقرة يتضمن بطبيعة الحال الحدود البرية والبحرية فضلا عما أشارت إليه الفقرة صراحة إلى تخصيص الجزر بمعنى أنها تعرضت للقسم البحرى من الحدود الكويتية العراقية؛ وبالإضافة إلى ذلك فإن اللجنة وصلت إلى الحد الذى حرمت فيه الكويت من خور الزبير ورأت انتفاع العراق الكامل به[1]. وعلى الرغم من أن الكويت تحفظت على ذلك إلا أنها وافقت فى النهاية على تقرير اللجنة، وبذلك أصبح العراق يمتلك سواحل على الخليج تصل أطوالها إلى ما يقرب من مائة كيلومتر ابتداء من الفاو فى السواحل الجنوبية المطلة على خور عبد الله وانتهاء بخور الزبير وميناء أم قصر.

لم يقتصر العراق على مذكرات الاحتجاج التى كان يبعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بل صدرت العديد من البيانات عن الدوائر السياسية والإعلامية التى تضمنت اعتراض العراق الكامل على ترسيم الحدود بينه وبين الكويت واستمرت المناهج التعليمية والخرائط العراقية تدخل الكويت بكاملها فى حدود العراق، كما ظل العراق يكرر شكواه بأن ترسيم الحدود الذى تم على هذه الصورة جعله معرضا للاختناق، وذلك على الرغم من أن اللجنة كانت حريصة على أن تضمن له حرية الملاحة فى الخليج.

١- كانت الاتفاقيات السابقة الخاصة بتعيين الحدود بين العراق والكويت تنص على أن تلك الحدود تمتد من تقاطع وادى العوجة بالباطن ثم باتجاه الشمال إلى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان وجبل سنام وأم قصر تاركة هذه المواقع للعراق وذلك حتى التقاء خور الزبير بخور عبد الله، غير أن اللجنة قررت ترك خور الزبير بكامله للعراق لإتاحة منفذ بحرى له على الخليج.

لم يكتف العراق عند حد التنديد بعمل اللجنة أو الاعتراض على قراراتها وإنما تبع ذلك بانتهاكه للحدود البحرية للكويت ففى خلال عمل اللجنة قامت قوة بحرية عراقية فى ٢٨ أغسطس ١٩٩١ باختراق المياه الإقليمية للكويت وأنزلت جماعة من العراقيين المسلحين فى جزيرة بوبيان، وفضلا عن ذلك استمرت عمليات التسلل داخل الأراضى الكويتية كان أهمها ما حدث فى ٢٦ إبريل ١٩٩٣ حين أعلنت الكويت إلقاءها القبض على أربعة عشر شخصا اعترفوا بأنهم تسللوا من العراق وبتحريض من السلطات العراقية بهدف اغتيال الرئيس الأمريكى جورج بوش أثناء زيارته للكويت آنذاك.

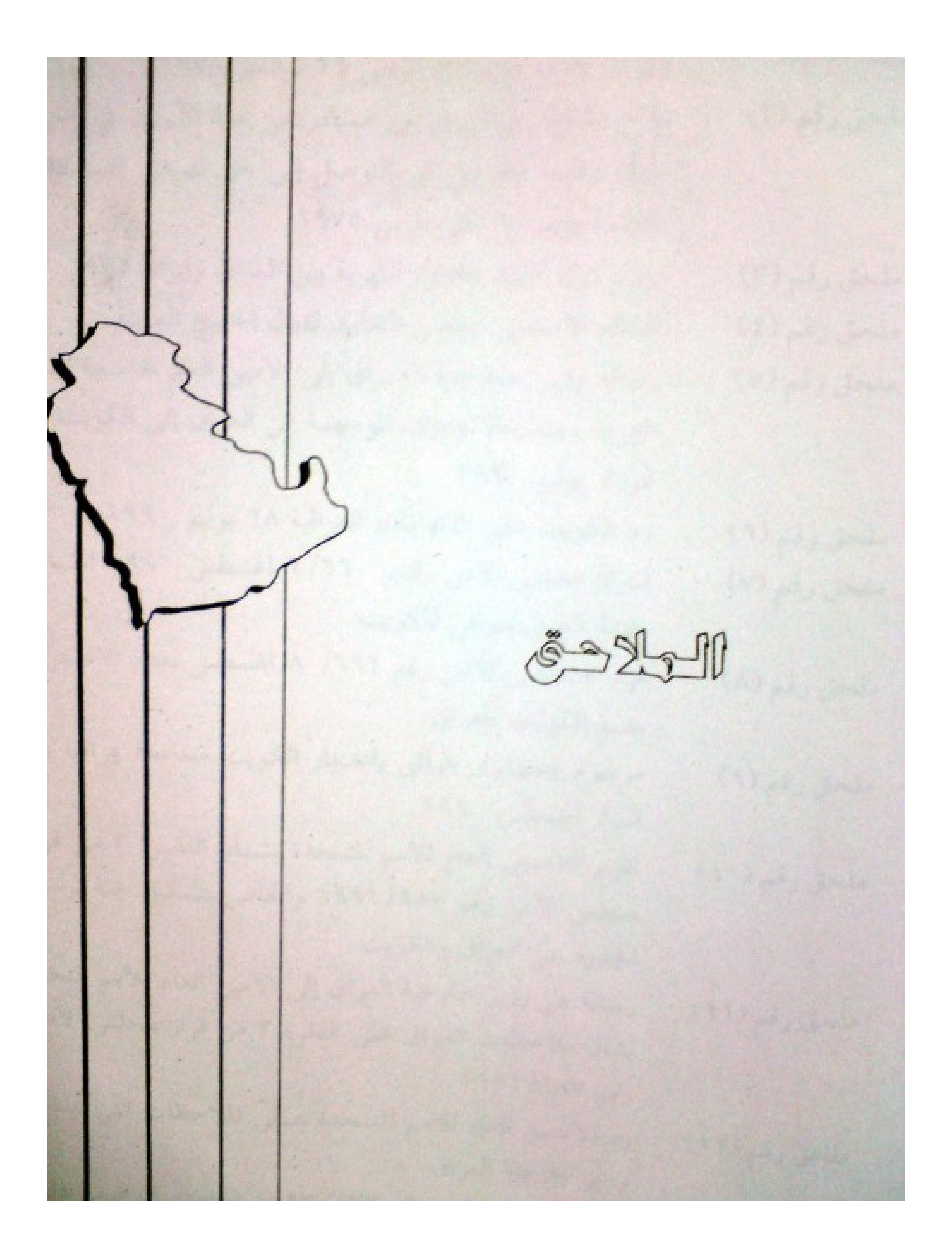
ولم يلبث أن وصل الأمر إلى الحد الذى قام به النظام العراقى بحشد قواته على الحدود العراقية الكويتية فى أكتوبر ١٩٩٤ مما أدى إلى سرعة تحرك الولايات المتحدة الأمريكية عملا بمعاهدة الدفاع الموقعة بينها وبين الكويت، وكان نتيجة التحرك الأمريكى أن آثر العراق التراجع وأعلن امتثاله لقرار مجلس الأمن الخاص بترسيم الحدود بينه وبين الكويت.

وعلى الرغم من ذلك فإن التساؤلات لاتزال قائمة، وهى : هل أسدل الستار على النوايا العراقية إزاء الكويت، وهل انتهت مشكلات الحدود التى كانت قائمة فيما بينهما أم قد يأتى الوقت الذى يجدد فيه العراق ادعاءاته على الكويت ويتنصل من الحدود القائمة باعتبارها حدوداً فرضت عليه وأنه لم يكن عند إقرارها يمتلك إرادته الحرة نتيجة الضغوط والعقوبات الدولية المفروضة عليه؟.

ولعل مما يثير القلق أن النظام العراقى لم يكن وحده الذى تحفظ على تلك الحدود بل إن المعارضة العراقية أعلنت رفضها لترسيم الحدود العراقية الكويتية، وهذه دلالة واضحة على أنه يوجد فى العراق فى مختلف تياراته واتجاهاته السياسية قناعة بأن الكويت انفصلت عن العراق وأنها كانت فى الأصل جزءاً منه.

ومن ناحية أخرى لاتزال الكويت (١٩٩٦) تطالب العراق بالتعويضات التى تكبدتها من جراء الغزو العراقى لأراضيها، كما لاتزال تلح على إطلاق سراح الأسرى الكويتيين، ومعنى ذلك أن القلق سيظل قائما. وعلى الرغم

من أن الكويت وغيرها من بعض الدول العربية فى الخليج قد لجأت إلى ضمان أمنها بالاعتماد على معاهدات دفاعية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية فإن ذلك لن يكون فى تقديرنا هو الحل الأمثل، مما يتعين معه ضرورة إعادة النظر فى الأنظمة والمؤسسات العربية والخليجية بحيث يكون لها فاعليتها وضمانها الحقيقى للأمن والاستقرار ليس فى منطقة الخليج العربى وحدها وإنما فى الوطن العربى بصفة عامة.


الملاحق

ملحق رقم (١) من بيان صادر عن حاكم الشارقة بشأن الاتفاق بين الشارقة وإيران حول جزيرة أبوموسى ٢٩ نوفمبر ١٩٧١.

ملحق رقم (٢) بلاغ مشترك عراقى إيرانى صادر عن قمة الأوبك فى الجزائر بشأن رغبة الطرفين فى التوصل إلى حل نهائى للمشكلات القائمة بينهما ٦ آذار مارس ١٩٧٥.

ملحق رقم (٣) بروتوكول تحديد الحدود النهرية بين العراق وإيران ١٩٧٥.

ملحق رقم (٤) النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ملحق رقم (٥) رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن الاتهامات الموجهة من العراق إلى الكويت ١٥ تموز/ يوليو ١٩٩٠.

ملحق رقم (٦) رد الكويت على الاتهامات العراقية ١٨ يوليو ١٩٩٠.

ملحق رقم (٧) قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠/ ٢ أغسطس ١٩٩٠ الخاص بإدانة الغزو العراقى للكويت.

ملحق رقم (٨) قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٢/ ٨ أغسطس بعدم الاعتراف بضم الكويت للعراق.

ملحق رقم (٩) مرسوم جمهورى عراقى باعتبار الكويت محافظة عراقية ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠.

ملحق رقم (١٠) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧/ ١٩٩١ والخاص بتشكيل لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت.

ملحق رقم (١١) رسالة من وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ملاحظات العراق على الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧/ ١٩٩١.

ملحق رقم (١٢) رد الأمين العام للأمم المتحدة على الملاحظات التى أبداها وزير خارجية العراق.

ملحق رقم (١٣) قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣/ ١٩٩٣ الخاص بالموافقة على التقرير النهائى للجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت.

ملحق رقم (١)

بيان صادر من حاكم الشارقة
بشأن الاتفاق بين الشارقة وإيران
حول جزيرة أبوموسى ٢٩ نوفمبر ١٩٧١

أولا: من أجل الحفاظ على مصالح أبناء الشارقة ولأجل استمرار العلاقات الأخوية وعلاقات الصداقة مع إيران ولأغراض الحفاظ على السلام والأمن فى المنطقة فقد جرى الاتفاق بيننا وبين حكومة الإمبراطورية الإيرانية فيما يتعلق بجزيرة أبوموسى حيث يبقى علم الشارقة مرفوعا عليها وبحيث يبقى كذلك على مركز الشرطة وعلى الدوائر الحكومية فيها، كذلك سيبقى المواطنون فيها تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة.

ثانيا: ستقوم شركة ميوزغاز أويل بالكشف والتنقيب عن النفط والمصادر الطبيعية فى جزيرة أبوموسى ومياهها الإقليمية البالغة اثنى عشر ميلا بحريا، حيث يجرى تقسيم دخل المصادر الطبيعية المستخرجة من هذه المنطقة مناصفة وبالتساوى بين الشارقة وإيران.

ثالثا: تصل القوات الإيرانية إلى منطقة متفق عليها فى الجزيرة بين الطرفين.

رابعا: لقد تم توقيع اتفاقية للمساعدات المالية بين الشارقة وإيران تحصل الشارقة بموجبها على مبلغ مليون ونصف المليون من الجنيهات الإسترلينية سنويا ولمدة تسع سنوت تدفع للشارقة مباشرة يجرى إنفاقها فى مصالحها العامة. وستتوقف هذه الدفعات عندما يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه إسترلينى سنوياً.

هذه هى نقاط الاتفاق بيننا وبين حكومة الإمبراطورية الإيرانية. وفى الختام ليس لى إلا أن أقول: إن هذا الاتفاق جاء مطابقاً لآمال أبنائنا وتطلعاتهم، فمن أجلهم كان هذا الاتفاق وبتأييدهم ووقوفهم وتقديرهم الكامل للمسئولين نحو هذا الاتفاق.....

خالد بن محمد القاسمى

حاكم الشارقة وملحقاتها

ملحق رقم (٢)

بلاغ مشترك عراقى ـ إيرانى

صادر عن قمة الأوبك فى الجزائر ٦ آذار (مارس) ١٩٧٥

بشأن رغبة الطرفين فى التوصل إلى حل نهائى للمشكلات بينهما

أثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء فى منظمة «أوبك» فى عاصمة الجزائر ومبادرة الرئيس هوارى بومدين تقابل مرتين صاحب الجلالة الشاهنشاه وصاحب المعالى صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وأجريا محادثات مطولة حول العلاقات بين العراق وإيران، وقد اتسمت هذه المحادثات التى جرت فى حضور الرئيس هوارى بومدين ببديع الصراحة الكاملة، وفى إرادة مخلصة لدى الطرفين للوصول إلى حل نهائى دائم لكل المشاكل القائمة بين بلديهما وتطبيقاً لمبادئ سلامة التراب وحرمة الحدود وعدم التدخل فى الشئون الداخلية قرر الطرفان الساميان المتعاقدان:

أولا: إجراء تخطيط نهائى لحدودهما البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية للعام ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود للعام ١٩١٤.

ثانيا: تحديد حدودهما النهرية حسب خط الثالوك.

ثالثا: بناء على هذا سيعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة لوضع حد نهائى لكل التسللات ذات الطابع التخريبى من حيث أتت.

رابعا: كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار إليها أعلاه عناصر لا تتجزأ لحل شامل، وبالتالى فإن أى مساس بأحد مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر.

وسيبقى الطرفان على اتصال دائم بالرئيس هوارى بومدين الذى سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية لتطبيق القرارات. وقد قرر الطرفان إعادة الروابط التقليدية بحسن الجوار والصداقة وذلك بخاصة فى إزالة كل العوامل السلبية

لعلاقاتهما بواسطة تبادل وجهات النظر فى شكل مستمر حول المسائل ذات المصلحة المشتركة وتنمية التعاون المتبادل.

ويعلن الطرفان رسمياً أن المنطقة يجب أن تكون فى مأمن من أى تدخل خارجي. وسيجتمع وزير الخارجية لكل من العراق (الدكتور سعدون حمادى) وإيران (السيد عباس خلعتبرى) فى حضور وزير خارجية الجزائر فى ١٥ آذار (مارس) ١٩٧٥ فى طهران وذلك لوضع ترتيبات عمل اللجنة المختلطة الإيرانية - العراقية التى أسست لتطبيق القرارات المتخذة فى اتفاق مشترك والمنصوص عليها أعلاه. وطبقاً لرغبة الطرفين ستدعى الجزائر إلى اجتماعات اللجنة المختلطة الإيرانية - العراقية. وستحدد اللجنة المختلطة جدول أعمالها وطريقة عملها للاجتماع إذا اقتضى الحال بالتناوب فى بغداد وطهران.

وقد قبل صاحب الجلالة شاه إيران، بكل سرور، الدعوة التى وجهها إليه سيادة الرئيس أحمد حسن البكر لزيارة رسمية للعراق علما أنه سيحدد تاريخ هذه الزيارة فى اتفاق مشترك.

ومن وجهة أخرى قبل السيد صدام حسين القيام بزيارة رسمية لإيران فى تاريخ يحدده الطرفان.

وقد آلى صاحب الجلالة شاه إيران والسيد صدام حسين إلا أن يعبرا بصفة خاصة عن امتنانهما الحار للرئيس بومدين الذى عمل بدافع من العواطف الأخوية وروح النزاهة على إقامة اتصال مباشر بين قادة الدولتين الساميتين وساهم بالتالى فى بعث عهد جديد للعلاقة بين العراق وإيران تحقيقا للمصلحة العليا فى المنطقة.

ملحق رقم (٣)

بروتوكول تحديد الحدود النهرية بين العراق وإيران

طبقا لما تقرر فى بلاغ الجزائر المؤرخ فى ٦/آذار ١٩٧٥، اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام التالية:

المادة الأولى:

يؤكد الطرفان المتعاقدان ويعترفان بأن تحديد الحدود النهرية الدولية بين العراق وإيران فى شط العرب قد أجرى حسب خط الثالوك من قبل اللجنة المختلطة العراقية - الإيرانية - الجزائرية على أساس ما يلى:

١ - بروتوكول طهران المؤرخ فى ١٧ آذار ١٩٧٥.

٢ - محضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع فى بغداد فى تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٧٥ والذى وافق ضمن أمور أخرى على محضر اللجنة المكلفة بتحديد الحدود النهرية الموقع على ظهر الباخرة العراقية (الثورة) فى شط العرب فى ١٦ نيسان ١٩٧٥.

٣ - الخرائط المائية المشتركة التى بعد التحقق منها فى المكان وتصحيحها ونقل الإحداثيات الجغرافية لنقاط مرور خط الحدود فى سنة ١٩٧٥ على تلك الخرائط، وقع عليها الفنيون المختصون بعلم المياه من اللجنة الفنية المختلطة ووثقاً بالإمضاء المصدق رؤساء وفود العراق وإيران والجزائر فى اللجنة، أن الخرائط المذكورة آنفا والمذكورة فى أدناه قد ألحقت بهذا البروتوكول، وتكون جزءاً لا يتجزأ منه:

خريطة رقم (١): مدخل شط العرب رقم ٢٤٨٢ المنشورة من قبل الأدميرالية البريطانية.

خريطة رقم (٢): السد الداخلى إلى نقطة كبدا رقم ٢٨٤٢ المنشور من قبل الأدميرالية البريطانية.

خريطة رقم (٣): نقطة كبدا إلى عبدان رقم ٢٨٤٤ المنشورة من قبل الأدميرالية البريطانية.

خريطة رقم (٤): عبادان إلى جزيرة أم الطويلة رقم ٣٨٤٥ المنشورة من قبل الأدميرالية البريطانية.



المادة الثانية:

١ ـ يتبع خط الحدود في شط العرب الـثالوك، أي وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند أخفض منسوب لقابلية الملاحة، ابتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين العراق وإيران في شط العرب حتى البحر.

٢ ـ إن خط الحدود المعرّف على الوجه المذكور في الفقرة الأولى في أعلاه، يتغير مع التغيرات التي يرجع أصلها إلى أسباب طبيعية في المجرى الرئيسي الصالح للملاحة، ولا يتغير خط الحدود بالتغيرات الأخرى ما لم يعقد الطرفان المتعاقدان اتفاقاً خاصاً لهذا الغرض.

٣ ـ يجرى التحقق من التغيرات المذكورة في الفقرة (٢) في أعلاه بصورة مشتركة من قبل الأجهزة الفنية المختصة للطرفين المتعاقدين.

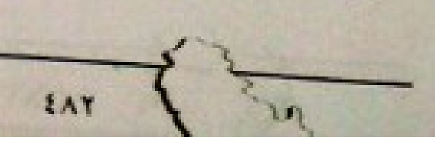
٤ ـ في حالة انتقال مجرى شط العرب أو مصبه بسبب ظواهر طبيعية وأدى ذلك الانتقال إلى تغير في العائدية الوطنية لإقليم الدولتين المختصتين أو الأموال غير المنقولة، أو المباني والمنشآت الفنية أو غيرها، فإن خط الحدود يستمر على كونه في الثالوك، طبقاً لما نصت عليه الفقرة (١) في أعلاه.

٥ ـ ما لم يقرر الطرفان باتفاق مشترك بأن خط الحدود يجب أن يتبع من الآن فصاعداً المجرى الجديد، كما كان عليه في سنة ١٩٧٥ طبقا لما هو مشار إليه في الخرائط الأربع المشتركة والمنصوص عليها في الفقرة(٢) من المادة الأولى في أعلاه إذا ما طلب ذلك أحد الطرفين خلال السنتين اللتين تعقبان اللحظة التي تحقق فيها الانتقال على يد أحد الطرفين، وفي غضون ذلك، يحتفظ الطرفان بحقوقهما في الملاحة وفي الانتفاع من الماء في المجرى الجديد.

المادة الثالثة:

١ ـ إن الحدود النهرية في شط العرب بين إيران والعراق، كما جاء تعريفها في المادة الثانية في أعلاه قد رسمت بالخط المبين في الخرائط المشتركة المذكورة في الفقرة (٢) من المادة الأولى في أعلاه.

٢ ـ اتفق الطرفان المتعاقدان على اعتبار أن نقطة انتهاء الحدود النهرية تقع على خط مستقيم يوصل بين نهائي الضفتين عند مصب شط العرب في أخفض



مستوى للجزر (أخفض مستوى للماء بالحساب الفلكي)، وقد نقل رسم هذا المستقيم على الخرائط المائية المشتركة المذكورة في الفقرة (٢) من المادة الأولى في أعلاه.

المادة الرابعة:

إن خط الحدود المعرف في المواد (١) و (٢) و (٣) من هذا البروتوكول يحدد كذلك باتجاه عمودي المجال الجوي وباطن الأرض.

المادة الخامسة:

يؤلف الطرفان المتعاقدان لجنة مختلطة عراقية - إيرانية لتسوى خلال مدة شهرين وضع الأموال غير المنقولة والمباني والمنشآت الفنية أو غيرها، التي قد تتغير تبعيتها الوطنية نتيجة لتحديد الحدود النهرية العراقية - الإيرانية إما بطريق التخالص، وإما بطريق التعويض، وإما بأية صيغة أخرى مناسبة.

المادة السادسة:

بالنظر إلى إنجاز أعمال المسح في شط العرب ووضع الخريطة المائية المشتركة المذكورة في الفقرة (٢) من المادة الأولى أعلاه، فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على إجراء مسح جديد مشترك لشط العرب مرة كل عشر سنوات اعتباراً من تاريخ توقيع هذا البروتوكول،غير أن لكل من الطرفين الحق في أن يطلب القيام بمسحات جديدة تجرى بصورة مشتركة قبل انتهاء مدة العشر سنوات ويتحمل كل من الطرفين المتعاقدين نصف نفقات المسح.

المادة السابعة:

١ - تتمتع السفن التجارية والحكومية والعسكرية للطرفين المتعاقدين بحرية الملاحة في شط العرب، وأياً كان الخط الذي يحدد البحر الإقليمي لكل من البلدين في جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة في بحر إقليمي والمؤدية إلى مصب شط العرب.

٢ - تتمتع السفن المستخدمة لأغراض التجارة والتابعة لبلاد ثالثة بحرية الملاحة في شط العرب على قدم المساواة وبلا تميز وأياً كان الخط الذي يحدد البحر الإقليمي لكل من البلدين في جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة في بحر إقليمي والمؤدية إلى مصب شط العرب.

٣ ـ يجوز لأى من الطرفين المتعاقدين أن يأذن بدخول شط العرب للسفن العسكرية الأجنبية لزيارة موانيه بشرط ألا تعود هذه السفن لبلد فى حالة المشاركة فى حرب أو نزاع مسلح، أو حرب مع أحد الطرفين المتعاقدين وعلى أن يجرى تبليغ سابق إلى الطرف الآخر فى مدة لا تقل عن ٧٢ ساعة.

٤ ـ يمتنع الطرفان المتعاقدان فى جميع الأحوال عن الإذن بدخول شط العرب للسفن التجارية العائدة لبلد فى حالة المشاركة فى حرب أو نزاع مسلح، أو حرب مع أحد الطرفين.

المادة الثامنة:

١ ـ يجرى وضع القواعد بالملاحة فى شط العرب من قبل لجنة مختلطة عراقية ـ إيرانية حسب مبدأ الحقوق المتساوية فى الملاحة للدولتين.

٢ ـ يؤلف الطرفان المتعاقدان لجنة لوضع القواعد المتعلقة بمنع التلوث والسيطرة عليه فى شط العرب.

٣ ـ يتعهد الطرفان المتعاقدان بعقد اتفاقيات لاحقة فى شأن المسائل المذكورة فى الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة.

المادة التاسعة:

يعترف الطرفان المتعاقدان بأن شط العرب هو بصورة رئيسية طريق للملاحة الدولية، ولذلك فإنهما يلتزمان بالامتناع عن كل استغلال من شأنه أن يعيق الملاحة فى شط العرب والبحر الإقليمى لكل من البلدين فى جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة فى البحر الإقليمى والمؤدية إلى مصب شط العرب.

كتب ببغداد فى ١٢ حزيران ١٩٧٥

عباس على خلعتبرى، وزير خارجية إيران

سعدون حمادى، وزير خارجية العراق

وقع بحضور سيادة عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة، وزير خارجية الجزائر.



ملحق رقم (٤)

النظام الأساسى لمجلس التعاون

لدول الخليج العربية

إن:

- دولة الإمارات العربية المتحدة.
- دولة البحرين.
- المملكة العربية السعودية.
- سلطنة عمان.
- دولة قطر.
- دولة الكويت.

إدراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية.

وإيمانا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التى تجمع بين شعوبها.

ورغبة فى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها فى جميع الميادين.

واقتناعا بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية.

واستهدافاً لتقوية أوجه التعاون وتوثيق الروابط فيما بينها.

واستكمالاً لما بدأته من جهود فى مختلف المجالات الحيوية التى تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحومستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها.

وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعى إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى.

وتوجيها لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية وافقت فيما بينها على الآتى:

المادة الأولى:

إنشاء المجلس:

ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون.

المادة الثانية:

المقر:

يكون مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

المادة الثالثة:

اجتماعات مجلس التعاون :

يعقد المجلس اجتماعاته بدولة المقر وله أن يجتمع فى أى من الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

الأهداف:

تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلى:

١ ـ تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء فى جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

٢ ـ تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها فى مختلف المجالات.

٣ ـ وضع أنظمة متماثلة فى مختلف الميادين بما فى ذلك الشئون الآتية:

أ ـ الشئون الاقتصادية والمالية.

ب ـ الشئون التجارية والجمارك والمواصلات.

جـ ـ الشئون التعليمية والثقافية.

د ـ الشئون الاجتماعية والصحية.

هـ ـ الشئون الإعلامية والسياحية.

و ـ الشئون التشريعية والإدارية.

٤ ـ دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

المادة الخامسة:

عضوية مجلس التعاون:

يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ ٣/٢/١٩٨١.

المادة السادسة:

أجهزة مجلس التعاون:

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية:

١ ـ المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات.

٢ ـ المجلس الوزاري.

٣ ـ الأمانة العامة.

ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية.

المادة السابعة:

المجلس الأعلى:

١ ـ المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول.

٢ ـ يجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر.

٣ ـ يعقد المجلس الأعلى دوراته في بلدان الدول الأعضاء.

٤ ـ يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثامنة:

اختصاصات المجلس الأعلى:

يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون وخاصة فيما يلى:

١ ـ النظر فى القضايا التى تهم الدول الأعضاء.

٢ ـ وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التى تسير عليها.

٣ ـ النظر فى التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التى تعرض عليه من المجلس الوزارى تمهيداً لاعتمادها.

٤ ـ النظر فى التقارير والدراسات التى يكلف الأمين العام بإعدادها.

٥ ـ اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.

٦ ـ إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها.

٧ ـ تعيين الأمين العام.

٨ ـ تعديل النظام الأساسى لمجلس التعاون.

٩ ـ إقرار نظامه الداخلى.

١٠ ـ التصديق على ميزانية الأمانة العامة.

المادة التاسعة:

التصويت فى المجلس الأعلى:

١ ـ يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد.

٢ ـ تصدر قرارات المجلس الأعلى فى المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة فى التصويت، وتصدر قراراته فى المسائل الإجرائية بالأغلبية.

المادة العاشرة:

هيئة تسوية المنازعات:

١ ـ يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى «هيئة تسوية المنازعات» وتتبع المجلس الأعلى.

٢ ـ يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة فى كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف.

٣ ـ إذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسى ولم تتم تسويته فى إطار المجلس الوزارى أو المجلس الأعلى فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات.

٤ ـ ترفع الهيئة تقريرها متضمناً توصياتها أو فتواها بحسب الحال إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسباً.

المادة الحادية عشرة:

المجلس الوزارى:

١ ـ يتكون المجلس الوزارى من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التى تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، وعند الاقتضاء للدولة التالية فى رئاسة المجلس الأعلى.

٢ ـ يعقد المجلس الوزارى اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أى من الأعضاء وتأييد عضوٌ آخر.

٣ ـ يقرر المجلس الوزارى مكان اجتماع دورته التالية.

٤ ـ يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إن حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثانية عشرة:

اختصاصات المجلس الوزارى:

١ ـ اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التى تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء فى مختلف المجالات واتخاذ مايلزم بشأنها من قرارات أو توصيات.

٢ ـ العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء فى مختلف المجالات وتحال القرارات المتخذة فى هذا الشأن إلى المجلس الوزارى الذى يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

٣ ـ تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ.

٤ ـ تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء،وتشجيع انتقال الأيدى العاملة من مواطنى الدول الأعضاء فيما بينها.

٥ ـ إحالة أى وجه من أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر فنية أو متخصصة لدراسته وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنه.

٦ ـ النظر فى الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذا النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى.

٧ ـ إقرار نظامه الداخلى وكذلك النظام الداخلى للأمانة العامة.

٨ ـ بترشيح من الأمين العام يعين المجلس الوزارى الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

٩ ـ اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية المقترحة من الأمين العام، وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة.

١٠ ـ التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله.

١١ ـ النظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى.

المادة الثالثة عشرة:

التصويت فى المجلس الوزارى:

١ ـ يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الوزارى صوت واحد.

٢ ـ تصدر قرارات المجلس الوزارى فى المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة فى التصويت وتصدر قراراته فى المسائل الإجرائية والتوصيات بالأغلبية.

المادة الرابعة عشرة:

الأمانة العامة :

١ - تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين.

٢ - يعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطنى دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

٣ - يرشح الأمين العام الأمناء المساعدين.

٤ - يعين الأمين العام موظفى الأمانة من بين موظفى الدول الأعضاء ولايجوز له الاستثناء إلا بموافقة المجلس الوزارى.

٥ - يكون الأمين العام مسئولا مباشرة عن أعمال الأمانة العامة وعن حسن سير العمل فى مختلف قطاعاتها، ويمثل مجلس التعاون لدى الغير وذلك فى حدود الصلاحيات المخولة له.

المادة الخامسة عشرة:

اختصاصات الأمانة العامة:

تتولى الأمانة العامة المهام التالية :

١ - إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون.

٢ - إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون.

٣ - متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزارى من قبل الأعضاء.

٤ - إعداد التقارير والدراسات التى يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزارى.

٥ - إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية التى تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسئولياته.

٦ - إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجس التعاون.

٧ ـ التحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزارى ومشروعات القرارات.

٨ ـ الاقتراح على رئيس المجلس الوزارى الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزارى إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٩ ـ أية مهام أخرى تسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزارى.

المادة السادسة عشرة:

يمارس الأمين العام والأمناء المساعدون وكافة موظفى الأمانة العامة مهام وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للدول الأعضاء.

وعليهم أن يمتنعوا عن أى تصرف يتنافى وواجبات وظائفهم وألا يفضوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها.

المادة السابعة عشرة:

الامتيازات والحصانات:

١ ـ يتمتع مجلس التعاون وأجهزته فى إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التى يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه.

٢ ـ يتمتع ممثلو الدول الأعضاء فى المجلس وموظفوه بالامتيازات والحصانات التى تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء، كما تنظم العلاقة بين المجلس ودولة المقر باتفاقية خاصة.

٣ ـ إلى أن يتم وضع ونفاذ الاتفاقيتين المشار إليهما فى الفقرة ٢ من هذه المادة يتمتع ممثلو الدول أعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابتة للهيئات المماثلة.

المادة الثامنة عشرة:

يكون للأمانة العامة ميزانية تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متساوية.



المادة التاسعة عشرة

نفاذ النظام الأساسي:

١ ـ يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست المشار إليها في ديباجة هذا النظام.

٢ ـ تودع النسخة الأصلية من هذا النظام لدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية كجهة إيداع تقوم بتسليم صورة طبق الأصل منه لكل دولة من الدول الأعضاء لحين قيام الأمانة العامة التي تصبح مودعاً لديها.

المادة العشرون:

تعديل النظام الأساسي:

١ ـ لأي دولة عضو تعديل هذا النظام.

٢ ـ يقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل.

٣ ـ يصبح التعديل نافذ المفعول إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع.

المادة الحادية والعشرون:

تقوم الأمانة العامة بإيداع وتسجيل نسخ من هذا النظام لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزاري.

تم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة) بتاريخ ٢١ رجب ١٤٠١ هجرية الموافق ٢٥ آيار ١٩٨١ ميلادية من نسخة واحدة باللغة العربية.

ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.

ـ دولة البحرين.

ـ المملكة العربية السعودية.

ـ سلطنة عمان.

ـ دولة قطر.

ـ دولة الكويت.

ملحق رقم (٥)

نص رسالة طارق عزيز وزير خارجية العراق المؤرخة فى ١٩٩٠/٧/١٥ إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن الاتهامات الموجهة من العراق إلى الكويت

سيادة الأخ الشاذلى القليبى

الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحية أخوية:

فى بداية هذه الرسالة لابد من التذكير بالمبادئ التى يؤمن بها العراق والتى طبقها بكل أمانة وحرص فى علاقاته العربية.

إن العراق يؤمن بأن العرب فى كل أقطارهم أمة واحدة. ويفترض أن يعم خيرهم الجميع وأن يستفيدوا منه، وإذا ما أصاب أحدهم ضرر أو أسى فإن هذا الضرر والأسى يلحق بهم جميعا، وأن العراق ينظر إلى ثروات الأمة على أساس هذه المبادئ. وقد تصرف فى ثروته منطلقاً من هذه المبادئ.

كما يؤمن العراق .. بأنه برغم ما أصاب الأمة العربية فى العهد العثمانى وبعده تحت ظل الاستعمار الغربى من شتى ألوان التقسيم والهوان والاضطهاد ومحاولة مسخ الشخصية القومية فإن مقومات وحدة الأمة العربية ما تزال حية وقوية. وأن الوطن العربى برغم انقسامه إلى دول هو وطن واحد، وأن أى شبر من هذا الوطن هنا أو هناك فى أرض هذا القطر أو ذاك ينبغى أن ينظر إليه أولا فى ضوء الاعتبارات القومية وخاصة اعتبارات الأمن القومى العربى المشترك، كما ينبغى تجنب الوقوع فى مهاوى النظرة الضيقة والأنانية فى التعامل مع المصالح والحقوق لهذا القطر أو ذاك. إن مصالح الأمة العربية العليا.. والحسابات الاستراتيجية العليا للأمن القومى العربى يجب أن تكون حاضرة دائما كما يجب أن تكون المعيار الأول فى كل هذه المسائل بين الأقطار العربية.

على أساس هذه المبادئ القومية والأخوية والصادقة تعامل العراق مع الكويت رغم ما هو معروف من حقائق الماضى والحاضر بالنسبة للكويت والعراق.

والذى دعانا إلى كتابة هذه الرسالة أننا مع عميق الأسف بتنا نواجه الآن من جانب حكومة الكويت حالة تخرج عن إطار المفاهيم القومية التى ذكرناها.. بل تتناقض معها وتهددها فى الصميم.. وتتناقض مع أبسط مقومات العلاقات بين الأقطار العربية.. إن المسئولين فى حكومة الكويت وبرغم مواقفنا الأخوية الصادقة فى التعامل فى جميع القضايا وبرغم حرصنا على مواصلة الحوار الأخوى معهم فى كل الأوقات قد سعوا بأسلوب مخطط ومدبر ومتواصل إلى التجاوز على العراق والإضرار به وتعمدوا إضعافه بعد خروجه من الحرب الطاحنة التى استمرت ثمانى سنوات والتى أكد كل العرب المخلصين قادة ومفكرين ومواطنين ومنهم رؤساء دول الخليج بأن العراق كان يدافع خلالها عن سيادة الأمة العربية كلها وخاصة دول الخليج ومنها، بل وبصورة خاصة الكويت، كما سلكت حكومة الكويت هذه السياسة التى تتعمد إضعاف العراق فى الوقت الذى يواجه فيه العراق حملة إمبريالية صهيونية شرسة بسبب مواقفه القومية فى الدفاع عن الحق العربى تدفعها إلى ذلك مع الأسف دوافع أنانية ونظرة ضيقة وأهداف لم يعد ممكناً النظر إليها إلا على أنها مريبة وخطيرة. وفى هذا الشأن هناك صفحتان رئيستان:

الأولى ـ من المعروف أنه منذ عهد الاستعمار والتقسيمات التى فرضها على الأمة العربية هنالك موضوع معلق بين العراق والكويت بشأن تحديد الحدود.. ولم تفلح الاتصالات التى جرت خلال الستينيات والسبعينيات فى الوصول إلى حل بين الطرفين لهذا الموضوع حتى قيام الحرب بين العراق وإيران.. وفى أثناء سنوات الحرب الطويلة بصورة خاصة وفى الوقت الذى كان فيه أبناء العراق النشامى يسفحون دمهم الغالى فى الجبهات دفاعاً عن الأراضى العربية، ومنها أرض الكويت وعن السيادة والكرامة العربية استغلت حكومة الكويت انشغال العراق، كما استغلت مبادئه القومية الأصيلة ونهجه النبيل فى التعامل مع الأشقاء وفى القضايا القومية لكى تنفذ مخططاً فى تصعيد وتيرة الزحف التدريجى والمبرمج باتجاه أرض العراق فصارت تقيم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية..

والمزارع على أرض العراق. وقد سكتنا على كل ذلك واكتفينا بالتلميح والإشارات علها تكفى فى إطار مفاهيم الأخوة التى كنا نعتقد أن الجميع يؤمنون بها. ولكن تلك الإجراءات استمرت وبأساليب ماكرة وإصرار يؤكد التعمد والتخطيط.

وبعد تحرير الفاو، بادرنا - فى أثناء مؤتمر قمة الجزائر عام ١٩٨٨ - إلى إبلاغ الجانب الكويتى برغبتنا الصادقة فى حل هذا الموضوع فى إطار علاقات الأخوة والمصلحة القومية العليا ولكننا وجدنا أنفسنا أمام حالة تثير الاستغراب الشديد..

فبرغم أن المنطق يفترض أن يفرح المسئولون الكويتيون لهذه المبادرة الأخوية الكريمة من جانبنا وأن يعملوا لإنجاز هذا الموضوع بسرعة لاحظنا التردد والتباطؤ المتعمدين من جانبهم فى مواصلة المباحثات والاتصالات وإثارة تعقيدات مصطنعة مع الاستمرار فى التجاوز وإقامة المنشآت البترولية والعسكرية والمخافر والمزارع على الأراضى العراقية، وقد صبرنا على هذه التصرفات بدواعى الحكمة والحلم.

وكان استعدادنا لمزيد من التحمل كبيراً لولا انتقال الأمور إلى مستوى خطير لم يعد ممكناً السكوت عليه وهو ما سنتناوله فى الصفحة الثانية والأكثر خطورة فى الموضوع.

إن العراق يحتفظ بسجل كامل لهذا الموضوع يوضح بالوثائق والحيثيات كل التجاوزات التى قامت بها حكومة الكويت.

الثانية - بدأت حكومة الكويت ومنذ عدة أشهر بالتحديد منذ أن رفع العراق صوته عالياً يدعو بقوة إلى استعادة حقوق العرب فى فلسطين وينبه إلى مخاطر الوجود الأمريكى فى الخليج بدأت بانتهاج سياسة ظالمة القصد منها هو إيذاء الأمة العربية وإيذاء العراق خاصة.

فى هذا الجانب اشتركت حكومة الإمارات العربية المتحدة مع حكومة الكويت فقد نفذت حكومتا الكويت والإمارات عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتهما المقررة فى الأوبك بمبررات واهية لا تستند إلى أى أساس من المنطق أو العدالة أو الإنصاف.. وبذرائع لم يشاركهما فيها أى من الأشقاء من الدول المنتجة.. وقد أدت هذه السياسة المدبرة إلى تدهور أسعار النفط تدهورا خطيراً.. فبعد التدهور الذى حصل قبل سنوات فى السعر من المعدلات

العالية التى كان قد بلغها وهى ٣٤، ٢٩، ٢٨ دولاراً للبرميل الواحد أدت تصرفات حكومتى الكويت والإمارات إلى انهيار سعر الحد الأدنى المتواضع الذى تم الاتفاق عليه فى الأوبك أخيراً وهو ١٨ دولاراً للبرميل إلى ما بين ١١ ـ ١٣ دولاراً للبرميل وبعملية حسابية بسيطة يمكننا أن نقدر مقدار الخسائر الباهظة التى لحقت بالدول العربية المنتجة للنفط.

أولا إن معدل إنتاج الدول العربية من النفط هو ١٤ مليون برميل فى اليوم وإن تدهور الأسعار فى الفترة الواقعة بين ١٩٨١ ـ ١٩٩٠ قد أدى إلى خسارة الدول العربية بحدود ٥٠٠ مليار دولار، كانت حصة العراق منها خسارة ٨٩ مليار دولار ولو أن العرب جميعاً لم يخسروا هذه المبالغ الهائلة ووفرنا نصفها للتنمية القومية ولمساعدة البلدان العربية الفقيرة لحققنا تقدمًا هائلا فى التنمية القومية وأسعدنا الفقراء من أبناء أمتنا.. ولكان وضع الأمة أقوى وأكثر رفاهاً وتقدماً مما هو عليه الآن.

وإذا اعتمدنا الحد الأدنى للأسعار كما قررته الأوبك عام ١٩٨٧ وهو ١٨ دولار للبرميل فإن خسارة الدول العربية خلال الفترة من ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠ بسبب تدهور هذا السعر تبلغ ٢٥ مليار دولار.

ثانيا: إن نقص كل دولار من سعر النفط يؤدى إلى إلحاق خسارة بالعراق تبلغ مليار دولار سنوياً ومن المعروف أن السعر قد انخفض هذه السنة عدة دولارات عن سعر ١٨ بسبب سياسة حكومتى الكويت والإمارات مما يعنى خسارة العراق لعدة مليارات من دخله لهذه السنة فى الوقت الذى يعانى فيه العراق من ضائقة مالية بسبب تكاليف الدفاع الشرعى عن أرضه وأمنه ومقدساته وعن أرض العرب وأمنهم ومقدساتهم طيلة ملحمة الثمان سنوات. إن هذه الخسائر الجسيمة من جراء تدهور أسعار النفط لم تصب الدول العربية المنتجة للنفط وحدها.. وإنما أصابت بنتائجها الدول الشقيقة الأخرى التى كانت تتلقى المعونات من أخواتها الدول العربية المنتجة للنفط.. فقلت إمكانات الدعم بل توقفت فى بعض الحالات، كما تدهورت أيضاً أوضاع مؤسسات العمل العربى المشترك وعانت

الأزمات وهى الآن فى أصعب الظروف، لهذا السبب أو لاتخاذ ذلك ذريعة لتقليل أو إيقاف المساعدات والدعم لمؤسسات العمل العربى المشترك.

وقد أضافت حكومة الكويت إلى هذه الإساءات المتعمدة إساءة أخرى مستهدفة الإضرار بالعراق بالذات فقد نصبت منذ عام ١٩٨٠ وخاصة فى ظروف الحرب منشآت نفطية على الجزء الجنوبى من حقل الرميلة العراقى وصارت تسحب النفط منه. ويتضح من ذلك أنها كانت تغرق السوق العالمى بالنفط الذى كان جزءا منه النفط الذى تسرقه من حقل الرميلة العراقى. وبهذا تلحق الضرر المتعمد بالعراق مرتين، مرة بإضعاف اقتصاده وهو أحوج ما يكون فيه إلى العوائد، ومرة أخرى بسرقة ثروته.

وتبلغ قيمة النفط الذى سحبته حكومة الكويت من حقل الرميلة فقط بهذه الطريقة المنافية لعلاقات الأخوة وفقاً للأسعار المتحققة بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (٢٤٠٠ مليون دولار). وإننا نسجل أمام الجامعة العربية وأمام الدول العربية كلها حق العراق فى استعادة المبالغ المسروقة من ثروته وحق العراق فى مطالبة المعنيين بإصلاح التجاوز والضرر الذى وقع عليه.

لقد سبق أن شرحنا مخاطر سياسة حكومتى الكويت والإمارات لإخوتنا فى الدول العربية المنتجة ومنهم الكويت والإمارات العربية مرات عديدة.. وشكونا.. وحذرنا.. وفى قمة بغداد تحدث السيد الرئيس صدام حسين حول هذه المسألة أمام الملوك والرؤساء والأمراء وبحضور المعنيين بصراحة وبروح أخوية (ونرفق طيه نص حديث سيادته حول الموضوع فى مؤتمر قمة بغداد). وكنا نتصور وخاصة بعد الأجواء الأخوية الإيجابية التى تحققت فى قمة بغداد أن حكومتى الكويت والإمارات سترعويان عن هذا النهج ولكن الحقيقة المؤلمة هى أن كل ما قمنا به من مساع ثنائية ومن اتصالات مع دول شقيقة لتلعب دوراً إيجابياً فى ثنى حكومتى الكويت والإمارات عن هذا النهج وبرغم حديث السيد الرئيس صدام حسين فى قمة بغداد فقد تعمدت هاتان الحكومتان مواصلة هذه السياسة واستمرتا فيها، بل إن بعض المسئولين فيهما أطلقوا تصريحات وقحة عندما ألمحنا إلى هذه الحقائق وشكونا منها. لذلك لم يبق هناك أى مجال لاستبعاد الاستنتاج بأن ما فعلته حكومتا الكويت والإمارات فى هذا الشأن إنما هو سياسة مدبرة تستهدف أهدافا

خفـية ومع إدراكنا بأن هذه السيـاسة التى أدت إلى انهـيار أسعـار النفط تضر فى المحصلة النهائية باقـتصاد هذين البلدين نفسيهما. . فلم يبق أمـامنا غير أن نستنتج بأن من تعمد هذه السياسة بصورة مـباشرة ومكشوفة أو من آزرها أو دفع إليها إنما ينفذ جزءا من المخطط الإمبريالى الصهيـونى ضد العراق وخاصة فى التوقيت الذى جاءت فيه وهو ظروف التهديد الخطير من جانب إسرائيل والإمبريالية الذى يتعرض إليه الوطن العربى عـامة والعراق خاصة إذ كيف يمكن لنا أن نواجـه هذا التهديد الخطير. . ونحافظ على التوازن فى القوة الذى حـققه العراق بأغلى التكاليف وهو الذى عانى ما عـانى من الخسائر فى أثناء الحرب مع انهيار مـورد العراق الأساسى وموارد الدول العربيـة المصدرة للنفط وهى العراق والسعودية وقطر وعـمان واليمن ومصر وسورياوالجزائر ولـيبيا؟! هذا فضلاً عما تؤدى إليه هذه السـياسة المريبة من إضعاف قـدرة هذه الدول العربية على مواجـهة المشاكل الاقتـصادية والاجتمـاعية الخطيرة التى تعانى منها وهى مشكلات ذات طبيعة مصيرية. . فإلى أى مصير تريد حكومتـا الكويت والإمارات أن تجرا الأمـة العربية؟! . . فـى هذا الظرف الصعب الدقيق والخطر؟!. وسياسات من وأهداف من تريدان إرضاءهما؟!

إننا. . وبعد أن أوضحنا هذه الأمور لكل الأشـقاء وبعد أن طلبنا من هاتين الحكومتين الكف عن هذه السياسة الظالمة والمدمرة وشرحنا لهما ما نتعرض إليه من أضرار كـبيرة. . قبل قـمة بغداد وفى أثناء القـمة. . وبعدها. . وأرسلنا المبعوثين وكتبنا الرسـائل. . لذلك فإننا ندين ما فعلته حكومتـا الكويت والإمارات بالعدوان المباشر على العراق فضلاً عن عدوانهما على الأمة العربية.

أما بالنسـبة لحكومة الكويت فإن اعـتداءها على العراق هو اعـتداء مزدوج، فمن ناحية تعتدى عليه وعلى حقوقه بالتجاوز على أراضينا وحقولنا النفطية وسرقة ثروتنا الوطنية. . وإن مثـل هذا التصرف هو بمثابة عدوان عـسكرى. . ومن ناحية أخرى تتعـمد حكومة الكويت تحقـيق انهيار فى الاقتصـاد العراقى فى هذه المرحلة التى يتعرض فيها إلى التهديد الإمبريالى الصهيونى الشرس وهو عدوان لا يقل فى تأثيره عن العدوان العسكرى.

إننا إذ نعرض هذه الحقائق المؤلمة أمام الأشقاء العرب فإننا نأمل أن يرفع الأشقاء صوتهم عالياً لوضع حد لهذا العدوان المتعمد المدبر ولكي ينصحوا المنحرفين للعودة إلى السلوك السوى الذى يأخذ بالاعتبار المصلحة القومية المشتركة ومتطلبات الأمن القومى المشترك.

ثالثاً ـ وبمناسبة الحديث عن المصالح العليا وارتباط الثروة العربية بمصير الأمة العربية نطرح مقترحاً كالتالى:

ـ لو تضامنت كل الدول العربية المنتجة وغير المنتجة تضامناً سياسيًا متيناً واتفقت على العمل على رفع سعر النفط إلى ما يزيد عن ٢٥ دولاراً ثم أقامت صندوقاً للمعونة والتنمية العربية على غرار ما اتفق عليه فى قمة عمان على أن يمول هذا الصندوق بدولار عن كل برميل نفط تبيعه الدول العربية المنتجة بأكثر من سعر ٢٥ دولاراً فإن المبلغ الذى سيتحقق لهذا الصندوق هو ٥ مليارات دولار سنوياً فى نفس الوقت الذى تتحقق فيه زيادات كبيرة فى مداخيل الدول المصدرة للنفط، لأن التضامن العربى الجماعى الذى يحققه هذا السعر المنصف يزيد من مدخولاتها الحالية ويحميها من المحاولات العدائية التى تستهدف إضعاف القوة العربية من خلال إضعاف مواردها من الثروة البترولية.

ويمكننا أن نتصور كيف أن مبلغا ثابتاً كهذا سيعزز الأمن القومى العربى ويوفر إمكانات نمو لكل الدول العربية ويمكنها من مواجهة الضائقة الاقتصادية الخانقة التى تعانى منها أغلب دولنا.

إن العراق يطرح هذا الاقتراح للدراسة الجادة وقد يكون مؤتمر القمة العربى القادم فى القاهرة مناسبة لبحث هذا المقترح وإقراره.

رابعا ـ ولمناسبة الحديث عن هذه الحقائق المؤلمة نرى من الضرورى أن نوضح اللبس الذى ربما يكون موجوداً لدى بعض الأشقاء حول موضوع (المساعدات) التى قدمتها الكويت والإمارات للعراق أثناء الحرب.

١ ـ لقد أجمع العرب المخلصون فى كل الوطن العربى على أن الحرب التى اضطر العراق إلى خوضها لم تكن للدفاع عن سيادته فحسب، وإنما كانت دفاعا

عن البوابة الشرقية للوطن العربى وعن الوطن العربى كله وخاصة منطقة الخليج . وقد أكد ذلـك قادة الخليج أنفسهم بأقـوى العبارات لذلك فإن هذه الحـرب كانت «معركـة قومية» تولى العراق فـيها مهمة الدفـاع عن الأمن القومى وعن الأمن فى منطقة الخليج بصورة خاصة.

٢ ـ خلال الحرب قدمت للعراق مساعدات متنوعة من إخوانه فى بعض دول الخليج.. وكان القسم الأساسى منها قـد قدم فى حينه على شكل (قروض) بدون فوائد.. وقد تلقى العراق مثل هذه (المساعدات) فى المراحل الأولى من الحرب ثم انقطعت منذ عام ١٩٨٢ ولم يناقش العراق آنذاك صيغة تلك المساعدات مع إخوانه لأنه كان يأمل فى ألا تطول الحـرب كما طالت ولأنه كان يأمل بعد انتـهاء الحرب فى استعادة قوته الاقتصادية كاملة.

غيـر أن الحرب طالت وازدادت تكاليفـها بمعدلات عـالية جداً.. إن قـيمة التجهيزات العـسكرية وحدها التى اشتراها العراق بالعملة الصعـبة واستخدمت فى الحرب قد بلغت (١٠٢) مليار دولار،فضلاً عن النفقات الأخرى العـسكرية والمدنية التى بلغت معدلات هائلة فى حرب ضروس دامت ثمانى سنوات وعلى جبهة تمتد ١٢٠٠ كم.

وبرغم أن كل (المساعـدات) التى تلقاها العراق من إخـوانه لم تشكل سوى نسبـة ضئيلة بالقـياس إلى تلك التكاليف البـاهظة التى تحملهـا الاقتصـاد العراقى وشعـب العراق الذى قـدم أنهاراً من الدم دفـاعاً عن السـيادة القـومية والكـرامة القوميـة، فإن قيادة العـراق عبرت عن امتنانهـا العميق لكل الأشقـاء الذين قدموا المساعدة.. وقد عبر القائد صـدام حسين عن ذلك علنا عند الزيارات التى قام بها عدد من الإخوة رؤساء دول الخليج للعراق.

ولكن الحقيـقة المرة التى ينبغى أن يعرفها كل عـربى هى أن القسم الأساسى مما ذكرنا من المساعدات ما يزال مسجلاً كـ «دين» على العراق، ومن ذلك ما قدمته الكويت والإمارات.. وقد فاتحنا المعنيين بروح الأخوة منذ أكثر من عام لإلغاء هذا «الدين» ولكنهم تملصوا من ذلك.

وقد سجلت على العراق كـ «دين» أيضاً كميات النفط التى باعتها الكويت لحساب العراق من منطقة الخفجي بعد غلق الأنبوب العراقي المار عبر سوريا مع أن تلك الكميات بيعت خارج حصتها فى الأوبك ولكى تعرف الحقائق كاملة عن هذا الموضوع لابد من إيضاح جانب مهم لما جرى فى إطار سوق النفط خلال فترة الحرب. لقد كان العراق منتجاً رئيسياً للنفط قبل الحرب وكان ينتج حوالى (٣,٦) مليون برميل يومياً قبل الحرب وعند قيام الحرب توقف إنتاجه كلياً لعدة أشهر ثم صار يصدر كميات قليلة عبر تركيا ثم عبر سوريا لحين توقف الأنبوب عام ١٩٨٢ وتوقف تصدير العراق من النفط فى الجنوب من أيلول ١٩٨٠ لحين بدء تشغيل الخط المار عبر المملكة العربية السعودية فى أيلول ١٩٨٥، وقد خسر العراق من جراء هذا الانخفاض الكبير فى صادراته بسبب الحرب مبالغ هائلة تقدر بـ (١٠٦ مليار دولار) ومن الناحية العملية فإن هذه المبالغ قد انتقلت إلى خزائن الدول الأخرى المنتجة للنفط فى المنطقة التى زاد تصديرها لتعويض النقص الذى حصل فى صادرات العراق طيلة ثمانى سنوات. وبحساب بسيط للأرقام نجد (ديون) الإمارات والكويت المسجلة على العراق لم تكن كلها من خزينتيهما وإنما كانت كلها من حصيلة الزيادات التى تحققت فى عوائدهما من جراء انخفاض صادرات العراق عبر سنوات الحرب.

وإننا لنتساءل.. إذا كان العراق قد تحمل مسئولية الدفاع عن الأمن القومى العربى وعن السيادة والكرامة العربية.. وعن «ثروة دول الخليج» التى كانت ستذهب هباء وتقع في أيدى الأخرين لو خسر العراق الحرب.. فهل يمكن اعتبار ما قدم له من مساعدات (ديناً) عليه؟!.

لقد قدمت الولايات المتحدة مبالغ طائلة من التى تجبيها من دافعى الضرائب الأمريكان كمساعدات للاتحاد السوفيتى ولحلفائها الغربيين وهم ليسوا أبناء أمة واحدة أثناء الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب العالمية الثانية أنفقت أمريكا المبالغ الهائلة فى إطار مشروع مارشال لإعادة بناء أوربا.. وتصرفت بنظرة إستراتيجية شمولية لحسابات أمنها وأمن المجموعة الدولية التى تنتمى إليها والتى شاركتها فى الحرب ضد عدو مشترك!!.. فكيف يمكن استمرار اعتبار هذه المبالغ (ديناً) على

العراق من أشقائه في أمة العرب؟! وهو الذى ضحى بأضعاف هذا (الدين) من أمواله طيلة سنوات الحرب الضروس.. وقدم أنهارا من دماء زهرة شبابه فى الدفاع عن أرض الأمة.. وكرامتها وعرضها وثروتها؟! الا يوجب المنطق القومى ومنطق الأمن الإقليمى - إذا أخذنا السابقة الأمريكية بالاعتبار - على هذه الدول ليس إلغاء هذا (الدين) المحسوب على العراق فحسب وإنما تنظيم خطة عربية على غرار (مشروع مارشال) لتعويض العراق بعض ما خسره فى الحرب؟!.. هكذا يكون المنطق القومى لو كان هناك إحساس بالعروبة والانتماء العربى وموقف جاد من الأمن القومى.. وبدلاً من السلوك وفق هذا النهج القومى المسئول نجد حكومتين من حكومات دول الخليج اللتين حفظ العراق لهما بدماء أبنائه ثرواتهما، بل زادت تلك الثروات الهائلة بسبب انخفاض إنتاج العراق تسعيان الآن إلى تدمير اقتصاد العراق وتقليل موارده وتعمد إحداهما وهى حكومة الكويت إلى الاعتداء على أرض وسرقة ثروة من حموا أرض الكويت وعرضها وثروتها؟!.

إننا نضع هذه الحقائق المؤلمة أمام ضمير كل عربى وفى المقدمة منهم شعب الكويت الشقيق لكى يقدروا الألم والضرر والأذى الذى أصابنا ويصيبنا.

مع أطيب التحيات والتمنيات

طارق عزيز

وزير خارجية الجمهورية العراقية

بغداد فى ٢٣ ذى الحجة/ ١٤١٠هـ

الموافق ١٥ تموز/ ١٩٩٠.

ملحق رقم (٦)

نص رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت المؤرخة في ١٩٩٠/٧/١٨ إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ردًا على رسالة العراق.

معالى الأخ الشاذلى القليبى .. المحترم ..

الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحية طيبة وبعد...

لقد تلقينا بدهشة واستغراب مذكرة الحكومة العراقية الموجهة لمعاليكم والمؤرخة فى ٢٣ ذى الحجة ١٤١٠ والموافق الخامس عشر من يوليو ١٩٩٠ والتى تم توزيعها على الدول العربية الشقيقة فى الجامعة العربية وما تضمنته تلك المذكرة من ادعاءات واتهامات ضد الكويت لاتستند على أساس من الواقع، كما أن ما ورد بها من عبارات لاتتفق وروح العلاقات الأخوية القائمة بين الكويت والعراق وتتنافى مع أبسط القواعد التى نحرص جميعاً على أن تحكم علاقاتنا العربية، ومما يدعو إلى الاستغراب أيضًا أن تأتى هذه المذكرة فى مرحلة هامة ودقيقة تمر بها الأمة العربية تستوجب أن تتوجه فيها كافة الجهود العربية نحو قضاياها المصيرية بعد أن فرغت هذه المنطقة من حرب دموية طاحنة.

وإنه لأمر موجع أن تعقد الجامعة العربية اجتماعها الطارئ لبحث التهديدات الصهيونية والإمبريالية للأمة العربية فينتهى الاجتماع الطارئ بمثل هذه المذكرة التى تحمل فى طياتها تهديدات لأعضائها.

وفى الوقت الذى تبدى فيه الكويت استياءها لهذه المذكرة فإنها تود أن تؤكد بأنها كانت ومازالت تتعامل مع شقيقاتها الدول العربية بواقع التزامها بالمبادئ والقيم التى وردت فى ميثاق جامعة الدول العربية. ولعل فى مقدمة تلك المبادئ الحرص على تعزيز أواصر العلاقات الأخوية والحرص أيضاً على حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام السيادة لكل الدول، فضلاً عن القيم

والأخلاق العربية التى تحكم علاقات الأشقاء، كما أن الكويت كانت ومازالت سباقة إلى توفير كل الفرص التى من شأنها تحقيق التماسك فى العلاقات العربية والبعد عن كل ما من شأنه أن يعكر صفو تلك العلاقات.

ولعل مما يضاعف من استغراب الكويت أن تأتى هذه المذكرة من العراق الشقيق فى الوقت الذى يتواصل فيه التنسيق بين البلدين فى المجالات المختلفة ذات الاهتمام المشترك لتستمر العلاقة الطبيعية متطورة دوماً بين البلدين...

ولم يكن فى نية الكويت أن تطرح للتداول فى جو من الإعلام المحموم قضايا معلقة بل أوكلت متابعة هذه القضايا إلى لجان متخصصة بين البلدين للتركيز على مجالات التعاون لتنميها وتدفع بها نحو مواقع أكثر تقدماً، لتطغى عوامل التعاون على قضايا الاختلافات.

ومن جانب آخر فإن المذكرة تأتى فى الوقت الذى تبذل فيه الكويت جهودها الخيرة وعلى كافة المستويات لتعزيز الأمن والاستقرار فى المنطقة التى تتوق إلى تحقيق السلام العادل بين ربوعها.

معالى الأمين العام ...

إن مما يدعو إلى التساؤل أن تأتى هذه المذكرة وما تضمنته من إساءة للعلاقات الأخوية بين البلدين من جانب العراق الشقيق فى الوقت الذى كان فيه العراق فى مقدمة الأشقاء الداعين إلى تحقيق الوفاق فى العلاقات العربية والنأى بتلك العلاقات عما يعكر صفوها ويحقق لها التوازن بما يخدم العمل العربى المشترك.

إن الكويت وانطلاقا من إيمانها بأهمية العمل العربى المشترك سعت وبكل جهد إلى تعزيز ذلك العمل وتوفير الفرص المناسبة لدعم العملية التنموية فى الوطن العربى، ولعل ما قامت وتقوم به المؤسسات التمويلية الكويتية المختلفة من دور فعال ومؤثر ـ وذلك منذ استقلال الكويت ـ خير دليل على حرص الكويت على الدفع بالعملية التنموية إلى آفاق تحقق التطلعات والمصالح المشروعة لأبناء

الأمة العربية. ومن المعلوم فى هذا الصدد أن الكويت تأتى فى مقدمة دول العالم التى تحتل المساعدات أكبر نسبة من دخلها القومى وهى مساعدات تحظى الدول العربية الشقيقة بالقسط الأكبر منها.

معالى الأمين العام ..

إن مما يدعو إلى الألم أن تتضمن المذكرة ادعاء بأن الكويت سعت إلى إضعاف العراق فى الوقت الذى يعلم فيه الجميع موقف الكويت الداعم للعراق الشقيق وهو موقف التزمت به الكويت منذ البداية وفاءً لمبادئها القومية والتزاما بما تمليه عليها واجباتها القومية فى إطار الجامعة العربية، ويعلم الجميع كم تحملت الكويت وكم عانت من ذلك الموقف القومى فقد تعرضت الكويت لاعتداءات مباشرة استهدفت أراضيها ومنشآتها النفطية وناقلات نفطها ومصالحها التجارية إلا أنها وقفت شامخة وسط تلك الحرب الضروس عند مبادئها وأهدافها، وليس من شيمة الكويت طرح ما أسهمت به من دعم للعراق الشقيق حيث إن الكويت تؤمن بأن للعراق وحده أن يعلن أو لا يعلن ذلك، فالدم العربى المسفوح لايمكن بأى حال من الأحوال أن يقارن بأى عائد مادى مهما بلغت أرقامه وتعددت منافذه.

وإنه لأمر مخز حقاً حين تلتفت الأهداف الملتوية فتطمس الحقائق متجنية على تاريخ نعايش مرحلته ولم يجف مداده.

ومما يدعو إلى الدهشة فى هذا السياق أن يأتى هذا الاتهام للكويت فى الوقت الذى ما زالت تردد فيه أصداء الإشادة بالموقف الكويتى من قبل العراق عبر تصريحات المسئولين العراقيين أو من خلال أجهزة الإعلام العراقية المختلفة.

معالى الأمين العام ..

إن ما ورد فى المذكرة من ادعاءات تتعلق بموضوع الحدود بين العراق والكويت ومن أن الكويت قامت بتصعيد الزحف التدريجى والمبرمج تجاه الأراضى العراقية وذلك بإقامة المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على

الأراضى العراقيــة إن ذلك يعد تزيفاً للواقع وعـرضاً لحقائق مـعكوسة، حيث إن للعراق سجلاً حافلاً فى تجاوزاته على الأراضى الكويتية وهو سجل مدعم بالوقائع لدى الجهات المعنية.

ولقد سعت الكويت وبشكل متـواصل إلى ترسيم الحدود بين البلدين وإنهاء المشاكل القائمة المـعلقة من جرائها ولكن العراق كان يرفض وباسـتمرار وضع حد لتلك المسألة القائمة بين البلدين فى الوقت الذى سعى فيه العراق وأثناء الحرب إلى ترسيم الحدود بشكل نهائى مع الدول العربية الشقيقة الأخرى المجاورة له.

وتأكيدا على حرص الكويت على إنهاء هذه المسألة الهامة مع العراق وإيماناً من الكويت بسلامة موقفها وبما يمليه عليها انتماؤها القومى فإنها تحتكم لأمتها فى اختيار لجنة عربية يتفق على أعضـائها كى تقوم بالفصل فى موضوع ترسيم الحدود على أسس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق.

فهل يقبل العراق الشقيق مثل هذا الحكم العـربى انسجاماً مع مبادئه وتنفيذاً لروح الميثاق القومى الذى طرحه فخامة الرئيس صدام حسين؟

معـالـى الأمين العـام..

إن المتتبع لقضـية أسعار النفط يدرك وبوضوح أن تدهور الأسـعار كان بفعل مشكلة عـالمية تدخلت فـيها أطراف عـديدة من منتجين ومستـهلكين ومن داخل الأوبك وخارجها.

ولقـد عانت الكويت كـمـا عانى العـراق قلة الإنتـاج فى نفس الفتـرات - الثمانينيـات - فى الوقت الذى كان فى مقدور الكويت أن تقـوم بالإنتاج وبطاقات كبيرة مقارنة بما لديها من مخزون نفطى هائل ولكن الكويت التزمت بتقنين الإنتاج مع ما يعنيه من تضحـية محافظة منها على الثروة الطبـيعية وتحقيقـا لمستوى أفضل للأسعار.

وحول مـا ورد فى المذكرة من أن الكويت قامت بنصب منشـآت نفطية منذ عام ١٩٨٠ على الجزء الجنوبى من حـقل الرميلة العراقى فإن الحقـيقة هنا تتلخص

بأن الكويت بدأت عمليات الاستكشاف والتنقيب داخل أراضيها منذ عام ١٩٦٣ ثم توقفت تلك العمليات لأسباب يعرفها العراق جيداً واستأنفت الكويت بعد ذلك عمليات الحفر عام ١٩٧٦ لتستكمل جميع العمليات ويبدأ الإنتاج فى أواخر السبعينيات.

وفيما ادعته المذكرة العراقية بسحب الكويت للنفط من الجزء الجنوبى من حقل الرميلة العراقى فإنه لابد من التأكيد بأن هذا الجزء من الحقل يقع ضمن الأراضى الكويتية، وعليه قامت الكويت باستخراج النفط من آبار تقع ضمن أراضيها جنوب خط الجامعة العربية وعلى مسافة كافية من الحدود الدولية وفقا للمقاييس العالمية.

إن عمليات الإنتاج تتم داخل الأراضى الكويتية وعلى عكس ما ورد فى المذكرة العراقية فقد تكررت محاولات العراق ولاتزال يحفر آبار داخل الأراضى الكويتية مما يلحق الضرر البالغ فى مخزون الحقل الخاص بالجزء الواقع ضمن الأراضى الكويتية على الرغم من الاعتراضات الكويتية المتكررة، وعلى الرغم من التجاوزات العراقية داخل الأراضى الكويتية فلم تشأ الكويت إثارة هذه المشكلة على الساحة العربية بل اكتفت بالاتصالات الثنائية بين البلدين.

معالى الأمين العام ..

إن الكويت فى الوقت الذى تبدى فيه استعدادها لدراسة المقترح الذى ورد ضمن المذكرة العراقية والمتعلق بإقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية فإنها ترى وبكل إخلاص أن هذا الاقتراح يمكن أن يطرح للبحث والدراسة فى نطاق الجامعة العربية. ولكن الأمر الذى تفهمه الكويت ولا تقبل به أن يأتى هذا الاقتراح مرافقاً للنيل والإساءة للكويت التى كانت فى مقدمة الدول الداعية لوضع الأسس والقواعد التى من شأنها الدفع بالعمل العربى المشترك بما يحقق المصالح القومية العليا للأمة العربية.

وفى الختام فإن الكويت فى الوقت الذى تعتمد فيه الحقائق وحدها فى ردها على المذكرة العراقية التى جاءت لتمثل تطوراً سلبياً فى العلاقات الأخوية بين البلدين لتنبه إلى المخاطر التى قد تنتج عن اتباع مثل هذه الأساليب فى التعامل بين الأشقاء والتى تعيد أمتنا إلى دائرة الانشغال عن القضايا المصيرية العربية.

وإيضاحا للموقف أرجو معالى الأمين العام توزيع هذه المذكرة على الدول العربية الشقيقة.

مع خالص التحيات والأمنيات

صباح الأحمد الجابر

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

ملحق رقم (٧)

قرار مجلس الأمن الخاص بإدانة الغزو العراقى للكويت

رقم ٦٦٠ فى ٢ أغسطس ١٩٩٠

إن مجلس الأمن :

إذ يثير جزعه غزو القوات العراقية للكويت فى ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠.

وإذ يقرر أنه يوجد خرق للسلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقى الكويت.

وإذ يتصرف بموجب المادتين ٣٩, ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة

١ - يدين الغزو العراقى للكويت.

٢ - يطالب بأن يسحب العراق جميع قواته فوراً ودون قيد أو شرط إلى المواقع التى كانت تتواجد فيها فى ١ آب/أغسطس ١٩٩٠.

٣ - يدعو العراق والكويت إلى البدء فوراً فى مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما ويؤيد جميع الجهود المبذولة فى هذا الصدد وبوجه خاص جهود جامعة الدول العربية.

٤ - يقرر أن يجتمع ثانية حسب الاقتضاء للنظر فى خطوات أخرى لضمان الامتثال لهذا القرار.

ملحق رقم (٨)

قرار مجلس الأمن الخاص بعدم الاعتراف بضم الكويت للعراق

رقم ٦٦٢/٨آب/أغسطس ١٩٩٠

إن مجلس الأمن :

إذ يشير إلى قراريه ٦٦٠ (١٩٩٠) و٦٦١ (١٩٩٠) وإذ يطالب مرة أخرى بأن يسحب العراق فوراً وبدون أى قيد أو شرط جميع قواته إلى المواقع التى كانت تتواجد فيها فى ١ أغسطس (آب).

وقد صمم على إنهاء احتلال العراق للكويت واستعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

١ ـ يقرر أن ضم العراق للكويت بأى شكل من الأشكال وبأية ذريعة كانت ليست له أية صلاحية قانونية ويعتبر لاغيا وباطلاً.

٢ ـ يطلب إلى جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بذلك الضم والامتناع عن اتخاذ أى قرار أو الإقدام على أية معاملة قد تفسر على أنها اعتراف غير مباشر بالضم.

٣ ـ يطالب كذلك بأن يلغى العراق إجراءاته التى ادعى بها ضم الكويت.

٤ ـ يقرر أن يبقى هذا البند فى جدول أعماله وأن يواصل جهوده لوضع حد مبكر للاحتلال.

ملحق رقم (٩)

مرسوم جمهوري رقم (٢٤٨) باعتبار الكويت محافظة عراقية

استناداً إلى أحكام المادتين الرابعة والخامسة من قانون المحافظات ذي الرقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

رسمنا بما هو آت:

أولا: تستحدث محافظة باسم (محافظة الكويت) مركزها قضاء كاظمة وحدودها الإدارية على وفق الخارطة المرفقة.

ثانيا: تستحدث الأقضية المبينة في أدناه وترتبط بمحافظة الكويت وحدودها الإدارية على وفق الخارطة المرفقة:

١- قضاء كاظمة.

٢- قضاء الجهراء.

٣- قضاء النداء.

على وزير الحكم المحلي تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر صفر لسنة ١٤١١ هجرية.

المصادف لليوم السادس والعشرين من شهر آب لسنة ١٩٩٠ ميلادية.

توقيع

صدام حسين

رئيس الجمهورية

ملحق رقم (١٠)

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بالفقرة رقم (٣) من قرار مجلس الأمن رقم ١٩٩١/٦٨٧ بشأن تشكيل لجنة لترسيم الحدود بين الكويت والعراق

Report of the Secretary-General Regarding Paragraph 3 of Security Council Resolution 687 (1991)

1- The present report is submitted Pursuant to Security Council resolution 687 (1991) of 3 April 1991. In paragraph 3 of the resolution the Security Council called upon me to lend assistance to make arrangements with Iraq and Kuwait to demarcate the boundary between Iraq and Kuwait, drawing on appropriate material, including the map transmitted by the Security Council document S/22412, as to report back to the Security Council within one month.

2- In lending my assistance to Iraq and Kuwait with a view to making the arrangements to demarcate the boundary between them, have borne in mind that, in paragraph 2 of Security Council resolution 687 (1991), the Council demanded "that Iraq and Kuwait respect the inviolability of the International boundary and the allocation to islands set out in the Agreed Minutes between the State of Kuwait and the Republic of Iraq regarding the Restoration of Friendly Relations, Recognition and Related Matters, signed by them in the exercise of their sovereignty at Baghdad on 4 October 1963 are registered with the United Nations and published by the United Nations in documents 7063, United Nations, Treaty Series, 1964", have also taken into account that, in a letter dated 4

April 1991 addressed to me by the Duputy Prime Minister and Minister for Foreign Affairs of Kuwait, Kuwait has expressed its intention to scrupulously comply with all the provisions of resolution 87 (1991) and to cooperate with me with a view to ensuring its implementation (S/22457, annex) and that, in accordance with paragraph 33 of Security Council resolution 687 (1991), the Minister for Foreign Affairs of Iraq in the penultimate paragraph of a letter dated 6 April 1991 (S/22456) has notified the Security Council and the Secretary-General of Iraq's acceptance of the provisions of that resolution. The text of the Agreed Minutes referred to in paragraph 2 of Security Council resolution 687 (1991) is contained in Security Council document S/22432.

3- After Consulations with the Governments of Iraq and Kuwait, I will now establish an Iraq-Kuwait Boundary Demarcation Commission, to be composed of one representative each of Iraq and Kuwait and three independent experts who be appointed by me, one of whom will serve as the Chairman. The Council will be informed as soon as the Commission is estabished. The terms of reference of the Commission will be to demarcate in geographical coordinates of latitude and longitude the international boundary set out in the Agreed Minutes between kuwait and Iraq referred to above. Inview of the fact that one of the main purposes of the demarcation of the boundary between Kuwait and Iraq is to Promote Stability and peace and Security along the border, the Commission will also make arrangements for the physical representation of the boundary. The coordinates established by the Commission will Constiute the final demarcation of the international boundary between Iraq and Kuwait in accordance with the Agreed Mintues of 4 October 1963. They will be lodged in the archives of both Governments and a certified copy will also be submitted to me, which I will communicate to the Security Council and will retain for safe-keeping in the archives of the United Nations.

4- The demarcation of the boundary between Iraq and Kuwait will be accomplished by drawing upon appropriate material, including the map transmitted by Security Council document S/22412, and by utilizing appropriate technology. The physical representation of the boundary will be carried out through the erection of an appropriate number and type of boundary pillars or monuments. The Commission will provide for arrangements for maintenance on a continuing basis and locational accuracy (including repositioning, if necessary) of the surficial boundary representation.

5- As soon as the Commission is consitituted and after an initial assessment of the resources required for the demarcation of the boundary has been made, the Commission will transmit to me an estimate of costs, which I will communicate to the Security Council; similtaneously, I will make a proposal that all costs, including the initial costs of the Commission, should be shared between the two interested parties.

6- The Commission will be assisted by a small staff that will adopt its own rules of procedure and working methods and make the necessary arrangements for the identification and examination of appropriate material relevant to the demarcation of the boundary. The Commission will be responsible to me in the conduct of its work and will report regularly to me on the progress of its work with a view to the earliest possible finalization of the demarcation of the boundary. The Commission will take its decisions by majority. Its decisions regarding the demarcation of the boundary will be final.

7- The Commission shall enjoy unimpeded freedom of movement in the area of the demarcation of the international boundary as well as all necessary privileges and immunities for the fulfilment of its task. The three independent experts shall enjoy the status of experts on missions

within the meaning of article VI of the Convention on Privileges and Immunities of the United Nations of 1946.

8. In the exercise of its task of demarcating the boundary, with respect to physical security and clearance of mines the Commisssion will rely on the relevant arrangements made for the United Nations Iraq-Kuwait Observer Mission (UNIKOM).

ملحق رقم (١١)

رسالة مؤرخة فى ٢٣ نيسان /إبريـل ١٩٩١، موجهة إلى الأمين العام من وزير خـارجية الـعراق بشـأن الملاحظات على الفـقـرة الثـالثـة من قـرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧/ ١٩٩١، ومشروع تقريـر الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بتشكيل لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق.

لى الشرف أن أشيـر إلى الاجتماع الذى عـقد بين ممثلنا والمستشـار القانونى للأمم المتحـدة بتاريخ ١٧ نيسان / إبريـل ١٩٩١ ومشروع تقريركم الذى تزمـعون تقديمه إلى مجلس الأمن بشأن الفقـرة الثالثة من منطوق قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) والذى طلبتم رأى حكومتى فيه، لأن أبين الآتى:

لقد أوضحت الفقرة (أولا) من الرسالة التى بـعثت بها إلى سيادتكم بتاريخ ٦ نيسـان / أبريل ١٩٩١ بأنه رغم أن قرار مـجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) يؤكد فى ديباجته حقيقة أن العراق دولة مستقلة ذات سيادة فإنه فى الكثير من أحكامه الجائرة لم يحتـرم هذه السيـادة بل تعرض لها ولحـقوقهـا المثبتـة فى الميثـاق وفى القانون والعرف الدوليين بشكل لم يسبق له مثيل. ففى مسألة الحدود فرض مجلس الأمن وضعاً مـحدداً للحدود العراقية الكويتـية، فى حين أن المعروف قانونيـاً وعملياً فى التـعامل الدولى أن تتـرك مـسائل الحـدود لاتفـاق الدول، لأن هذه هى القاعـدة الوحيدة التى تحقق مبدأ استقرار الحدود.

ومن ناحيـة أخرى لم يأخذ قرار المجلس بعـين الاعتبار وجهـة نظر العراق المعروفة لديه من أن مـا ورد بشأن الحدود بين العراق والكويت فى الوثيقـة المسماة «محضر متفق عليه بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والأمور ذات العلاقة» المؤرخة فى ٤ تشرين الأول / أكتوبر لم يستكمل الإجراءات الدستورية بتصديقه من قبل السلطة التشـريعية ورئيس الدولة فى العراق مما أبقى مسـألـة الحدود معلقة دون حل، وفـرض المجلس على العـراق الحدود مـع الكويت. كـمـا أن المجلس بهـذا

الأسلوب الغريب قد نقض بنفسه أحد بنود القرار (٦٦٠) الذى كان الأساس فى القرارات اللاحقة التى أصدرها المجلس. فالقرار (٦٦٠) دعا فى فقرته الثالثة العراق والكويت لحل الخلافات عن طريق التفاوض، وأن مسألة الحدود كما هو معلوم هى من بين أهم تلك الخلافات. إن العراق قد أبلغ المجلس رسمياً بقبوله القرار (٦٦٠) واستعداده لتنفيذه، غير أن المجلس تجاهل هذا الموقف القانونى وناقض قراراته السابقة واتخذ قراراً جائراً بفرضه شروطاً جديدة على العراق وفرض عليه كبلد مستقل ذى سيادة وعضو فى الأمم المتحدة وضعاً حدودياً وجرده من الحق فى إثبات حقوقه الإقليمية وفق قواعد القانون الدولى. وبذلك أيضاً يكون المجلس قد حرم العراق من إعمال إرادته الحرة وتثبيت رضاه التام بتلك الحدود. إن قرار المجلس فيما يتعلق بموضوع الحدود قرار جائر يشكل سابقة خطيرة لم تشهد المنظمة الدولية مثيلاً لها وتنتقص هذه السابقة من سيادة الدول. وقد أكد ذلك عدد من أعضاء المجلس المنصفين فى مداخلاتهم أثناء التصويت على القرار.

إن الحكومة العراقية لاتزال تعتقد بالطبيعة المشروعة لموقفها الذى تعكسه الملاحظات المبينة آنفاً. وتتجلى هذه الطبيعة بوجه خاص فى شأن المهمة التى كلفكم بها مجلس الأمن بموجب الفقرة الثالثة من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). إن الفقرة المذكورة تطلب من سيادتكم أن تقدموا مساعدتكم لاتخاذ التدابير مع العراق والكويت لترسيم الحدود بين العراق والكويت، مستعيناً بالمواد المناسبة، بما فيها الخريطة الواردة فى وثيقة مجلس الأمن (S/22412) وعلى هذا الأساس تود حكومتى أن تبدى الملاحظات المدرجة أدناه فى شأن ما ورد بمشروع تقريركم الذى أشرت إليه أعلاه :

١ ـ إن حكومتى تتساءل عن الأساس القانونى الذى استند عليه المجلس فى القرار ٦٨٧/ ١٩٩١ وسيادتكم فى مشروع تقريركم فى اعتبار الخريطة الواردة فى الوثيقة (S/22412) الصادرة بتاريخ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩١ بطلب من الممثلية الدائمة للمملكة المتحدة، والتى وصفها مستشاركم القانونى لممثلنا الدائم بكونها خريطة بريطانية ورد ذكرها فى مذكرة التفاهم لعام ١٩٦٣. إن المذكرة المذكورة لم تشر إلى أية خريطة كما هو واضح من النص المنشور فى مجموعة معاهدات الأمم

المتحـدة، المجلد ٤٨٥، الوثيقـة رقم ٧٠٦٣. وإن الحقيـقة صارخـة أيضاً إلى أن الإشارة الوحيدة للخريطة موضوع البـحث في الفقرة الثالثة من قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١) قد أقحمت دون أي مسـوغ قانوني. إن حكومة بلادي لم تكن طرفاً في رسم الخريطة المذكورة، كـما أنها لا تعترف بها ولا يتـوافر أي دليل على مثل هذا الاعتراف. ومن ثم يكون اعـتبار هذه الخريطة من قبـل المجلس، ومن سيادتكم، من جملة المواد التي تستند عليها عملية الترسيم بمثابة فرض جائر من جانب واحد على إرادة العراق، وهو دولة ذات سيادة عضـو في الأمم المتحدة، وحكم مـسبق على سير خط الحدود على الأرض قبل أن تباشر أية لجنة عملية ترسيم الحدود.

٢ ـ بالإضـافة إلى ذلك، إن إبداء المسـاعدة من سيـادتكم لوضع التدابير لترسيم الحدود بين العراق والكويت ينبغي أن يوفر التوازن الكامل بين ما يمكن أن يذهب إليـه أي من الطرفين فـي سيـاق تنفيـذ عملـية التـرسيم وأن يؤمن لحـسم الخـلافات التي يمكن أن تطرأ بـينهمـا في المواقف الفنيـة أسلوب يحقق العـدالة والإنصـاف. ومن هذا المنطلق تـرى الحكومـة العـراقيـة أن تشكيـل اللجنة الذي اقترحتمـوه للقيام بعملية الترسيم لا يمكن أن يحقـق العدالة والإنصاف، وخاصة في ضوء ما بيناه في الفقـرة (١). فقد اقترحتم تشكيل اللجنة المذكـورة من خمسة أعضاء إثنان يمثلان كل من العراق والكويت، وثلاثة خبراء مستقلين يقوم سيادتكم باختيارهم ويتعـين واحد منهم رئيساً للجنة، كما اقترحـتم أن تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية الآراء، ورغم أن حكومة بلادي لا تشك في مصداقيتكم عند اختيار الخبراء المذكورين فـإنه سوف لا يكون بوسعهـا التثبت مـقدماً من حقـيقة استـقلالهم، وبالتالي فإن رأيها في سياق عملية التـرسيم سيكون ممثلاً بعضو واحد فقط من بين خمسة أعضاء.

٣ ـ يذكر سيادتكم في مشروع التقرير بأن عملية ترسيم الحدود سوف تستند على المواد المناسـبة بما فيهـا الخريطة الواردة في وثيقـة مجلس الأمن (S/22412)، وهو ما ذكر في الفقرة الثالثة من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). ولكنكم تضيفون أيضاً بأن بوسع اللجنة «استخدام التكنولوجيا المناسبة» (الفقرة ٤ من المشروع)، وأنها ستتولى «اتخاذ التدابير اللازمة لتشخيص وفـحص المادة المناسبة ذات العلاقة بترسيم الحدود» (الفقرة ٦ من المشروع). إن الحكومة العراقية تعتقد بضرورة توضيح مفاهيم «المواد

المناسبة» و«التكنولوجيا المناسبة» و«التشخيص وفحص المادة المناسبة ذات العلاقة بترسيم الحدود» التى ذكرتموها. إن هذا التوضيح هو الذى سيوفر لحكومتى القاعدة الوطيدة لإبداء الرأى، إن كان مثل ذلك مطلوباً، فضلاً عن أن التوضيح المنشود سيساعد على تقليص احتمالات الخلاف مستقبلاً عند مباشرة اللجنة لأعمالها.

٤ - يقترح سيادتكم فى الفقرة (٥) من مشروع التقرير بأن يشترك الطرفان فى تحمل نفقات عملية الترسيم. إن الحكومة العراقية لا تستطيع أن تتفهم الأساس الذى يقوم عليه هذا المقترح طالما أن محتوى المقترحات التى وردت فى مشروع التقرير بمجملها تكاد ترقى، كما يبدو لحكومتى، إلى كونها «عقد إذعان» ليس للعراق أى حرية إرادة فى الاتفاق الرضائى على مضامينه. وفى ضوء ذلك، وكذلك فى ضوء الملاحظات التى أوردتها فى بداية رسالتى، يبدو أن المعروض هو أن يتحمل العراق نصف نفقات عملية الترسيم دون أن يكون لرأيه فى مجمل عملية الحدود، سواء فى تحديدها أو ترسيمها، أى اعتبار. ومن هذا المنطلق لاترى الحكومة العراقية على أساس من مبادئ العدالة والإنصاف أى مبرر لتحمل أية نفقات لعملية مفروضة عليه.

أود فى الختام أن أؤكد لسيادتكم بأن الحكومة العراقية على كامل الاستعداد للتشاور معكم فى شأن الملاحظات التى تتضمنها رسالتى هذه سواء فى نيويورك أو فى أى مكان آخر. وبهذه المناسبة أود أيضاً أن أشير إلى أننا مثلما قبلنا بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) رغم اعتراضاتنا عليه ونقدنا لمضامينه، فإننا سوف نتعاون معكم ونسمى من يمثل حكومتنا فى لجنة الترسيم حتى إن لم تأخذوا بالاعتبار ما أوردناه آنفاً من آراء وملاحظات، وذلك بسبب استمرار نفس الظروف التى تفرض علينا القبول.

توقيع

أحمد حسين

وزير الخارجية

ملحق رقم (١٢)

رسالة مؤرخة في ٣٠ إبريل ١٩٩١ موجهة إلى وزير خارجية العراق من الأمين العام للأمم المتحدة ردًا على ملاحظات العراق على تطبيق الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن ٦٨٧/ ١٩٩١.

I have the honour to refer to your letter dated 23 April 1991, which was transmitted to me by a letter of the same date from the Permenant Representative of Iraq to the United Nations and which contained comments on the proposals made with regard to the implementation of paragraph 3 of Security Council resolution 687 (1991) and on which I must report to the Security Council no later than 2 May 1991. In informing me of your Government's readiness to cooperate with me and to nominate a representative of Iraq to participate in the proposed Boundary Demarcation Commission, a decision which I welcome, the letter neverthless contains a number of comments to which I would like to respond.

The first comment of your Governments is that, in international law, a boundary demarcation between two States can be carried out only by agreement between the parties and that the Security Council has no competence to impose such a demarcation. In this connection, I would like to recall that, in paragraph 2 of resolution 687 (1991) the Security Council, acting under Chapter VII of the Charter of the United Nations demanded that Iraq and Kuwait respect the inviolability of their international boundary and the allocation of islands "set out in the Agreed Minutes between the State of Kuwait and the Republic of Iraq regarding the Restoration of Friendly Relations, Recognition and Related Matters, signed by them in the exercise of their sovereignty at Baghdad on

October 1963". In paragraph 3 of that resolution the Council called upon me to lend my "assistance to make arrangements with Iraq and Kuwait to demarcate the boundary between Iraq and Kuwait". In identical letters dated 6 April 1991 addressed to me and to the President of the Security Council (S/22456), your Government formally notified its acceptance of the provision of that resolution. You further reconfirmed your Government's acceptance of paragraph 3 of resolution 687 (1991)at the end of your letter of 23 April 1991 (see annex II, enclosure). Therefore, the element of agreement as far as Iraq is concerned, is provided by your Government's official notifications of acceptance. Since the Government of Kuwait has also expressed to me its willingness scrupulously to comply with all provisions of the resolution and to cooperate with me to ensure its implementation (S/22457), the necessary element of consent has been provided by the two parties.

Secondly, your Government states that the proposed demarcation would be prejudged by a specific reference to a map made available by the United Kingdom and which, according to the letter, the Legal Counsel described as "a United Kingdom map mentioned in the agreed minutes of 1963". On a purely factual point, I wish to state that the Legal Counsel of the United Nations did not describe the map as having been mentioned in the 1963 agreed minutes. In response to a question as to which map was referred to in document S/22412, your Permenant Representative was informed that the map in question was "a United Kingdom map". On a substantive level, however, I am obliged to point out that the resolution provides that the demarcation of the boundary should be based on "appropriate material including the map transmitted by Security Council document S/22412" (emphasis added). In the light of this wording, I have proposed that the Commission will have to make "necessary arrangements for the identification and examination of appropriate material relevant to the demarcation of the boundary".

Thirdly, your Government queries the independence of the experts to be appointed by me to serve on the Boundary Commission and comments on the proposed decision-making by majority. I would like to assure you that, in appointing the independent experts of the Commission, I shall, as always, base my decisions on the need to ensure independence, competence and integrity. Furthermore, to ensure an equitable approach and the effective functioning of the Commission, I have proposed that neither Government should be able to frustrate the work of the Commission.

Fourthly, your Government has requested me to explain such terms as "appropriate material", "appropriate technology" and "identification and examination of appropriate material relevant to the demarcation of the boundary". It is up to the Commission to examine and identify the relevant documentation and to determine which technology or combination of methods can best be used for the fulfilment of its mandate. In my view it would prejudice the work of the Commission, and even hinder its independence, if at this stage I were to go beyond the level of detail concerning the working methods of the Boundary Commission set out in my draft report.

Finally, your Government objects to paying half of the costs of the demarcation on the ground that its views on the boundary question are not fully being taken into account. However, through your Government's participation in the work of the Boundary Commission its views will find such expression. Together with your Government's acceptance of paragraph 3 of Resolution 687 (1991), both in its letter of 6 April 1991 (S/22456) as well as in the letter of 23 April 1991, I can see no basis or objections to the paying of its share of the costs, which wil be determined by the Commission.

In the light of your Government's expressed readiness to cooperate with me, I intend to proceed immediatly with the establishment of the Commission and will accordingly convey my proposals, together with this exchange of correspondence, to the Security Council.

Signed

Javier Perez De Cuellar

Secretary General

ملحق رقم (١٣)

قـــرار مـــجلس الأمن رقـــم ٨٣٣/ بتـــاريخ ٢٧ مـــايو ١٩٩٣ والخـــاص بالموافقة على ترســيم الحدود بين جمهورية العـراق ودولة الكويت طبقاً لما انتهت إليه اللجنة الدولية الخاصة بعمليات الترسيم.

The Security Council,

Reaffirming its resolution 687 (1991) of 3 April 1991, and in particular paragraphs 2,3, and thereof, its resolution 689 (1991) of 9 April 1991, its resolution 773 (1992) of 26 August 1992, and its resolution 809 (1993) of 5 February 1993.

Recalling the report of the Secretary-General dated 2 May 1991 concerning the establishement of the United Nations Iraq- Kuwait Boundary Demarcation Commission (the Commission), the subsequent exchange of letters of 6 and 13 May 1991 (S/22588, S/22592 and S/22593), and the acceptance of the report by Iraq and Kuwait,

Having Considered the Secretary General's letter of 21 May 1993 to the President of the Security Council transmitting the final report of the Commission (S/25811 and add. 1) dated 20 May 1993.

Recalling in this connection that through the demarcation process the Commission was not reallocating territory between Kuwait and Iraq. but it was simply carrying out the technical task necessary to demarcate for the first time the precise coordinates of the boundary set out in the "Agreed Minutes between the State of Kuwait and the Republic of Iraq regarding the Restoration of Friendly Relations, Recognition and Related Matters" signed by them on 4 October 1963, and that this task was carried out in the special circumstances following Iraq's invasion of

Kuwait and pursuant to resolution 687 (1991) and the Secretary-General's report for implementing paragraph 3 of that resolution (S/22558),

Reminding Iraq of its obligations under resolution 687 (1991), and in particuar paragraph 2 thereof, and under other relevant resolutions of the Council, and of its acceptance of the resolutions of the Council adopted pursuant to Chapter VII of the Charter of the United Nations, which forms the basis for the cease-fire,

Noting with approval the Secretary -General's instruction to the United Nations Iraq-Kuwait Observation Mission (UNIKOM) to finalize the realignment of the demilitarized zone with the entire international boundary between Iraq and Kuwait demarcated by the Commission,

Welcoming the Secretary-General's decision to make the necessary arrangements for the maintenance of the physical representation of the boundary, as recommended by the Commission in Section X (c) of its report, until other technical arrangements are established between Iraq and Kuwait for this purpose,

Acting under Chapter VII of the Charter of the United Nations,

1- Welcomes the Secretary -General's letter of 21 May 1993 to the President of the Council and the 20 May 1993 report of the Commission (S/22811 and Add. 1) enclosed therewith;

2- Welcomes also the successful conclusion of the work of the commission ;

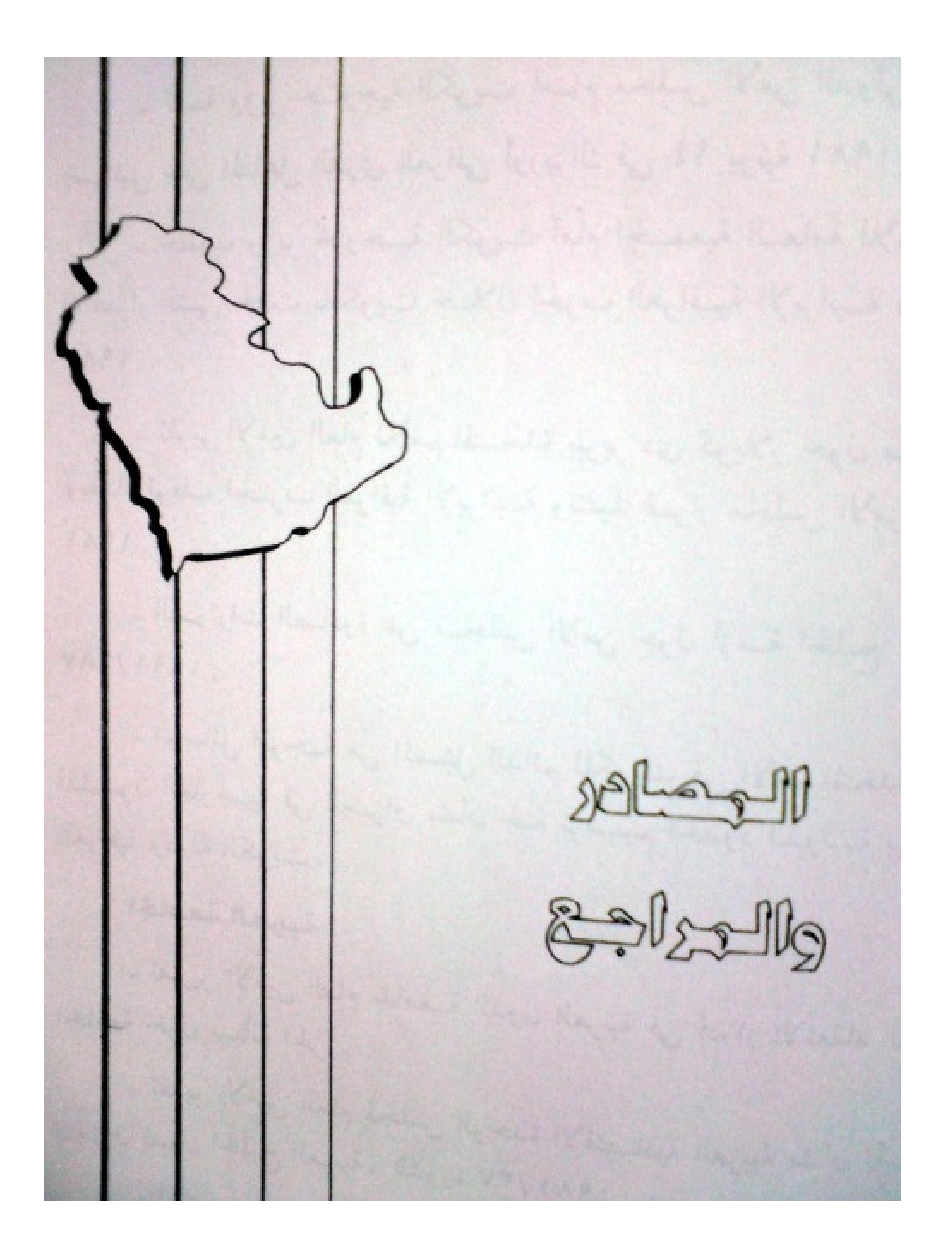
3- Expresses its appreciation to the Commission for its work on the land part of the boundary as well as the Khor Abdullah or offshore section of the boundary, and welcomes its demarcation decisions;

4- Reaffirms that the decisions of the Commission regarding the demarcation of the boundary are final;

5- Demands that Iraq and Kuwait in accordance with international law and relevant Security Council resolution respect the inviolability of the international boundary, as demarcated by the Commission and the right to navigational access;

6- Underlines and reaffirms its decision to guarantee the inviolability of the above-mentioned international boundary which has now been finally demarcated by the Commission and to take appropriate all necessary measures to that end in accordance with the Charter, as provided for in paragraph 4 of resolution 687 (1991); paragraph 4 of resolution 773 (1992);

7- Decides to remain seized of the matter.


المصادر
والمراجع

أولا : الوثائق والمصادر العربية والأجنبية :

أ ـ العربية :

الأمم المتحدة ومجلس الأمن :

ـ كلمة وزير خارجية الكويت أمام مجلس الأمن الدولى حول اعتداءات إسرائيل على المفاعل الذرى العراقى أوزيراك فى ١٤ يونية ١٩٨١ .

ـ خطاب وزير خارجية الكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الأضرار التى لحقت بالكويت خلال الحرب العراقية الإيرانية فى ٢٤ سبتمبر ١٩٨٧.

ـ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دى كويلار حول مهمته فى طهران وبغداد لوقف الحرب العراقية الإيرانية وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ سنة ١٩٨١.

ـ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن حول أزمة الخليج ٦٦٠/ ١٩٩٠ ـ ٦٨٧/ ١٩٩١.

ـ الرسائل الموجهة من الممثل الدائم للكويت فى الأمم المتحدة ووزير الدولة للشئون الخارجية فى العراق بشأن لجنة ترسيم الحدود الدولية بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت.

الجامعة العربية :

ـ تقارير الأمين العام لجامعة الدول العربية فى أدوار الانعقاد العادى لمجلس الجامعة حول مسألة الجزر.

ـ تقرير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بشأن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدورة ٣٧/ ١٩٨١

ـ المذكرات المتبادلة بين جمهورية العراق ودولة الكويت عن طريق الأمين العام لجامعة الدول العربية قبيل الغزو العراقى للكويت، يولية ١٩٩٠.

ـ قرارات القمة العربية ومجلس جامعة الدول العربية بشأن أزمة الخليج.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

- النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - مايو ١٩٨١.

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إصدار وزارة الإعلام - الكويت ١٩٨٤.

- مجلس التعاون، المسيرة والتحديات، إصدار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - الرياض ١٩٨٩.

- أزمة الخليج، البعد الآخر الآثار والتداعيات، إصدار المكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض ١٩٩٢.

- الخليج إلى أين، الأطماع والتهديدات الخارجية لدول الخليج العربى، الواقع والبديل، إصدار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض ١٩٩٣.

المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى :

- بيان المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول والإسلامية المنعقد بالقاهرة فى ١٤ محرم محرم ١٤١١/ ٥ أغسطس ١٩٩٠ بشأن الغزو العراقى للكويت.

- البيانات الصادرة عن المجموعة الأوربية بشأن أزمة الخليج.

- تقارير خبراء اليونسكو والمنظمات العربيةوالإسلامية حول العدوان العراقى على المؤسسات العلمية والتربوية والثقافية والإعلامية.

- تقرير منظمة العفو الدولية بانتهاكات العراق للكويت، ١٩ سبتمبر ١٩٩٠.

وثائق الخليج والجزيرة العربية :

إصدار مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية جامعة الكويت - المجلدات المشار إليها فى الدراسة.

مصر وأزمة الخليج :

- بيان صادر عن الجامع الأزهر حول الغزو العراقى للكويت، ١٩ محرم ١٤١١ هـ - ٢١ أغسطس ١٩٩٠.

- بيان صادر عن دار الإفتاء حول وجود قوات التحالف الدولى فى الأراضى السعودية ١٩ محرم ١٤١١ هـ - ٢١ أغسطس ١٩٩٠.

- تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى عن الغزو العراقى للكويت - الأمن القومى العربى - التجربة والرؤية المستقبلية، القاهرة ١٩٩١.

- الملفات الوثائقية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات حول أزمة الخليج: الاتحاد السوفيتى وأزمة الخليج - أوروبا وأزمة الخليج - مواقف الدول الآسيوية من أزمة الخليج - إفريقيا وحرب الخليج، القاهرة ١٩٩٠ و ١٩٩١.

دول الخليج العربية :

الإمارات العربية :

- الاتفاق بين إمارة الشارقة وإيران حول جزيرة أبوموسى - بيان صادر عن ديوان حاكم الشارقة وملحقاتها، نوفمبر ١٩٧١.

- تقرير كوادر تشانس إلى المستر تورث كات أيلى مستشار حاكم الشارقة حول ملكية الشارقة لجزيرة أبوموسى، ٢٣ يولية ١٩٧١.

- مذكرة أبناء طنب الكبرى إلى رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة عن موقفهم الرافض للاحتلال الإيرانى، ٢٤ ديسمبر ١٩٧٢.

- دراسة ووثائق حول اتحاد إمارات الخليج.

- بيانان صادران عن دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران بشأن توقف المباحثات حول جزيرة أبوموسى والطنبين فى ٢٨ و٢٩ سبتمبر ١٩٩٢.

البحرين :

- بيان استقلال البحرين، سبتمبر ١٩٧١.

- تقرير عن أحداث البحرين، مارس ١٩٧٢

العراق :

- بيان الأحزاب والمنظمات الوطنية فى العراق عن العدوان الإيرانى على جزر الخليج الثلاث - ديسمبر ١٩٧١ .

- بلاغ عراقى إيرانى مشترك حول إرادة الطرفين للوصول إلى حل نهائى لحل المشاكل القائمة بين بلديهما، ٦ مارس ١٩٧٥ .

- بروتوكول تسوية الحدود النهرية بين العراق وإيران ١٩٧٥ .

- مبادرة الرئيس العراقى إلى رئيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية حول انسحاب القوات العراقية من إيران وإطلاق سراح الأسرى والاعتراف بحقوق إيران فى شط العرب ١٤ أغسطس ١٩٩٠ .

سلطنة عمان :

- البيانات الصادرة عن جبهة تحرير ظفار والجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى.

- برنامج العمل الوطنى الديمقراطى، ديسمبر ١٩٧١ .

- بيان مشترك عن لقاء الحركة الثورية الشعبية فى عمان والخليج العربى والحزب الشيوعى الإيرانى (تودة)، ١٨ يناير ١٩٧١ .

- بيان المؤتمر الوطنى العام للجبهة الشعبية لتحرير عمان، ٥ أغسطس ١٩٧٤ .

- مرسوم سلطانى بإنشاء مجلس الشورى، نوفمبر ١٩٩١ .

قطر :

- بيان استقلال قطر، أغسطس ١٩٧١ .

- بيان مشترك عن الاتفاق القطرى السعودى لتسوية الوضع الحدودى بين البلدين، ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢ .

الكويت :

- المراسيم والأوامر الأميرية والوثائق الخاصة بحل مجلس الأمة الكويتى، أغسطس ١٩٧٦ .



ب ـ الأجنبية :

- Cambridge International Documents Series:

The Kuwait Crisis, Basic Documents edited by Lauterpacht C.B.E & Others 2 vols. Cambridge 1991.

- Center for Research and Studies on Kuwait: Demarcation of the International Boundary between the State of Kuwait and the Republic of Iraq by the Center as a Contribution to the work of the United Nations. Kuwait 1993 .

- United States Congress.

United States interests and Policies towards the Persian Gulf. Washington D.C. 1981.

- United States Governement Printing office. public papers of the President of the United States Richard Nixon Containing the President Messages, Speeches and Statements. Washington. D.C. 1970.

- United Nations Official Records

• The relationship between the United Kingdom & the Sultanate of Muscat and Oman. A/5846 annex XI.

• Report of the Personal Representative of the Secretary General in charge of the good offices Mission in Bahrein 30th April 1970.

- Security Council

Texts of the Resolutions on Kuwait adopted by the Security Council during the Kuwait Crisis.

- Secretary General

• Report of the Security General of the United Nations regarding Paragraph 3 of the Security Council Resolution 687/1991.

• Letter dated 30th April 1991 from the Secretary General addressed to the Minister for Foreign Affairs of Iraq

• Rules of Procedures and working method of the Iraq -Kuwait Boundary Demarcation Commission 1993

• Final Report of the International Boundary between the Republic of Iraq and the State of Kuwait by the U.N. Iraq-Kuwait Boundary Demarcation Commission 1993.

ثانيا : المراجع العربية :

- إبراهيم شهداد : الصراع الداخلي في عمان خلال القرن العشرين، الدوحة ١٩٨٩ .

- أحمد إبراهيم محمود : محددات وأهداف السلوك العراقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٣ ، القاهرة يناير ١٩٩١ .

- أحمد بهجت : طاغية البعث في مياه الخليج، القاهرة ١٩٩٠ .

- أمل الزياني : البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الوطني، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٧٧ .

- أوكونور (هارفي) : الأزمة العالمية في البترول - مترجم، القاهرة ١٩٧٧ .

- إياد حلمي الجصاني : النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي، الكويت ١٩٨٢ .

- برون (دايتير) : المحيط الهندي، منطقة تنازع أم إقليم سلام، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٥ ، الكويت ١٩٨٨ .

- بيبي يوسف الصباح : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد التاسع، الكويت ١٩٧٧ .

- بيسكاتوري (جيمس) : الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج، تعريب أحمد مبارك البغدادي، الكويت ١٩٩٢ .

- تركي الحمد : الأسباب الموضوعية والمبررات الأيديولوجية للغزو العراقي للكويت.

من أعمال ندوة الغزو العراقي للكويت، المقدمات - الوقائع - ردود الفعل - التداعيات، المجلس الوطني للثقافة والفنون - الكويت مارس ١٩٩٤، نشر مجلة عالم المعرفة العدد ١٩٥ ، الكويت مارس ١٩٩٥ .

- جابر إبراهيم الروى : الحق العربى فى الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولى من اكتساب الأقاليم عن طريق القوة، من أعمال المؤتمر الدولى للتاريخ، بغداد مارس ١٩٧٣ .

- جبريل (ن.س) : التحضر فى دول الخليج العربية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٦١، الكويت ١٩٩٠ .

- جمال زكريا قاسم : الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، القاهرة ١٩٧٣ .

* الخليج العربى، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، القاهرة ١٩٧٤ .

* الادعاءات الإيرانية فى الخليج العربى، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، العدد ٢٠، القاهرة ١٩٧٣ .

* تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووقعه الدولى والإقليمى والعربى، من أعمال ندوة مجلس التعاون الخليجى، جامعة الكويت، نوفمبر ١٩٩٣ .

* النزاع العربى الإيرانى حول جزر أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى، الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة، مجلة اتحاد المؤرخين العرب، العدد الأول من المجلد الأول، القاهرة مارس ١٩٩٣ .

- جهاد عودة : النظام الدولى الجديد، إشكاليات الأمن الإقليمى ومصادر القوة، من أعمال ندوة مجلس التعاون الخليجى، جامعة الكويت، نوفمبر ١٩٩٣ .

- جهينة سلطان العبسى : التحديث فى المجتمع القطرى المعاصر، الدوحة ١٩٧٩ .

- حسن نافعة : ردود الفعل الدولية إزاء الغزو العراقى للكويت، من أعمال ندوة الغزو العراقى للكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون، الكويت مارس ١٩٩٤ .

- حسين على الشرع : الاقتصاد السعودى ١٣٩١ - ١٤٠٢ هـ/ ١٩٧١ - ١٩٨٢م، الرياض ١٩٨٤ .

- سالينجر (بيير) : الملف السرى لحرب الخليج، ترجمة محمد مستجير، القاهرة ١٩٩١ .

- سيد نوفل : إمارات الساحل العمانى - الكتاب الثانى - معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٢ .

- سليمان عبد الله العنيزى : العدوان العراقى على المؤسسات العلمية والتربوية والثقافية بالكويت فى تقارير خبراء اليونسكو والمنظمات العربية والإسلامية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ١٩٩٣ .

- سمير الخليل (اسم مستعار) :

* جمهورية الخوف - مترجم - القاهرة ١٩٩١ .

* الحرب التى لم تكتمل، الديمقراطية فى العراق ومسئولية التحالف، دار الساقى لندن ١٩٩١ .

- سيف الوادى الرميحى : النظام القبلى والتحديث فى شرق الجزيرة العربية، مجلة الخليج العربى، مركز داسات الخليج العربى، جامعة البصرة، العدد الأول من المجلد ١٣، البصرة ١٩٨١ .

- صدقة يحيى فاضل : دول مجلس التعاون وسبل تفادى خطر إعاقة الملاحة فى مضيق هرمز، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٦، الكويت ١٩٨٨ .

- صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى، من بداية العصور الحديثة إلى أزمة ١٩٩٠/١٩٩١، القاهرة ١٩٩١ .

- عادل الطبطبائى : السلطة التشريعية فى دول الخليج العربى، نشأتها تطورها - العوامل المؤثرة فيها، الكويت ١٩٧٥ .

* النظام الدستورى فى الكويت، دراسة مقارنة، الكويت ١٩٨٥ .

- عامر التميمى   الأبعاد الاقتصادية للغزو العراقى للكويت، من أعمال ندوة المجلس الوطنى للثقافة والفنون - الكويت مارس ١٩٩٤، نشر مجلة عالم المعرفة العدد ١٩٥ الكويت مارس ١٩٩٥.

- عباس الطرابيلى

أزمة الخليج وإستراتيجية الأمن العربى، القاهرة ١٩٩١.

- عبد الله الأشعل : الإطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون الخليجى، الرياض ١٩٨٣.

* قضية الحدود فى الخليج العربى، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية جريدة الأهرام، القاهرة ١٩٧٨.

- عبد الله بشارة يعقوب : تجربة مجلس التعاون الخليجى، خطوة أو عقبة فى طريق الوحدة العربية، مراجعة حسين توفيق إبراهيم، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٠، الكويت ١٩٨٧.

- عبد المالك التميمى : الكويت والخليج العربى المعاصر، أبحاث تاريخية، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٢.

* العلاقات الكويتية العراقية ١٩٢١ - ١٩٩٠، دراسة تاريخية، من أعمال ندوة الغزو العراقى للكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون، الكويت مارس ١٩٩٤، نشر مجلة عالم المعرفة العدد ١٩٥، الكويت ١٩٩٥

- عبد الحسين القطيفى : الجزر العربية الثلاث فى الخليج العربى، من أعمال المؤتمر الدولى للتاريخ، بغداد، مارس ١٩٧٣.

- عبد العظيم رمضان   حرب الخليج فى الميزان التاريخى، القاهرة ١٩٩١.

- على خليفة الكوارى   نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لإستراتيجية التنمية فى إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بعض الأقطار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨١.

* هموم النفط وقضايا التنمية فى الخليج العربى، الكويت ١٩٨٥.

* نحو سياسة اقتصادية جديدة فى دول الخليج العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٢، الكويت ١٩٨٧.

- على محمود عبد الرحيم وحيدر الجمعة : السياسة المحاسبية وأزمة المناخ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٦٠، الكويت ١٩٨٩.

- فؤاد إسحاق الخورى : القبيلة والدولة فى البحرين، تطور نظام السلطة وممارستها، معهد الإنماء العربى، بيروت ١٩٨٣.

- كلير (مايكل) : الأسلحة والشاه، صعود وسقوط إستراتيجية التوكيل فى إيران، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٠.

- لاندن (جيران) : عمان مسيرا ومصيرا - مترجم، القاهرة ١٩٧٠.

- لؤى بحرى : الأطماع الإيرانية فى جزيرة أبوموسى، بغداد ١٩٧٢.

- مجيد الماجد : مجلس التعاون الخليجى، أزمة السياسة والشرعية، لندن ١٩٨٦.

- محمد إبراهيم الحلوة : حرب الخليج، دراسة فى مسببات الصراع وعواقبه، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٧ - الكويت ١٩٨٩.

- محمد بهجت سنان : الشخصية العربية للخليج العربى والاحتلال الإيرانى للجزر العربية الثلاث، بغداد ١٩٧٣.

- محمد جواد رضا : الإصلاح الجامعى فى الخليج، الكويت ١٩٨٤.

- محمد حسنين هيكل : مدافع آية الله، قصة إيران والثورة، القاهرة ١٩٨٨.

* حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٢.

- محمد الرميحى : الجذور الاجتماعية للديمقراطية فى مجتمعات ودول الخليج العربى المعاصر، الكويت ١٩٧٧.

* الخليج ليس نفطاً، دراسة فى إشكالية التنمية والوحدة، الكويت ١٩٨٣.

* تحليل انتخابات ١٩٧٥، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت ١٩٧٥.

* محاولات للتجمع السياسى والاقتصادى والثقافى الخليجى، من أعمال ندوة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨١.

* ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، من أعمال ندوة الغزو العراقى للكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون ـ الكويت مارس ١٩٩٤، نشر مجلة عالم المعرفة العدد ١٩٥ الكويت ١٩٩٥.

- محمد سيد طنطاوى : حكم الشرع فى أزمة الخليج، القاهرة ١٩٩١.

محمد السيد سعيد : آفاق تطور مجلس التعاون الخليجى، الفلسفة والمداخل المستقبلية، من أعمال ندوة مجلس التعاون الخليجى، وحدة التاريخ والمصير، جامعة الكويت نوفمبر ١٩٩٣.

- محمد سليم العوا : العبث بالإسلام فى أزمة الخليج، القاهرة ١٩٩١.

- محمد الطويل : مؤامرة القرن الحادى والعشرين، دور السعودية فى استدعاء القوات الأجنبية، القاهرة ١٩٩١.

- محمد حسين غلوم : شاهد عيان على وقائع الاحتلال العراقى للكويت، من أعمال ندوة الغزو العراقى للكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون، الكويت مارس ١٩٩٤.

- محمد عزيز شكرى : مسألة الجزر فى الخليج العربى وموقف القانون الدولى، دمشق ١٩٧٢.

- محمد مصطفى شحاته : الحدود السعودية مع دول الخليج، مجلة السياسة الدولية، القاهرة يناير ١٩٩٣.

- مركز البحوث والدراسات - الدار الشرقية للنشر : الملفات السرية لأزمة الخليج، القاهرة ١٩٩٠.

- مركز البحوث والدراسات الكويتية : المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، الكويت ١٩٩٣.

• تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق، الحق التاريخى والإرادة الدولية، الكويت ١٩٩٤.

- مركز الدراسات والترجمة - الزهراء للإعلام العربى : على حافة الكارثة، أوراق أزمة الخليج السرية، القاهرة ١٩٩١.

- مركز الدراسات السياسية - جامعة القاهرة : ورقة عمل حول المشكلات الحدودية الراهنة فى منطقة الخليج العربى فى ضوء النزاع الإماراتى الإيرانى والنزاع السعودى القطرى، القاهرة ١٩٩٢.

- مركز دراسات الخليج العربى - جامعة البصرة : الصراعات الغربية فى الخليج العربى، مجموعة بحوث مترجمة، البصرة ١٩٨٣.

- مركز دراسات الوحدة العربية : العمالة الأجنبية فى أقطار الخليج العربى، بيروت ١٩٨٣.

- المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط : أوراق الشرق الأوسط، أبعاد واحتمالات أزمة الخليج، ملف خاص، القاهرة نوفمبر ١٩٩٠.

- مركز الوثائق والدراسات الإنسانية - جامعة قطر : الهوية العربية الخليجية، الدوحة ١٩٨٨.

- معهد البحوث والدراسات العربية : الفلسطينيون فى الوطن العربى، القاهرة ١٩٧٩.

- منصور بوخمسين : الشرعية السياسية فى الخطاب السياسى العربى والاحتلال العراقى للكويت، من أعمال ندوة الغزو العراقى للكويت - المجلس الوطنى للثقافة والفنون، الكويت، مارس ١٩٩٤.

- مؤسسة الكويت للتقدم العلمي : الكويت وجوداً وحدودا، الكويت ١٩٩١.

- نادرة نعيم زكى : دراسة حول الخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، نشر الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٩٢.

- نازلى معوض : التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، دراسة فى كتاب العلاقات العربية التركية من منظور عربى، نشر معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩١.

- نورا القاسمى : الوجود الإيرانى فى الخليج العربى. رسالة دكتوراه، كلية البنات جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٥.

- هاليداى (فرد) : النفط والتحرر الوطنى فى الخليج العربى وإيران، ترجمة زاهر ماجد، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٥.

- هولنجزورث (ل.م) : زنجبار تحت الحماية البريطانية، مترجم، القاهرة ١٩٦٨.

- وحيد رأفت : دراسة ووثائق حول اتحاد إمارات الخليج، مستخرج من المجلة المصرية للقانون الدولى، العدد ٢٦ الرسالة ١٩، القاهرة ١٩٧١.

- وليد شريف : الاتحاد السوفيتى ومنطقة الخليج العربى، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الثانية العدد الخامس، الكويت ١٩٧٦.

- يحيى حلمى رجب : مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية، الكويت ١٩٨٨.

- يوسف محمد عبيدان : المؤسسات السياسية فى دولة قطر، بيروت ١٩٧٩

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- Abdul Rahman, Saad.

Palestinians in Kuwait, Their Political Significance, in: Wolf, Ronald. G., (ed.), The United States, Arabia and the Gulf, Center for Contemporary Arab studies, London 1980.

- Abidi, A.H., & Singh, K.R., (eds.) The Gulf Crisis, New Delhi, 1991.

- Adel, Darwish & Gregor Alexander.

Unholy Alliance, The secret History of Saddam's war, London 1991.

- Agwani, M.S.

Politics in the Gulf, New Delhi, 1978.

- Al Turki, Shaikh A.

What do oil Producers want from the Consumers? in: Arab Research Center, Oil and Security in the Arabian Gulf, Croom-Helm, London 1981.

- Andreasyan, Ruben, N.

Oil and Soviet Policy in the Arabian Gulf and Indian Ocean Area, in : Oil and Security in the Arabian Gulf, London 1981.

- Arab Research Center.

Oil and Security in the Arabian Gulf, Croom-Helm, London 1981.

- Assiri, Abdul Reda.

Kuwait's Foreign Policy, City State in world Politics, Westview Special Studies on the Middle East, Westview Press, San Francisco and London, 1990.

- Baha Eddine, Ahmed.

Political Dynamics in the Arabian Gulf Region, in: The United States, Arabia and the Gulf. CCAS, London 1980

- Bresheeth, H. & other (eds.).

The Gulf war and the New Order, London 1991.

- Bulloch, John.

The Gulf, A Portrait of Kuwait, Qatr, Bahrein and the United Arab Emirates, London 1984.

- Calvin, H., Allen.

Oman - The Modernization of the Sultanate.

Westview Press, Croom-Helm. London & Sydney, 1987.

- Chanchreek, K.L., (ed.).

The Gulf War, A Global Crisis - Causes And Future Effects Delhi,1991

- Chomsky, N., The United States and the Gulf Crisis, in: Bresheeth, H. & Yuval, Davis (eds.) The Gulf War and the New Order, London 1991.

- Chubin, Sahran (ed.).

Security in the Gulf, Aldershot 1982.

- Clements, F.A.

Oman - The Reborn Land, Longman, London & New York 1980.

- Cordesman, Anthony H.

The Gulf and the Search for Strategic Stability - Saudi Arabia, The Military Balance, in the Gulf and Trends in the Arab - Israeili Military Balance, Westview Press, 1984.

- Crystal, Jil.

• Kuwait, The Transformation of an Oil State. Colorado, 1991.

• Oil and Politics in the Gulf - Rulers and Merchants in Kuwait and Qatr, Cambridge University Press, 1992.

- Darius, Robert G.

Gulf Security in the 1980's, StanfordUniversity, California, United States of America, 1984.

- Darwishe, Faida.

The Gulf Stock Exchange Crash - The Rise and the Fall of the Souk El Manakh, Croom -Helm, London 1983.

- Dicson, Brainey

From Emperor to Policeman, in: Bresheeth, H. & other (eds.) The Gulf War and the New Order, London 1991.

- Dina, Haseeb.

Egypt's Speculations in the Gulf Crisis - The Government Policies and the opposition Movements, in: The Gulf War and the New Order, London 1991.

- Duke, Anthony John.

• The Gulf Cooperation Council, Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Vol. V. No. 4 Summer 1982.

• The Union of the Arab Emirates, Prospects and Problems, Middle East Journal, summer 1992.

• Arab States of the Lower Gulf, Peoples, Politics and Petroleum, Middle East Institute 1975.

- El-Ebraheem, Hassan.

Kuwait and the Gulf, Small State and the International Arab System. London 1984.

- El- Mallakh, Ragaei.

Economic Development and Regional Cooperation in Kuwait. Chicago 1967.

- Falih, Abdel Jabar.

The Gulf War and Ideology, The Double Edged Of Islam, *in:* Bresheeth, H., & Other (eds.) The Gulf War and the New Order, London 1991.

- Fenelon, K.G.

The United Arab Emirates, an Economic Survey, London 1973.

- Fiennes, Randulph.

Where Solidiers Fear To Tread, London 1975.

-Giriijesh, C. Pant.

Economic Impact of the Gulf Crisis, in: Abidi, A.H., & Other (eds.), The Gulf Crisi, New Delhi 1991.

- Grumman, Stephen.

The Iran - Iraq War, Islam Embattled, Washington, 1982

- Gulshen, Dietl.

Strategic implication for the Gulf Region, in: Abidi, A.H., & Other (eds.), The Gulf Crisis, NewDelhi 1991.

- Halliday, Fred.

• Arabia without Sultans, A Political Survey of Instability in the Arab world, New York 1977.

• Soviet Policy in the Arce of Crisis, New York 1981.

• The Iranian Revolution in International Affairs, *Programme and* Practice, Center for Contemporary Arab Studies, *Georgetown,* Washington D.C. Croom-Helm, London 1984.

- Hanks, Robert.

The United States Policy towards the Arabian *Gulf, Center for* Contemporary Arab Studies, London 1981.

- Hawley, Donald.

Oman and it's Renaissance, London 1977.

- Hiro, Dilip.

• The Longest War, The Iran - Iraq Military Conflict, New York.

• Desert Shield to Desert Storm, the Second Gulf War. New York 1992.

- Hopwood, Derek.

The Arabian Peninsula, Society and Politics. Studies in Modern Asia and Africa, London.

- Ismail, Tarik.

Iran and Iraq, Roots of Conflict, New York 1986.

- Kelly, J.B.

Arabia, The Gulf and the West, A Critical View of the Arabs and Their Oil Policy, London 1988.

- Khadduri, Majid.

Socialist Iraq. A study in Iraqi Politics since 1968. Middle East Institute, Washington D.C., 19878.

- Kissinger, Henry.

The Years of upheaval, Boston 1982.

رابعًا: الدوريات العربية والأجنبية:

أ ـ العربية:

ـ الصحف العربية:

الاتحاد (الإمارات) ـ الأنباء (الكويت) ـ آفاق أمنية (البحرين) ـ الأنوار (بيروت) ـ الأهرام (القاهرة) ـ البلاد (السعودية) ـ الجمهورية (القاهرة) ـ الحوادث (بيروت) ـ الخليج (الإمارات) ـ الخليج الجديد (الكويت) ـ الرأي العام (الكويت) ـ الراية (قطر) ـ الرياض (السعودية) ـ السياحة (بيروت) ـ السياسة (الكويت) ـ الشروق (الإمارات) ـ صوت الخليج (الكويت) ـ الطليعة (الكويت) عمان (مسقط) ـ الفجر الجديد (الكويت) ـ القبس (الكويت) ـ الكويت اليوم (الكويت) ـ المحرر (بيروت) ـ الندوة (السعودية) ـ النهار (بيروت) النهضة (الكويت) الوطن (الكويت).

ـ المجلات:

سجل الأراء والوقائع السياسية في العالم العربي (بيروت) ـ السياسة الدولية (القاهرة) ـ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (جامعة الكويت) ـ مجلة الخليج العربي (مركز دراسات الخليج العربي ـ جامعة البصرة) ـ مجلة العلوم الإنسانية (جامعة الكويت) ـ المجلة المصرية التاريخية (القاهرة) ـ المجلة المصرية للقانون الدولي (القاهرة) ـ المؤرخ العربي (اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة).

ب ـ الأجنبية:

- Europa Publications, Middle East and North Africa.
- Foreign Affairs.
- Journal of South and Middle Eastern Studies.
- Middle East Journal.
- The Middle East Watch.
- Newsweek.
- Wall Street.
- The World to day.

رقم الإيداع	٢٨٠٩ / ٩٦
I. S. B. N الترقيم الدولي	977 - 10 - 0819 - 6

هذا الكتاب ... وهذه المجموعة

يسر **دار الفكر العربي** أن تقدم لجمهرة المؤرخين والباحثين العرب المجموعة الكاملة لمؤلفات الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم عن الخليج العربي.

وتقع هذه المجموعة في خمسة مجلدات تناولت مايقرب من خمسة قرون من تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر منذ بداية العصور الحديثة حتى أزمة الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، وهذه الدراسة الموسوعية هي حصيلة سنوات عديدة قضاها المؤلف في رصد وتحليل الأحداث التي شهدتها المنطقة من مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويتناول هذا المجلد (الخامس) دول الخليج العربية في مرحلة مابعد الاستقلال من الانسحاب البريطاني إلى غزو وتحرير الكويت ١٩٧١ ـ ١٩٩١.

وقد تميزت الفترة التي يعالجها المؤلف في هذه الدراسة بالتحولات السياسية والاقتصادية الضخمة التي شهدتها المنطقة بداية من مشكلة الفراغ التي نجمت عن انسحاب الوجود البريطاني من الخليج، والقوى التي كانت تتأهب لسد هذا الفراغ واستعار الحرب الباردة التي أخذت تشق طريقها إلى الخليج منذ بداية حقبة السبعينيات. كما تناولت الدراسة نشوء أزمة الطاقة العالمية في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، واستخدام سلاح النفط في الصراع العربي الإسرائيلي مما حوّل دول الخليج العربية إلى دول فاعلة في هذا الصراع ولم تعد دولا هامشية كما كانت عليه من قبل، كما تمكنت تلك الدول ـ أيضا ـ من السيطرة على مواردها والتحكم في تسعير نفطها وما نجم عن الفوائض المالية من الإسراع في خطط التنمية والتحديث مما عرض مجتمعاتها لطفرة عنيفة.

وقد عنيت الدراسة إلى جانب ذلك بالتركيز على الثورة الإيرانية الإسلامية والحرب العراقية الإيرانية، ومحاولة دول الخليج العربية إزاء تلك الأحداث إلى تحقيق أمنها بقدراتها الذاتية مما نجم عن ذلك تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف التنسيق فيما بينها في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية.

كما ركز المؤلف على تحليل العوامل التي دفعت العراق إلى غزو الكويت وردود الفعل العربية والدولية وما انتهت إليه حرب الخليج الثانية من تحرير الكويت وترسيم الحدود بينها وبين العراق من قبل هيئة الأمم المتحدة.

ويختتم المؤلف دراسته بالدور الذي يتعين على دول الخليج العربية أن تقوم به للمحافظة على أمنها واستقرارها والوقوف في مواجهة مايمكن أن تتعرض له من أطماع إقليمية أو دولية.